

4.1.5-...722A

جامعة أم القرى

## الدراسات العليا الحرة

### فرع النحو والصرف

## للخضر اليزدي

أُتِمَّ سَنَةُ ٧٢٠ هـ

## دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

## إعداد الطالب

**حسن أحمد الحمدو العثمان**

**إشراف الأستاذ الدكتور**

**أحمد مكي الأنصاري**

(الجزء الثانى)

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

## [الإمالة]

أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصدُ المناسبةِ لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبةً عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، أو للفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه. (الشافية: ٨٣).

٣

● قوله: «الإمالة أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة».

هذا تعريف للإمالة، ومعناها لغة: تحريف شيء من جانب إلى جانب آخر، وفي الاصطلاح ما ذكره، فقوله: «أن يُنحى جنس» لأن النحر قد يكون بالفتحة نحو الكسرة، وقد لا يكون كذلك، وقوله: «بالفتحة نحو الكسرة» فصل يخرج غير النحو المخصوص، كما يُنحى في يصُدُّ مثلاً بالصاد نحو صوت الزاي.

٦

وقال المصنف في الشرح والشارحون أيضاً<sup>(١)</sup>: هذا التعريف أولى من قولهم: أن يُنحى بالألف نحو الياء، ومن قولهم أيضاً: أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء؛ إذ كلا القولين لا يتناول إمالة الفتحة المطلقة؛ أعني بدون الألف كما إمالة<sup>(٢)</sup>: «غير أولي الضَّرَرِ»، ومن المحاذِر، وكإمالة الحرف التي قبل تاء التأنيث المنقلبة هاء في الوقف، وذلك نحو (رحمة) المذكور من باب الإمالة اتفاقاً، فلا يكون الحد جامعاً. وما ذكره المصنف يشمل النوعين؛ أعني ما الفتحة مع الألف، وما هي بدونها.

٩

ولقائل أن يقول: هذا رارِد على التعريف الأول من المذكورين، أما التعريف الأخير فلا يرد عليه شيء مما ذكرتم؛ إذ من الجائز أن يكون مرادُ المحدِّدِ التنويع. تحريره أن نقول: إن الواو بمعنى أو، فيكون المحدود نوعين؛ أعني القصد بالفتحة نحو الكسرة، أو القصد بالألف نحو الياء، وهذا هو الكائن في نفس الأمر، وهذا كما تقول: المبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية، مسندٌ إليه، وصفة تقع بعد ألف الاستفهام وحرف النفي وترفع اسماً ظاهراً.

١٢

١٥

١٨

فإن قلت: الأصل في الواو أن يكون بمعنى الجمعية، فلا يشمل غير صورة الفتحة مع الألف.

قلت: كونها بمعنى الجمعية اللغة، وكذا كونها بمعنى أو، وهذا أشهر من أن يمكن دفعه، والمحذور في التعريف استعمال الألفاظ الغريبة، ألا ترى المصنف كيف استعمل الواو بمعنى أو في كثير من تعريفاته؛ منها قوله في المبتدأ<sup>(٣)</sup>: «والصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام وحرف النفي»، ومعلوم أن المراد ليس اجتماع الحرفين قطعاً.

٢١

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٥١/أ)، وركن الدين (٩٣)، والجاربردي (٢٣٨).

(٢) النساء: من الآية ٩٥.

(٣) الكافية (٧٤).

ثم لك أن تقول في تعريف المصنف: حاصله راجع إلى كونه غير جامع، أو مشتقاً على التجوز؛ بيانه أن تقول: إما أن يكون المراد بقوله: «بالفتحة نحو الكسرة» صورة الاجتماع؛ أعني اجتماع الفتحة والألف، أو الفتحة المنفردة، أو أعم منهما؛ الأولان كلاهما يستلزم كون الحد غير جامع؛ إذ كلا النوعين محدود، والثالث يستلزم التجوز؛ لأن قوله وإن كان حقيقة في صورة الفتحة المنفردة فليس بحقيقة في صورة الاجتماع، وذلك لأن المبادر إلى الذهن في إطلاق الفتحة مفهومها مجرداً عن كونها معها ألف، وذلك مما يدرك ضرورة.

٦ فإن قلت: المراد بالإمالة إمالة الفتحة نحو الكسرة، وكونها مقترنة بالألف أو غير مقترنة؟<sup>١٢٤</sup> ب خصوصية ملغاة.

٩ قلت: هذا خلاف الإجماع؛ لأنهم اتفقوا على أن الأصل في الإمالة إمالة الألف، وأما إمالة الفتحة المجردة فشيء قليل بالنسبة إلى إمالة الألف، فثبت أن الواجب في تحديدها أن يتعرض للتنوع. فإن قلت: إذا قيل: أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، أو بالألف نحو الياء، فمن ذكر (أو) يجيء التردد لا محالة، وذلك مما ينافي التحديد.

قلت: ممنوع؛ لأنه يكون للتنوع؛ أعني تنوع المحدود، لا للشك.

● قوله: «وسببها».

١٥ أي: وسبب الإمالة قصد المناسبة؛ أعني بين ما يقتضي الإمالة وما يحال، ومعلوم أن المناسبة مطلوبة لهم، وقد مثل سيويه طلب هذه المناسبة بطلب المناسبة فيما مر؛ أعني من الإشراب في الصاد صوت الزاي، وذكر كلاماً هذا مؤداه<sup>(١)</sup>، وتلك المناسبة قد قال المصنف وغيره<sup>(٢)</sup>: إنها قد تكون لكسرة قبل الألف الممالة، أو بعدها، أو ياء قبلها، أو لكون الألف الممالة (منقلبة)<sup>(٣)</sup> عن حرف مكسور، أو منقلبة عن ياء، أو لكون الألف الممالة تصير ياء مفتوحة، أو لكون الألف للفواصل، أو لإمالة واقعة قبل الألف الممالة، وهذا على رأي، فأسباب المناسبة كما عدها ثمانية، والصواب أن يقال: إنها عشرة؛ لأن كسرة الراء بعد الفتحة المجردة سبب آخر، وكون الهاء المنقلبة من تاء التأنيث نائبة مناب الألف التي للتأنيث سبب آخر. والأسباب التي ذكرها هي أسباب إمالة الألف فقط، وقد عرفت أن الإمالة (كما تكون في الألف)<sup>(٣)</sup> تكون في هاتين الصورتين أيضاً.

٢٤ فإن قلت: من الجائز أن يكون ما ذكره المصنف سبباً لإمالة الألف فقط، ويكون قصده ذلك فقط.

(١) انظر الكتاب (١١٧/٤).

(٢) انظر الأصول (١٦٠/٣)، والجمل (٣٩٤)، والتبصرة (٧١٠/٢)، والمفصل (٣٣٥).

(٣) ليس في م.

قلت: الضمير في قوله: «وسببها» يأبى ذلك؛ لأنه راجع إلى الإمالة المطلقة؛ لأن المار ذكره هو المحدود، فيجب أن يكون مطلقاً، وإلا لزم أن يكون المحدود بعض الصور، فيخرج البعض الآخر، وذلك فاسد. ٣

فالكسرة قبل الألف نحو: عِمَادٍ، وَشِمْلَالٍ، ونحو: دِرْهَمَانٍ سَوْعَةً خَفَاءَ الهاء مع شلودذه،  
وبعدها في نحو عَالِمٍ. ونحو من كلامٍ قليل؛ لعروضها، بخلاف: مِنْ دَارٍ؛ للراء، وليس مُقَدَّرُهَا  
الأصلي كملفوظها، على الألفصح، كجَادٍ، وجَوَادٍ، بخلاف سكون الوقف. ٦  
ولا تُؤثِّرُ الكسرة في المنقلبة عن واوٍ، ونحو: مِنْ بَابِهِ، وَمَالِهِ، وَالْكِبَا شَاذٌ، كما شَذَّ الْعَشَا،  
وَالْمَكَا، وَبَابٌ، وَمَالٌ، وَالْحَجَّاجُ، وَالنَّاسُ لغير سبب. وأما إمالة الرُّبَا فلاجل الراء.  
والياء إنما تؤثر قبلها في نحو: سَيَالٍ، وَشَيَّانٍ. ٩  
والمنقلبة عن مكسور، نحو: خَافَ، وعن ياء، نحو: نَابٍ، وَالرَّحَى، وَسَالَ، وَرَمَى.  
والصائرة ياء مفتوحة، نحو: دَعَا، وَحُبْلَى، وَالْعُلَى، بخلاف: جَالَ، وَحَالَ.  
والفواصل، نحو: ﴿وَالضُّحَى﴾. ١٢  
والإمالة، نحو: رَأَيْتُ عِمَادًا.  
وقد تُمَالُ أَلْفُ التَّنْوِينِ، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا. (الشافية: ٨٣-٨٤).

● قوله: «فالكسرة».

هذا هو السبب الأول، وهو الكسرة قبل الألف، وإنما كانت مؤثرة إذا كان بينها وبين الألف  
حرف واحد، أو حرفان أولهما ساكن، ونزلوا الساكن منزلة المعدوم؛ إذ ليس بمجاز قوي. من  
الكتاب<sup>(١)</sup>: «وكذلك إن كان الذي بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بمجاز  
قوي». ومثال الأول قولك: عِمَادٌ، ومثال الثاني قولك: شِمْلَالٌ، وهو الناقة السريعة السير. ١٨

ويعلم مما ذكرنا أن الكسرة إذا كانت متقدمة على حرف الألف بحرفين متحركين، أو ثلاثة  
أولها ساكن، لم تكن مؤثرة، وذلك كما تقول: أَكَلْتُ عِنَبًا، وَفُتِلْتُ قُبْنًا أَي حَبْلًا. ٢١  
ويعلم أنه لو كان أول الثلاثة متحركاً كان أبعد. هكذا قالوا، وأما أنا فأقول: لو اكتفوا بذكر  
تحرك الحرفين كان لهم متدوحة عن ذكر الثلاثة كيفما كان أولها.

(١) الكتاب (٤/١١٧).

● قوله: «ونحو دِرْهَمَان».

٣ هذا اعتراضٌ على ما ذكر، وتقريره أنهم قد أمالوا نحو دِرْهَمَان، وقد وقع بين الكسرة ١٢٥ والألف ثلاثة أحرف أولها ساكن، وقد قلتم إنها والحالة هذه لا تؤثر. أجاب عنه بأمرين:

٦ أحدهما: أن الأوسط من الثلاثة هاء، وهي حرف خفية منزلة منزلة المعلوم، فكأنه لم يقع الفصل إلا بحرفين، وقد مر فيما سلف بحث في خفائها حيث قلنا: إنهم قد التزموا الفتح في ردّها<sup>(١)</sup>، ومن نظائر درهمان قولهم: هو عِنْدَها، والفرق بينهما أن الهاء في الأخير هو حرف الألف، وفي الأول حرف الألف الميم، ومنها قولهم: يريد أن يَضْرِبَهَا وَيَنْزِعَهَا، فإن الفصل ههنا بحرفين متحركين. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «قولك يريد أن يضربها، وينزعها، وذلك لأن الهاء خفية والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور، فكأنه قال: يريد أن يضربا، كما أنهم [إذا]<sup>(٣)</sup> قالوا: (ردّها كأنهم قالوا)<sup>(٤)</sup>: ردّا».

والثاني: أن هذا النحو شاذ، فلا يعتد به لقلته.

١٢ وإن شئت جعلت الجواب أمراً واحداً، وهو الشنوذ، ثم جعلت الجواب الأول وجهاً لما جاء عليه الشاذ، أو جعلت الجواب هو الأول، ثم أضفت إليه الشنوذ؛ لما فيه من التكلف. اعلم أن في تمثيل النحاة بقولهم: دِرْهَمَان في هذا الموضع نظراً؛ لاحتمال أن تكون الإمالة لكسرة التون، لا الدال، وحيث لا تكون من قبيل ما هم فيه.

فإن قلت: لم يعتد بكسرة التون لكونها<sup>(٥)</sup> في معرض الحذف بالإضافة.

قلت: لا تتقاعد عن العارضة كما في: من قَرَارِكَ. سلّمنا عدم كونها سبباً برأسها، لم لا يجوز أن تكون مقوية لكسرة الدال.

● قوله: «وبعدها».

هذا هو السبب الثاني، وهو الكسرة بعد الألف، وإنما تؤثر اتفاقاً إذا كانت أصلية، أو عارضة

(١) انظر باب التقاء الساكنين، ص (٢٥٤) من هذا الكتاب.

(٢) الكتاب (١٢٣/٤-١٢٤).

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وهي عن الكتاب.

(٤) ليس في ك.

(٥) الأصل، ك: (بكونها).

قوية، وكانت ملفوظة (إلا)<sup>(١)</sup> في الوقف، وكانت واقعة بعد الألف، وذلك قولك: عالم، وقوله: «في نحو عالم» إشارة إلى ما ذكرنا لك.

٣ فإن كانت عارضة غير قوية فالكثير عدم الاعتداد بها، وذلك كقولك: من كلام؛ لأن كسرة الميم ليست بلازمة، ولا قوية؛ أما عدم اللزوم فلأنها مستفادة من حرف الجر، وأما عدم القوة فلأن المراد بالقوة حركة الرء (من أجل أن الرء)<sup>(٢)</sup> كالحرف المتكرر، فكسرتها منزلة منزلة كسرتين، ولا رء في المثال، فلا قوة لكسرتيه. وإلى هذا أشار بقوله: «بمخلاف من دار للرء». قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: «الرء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة».

وإن كانت غير ملفوظة فالأفصح أنها لا تؤثر أيضاً، وذلك كقولك: جادٌ وجوادٌ؛ لأن الدال المدغم كانت مكسورة قبل الإدغام، وهي مقدرة الآن، ولكنها ليست بملفوظة ولا وقف. من الكتاب<sup>(٤)</sup>: «مما لا تمال ألفه فاعل من المضاعف». واستدل على عدم الاعتداد بها؛ أعني غير الملفوظة، في غير الوقف، وعلى الاعتداد بها فيه، وتعلم أن لا وقف إلا على الرء؛ لأن الوقف يستلزم عدم أصالتها، ولا قوة للعارضة إلا ما كانت على الرء، بأن الكسرة في الإدغام كالمعدومة ١٢ ب للزوم انتفائها<sup>(٥)</sup> دائماً بمخلاف الوقف؛ لأن الوقف ليس بأمر لازم، فلا يلزم انتفاء الكسرة دائماً. فإن قلت: لزوم انتفائها في الوقف كلزوم انتفائها<sup>(٥)</sup> في الإدغام؛ إذ لو لم يكن كذلك لزم أن لا يكون الوقف وقفاً، وهذا محال. ١٥

قلت: انتفاؤها في الوقف لا يستلزم انتفاءها مطلقاً، بخلاف الإدغام، فإن انتفاءها فيه يستلزم انتفاءها مطلقاً.

١٨ فإن قلت: لا يتمشى ذلك إلا إذا كان الإدغام واجباً، ومن الجائز أن يكون جائزاً.

قلت: التصوير في المدغم بعد الألف، وهذا إن كان في وسط الكلمة فالإدغام فيه واجب، وإن كان في آخرها فلا يكون ذلك إلا عند تلاقي متجانسين؛ أحدهما: آخر الكلمة الأولى، والثاني: أول الثانية، وهذا الإدغام غير جائز على الأصح. سلمنا جوازه؛ لكن لا تؤثر كسرتيه؛ لأن التقدير ٢١

(١) ليس في م.

(٢) ليس في م.

(٣) الكتاب (٤/ ١٣٦).

(٤) الكتاب (٤/ ١٣٢).

(٥) ليس في م.

عروضها؛ نعم: بقي أن تكون الكسرة على الراء، كما تقول مثلاً: من قرار رافع وتدغم، فالحكم في هذا أيضاً أن لا يعتد بها لأمرين:

٣ أحدهما: أن المكسورة إنما تغلب غير المكسورة إذا تحققت كسرتها، ولا يتحقق في صورة الإدغام، فلا تغلب، فلا تمال.

والثاني: أن الاعتداد بها إنما كان لأجل ظهورها؛ إذ قوتها في ظهورها، ولا ظهور، فلا قوة، فلا اعتداد بها حالة الإدغام.

فإن قلت: فما وجه المدغمة التي بعدها مكسورة؟

قلت: القياس الإمالة، وذلك كما تقول مثلاً: من قرار رباط؛ لأن أمر المدغمة قوي بالكسرة بعدها، وإن كانت الكسرة البعيدة من الألف لا تؤثر، وذلك لأن الإدغام يقرب الحرف من العدم، كما علمت في جواد، فيلزم من ذاك تحقق الكسرة.

اعلم أنهم لم يذكروا هذا البحث، وقد ذكرنا ما لاح لنا فتنبه.

١٢ ووجه غير الأفصح أن يقال: هو قياس الإدغام على الوقف، والجامع كون الحركة في القيلين متفية، ويعلم الفرق مما ذكرناه.

● قوله: «ولا تؤثر».

١٥ أي: لا تؤثر الكسرة في إمالة الألف المنقلبة عن الواو، فلا تمال إذا كانت كذلك، واستدل<sup>(١)</sup> عليه بأن هذا السبب ضعيف؛ أعني الكسرة، فلا يقاوم كونها منقلبة عن الواو.

ولقائل أن يقول: بناء على هذا الاستدلال يلزم قياس الإمالة في صورة وجود الكسرتين، وذلك كما تقول مررت ببابه، وأعني بالكسرتين الكسرة اللاحقة الألف والسابقة حرفها، وقول المصنف: «ولا تؤثر الكسرة» مطلقاً ينافي مقتضى هذا الاستدلال؛ إذ مقتضى كلامه عدم تأثيرها مطلقاً، سواء كانت منفردة متقدمة على الألف، أو متأخرة عنها، أو كانت في صورة التكرار، كما ذكرنا.

٢١ فإن قلت: المراد عدم تأثيرها كيفما كانت.

قلت: لو كان الأمر كذلك لزم الانتقاض بصورة كونها على الراء. (تحريره: أنها إذا كانت على الراء)<sup>(٢)</sup> كانت مؤثرة في المنقلبة عن الواو، كما تقول الربوا مماله، وهذا متفق عليه، فيلزم من

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٥١/ب).

(٢) ليس في م.

- هذا الإمالة فيما ذكرنا؛ لأن تكرر الكسرة لفظاً لا يتقاعد عن تكررها تقديراً؛ بل الأول أولى بالتأثير، وهذا ظاهر، فقد ثبت في أنه لو لم يقل بجوازها في المثال المذكور لزم النقص. ١٢٦
- ٣ فإن قلت: كسرة الراء أقوى تأثيراً من كسرتي المثال؛ لأن كسرة الراء أمر أصيل، فأصالتها توجب تنزيلها منزلة كسرتين متحققتين، ولا كذلك الكسرتان في المثال؛ لأن أولاهما كسرة حرف الجر والثانية مقتضاه، وكلا ذلك دخيل.
- ٦ قلت: خصوصية الأصالة والطران في الراء ملغاة؛ إذ لو لم يكن كذلك لزم النقص بصورة: من دارك؛ لأن كسرتيه أيضاً دخيلة، وتأثيرها كتأثير كسرة الربو إجماعاً.
- ٩ فإن قلت: وجود الكسرتين على هيئة الاجتماع أقوى تأثيراً من وجودهما على هيئة الافتراق، فلهذا كان القياس إمالة: من دارك بخلاف: مرتت بيايه.
- قلت: أمر الافتراق معارض يكون إحدى الكسرتين مقدرة، فيجب التساقط، فأين المرجح.
- اعلم أن الأقرب أن يقال بقياسية الإمالة عند وجود الكسرتين، كما يقال بقياسيتها عند وجود كسرة الراء. وحمل صورة: مرتت بيايه وأمثالها على صورة: هذا باب، وهذا مالٌ أمر بلا ثبت. ١٢
- وإن لم يقل هكذا فالأقرب أن يقال بالشذوذ في القيلين؛ لتحقيق التساوي، وقد قال سيبويه في الكتاب عقيب قوله<sup>(١)</sup> «هذا باب»، وهذا مال: «الذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب»، ولم يذكر الجر، فكان العرب تجريه في صورة الجر مجرى غيره مما السبب فيه قائم، وإذا كان كذلك فلأن يحكم بالقياسية عند وجود الكسرتين أخرى وأجدر، وإنما كان الأقرب الحكم بالقياسية في القيلين لأن الإمالة أكثر في كلامهم. هكذا قال سيبويه<sup>(١)</sup>، ومن الشارحين<sup>(٢)</sup> من جعل الكسرة في قوله: «ولا تؤثر الكسرة» (الكسرة)<sup>(٣)</sup> الواقعة بعد المنقلة عن الواو، ولم يُجرها على الإطلاق، وهو ليس بسديد لأمرين:
- أحدهما: أنه يستلزم أن تكون إمالة الكيا قياسيةً، وظاهر أن المصنف حكم بشذوذها.
- والثاني: أنه يقتضي فساد قوله: «وأما الربو فلأجل الراء»؛ إذ التقدير أن الكسرة التي لا تؤثر هي الواقعة بعد الألف، لا الواقعة قبلها، فتكون حيث إمالة الربو على القياس، فلا يحتاج إلى التأويل؛ لكنه يؤول، فثبت أن الصحيح أن يكون مراد المصنف الإطلاق، وفيه ما ذكرت لك. ٢١

(١) الكتاب (٤/ ١٢٨).

(٢) هو ركن الدين (٩٣).

(٣) ليس في م.



والحاصل منع التساوي بين الأمثلة الثلاثة الأول وبين ما ذكر بعدها إن أراد بالكسرة الإطلاق بناءً على ما استدل به.

- ٣ والكيا<sup>(١)</sup> بالكسر والقصر: الكُناسة، وهي التراب المكنوس من البيت، والمُكا<sup>(١)</sup> بالضم والقصر: الصغير، وقد يُمدُّ أيضاً، ولكن لا يُعنى به في هذا الموضع؛ لأن ألفه حالة المد لا تكون منقلبة عن الواو؛ بل زائدة، والعشا<sup>(١)</sup> بالفتح والقصر: مصدر عَشِيَ فهو أعشى، إذا لم يبصر في الليل. وقال شارح اللغة<sup>(٢)</sup>: «المكا بالفتح مقصور: جحر الثعلب والأرنب»، وهذه لغة أخرى ٦ جائر أن يمثل بها ههنا، وقال أيضاً: «العشاء بالفتح والمد: الطعام بعينه، وهو خلاف الغداء»، وهذا لا يوافق ما قاله المصنف؛ لأنه يستلزم فساد كلامه؛ لأن ألفه في حال المد لا تكون منقلبة؛ بل زائدة، كما دريت في المكاء الممدود، والصحيح أن يفسر قوله بما ذكرناه. ٩
- وأما الحجاج فإما أن يكون علماً، أو وصفاً فعلاً للمبالغة من الحجّة، والمراد الأول؛ لأن العرب تميله اسماً، ولا تميله وصفاً. من الكتاب<sup>(٣)</sup> أن العرب لا تميل ألف حجاج إذا كان صفة وإنما أسالت ١٢ إذا كان اسماً على غير القياس لأنه كثر في كلامهم.

● قوله: «والياء...» إلى آخره.

- هذا هو السبب الثالث. يقول: إن الياء تؤثر في الإمالة إذا كانت قبل الألف بلا فصل، كقولك: سَيَالٌ لشجر له شوك، والسين مفتوح، أو مع فصل وهو حرف واحد، كشيطان اسم ١٥ رجل، وكقولك فينا وعلينا، سواء كان الفصل والياء في كلمة كالأول، أو في كلمتين منزلتين منزلة كلمة واحدة كالآخرين، وذلك لأن شدة اتصال الجار والضمير جعلتهما كالواحدة، أو مع فصل هو حرفان أولهما غير مضموم وثانيهما هاء، وذلك كقولك: رأيت يدها، وهو بيني وبينها، ويريد ١٨ أن يكيلها، بخلاف سَيَسْبَانٍ لعدم الهاء وهو شجر، وهو يكيلها للضم؛ أما انتفاء الضم فلأنه دافع للإمالة من حيث أن الفتح يناسب الياء من جهة الخفة، ولا كذلك الضم. من الكتاب<sup>(٤)</sup>: «ليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال هو يُنِيلُها، وذلك أنه يقع بين الألف وبين الكسرة الضمة، ٢١ فصارت حاجزاً فمنعت الإمالة»، وأراد بالكسرة ههنا الياء، وأما الهاء فلأنها خفية فكانت كالعدم، كما دريت، فكان الفاصل والحالة هذه حرفاً واحداً تقديراً، وفي الكتاب<sup>(٤)</sup> جواز الإمالة في قولك:

(١) انظر المقصور والممدود للقراء (٢٠، ٨٢، ٨٩)، وللشأن (٣٢، ٤٤، ٤٨).

(٢) لم أهتم إليه.

(٣) الكتاب (٤/ ١٢٧).

(٤) الكتاب (٤/ ١٢٤).

لم يَكُنْها مع كون الفصل بثلاثة أحرف أحدها الهاء، فكأن القائل به لم يعتد بالساكِن؛ إذ لا يكون حاجزاً قوياً، فترى أن الضمة المجردة أشدَّ عذورية<sup>(١)</sup> من الحرف الساكن. وهذا بعد المراقب شاذ<sup>(٢)</sup>.

٣

هذا حال الياء إذا تقدمت الألف فأما إذا تأخرت عنها فلا تكون سبباً للإمالة، وهذا كقولك: بَإِنَّ مثلاً، فلا يمال لتأخر الياء، ولم يذكروا على ذلك دليلاً، ويمكن أن يقال: الأصل في التأثير الكسرة، والياء لكونها حرفها قائمة مقامها، وإلى هذا ذهب بعضهم، وعكس بعضهم المسألة فقالوا: الياء حرف ولا محالة تكون أقوى من الحركة. وإلى الأول أومى سيويه فيما تلوت من كلامه عليك، وعلى هذا تقول: مِنْ جَوَازِ عَمَلِ الْمَبْدَلِ تَقْدِماً وَتَأْخِراً لا يُلْزَمُ جَوَازُ عَمَلِ الْبَدَلِ كذلك.

٩

فإن قلت: لا تفاضل بين تقدم السبب وتأخره في العمل، فمن تأثير أحد الأمرين والمنع في الآخر يلزم تخصيص أحد المتساويين.

قلت: انتفاء التفاضل ممنوع؛ لأن الأصل تقدم السبب على السبب وجوداً، فتأخره عنه ليس بجاري على الأصل، والأصل لكونه أصيلاً يعمل على الطريقين، ولا كذلك الفرع؛ إذ لا قوة له ١٢ يعمل بها العمل الفرعي، وأعني بالفرع الياء، وبالعمل الفرعي التأثير في الإمالة حالة تأخر السبب عن الألف الممالة. ١٥

● قوله: «والمقلبة...» إلى آخره.

هذا هو السبب الرابع، وهو كون الألف منقلبة عن حرف مكسور كقولهم: خاف، فإن أصله كان خَوْفَ مكسور العين، وظاهر أن انقلاب الألف لا يكون إلا عن واو أو ياء، وكلتا هما قد تكون متحركة بالحركات الثلاث، غير أن ضم الياء حالة كونها عيناً للفعل مرفوض، ثم إن المنقلبة عن الياء كيفما كانت ليست بممرادة ههنا؛ لأنه سيذكره بعد ذلك، فالمراد المنقلبة عن الواو المكسورة، وإن كان قوله: «عن مكسور» أعم من أن يكون واواً أو ياءً. ٢١

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد المنقلبة عن الياء المكسورة أيضاً، وما المانع من إجراء العام على ما يقتضيه؟

قلت: هو أن الانقلاب عن الياء سبب تام لا يحتاج إلى سبب آخر. نعم إن كانت الياء

٢٤

(١) الأصل، ك: (عذور).

(٢) م: (وهذا أبعد المراتب شاذ).

مكسورة كما في هاب مثلاً كان السبب أقوى من وجه القياس، وإن لم يكونوا ليفرقوا بين هذه الصورة وبين غيرها في الياء.

٣ فإن قلت: ترتب المقتضى في هذه الصورة إما أن يكون على المقتضيين باقتضائهما جميعاً، أو بأحدهما، أو لا بواحد منهما، والكل باطل، فيلزم عدم المقتضى.

أما الأول فلأدائه إلى اجتماع مؤثرين على أثر واحد.

٦ وأما الثاني فلاقتضائه إلى تخصيص أحد المتساويين.

وأما الثالث فلاستدعائه وجود المعلول بدون العلة مطلقاً.

وهذا لأن التقدير عدم سبب آخر، ولو قدر وجود ذلك الآخر عاد الكلام، وأما بطلان السلازم ٩ فلأنه خلاف الإجماع.

قلت: السبب ههنا بمعنى الأمانة، واجتماع الأمرين على شيء واحد جائز، بخلاف المؤثرين.

● قوله: «وعن ياء».

١٢ هذا هو السبب الخامس، وهو كون الألف منقلبة عن الياء، ولما كانت الياء مطلقاً بمثابة

الكسرة نزلوا المنقلب عنها منزلة المنقلب عن المكسور، وهذا لما دريت من أن الأصل الكسرة، والياء

لكونها حرفها تنوب منابها، وذلك نحو: ناب؛ لأن أصله نَيْبٌ؛ لقولك في التصغير: نَيْبٌ، وفي

١٥ التكسير: أَيْاب، وكذلك الرَّحَى؛ لأنك تقول في التثنية: رَحِيان، وكذلك سال؛ لأن مصدره:

السَّيْل، ومضارعه يسيل، وكذلك رمى؛ لأنك تقول في المضارع والمصدر الرَّمْيُ وَيَرْمِي.

● قوله: «والصائرة».

١٨ هذا هو السبب السادس، وهو كون الألف تصير ياءً مفتوحة في بعض أمثلة اشتقاق الكلمة التي

هي فيها، وذلك كقولك: دعا؛ لأنك تقول في المبني للمفعول: دُعِيَ، وكقولك حُبْلَى؛ لأنك تقول

في التثنية: حُبْلَيان، وكقولك: العُلا؛ لأنك تقول: العُلَيَا.

٢١ والأول والثالث ظاهر أن أصلهما من الواو؛ لأنك تقول: الدَّعْوَةُ والعُلُو. § ١٢٧ ب

وأما الثاني فقد اعترض شارح<sup>(١)</sup> فقال: «لقاتل أن يقول: لو لم يذكر حبلى ههنا لكان أولى؛ لأن ألفها منقلبة عن ياء».

(١) هو ركن الدين (٩٤-٩٥).

ولك أن تقول: إن ألف حبلى زائدة جيء بها للتأنيث، لا أصل لها، ولا انقلاب لها عن غيرها كناء التأنيث. نعم: إنما هي بمثابة الياء على ما ذكره سيويوه<sup>(١)</sup>، ولكن لا تكون منقلبة عنها؛ إذ كون الشيء في التقدير بمنزلة الشيء لا يستلزم انقلابه عن ذلك الشيء قطعاً. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «ومما يُميلون ألفه كلُّ اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث، أو لغير ذلك؛ لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء، ألا ترى أنك لو قلت في مِعْزَى وَحُبْلَى فَعَلْتُ على عِدَّة الحروف لم يجيء واحد من الحرفين إلا من بنات الياء». معنى كلامه: أنك لو بنيت الفعل من اللفظين مع ببقية حروفها التي هما عليها قلت: مَعَزَيْتُ وَحُبَلَيْتُ تقديرًا بالياء لا بالواو كما تقول: أغزيت؛ إذ الواو في غير الثلاثي تصير ياء البتة، فكذلك المثالان.

ثم إن المصنف قيد الياء بكونها مفتوحة؛ لئلا يرد جواز إمالة مثل: تاب وجال، فإن ألفه قد تصير ياء كما في تَيْبٍ وَحَيْلٍ، ولكن لا تصير ياء مفتوحة قطعاً. والدليل على اعتبار الفتحة قال المصنف ومن قلده من الشارحين<sup>(٣)</sup> هو «أن التحرك يزيد قوة في اليائية، وإن كان عارضاً، بخلاف انقلابها ساكنة؛ لأن الحرف الساكن كالميت لا سيما حروف اللين»، ويلزمهم تحرك الياء بالضم والكسر مثلاً، وإن كان تقديره بعيداً، ولهم أن يقولوا: المراد بالحركة المعهودة فيستقيم، ولكن لك أن تقول: الأحسن تقييد الحركة المخصوصة بالغير التحقيرية. (تحريره أن يقال: المعتبر في صيرورة الألف الياء كونها مفتوحة لغير التحقير)<sup>(٤)</sup>؛ لأنها إما أن تكون ساكنة، أو مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. الكل باطل سوى الأخير، فيتعين.

أما الأول فلما ذكروا<sup>(٥)</sup>.

وأما الثاني فلأن الضم، كما دريت، حاجز يمنع من الإمالة مع كون الياء ملفوظة فحين التقدير أولى، وأيضاً فإنه لا يستقر على الياء استقرار الفتح. وهذا هو التعليل في الثالث، فثبت تعيين (الفتح)<sup>(٥)</sup>.

وإنما قيدنا الحركة بالغير التحقيرية؛ لأن الألف قد تصير ياءً مفتوحة بالحركة التحقيرية مع امتناع الإمالة، كما في القنأ، فإنها قد تصير ياءً مفتوحة في قولك: رأيت قنئة، ولا تمال.

(١) الكتاب (٤/ ١٢٠).

(٢) شرح المصنف (٥٢/ أ)، وانظر شرح ركن الدين (٩٥)، والجاربردي (٢٤١).

(٣) ليس في م.

(٤) علق أحدهم في حاشية ك: (من أن التحرك يزيد قوة).

(٥) ليس في م.

- وقال شارح<sup>(١)</sup>: «إنما قال والصائرة ياء لأنها لو لم تصير ياء نحو العصا لا يجوز فيه الإمالة»، وهذا واضح الفساد، وإنما حاول هذا الشارح مثلاً لما لا يصير ألفه ياء أصلاً، وهذا لا يوجد إلا في بعض غير المتمكن من الأسماء؛ لأن كل متمكن تصير ألفه ياء في التصغير، وأيضاً منع الإمالة في العصا ليس لأن ألفها لا يصير ياء في موضع لأنها صائرة إياها في التحقير؛ بل لوجود الصاد فإنه مستعمل.
- ثم اعترض هذا الشارح<sup>(١)</sup> فقال: «اعلم أنه لا حاجة إلى قوله: «بجلاف جال وحال»؛ لأنه يعلم من قوله: «والصائرة ياء مفتوحة»». وهذا القول مذكور للتمثيل لما ليس فيه الشرط، ١٢٨ وصحة ذلك معلومة لكل أحد.
- اعلم أن الألف الثالثة إن لم يُعرف انقلابها من الياء لم تمل في الاسم، وكان القياس أن لا تمال العلى، وإنما أمالوا لقولهم: العلى، فأما في الفعل فقد تمال كيفما كانت.
- وإذا عرفت هذا فاعلم أن كلام المصنف مطلق يستدعي إمالة كل ما تصير ياء مفتوحة، وليس الأمر كذلك، وإنما قلنا كان الأحسن أن يأتي بالقييد المذكور لذلك.
- قوله: «والفواصل».
- هذا هو السبب السابع، وهو كون الألف لا سبب فيها يقتضي الإمالة مع قطع الالتفات عن كونها في الفواصل، فهذا الكون هو سببها، وهذا كما تمل<sup>(٢)</sup> ﴿والضحى﴾ ليمثال إمالة ﴿سجى﴾<sup>(٣)</sup>، وإمالة ﴿قللى﴾<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك. هذا ما ذكره المصنف للمثال، وقد ذكر الزمخشري قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿والشمس وضحاها﴾ ثم قال<sup>(٦)</sup>: ليشاكل ﴿جليها﴾<sup>(٧)</sup> و﴿يغشيها﴾<sup>(٨)</sup>، وفي المثال بناء على ما ذكره المصنف، وما سنذكره بعد هذا نظراً؛ لأن ألف الضحى قد تصير ياء مفتوحة كما تقول مثل دُعِي من ضحوت، وكذا مثل يُدْعِيان، وكذا مثل أَدْعِيَا وأَدْعِيَا مكسور العين ومفتوحها أمراً وماضياً من الإفعال، فإن أراد بالضرورة ياء مفتوحة الصيرورة في الأقرب من أمثلة الاشتقاق فليس في كلامه ما يشعر بالمطلوب، وإن أراد به الصيرورة مطلقاً فهو غير مستقيم كما دريت، والتمثيل أيضاً غير مستقيم، وإن كان في نفس الأمر مستقيماً عند النحاة، على ما ستعرفه بعد هذا.

(١) هو ركن الدين (٩٥).

(٢) الضحى: ١، ومن الآية ٢، ومن الآية ٣.

(٣) الشمس: ١.

(٤) المفصل (٣٣٧).

(٥) الشمس: من الآية ٣، ومن الآية ٤.

● قوله: «والإمالة».

هذا هو السبب الثامن، وهو إمالة الألف لإمالة وقعت قبلها، وذلك كقولك: رأيت عمادًا، ومِعْزانا.

٣ فالأول كلمة واحدة أميلت ألفها الأولى لكسرة العين، ثم أميلت الثانية التي هي بدل من التنوين لأجل الإمالة السالفة.

والثاني كلمتان إلا أن الضمير المجرور المضاف إليه منزل منزلة الجزء، فكأن الكلمتين واحدة لشدة الاتصال، فلما أميلت ألف معزى لكسر الميم أميلت ألف الضمير للإمالة السالفة، ولما كانت الإمالة في الكلمات المنفصلة مقتضية للإمالة لتشاكل الكل فهي والحالة وجود الاتصال تحقيقًا أو تقديرًا أحق وأحرى.

● قوله: «وقد تمال ألف التنوين».

٩ لما ذكر الأسباب على التفصيل أشار إلى الشاذ من الباب، وكذا إلى الموانع من ترتب المسبب على السبب.

فبعض الشواذ: ألف التنوين، وإنما كانت إمالتها شاذة؛ لأن الإمالة حق الألف المتصلة، وهذه منفصلة؛ لأن التنوين حرف من حروف المعاني، فكذا ما هو بدله، إلا أن بعض العرب أجروها مجرى المتصلات؛ لأجل كونها كالجزء، كما صنعوا هذا الصنيع في الضمير المجرور من حيث أن كل واحد منهما لا يوجد منفصلاً، وشبه سيبويه<sup>(١)</sup> هذا بالكسرة العارضة في قولهم: مررت ببيته، وأخذت من ماله، فكما نزلوا السبب العارض منزلة السبب الأصل، فكذا نزلوا الحذف العارض منزلة الأصل، في ذلك كما تقول: رأيت زيدا لأجل (الياء)<sup>(٢)</sup>، ودرست علماً لأجل الكسرة<sup>(٣)</sup>، ١٢٨ ب والأكثر في هذا النحو النصب؛ إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض.

١٨ والاستعلاء في غير باب خاف، وطاب، وصغى مانعٌ قبلها يليها في كلمتها، وبجرفين على وأي، وبعدها يليها، في كلمتها، وبجرف وبجرفين، على الأكثر.

٢١ والراء غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها، أو بعدها منعت منع المستعلية، وتغلب المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة، فيمال طارِدٌ، وغارِمٌ، ومن قَرَارِك، فإذا تباعدت فكالعدم في المنع والغلب عند الأكثر، فيمال هذا كافرٌ، ويُفتح مررت بقادرٍ، وبعضهم يعكس، وقيل: هو الأكثر. (الشافعية: ٨٤-٨٥).

(١) انظر الكتاب (١٢٢/٤).

(٢) ليس في ك.

(٣) أي بإمالة زيدا وعلماً من قولك: رأيت زيدا، ودرست علماً.

● قوله: «والاستعلاء».

- هذا مانع من الموانع. نقول: إن الحروف المستعلية؛ وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والحاء،  
 ٣ والظاء، والغين، والقاف، تمنع الإمالة -إلا في المنقبة عن المكسورة كخاف، أو عن الياء كطاب  
 وصغى<sup>(١)</sup>، أو في الصائرة ياء كالوسطى- إذا كانت قبل الألف أو بعدها ولا حاجز بينهما منعاً  
 مطلقاً، فإن وقع الحاجز في الصورة الأولى مكسوراً كان أو ساكناً بعد مكسور كصعب ومضباح  
 ٦ فالمشهور عدم المنع، وإن وقع في الصورة الثانية فالأكثر على المنع، وكذا إن كان الحاجز فيها<sup>(٢)</sup>  
 حرفين. كل هذا فيما كان المستعلي والألف في كلمة واحدة، فأما إذا كانت في كلمتين فذلك لا  
 يُتصور في الصورة الأولى إلا مع الحاجز؛ إذ يستحيل ابتداء كلمة بالألف، ففي هذا النحو عدم المنع  
 ٩ مطلقاً، وذلك كقولك: مرض عالم فتميل، فأما في الصورة الثانية، وقد يكون مع الحاجز ودونه،  
 فالفصيح عدم المنع؛ إذ المانع المنفصل كالمانع المتتفي، ومن اعتد بالسبب العارض والمحل العارض  
 فقياسه أن يعتد بالمانع العارض أيضاً، وذلك كما تقول: رَحَى قاسم ونزال قاسم فتميل لأن القاف  
 ١٢ منفصل قال سيبويه<sup>(٣)</sup> استشهداً على غير الفصيح<sup>(٤)</sup>: سمعناهم يقولون: يُريد أن يضربها زيد  
 فأملوا، وقالوا: أراد أن يضربها قَبْلُ فنصبوا للقاف، وكذلك مررت بمال قاسم. وقال المصنف في  
 شرح المفصل<sup>(٥)</sup>: «فلم يجئ في مثل ذلك إلا ما كانت الإمالة فيه ضعيفة لانفصال الألف أو لعروض  
 ١٥ الكسرة، فانفصال الألف مثل: يضربها قَبْلُ، والكسرة العارضة مثل: مررت بمال قاسم». قوله:  
 «لانفصال الألف» أمر محقق؛ إذ الحالة تقتضي ذلك، فأما قوله: «للعروض الكسرة» فقد يتصور عدم  
 عروضها، كما في المثال الذي ذكرناه.

- ١٨ وأما وجه المنع مطلقاً فهو أن الحرف المستعلي يقتضي الاستعلاء إلى الخنك الأعلى، والألف إذا  
 خرجت من مخرجها استعلت إلى الخنك الأعلى، فلو أميلت لزم الانحدار من المستعلي إن تقدم، أو  
 الإصعاد من المنحدر إن تأخر، وكلا ذلك باطل؛ لأنه ينافي التناسب، وهو محالٌ لهم، وشبه سيبويه

(١) هذا الفعل من باب نصر ينصر، ومن باب علم يعلم، ومن باب فتح يفتح، ولامه ياء كسعى يسعى، وهذا الأخير هو المقصود هنا. وانظر اللسان (صفا).

(٢) م: (فيهما).

(٣) رسم ناسخ الأصل هذه الجملة هكذا (استشهداً على غير الفصيح). يريد إسقاطها، والجملة في ك، م؛ وليس فيها مثل هذا.

(٤) الكتاب (١٣٣/٤).

(٥) الإيضاح (٢٩٨/٢).

هذا المعنى بالإدغام في المتقارين حيث قال<sup>(١)</sup>: «لما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفَّ عليهم».

٣

وأما وجه عدم المنع في المشهور فهو أن الحاجز منع من التقاء المستعلين؛ أعني الحرف المستعلي والألف، وكان التقاؤهما مانعاً من الإمالة، فلما زال ترتب § المقتضى على المقتضي؛ إذ الغرض ١٢٩ وجوده.

٦

اعلم أن عدم المنع مشروط بعدم كون الحرف المستعلي مفتوحاً أو مضموماً، وما ذكره المصنف على الإطلاق ليس بسديد؛ لأنهم لا يميلون مثل قوائم وغنى في جمع غنيّة اتفاقاً، وذلك لأن الحرف المستعلي إذا كان مضموماً أو مفتوحاً قوي عمله من أجل أن الحركتين قد تمنعان الإمالة؛ أما الضمة فقد مر شأنها، وأما الفتحة فلما فيها من الاستعلاء، وإن دق الاستعلاء. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «كانت الفتحة تمنع الإمالة فلما اجتمعاً قويا على الكسرة». يعني لما اجتمع الفتحة والحرف المستعلي غلبا الكسرة، ولو تعرض المصنف لهذا القيد، كما تعرض له الرخشري حيث قال<sup>(٣)</sup>: «وإن وقعت قبل الألف وهي مكسورة، أو ساكنة بعد مكسور لم تمنع على الأكثر» لاستقام، ولهذا المعنى قد ذكرنا من قبل أن التمثيل بالضحي في بحث الفواصل بناء على ما سيذكره غير مستقيم؛ بيانه أنا قد قدرنا أن سبب الإمالة في الضحي موجود، وهو كون الألف تصير ياء مفتوحة في موضع، وقد ذكر المصنف أنه إذا وقع الحاجز بين المستعلي والألف فالأكثر على أنه لم يمنع الإمالة، ولم يتعرض للقيد الذي ذكره الرخشري، فيكون على الإطلاق، فيكون السبب موجوداً، والمانع مفقوداً، فلا يستقيم حمله على باب ما السبب فيه مناسبة الفواصل فقط، وقد ذكره من عداده، فلا يكون سديداً.

١٨

وتعرض شارح لاتقاء الفتحة حيث قال<sup>(٤)</sup>: «أما إذا كانت مفتوحة نحو قوائم فإنها تمنع الإمالة بلا خلاف»، ثم قال<sup>(٤)</sup>: «ويعلم مما ذكرناه أن كلامه مطلق، والمراد به التقييد حتى يصح»، وأنت تعلم أن كلامه لا يصح لو كان كما ذكره هذا الشارح أيضاً؛ لأن التعرض للحركتين واجب.

٢١

وأما وجه المنع في غير المشهور فهو أن الحاجز لا يمنع المستعلي من عمله إذا تقدم، كما لا يمنعه منه إذا تأخر، والجامع كون الاستعلاء في الصورتين موجوداً.

(١) الكتاب (٤/ ١٢٩).

(٢) الكتاب (٤/ ١٣٠).

(٣) المفصل (٣٣٦).

(٤) هو ركن الدين (٩٥).



والجواب الفرق بأن الاستفال بعد الاستعلاء أمر هين، بخلاف العكس؛ توضيحه أن الإمالة انحدار واستفال كما دريت، فإذا كانت مسبوقة بالاستعلاء سهل، فأما إذا كانت سابقتها كان الاستعلاء عقيب التسفل فلا يسهل.

٣

وأما وجه المنع في الصورة الثانية في الأكثر فهو ما ذكرناه آنفًا، سواء كان الحاجز حرفًا أو حرفين.

ووجه عدم المنع فيها في غير الأكثر القياس على المستعلي المتقدم.  
والجواب ما مر.

٦

هذه تعليقات ما المستعلي والألف فيه مجتمعان ولا انفصال، وأعني بذلك كونهما في كلمة واحدة. وقد سبق تعليل ما هما فيه منفصلان وجوابه.

٩

ومن الشارحين<sup>(١)</sup> من جعل الانفصال مع كون الحاجز حرفين مانعًا في الأكثر مثل: عالم قول، وهو ينافي قول المصنف في شرح المفصل<sup>(٢)</sup>: «هذا إنما يكون على من يُجري الألفَ المنفصلة مجرى

المتصلة، في فـيـجـري المانع المنفصل أيضًا مجرى المتصل، وليس باللغة الفصيحة»، وقد ذكرنا مضمون ١٢٩ ب هذا من قبل.

١٢

وأما وجه الاستثناء في المستثنيات، وهي على الإجمال: ما عينه ألف منقلبة عن مكسور أو ياء، وما لامه ألف وهي لا تخلو إما أن يكون عن ياء أو صائرة ياءً مفتوحة، فهو أن الألف مشتملة على الكسرة تحقيقًا أو تقديرًا، فكان السبب في نفسها، فلذلك كان أقوى فلم يمنع المانع من الإمالة، بخلاف ما إذا كان السبب في حرف آخر متقدم أو متأخر. ومعنى الاشتمال على الكسرة أنها لما كانت منقلبة عن مكسور أو ياء أو صائرة ياءً نزلت منزلة الحرف المكسور، وبهذا التحقيق تعرف حقيقة الإمالة.

١٥

١٨

أمثلة المنع مطلقًا: صاعد، وعاصم، وضامن، وعاضد، وطائف، وعاطس، وظالم، وعاظل وهو الكلب يلزم الكلبة عند السفاد، وغائب، وشاغل، وخامد، وباخل، وقاعد، وواقف.

٢١

أمثلة عدم المنع في المشهور: صعاب جمع صعب، وضعاف جمع ضعيف، وطلاب، وظماء جمع ظمآن، وغلاب بمعنى المغالبة، وخياث جمع خيـث، وقفاف جمع قُفَّة وهي الموضع المرتفع، ومصباح،

(١) هو ركن الدين (٩٥).

(٢) الإيضاح (٢٩٧).

ومِضْحَاك كثير الضحك، ومِطْعَام كثير الأكل، وإِظْلَام مصدر أظلم أي دخل في الظلام، ومِغْنَاج كثير الغنّج، وإِخْبَات، وإِقْبَال.

٣ وتعلم أنك إن نصبتها كانت أمثلة للمنع في غير المشهور.

وأمثلة المنع في الأكثر: ناشص وهو الموضع المرتفع، ونابض، وكاشط وهو مزيل الجلد، وواعظ، وبالع، وساخ، ودافق، ومناميص جمع منموصة، ومناهيص جمع منهاض للمبالغة في الناهض، ومناشط جمع مُنْشُوط<sup>(١)</sup> وهو العقدة المحلولة، ومواعيظ، ومنافيخ جمع منفاخ وهو ما يُنفخ فيه، ومباليغ جمع مِبْلَاغ وهو الفصيح، ومعاليق جمع مِعْلَاق.

٦ اعلم أن تمثيل المصنف في هذين النحويين بما فيه الرأء المكسورة بعد الألف يستلزم أحد المخدورين، وذلك<sup>(٢)</sup> كعارض، ومعارض، ومفارص، ومفاريص؛ لأن ذلك كأنه يناقض قوله<sup>(٣)</sup>: الرأء المكسورة بعد الألف تغلب المستعلي، فيجب جواز الإمالة واستاعها، فيكون أحدهما فاسداً، وقد مثل به الزمخشري<sup>(٤)</sup>، وكذا بعض أئمة النحو، وقد مثل في الكتاب أيضاً بلفظة مقاريض<sup>(٥)</sup>، وقال أيضاً<sup>(٦)</sup>: «تقول ناقة فارق وأينق مفاريق، فتنصب»، فيكون الإطلاق في كلامه<sup>(٦)</sup> الأخير؛ أعني قوله: «وتغلب المكسورة...» إلى آخره، باطلاً.

وناقّة فارق: التي أخذها المخاض، والمفاريق لجمعها.

١٥ ● قوله: «والرأء غيرُ المكسورة...» إلى آخره.

١٨ قد تقدم أن الرأء كحرفين، وأن حركتها كحركتين، فعلى هذا إن كانت حركتها الفتحة أو الضمة عملت في المنع من الإمالة عمل الحروف المستعليّة؛ لأن الحركتين إذا كانت على الرأء كانت كل واحدة كحركتين، فشابهت من جهة القوة الحرف المستعلي، فمنعت منعها، وهذا إذا وليت<sup>(١)</sup> الرأء الألف قبلها كانت أو بعدها، إلا أنه لا يتصور كونها مضمومة حالة كونها قبل الألف، فإن لم تكن والية لم تكن لها أثر، سواء كانت قبلها أو بعدها.

(١) انظر شرح ابن يعيش على المفصل (٦٠ / ٩).

(٢) الأصل، ك: (ذلك).

(٣) الشافية (٨٥).

(٤) المفصل (٣٣٦).

(٥) الكتاب (٤ / ١٣٠، ١٣٧).

(٦) الأصل، ك: (كلام).

أما في الصورة الأولى فلأن الأصل؛ أعني الحرف المستعلي؛ لما كان قبلها، والحال أنه لم يلها، لم يكن مانعاً، فكذلك الفرع.

٣ وأما في الصورة الثانية فلأن الرء، وإن جرت في بعض الأمور بحرى الحرف المستعلي؛ لكنها لا تبلغ في القوة مبلغ الحرف المستعلي، فمن اعتبار الأصل مع وجود الحاجز لا يلزم اعتبار الفرع معه، فتتصب قولك: راشد، وهذا حمارك، ورأيت حمارك، وتميل: هذه رسائل، كما تميل صعاب؛ للحاجز، وتميل: هذه منابر، وهذه دنائير، وإن لم تمل: ناشص ومناشيط؛ لما ذكرت لك من الفرق.

٦ وفي كلام المصنف تسامح؛ لأن غير المكسورة أعم من المضمومة وغيرها، وقد علمت أن المضمومة لا يمكن أن تكون والية الألف حالة كونها قبلها، وكان الصواب أن يقول: والرء المفتوحة إذا وليت الألف قبلها، وغير المكسورة إذا وليتها بعدها منعت.

٩ ويعلم من تشبيه منع الرء غير المكسورة بمنع المستعلي أنها لا تمنع في الصور المستثناة في باب الاستعلاء، فيمال قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ لكون الألف عن الياء، ويمال قوله أيضاً<sup>(٢)</sup>: ﴿تَرَى﴾ لصيرورتها ياء مفتوحة. والعلة ههنا هي المذكورة فيما سلف.

● قوله: «وتغلبُ المكسورة».

١٢ هذا هو ما ذكرنا من قبل. يقول: الرء المكسورة تغلب المفتوحة والمضمومة والحروف المستعليّة إذا كانت واقعة بعد الألف الممالاة بلا حاجز، سواء كانت المغلوبات الثلاث واقعات قبل الألف أو بعدها، فيستفاد من قوله أقسام ستة: راءً مفتوحةً (سبقت الألف، مضمومة<sup>(٣)</sup>) سبقتها، حرفً (مستعل)<sup>(٤)</sup> سبقتها، راءً مفتوحة سبقتها الألف، والرء مضمومة سبقتها، حرف مستعل سبقتها.

١٥ الأول: مستقيم، فتميل قولك: من غراركَ.

الثاني: مستحيل، وقد مضى.

الثالث: مستقيم، فتميل قولك: طارِدٌ وغارِمٌ.

١٨ الرابع: مستقيم، فيمال: رأيت قوارِيرَ.

(١) المطففين: من الآية ١٤.

(٢) المؤمنون: من الآية ٤٤.

(٣) ليس في م.

(٤) ليس في ك.

الخامس: أيضًا مستقيم، فتميل: هذه قواريء، ولا يتصور الراء في هذين القسمين إلا مع فاصل يفصل بينهما؛ إذ لو لم يكن لزم الإدغام فتنفي الكسرة..

٣ السادس: غير مستقيم؛ إذ لا يمال: فارق، كما دريت.

فإن قلت: لم لا يجوز تقدير الحاجز في القسم الثاني كيلا يستحيل؟

قلت: لأن ذلك يقتضي انتفاء الغلبة؛ بيانه أن الحرف المستعلي لا يؤثر في الكسرة الواحدة مع الحاجز، كما مر في صعب، فلأن لا يكون أثر للراء الغير المكسورة التي نزلت منزلته مع الحاجز في الكسرة؛ أعني كسرة الراء، أجدر وأولى، وإذا كان كذلك لم تكن مغلوياً غير المكسورة مستفادة من وجود المكسورة<sup>(١)</sup> التي هي ككسرتين؛ بل من مجرد الكسرة، وقد دريت أن لك أن تميل: رسائل، فتكون المكسورة بناء على هذا كحرف أخرى، وهذا باطل اتفاقاً.

١٣٠ ب

أما الاستقامة فيما حصلت فيه من الأقسام فلأن كل واحد من الحرف المستعلي والراء غير المكسورة منزل منزلة الفتحتين، وكانت الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة، فتغلبهما المكسورة لأنها ككسرتين.

١٢

وأما عدمها فيما لم يحصل فيه؛ أعني مثل فارق؛ فلأن شرط الغلبة أن لا تكون مؤدية إلى كون الاستعلاء مسبوقاً بالانحدار كما سلف، فحيث كان الأمر كذلك كان محذوراً، فلذلك لم تغلب المكسورة الحرف المستعلي بعدها.

١٥

فإن قلت: غير المكسورة كالمستعلي، فيلزم فيه ذلك أيضاً، فينبغي أن لا تمال قواريء في المثالين.

قلت: قد مر أنها بمثابة في بعض مجاريها، ولا يلزم من انتفاء مغلوياً (الأصل انتفاء مغلوياً)<sup>(٢)</sup>

١٨ الفرع.

اعلم أن التمثيل في القسم الأول بقولهم: من قرارك يناقض استدلالهم الذي ذكروه في منع إمالة مثل: قوائم، حيث قالوا: إن الحرف المستعلي إذا كان غير مكسور كان مانعاً من الإمالة في صورة وجود الحاجز، ويبان ذلك أنه قد اجتمع في المثال المستعلي والراء غير المكسورة، وكلا ذلك مانع، فإذا قدرنا غلبة المكسورة على غير المكسورة بقي المستعلي مانعاً كما كان؛ إذ المكسورة لا تقاوم الأمرين جميعاً، فيصير في التقدير بمثابة قولك: قوائم، فيكون حاصل الأمر تقدير انتفاء الراء، فتكون

٢١

(١) م: (الكسرة).

(٢) ليس في ك.

الكسرة كأنها على غير الرءاء، والكسرة الواحدة لا تغلب المستعلي المفتوح، فيجب امتناع الإمالة، وقد مثل به في الكتاب<sup>(١)</sup> أيضاً، فهذا يرد على الاستدلال الذي ذكره عامة النحاة، ولا سبيل إلى كون التمثيل خطأ؛ لتحقق مجيء الإمالة في المثال، فالعائد إليه الفساد الاستدلال الذي ذكره.

فإن قلت: مدعى المصنف أن المكسورة تغلب غير المكسورة والمستعلي معاً.

قلت: لو كان كذلك فسد الاستدلال؛ لأن المكسورة إنما غلبت غير المكسورة لأنها ككسرتين، فتغلب المفتوحة التي كفتحتين؛ إذ الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة، وحيث لا تغلب المكسورة غيرها والمستعلي معاً؛ لأنهما بمنزلة ثلاث فتحات؛ بل أربع فتحات.

● قوله: «فإذا تباعدت...» إلى آخره.

يقول: إذا تباعدت الرءاء؛ أي: إذا وقع الحاجز بينها وبين الألف حالة كون الألف سابقتها لم تمنع، كما منع المستعلي، (فلا تمنع)<sup>(٢)</sup> إذا كانت كسرة من عملها، وهو تسويغ الإمالة إذا كانت غير المكسورة، ولا تغلب المستعلي، ولا غير المكسورة، فلا يرتفع منعها من الإمالة بسببها إذا كانت مكسورة، فيمال هذا كافر، ولا يمنع غير المكسورة الإمالة لوقوع الحاجز بينها وبين الألف، ولا يمال: مررت بقادر، فلا تغلب المكسورة القاف المانع من الإمالة كذا للحاجز هذا هو المراد بقوله: «فكالعدم...» إلى آخره.

والحاصل في الصورتين تقدير انتفاء الرءاء، فينزل قولك: كافر منزلة كافل، وقولك: قادر منزلة ١٣١ قادم. هذا هو ما عليه الأكثر. والدليل عليه أن عملها كان مشروطاً بانتفاء الحاجز، فلما زال الشرط يحصل الحاجز زال المشروط. قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: «لم يجعلوها حيث بعدت تقوى».

● قوله: «وبعضهم يعكس».

أي: يعكس المنع والإمالة، فيمنع حيث كنت تميلها، ويُميل حيث كنت تمنعها. قال: «وقيل: هذا هو الأكثر»، فيميل في: مررت بقادر، ويمنعها في: هذا كافر. والحاصل منع كونها كالعدم والاعتداد بها.

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٣٧.

(٢) ليس في ك.

(٣) الكتاب ٤ / ١٣٨.

٣ شبهة هذا المذهب أن المستعلي يعمل مع الحاجز، فكذا الراء، والجامع كون الكل مشتملاً على القوة، فكما وجب عمل المستعلي في ناشئ ومناشط، وجب عملها في هذا كافر ومررت بقادر في المثال، وهو المنع والتجوير.

٦ والجواب إنه قد ثبت أنها فرع على المستعلي، ولا يلزم من عمل الأصل مع الحاجز عمل الفرع معه، ومن ثم لم تجز الإمالة في فارق ومفاريق. من الكتاب<sup>(١)</sup>: «لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلي».

اعلم أن هذا الجواب مستفاد مما ذكره.

ولقائل أن يعارض بغلب المكسورة المستعلي الواقع قبل الألف كطارد.

٩ والجواب أن المستعلي بعد الألف أقوى منه قبلها، ولذلك أمالوا مِغْنَج، ونصبوا مناشيط.

وقد يُمال ما قبل هاء التانيث في الوقف، وتَحَسَّن في نحو رَحْمَةٍ، وتقبح في الراء، نحو: كُذْرَةٍ، وتوسط في الاستعلاء، نحو: حُقَّة. (الشافية: ٨٥).

١٢ ● قوله: «وقد يُمال...» إلى آخره.

هذا السبب والذي يجيء بعده هما ما أسلفناه في أول الباب من أنه كان الواجب أن يذكرهما أيضاً.

١٥ فأحدهما: كون الهاء المنقلبة من تاء التانيث نائبة مناب ألف التانيث، ولا تنقلب تاء التانيث هاء إلا في الوقف، فلذلك قال: «في الوقف»، ولهذه الإمالة مراتب ثلاث:

الأولى: الحسن، وهو فيما لم يكن ما قبلها راءً أو حرف مستعلٍ، كقولك: أخذت أخذه.

١٨ الثانية: التوسط بين الحسن والقبح، وهو فيما كان ما قبلها حرف مستعلٍ، كقولك: حُقَّة<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: القبح، وهو فيما كان ما قبلها راءً، كقولك: كُذْرَةٍ.

٢١ أما بيان كونها نائبة مناب ألف التانيث فلأنها شبيهتها باعتبار اللفظ وباعتبار الحكم؛ أما باعتبار اللفظ فلكون الكل مشتملاً على الخفاء، وأما باعتبار الحكم فلأن كليهما دالة على معنى واحد، وهو التانيث، فإذا كان أحد الاعتبارين متفياً كان الشبه متفياً، فلذلك لم تَمَلْ تاء التانيث

(١) الكتاب (٤/ ١٣٧).

(٢) الحُقَّة: الوعاء المنحوت من الخشب أو العاج أو غير ذلك مما ينحت منه. القاموس واللسان (حقق).

في الأفعال كقولك: هندٌ أخذتُ لعدم الأول، ولا هاءُ السكت كقولك: اخشنة لعدم الثاني، وكذلك هاءُ الضمير كقولك ضربته.

٣ وأما وجه الحسن فهو أنه لما جاز الإمالة في الألف حالة انتفاء الموانع، والهاء شبيهتها، جاز إمالتها كذا؛ إذ هي فرعها، والهاقُ الفرع بالأصل في الحكم مستحسن، فلو قدر المانع موجوداً في الفرع كان مانعاً (كما كان مانعاً)<sup>(١)</sup> في الأصل.

٦ وأما وجه التوسط فهو أنه لما عمم قومُ الإمالة، سواء كان المانع موجوداً أو معدوماً، في الفرع كما عمموها في الأصل حيث أمالوا الذكري والحمقى، وكان الراء المفتوحة أقوى في المنع من الحرف المستعلي، ناسب أن يحكم بالمنع في صورة الراء، وبالجواز في صورة غيرها، ومن الغير الحرف<sup>(٢)</sup> المستعلي، وإنما لم يجره بجرى الراء لتقاعده عنها في القوة.

١٣١ ب

ولك أن تجيب عن هذا بأن التفرع يستدعي انحطاط الفرع عن درجة الأصل فيمتنع الإمالة فيه مع القيلين؛ أعني الراء والحرف المستعلي، وإن كان جوازها في الأصل ثابتاً.

١٢ فإن قلت: قد يكون الفرع بالحكم أولى من الأصل، فلم لا يجوز التسوية بينهما ههنا.

قلت: خصوصيةٌ تحققت في الأصل تمنع ذلك، وهي ما ذكرنا في الصور المستثناة في بحث الاستعلاء، وهي التي اقتضت الاستثناء، فباتفائها ينتفي الاستثناء، فيتحقق المنع.

١٥ وأما وجه القبح فهو أنه لو جاز الإمالة في الهاء مع الراء المفتوحة لجازت معها في الألف مطلقاً، والتالي باطل اتفاقاً. أما الشرطية فلأن الأصل لا يتقاعد عن الفرع، وإلا لزم مزية الفرع على الأصل. وأما بطلان التالي فظاهر.

١٨ والحروف لا تُمال، فإن سُمي بها فكالأسماء، وأمِل بلى، ويا، ولا في: إمّالاً؛ لتضمنها الجملة، وغيرُ المتمكن كالحرف، وذأ، وأنى، ومَتى كَبَلَى، وأمِل عسى؛ لِحِجَى: عَسَيْتُ. (الشافية: ٨٥-٨٦).

● قوله: «والحروف لا تُمال».

٢١ الدليل على امتناع إمالة الحروف أن الإمالة تصرّفٌ يستدعي محلاً متصرفاً فيه، فلو كانت في الحروف لزم التصرف فيها كالتصرف في الأسماء والأفعال، واللازم باطل لكون الحروف جوامد.

(١) ليس في ك.

(٢) الأصل، ك: (ومنه الغير الحرف)، وفي م: (ومنه الحرف).

واستدل المصنف<sup>(١)</sup> والشارحون عليه بأن ألفاتها لا أصل لها فيمال لمناسبة، وما كان كذلك فلا يمال.

وفيه نظر؛ لأن المراد بانتفاء الأصالة إن كان عدم انقلابها عن مكسور أو ياء فهو حق، ولكنه لا تنفي الإمالة بانتفائه؛ إذ هو سبب خاص، ولا يلزم من رفع الخاص رفع العام؛ وبيان ذلك أنه من الجائز أن يكون سببها فيه الكسر مثلاً لأن قولك: إمالة بمنزلة قولك: شِمْلَال<sup>(٢)</sup>، وإن كان انتفاء الأصالة مطلقاً بمعنى أنها زوائد فهو ظاهر الفساد.

٦ ● قوله: «فإن سُمِّيَ بها».

أي: فإن سمي ببعض الحروف شيء كان حكمه حكم الأسماء، فإذا سُمِّيَ أحد بحتى مثلاً أميلت؛ لأن الألف الرابعة في الأسماء تنقلب ياء مفتوحة، فكذا حكم هذا الألف؛ لأنك تقول في تنيته حَيَّان، وكذا إن سُمِّيَ يلى وعلى أميلت؛ لأنك تقول في تنيته: إِيَّان وَعَلَيَّان، بدليل قولك: إليك وعليك حالة كونهما حرفين، بخلاف ما إذا سمي بلفظي عدا وخلا حرفين مثلاً؛ لأنك تقول في تنيتهما: عَدَوَان وَخَلَوَان.

١٢ اعلم أن القياس في إلى وعلى ما ذكرت لك، وقد قال المصنف في شرح المفصل<sup>(٣)</sup>: «لا يمال على ونحوها إذا سمي بها؛ لأنك لو سميت بحتى وثيته لقلت: حَيَّان، ولو سميت بعلى لقلت: علوان»، وتابعه الشارحون حيث قالوا بعد ذكر الكلمتين<sup>(٤)</sup>: «لأنك تقول في تنيتهما: إلوان وعلوان»، وهذا يشبه التناقض في كلامهم؛ إذ قد قال المصنف في باب الخط<sup>(٥)</sup>: «أما الحروف فلم يكتبوا منها بالياء غير بلى وإلى وعلى وحتى» أما إلى وعلى فلقولهم: إليك وعليك، وكلام الشارحين أيضاً يوافق كلامه هنالك أيضاً، فإن ثبت نص على ما ذكره من العرب احتيج إلى العذر في أحد الموضعين، وإلا فالأقيس ما ذكرناه.

١٨ ● قوله: «وأميل بلى... إلى آخره».

لما قرر أن الحروف لا تمال احتاج إلى الاعتذار فيما أميل منها.

٢١ فمن هذه الجملة قولهم: بلى، وإنما أميلت لأنها كلمة مستقلة من حيث أنها تجري مجرى ١١٣٢

(١) انظر شرح المصنف (٥٣/أ)، وركن الدين (٩٧)، والجاربردي (٢٤٧).

(٢) ك: (شمال).

(٣) الإيضاح (٣٠٢/٢).

(٤) انظر شرح ركن الدين (٩٧)، والجاربردي (٢٤٧).

(٥) الشافية (١٤٧).



الجملة، ألا تراك تقول في جواب من يقول: ألم يقم زيد: بلى، كأنك قلت: قام زيد، وكذا في جواب من يقول أليس زيد بقائم، كأنك قلت: زيد قائم، فكأنك جئت في الصورتين بالجملة الفعلية والاسمية، والإمالة تلحق الفعل والاسم، فكذا تلحق ما بمعناهما.

٣

ومنها قولهم (يا) في النداء، وكذلك (أيا، وهيا)، وإنما أميلت لأنها قائمة مقام أدعو أو أريد، كما قرروا في باب النداء.

٦

وقولهم في الندبة: وازيد يجري مجراها.

ومنها قولهم: (لا) في: إما لا، وقال شارح<sup>(١)</sup>: الهمزة مفتوحة وكان الأصل: لأن كنت لا تفعل ذلك فافعل كذا، فحذفت اللام لأن حرف الجر كثير الحذف عن (أن)، ثم حذف الفعل، ثم حذف الضمير، فبقي: أن لا، فجيء بما صلة، فقلت نون أن ميمًا، وأدغمت في ميم ما، فصار: إما لا. ويلزم هذا القول ببقية الضمير، ألا تراهم يقولون: أمّا أنت منطلقًا انطلقت؛ يعنون لأن كنت منطلقًا. هذا من طريق اللفظ، فأما من طريق المعنى فيلزمه أن يكون إيجاب الفعل الثاني مسيئًا لترك الفعل الأول على وجه الاستمرار؛ إذ اللام للتعليل، فإن كان مراد العرب من هذا التركيب هذا فهو مستقيم، وإلا ففاسد.

١٢

ولقائل أن يقول: العدم لا يكون سببًا لا سيما في الأمر الوجودي.

والجواب أن العدم الذي لا يكون سببًا هو العدم الصّرف، وهذا هو العدم المضاف<sup>(٢)</sup>، والمنقول عن أكثرهم كسر الهمزة، وقالوا<sup>(٣)</sup>: إن كلمة الشرط، وما صلة، وتقديره: إن لا تفعل هذا فافعل ذلك، يقال: إما لا قُتِبْ إلى الله، ومجيء الفاء يدل على الشرط دلالة، ظاهرة وهذا هو الأقرب، ثم الأمر إلى النقل الصحيح، وأيا ما كان فالإمالة لكون هذا اللفظ دالاً على الجملة.

١٥

١٨

● وقوله: «لتضمنها الجملة» راجع إلى الأمثلة الثلاثة.

(١) هو ركن الدين (٩٧).

(٢) العدم ضد الوجود، والعدم الصرف أو المطلق: هو الذي لا يُضاف إلى شيء. ويقابله العدم المضاف. انظر الكليات للكفوي (٦٥٥)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١٤٦١/٣).

(٣) انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (١٣١)، ومغني اللبيب (٦١/١)، وشرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي (٢١٤/٤)، ولابن يعيش (٦٦/٩).

● قوله: «وغيرُ المتمكن كالحرف».

وجه المشابهة بين الأمرين أن كلاهما غير متصرف فيه. أما في الحرف فظاهر، وأما في غير المتمكن فلأنه لما لم يستقلَّ استقلال المتمكن أوجب عدم الاستقلال شَبَهَهُ بالحرف، وقد ذكرنا أن الإمالة تصرفٌ، فما كان غير متصرفٍ فيه لا يدخله الإمالة. هذا إذا استدُلَّ على انتفاء إمالة الحروف<sup>(١)</sup> بما ذكرنا، فأما إذا استدُلَّ بما استدُلَّ به المصنف كما ذكرنا فالواجب أن يقال: وجه المشابهة أن غير المتمكن لا أصالة لألفاتها، كما أن الحروف لا أصالة لألفاتها، وقد قيل كذلك، فيرد ههنا أيضاً ما ورد ثمة؛ لأن قولك: إذا بمثابة: عِماد، فمن انتفاء سبب خاص لا يلزم انتفاء الأسباب مطلقاً.

● قوله: «وأنى...» إلى آخره.

هذا جواب عن اعتراض مقدر تقديره أن يقال: قد جاء الإمالة في قولهم: أنى، ومتى، وذا ولا تمكن له.

أجاب بأن المذكور لما كان كل واحد مستقلاً في الإفادة بحسب الاستعمال أجري مجرى المتمكن، وبيان ذلك أنك تقول مثلاً في جواب من يقول: ألك ألف درهم: أنى؟ فتقتصر، وكذا في جواب من يقول زيد يسافر: متى؟ وكذا في جواب من يقول من فعل ذلك: ذا، تشير إلى واحد، ١٣٢ ب بخلاف: ما، وإذا، وغيرهما مما لا يستقل؛ إذ لا تقول مثلاً في جواب من يقول متى تسافر: إذا؛ بل إذا تم أسباب السفر تقديرًا، وإذا كان الاستقلال بحسب الاستعمال مجوزًا للإمالة في الحروف فلأن يكون مجوزًا في الاسم أخرى وأقمن.

اعلم أن حق القياس أن يقاس انتفاء إمالة غير المتمكن على انتفاء إمالة الحروف بالجامع المذكور، وأن يقاس ما جاء مملاً من الحروف على ما جاء مملاً من غير المتمكن، فيقال هكذا غير المتمكن كالحرف<sup>(٢)</sup>، فلا يمال إلا ما استقل في الإفادة. وأميل: بلى ويا ولا في إما لا كما أميل: ذا ومتى وأنى؛ أما الأول فلأن الأصل في انتفاء الإمالة الحرف، وأما الثاني فلأن الأصل في الإمالة الاسم، ثم إنه وقع الأمر الأول على وفق المذكور، بخلاف الثاني؛ لأنه قال: «وأنى ومتى كبلى» فقاس الاسم في الإمالة على الحرف، وما أشرنا إليه بالأحرورية هذا الذي وصفناه لك.

فإن قلت: هو من باب أولوية الفرع بالحكم من الأصل، وذلك جائز.

قلت: ممنوع؛ لأنه من باب تصيير الأصل فرعًا والعكس، وذلك ممتنع.

(١) الأصل: (لإمالة الحروف)، ك: (الإمالة الحروف)، م (إمالة الحرف).

(٢) ك: (كالحروف).

● قوله: «وأميل عسى...» إلى آخره.

اعلم أنه قد قال المصنف في الشرح<sup>(١)</sup>: «إنما ذكر عسى، وإن كانت فعلاً صريحاً من ذوات الياء؛ لقولهم: عسيت؛ لئلا يتوهم أنه لعدم تصرفه يكون كالحرف»، وفي قوله: «لقولهم: عسيت» نظر؛ لأنه إن أراد به<sup>(٢)</sup> (يجيء الياء مطلقاً فلا يستقيم؛ لأن الياء الساكنة لا تكون سبباً كما ذكرنا في جيل وغيره، وإن أراد به<sup>(٣)</sup>) أنه قد تكون هذه الياء مفتوحة كما تقول عُسِيَّ موازن دُعِيَّ فهو أمر لم يثبت، والأقرب أن يقال: لما كان الألف مشاكلاً لألف رمى من حيث أنك تقول: عَسَيْتُ كما تقول رَمَيْتُ أجري استعداداً صيرورته ياءً مفتوحة مجرى الصيرورة الموجودة، فلذلك أميلت.

واعلم أن بقية ما لا يتصرف من الأفعال لا إمالة فيها؛ إذ لا ألف في واحد منها.

وقد تُمال الفتحة منفردة في نحو: مِنَ الضَّرَرِ، وَمِنَ الْكِبَرِ، وَمِنَ الْحَاذِرِ. (الثانية: ٨٦).

● قوله: «وقد تُمال الفتحة...» إلى آخره.

هذا هو الثاني من الشئتين اللذين عرفت شأنهما، وهو كون الفتحة المجردة واقعة قبل كسرة الراء، كما تقول: مِنَ الْكِبَرِ، فتميل هذه الفتحة كما أملتها مع الألف، وكما كانت الراء المكسورة تغلب غير المكسورة والحرف المستعلي في صورة وجود الألف، فكذلك تغلب الأمرين في صورة انتفائها، كقولك: مِنَ الصَّغَرِ، وَمِنَ الضَّرَرِ، ولا تميل لهذه الإمالة ألفاً سبقت هذه الفتحة فتقول: مِنَ الْحَاذِرِ بإمالة الذال وتفخيم الألف، وهو المفعول من المحاذرة.

فإن قلت: ما الفرق بين هذه الإمالة، وإمالة الألف حيث كانت سبباً لإمالة أخرى بخلاف هذه الإمالة.

قلت: هو أن الإمالة مع الألف في غاية القوة من أجل أنها كانت كإمالتين إحداهما للألف والثانية للفتحة، وهذه ليست بتلك المثابة؛ لأنها واحدة، ولا يلزم من استدعاء الأمر القوي الاتباع استدعاؤه الأمر الضعيف.

والمراد بالتمثيل بقوله: «ومِنَ الْحَاذِرِ» في ما ذكرنا لك، ولا يخفى عليك شأن قوة كسرة الراء، ١١٣٣

فلذلك جعلوها في هذا الباب خاصة سبباً، وقد جاء الإمالة في هذا النحو مع الحاجز الساكن أيضاً؛ أعني بين الفتحة وكسرة الراء، قالوا: مررت بِخَيْرٍ. من الكتاب<sup>(٣)</sup>: «تقول: من عَمِرٍ، فتميل العين لأن الميم ساكنة، وتقول: مِنَ الْحَاذِرِ فتميل الذال، ولا تقوى على إمالة الألف».

(١) شرحه (٥٣/ب).

(٢) ليس في م.

(٣) الكتاب (٤/١٤٢).

[تخفيف الهمزة]

يجمعه الإبدال والحذف، وَيَنْ يَنْ؛ أي: بينها وبين حرف حركتها، وقيل: أو حرف حركة ما قبلها، وشرطه أن لا تكون مبتدأ بها. ٣  
وهي ساكنة ومتحركة؛ فالساكنة تُبدل بحرف حركة ما قبلها، كَرَأْسٍ، وَبَيْرٍ، وَسُوتٍ، وَ﴿إِلَى الْمُدَاتِنَا﴾ وَ﴿الَّذِينَ﴾ وَ﴿يَقُولُونَ لِي﴾. (الشافية: ٨٧).

● قوله: «تخفيف الهمزة...» إلى آخره. ٦

قال المصنف في الشرح<sup>(١)</sup>: «ترك حده لأنه<sup>(٢)</sup> اسمه اللغوي ينبئ عنه، ولو حُدَّ لقل: تخفيف الهمزة هو أن ترد الهمزة إلى وجه من التخفيف»، ووافقه الشارحون<sup>(٣)</sup> حيث كرروا لفظه، وأما نحن فنقول: إما أن يكون المراد بذكر هذه الملازمة بطلان الملزوم لبطلان اللازم، أو لا يكون كذلك، فإن كان الثاني كان الواجب عليه أن يحده كما حدَّ غيره؛ إذ معرفة الماهية متقدمة على معرفة أقسامها، وإن كان الأول، والظاهر أن هذا كان مراده، فلا يخلو من أن يكون بطلان اللازم لأجل كون الحد من باب تعريف الشيء بنفسه، أو لأمر آخر الأصل عدم ذلك الأمر، فتعين الأول، فيلزم اختلال الحد في باب النسبة حيث قال<sup>(٤)</sup>: «المنسوب ما لحق آخره ياء لتدل على نسبته إلى المجرد عنها»؛ لأنه أيضًا من هذا القبيل.

فإن قلت: من الجائز أن تكون النسبة في المحدود مصطلحة، وفي الحد لغوية، فلا يلزم ذلك. ١٥

قلت: هذا معارض، فإن لك أن تقول: من الجائز أن يكون التخفيف في المحدود مصطلحًا، وفي الحد لغويًا، والحق أن المغايرة بين اللغوي والمصطلح ثابتة.

ثم قال: «يجمعه الإبدال، والحذف، وبين يَنْ خَيْرٌ من أن يقال: يجمع الإبدال والحذف وبين يَنْ؛ لأن المراد تبيين التخفيف وحصره، وليس في ذلك ما ذكر، وهذا حق. وتوضيح ما ذكره هو أن يقول: المقصود ههنا أن يعلم أن التخفيف منحصر في الأمور الثلاثة، وأن الجامع له هي، وهذا هو المستفاد من قولنا: «يجمعه الإبدال...» إلى آخره؛ لأن الأمور والحالة هذه تكون جامعة لمسائل التخفيف كلها، فأما إذا قيل: يجمع الإبدال... إلى آخره، فالأمور تكون مجموعة، والتخفيف جامعًا ٢١

(١) شرحه (٥٣/ب).

(٢) في الشرح: (لأن).

(٣) انظر شرح ركن الدين (٩٧)، والجاربردي (٢٥٠).

(٤) الشافية (٣٧).

لها، وهذا غير مستقيم؛ لأن الأمور كما تكون في التخفيف تكون في غيره. والحاصل أن التخفيف لا يكون إلا في الأمور، ولا عكس.

٣ • قوله: «أي بينها...» إلى آخره.

هذا تفسير لقولهم: بين بين.

- ٦ واعلم أن لفظ: **بَيْنَ بَيْنَ** من الأمور الإضافية، فيقتضي التعدد، وعلى وفق ذلك كررت، والغالب عليها النصب بالظرفية، ولكنها ههنا مبنية لتضمن معنى الحرف، كما أن قولهم<sup>(١)</sup>: هو جاري **بَيْتَ بَيْتَ** مبني. يقال: وقع زيد بين بين إذا ذكر الصّلاح والطلاح مثلاً، ومعناه أنه واقع بين الأمرين ليس مخصوص بأحدهما؛ بل يُزاوَل كلا الأمرين، وفيه بعض من كلّ. والمراد ههنا أن الهمزة تكون بين كونها همزة حقيقية وبين كونها حرف لين. وقوله: «**بَيْنَ بَيْنَ**» محله رفع؛ لأنه ١٣٣ ب معطوف على المرفوع، والتقدير: يجمعه الإبدال، والحذف، وجعلها قريبة من حرف اللين على ما اقتضاه المقتضي. ومعنى كونها بين الهمزة الحقيقية وبين حرف اللين ما ذكره سيبويه. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «تكون بزنتها»<sup>(٣)</sup> محققة، إلا أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقربها من هذه الألف» أراد بقوله: «تقربها...» إلى آخره صورة الألف، وهكذا الأمر في صورة الواو والياء، وقد قال فيهما أيضاً ما معناه ما ذكرناه، وأما الكوفيون فيجعلونها ساكنة<sup>(٤)</sup>.

١٥ • قوله: «وقيل...» إلى آخره.

قد اختلف في تقريب الهمزة من حرف اللين.

- قال بعضهم<sup>(٥)</sup>: تقرب من حرف منه حركتها؛ يعني بذلك أنه إن كانت حركتها الفتحة قربت من الألف، وإن كانت الكسرة قربت من الياء، وإن كانت الضمة قربت من الواو؛ لأن حرف الفتحة الألف، وحرف الكسرة الياء، وحرف الضمة الواو. وكل ذلك يظهر عند إشباع الحركات. وقال بعضهم<sup>(٥)</sup>: بل تقرب من حرف منه حركة ما قبلها على ما عرفت.

٢١ والأول هو الأصح المشهور.

(١) انظر الكتاب (٢/١١٨)، ونكت الشتمري عليه (١/٥٠٣)، واللسان (بيت، بين).

(٢) الكتاب (٣/٥٤١-٥٤٢).

(٣) م: (تكون الهمزة بزنتها).

(٤) انظر التبصرة (٢/٧٣٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١٠٩).

(٥) انظر شرح ركن الدين (٩٧)، والجاربردي (٢٥٠).



قلت: قال سيويه في الكتاب<sup>(١)</sup>: «إنما منعك أن تجعل هذه السواكن بين بين لأنها حروف ميتة»، وتحرير قوله: أن بين بين قريب من المتحرك، كما دريت، فلو جعلت كذا لم يكن تخفيف؛ لكن المطلوب هو؛ أما الملازمة فلأن الساكن أخف من المتحرك ومما قرب منه، وأما اللازم فظاهر.

فإن قلت: من ارتفاع بين بين لا يلزم ارتفاع الحذف.

قلت: هو لا يكون إلا لسبب، وسببه على ما سيأتي متف ههنا، فلذلك اتفق هو أيضاً، فتعين الإبدال.

والمتحركة إن كان ما قبلها ساكن، وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق قلبت إليها، وأدغمت فيها، كخطية، ومقرورة، وأفيس، وقولهم: التزم في نبي، وبرية غير صحيح، ولكنه كثر، وإن كان ألفاً فبين المشهور، وإن كان حرفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك نُقلت حركتها إليه وحذفت، نحو: مسألة، والخب، وشي، وسو، وجيل، وحوبة، وأبويوب، وذومرهم، وأتبعي مرة، وقاضويك، وقد جاء باب شيء، وسوء مدغماً أيضاً، والتزم ذلك في باب يرى، وأرى يُرى؛ للكثرة، بخلاف ينأي، وأنأي يُنَي، وكثر في سل؛ للهمزتين. (الشافية: ٨٧-٨٨).

● قوله: «والمتحركة...» إلى آخره.

هذا هو القسم الثاني، وهو على نوعين: إما أن يكون ما قبلها متحركاً، أو ساكناً.

الثاني: إما أن يكون الساكن صحيحاً، أو معتلاً.

الثاني: إما أن يكون المعتل ألفاً، أو غيرها.

الثاني: إما أن يكون ذلك الغير أصلاً، أو زائداً.

الثاني: إما أن تكون تلك الزيادة للإلحاق، أو لغيره.

الثاني: من هذا القسم، وهو ما يكون الساكن فيه معتلاً غير الألف زائداً لغير الإلحاق تخفيف الهمزة فيه قلبها إلى ذلك الساكن، وإدغام الساكن فيما انقلبت الهمزة إليه، وهذا كقولهم: خطية، ومقرورة، وأفيس.

أصل الأول: خطية بياء ساكنة قبل الهمزة المفتوحة زائدة لغير الإلحاق، فقلبت الهمزة ياءً، وأدغمت في الياء.

أصل الثاني: مقرورة يواو ساكنة قبل الهمزة المفتوحة حكمها كالياء، فقلبت الهمزة واواً، وأدغمت في الواو.

(١) الكتاب (٣/ ٥٤٤).

أصل الثالث: أَفَيْسُ ياءٌ زائدةٌ زيادةً مَرَّتْ؛ إذ هي ياء التصغير؛ لأنه تصغير أَفْوَسٍ جمع الفأس، قبل الهمزة المكسورة، فقلبت الهمزة ياءً، وأدغمت في الياء.

٣ فإن قلت: فما وجه كون تخفيف هذا النحو هذا العمل.

قلت: هو أنه لا مدخل للنقل، ولا لجعلها بين يين، فيتعين القلب؛ إذ لا مجال لغير هذه الأمور، كما دريت؛ أما النقل فلكرامية جعل ما ليس له أصل في الحركة كما له أصل فيها، ومن تحقق انتفاء جواز النقل يتحقق انتفاء جواز الحذف؛ إذ لا يتوجه إلا بعد النقل كما سيجيء، وأما جعلها بين يين فغير المشهور ظاهر امتناعه، وأما المشهور أيضاً فممتنع؛ لأن حذفها وتحريك الساكن الذي قبلها مع الواو والياء الأصليتين، أو الجاريتين مجرى الأصلي، ثابت، فمن جعلها بين يين في هذا النحو يلزم مزية الفرع على الأصل، وإنما لم تحذف ههنا لأن أصالة الأصلي تقوى في استدعاء الحذف، وهذه لا أصالة لها فلم تقو تلك القوة، فلذلك تعين القلب والإدغام.

● قوله: «وقولهم».

١٢ قد مر أن أصل البحث في هذا الباب فيما يجوز فيه التخفيف، فالذي ذكرناه آنفاً جائز، وقد ذكر الزخشري<sup>(١)</sup> وغيره أنه ملتزم في كلمتين: نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ، فالمصنف يدفع هذا القول، وقال: هو غير صحيح ولكنه هو الكثير. وإثبات<sup>(٢)</sup> الهمزة في الأولى قراءة أهل المدينة، وفي الثانية قراءة أهل ١٣٤ ب المدينة وبعض أهل الشام. هذا إذا كان النبي مشتقاً من النبأ، والبرية من البرء. تقول: برأ الله الخلق: أي خلق، ومن يرى أن النبي مشتق من النبؤ، وهو الارتفاع، والبرية من البرأ، وهو التراب، فليس لهذا الالتزام عنده معنى؛ إذ لا همزة عنده فكيف يلتزم تخفيفها.

١٨ ● قوله: «وإن كان ألفاً».

هذا هو القسم الأول من التقسيم الثالث، وهو الذي يكون ما قبلها ساكناً معتلاً ألفاً، وحكم التخفيف فيه أن يُجعل بين يين المشهور، وذلك كقولك: ساءل على زنة فاعل من المفاعلة، ومسايلٌ، وتساؤلٌ تفاعلٌ من السؤال، وذلك لأن ما قبلها لم يمكن أن يكون متحركاً، فلم يمكن نقل حركتها إليه، ولا إدغام<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يستدعي وجود المثلين، واجتماع الألفين حقيقة محال، فتعين المذكور، ومن ثم لم يوجد لغير المشهور مساع؛ إذ ذلك يقتضي حركة ما قبل الهمزة، ولا إمكان والحالة هذه لهذا المعنى.

(١) انظر المفصل (٣٤٩)، وشرحه لصدر الأفاضل الخوارزمي (٢٦٧/٤)، ولابن يعيش (١٠٩/٩).

(٢) انظر السبعة (١٥٧، ٦٩٣)، والإقناع (٤٠٣-٤٠٤)، والنشر (٤٠٦-٤٠٧).

(٣) م: (ولا الإدغام).



● قوله: «وإن كان حرفاً صحيحاً...» إلى آخره.

هذا القول يشمل <sup>(١)</sup> (من الأقسام ما الساكن فيه صحيح مطلقاً، وما هو فيه معتل وكان غير ألف، سواء كان أصلاً أو زائداً، ولكن للإلحاق؛ لأن قوله: «غير ذلك» يشمل <sup>(١)</sup> ما ذكرنا.

إذا عرفت ذلك فالتخفيف في هذا النحو أن تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فتحذف، فقوله: «نحو مَسَلَّةٍ وَالْحَبِّ» مثال للقسم الأول من التقسيم الثاني. كان في الأصل: مَسَلَّةٌ عَلَى زَنَةِ مَفْعَلَةٍ، فنقلت حركتها إلى السين، ثم حذف، فهو الآن مَفْعَلَةٌ <sup>(٢)</sup>، وَالْحَبُّ عَلَى فَعْلٍ نقلت حركتها إلى الباء، ثم حذف، فهو بعد العمل الفع <sup>(٢)</sup>. وقد عرفت تعليل هذا النحو وأمثلة الآتية بعده مما سبق إجمالاً، وأما التفصيل فهو أن نقول: لا مدخل للقلب ههنا؛ لأنه إما أن ينقل حركتها إلى ما قبلها فيلزم التغيير، أو لا فيلزم التقاء الساكنين، ولا لجعلها بين بين لشبه الالتقاء، فتعين الحذف، ولم تحذف مع الحركة لئلا يلزم الإجحافان <sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: ما جعلته المفرور منه أخف لا محالة؛ أما في الفتح فظاهر لأنه يصير حيثن ألفاً، وأما في الضم والكسر فلأن الواو والياء الممدودتين أخف من الهمزة فتقول القاضيومير، وراعييل في القاضي أمير على المبني للمفعول، وراعي إبل، وكذلك الشأن <sup>(٤)</sup> في الواو، كما تقول: سَوْءًا، وذو وجوه، وذو ييل في: سَوْءًا، وذو أجوه، وذو إبل، كما قالوا: المرأة بالألف في المرأة.

قلت: التغيير المتعدد الذي الأصل عدمه لا يُرْتَكَبُ لهذه <sup>(٥)</sup> الخفة؛ إذ فيها انطماس الكلمة، وأما مثل المرأة مما ذهب إليه الكوفيون، فعند الأصحاب من الشواذ.

● قوله: «وشئ وسو».

مثالان للقسم الأول من التقسيم الرابع؛ لأن ما قبلها ساكن معتل غير ألف أصل؛ لأنه العين. كان: شَيْءٌ، وَسَوْءٌ، نقلت حركتها إلى ما قبلها، ثم حذف، وهذا النحو، وإن لم يكن صحيحاً، ولكنه لأصالته قوي؛ لقبول الحركة كما كان الصحيح قابلاً لها.

(١) ليس في ٢.

(٢) لا يريد الشارح الزنة، وإلا فزنتهما: مَفْعَلَةٌ، وَالْفَعْلُ.

(٣) ك: (الإجحاف).

(٤) الأصل، ك: (الساكن).

(٥) الأصل، ك: (هذا).

● قوله: «وَجَيْلٍ وَحَوْبَةٍ».

- مثالان في للقسم الأول من التقسيم الخامس؛ لأن ما قبلها ساكن معتل، غير ألف زائد، زيد ١١٣٥  
 للإلحاق. كان الأصل: جَيْلٌ وَحَوْبَةٌ عَلَى زَنَةِ فَيَعْلُ وَفَوْعَلَةٌ. والأول الضبع، والثاني القربة الواسعة. ٣  
 الياء والواو زيدتا للإلحاق بجعفر وَخَرَدَلَةٌ، فنقلت حركتها إلى ما قبلها، ثم حذفنا، كما دريت،  
 وإنما أحرى الياء والواو في هذا النحو مُجْرَى ما في شيء وسوء، وإن كان زائداً في نفس الأمر؛  
 لأنهما للإلحاق، (وحرف الإلحاق) <sup>(١)</sup> جار مجرى الأصل قضيّة للإلحاق؛ ألا تراك أوقعته في مقابلة ٦  
 الأصل، فيكون إذن مثله. من الكتاب <sup>(٢)</sup>: «تقول في حَوْبَةٍ: حَوْبَةٌ؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات  
 الثلاثة بالأربعة، وإنما هي كواو جدول، ألا تراها لا تغيّر إذا جاءت قد <sup>(٣)</sup> كُسرت للجمع. تقول:  
 حَوَائِبُ، فإنما هي بمنزلة عين جعفر». ٩

● قوله: «وَأَبُو يُوْبٍ...» إلى آخره.

هذه الأمثلة الأربعة من أخوات شيء وسوء؛ لأن الياء والواو فيها أصل.

أما الأول <sup>(٤)</sup> والثاني فظاهر، والنقل والحذف كما مر. ١٢

وأما الثالث <sup>(٥)</sup> والرابع فلأنهما في قولك: اتبعني أمره وقاضو أهلك ليستا زائدتين؛ لأنهما دالتان  
 على ما وضعنا له، فالأولى للتأنيث، وهي ياء تفعّلين، والثانية واو الجمع، وكان: قاضون أهلك،  
 فحذفت النون للإضافة، والمعنى بالزيادة ما لا يكون لمعنى وضع له وضعاً لائقاً. قال سيويوه بعد ١٥  
 ذكر ياء اتبعني أمره <sup>(٥)</sup>: «ليست بمنزلة الياء في خطيئة تكون في الكلمة لغير معنى».

إذا عرفت هذا فاعلم أنه كان الصواب أن يذكرها بعد ذكر شيء وسوء؛ إذ الفصل بمثال قسم  
 آخر أجني، ثم استئناف أمثلة القسم السابق مما لا يحسن. ١٨

● قوله: «وقد جاء...» إلى آخره.

أي: وقد جاء إجراء الواو والياء الأصليتين مجرى الزائدتين في القلب والإدغام كما عرفت في  
 خطيئة ومقروءة؛ قالوا في شيء: شَيْءٌ، وفي سوء: سَوٌّ بقلب الحمزة الياء والواو، وإدغام ما قبلها ٢١  
 فيها، والمشهور النقل، كما مر.

(١) ليس في ك.

(٢) الكتاب (٥٤٨/٣).

(٣) ك: (وقد).

(٤) الأمثلة الأربعة هي: (أَبُو يُوْبٍ، وَذُوْ مُرْهِمٍ، أَتَبِعِي مُرَّهَ، وَقَاضُوْ بَيْكٍ).

(٥) الكتاب (٥٤٨/٣).

● قوله: «والتزم...» إلى آخره.

النقل المذكور تخفيف جائز، وقد مر من قبل أن ملتزم التخفيف يكون قليلاً، فمن جملة هذا  
 ٣ الموضع، وكان الأصل: يَرَأَى، وأَرَأَى، ويُرْئِي، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفنا،  
 والتزموا هذا العمل لأن ذلك كثير الاستعمال في كلامهم، فناسب أن يكون فيه التخفيف دائماً.  
 قال سيويه<sup>(١)</sup>: «أجمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه»، وقد جاء نادراً بلا تخفيف. من  
 ٦ الكتاب<sup>(٢)</sup>: «حدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أَرَأَها» يعني بالهمزة، وهذا التخفيف في  
 المضارع الثلاثي وما يؤخذ منه كالأمر والنهي ملتزم، فأما في باب أرى ففي جميع المشتقات من  
 الباب سواء. ومما جاء على الأصل شاذاً قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

٩ أَلَمْ تَرَ مَا لَا قَيْتَ وَالْدَهْرَ أَعْصَرَ      وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَأُ وَيَسْمَعُ

والتعلي: التمتع؛ في أي: من يعيش كثيراً ير<sup>(٣)</sup> أشياء ويسمع أشياء.

١٣٥ ب

● وقوله: «بخلاف ينأى...» إلى آخره.

١٢ أمر غير محتاج إليه؛ لأن تعيين الالتزام يدل على عدمه في غيره، والذي ذكره هو من صور  
 جواز التخفيف، ولعله ذكره ليرفع وهم من توهم أن هذا التخفيف إنما نشأ من هذا الوزن.  
 وقيل<sup>(٤)</sup>: اجتمع في أَرَأَى همزتان بينهما ساكن، وهو حاجز غير حصين، فكأنهما قد تواليا،  
 ١٥ فحذفت الثانية على حدّ حذفها في أَكْرِمَ، وهو ليس بشيء؛ لأنه يرد في أنأى، ولا حذف، فلو قيل  
 بعلّيته لزم التحكم.

● قوله: «وكثر ذلك...» إلى آخره.

١٨ أي: كثر ذلك التخفيف في قولهم: سَلْ؛ لأن التحقيق يستلزم همزتين؛ إحداهما همزة الوصل  
 والثانية عين الفعل، وكان الأصل: اسْأَلْ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، فاستغنى بها عن همزة  
 الوصل، فصار: سَلْ، وهذا وإن كان جارياً بحسب الجواز في أخوات سَلْ، ولكنها لم تكثر فيها

(١) الكتاب (٣/٥٤٦).

(٢) هو الأعلام بن حراة السعدي كما في نوادر أبي زيد (١٨٥)، واللسان (رأى)، وشرح شواهد الشافية  
 (٣٢٩)، وبلا نسبة في المختص (١/١٢٩)، وسر الصناعة (١/٧٧). وفي النسخ (يرأى)، وفي المراجع المشار  
 إليها (يرأ) جواب الشرط مجزوم.

(٣) في النسخ (يرى).

(٤) القائل الرنحاني في شرح الهادي، وذكر الجاربردي (٢٥٤) قوله هذا ولم يرتضه، وعنه أخذ اليزدي هنا.

كثرتها في سَلْ، وقيل: سَلْ من تَسَالُ موازن تخاف. من الكتاب<sup>(١)</sup>: «بلغنا أن سِلْتَ<sup>(٢)</sup>» تَسَال لغة» أراد بمعنى سألت تَسَال.

وإذا وَقَفَ على المتطرفة وَقَفَ بمقتضى الوقف بعد التخفيف، فيجيء في: هذا الحَبُّ، وَبَرِّيَّ، وَمَقْرُوَّ السكون والروم والإشمام، وكذلك باب شَيْءٍ، وَسَوَّءٍ، نُقِلَتْ، أو أدغمت، إلا أن ما قبلها ألف إذا وقف بالسكون وجب قلبها ألفاً؛ إذ لا نقل، وتعدُّر التسهيل، فيجوز القصص والتطويل، وإن وقف بالروم فالتسهيل كالوصل. (الثانية: ٨٨).

● قوله: «وإذا وقف...» إلى آخره.

نقول: العمل الذي عرفته إذا حَزَبَ اللفظ ثم وَقَفَ عليه جرى عليه ما يقتضيه الوقف في ما ماثله لفظاً، فإذا خففت قولك الحَبَّ بالنقل والحذف كما عرفت صار: الحَبَّ على مثال اليَدِ، ثم ما يقتضيه الوقف في وجوهه في اليد يأتي في الحَبِّ، فَتُسَكَّنُ؛ أعني الإسكان الصريح، وتروم حركة الباء، وتُشَمُّ في ضمه، وهكذا الكلام في قولك: بَرِّيَّ، وَمَقْرُوَّ؛ فالأول جار مجرى مَرْمِيٍّ، والثاني مجرى مَذْعُوٍّ، فتأتي بالوجه الوقفية فيهما حسب ما يقتضيه الوقف، كما دريت، وكذلك الشأن في شَيْءٍ وَسَوَّءٍ، فإنهما بعد النقل والحذف جاريان مجرى دَمٍ وَيَدٍ في الوقف، وبعد الإدغام جاريان مجرى مَرْمِيٍّ وَمَذْعُوٍّ، وإلى ذلك أشار بقوله: «نُقِلَتْ أو أدغمت»، فالحاصل أن الحاصل بعد عمل التخفيف في الهمزة المتطرفة منزل منزلة كلمة أصلها كذا.

● قوله: «إلا أن ما قبلها...» إلى آخره.

هذا مستثنى من قوله: «وَقَفَ بمقتضى الوقف بعد التخفيف» أي قد سبق أن الهمزة المتحركة التي سبقتها الألف تخفيفها يجعلها بين بين المشهور، لا بالإبدال، ولا الحذف؛ لما دريت، فهنا إن أردت الإسكان الصريح وجب عليك قلبها ألفاً، ثم حذفها.

أما الأول فلأن ما قبلها ألف، فلا يمكن نقل حركتها إليه، فبقي القلب، والواجب فيه أن يقلب حرف حركة ما قبل الألف، وهي لا تكون إلا فتحة، فتقلب ألفاً.

وأما الثاني فلأن اجتماع الألفين محال.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يجعل بين بين؟

(١) الكتاب (٣/٥٥٥).

(٢) مثل: هَبَّتْ تهاب، من باب علم يعلم.

قلت: لأن بين يين يستلزم الحركة وإن دقت، فلو أتى به لزوم خلاف المفروض؛ لأن المجعولة بين يين تكون بزنتها محققة، وإذا كان كذلك في لزوم الحركة في صورة الإسكان الصريح، فيلزم خلاف ١٣٦ الفرض. ٣

فإن قلت: وجوب الحذف مبني على قول من يقصر، فأما من يطول فليس مذهبه الحذف.

قلت: وجوبه لازم للمذاهب الثلاثة عقلاً؛ أما لزومه لمذهب القصر فظاهر، وأما لمذهب المد القليل، أو لمذهب المد الكثير، فلأن العقل يقضي بانتفاء الاجتماع بين الألفين، وأما ما ذهبوا إليه من المد، قليلاً كان أو كثيراً، فكجابر لحذف الألف الذي لا يحصى عنه. ووجه المذهب الأول ظاهر، ووجه المذهب الثاني أن يأتي بحرف ألف واحدة فلذلك يعد قليلاً، ووجه المذهب الثالث أنه يريد جبر الألف المحذوفة التي كانت عن الهمزة، وزيادة إيضاح المدة التي كانت قبل (قلب) (١) الهمزة بينها وبين الألف، ومثاله قولك: قراء تقصر أو تمد قليلاً أو طويلاً، وكان الأوفق أن يقول: فيجوز القصر، والمد القليل، والتطويل.

● قوله: «وإن وقف بالروم...» إلى آخره.

يقول: إن وقفت على هذه الهمزة بالروم فطريق تخفيفها التسهيل؛ يعني بين بين، كما هو التخفيف في الوصل، وذلك لأن الروم هو الإتيان بالحركة خفية، ومقتضى التسهيل هذا، فتناسبا في الاقتضاء، ولم يذكر الإشمام لأنه لا مدخل له في هذا الموضع، وذلك لأن الإشمام كما علمت هو ضم الشفتين بعد الإسكان فيما ضم آخره قبل الوقف، فلو أشممت لزمك إما أن تشم مع التسهيل أو لا معه، وكلا اللازمين باطل.

أما الأول: فلأن التسهيل يستدعي حركة ما، والإشمام لا يكون إلا بعد الإسكان، ووجود الحركة مع عدمها في حالة واحدة مستحيل.

وأما الثاني: فلأن الإشمام كجابر للحركة المخصوصة التي هي الضمة، وعلى تقدير التخفيف يلزم انتفاء الحركة؛ إذ لا مجال للإبدال لاجتماع الألفين، وهو محال، والفرض انتفاء التسهيل، فيتعين الحذف كما دريت، وحيث تعين (الحذف تعين) (٢) انتفاء الحركة مطلقاً، ومن ذلك يلزم تحقق انتفاء الجابر.

(١) ليس في ك.

(٢) ليس في م.

وإن كان قبلها متحرك فتسع، مفتوحة وقبلها الثلاث، ومكسورة كذلك، ومضمومة كذلك، نحو: سَأَلَ، وَمِائَةً، وَمُؤَجَّلٍ، وَسَيِّمٍ، وَمُسْتَهْزِئِينَ، وَسُئِلَ، وَرَزُوفٌ، وَمُسْتَهْزِئُونَ، وَرُزُوسٌ، فَنَحْوُ مُؤَجَّلٍ وَآوٍ، وَنَحْوُ مِائَةٍ يَاءٍ، وَنَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ، وَسُئِلَ يَيْنَ المشهور، وقيل: البعيد، والباقي: بين المشهور، وجاء: مِنْسَاءً، ﴿سَأَلَ﴾، وَنَحْوُ الْوَاجِبِي وَصَلًا، وَأَمَّا:

يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِبِي

فعلى القياس، خلافاً لسيبويه. (الشافية: ٨٨-٩٠).

● قوله: «وإن كان...» إلى آخره.

هذا هو القسم الأول من التقسيم الأول. يقول: وإن كان ما قبلها متحركاً فالتقسيم العقلي يستدعي مجيء تسعة أقسام؛ لأن الفرض كونها متحركة، وإذا كان الأمر كذلك فالحرركات ثلاث، وفي كل واحدة منها تتصور كون ما قبلها متحركاً بالحرركات الثلاثة، والحاصل من ضرب ثلاثة في مثلها تسعة؛ مفتوحة: ما قبلها مفتوح أو مكسور أو مضموم، مكسورة هكذا، مضمومة هكذا. والأمثلة ظاهرة.

● قوله: «فنحو مُؤَجَّلٍ وَآوٍ، وَنَحْوُ مِائَةٍ يَاءً».

شرع في بيان تحفيف الأقسام التسعة فالمفتوحة المضمومة<sup>(١)</sup> ما قبلها تُقلب وَاوًا محضة، والمكسورة ما قبلها يَاءً صرفة، ولا مدخل لجعلها بين يين المشهور في هذين النحوين؛ لأن حركتها في القبيلين الفتحة، فلو جعلت بين بين اقتضى ذلك شبه الألف، وهو محال لأن كون الألف مضموماً ما قبلها أو مكسوراً ما قبلها محال، فكذلك ما أشبهها<sup>(٢)</sup>، ولا مدخل أيضاً للحذف؛ لأن المفروض تحرك ما قبلها، وذلك يستدعي امتناع النقل؛ إذ هو متوقف على سكون ما قبلها، فتعين الإبدال المذكور.

فإن قلت: من تعين الإبدال لا يلزم الإبدال المذكور، فلم لم تبدل باعتبار حركتها.

قلت: لما سبق، وهو أنه إذا كان الضم والكسر فيما قبل شبه الألف محالاً ففيما قبلها تكون استحالتها أشد لا محالة.

اعلم أنهم لم يتعرضوا لبين يين الغير المشهور في هذين النحوين، وهو ممكن؛ لأنها لا تكون

(١) م: (المضموم).

(٢) الأصل: (ما أشبهها).

حيثُ شبه الألف، ولا يلزم من المحذور المذكور شيء؛ بل شبه الواو في الصورة الأولى، وشبه الياء في الثانية، ولم أجد ذكر هذا البحث في الكتاب أيضاً، فهو إما لكون غير المشهور عندهم كالعدم، أو كفرع للمشهور، وحيث لم يجر (المشهور لم يجر) <sup>(١)</sup> فرعه، أو لأن هذا العمل متفق عليه، والظاهر هذا؛ لأنه قد ادعى المصنف في شرح المفصل <sup>(٢)</sup> وجود الاتفاق في صورتين، ولأنه لو كان فيهما خلاف تعرض لذكره، كما تعرض فيما سنذكر الآن.

● قوله: «ونحو مستهزئون وسُئِل...» إلى آخره.

أي: المضمومة المكسور ما قبلها، والمكسورة المضموم ما قبلها التخفيفُ فيهما جعلُها بين بين المشهور، فيكون في الأولى بينها وبين الواو، وفي الثانية بينها وبين الياء؛ إذ ذلك مقتضى حرف حركتها، وقيل <sup>(٣)</sup>: تجعل بين بين الغير <sup>(٤)</sup> المشهور، فتجعل في الأولى بينها وبين الياء، وفي الثانية بينها وبين الواو، عكس المشهور؛ إذ ذلك مقتضى حرف حركة ما قبلها، وهذا مرجوح قليل.

والأخفش <sup>(٥)</sup> يقلبها في الأولى ياء محضة، وفي الثانية واواً صرفة. وشبهته أن المجعولة بين بين مقربة من الساكن، وكون الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها، والياء ساكنة مضمومة ما قبلها متعذّر، كما أن كون الألف غير مفتوح ما قبلها متعذّر، فثبت أن الواجب أن تقلبا حرف حركة ما قبلها. والجواب عنه بوجهين:

أحدهما: الفرق بين المقيس والمقيس عليه، وهو أن غير الفتح فيما قبل الألف محال، فكذا فيما أشبهها. وأما الكسر والضم فيما قبل الواو والياء الساكنين فمستقل، فكذا فيما أشبههما، ولا يلزم من رفع شبه المحال رفع (شبه) <sup>(٦)</sup> المستقل؛ إذ الإحالة تستدعي الامتناع في الوجود، ولا كذلك الاستقلال.

الثاني: إنه لو عمل بالعمل الذي ذكره فيما أن يكون ذلك للفرار من الاستقلال أو لا لأجله. الثاني باطل اتفاقاً، فتعين الأول، ولا سبيل إلى حصوله بالطريق المذكور؛ لاستلزام ذلك الاستقلال، إلاّ ثمّ مما قرّر منه؛ وبيان ذلك أن المفرور منه هو المذكور، والمفرور إليه هو الإتيان بالياء المضمومة المكسور ما قبلها،

(١) ليس في ك.

(٢) الإيضاح (٣٤٦/٢).

(٣) انظر شرح ركن الدين (١٠٠).

(٤) م: (غير).

(٥) انظر مذهبه في المقتضب (٢٩٤/١)، والتكملة (٢١٩)، وشرح الكافية الشافية (٢١٠٩/٤)، والارتشاف

(١/١٣٣)، والمساعد (٤/١١٤).

(٦) ليس في ك.

وبالواو المكسورة المضموم ما قبلها، وكلا ذلك مستقل غاية الاستقلال، ولذلك جعل مرفوضاً، فتعين بطلان الأول أيضاً، فثبت أن اللازمين كليهما فاسد، ومن ذلك يتحقق فساد الملزوم. وهو المطلوب.

٣ ● قوله: «والباقي...» إلى آخره.

يريد به ما بقي من الأقسام التسعة بعد إخراج الأربعة المذكورة § منها، والتخفيف في هذا ١٣٧ الباقي بين بين المشهور، فيجعل في سائل بينها وبين الألف، وفي ستم ومستهزئين بينها وبين الياء، ٦ وفي رؤوف ورؤوس بينها وبين الواو، ولا يظهر الخلاف بين المشهور وغيره فيما اتحدت حركتها وحركة ما قبلها، وهذا ظاهر، ولم ينقل غير المشهور فيما بقي، وهو مثالان ستم ورؤوف، إما لكون الأمر متفقاً عليه فيهما، وإما لكراهتهما شبه الألف المكسورة وشبه الألف المضمومة، ولو فرض ورود غير المشهور في صورة اتحاد الحركة كان الخلاف معنوياً لا لفظياً. ٩

● قوله: «وجاء منسأة...» إلى آخره.

أي: جاء في بعض مواضع جواز جعلها بين بين قلبها حرف حركة ما قبلها، وإذا سماعي لا ١٢ يقاس عليه. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «وليس ذا بقياس متلب» فمن جملة ذلك قولهم: منسأة بالألف، وكان منسأة<sup>(٢)</sup> بالهمزة، ومعناها العصا، ومنها قولهم: سال في سأل قرئ قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿سأل سائل

(١) الكتاب (٣/ ٥٥٤).

(٢) قرأ نافع وأبو عمرو والحسن في قوله تعالى (من سورة سبأ: ١٤): ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته﴾ بالإبدال ألفاً مجزئة. وانظر الكتاب (٣/ ٥٥٤)، ومعاني الفراء (٢/ ٣٥٦)، وشواذ ابن خالويه (٢١)، والمختص (٢/ ١٨٦-١٨٨)، والتيسير (١٨٠)، والإقناع (١/ ٤٠٣ و ٢/ ٧٣٩)، والكشف (٢/ ٢٠٣-٢٠٤)، والبحر المحيط (٧/ ٢٦٧).

(٣) الآية الأولى من المعارج، وتحتمل القراءة في سأل ثلاثة أوجه:

أولها: الألف بدل من الهمزة على التخفيف، وهو من السؤال، والهمزة في سائل أصلية.

ثانيها: الألف بدل من الواو على لغة من يقول: (هما يتساوَلان) جعله من (سَلَّتْ تسأل) لغة في (السؤال) فيكون (سال يسأل) كخاف يخاف، والهمزة في (سائل) كالهمزة في خائف بدل من الواو.

ثالثها: الألف بدل من الياء، وهي من (السيل)، والهمزة في (سائل) بدل من الياء، فهذا نحو كال يكيل كائل. وقد روي أن (سائل) وإد في جهنم.

وقراءة ابن عباس رضي الله عنهما (سال سائل)، و(سال سيل) فتعين أن تكون على الوجه الثالث، وقرأ ابن مسعود (سال سأل)، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر والأعرج: (سال سائل). انظر إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٢٧-٢٨)، وشواذ ابن خالويه (١٦١)، وشواذ الكرماني (٢٤٩)، والكشف (٢/ ٣٣٤-٣٣٥)، والبيان (٢/ ١٢٣٩)، والبحر (٨/ ٣٣٢-٣٣٣).



بعذاب واقع ﴿بالألف المحضة. ومن أبيات الكتاب قول حسان عليه السلام <sup>(١)</sup>:

سالت هذيل رسول الله فاحشةً ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

٣ التمس هذيل النبي ﷺ أن يبيح لهم الزنا فمنعهم، فقال حسان هذا، وقول آخر <sup>(٢)</sup>:

سالتني الطلاق أن رأتاني قلّ مالي قد جتتماني بنكر

وقال بعد الإنشاد <sup>(٣)</sup>: «فهؤلاء ليس من لغتهم سلّت تسال»، وقد مر أنه لغة في سلّت معتل العين

٦ كهبت تهاب، وقال ابن مالك <sup>(٤)</sup>: «ليس سال في القراءة مخففا من سأل، وإنما هو مثل هاب».

● قوله: «ونحو الواجي...» إلى آخره.

(أي: ومن جملة ذلك قولهم الواجي) <sup>(٥)</sup> بالياء، وكان الأصل الهمز من الوجء، وأراد بقوله:

٩ «وصلًا» أن جعل الهمزة حرف حركة ما قبلها لا يكون شاذًا إلا في وصل الكلام؛ لأنك لو وقفت

على الهمزة صارت ساكنة، وإذا كانت ساكنة خرجت عما نحن فيه، وصارت من باب رأس وسؤت وبقر الذي فيه جواز قلبها حرف حركة ما قبلها مطرد كما عرفت من قبل.

١٢ ● قوله: «وأما يُشججُ رأسه...» إلى آخره.

أي: ومن أجل ما عرفت كان قول الشاعر <sup>(٦)</sup>:

يُشججُ رأسه بالفهر واجي

(١) الكتاب (٣/ ٥٥٤)، وديوان حسان عليه السلام (٣٤)، وشرح شواهد الشافية (٣٣٩).

(٢) الشاهد لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب (٣/ ٥٥٥)، ونكت الشتري (١/ ٥٢٥)، والأصول (١/ ٢٥٢)

و٣/ ٤٧٠)، والخزانة (٣/ ٩٥-٩٩). ونسب إلى نبيه بن الحجاج السهمي في شرح أبيات سيويه لابن

السيرافي (٢/ ١١)، وذكر في نكت الشتري (٢/ ٩٨٣) وفي غيره أنه لأحدهما، ورجح الغندجاني في فرحة

الأديب (٣٣) أن يكون الشاهد لزيد.

(٣) الكتاب (٣/ ٥٥٥).

(٤) لم أجد كلام ابن مالك فيما اطلعت عليه من مطبوع كتيبه، ولكن انظره منقولاً عنه في بغية الطالب لولده

(١٦٥)، وشرح ركن الدين (١٠٠)، والجاربردي (٢٥٧). وجاء في شرح الكافية الشافية لابن مالك

(٤/ ٢١٠٩-٢١١٠) ما يوافق معناه.

(٥) ليس في م.

(٦) هو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنهما، والشاهد في مجموع شعره (١٨)، والكتاب (٣/ ٥٥٥) وشرح

أبياته لابن السيرافي (٢/ ٣٠٦)، والخصائص (٣/ ١٥٢)، ونكت الشتري (٢/ ٩٨٣)، وشرح شواهد

الشافية (٣٤١-٣٤٥)، وهو عمز بيت وصدرة:

وكنّت أذلّ من رتد بقاع

على القياس؛ لأن الهمزة صارت ساكنة بالوقف فصارت ياء صيرورة جابرة كما في بئر.

● وقوله: «خلافًا لسيبويه» إشارة منه إلى أن إنشاد سيبويه هذا البيت في موضع الشذوذ غلط؛ إذ لا شذوذ فيه؛ لما بيناه. قال في الشرح وتابعه الشارحون<sup>(١)</sup>: «إنشاد سيبويه وغيره ذلك فيما جاء من التخفيف الخارج عن القياس وهم» ثم زيف قول من قال<sup>(١)</sup>: «إنه أراد أن شذوذه من حيث جعل الهمزة إطلاقًا مع الياءات»، وقال<sup>(١)</sup>: «ليس بسديد لأمرين:

أحدهما: أنه سيق في تخفيف الهمزة الشاذ، وجعل ما يقلب عن الهمزة من اللين إطلاقًا أمر آخر، فيكون التخفيف قياسًا لا شاذًا.

والثاني: أن الإطلاق بحرف اللين المبدل عن الهمزة مثله في حرف اللين غيره».

وَأما أنا فأقول: الحق ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه من إنشاد البيت في هذا الموضع، وأما ١٣٧ب المعتز الذي ذكر في الاعتذار ما ذكرنا من كلام المصنف فهو متعسف، وما ذكره المصنف أولًا في الجواب عن اعتذاره أمر صحيح لا يدفع، وأما بيان صحة قول سيبويه فهو أن الواحي بالقلب ثابت في حال الوصل، كما ذكره المصنف، فالشاعر إنما أتى بالثابت في حالة الوصل؛ إذ لو لم يكن كذلك لكان الشاعر آتيًا بما لا يصح أن يكون قافية، وذلك لأن الواحي بكسر الجيم والهمزة الساكنة لا تكون قافية له؛ لأن حرف الإطلاق في أبياته الياء.

فإن قلت: لما كان الهمزة في معرض قلبها ياءً الصحاح الإتيان بها؛ إذ المطلوب هو الياء.

قلت: لو كان الأمر كذلك لزم الدور؛ أما بيان الشرطية فلأن الهمزة لا تصير ياء إلا بعد إتيان الشاعر بها، ولا يجوز للشاعر الإتيان بها إلا بعد صيرورتها ياء؛ إذ هي ليست ياء قطعًا، وأما ١٨ بطلان التالي فظاهر.

فإن قلت: لو كان الشاعر آتيًا بالشاذ كان مرتكبًا للمحذور أيضًا.

قلت: الملازمة ممنوعة؛ لأن للشاعر الإتيان بالثابت في اللغة سواء كان واقعًا على القياس أو على الشذوذ، ونسبة الشاعر إلى ارتكابه الشاذ اللغوي المستعمل الذي يصلح أن يكون قافية له بلا واسطة وسبب أولى من نسبته إلى ارتكابه ما لا يصح له استعماله أولًا، ثم تصحيح قوله بوجه من الأعذار ثانيًا.

فإن قلت: لو كان ما ذكرتم مانعًا مما ذكر لزم أن لا يكون مثله واقعًا، وبطلان اللازم بين؛ لأن وقوع مثله كثير في الشعر.

(١) شرح المصنف (٥٦/أ)، وانظر شرح ركن الدين (١٠٠)، والجاربردي (٢٥٧-٢٥٨).

قلت: بطلان اللازم ممنوع، والقول بوقوع مثله غير مسلم؛ إذ هو غير متفق عليه.

- وللخصم أن يختار ما ذهب إليه المعتذر عن قول سيويه، فيحكم بالشذوذ، والشاذ كالعدم. ٣  
سَلَمْنَا، فأينما وقع كان الأمر كما ذكره المصنف بشرط أن لا يكون للتصحيح اللغوي مدخل، كما نحن فيه؛ إذ لا يلزم من ارتكاب الاعتذار في موضع (يغتفر إليه ارتكابه في موضع) <sup>(١)</sup> لا يكون كذلك. إذا عرفت صحة مذهب سيويه فاعلم أن ما ذكره المصنف لا يتأتى إلا بالتزام القلب، وهو فاسد؛ إذ قد مر أن مثله جائز، ودعوى الوجوب أمر لا ثبت عليه، وقد قال في شرح المفصل <sup>(٢)</sup>: «يجب في التسهيل أن تقلب ياء» ولكنه لم يتعرض لذكر الموجب، وطرد الباب يقضي بعدمه، ولو لم يكن كذلك لزم تخصيص ما لا مخصص <sup>(٣)</sup> له فكلامه مؤدٍ إلى كون الشعر فاسدًا في أحد الوجهين؛ أعني إذا أتى بتحقيق الهمزة، وهذا ظاهر الفساد. ٩

<sup>(٤)</sup> (فإن قلت: من الجائز أن يكون الموجب لوجوب القلب كونه في الشعر.

- قلت: إن سلم هذا فلزوم الفساد) <sup>(٤)</sup> يتطرق <sup>(٥)</sup> من قبل المعنى، وإن لم يتطرق <sup>(٥)</sup> من قبل الصورة؛ لأنه إن نظر إلى القلب بلا خصوصية الشعر، والأصل عدمها؛ لزم جواز التحقيق، وإن نظر إليه مع الخصوصية انلغ ذلك، وقد لا يتحضر الإنسان الأمرين جميعًا؛ أعني الصورة والمعنى، فيلزم الفساد. ١٢
- فإن قلت: فهذا الفساد يلزم أيضًا الشعر الذي جيء بهذا القلب ملتزمًا؛ لأنه إن نظرت إلى ١٣٨  
وجوب القلب مع الشذوذ صح وقوعه قافية، وإن نظر إلى أن الأصل عدم وجوب القلب وعدم الشذوذ لم يصح إلا على ارتكاب إجراء الباء الدخيلة مُحَرَّى الأصيل، وهو شاذ عند أهل الشعر. ١٥
- قلت: نعم، ولولا ذلك لما حكم بشذوذه، وقد ذكر أن الأول من الأمرين اللذين ذكرهما ١٨  
المصنف في جواب المعتذر عن كلام سيويه صحيح، فالثاني منهما كما دريته غير مسلم صحته، وكيف لا يكون كذلك وقد حكموا بحذف <sup>(٦)</sup> الواو الذي هو ضمير الجمع من قوله:  
لم أدر بعد غداة البين ما صَنَعُ

(١) ليس في م.

(٢) الإيضاح (٢/ ٣٤١).

(٣) ك: (تخصيص).

(٤) ما بين القوسين ليس في ك.

(٥) هي في م بالفاء في الموضعين، وفي ك في الأول فقط.

(٦) م: (بصحة).

كما تقدم<sup>(١)</sup>، وهل كان ذلك إلا لمحاولتهم تجانس الواوات الإطلاعية، فثبت أن الياء المبدلة من الهمزة لا تكون كغير المبدلة منها؛ لعدم التجانس، وظاهر أن المراد بالتجانس ليس باعتبار الصورة.

٣ فإن قلت: هذا مشترك الإلزام؛ لأن المبدل من الشيء يكون مبدلاً منه، وإلا لتغيرت الحقائق، ولا قائل بانتفاء الإبدال.

قلت: الإبدال اللازم يُجرى مجرى الأصالة، فيجعل المبدل من الشيء كالأصل<sup>(٢)</sup> الغير المبدل؛ لأن انتفاء التغير وكون الشيء على سنن واحد يستدعي الذهول عن المبدل منه، ولا كذلك الإبدال الجائز؛ إذ الطرآن والزوال يتعاقبان، فلا يقرب الشيء الذي في صدهما من الأصالة، فمن هذا ثبت أن الياء الملتزمة تكون جارية مجرى الأصلية، فيكون التجانس بناءً على ما ذهب إليه سيبويه بين الياءات الإطلاعية حاصلاً، بخلاف ما ذهب إليه المصنف.

اعلم أن الشعر قالته ابنة عبد الرحمن<sup>(٣)</sup>، وقبل البيت:

فأما ذكرك الخلفاء منكم فهم منعوا ويريدك من وداج

ولولا هم لكنت كعظم حوت هوى في مظلم الغمرات داج

وكنت أذل من وتدي بقاع يُشجج رأسه بالفهر واجي

١٢

ومعناها أنها تهجو أبائها بأن ذكر مساوئ الخلفاء، وقال: ليت الخلفاء من قوم آخر دون قومي. والوريد: عرق العنق، والوداج: القطع، تعني هم منعوا قطع عنقك، والتاء في لكنت وكنت مفتوحة، تعني: لولا هم من قومك لكنت كعظم ساقط في البحر، وكنت أذل من وتدي بمفازة خالية يضرب رأسه بالحجر داق، والداجي: من الدُّجُو، والقاع الأرض القفر، ويُشجج: من الشَّجَّ وأرادت به يضرب، والفهر: الحجر، والواجي: الذي يدق شيئاً.

١٥

١٨

فإن قلت: التجانس بين الياءات الإطلاعية بناءً على ما ذكرت أيضاً غير حاصل؛ لأن ياء وداج إطلاعية، وياء داج وواج غير إطلاعية؛ لأنها لام الفعل.

قلت: لام الفعل محذوف وهذا أمر سائغ شائع، وهذه الياء هي الإطلاعية.

٢١

(١) انظر ص (٢٩٠) من هذا الكتاب.

(٢) ك: (كالأصل).

(٣) الشاهد من قصيدة المشهور أنها لعبد الرحمن لا لابنته يهجو فيها الحكم بن العاص، أخا مروان، وكان قد افتخر على عبد الرحمن بأن الخلفاء منهم، وانظر قصتها في الكامل (١/٢٦٣ و ٢/١٠٠)، وشرح شواهد الشافية (٣٤٣-٣٤٤).

فإن قلت: المعهود حذف اللام<sup>(١)</sup> المعتل، وهذا مهموز.

قلت: من قبل التزام القلب يجري مجرى المعتل، وهذا لا يستقيم إلا على مذهب سيوييه، فأما  
٣ على ما ذهب إليه المصنف فلا يتأتى؛ لأن القلب عنده مستفاد من كونه الكلمة في الشعر، وقد بينا ١٣٨ ب  
أن دعوى وجوب القلب والحالة هذه مدفوعة.

والتزموا: خُذْ، وَكُلْ على غير قياس؛ للكثرة، وقالوا: مُرْ، وهو أفصحُ من أُوْمِرْ، وأما: وأمرُ  
٦ فأفصحُ من وُمِرْ. «الشافية: ٩١».

● قوله: «والتزموا...» إلى آخره.

نقول: إن حذف الهمزة من: خُذْ، وَكُلْ، وُمِرْ على غير القياس؛ إذ مقتضاه أن يقال: أُوْخِذْ،  
٩ وأُوْكُلْ، وأُوْمِرْ كما يقال في تَأْجُرْ: أُوْجُرْ، وفي تَأْدِبْ: ائْدِبْ، وفي تَأْلَمْ: ائْلَمْ، وقياس التخفيف في  
الأمر المخاطب من المهموز إذا كان مبتدئاً به أن تُقلب حرفَ حركةٍ ما قبلها قلباً واجباً؛ لأن  
اجتماع الهمزتين مستقل، وإلا فجائر، كما تقول: يا زيد اوجر إما بالهمز أو بالواو المحضة، ولما  
١٢ كان الكلمات الثلاث كثيرة الاستعمال استُجلب فيه التخفيف الأتم، وإن كان على خلاف مقتضى  
القياس، والتزم ذلك في الأوليين، فلا يقال: وَأُخِذْ، وَلَا وَأُكُلْ، بخلاف الثالثة فيقال يا زيد اؤْمِرْ. قال  
تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾؛ لأنها لم تكثر في الكلام كثرة الأوليين. هكذا قالوا، ولك أن  
١٥ تقول: الأصل بقاء الشيء على مقتضى القياس، فالافتقار إلى الاعتذار فيما ليس كذلك، وهذه في  
شطر أمرها جارية على القياس.

ومن شأنها أنها إذا كانت مبتدئاً بها لم يسبقها شيء كان الأفصح حذف همزتها، تقول: مُرْ  
١٨ يا فتى، وإذا لم يكن كذلك فالأفصح بقاؤها، كما علمت. ووجه صورة الابتداء ظاهر، فأما وجه  
صورة الدرج فهو أن قولك: وَأْمُرْ سبيان خفيفان يجري على اللسان خفيفاً غاية الخفة، فأما إذا  
قلت: وُمِرْ كان وتدّاً مجموعاً يثقل على اللسان ثقلاً ما.

٢١ فإن قلت: أليست الحروف الأربعة التي ثانيها الهمزة أثقل من الوجد المجموع بلا همزة، وإن  
كانت على تركيب السبيين.

قلت: نعم أما الهمزة فلأنها معارضة في الثقل بكونها هي الأصل، وأما اختصاص تركيب  
٢٤ السبيين الخفيفين بالخفة، واختصاص الوجد المجموع بالثقل بالنسبة إلى السبيين فأمر مدرك.

(١) م: (لام).

(٢) طه: ١٣٢.

واستدل الشارحون<sup>(١)</sup> على أن الأفصح بقاء الهمزة في الدرج بأنه إذا قيل: وأمر لم يكن ثقیلاً؛ لعدم اجتماع الهمزتين، وهذا لا يدل على كونه أفصح كما ترى.

٣ فإن قلت: ما ذكرت من الاستدلال يقتضي انتفاء الأفصحية فيما اطرء فيه الحذف؛ إذ يكون في الدرج وتدا مجموعاً لا محالة، كما تقول: فخذ، وكل.

قلت: اطرء الحذف يصلح أن يكون جابراً لذلك، فأما فيما لم يطرء الحذف فالتعليل ما ذكرناه. ٦

اعلم أن هذا البحث من باب الهمزتين، وكان موضعه هنالك؛ لكن ذكره ههنا لكونه غير قياس كقلب منسأة وغيرها.

٩ وإذا خُفِّفَ باب الأَخْمَرِ فبقاء همزة اللام أكثر، فيقال: أَلْخَمَرُ، وَلَخْمَرُ، وعلى الأكثر قيل: مِنْ لَخْمَرٍ، بفتح النون، وفَلَخْمَرٍ، بحذف الياء، وعلى الأقل جاء: ﴿وَعَادُلُونِي﴾، ولم يقولوا: إِسْلَ، ولا: أَقْل؛ لاتحاد الكلمة. (الشافية: ٩١).

١٢ • قوله: «وإذا خُفِّفَ باب همزة الأَخْمَرِ...» إلى آخره.

أي: إذا نقل حركة همزة الأحمر إلى ما قبله، وهو لام التعريف، وحذف الهمزة، كما هو العمل في مَسَلَّةٍ وأخواته، فللعرب في هذا النحو طريقتان:

١٥ أحدهما، وهو الأكثر: أن تَبْقَى همزة الوصل، ولا يعتد بالحركة العارضة في اللام.

والثاني، وهو الأقل: أن تحذف الهمزة ويعتد بالحركة. § ١١٣٩

حجة الأكثر أن العارض لا أصالة له، فيكون كالعدم، ودليل ذلك أنهم لم يعتدوا بالحركة في مثل قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿قُلْ انظُرُوا﴾، و<sup>(٣)</sup>: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾، ولما لم يعتدوا بها ههنا دل على عدم الاعتداد أصلاً؛ إذ الأصل عدم الفارق، وبيان عدم الاعتداد أن الواو من قُلْ ولم يكن إنما حذفت لالتقاء الساكنين، وزوال الموجب واجب لزوال الموجب، وحيث زال التقاء الساكنين بحركة الثاني منهما كان الواجب أن يعود الواو، ولكن لما كانت الحركة عارضة أجريت مجرى العدم، فلم نحكم بزوال التقاء الساكنين؛ ألا تراك كيف أعدتها في قولك: قولاً، وقولوا، وقولي، ولم تكونا، ولم

(١) انظر شرح المصنف (٥٦/ب)، وركن الدين (١٠٠)، والجاربردي (٢٥٨).

(٢) يونس: من الآية ١٠١.

(٣) البينة: من الآية ١.

٣ تكونوا، وأشباهاها حيث كانت الحركة أصلية، فثبت بهذا الدليل أن اللام بعد النقل في حكم السكون، وذلك يستدعي بقاء همزة الوصل، وعلى هذا تقول: اِلْسْتَفْغَارُ وَالْقِتْدَارُ بالهمزة مع حركة اللام؛ لأنها عارضة.

٦ شبهة الأقل أن المقصود من الإتيان بالهمزة أن يتبدأ بها إذا كان أول الكلمة ساكناً، فلما تحرك، والحركة أمر صوري، وجب أن لا يُجاء بها وإلا لزم خلاف المطلوب، وذلك محال، ودليل ذلك أنهم لما نقلوا حركة العين في أَقُولُ وَأَسِيرُ إلى الفاء نقلاً إعلالياً اعتدوا بحركة الفاء، فاستغنوا عن همزة الوصل، فحذفوها، ولولا ذلك لقالوا: أَقُلْ، وأسِرْ، وذلك خلاف الإجماع، وعلى هذا يقال: اِلْسْتَفْغَارُ وَالْقِتْدَارُ بدون الهمزة للاعتداد بحركة اللام.

٩ والجواب عنه بوجهين:

أحدهما: أن النقل الإعلالي أمر لازم لا يفارق، فلذلك نزلوا مقتضاه منزلة الأصيل، وأما النقل التخفيفي فليس بلام، فالحركة الناشئة منه تكون عارضة قطعاً.

١٢ فإن قيل: فما الشأن في سَلْ، والنقل فيه تخفيفي؟ ولم لم يقولوا بعروض تلك الحركة، فيجوزوا إِسَلْ مع سَلْ، كما قالوا في تَجَارُ وَتَرْؤُف: إِجَرَ وَأَرْؤُف مع جَرَ وَرُؤُف في التخفيف؟ قلنا: للكثرة التي حزبه؛ أعني كثرة الاستعمال نزلته منزلة النقل اللازم.

١٥ وقد نقل عن الأخفش<sup>(١)</sup> ورود وجود الهمزة. قال: منهم من يقول: إِسَلْ نظراً إلى العروض، فلا يبقى إشكال إلا على المصنف، ولكنه لما لم يعتبره لم يرد عليه أيضاً.

١٨ الثاني: أن كلمة المنقول والمنقول إليه في سَلْ وَقُلْ واحدة، فلهذا جعلت الحركة المنقولة قائمة مقام الأصلية؛ إذ لا تتغير عن ذلك قطعاً، فأما كلمة المنقول والمنقول إليه في اَلْحَمَرِ متعددة؛ إذ لام التعريف كلمة مستقلة، وقولك أحمر كذا، والنقل من أحمر إلى اللام، وقد لا يكون هذا النقل، فانتفاء دوامه مشعر بعروض الحركة، وهذا معنى قول المصنف: «ولم يقولوا: إِسَلْ، ولا: أَقُلْ لاَِتْحَادِ الكلمة»؛ أي: لا اتحاد كلمة المنقول والمنقول إليه ههنا بخلاف اَلْحَمَرِ؛ إذ ليس ثَمَّ اتحاد.

واعترض<sup>(٢)</sup> على هذا الجواب بأن اللام كالجاء لما بعده لأمرين:

(١) وعن أبي عثمان المازني كذلك، فيما رواه عنه أبو علي. وانظر البصريات (١/٢١٦)، والمنصف (١/٧٠)، والتسهيل (٢٠٣)، وشرحه لمصنفه (٢/٤٦٦).

(٢) المعترض الجاربردي (٢٥٨).

- أحدهما: لفظي، ﴿و﴾ وهو أنها حرف واحد، فباتصالها بكلمة أخرى تصير كالجزء لها. ١٣٩ ب
- والثاني: معنوي، وهو أن مدلول الكلمة كان عاماً قبل ورودها، وبسببها صار متعيناً.
- ٣ ولك أن تجيب عن الأول بأن كونها حرفاً واحداً لا يستلزم جزئيتها؛ إذ لو كان كذا لكان مثل قٍ وِ جزءاً لما بعده أو ما قبله، واللازم باطل.
- وعن الثاني بأن القول بالموجب ثابت، والنزاع بعدُ باقٍ؛ بيانه أن تغيير المدلول مسلّم، ولكن كونه موجباً للاتحاد ممنوع؛ لأنه موجب للمغايرة، ولو لم يكن التغيير لكان القول بالاتحاد أقرب، فالحاصل أن الذي ذكرت يستلزم نقيض المطلوب.
- ٦
- قوله: «وعلى الأكثر...» إلى آخره.

- ٩ هذا ذكر أحكام تنفرع على الطريقتين. يقول: إذا أدخلت (من) على الأحمر بعد التخفيف فالواجب على الأكثر تحريك نون من إما فتحاً، وهو الأفصح، وإما كسراً، ثم حذف همزة الوصل؛ لأن الحركة لا اعتداد بها، فتقول: مِنْ لَحْمَرٍ، وإنما قال: «بفتح النون» بناء على الأفصح، وعلى هذا إذا أدخلت (في) حذف الياء، فتقول: فَلَحْمَرٍ؛ لأن اللام بتقدير السكون.
- ١٢
- فأما على الأقل فالواجب إسكان النون وإثبات الياء؛ لأن الحركة معتدّ بها، فيكون هذا كقولك: مِنْ زَيْدٍ، وَفِي مَالٍ، فتقول: مِنْ لَحْمَرٍ، وَفِي لَحْمَرٍ، وتقول في من الآن بعد التخفيف: مِنْ لَانَ.
- ١٥ ومنهم من يحذف النون لتنزيلها منزلة حرف العلة إذا كانت أول الساكنين، فكما تُحذف الياء في قوله: فِي الْكَذِبِ تُحذف النون، فتقول: وَلِكُذْبٍ، إما لكثرها فترى الحذف مناسباً فيها، أو لكونها خيشومية، فبذلك تراها مشبهة بحرف العلة؛ لأن الغنة تشبه المدّ، وعلى هذا تقول في مِنْ لَانَ: مِلَانَ.
- ١٨ ● قوله: «وعلى الأقل...» إلى آخره.

- يقول: وعلى المذهب الأقل قرأ أبو عمرو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿عَادَ لَوْلَى﴾ بفتح الدال واللام المشددة، والأصل عاداً الأولى بتنوين لفظة عاداً، فنقلت همزة الأولى، والتي للوصل ساقطة لا كلام فيها، إلى لام التعريف، فصار كذا: عادَنْ لَوْلَى بكسر نون التنوين، ثم أدغمت نون التنوين في لام التعريف للاعتداد بحركتها، فصارت: عادَ لَوْلَى، ولو لم تكن الحركة معتدّاً بها لم تدغم؛ إذ الواجب حيثن يكون كسرهما لالتقاء الساكنين؛ أحدهما هي، والثاني لام التعريف لتقدير كونها ساكنة.
- ٢١

(١) النجم: من الآية ٥٠، وهي قراءة نافع أيضاً. انظر التيسير (٢٠٥)، والكشف (٢٩٦/٢)، والإقناع (٣٩٣/١)، والغاية في القراءات العشر للنيسابوري (٢٦٧)، وشواذ الكرماني (٢٣٢).



اعلم أن إيراد هذا البحث في هذا الموضع ليس متجهاً؛ لأنه من تنمة مباحث النقل والحذف، فكان الصواب أن يورده ثمة، وقد فصل بين أصل الباب وبين ما تفرع عليه بمباحث أجنبية قد عرفت، ولا يوجب ذلك إلا حيرة المستفيد، فتنبه.

والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها، كآدم، وإيت، وأوتمن، وليس آجر منه؛ لأنه فاعل، لا أفعل؛ لثبوت يؤجر، ومما قلته فيه:

دَلَّتْ ثَلَاثًا عَلَى أَنَّ يُوجَرُ      رَ لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعُ آجَرُ  
فِعَالَةٌ جَاءَ، وَالْإِفْعَالُ عَزَّ      وَصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرَ

(الثالية: ٩١).

● قوله: «والهمزتان...» إلى آخره.

يعلم من التعدد المذكور أن المباحث السالفة إنما كانت في الهمزة الواحدة.

والهمزتان إما أن تكونا في كلمة واحدة، أو في كلمتين، وعلى التقديرين إما أن تكونا متحركتين، أو الأولى (متحركة) <sup>(١)</sup> والثانية ساكنة، أو بالعكس، فقله: «في كلمة» ظاهر، ١٤٠  
وقوله: «إن سكنت الثانية» هو الثاني من الأقسام الثلاثة، ونفهم من قوله: «الثانية» أن الأولى تكون متحركة، فهذا النحو يجب قلب الثانية فيه حرف حركة ما قبلها كآدم، وإيت، وأوتمن، وقد مر فيما سبق، وإنما وجب القلب ههنا بخلاف صورة عدم التعدد لاستتقال الهمزتين مع سكون الثانية بعد تحرك الأولى، وثقل هذا بين إدراكه.

● قوله: «وليس آجر...» إلى آخره.

أي: ليس آجر مماثل آدم؛ يعني ليس ألفه ما انقلبت عن الهمزة؛ بل هي ألف فاعل، ولذلك قال: «لأنه فاعل لا أفعل»، وقد ذكر على هذا المدعى أدلة ثلاثة، وإليه أشار بقوله: «ومما قلته فيه:

دَلَّتْ ثَلَاثًا عَلَى أَنَّ يُوجَرُ      رَ لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعُ آجَرُ.

ومطلوب المصنف كون آجر فاعل؛ لكن لما كان انتفاء كون يؤجر مستقبل آجر لازماً لكون آجر فاعل جاء بإثبات كون اللازم حقاً؛ إذ يتحقق منه كون الملزوم حقاً؛ أما كون ذلك لازماً فلأن يؤجر مضارع من باب الإفعال، وهو يستدعي ماضياً على زنة أفعل، وآجر ليس وزنه أفعل؛ بل فاعل، فلا يكون هو مضارعه؛ لأن يُفْعَلُ لا يكون مضارع فاعل، وأما الأدلة الثلاثة:

فأولها قوله: «فِعَالَةٌ جَاءَ»، وتحريره: أنه قد جاء في مصدر آجر إجارة، وهي فِعَالَةٌ اتفاقاً، فلو كان آجر أَفْعَلَ لما جاء مصدره على فِعَالَةٍ؛ لأنها لم تثبت في باب أَفْعَلَ.

٣ الثاني قوله: «الإفْعَالُ عَزٌّ» وبيانه: أنه لم يَجْعَ في مصدر آجر الإفعال، ولو كان أَفْعَلَ لجاء الإيجارُ في مصدره؛ لأن الإفعال في مصدر أَفْعَلَ مطرود.

٦ الثالث قوله: «صَحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرَ» ومعنى كلامه أن كون آجَرَ فاعلاً أمراً ثابتاً صحته باتفاق، وهذا المعنى يستلزم أن يكون له أصل ثلاثي اشتق هو منه، وهو إنما يكون آجَرَ بالقصر كذهب، لا آجَرَ بالمدة موازن أذهب؛ لامتناع كون فاعل مشتقاً من أَفْعَلَ، فثبت أنه لا مدخل لصيغة أَفْعَلَ، والأصل عدمها، فلا يوجد إلا بمرجح، والأصل عدمه فيمتنع؛ إذ لا مرجح يستدعي وجودها.

٩ اعلم أن كل واحد من الأدلة الثلاثة واهن، وأوهنها الثالث، مع ما أحكمناه، كما ترى.

أما الأول فلأن بطلان التالي ممنوع؛ إذ من الجائز أن يقتصر بالفعل غير مصدره، كما قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، وقوله<sup>(٢)</sup>: ﴿وَتَبْتَئِلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ فيكون آجر إجارة على زنة أَفْعَلَ فِعَالَةٌ، وإذا كان الاقتران فيما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق ثابتاً، كقولهم: رجع القهقري، وضربته أي ضرب؛ فلأن كان فيما يلاقيه فيه أحق وأولى.

١٢ وأما الثاني فلأن بطلان اللازم ممنوع أيضاً؛ لتحقق مجيء الإيجار، فإن صاحب المحكم<sup>(٣)</sup> قد ذكر

١٥ آجرت المرأة البغي نفسها إيجاراً.

● وقوله: «والإفْعَالُ عَزٌّ» إن أراد بمعناه انتفاء المجيء فقير مسلم، وإن أراد به أنه لم يستعمل<sup>(٤)</sup>

استعمال الإجارة فمسلم، ولكن لا يفيد؛ إذ عدم الاشتهار أو عدم كثرة الاستعمال لا يوجب عدم المجيء. ١٤٠ ب

١٨ وأما الثالث فلأن لا نسلم أن فاعل يستلزم ثلاثياً يكون مشتقاً منه، إن أردتم بالاستلزام الخارجي، وسنده أن سافر فاعل وليس له ثلاثي، وإن أردتم به التقديري فمن الجائز أن لا يكون ذلك الثلاثي مستعملاً. سلّمنا الاستلزام الخارجي، فلم يلزم من ثبوت آجر بالقصر امتناع كون آجر بالمد أَفْعَلَ، وما الدليل على أن صحة آجر الذي هو فاعل تمنع آجر الذي هو أَفْعَلَ.

٢١

ولك أن تعترض على ما أحكمت، وهو قولنا: لا مدخل لصيغة أَفْعَلَ، والأصل عدمها بأن

(١) نوح: ١٧.

(٢) للمزمل: من الآية ٨.

(٣) عبارة المحكم (٣٣٨/٧): «آجَرَ المملوك يأجره أجراً، وآجره إيجاراً ومواجهة، ... وآجرت الأمة البغي نفسها مواجهة: أباحت نفسها بأجر».

(٤) ك: (يستعملها).

المرجح لكونه أَفْعَلُ ورود لفظه؛ إذ لو حكم بكونه فاعل لزم تخصيص أحد المتساويين؛ لأن الفرض بطلان دلالته، وذلك كما يقال: أَكَلَ بالمد، فإنه يجوز أن يكون أَفْعَلُ، فيكون مضارعه يُؤْكَلُ، ويجوز أن يكون فاعل، فيكون مضارعه يؤاكل، وقد جاءت: أَجَرْتُ الدارَ على زنة ذهبت، وأَجَرْتُها على زنة أذهبتها، وحكى ابن القطاع<sup>(١)</sup> أنه يقال: أَجَرَهُ اللهُ أَجْرًا، وَأَجَرَهُ يُؤْجِرُهُ، وَأَجَرْتُ المملوكَ وَأَجَرْتُهُ. فظاهر أنه أَفْعَلُ، وفي قوله وقول بعض<sup>(٢)</sup> الشارحين: «قد جاء كاتب كتابًا وكتابةً فكتابًا للجنس وكتابةً للمفرد» نظر؛ لأن إطلاق الكتابة لا يكون حيث يراد الأفراد غالبًا؛ بل إطلاقها في مواضع الجنس، كما يقول الفقيه: من شرائط عقد الكتابة أن يكون كذا، فليس المراد منها الأفراد، وليس يحتم أن تكون هذه التاء للإفراد، وهي بمثابة في المكاتب، وليست بمنزلتها في التكلفة والابتسامة، وظهور كل ذلك من فهم ما أريد من اللفظ حالة الإطلاق.

ولك أن تستدل على جواز كون آجر أَفْعَلُ أيضًا بأمرين:

أحدهما: ما ذكر، وهو ورود لفظه، وذلك لأن هذا اللفظ كما يجوز أن يكون ألفه ألف فاعل يجوز أن تكون المنقلبة من الهمزة، كما في آدم.

فإن قلت: لو كان جواز كونه أَفْعَلُ مستفادًا من وروده لزم توقف الشيء على نفسه؛ لأن أَفْعَلُ نفسه، فلو كان كونه إياه مما يتوقف على وجوده لكان هو متوقفًا على نفسه، وأما بطلان اللازم فواضح.

قلت: الملازمة ممنوعة؛ لأن أَفْعَلُ ليس نفسه؛ بل هو أمر حازب له كنسبة من النسب، وإضافة من الإضافات، ومعلوم أن النسبة تكون متأخرة عن المنسوب إليه.

الثاني: أن لفظ يُؤْجِرُ مضارع، والمضارع يستدعي الماضي، وهو إما أن يكون أَفْعَلُ أو غيره، الثاني باطل، فتعين الأول.

فإن قلت: استدعاء المضارع الماضي حتمًا ممنوع؛ ليجيء يدع ويذر، ولا ماضي.

قلت: هذا نادر، وهو كالعدم، والأمر العام والقاعدة الشائعة الاستدعاء، ولا يجوز الحمل على القليل مع وجود الكثير، وأيضًا الفرق بين المقيس والمقيس عليه ثابت، وهو أن ودع ووذر لم يجيء في كلامهم، ولو كان في ما يحتمل كونه ماضيًا واردًا في كلامهم لكان الحق القول بثبوته ليس إلا، ومما

أ<sup>١٤١</sup> يحتمل كونه ماضيًا؛ أعني لقولهم يؤجر، قولهم آجر؛ إذ لا مانع لكونه أَفْعَلُ، وقد عرفت أن قوله: «وصحة آجر تمنع آجر» ليس بشيء، فيجب أن يكون إياه؛ لئلا يتخلف المقتضى عن المقتضى؛ لأنه، والحال أن لا مانع، محال، ثبت مما قررناه أن آجر مشترك بين كونه فاعل وكونه أَفْعَلُ.

(١) الأنفال (١/ ٢٤).

(٢) انظر شرح المصنف (٥٧/ ب)، وركن الدين (١٠١).

وإن تحركت وسكّن ما قبلها كسأل تثبت، وإن تحركت وتحرك ما قبلها فقالوا: وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها، أو انكسرت، وواو في غيره، نحو: جاء، وأيمّة، وأوّلهم، وأوادم، ومنه خطايا في التقدير الأصلي، خلافاً للخليل، وقد صحّ التسهيل في نحو ﴿أئمة﴾ والتحقيق، والتزم في باب أكرم حذف الثانية، وحُمل عليه أخواته، وقد التزموا قلبها مفردة ياءً مفتوحة في باب مَطَايا، ومنه خطايا على القولين، وفي كلمتين يجوزُ تحقيقُهُما وتخفيفُهُما، وتخفيف إحداهما على قياسها، وجاء في نحو: ﴿يشاءُ إلى﴾ الواو أيضاً في الثانية، وجاء في المتفقتين حذف إحداهما، وقلب الثانية كالسّاكنة. (الثانية: ٩٢-٩٣).

● قوله: «وإن تحركت...» إلى آخره.

أي: وإن تحركت الثانية؛ لأن الكلام فيها، فإما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً، قد مر الثاني، وهذا هو الأول، وهو القسم الثالث من الأقسام التي ذكرناها في صدر بحث اجتماع الهمزتين. يقول: وإن تحركت الثانية وسكنت الأولى؛ إذ ما قبل الثانية لا يكون إلا همزة؛ لأن الفرض اجتماع الهمزتين، ولو قال: وسكنت الأولى كان النصوصية مستفادة من اللفظ، وعلى الجملة تقول: إذا كان الأمر كذلك ثبت الثانية، وذلك كقولهم: سأل على زنة فعّالٍ كضرابٍ للمبالغة، ومنه رأس، وإنما لم يجعل بين ههنا لامتناع الإدغام مع التسهيل، ولم تنقل حركتها إلى ما قبلها لتحذف للزوم التباس فعّالٍ بفعّالٍ الخفيف عينه؛ إذ لا نعلم حيثنّ أنه من أي القيلين، وهذا الحكم منقوض بما إذا أردت أن تقول من قرأ مثل قَمَطَرٍ فإنك تقول: قرأني بقلب الهمزة الثانية ياءً، لا بتحقيقها، ويأتي هذا في التمرين<sup>(١)</sup>، ولكن لما كان مثل هذا قريباً من العدم كان له وجه في عدم الالتفات إليه.

● قوله: «وإن تحركت».

أي: وإن تحركت الثانية وتحرك ما قبلها، وما قبلها لا يكون إلا همزة، كما مر، فالحاصل: وإن تحركنا «فقالوا» أي قال النحاة: وجب قلب الثانية ياءً إن انكسرت، أو انكسرت الأولى، وواو إن لم تكن كذلك.

● وقوله: «نحو جاء».

مثال لما انكسرت أوّلاهما وكان الأصل: جائئٌ بهمزين الأولى مكسورة، وقد سبق<sup>(٢)</sup> أن غير الخليل يقلب الثانية ياءً قلباً واجباً لتعذر اجتماع الهمزتين، ومذهب الخليل القلب بتغيير الترتيب.

(١) في الأصل، ك: (الهمزتين). وانظر ص(٦١٩) من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص(٢٦) من هذا الكتاب.

● وقوله: «أَيِّمَّة».

مثال لما انكسرت هي؛ أعني الثانية، وكان الأصل: أَيْمَّةٌ على زنة أَفْعَلَةٍ جمع الإمام، كقذال وأقذلة، فنقلت حركة الميم الأولى إلى ما قبلها لتدغم في الثانية، فصارت أَيْمَّةً، فلما انكسرت الهمزة الثانية صارت ياءً، فصارت أَيْمَّةً.

● وقوله: «أَوَيْدِمٌ وَأَوَادِمٌ».

مثالان لما انتفى الكسرة في الهمزة الثانية والأولى، فقلبت الثانية واوًا، والأول تصغير آدم، كان الأصل: أَوَيْدِمٌ بهمزتين أولاهما مضمومة والثانية مفتوحة، فقلبت الثانية واوًا، والثاني تكسيره، كان الأصل أَوَادِمٌ بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف، فقلبت الثانية واوًا.

وعلة القلب في الصور الأربعة أن الأصل أن تقلب الهمزة الثانية حرفَ حركتها؛ أما اختصاص الثانية بالقلب، فلأمرين: §

١٤١ ب

أحدهما: أن الاستئصال إنما نشأ عند التلفظ بها، فهي أولى بالتغيير.

والثاني: أن الأولى يجوز أن تكون مبدأ الكلمة، فالتحقيق أولى بها؛ لأن محل التغيير غالبًا الأواخر، ثم الأواسط، وأما القلب المخصوص فلأن بين بين المشهور يستدعي أن تجعل بينها وبين حركتها، بخلاف غير المشهور، ولما كان القلب واجبًا ههنا قلبت على قياس المشهور؛ إذ التسهيل قريب من القلب، فعلى هذا قوله: «أَيْمَّة» جارٍ على مجرى القياس؛ لأن حركة الثانية كانت كسرة. بقي الكلام في الثلاثة الباقية التي لم تجر على القياس، ولكل اعتذار.

أما قوله: «أَوَادِمٌ» فإنما لم تقلب فيه ألفًا لأنه لو قلبت إياها لزم حذفها لالتقاء الألفين، ولو حذفت التيسر المفرد بالجمع، والمراد بالالتباس أنه بعد الحذف يصير على زنة فاعل، وإذا كان كذلك لم يعلم أفاعلٌ هو أم أفاعلٌ، والفاعل مفرد، والأفاعل مجموع.

فإن قلت: سلمنا امتناع قلبها ألفًا، فلم قلبت واوًا، والياء أقرب إلى الألف من الواو؟

قلت: أما في التحقير فلتلا يلتقي ياءان، وأما في التكسير فلأنه من واديه.

وأما قوله: «أَوَيْدِمٌ» فلأنها يستحيل قلبها ألفًا لضم ما قبلها. سلمنا لو قلبت ألفًا لم يمكن فتحها، ولو لم تفتح انتفى التصغير.

وأما قوله: «جاءٍ» فإن كان في صورة الجر فهو جارٍ على القياس، فأما في غيره فإنما لم يجر على القياس؛ لأنه لو كان كذلك لانقلبت ألفًا في النصب، وهو محال لانكسار ما قبلها، ولانقلبت واوًا، ولو انقلبت واوًا لانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها كداعٍ وغازٍ، فانقلبت ما لو انقلبت ما يقتضيه القياسُ لانقلبت هو إياه؛ أعني انقلبت ياءً؛ لأنها لو انقلبت واوًا لانقلبت الواو ياءً؛ لئلا يلزم تطويل

الطريق، وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(١)</sup>: انقلبت واوًا ثم انقلبت الواو ياءً. ولم يتعرض لصورة الجر، والحق التعرض كما دريت؛ إذ الغنية فيها عن تقدير كونها منقلبة واوًا، ثم قلب الواو ياءً ٣  
حاصلة؛ لاقتضاء الكسرة الياء، ويجوز أن تقول أيضًا: لما كان قلبها ياء في صورة الجر جاريًا على سنن القياس حُمل عليها صورتا النصب والرفع أيضًا طردًا للباب كما حمل غير أَكْرَمَ عليه، كما سيأتي<sup>(٢)</sup>، وهذا أولى مما قاله المصنف؛ إذ لا يلزم الكلمة تغييران، كما عرفت.

٦ فإن قلت: معارضٌ بكونه يلزمها أمران؛ أحدهما التغيير، والثاني القياس.

قلت: القياس أمر معنوي، فيكون أهون من التغيير؛ إذ هو أمر لفظي.

● قوله: «ومنه خطايا...» إلى آخره.

٩ أي: ومما يماثل قولهم: جاء قولهم: خطايا في التقدير الأصلي الذي هو سابقٌ على تغييره يجعله

خطايا، ويان ذلك أن جمع فَعِيلَةٌ فَعَائِلٌ، على ما هو الأمر العام كصحيفة وصحائف، وهو جمع

خطيئة، فكان القياس أن يكون في خطائي بهمزتين؛ لأن الياء التي في فعيلة تنقلب همزة البتة، ١٤٢ أ

١٢ فتصادف ههنا الهمزة التي هي اللام، فتجتمع همزتان، وما مر من مذهب الخليل في جاء يأتي ههنا أيضًا؛

لأنه لا يسوّغ اجتماع الهمزتين، فيقلب يجعل اللام موضع ياء فعيلة فتصير: فعالي. وأما سيبويه وأتباعه

فيقلبون الهمزة الثانية ياءً لاستتقال الهمزتين، كما مر مرارًا، فتصير على هذا خطائي بهمزة قبل الياء.

١٥ وقال الشارحون<sup>(٣)</sup>: التقدير الأصلي وجود الياء قبل الهمزة، وهو كما قالوا، ولكن لما كان

قلب الياء؛ أعني ياء فعيلة، في الجمع همزة أمرًا مفروغًا عنه جعل ما يحدث بعده من التقادير، وهو

الأمر المختلف فيه المقصود بالإيراد، أصليا، وهذا القدر من مباحث تخفيف الهمزة، فأما تمة البحث

١٨ فليس من هذا الباب، وسيأتي، والموجز منها أنه لما صار خطائي قلبت الياء ألفًا، والهمزة ياءً، فصار

خطايا، كما فعلوا ذلك في ركائي جمع رَكِيَّة، فصار ركايا.

والمرجح مذهب سيبويه؛ لأن الأصل الذي قال هو به قد جاء، وإن كان شاذًا. سمع أبو زيد من

٢١ يقول<sup>(٤)</sup>: اللهم اغفر لي خطائتي بهمزتين مضيئًا إلى ياء المتكلم موازن مساجدي، ولو كان الأمر

كما هو مذهب الخليل لقليل: خطائتي بهمزة واحدة وياءين أولاهما مدغمة في الآخرة، كما تقول:

قاضي مضيئًا إلى ياء المتكلم، ولما كان الوارد على خلاف ذلك دل على أن مذهب غيره أقوى.

(١) الإيضاح (٢/٣٤٧).

(٢) انظر ص (٤٤٩) من هذا الكتاب.

(٣) انظر شرح ركن الدين (١٠٣)، والجاربردي (٢٦٣).

(٤) رولها أبو زيد عن أبي السَّمْع ورثاه ابن عمه. انظر للتصف (٢/٥٧)، وللنصف (٣٥١)، وشرحه لابن يعيش (٩/١١٧-١١٨).

واعلم أنه كان الأحسن أن يكون قوله: «جاء» المقدم على الأمثلة الثلاثة مؤخرًا عن الجميع؛ ليكون قوله: «ومنه خطايا» واضح التعلق به، وليكون مشعرًا بأن قوله: «خلافًا للخليل» متعلق بهما، كما هو الكائن في نفس الأمر، والتركيب الذي له يوهم أن خلاف الخليل في خطايا فحسب، وهذا وإن كان مندفعًا بما سلف في صدر الكتاب من خلاف الخليل في جاء أيضًا، ولكن الأصوب ما ذكرناه ليكون التعلق في الذكر موافقًا للتعلق في الحكم.

● قوله: «وقد صحّ التسهيل...» إلى آخره.

هذا اعتراض على قوله: «فقالوا» لأنه لم يقل فيما سبق: وجب قلب الثانية؛ بل قال: «وإن تحركت وتحرك ما قبلها فقالوا وجب قلب الثانية»، ولكن دعوى الوجوب في بعض الصور ليست بصحيحة؛ لأنه قد صحّ جعلها بين يمين وتحقيقها في نحو «أئمة»<sup>(١)</sup> من القراء الكوفيين، ولو لم يكن ذلك فصيحًا لما جاء في المتواتر، وإن قدر عدم التواتر فمجيئه في الآحاد الثقات كافٍ في تصحيح اللغة.

أجاب بعض الفضلاء والشارحون<sup>(٢)</sup> عن هذا بأن قول النحاة إن هذا القلب ملتزم المراد به الوجوب من طريق القياس، ومن الجائز أن يكون ما ذكره في التسهيل والتحقيق شاذًا عن القياس مشهورًا في الاستعمال، وهو مردود بأن الواجب على المفيد إيدان المستفيد على الخارج عن القياس، وإن كان شاذًا، كما هو دأبهم في غير موضع، لا سيما الشاذ الفصيح الكثير الاستعمال، ولا شك أن ١٤٢ ب الدلالة المطابقة من دعوى الالتزام تتضمن أطراد القاعدة بحيث لا يشذ شيء منها، وذلك باطل.

● قوله: «والتزم في باب أكرم...» إلى آخره.

هذا اعتراض آخر على قول النحاة: «وجب قلب الثانية...» إلى آخره. يقول: كان القياس على ما ذكرنا أن يقال: أَوْكْرِمْ بواو بعد الهمزة كما قالوا: أويدم؛ لكنهم لم يقلبوا الثانية وأوا؛ بل حذفوها، وقد مر البحث في أول الكتاب حيث قال<sup>(٣)</sup>: «ومن ثم كان مضارع أَفْعَلْ يُؤَفِّعِلْ إلا أنه رفض بما لزم من توالي الهمزتين في التكلم»، ولكن لما كان في نفس الأمر من باب اجتماع الهمزتين

(١) التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤، وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (أئمة) بياء خالصة، وهذا هو منهج البصريين عن أبي عمرو، وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي، وهم للثمنون للسبعة (أئمة) بهزتين، وروي هذا أيضًا عن طريق ابن أبي أويس عن نافع، وروي عن نافع وابن كثير وأبي عمرو التسهيل بين يمين، وقرأ قالون وهشام وأبو عمرو كذلك: (أئمة) بألف بين الهمزتين. انظر الكشف (١/ ٤٩٨-٥٠٠)، والإقناع (١/ ٣٧٠)، والتيسير (٣٢)، والبحر المحيط (٥/ ١٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١١٦-١١٧).

(٢) المحجب ابن النازم في بغية الطالب (١٧٤)، وعنه ركن الدين (١٠٣)، وعنه الجاربردي (٢٦٤).

(٣) الشافية (٢٤).

المتحركين أورده، ولو لم يورده لكان أحسن؛ إذ هو مكرر، ولو أشعر بذكر مروره من قبل كان مستقيماً، وقد تقدم الاعتراض الوارد عليه فيما سبق<sup>(١)</sup>.

٣ وقوله ههنا: «وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ» مفهومه المخالف يستدعي عدم حمل اسم الفاعل والمفعول عليه، وهو فاسد؛ لأن الهمزة محذوفة في مُكْرِمٍ ومُكْرَمٍ أيضاً قياساً على أَكْرَمٍ، وأما استدعاء عدم الحمل فلأن الفاعل والمفعول ليسا من أخوات أَكْرَمٍ، وإنما أخوات نُكْرَمٍ وتُكْرَمٍ ويُكْرَمٍ، وإن سلم أنهما من أخواته لزم الحذف من الأمر المخاطب كقولك: أَكْرِمٍ، وهو فاسد.

٩ إذا عرفت هذا فاعلم أن الحذف إنما لحق الهمزة الثانية إما لأن الاستقلال إنما نشأ عندها، فهي بالحذف أولى كما ذكرنا، وإما لأن الأولى هي حرف المضارعة فلا يجوز حذفها؛ لأن المضارعة تنتفي بانتفائها، وقال المصنف وبعض الشارحين<sup>(٢)</sup>: «ولأن ضمة الأولى تدل على المحذوف» أي:

١٢ يجوز أن يكون حذف الثانية؛ لأن ضمة الأولى تدل على حذف الثانية، وفيه ضعف؛ لأن الضم من حيث هو لا يدل على حذف شيء، وإنما يستقيم ذلك إذا تصور أنه من باب الإفعال، وقال شارح آخر<sup>(٣)</sup>: «يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض أيضاً بمثل ما مر»، وهو قولنا: قول النحاة: إن هذا القلب ملتزم المراد به الوجوب من طريق القياس إلى آخره، وهو ضعيف لما ذكرناه عقيب هذا القول.

● قوله: «وقد التزموا...» إلى آخره.

١٥ أي: قد التزموا قلب الهمزة المنفردة ياء مفتوحة في باب مطايا، وأراد به مثل باب مساجد مما آخره ياء أصلية كانت، أو منقلبة، أو مقلوبة. كان الأصل: مطائي<sup>(٤)</sup> بالهمزة قبل الياء، وهي جمع المطية فَعَيْلَةٌ من المَطْوِ، وهو إسراع الناقة، فقلبت الهمزة المكسورة الواقعة بعد ألف [باب]<sup>(٥)</sup> مساجد ياءً مفتوحة، فتحركت الياء الأخيرة، وانفتح ما قبلها، فصارت أَلْفًا، وقيل: قلبت الياء الأخيرة أَلْفًا تخفيفاً، وفتحت الهمزة، فصار مطاءاً بالهمزة المفتوحة بين الألفين، فاستقلت لأن الهمزة تشبه الألف، § فيكون كاجتماع ثلاث ألفات، فصارت ياء.

١١٤٣

٢١ والأول أولى؛ لأن أحد العاملين فيه على سنن القياس، وهو قلب الياء، وأما في الثاني فكلاهما<sup>(٦)</sup> على غير القياس، وسيأتي هذا البحث في الإعلال<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر ص (٩٤) من هذا الكتاب.

(٢) انظر شرح المصنف (٥٨/أ)، وركن الدين (١٠٣).

(٣) وهو الجاربردي (٢٦٤).

(٤) كان الأصل مطايي، ثم مطائي، ثم عمل فيها ما ذكره بعد ذلك على الوجهين.

(٥) ساقط من الأصل، ك.

(٦) الأصل، ك: (وكلاهما).

(٧) انظر ص (٥٢١) من هذا الكتاب.



- وقوله: «ومنه خطايا على القولين» .
- إشارة منه إلى ما ذكرنا من كون الياء منقلبة أو مقبوضة، كما مر من اختلاف الخليل وغيره فيه.
- ٣ ● قوله: «وفي كلمتين...» إلى آخره.
- قد ذكرنا أن الهمزتين إما أن تكونا في كلمة أو في كلمتين. انتهى الكلام فيما كانتا في كلمة، فهذا ما تكونان في كلمتين.
- ٦ وإعلم أن البحث الذي ذكرناه آنفاً من قلب الهمزة المفردة ليس في موضعه؛ إذ حقه أن يكون مذكوراً عقيب ذكر الهمزة الواحدة، وقد قال في الشرح<sup>(١)</sup>: «قوله وفي كلمتين قسم قوله والهمزتان في كلمة» فإدخال ما هو أجني من القسمين بينهما يكون مما لا يقع موقعه.
- ٩ إذا عرفت هذا فاعلم أن في الهمزتين ههنا جواز التحقيق، وجواز التخفيف، وجواز تخفيف إحداهما على ما هو قياس التخفيف، ومثاله قولك: قرأ أبوك.
- فالتحقيق فيهما ظاهر.
- ١٢ فأما تخفيف إحداهما فالخليل يختار تخفيف الثانية. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «كان الخليل يستحب تحقيق الأول وتخفيف الآخر، فقلت: له؟ فقال: لأنني رأيتهم أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة»، ومنهم من يختار تخفيف الأولى نظراً إلى أنها تكون آخر الكلمة، وهو محل التغيير، فالتخفيف أولى به. وسوغ سيويه الأمرين على السواء. قال<sup>(٣)</sup>: «وكل عربي» إن شئت خففت الأولى وحققت الآخرة، وإن شئت حققت الأولى وخففت الآخرة.
- فأما تخفيفهما ففيه وجهان:
- ١٨ أحدهما: أن تخففا على ما يقتضيه القياس لو كانت كل واحدة منفردة.
- الثاني: أن تخفف الأولى على ما هو المقتضي بتقدير انفرادها، ثم تخفف الثانية على حسب ما تقتضيه صورة الاجتماع في الكلمة الواحدة، كما مر.
- ٢١ وإعلم أنهما إما أن تكونا متحركتين، أو الأولى ساكنة، والثانية متحركة. أما العكس فممتنع؛ إذ المقدر كونهما في كلمتين فيلزم الابتداء بالساكِن، وهو محال، وأما الساكنان فأشد امتناعاً لضرورة المحذور المذكور مع التقاء الساكنين مع كونهما همزتين، ومعلوم أن الواحدة مستقلة، فيأتي في كل واحدة من الصورتين أقسام تسعة.
- ٢٤

(١) شرحه (٥٨/ب).

(٢) الكتاب (٣/٥٤٩).

أما في الأولى فظاهر؛ إذ هي باعتبار الحركة نحو الصورة المارة من قبل؛ أعني سأل إلى آخرها، وأمثلتها: قرأ أخوك، مررت بمقرئ أخيك، يقرأ أخوك، قرأ إمرة، مررت بمقرئ إمرة، يقرأ إمرة، قرأ أبي، مررت بمقرئ أبي، يقرأ أبي.

٣

وأما في الثانية فلأن الساكنة وقعت في البين، فيكون الحاصل أيضاً ما يحصل من ضرب ثلاثة في ٣ ثلاثة: فتح ما قبل الساكنة، مع فتح المتحركة، مع كسرهما، مع ضمها، وكذا الشأن في الكسر ١٤٣ ب والضم. وأمثلتها اقرأ آية، اقرأ إمعة، اقرأ أبيًا، اقرأ أباك، اقرأ إمرة، اقرأ أبيًا، إن تظلم يسؤ أباك، يسؤ إمرة، يسؤ أبيًا.

٦

● قوله: «وجاء في نحو يشاء...» إلى آخره.

أي: جاء في الثانية المكسورة التي سبقتها المضمومة مع التحقيق فيهما والتخفيف قلب الثانية واواً أيضاً، وهذا مذهب كثير من القراء. قرئ<sup>(١)</sup> ﴿يشاء ولي﴾، ومثال هذا من الأمثلة يقرأ إمرة، ومن القرآن أيضاً<sup>(٢)</sup>: ﴿يا زكرياء إنا﴾، وهذه القراءة تشاكل مذهب من<sup>(٣)</sup> يقول في سئل: سؤل، وهو من باب جعلها بين بين غير المشهور؛ إذ هو قلب باعتبار حركة ما قبلها، لا باعتبار حركتها.

٩

١٢

فإن قلت: من الجائز أن يكون هذا القلب من خصوصية مسبوقية الأولى بالمدة مستفاداً، فلا يكون قولك: يقرأ إمرة مثاله.

قلت: الظاهر أن هذه الخصوصية ملغاة؛ لأن المصنف قد مثل ﴿يشاء إلى﴾ بقولهم: سؤل في سئل<sup>(٤)</sup>، وظاهر أن لا مدة فيه.

١٥

وإن شئت قلت: في الصورة الأولى إما أن يكون ما قبل أولاهما معتلاً أو صحيحاً، قد مضى الثاني، وأما الأول فلما أن يكون ألفاً، أو ياءً، أو واواً.

١٨

ففي الألف يأتي أقسام تسعة كذا: جاء أبوك، إبلي، أبي<sup>(٥)</sup>، عجت من دعاء أحدهم، من

(١) البقرة: من الآية ١٤٢، ٢١٣، ويونس: من الآية ٢٥، والنور: من الآية ٤٦. وقد قرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين، وقرأ سواهم بالتخفيف بين بين؛ أي: بين الهمزة والياء، ونقل عن الأخفش ﴿يشاء ولي﴾ بإبدال الثانية واواً مكسورة. وانظر الإقناع (١/٣٨٣-٣٨٤)، والكشف (١/٧٨)، والنشر (١/٣٨٧-٣٨٩).

(٢) مريم: من الآية ٧.

(٣) وهو الأخفش، كما في مراجع الحاشية السابقة.

(٤) انظر شرح المصنف على الشافية (٥٨/ب).

(٥) يريد: جاء أبوك، جاء إبلي، جاء أبي.

٣ رِعاءٍ إِبِل، من دعاءٍ أُنبي، يشاءُ أحدهم، يشاءُ إلى، يشاءُ أُنبي، وأما الواو والياء فكل واحدة إما أن تكون متحركة أو ساكنة، وشأن المتحركة كشأن الصحيح، فيجيء أيضًا أقسام تسعة في كل واحدة، وأما الساكنة فإما أن تكون ممدودة أو غيرها، يجيء أربعة أقسام، يأتي في كل قسم أقسام تسعة، والصحيح أن قسمته إلى الساكن وغيره، فمن الساكن يجيء أقسام تسعة، والمتحرك إن قسمته ثلاثة أقسام ففي كل واحد يجيء أقسام تسعة، وهذه الخصوصيات كلها لاغية، والاعتبار بمركتها وسكون أولاهما. ٦

ولم يذكر المصنف هذا أيضًا، وفي ذكر أمثلة ما ذكرنا طول بلا طائل، ولعل بعضها لا يوجد في كلامهم، أو يوجد مع تكلف.

٩ وقال شارح<sup>(١)</sup>: اعلم أن في جعل الهمزة بين يين نظرًا؛ لأن شرط جعل الهمزة بين يين أن تكون متحركة وهمزة اقرأ ساكنة. أراد مثل قولك: اقرأ آية، ثم قال<sup>(١)</sup>: «أجاب بعضهم عنه بأنه تُجعل الهمزة بين يين إذا أُلقيت عليها حركة الهمزة الثانية، وتُجعل الهمزة الثانية بين يين إذا قُبِلت الأولى ألفًا»، ثم قال<sup>(١)</sup>: «وفيه نظر؛ لأنه لم يكن جعل الهمزتين<sup>(٢)</sup> بين يين معًا، والمقدر خلافه».

١٥ اعلم أن هذا الاعتراض وارد على الزخشي حيث قال في المفصل<sup>(٣)</sup>: «في اقرأ آية ثلاثة أوجه؛ أن تقلب الأولى ألفًا، وأن تحذف الثانية وتُلقي حركتها على الأولى، وأن تجعلها معًا بين يين، وهي حجازية»، وقد ذكره المصنف في شرح المفصل<sup>(٤)</sup>، والجواب المذكور فاسد، ولا حاجة إلى نظر فيه، ١٤٤ وأما على المصنف فلا يرد شيء من ذلك؛ لأنه، لم يتعرض لذكر يين يين؛ بل تعرض للتخفيف فيهما، والتخفيف أعم من جعلها بين يين<sup>(٥)</sup> (وغيره، والمذكور في الكتاب لفظ التخفيف. قال<sup>(٦)</sup>: فأما<sup>(٧)</sup> أهل الحجاز فتقول<sup>(٨)</sup>: اقرأ آية؛ لأن أهل الحجاز يخففونهما. فالغلط) إنما هو في كلام الزخشي، فتنبه.

١٨ واعلم أن مما جاء في صورة المتحركين إذا كانت الأولى همزة الاستفهام أن تقحم بينهما ألف، ثم

(١) هو ركن الدين (١٠٤).

(٢) الأصل، ك: (الهمزة).

(٣) المفصل (٣٥٢).

(٤) الإيضاح (٣٥١ / ٢)، وكذلك ابن يعيش في شرحه على المفصل (١٢٠ / ٩).

(٥) ليس في ك.

(٦) الكتاب (٥٥٠ / ٣).

(٧) م: (وأما).

(٨) م: (فيقولون).

منهم من يخفف الثانية بعد الإقحام، ومنهم من لا يخفف، وقرئ<sup>(١)</sup> ﴿آآلرتهم﴾ بالإقحام والتخفيف، ومن ذلك قول ذي الرمة<sup>(٢)</sup>:

٣ فيا ظبية الوعاء بين جُلّاجِلٍ وبين النَّقا آآنت أُمُّ أُمِّ سالمٍ  
وأنشد أبو زيد<sup>(٣)</sup>:

٦ حَزَقٌ إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آياه يعنون أم قِرْدَا  
والحَزَقُ: الرجل القصير الغليظ، وذكر الزخشي<sup>(٤)</sup> الإقحام مطلقاً فيه ضعف؛ إذ هو لا يُعرف إلا في الصورة<sup>(٥)</sup> التي ذكرناها.

● قوله: «وجاء في المتفقتين...» إلى آخره.

٩ أي: فيما اتفقت حركتهما فتحاً وكسراً وضمّاً، كما دريت، حذف إحداهما وقلب الثانية كالساكنة؛ أما الحذف فلأن حركة إحداهما تشعر بحركة الأخرى للاتفاق، وأما القلب فلأنهما مستقلتان، فإذا قلبت الثانية كما تقلب الساكنة؛ أعني باعتبار حركة ما قبلها، حصل الخفة.

١٢ المناسبة تأتي في الأول في: جاء أحد بعد الألف بهمزة واحدة، وكذا بمقرئ إمرة، وكذا يقرأ أيّ، وتجيء في الثاني بعد الألف بهمزة ثم ألف، وكذا بمقرئ إمرة<sup>(٦)</sup> بعد الراء بهمزة ثم ياء، وكذا يقرأ ويّ بعد الراء بهمزة ثم واو. هذا مؤدّى كلامه.

١٥ فإن قلت: ما شأن التقاء الساكنين في المثال.

قلت: هما على أحدهما فلا بأس، وإن أردت المثال على غير ما ذكر جئت مكان إمرة ياناء مثلاً.

(١) البقرة: من الآية ٦، ويس: من الآية ١٠. قرأ الكوفيون وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين، وقرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام بتسهيل الثانية، وهم في التسهيل مختلفون، فورش يدلها ألفاً في رواية المصريين عنه، وروي عنه إبدالها بين يين من طريق الأصبهاني، وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وقالون ورويس يجعلونها بين بين، ولا يدخلون بينهما ألفاً، وقالون وأبو جعفر وهشام وأبو عمرو كذلك إلا أنهم يدخلون بينهما ألفاً، وحكى أبو الطيّب عن ورش مثل ذلك. انظر الإقناع (١/ ٣٦١)، والكشف (١/ ٧٠-٧٦)، والنشر (١/ ٣٦٣-٣٦٤).

(٢) ديوانه (٧٦٧)، وهو من شواهد الكتاب (٣/ ٥٥١)، وسر الصناعة (٢/ ٧٢٣)، وأمالى ابن الشجري (٢/ ٦٣)، والمفصل (٣٥٢)، والدر المصون (١/ ١١٠) و(٣/ ٣٢٩)، وشرح شواهد الشافية (٣٤٧).

(٣) أنشده أبو زيد في كتاب للمز، والشاهد لجامع بن عمرو بن مرخية الكلبي في شرح شواهد الشافية (٣٤٩-٣٥٠)، ولرجل من بني كلاب في اللسان (حزق)، وهو بلا نسبة في سر الصناعة (٢/ ٧٢٣)، والمفصل (٣٥٢)، وشرحه لابن يعيش (٩/ ١١٨)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/ ٢٨٥)، والجمع (٢/ ٢٣٥)، والدر (٢/ ٢٦٤).

(٤) المفصل (٣٥٢).

(٥) الأصل: (صورة).

(٦) في النسخ: (امّرة). بالألف، والشارح يريد صورتها بعد الإبدال، وهي الياء، وهي ما أثبتته، ويؤيد ذلك أن صورة الإبدال هي المذكورة بعد في (يقرأ ويّ).

[الإعلال]

تغيير حرفِ العلةِ للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان؛ وحروفه: الألف، والواو، والياء، ولا يكون الألف أصلاً في متمكّن، ولا في فِعْلٍ، ولكن عن واو أو ياء. (الشافية: ٩٤).

٣

● قوله: «الإعلال...» إلى آخره.

الإعلال في اللغة معالجة العلل، وفي الاصطلاح ما ذكره.

والتغيير قد يكون لاحقاً لحرف العلة وقد يكون لاحقاً<sup>(١)</sup> لغيرها، والثاني لا يسمى إعلالاً إلا عند من يرى أن تخفيف همزة إعلال أيضاً، وليس ذا بالمصطلح الشائع.

٦

● وقوله: «للتخفيف» لبيان تعليل الإعلال؛ إذ لا يجوز تغيير لا يستجلب استخفافاً، وليس معناه أن التغيير إذا كان للتخفيف سمي إعلالاً، وإن لم يكن للتخفيف بأن كان لا للتخفيف سمي غير الإعلال.

٩

فإن قلت: قد يكون الإعلال بدون التغيير للتخفيف، فلا يكون الحدّ جامعاً، وذلك كما في حيوان؛ لأن واوه بدل عن الياء، ومن الواضح أن الواو أثقل من الياء، ولا يكون العدول من الأخفّ إلى الأثقل تخفيفاً.

١٢

قلت: كون الواو أثقل من الياء مع قطع الالتفات عن ضمائم خارجة لا يستلزم كونها أثقل منها مطلقاً؛ إذ من الجائز أن تكون أخف منها إذا اعتبر بعض الضمائم، وههنا كذلك؛ لأن الواو بعد الياء أقعد وأجلد<sup>(٢)</sup> من الياء بعد الياء؛ لأن حرف العلة ثقل وتكررها ثقل آخر، فإذا عدل من التجانس إلى غيره ارتفع بعض الاستقلال، فقد ثبت أن التغيير ههنا أيضاً كان للتخفيف، لا لعدم.

١٤٤ ب

● قوله: «ويجمعه القلب».

أي: ويجمع الإعلال هذه الأمور الثلاثة؛ لأن التغيير للتخفيف إما بأن يقلب حرف العلة كقلب الواو ياءً، والعكس، وقلب أحدهما ألفاً، أو بأن تسكن حيث كانت لا تحتمل الحركة، أو بأن تحذف حيث كان وجودها مستقلاً.

١٨

وكان القياس أن يقدم الإسكان على القلب والحذف؛ إذ هو أهون من القلب، والقلب أهون من الحذف، وذلك لأن الأصل عدم التغيير، فأينما كان أقل كان أحسن.

٢١

فإن قلت: الإعلال تغيير، ولا شيء من التغيير يحذف، فلا يكون شيء من الإعلال الحذف،

(١) ك: (وقد لا يكون لاحقاً).

(٢) الأصل: (وأجلد).

وقد ذكر أنه نوع منه، فهذا محال؛ أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن التغيير وصف وجودي يستدعي محلاً موجوداً، ولا وجود للحرف بعد الحذف، فلا يتحقق التغيير لانتفاء محله.

٣ قلت: لما كان الحذف يستلزمه التغيير سمي العمل الذي هو ملزوم الحذف (الحذف) <sup>(١)</sup> مجازاً؛ إطلاقاً للآزم على الملزوم.

٦ فإن قلت: إذا كان كذلك لزم كونه راجعاً إلى أحد الأمرين؛ أعني الإسكان والقلب، فيجب اندراجهما تحتها، فيبطل التقسيم إلى الثلاثة.

قلت: كلا الأمرين إما أن يكون على وجه يستلزم الحذف بعد العمل، أو لا يكون كذلك. سمي القسم الأول بالحذف لأنه هو الغاية، والثاني بأحد الأمرين فهذا الاعتبار صحّ التقسيم.

٩ • قوله: «وحروفه الألف والواو والياء».

وهذا ظاهر؛ لأن الإعلال معالجة حروف العلة، وحروف العلة هي هذه، وقد سلف فيما مضى أن أصالة الاعتلال للألف، وأما الواو والياء فملحقتان بها لكونهما حرفي اللين كالألف.

١٢ • قوله: «ولا يكون الألف».

قد سبق أيضاً أن الألف لا تكون إلا منقلبة، وإذا كانت منقلبة لم تكن أصلاً، وهذا في الاسم المتمكن والفعل.

١٥ وأما في المتمكن فلأنه لو كانت فيه أصلاً لأدى إلى تحركها في التصغير والتكسير، وذلك ممتنع، فيكون ملزوم الممتنع أيضاً ممتنعاً.

فإن قلت: من الجائز أن تبدل لتمكن الحركة.

١٨ قلت: فتكون الألف متفتية، والقرض خلافه.

فإن قلت: الإبدال سائغ.

قلت: أقول بموجبه، وتكون الألف بدلاً لا مبدلة.

٢١ فإن قلت: تحكم.

قلت: ممنوع؛ لأن غيرها أقوى فيكون مبدلاً، وتكون هي بدلاً.

(١) ليس في ك، م.

وأما في الفعل فلأن غير المعتل متحرك كل أجزائه غالباً، فيتعين الحمل عليه، فيمتنع الألف لامتناع التحرك فيها، فتتحقق البدلية.

٣ وقاس المصنف ومن قلده من الشارحين<sup>(١)</sup> امتناع كونها أصلاً على امتناع كونها للإلحاق. والامتناع ثم أيضاً للعلة المذكورة، ويستلزم ذلك حمل الأصل على الفرع، كما ترى؛ لأن ألف الإلحاق فرع.

٦ فأما في الاسم غير المتمكن، وفي غير الاسم والفعل، فلا تكون منقلبة، وذلك كآلف ذا، وإذا، وما، ويا، وغير ذلك. ولما لم يكن للإعلال مدخل في الحرف في الاسم غير المتمكن؛ لكونهما ١٤٥ جامدين، لم تكن ألفاتهما إلا أصلية.

٩ وانقلابها في المتمكن والفعل واضح أن يكون إما عن واو أو ياء. فإن قلت: قد تكون عن غيرهما، كما تكون عن همزة كراس.

قلت: ذلك لا يسمى إعلالاً، وإنما هو تخفيف الهمزة، والكلام في الإعلال، وسرُّ ذلك أن الانقلاب في الإعلال أمر محقق لا يزول، بخلاف الانقلاب في تخفيف الهمزة، فإنه ليس بأمر حتم غالباً، فلما كان كذلك لم يعد من باب الانقلاب حقيقة، فلذلك قال: «ولكن عن واو أو ياء».

١٥ وقد اتفقتا فاءين، كوعْدٍ ويُسرٍ، وعَيْنَيْنِ، كقَوْلٍ، وَيَنْعٍ، ولَامَيْنِ، كغَزْوٍ، وَرَقْمِي، وتقدمت كلُّ واحدة على الأخرى فاء وعينا، كَوَيْلٍ، وَيَوْمٍ، واختلفتا في أنَّ الواو تقدمت عينا على الياء لاما، بخلاف العكس، وواو حَيَّوَانٍ بدلٌ عن ياء، وأن الياء وقعت فاء وعينا في: يَنْعٍ، وفاءً ولاما في: يَدَيْتُ، بخلاف الواو، إلا في أَوَّلٍ، على الأصح، وإلا في الواو على وجه، وأن الياء وقعت فاء وعينا ولاما في: يَيْتُ، بخلاف الواو، إلا في الواو على وجه. (الشافية: ٩٤-٩٥).

● قوله: «وقد اتفقتا فاءين».

لما تقرر أن الألف لا أصالة لها في الإعلال تبين أن الكلام فيه في أختيها، وهما قد تكونان فاءين وعينين ولامين، وجاء لكل بالمثال.

اعلم أن حرف العلة في الكلمة إما أن تكون واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثاً. فالواحدة إما أن تكون فاءً، أو عيناً، أو لاماً.

(١) انظر شرح المصنف (٥٩/أ)، وركن الدين (١٠٤).

والاثنان إما أن تكونا فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً، أو فاءً ولاماً، وفي كل قسم من الثلاثة إما أن تكونا متجانستين، أو متخالفتين.

٣ والثلاث واضح الأمر فيها أن يكنَّ فاءً وعيناً ولاماً، فإما أن يكنَّ متجانسات، أو متخالفات. مثال القسم الأول: وعد ويسر.

مثال الثاني: قول وبيع.

٦ مثال الثالث غزو ورمي.

مثال الرابع في المتجانسين: يَنُّ في اسم مكان<sup>(١)</sup>، وقولهم: الأول؛ لأنه من وَوَّل على الأصح كما مر<sup>(٢)</sup>. مثاله في المتخالف: وَّيْلٌ، ووَيْبٌ، ووَيْسٌ، ووَيْحٌ<sup>(٣)</sup>، وَيَوْمٌ. وهذا القسم ينقسم إلى قسمين: ما تقدمت الواو على الياء، والعكس.

مثال الخامس حكمه حكم الرابع في الانقسام قياساً، إلا أنه لم يجئ فيه ما تقدمت الياء على الواو. أمثله: قُوَّةٌ وَحْيَةٌ وَحَوَّيْتُ.

١٢ فإن اعترض بمثل حيوان<sup>(٤)</sup>؛ إذ تقدمت ياءه على واوه. أجابوا بأن واوه منقلبة عن الياء. كان الأصل: حَيَّان، وكذا الكلام في حَيَوَةٌ اسم رجل، وكان أصله: حَيَّيَّة. ومذهب أبي عثمان المازني أن واو حيوان غير منقلبة، وإن لم يكن مثل حَيَوْتُ مستعملاً. وقاسه على قولهم: فاظ يَفِيظُ فَيُظًا

(١) وهو اسم واد. انظر معجم البلدان (٥/ ٤٥٤-٤٥٥).

(٢) انظر ص (٣٢٠) من هذا الكتاب.

(٣) الويل والريب: هلكة وقُبوح، والويج: ترحم، والويس: كلمة استملاح ورأفة وتصغير. ويضاف إلى هذه الأربعة: وَيَّه: كلمة تقال في الاستحاث. أنشد ابن السكيت:

وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَّهَا كُلُّ فَإِنَّهُ مَوَاشِكُ مُسْتَعِجِلٍ

وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَّهَا قُلُّ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ بِهِ أَنْ يَنْكَلُ

وكذلك: وَيْكَ: وهي كلمة للتنبيه، ومعنى ويل. قال الشاعر:

أَلَا وَيْكَ الْمَسْرَةَ لَا تَدُومُ وَلَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ النِّعَمُ

انظر البصريات (١/ ٤٩٩)، والخلييات (١٠)، والمنصف (٣/ ٨٤)، والصاحي (٢٨٢-٢٨٤)، والمتع (٢/ ٥٦٧)، واللسان (ويل، ويه).

(٤) انظر ما فيها من المذاهب والأقوال في الكتاب (٤/ ٤٠٩)، والمنصف (٢/ ٢٨٤-٢٨٦)، وسر الصناعة (١/ ١٥٣-١٥٥، ٢١١ و ٥٨٩، ٥٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/ ٥٥)، وشرح الملوكي له (٢٦٣-٢٦٤)، والمتع (٥٦٩).



وفوقًا: إذا مات. مع<sup>(١)</sup> أنه لم يجرى يفوظ منه. ومُنِعَ بأنه نقل الجوهرى<sup>(٢)</sup> يفيط ويفوظ من الفيط والفوظ.

٣ واستدل المصنف ومن قلده من الشارحين<sup>(٣)</sup> على القلب بأنه لما كان مثله غير واقع، وكان محتملاً أن تكون منقلبة عن الياء اغتفر ارتكابه، ثم قالوا: القياس الأصلي أن يقال: حايان؛ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، ولكنهم تركوا هذا القياس لأصل، وهو أن معنى الاسم إذا دلّ على تحرك واضطراب صححو حرف العلة فيه ليكون مطابقاً لمدلولة في الحركة، فلذلك قالوا: جَوْلان وسَيّلان إجراء له مجرى الصحيح حيث كان كذلك، كقولهم: الخفقان.

ثم اعترضوا على ما ذكره بمثل مَوْتان؛ إذ مدلوله نقيض مدلول الحيوان. ثم أحابوا عنه بأن § ١٤٥ ب ذلك من باب حمل النقيض على النقيض؛ لأنهم لما قالوا: حيوان حملوا عليه نقيضه في الصحة، ثم تَمَمُوا بأنه لما وجب بهذا السبب بقاءها متحركة وجب قلبها واوًا؛ لكرهتهم اجتماع الياءين، وقلبوا الثانية لأنها أولى بالتغيير؛ إذ هي لام، واللام بالتغيير أولى، وإلى هذا أشار بقوله: «وواو حيوان بدل عن ياء».

اعلم أن فيما ذكره أنظاراً:

الأول: قولهم: «لما كان مثله غير واقع وكان محتملاً أن تكون منقلبة اغتفر ارتكابه» ممنوع؛ لأن عدم المثل لا يستدعي كونه معدوماً. سلمنا من هذا الوجه؛ لكن بمجرد الاحتمال لا يسوّغ العدول من الأخف الذي هو الياء إلى الأثقل الذي هو الواو.

ويمكن أن يجاب عن هذا بما ذكرناه في صدر الباب، وقد ذكرنا أن الاستدلال بجبي على أن الثانية ياء، كما ذهب إليه بعضهم ضعيف؛ لأن الواو والياء في هذا البناء سواء، وهذا يناقض استدلالهم بمجرد الاحتمال، وتقرير ذلك أنه إذا كان احتمال كون ياء حيي الأخيرة منقلبة عن الواو مانعاً من الحكم بأصالتها كان احتمال كون واو حيوان منقلبة عن الياء مانعاً من الحكم بانقلابها؛ إذ الاحتمال يمنع الجزم بالحكم في صورتين، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح، وبيانه: أن الأصل بقاء الأصل وعدم الانقلاب، وبمجرد الاحتمال لا يدفع ذلك، فلو قيل بالدفع لزم القول به في صورتين، وإلا لزم التحكم. والحق جواز الاستدلال به؛ لأن الأصل وجود الأصل، ولا يقضي الاحتمال بشيء.

(١) الأصل، ك: (صح) والتصويب عن م وعن شرح ركن الدين (١٠٥) فهذه المناقشة عنه.

(٢) الصحاح (فيظ).

(٣) انظر شرح المصنف (٥٩/أ)، وركن الدين (١٠٥)، والجاريري (٢٦٩).

الثاني: قولهم: «إن معنى الاسم إذا دلّ على تحرك واضطراب صححوا حرف العلة فيه ليكون مطابقاً لدلوله في الحركة» هذا أيضاً ممنوع؛ لأنه لا ربط عقلي بين اللفظ والمذلول، وهذا الذي ذكره أمر عقلي، ويتنقض بكثير من الألفاظ التي مدلولاتها لها الحركة والاضطراب كالقتل والضرب والسعي وغير ذلك.

ولقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون الموتان محمولاً على الحيوان لكونه نقيضاً له؛ لأن علة التصحيح في الحيوان التنبيه بحركته على حركة مسماه، والموتان مسماه لا حركة له، فيؤدي إلى أن يكون عدم العلة في الموتان علة فيه، وهذا يوجب كون وجود العلة وعدمها سواء، وكل علة كانت كذلك لا تصلح للعلة.

والجواب: أنا لا نسلم أن العلة في الموتان عدم العلة؛ بل هي فيه كونه في المعنى نقيضاً للحيوان، والمغايرة بين هذا الكون وعدم العلة ظاهرة، وأيضاً لو جعل ما ذكرتم مانعاً للعلة لزم كونه مطرداً لرفع التحكم، ولو كان كذلك لزم رفع الجمع عليه؛ لأنهم قالوا: العرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظر على النظر، واللازم باطل.

الثالث قولهم: «لما وجب بهذا السبب بقاؤها متحركة وجب قلبها واواً؛ لكرهتهم اجتماع الياءين». هذا أيضاً غير مسلم؛ لأن الياء المتحركة أقوى من الواو المتحركة، وسند ذلك في غاية الإيضاح أنهم لو كانوا كارهين في اجتماع الياءين المتحركتين لقالوا في يمينان: يمينان، وكذا ١٤٦ الكلام في أمثله، ولما لم يقلبوا في الفعل والأصالة في الإعلال له دلّ ذلك على أن لا قلب في الحيوان بهذا التعليل؛ إذ لو قيل به لزم ترجيح المرجوح.

فإن قلت: المثال الذي ذكرته محتوٍ على السكون الواقع قبل الياء الأولى، فمن الجائز أن يكون جابراً للثقل الناشئ عن اجتماع الياءين، ولا كذلك الحيوان؛ إذ لا سكون فيه، فقد ظهر الفرق.

قلت: هو معارض بكونه واقعاً في الفعل؛ إذ الفعل أثقل، فعلى هذا التقدير يتساويان، فيلزم تخصيص أحد المتساويين.

مثال القسم السادس، وينقسم إلى صورتين التجانس والتخالف أيضاً، فالتجانس في الياء ثابت، وهو قولهم: يَدَيْتُ؛ أي: أنعمت، ويقال أيضاً: يَدَيْتُهُ؛ أي: أصبت يده، بخلاف الواو فإنه متنف. ليس في كلامهم كلمة أوله واو وأوسطه صحيح وآخره واو، وقيل: لذلك آثروا في الوغى أن تكب بالياء؛ إذ لو كتبت بالألف لدل على أنها منقلبة من الواو، ويؤدي ذلك إلى كون طرفيها واوين.

وأما التخالف فتقدم الواو على الياء ثابت، كقولك: وقيت، ولم يذكر المصنف هذا القسم، ولم

يتعرض له من شرح أيضاً، وأما العكس فمنتف. ليس مثل يَقَوْتُ موجوداً، كأنهم لما رفضوا تقدم الياء على الواو بلا فصل رفضوه أيضاً مع الفصل، ولما جوزوا تقدم الواو على الياء بلا فصل جوزوه أيضاً مع الفصل؛ إذ هو أجدر بالجواز. ولم يتعرضوا لذكر هذا القسم أيضاً.

٣

القسم السابع وهو ما أجزأه الثلاث، فهذا أيضاً إما أن يكن متجانسات، أو متخالفات.

الأولى تنقسم إلى قسمين: تَجَانُسُ الياء، وهو ثابت، قالوا: يَبَيَّتْ؛ أي: كُتِبَتِ الياء، وتَجَانُسُ الواو، وهو المختلف<sup>(١)</sup> فيه. مذهب أبي الحسن الأخفش أنه موجود، وهو في لفظه الواو، قال: كان أصله: وَوَوًا، ومذهب غيره أنه منتف، وأما الواو فعينها كانت ياءً انقلبت ألفاً، كان الأصل: وَيَوًا<sup>(٢)</sup>.

٦

وأما الثانية، وهي المتخالفات: فالأقسام الآتية بحسب التقسيم ستة: ما ركب من واوين أولهما ياء: يَوَوٌ، أوسطهما هي: وَيَوٌ، عجزهما هي: وَيَوِيٌّ، ما ركب من ياءين أولهما واو: وَيَوِيٌّ، أوسطهما هي: وَيَوِيٌّ، عجزهما هي: وَيَوِيٌّ.

٩

الثاني من الأقسام ما اختلف في وجوده كما دريت، والبواقي منتفية اتفاقاً.

وقيل: الأصح مذهب أبي الحسن. واعترض عليه بأن التجانس في الواو يستلزم الحمل على باب يَبَيَّتْ؛ أعني ما أجزأه الثلاثة متجانسة، وهو في غاية الشذوذ، بخلاف التخالف فإنه يستدعي الحمل على باب سَلَسٌ، وهو أشهر وأكثر.

١٢

ولقائل أن يعارض بأنه حمل على المعلوم في بابه بخلاف مذهب أبي الحسن، فإنه حمل على الموجود في بابه؛ يبان ذلك أن مثل سلس في المعتلات التامة المتخالفة معلوم، بخلاف ما أجزأه الثلاثة متجانسة؛ لأن وجوده متفق عليه، فالحمل على الموجود المتفق<sup>(٣)</sup> عليه في بابه أولى من ١٤٦ ب الحمل على المعلوم النظير في بابه ويجوز.

١٨

واستدل<sup>(٤)</sup> على مذهبه بأنه لو كانت من باب التجانس لزم أن يكون تصغيره: أُويَّةٌ، والتالي

(١) م: (مختلف).

(٢) مذهب أبي علي أن الواو من باب (سلس)، ومذهب الأخفش أنها من باب (بَبٌّ)، ووافقه ابن يعيش وابن عصفور وابن الناظم. وانظر الحليبات (٨)، وسر الصناعة (٢/٥٩٨-٥٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٥٨)، والممتع (٢/٥٦١)، والتسهيل (٢٩٢)، وبغية الطالب (١٧٩).

(٣) م: (والمتفق عليه).

(٤) صاحب هذه الاستدلالات هو ابن الناظم في بغية الطالب (١٧٩-١٨٠)، وعنه ركن الدين (١٠٥)، وعنه الجاربردي (٢٦٩).

حق، ويكون أصله: وُؤِيَوَة، فتقلب واوه الأولى همزة كما قلبت في أُوَيْصِلْ؛ إذ هو مُسْتَدْعَى القياس، ولو كانت من باب التخالف كما ذكروه لزم أن يكون وُيَيْيَة، والتالي باطل.

ولقائل أن يمنع البطلان بوجوده.

٣

أحدهما: أن لزوم اجتماع الياءين أهون من لزوم اجتماع الواوين.

الثاني: أنه ليس مفتقراً إلى إبدال بخلاف الأول.

الثالث: أنا لا نسلم المجيء، وهو الواقع<sup>(١)</sup>؛ إذ لو لم يكن كذلك لاستغنوا بتصغيره عن كل استدلال.

٦

اعلم أنه مال الشارحون إلى أن الأول هو الأولى، فإن أرادوا به الأولوية من طريق القياس فهو مدفوع كما ترى، وإن أرادوا به الأولوية من طريق ورود والاستعمال فهو أمر لم يثبت عند غير أبي الحسن؛ لما ذكرناه.

٩

إذا عرفت هذا فاعلم أنه كان القياس أن لا يكون قوله الأول: «إلا في الواو على<sup>(٢)</sup> وجه» واقعاً كما وقع؛ لأن كلامه فيما كان فازه واوًا ولامه واوًا وعينه صحيحًا، وليس الواو كذلك.

١٢

فإن قلت: كون الفاء واللام واوين أعم من أن يكون عينهما صحيحًا أو غيره، فمن الجائز أن يكون مراده الإطلاق.

قلت: ذكره عقيب ذكره يَنْ وَيَدَيْتُ وأوَّلُ يوهم هذا الفساد؛ لأن في بين لامًا صحيحًا، وفي يدبت عينًا صحيحًا، فقله: «بمخلاف الواو» بعد قوله: «وأن الياء وقعت فاءً وعينًا في بين وفاءً ولامًا في يدبت» ثم استناؤه بقوله: «إلا في أوَّل على الأصح، وإلا في الواو» يوهم ما ذكرناه؛ لأن لفظة الواو واقعة في عداد كلماتٍ أحد أجزاء كل واحدة منها وقع صحيحًا، ولو كان بحث الواو والاختلاف الواقع فيها واقعًا عقيب ذكره يَنْتُ لم يجز شيء من هذا.

١٥

١٨

الفاء: تُقلب الواو همزة لزوماً في نحو: أوَاصِل، وأُوَيْصِل، والأوَل، إذا تحركت الثانية، بخلاف: وُؤِرِي، وجوازاً في نحو: أْجُوِه، وأُوِرِي، وقال المازني: وفي نحو: إِشَاح، والتزموه في الأوَلَى حملاً على الأوَل، وأما: أَنَاة، وأَحَد، وأَسْمَاءُ فعلى غير القياس. وتُقلبان تاءً في نحو: اتَّعَد، واتَّسَر، بخلاف: ائْتَرَز.

٢١

(١) ك: (واقع).

(٢) م: (الاعلى).

وتُقلب الواوُ ياءً إذا انكسر ما قبلها، والياء واوًا إذا انضم ما قبلها، نحو: مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ، وَمَوْقِظٍ وَمُوسِرٍ.

وتُحذف الواوُ من نحو: يَعِدُّ وَيَلْدُ؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ أصلية، ومن ثمَّ لم يُثنَ مثل: وَدَدْتُ -بالفتح- لما يلزم من إعلايين في يَدُّ، وحُمِل أخواته نحو: نَعِدُّ، وَأَعِدُّ، وَتَعِدُّ، وصيغة أمره عليه، ولذلك حُمِلت فتحة يَسْعُ، وَيَضَعُ على العُروض، وَيَوْجَلُ على الأصل، وشَبَّهتا بالتَّجاري، والتَّجارب، بخلاف الياء في نحو: يَنَسُّ، وَيَنَسِرُ، وقد جاء يَنَسُّ، وجاء يَاءَسُ، كما جاء يَأْتَعِدُّ وَيَأْتَسِرُ، وعليه جاء: مُوتَعِدُّ، ومُوتَسِرٌ في لغة الشافعي، وشَدَّ في مضارع وَجَلَّ: يَنْجَلُّ، وَيَجَلُّ وَيَنْجَلُّ، وَيُحَذَفُ الواو من نحو: العِدَّة، والمِقَّة. ونحو وَجْهَةٌ قليل. (الثانية: ٩٥-٩٦).

● قوله: «الفاء...» إلى آخره.

هذا هو الشروع في الواو والياء الواقعتين فاءين، وسيأتي الكلام في كونهما عينين، ولامين كذلك، والفاء مقدم طبعًا فقدمه وضعًا.

● قوله: «تقلب الواو».

أي: إذا وقعت واوان متحركتان في أول الكلمة قلبت الأولى منهما همزة قلبًا لازمًا.

● وقوله: «في نحو أو اصل» إشارة إلى هذا الضابط. وأو اصل جمع واصله، كضوارب في ضاربة. كان الأصل وَوَاصلٌ، فقلبت الأولى همزة. وأوَيَصِلُ تصغير واصل، كضويرب في ضارب، كان الأصل: وُوَيَصِلُ، فقلبت الأولى كذلك.

● وقوله: «بخلاف وُوري» إشارة إلى صورة انتفاء جزء العلة؛ لأن علة القلب كون الواوين متحركين صدرين، وههنا قد انتفى التحرك في الثانية، ومعلوم أن انتفاء جزء العلة يستلزم انتفاءها، فينتفي أثرها الوجودي، وإنما كانت هذه العلة مستدعية لهذا القلب لما في التلفظ بالواوين المتحركين من الاستقبال البين، فقصدوا إلى رفضه بقلب أوَلاهما، وإنما قلبوها همزة لا غيرها لما فيها من

الجانسة بينها وبين [المنقلب عنه، وهي أعني الجانسة بينها وبين] <sup>(١)</sup> حرف العلة. § ١٤٧ أ

فإن قلت: كان القياس بناءً على هذا أن تقلب ياءً؛ لأنها أقرب.

قلت: لكونها حرف علة أيضًا لم يُقصد لكيلا يلزم اجتماع حرفي العلة بعد القلب.

فإن قلت: ما فائدة كونهما صدرين في العلية؟

(١) ساقط من الأصل، ك.

قلت: هو أنه إذا كانتا كذلك كانتا في معرض الدوام، ولا كذلك الأمر إذا لم تكونا كذلك؛ لجواز انقلابهما، أو انقلاب إحدهما لأمر يستدعيه الإعلال أو غيره، ولزوم<sup>(١)</sup> القلب إنما نشأ من دوام الثقل. ٣

اعلم أن عبارة المصنف حيث قال: «إذا تحركت الثانية» أسدّ من عبارة بعضهم بقوله<sup>(٢)</sup>: «كل واوين اجتمعتا في أول الكلمة قلبت الأولى همزة» للإعلال بجزء العلة كما دريت، وكذا تقييد بعضهم قوله بلزوم الواو حيث قال<sup>(٣)</sup> «واو وقعت أولاً وشُفعت بأخرى لازمة» لا تجدي شيئاً؛ لأنه احترز باللزوم عن العروض لثلا يرد الاعتراض بمثل وُوري؛ الثانية عارضة، ولكن يلزمه أن لا يقلب حتماً في أوّصل؛ لأنها أيضاً عارضة، وهو فاسد.

● قوله: «وجوازاً».

هذا عطف على قوله: «وجوباً». أي: تقلب وجوباً إذا كانت العلة المذكورة ناهضة، وتقلب جوازاً إذا لم يكن الأمر كذلك.

فقوله: «أجوه» كان في الأصل: وجُوه فهنا قد انتفت العلة؛ إذ لا واوين متحركين، أو غير متحركين.

● وقوله: «أوري» قد انتفت العلة فيه لانتفاء حركة الثانية، وقد عرفت شأنه.

● قوله: «وقال المازني».

ذهب المازني إلى أن المكسورة الواقعة في الأوّل أيضاً جائز قلبها همزة قياساً مطرداً، وذلك كقولك: إشاح في إشاح، وأما مذهب غيره في هذا النحو أتباع السماع<sup>(٤)</sup>.

● قوله: «والتزموا».

هذا جواب عن دخول مقدر، فإنه قد حكم أن مثل أوري القلب فيه جائز، ومما يماثله قولهم: الأوّل. فأجاب عن هذا بأن القلب الملتزم ههنا إنما نشأ من جهة أنها حُمِلت على قولهم الأوّل حملاً

(١) ك: (ولدفع).

(٢) انظر شرح الملوكي لابن يعيش (٤٨٢)، وسر الصناعة (٩٨/١)، وتصريف المازني (المنصف: ٢١٧/١)، والتكملة (٥٧٢)، ونزهة الطرف (٤١)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٨٨/٤).

(٣) لم أهد إليه.

(٤) انظر المنصف (٢٢٩/١).

للمفرد على الجمع، وكان الأصل: وُوُلِّيَ، ووُوُلَّ، فلما كان العلة في الجمع ناهضة ووجب القلب فيه جعلوه ملتزمًا في المفرد ليتوافق المفرد والجمع.

٣ قيل<sup>(١)</sup>: فيه نظر؛ لأنه جاز أن يقال: إنما قلبت في أولى لزومًا للاستئصال، لا لحمل المفرد على الجمع؛ لأن الأصل لا يُحمل على الفرع.

والجواب<sup>(٢)</sup> أن التانيث في الأولى نصّ بخلاف الأول، فالحمل للمؤنث على المذكر.

٦ وقيس<sup>(٣)</sup> الاستئصال على ما إذا قيل من وعَدَ مثل كَوَثِرَ فإنه يجب أن يقلب واوه المفتوحة همزة، وإذا كان الوجوب في المفتوحة ثابتًا فلأن يكون في المضمومة ثبوته أولى.

٩ واعتُرض<sup>(٣)</sup> على هذا بلزوم الوجوب في وُورِيَ أيضًا؛ إذ الوصف المجعول علة في القيلين ناهض، ولا فرق، فلو لم يكن كذلك لزم التحكم.

وأجيب<sup>(٣)</sup> بمنع انتفاء الفرق؛ لأنه ثابت، وهو أن واو ووري بدل من ألف فاعَلَّ، فهي زائدة، والزائد كالعدم، فكأن الواو السابقتها مفردة، ولا التزام لقلب المفردة، فكذا فيما يشابهها، بخلاف

١٢ واو الأولى لأنها أصلية في غير منقلبة، فيتحقق تعدد الواوين؛ لأصالتها، فمن هذا يتعين وجوب ١٤٧ ب القلب في الأولى بخلاف وُورِي.

ولقائل أن يقول: القياس على مثل كَوَثِرَ من وعد أمر فاسد؛ إذ الأصل المقيس عليه ممنوع؛ إما لأن التزام القلب غير مسلم؛ لأنه إذا كان القلب في صورة الضمة جائزًا لزم أن لا يكون في صورة الفتحة واجبًا، وإلا لزم إلغاء الراجح وإعمال المرجوح، وإما لأنه لا يجوز مثل هذا البناء؛ لاستلزام ذلك أحد المخذورين؛ بيان ذلك أنه لو قيل ووُعِدَ لزم إما التزام القلب بلا ثبت، أو الاستئصال اليّين إدراكه، وكلا اللازمين فاسد.

فإن قلت: ثبت على الالتزام هو الاستئصال.

قلت: عين النزاع. سلّمنا يستلزم التحكم، كما دريت.

٢١ فإن قلت: ممنوع أن مثل هذا الاستئصال يستدعي عدم البناء، وسنده بناء وُورِي.

(١) القائل ابن الناظم في بغية الطالب (١٨١)، وعنه ركن الدين (١٠٦).

(٢) المحيى الجاردي (٢٧١)، وقد جعل ابن إياز في شرحه على تصريف ابن مالك (ق: ٢٧-٢٨) هذا الجواب مما يمكن أن يعتذر فيه للمصنف.

(٣) صاحب القياس والاعتراض عليه ثم الإجابة عنه هو ابن الناظم (١٨١)، وعنه ركن الدين (١٠٦).

قلت: إذا كان مثل جَحَنْفَلٍ من جَعَلَ ممتنعاً للاستتقال لو بُقِيَ على حاله<sup>(١)</sup>، أو اللبس بفَعْلَلٍ<sup>(٢)</sup> لو لم يُبَقَّ، كما سيأتي في التمرين<sup>(٣)</sup>، فهذا أولى. سلّمنا، فيكون مشترك الإلزام؛ لأن الاستتقال حينئذ يكون متحتملاً، فلا يكون للقلب الملتزم مدخل، وسيدكر المصنف<sup>(٤)</sup> في التمرين أن القلب في أَوَيٍّ غير لازم لعروض الحركة. هذا والواوان متحركتان فكيف يكون لازماً، والحال أن الثانية ساكنة في أَوْعَدَ.

واعلم أيضاً أن الجواب المذكور عن الاعتراض أيضاً فاسد؛ لأنه معارضٌ بأن يقال: الزائد، وإن كان كالعدم، ولكنه من حيث هو زائد، أشدُّ استتقلاً من الأصل، فالقلب الملتزم به أولى منه بالأصل، فالقياس التزام القلب في وُورِيٍّ، وجوازُه في الأَوَلِ، والواقع عكسه.

اعلم أن الجواب الحق أن يقال: كون الواوين أصليتين جار مجرى كونهما متحركتين حركة غير عارضة، ولو قالوا: الواوان في أول الكلمة إذا تحركتا حركة غير عارضة، أو كانتا أصليتين تُقلب الأَوَلِ همزة؛ لما ورد عليهم شيء مما ذُكر، والاحتراز بانتفاء عروض الحركة من مثل أَوَيٍّ، كما سيجيء. ● وقوله: «وأما أنا...» إلى آخره.

قياس الواو المفردة المفتوحة أن تكون ثابتة؛ لخفة الفتحة وانتفاء اجتماع الواوين، وقد تقلب سماعاً. من الكتاب<sup>(٥)</sup>: «ليس ذلك مطرداً في المفتوحة».

فمن جملة ذلك قولهم: أناة. كان الأصل: وناة. من الصحاح<sup>(٦)</sup>: امرأة أناة وناة فيها فتور وضعف. ومنها قولهم: أحد، وظاهر من أمثلة اشتقاقه أنه كان: وَحَدٌ، فقلبت واوه همزة.

ومنها قولهم: أسماء علم امرأة، وهذا فيه خلاف. مذهب سيبويه<sup>(٧)</sup> أنه كان في الأصل: وَسْمَاءُ من الوسامة، وهي حسن الوجه، فقلبت الواو ووزنه فَعْلَاءَ كحمرَاءَ، ومذهب المبرد<sup>(٨)</sup> أن لا قلب فيه، وهو أفعالٌ جمع الاسم، وإنما مُنِعَ صرفه للعلمية والتأنيث المعنوي. والأول أصحُّ لوجهين:

(١) انظر ص(١٣٤) من الشافية.

(٢) ك: (بفعال).

(٣) انظر ص(٦١٠) من هذا الكتاب.

(٤) يريد في الشرح. انظر شرحه (٨٤/أ).

(٥) الكتاب (٣٣١/٤).

(٦) الصحاح (ونى).

(٧) الكتاب (٢٥٦-٢٥٨).

(٨) المنتضب (٣/٣٦٥)، والمذكر والمؤنث له (١٠٥)، ورجح الأعلام في تعليقاته على الكتاب (١/٣٣٨ بولاق)

مذهب المبرد. وانظر المنهيين في سر الصناعة (١/٩٢)، وشرح الملوكي (٢٧٥-٢٧٦)، والمنع (١/٣٣٥).



أحدهما: أن المناسبة بين اللفظ والمعنى فيه ظاهرة؛ إذ الغالب أن المرأة تسمى بحسن الوجه، ولا مناسبة بين جمع الاسم والمرأة.

٣ الثاني: أن النقل من الصفات إلى الأعلام أمر شائع، بخلاف النقل من الجموع إليها. ٢١٤٨

واستدل<sup>(١)</sup> عليه بأنه لو كان أفعلاً لما منع من الصرف إذا سمي به مذكر، واللازم باطل للاتفاق على منع الصرف مطلقاً<sup>(٢)</sup>، وأما الملازمة فلأن الاسم بالسبب الواحد لا يكون ممنوعاً من الصرف، ولا سبب والحالة هذه إلا العلمية. ٦

وأجيب بمنع الملازمة قولكم: ولا سبب إلى آخره ممنوع؛ لجواز أن يكون السبب الآخر هو التأنيث المعنوي، فكما إذا سمي مذكر بزینب امتنع من الصرف، فكذا ههنا.

٩ • قوله: «وتقلبان تاء...» إلى آخره.

أي: تقلب الواو والياء تاءً إذا كانتا فاعلين في باب افتعل، وحيث تدغمان في تاء افتعل، وذلك لأن الكلمة كانت محتوية على الزائد وحرف العلة، وكان للإدغام الجابر للثقل المستجلب للخفة مدخلٌ بقلب حرف العلة ما يصلح لكونه مدغماً وهو التاء، ففعلوا هذا العمل والتزموه<sup>(٣)</sup> لأجل ذلك. ١٢

أتعد كان: إوتعد، فقلبت الواو تاءً، ثم أدغمت في تاء افتعل، وكذا الكلام في ياء إيتسر، ولا حاجة إلى قلب الواو ياءً في إوتعد، ثم قلب الياء تاءً؛ بل تقلب تاء قلباً أولياً؛ لئلا يلزم التطويل بلا طائل. وقد جاء<sup>(٤)</sup>: إيتعد ياتعد، وإيتسر ياتسر، وهذا في لغة أهل الحجاز، فتقلب الواو ياءً إذا لم تقلب تاءً. والحاصل أن القلب في هذه اللغة يجري حسبما أوجبه الحركة السابقة<sup>(٥)</sup>. تقول: إيتعد، وأوتعد، وياتعد، وإيتسر، وأوتسر، وياتسر، وموتعد، وموتسر. وقيل<sup>(٦)</sup>: كان الإمام الشافعي رحمه الله يتكلم به. والوجه فيها أنهم حاولوا التخفيف بالقلب على ما هو سنن القياس، وهذا مثل صنيعهم في قولهم: ياجل، وسياتي، ومعنى اتسر: لعب بالقمار. ١٨

(١) انظر شرح المصنف (٦٠/ب)، وركن الدين (١٠٦).

(٢) رجع المبرد صرفه إذا سمي به مذكر. انظر المقتضب (٣/٣٦٥)، والمذكر والمؤنث له (١٠٥).

(٣) ك: (والتزموا).

(٤) انظر سر الصناعة (١/١٤٨)، والنصف (١/٢٥٠، ٢٢٢، ٢٢٨)، والممتع (١/٣٨٦-٣٨٨).

(٥) الأصل: (السابقتها).

(٦) انظر الرسالة له (٣١، ٢١٣، ٢٣٨، ٤٦٤)، وشرح ركن الدين (١٠٨)، والجاربردي (٢٧٣)، والنظام

النيسابوري (٣٥٣).

● قوله: «بِخِلَافٍ اَيْتَزَرَ».

أي: تقلب الواو والياء تاء إذا كانتا غير منقلبتين، فأما إذا كانتا منقلبتين من الهمزة فلا تقلبان، وذلك كما تقول: ايتزر؛ إذ أصل الفاء الهمزة، ولما كانت ساكنة مكسوراً ما قبلها قلبت ياءً، فهذا النحو لا تقلب ياؤه تاءً؛ إذ لو فعل ذلك لزم محذوران:

أحدهما: التغييرات: قلبها ياءً، قلبها تاءً، إدغامها في تاء افتعل.

٦ الثاني: التباس المهموز الفاء بالمعتلها.

واستدل المصنف<sup>(١)</sup> والشارحون عليه بأنه إنما لم تقلب ههنا لمراعاة الهمزة الأصلية؛ لكون الياء عارضة تزول عند الوصل، كقولك: وَأَتَزَرَ وفَاتَزَرَ.

٩ ولقائل أن يقول: الياء ليس بلازم زوالها عند الوصل لقولك: هؤلاء ايتزروا، واللاء ايتزن، فلو كان المانع من قلبها تاءً زوالها لقلب ههنا.

والجواب أن الهمزة في هذا المثال غير واجب قلبها؛ لعدم كون الهمزتين في كلمة واحدة، فيجوز التخفيف والتحقيق، فيصدق أن حرف العلة زائلة في الوصل في الجملة، والقلب إنما يتأتى عند ثبوتها بحيث لا تزول، وفي قولهم: «تزول عند الوصل» شيء يعرفه المتأمل؛ لأنه مطلق أريد به المقيد.

● قوله: «وَتُقَلِّبُ».

١٥ أي: تقلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياءً لاقتضاء الكسرة إياها؛ إذ هي حرفها، في ١٤٨ ب [وتقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوًا لاقتضاء الضمة إياها؛ إذ هي حرفها]<sup>(٢)</sup>، وذلك كقولك: ميزان كان: مؤزان من الوزن، وميقات كان: موقات من الوقت، وموقظ كان: مُوقِظٌ من اليقظة، وموسر كان: مُوسِرٌ من اليسر.

واعلم أن الواو والياء اللتين للإلحاق أيضاً بهذه المثابة، وذلك كحيفال؛ إذ<sup>(٣)</sup> كان: جوفال، وبوطير؛ إذ<sup>(٣)</sup> كان: يُيَطِر. يدللك على ذلك الحوقلة والبيطرة.

٢١ ● قوله: «وتحذف الواو».

إذا وقعت بين ياء وكسرة أصلية في الأصل؛ لأن الياء ككسرة، والواو كضمة، فلو لم تحذف

(١) انظر شرح المصنف (٦٠/ب)، وركن الدين (١٠٦)، والجاربردي (٢٧٢).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) الأصل، ك: (إذا).

لزم الكسر قبل الضم، والعكس، وكلاهما مستقل، كما مر في صدر الكتاب<sup>(١)</sup>، وذلك كقولهم: يَعدُّ، ويَمِئُّ. كان: يُوْعِدُّ، ويُوَمِّئُ، فلو كان بين غير الياء أو ما يُحمل عليها والكسرة<sup>(٢)</sup>، أو الياء وغير الكسرة لم تُحذف؛ لانتفاء اللازم، كما تقول: مَوْعِدٌ وَيَوْجَلُّ، وإنما قال: «كسرة أصلية» ليشمل باب يَهَبُّ؛ إذ الواو فيه واقعة بين الياء والفتحة، ولكن الفتحة بمثابة الكسرة، وسر ذلك أن باب يهب فرع على باب يَعدُّ، كما سيأتي، فكأنه مكسور العين، ولو قال: كسرة لفظاً أو تقديرًا، كما قال الرخمشري<sup>(٣)</sup>، أو لم يقل شيئاً كان أحسن؛ لأن إطلاق الأصلية إنما كان يحسن لو كان كسرة غير أصلية أراد الاحتراز منها، ولا كلام في أصالة الكسرة وعروضها؛ بل في الفتحة الأصلية والعارضه، كما في يهب ويوجل؛ ألا تراه أطلق الأصلية في باب التقاء الساكنين حيث قال<sup>(٤)</sup>: «ضمة أصلية» احترازاً من الضمة العارضه، كما في ارثوا، وكان ثمة واقعا موقعه، بخلاف هذا الموضع، وتعرف ما وصفت لك بالذوق، وإنما أراد الوقوع بين الياء والكسرة في الأصل، لا بحسب اللفظ المجرد، ولهذا لا تقول كما قال شارح<sup>(٥)</sup> اعتراضاً: «وجب أن يقول بين ياء مفتوحة لثلاث يشكل بمثل يُوْعِدُّ مضارع أو وَعَدَ، فإنها لا تحذف مع أنها وقعت بين ياء وكسرة»؛ لأن الوقوع بحسب الأصل بين الهمزة والكسرة، وكان في الأصل يُوْوَعِدُّ، كما ذكرنا من قبل؛ ألا تراك تقول في الأمر: أوْعِدْ، ولا اعتداد بالمفروق مع كون المقدّر مخالفاً له بخلاف العكس.

١٥ ● قوله: «ومن ثم».

أي: ومن أجل أن الواو تحذف إذا وقعت كما ذكر «لم يُتَنَ مثل وَذَذْتُ»؛ يعني المضاعف المعتل الفاء بالواو «بالفتح» أي: بفتح العين في الماضي؛ إذ لو بني لكان مضارعه إما بالضم، فلزم الحمل على المعلوم؛ لأن المعتل الفاء فيه غير موجود، أو بالكسر، أو بالفتح فلزم حذف الواو، فحصل الإجحاف بعد الإجحاف؛ للزوم الإعلال والإدغام مثل يَسُرُّ، واللازم باطل للإخلال بالكلمة.

فإن قلت: قوله: «لما يلزم من إعلايين» يستدعي تشبیه الإعلال، ولا إعلايين.

٢١ قلت: قد يُتَنَى باعتبار المعنى، لا باعتبار اللفظ؛ ألا تراهم قالوا: العمران لأبي بكر وعمر

(١) انظر ص (٣٧، ٨٧) من هذا الكتاب.

(٢) م: (عليها الياء والكسرة).

(٣) المنفصل (٣٧٥).

(٤) الشافية (٥٨).

(٥) الشارح المعارض هو ركن الدين (١٠٧) نقلاً عن ابن الناطم في بغية الطالب (١٨٢). وما ذكره اليزدي من

الجواب هنا صاحبه الجاربردي (٢٧٢).

رضي الله عنهما حيث كانا هما الشيخين<sup>(١)</sup>، فعلى هذا نثني الإعلال؛ لكون الإعلال والإدغام كليهما مغيرين للبناء في عما كان.

١١٤٩

٣ فإن قلت: بطلان اللازم ممنوع؛ لأن في قولهم: لم أبله، ولا تك، ونظائره إعلايين؛ إذ من الأول حذفوا الياء والألف، ومن الثاني الواو والنون.

قلت: المراد بالإعلال العمل القياسي، لا الاعتباري، وما ذكرت من الحذف اعتباري.

٦ فإن قلت: حذف الألف مقتضى التقاء الساكنين كما في خف، فلا اعتبار.

قلت: موجه، وهو كثرة الاستعمال، غير قياسي فلذا كان كالأعلايين هذا مع أن ما ذكرت شواذ لا يقاس عليها.

٩ • قوله: «وحمل...» إلى آخره.

قد ذكرنا أن الواو تحذف إذا وقعت بين الياء أو ما هو محمول عليها والكسرة، فهذا هو المحمول عليها، وهو حروف المضارعة سوى الياء، كما تقول: تعبد، وأعد، ونعد، وإنما حُملت عليها طردًا للباب، ولكون الكل جيء به لمعنى المضارعة.

١٢ بقي الكلام في أمر المخاطب كقولك: عِدْ، وهَبْ؛ إذ لا ياء فيه، ولا ما هو محمول عليها، وإنما نزلوها منزلة تعد من حيث إنه كان مأخوذًا منه وفرعًا له، فحذف منه أيضًا كما حذف من الأصل قضية لإعطاء الفرع حكم الأصل.

١٥ • قوله: «ولذلك».

أي: ولأجل أن الاعتداد بالكسرة الأصلية حُذفت الواو من يَضَع ويَسَع، وإن كانت بين الياء والفتحة؛ لعروضها؛ أما في يَضَع فلأن الأصل في الأبواب اختلاف العين في الماضي والغابر، وعلى هذا لو حُمِل على يفعل بالضم لزم الحمل على المعدوم؛ إذ لم<sup>(٢)</sup> يوجد فيه المثال، فتعين الحمل على الكسر، وأما في يَسَع فلأن حرف الحلق استدعى الفتحة، وكانت مكسورة كوكلي يَلِي، ففتحت لذلك.

٢١ واعتراض<sup>(٣)</sup> عليه بأن هذا التقدير كما هو جارٍ في يَسَع جارٍ في يَوْحَل، فيجب تقدير الكسرة فيه أيضًا، وإلا لزم التحكم.

وأجيب بأن فتحة يَسَع عارضة ككسرة التجاري مصدر تجارى؛ إذ كان القياس ضمّ الراء،

(١) الأصل، ك: (الشخصين).

(٢) الأصل، ك: (إذ لو لم).

(٣) الصواب: فإن اعترض عليه. وذكر تقدير الاعتراض، والردّ عليه في شرح المصنف (٦١/أ).

وسياتي، بخلاف فتحة يُوَحِّلُ وَيُوجِّع، فإنها أصلية ككسرة التجارب جمع تَجْرِبَةٍ على ما هو مقتضى قياس الجمع، كما مر.

٣ وقال في الشرح<sup>(١)</sup>: «حذفهم الواو في يسع دليل على هذا التقدير، وإثباتهم في يوحد دليل على الباب الآخر»، ووافقه شارح<sup>(٢)</sup> حيث قال: «إنما حكموا بالعروض في الأوّل والأصالة في الثاني لسقوط الواو في الأوّل دون الثاني».

٦ وأنا أقول: هذا يستلزم الدور؛ بيانه أن حذف الواو وإثباتها مبني على عروض الفتحة وأصالتها، فلو استفيد العروض والأصالة من الحذف والإثبات كان دوراً.

٩ وقال شارح آخر<sup>(٣)</sup>: «ماضي يَسَعُ: وَسَعَ بالفتح» وهذا فاسد؛ لأنه<sup>(٤)</sup> (حيثذ يكون نظير يَهَبُ وَيَضَعُ، وهو من الباب الفرعي المحمول على ما هو)<sup>(٤)</sup> من الدعائم،<sup>(٤)</sup> (فيكون الاعتراض عليه بمثل يوحد ويوجع فاسداً؛ لأنه من الدعائم)<sup>(٤)</sup> وإنما وقع الاعتراض عليه بما هو من الدعائم، فيكون ماضيه وَسَعَ بالكسر.

١٢ هذا وقد قال المصنف في شرح المفصل<sup>(٥)</sup>: «وأما يَسَعُ فأشكل من يَضَعُ؛ لأن ماضيه على فَعِل بكسر العين، § وليس مثل يضع في أن ماضيه بفتح العين».

١٤٩ ب

١٥ اعلم أن يَطَأُ ويسع بالفتح ماضيهما بالكسر، ولا مدخل لحملهما على باب آخر؛ إذ بابهما من الأصول، وقد حذفت الواو منهما، ولا كسرة لهما لا لفظاً ولا تقديرًا. فالأولى أن نحكم عليهما بالشذوذ، وما ذكر من القياس؛ أعني بحث التجاري والتجارب، وإن أورده المتقدمون قياس بلا جامع، وأمر متكلف، وكأنه عند المصنف هكذا، وفي قوله: «حملت» و«شبهتا» إيماء إلى هذا، وكان الأولى أن لا يجمع بين ذكر يضع ويسع؛ إذ علة الحذف في يضع معلومة، بخلاف يسع؛ إذ غاية ما في الباب أن تكون موهومة، وأن يذكر يَطَأُ مقارن يسع<sup>(٦)</sup>؛ لما عرفت، ولم يذكره الشارحون أيضاً، ولو قال: ولذلك حُمِلَ باب يضع عليه، وحُمِلَت فتحة يَطَأُ ويسع على العروض، ويوحد على الأصل كان أولى.

٢١

(١) شرحه (٦١/أ).

(٢) هو الجاربردي (٢٧٢).

(٣) هو ركن الدين في بعض نسخ شرحه. انظر ص (١١٥٢) الحاشية رقم ٨ من شرحه بتحقيق عبد الله العتيبي.

(٤) ليس في م.

(٥) الإيضاح (٢/٤٢٠).

(٦) الأصل، ك: (يضع).

● قوله: «بخلاف الياء».

أي: تحذف الواو إذا وقعت بين الياء والكسرة بخلاف الياء فإنها لا تحذف بين الياء والكسرة؛ إذ العلة متنفية ههنا، فلا تحذف مطلقاً، لا في هذه الصورة نحو يَسِير، ولا إذا انتفى الياء كمَيَسِير، وهو قمار العرب بالأزلام، أو الكسر كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿لَا يَنَاسُ﴾ بفتح العين، أو كلاهما كقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿فَنظَرْنَا إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾.

نعم جاء<sup>(٣)</sup> الحذف جوازاً فيما كان العين همزة في الصورة الأولى، وقبلها ألفاً على قولهم: يَتَسِيرُ في يَتَسِير، وذلك كقولك: يَأْسُ موازن يَهَبُ، ويَأْسُ كأنهم حذفوا ههنا استقلاً للهمزة، والقلب في يَأْسُ توسط بين الحذف والإبقاء، وكلاهما شاذ.

● قوله: «وشذ...» إلى آخره.

أي: لا تُوجب الحذف في مضارع وجل، وهذا ظاهر، ولا لقلب، فلهذا شذ مجيء قلب الواو ياءً، نحو: يَجَلُّ، وألفاً نحو: يَجَلُّ بفتح حرف المضارعة في الأول، وكذا بكسرها، نحو: يَجَلُّ.

١٢ ووجه الأول أن الياء أخف من الواو.

ووجه الثاني أن الألف أخف منهما.

١٥ ووجه الثالث أن الكسر يستلزم قلب الواو ياءً؛ ليكون على القياس، وعلى هذا يكون إيراد الموجب على غير القياس، وإن كان الموجب قياساً<sup>(٤)</sup>، وهذه أشدّها، وذلك لأن الكسرة على الياء أثقل من الفتحة<sup>(٥)</sup>، وليست هذه لغة من يقول<sup>(٦)</sup>: تَعَلَّمُ بكسر التاء؛ لأنه لا يكسر الياء من يعلم، وقالوا<sup>(٦)</sup>: بنو أسد يكسرون حروف المضارعة كلها في يَجَلُّ، ولا يكسرون الياء في غيره، والفصيح ما هو القياس، وكأنه كثر استعماله، فأجاز بعضهم فيه ما لم يجز في غيره.

(١) يوسف: من الآية ٨٧.

(٢) البقرة: من الآية ٢٨٠.

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٥٤)، والمنصف (١/ ١٩٦، ٢٠٥).

(٤) م: (قياسياً).

(٥) الأصل، ك: (من الفتحة الياء).

(٦) انظر الكتاب (٤/ ٥٢-٥٣، ١١١-١١٢)، والمقتضب (١/ ٢٢٨)، والمتع (٢/ ٤٣٢-٤٣٣)، والصاح واللسان (وجل).

● قوله: «وتحذف الواو».

٣ اعلم أنه تحذف الواو من فِعْل بالكسر والسكون بعد نقل حركتها إلى العين، ويُجاء بالتاء بعد اللام عوضاً عنها وجوباً في المصادر كقولك: عِدَّةٌ وَمِقَّةٌ. كان: وَغَدٌ، وَوَمَقٌ، فعمل به العمل، وجوازاً في الأسماء. من الكتاب<sup>(١)</sup>: «فأما في الأسماء فتثبت -أي الواو- قالوا: وَلَدَةٌ، وقالوا: لِدَةٌ»، وهي جمع الوليد.

٦ ● وقوله: «من نحو العدة» إشارة إلى المصادر؛ أما كونه مصدرًا فلأن المصدر يجري عليه حكم الفعل، وفعله مُعَلَّ نحو: يَعُدُّ، فيجب إعلاله في أيضاً، وأما نقل الحركة إلى العين فلأنها ساكنة، فلو لم ١٥٠ تنقل الحركة إليها لزم الابتداء بالساكن، وهو باطل. وقال شارح<sup>(٢)</sup>: «إنما قلنا نقلت كسرة الواو إلى العين، ثم حذفنا؛ لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وهي في الفعل حُذفت ساكنة».

ولك أن تقول: قد يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وذلك كقولك في إعلال العين: إقامٌ بمعنى الإقامة بلا تعويض، فإنه إِقَالَ، وفعله أَقام على أَفْعَلَ بسكون العين، فقد زاد إعلال الاسم ١٢ لذهاب عينه بلا عوض.

ويمكن أن يجاب عنه بأنه قليل، فلا يحمل عليه. والتعليل السابق مستقل يغنيك عن القياس لا يرد عليه شيء.

١٥ واختلف في قولهم: وَجْهَةٌ. ذهب المازني<sup>(٣)</sup> إلى أنه مصدر مصحَّح كَالْقَوْدِ.

واعترض عليه أبو علي بأنه لو كان كذلك لكان فعله مصححاً؛ إذ هذا قضية المصادر المصححة نحو: استحوذ استحواذاً، والثاني باطل؛ لأنه مُعَلٌّ.

١٨ وعورض<sup>(٤)</sup> بمجيء مثل القول والبيع مصححاً مع كون فعله معللاً.

(١) الكتاب (٤/٣٣٧).

(٢) هو الجاربردي (٢٧٤).

(٣) انظر التكملة (٥٦٨)، والمنصف (١/٢٠٠-٢٠١). قال أبو علي في التكملة: «فأما الوجهة فصحت لأنه اسم للمكان المتوجه إليه، فقوله: ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ أي مكان يتوجه إليه، ومن جعلها التوجه كان شاذاً كشذوذ القصوى والقود ونحو ذلك، وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إياه بجرى الفعل، والفعل لم يصح في هذا النحو».

(٤) ما ذكره الشارح هنا من المعارضة وساقشتها هو عن الجاربردي (٢٧٥)، وهو عن ابن إياز في شرح تصريف ابن مالك (١/٦٩-٧١/ب).

وأجيب بأنه غير موازن للفعل؛ أعني مثل ضرب يضرب، باعتبار الحركة والسكون بخلاف وجهة فإنها توازنه، والإعلال للموازنة.

٣ ورد بأن موازنة الفعل إنما تطلق لغير المصدر كاسم الفاعل والمفعول، ولا اعتداد بموازنة المصدر. سلمنا الموازنة تتوقف على التاء، والتاء تتوقف على حذف الفاء؛ إذ العوض والمعوّض لا يجتمعان، فلا تتحقق الموازنة أصلاً.

٦ وذهب الآخرون إلى أنه اسم، فلا يجب فيه إعلال؛ لأن جوازه في الأسماء لمشكلة صورية بينها وبين المصادر.

٩ وقول المصنف: «ونحو وجهة» يحتمل أن يكون معناه أنه مصدر غير معلّ، وهو قليل، والقياس الإعلال، ويحتمل أن يكون معناه أنه اسم غير معلّ كالولدة، والقياس عدم وجوب إعلاله، وهذا النحو قليل في الورد، أو في الاستعمال.

١٢ اعلم أن الظاهر أنها اسم؛ لأنها بمعنى الجهة، والجهة اسم، وأن الجمع بين العوض والمعوّض في الأسماء واقع لا محيص عنه، إلا أن يقال بالفرق بين الأسماء والمصادر بأن التاء في الأسماء للتعويض في المعلّ تشبيهاً لها بالمصادر، وللتأنيث في غير المعلّ تشبيهاً لها بغيرها من الأسماء، وفيه تكلف ما.

١٥ العَيْنُ: تُقْلِبَانِ أَلْفَا إِذَا تَحَرَّكْنَا مَفْتُوحَا مَا قَبْلَهُمَا، أَوْ فِي حَكْمِهِ، فِي اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ، أَوْ فِي فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ، أَوْ اسْمٍ مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ: بَابٍ، وَنَابٍ، وَقَامٍ، وَبَاعٍ، وَأَقَامَ، وَأَبَاعَ، وَاسْتَكَانَ مِنْهُ، خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ؛ لِبُعْدِ الزِّيَادَةِ، وَلِقَوْلِهِمْ: اسْتِكَانَةُ، وَنَحْوُ الْإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ، وَمَقَامٍ وَمَقَامٍ، بِخِلَافِ قَوْلٍ وَبَيْعٍ. وَطَائِيٍّ، وَيَاجِلُ شَاذٌّ، وَبِخِلَافِ: قَاوَلٍ، وَبَايَعٍ، وَقَوْمٍ، وَبَيْنَ، وَتَقَوْمٍ، وَتَبَيَّنَ، وَتَقَاوَلَ، وَتَبَايَعَ. وَنَحْوُ الْقَوْدِ، وَالصَّيْدِ، وَأَخِيلَتَ، وَأَغِيلَتَ، وَأَغِيَمَتَ شَاذٌّ. (الشافية: ٩٦-٩٧).

● قوله: «العَيْن».

٢١ ابتداءً من أقسام إعلال العين بالقلب إما لأنه أكثرها، أو لأنه أجلبها للنفخة، وهما إما أن يقلبا ألفاً، أو همزة، أو تقلب إحداها أخرى<sup>(١)</sup>.

الأول أجلب للنفخة فلذلك قدم. نقول: إذا تحركنا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً لوجهين:

٢٤ أحدهما: أن الفتحة حرفها الألف، والكسرة حرفها الياء، والضمة حرفها الواو، فاستدعت الفتحة السابقتيها حرفها، وكانتا متحركتين ثقيلتين؛ إذ لضعفهما لا تقويان على الحركة، فترتب

(١) م: (الأخرى).



المقتضى على المقتضي بقلبها ألفاً؛ إذ لا مانع، وهو السكون الدافع للثقل، كما سيأتي.

- الثاني: أنهما إذا تحركتا كان لحركتهما مقتضى لا محالة، وذلك المقتضى يكون حرف علة، § ١٥٠ ب ٣ فالواو إذا انفتحت كان مقتضى فتحها الألف، فيكون كاجتماع ألف وواو، وإذا انكسرت كان مقتضى كسرتها الياء، فيكون كواو وياء، وعلى هذا نقيس الباقي من الأمثلة، والفتحة السابقتما تكون كألف، فباعتبار الحركتين والحرف يكون المقدّر اجتماع ثلاث من حروف العلة، واستثقاله ٦ بين إدراكه.

فإن قلت: بناءً على هذا التعليل يجب القلب فيما تحركتا وتحرك ما قبلهما مطلقاً كالنومة والعيّة والعوض؛ للاعتداد بالحرف والحركتين.

- قلت: ألف القلب ناشئة من انفتاح ما قبلها مع تحركهما، فلا يكون ألف حيث لا يكون انفتاح. ٩

فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون ناشئة عن فتحهما<sup>(١)</sup>.

- قلت: لأن الحركات فيهما سواء في صورة القلب، وهذا يشعر بأن خصوصية الفتح فيهما لاغية. ١٢ واستدل شارح<sup>(٢)</sup> بأن كل واحد منهما مقدّر بحركتين، وإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات، وذلك مستثقل.

- ولك أن تعارض هذا الدليل بأن مثل يقوم فيه ثلاث حركات، والواو مقدرة بحركتين كما زعمت، فيحصل خمس حركات متواليات، فلو كان هذا التقدير محذوراً لزم رفضه، والتالي باطل. ١٥ إذا عرفت هذا فاعلم أن انفتاح ما قبلهما إما أن يكون لفظياً أو حكماً.

- أما الأول ففي الفعل الثلاثي والاسم الثلاثي، كقولك: قال وباع وباب وناّب. ١٨ وأما الثاني ففي مواضع.

- أحدها: الفعل المحمول على الفعل الثلاثي، كأقام وأباع؛ إذ حملا على قام وباع؛ لأن الفاء في أفعل ساكنة، ولا فتح، والأولى أن يقال في مثله: نقلت حركتهما إلى ما قبلهما، كما نقلت في يقوم ويبيع، وسيأتي، فسكتنا سكوناً غير أصلي، فشابه الحركة لكونه دخيلاً وكون الدخيل مستثقلاً، فكانت صارتا متحركتين منفتحاً ما قبلهما، فقلبتا ألفاً، ولا بد من تقدير الفتح أو ٢١

(١) الأصل: (فتحنهما).

(٢) هو الجاربردي (٢٧٥-٢٧٦).

الحركة على كلا التقديرين.

الثاني: الاسم المحمول على الفعل الثلاثي، نحو مَقَامٌ وَمَزَادٌ، حُمَلَا على قام وزاد؛ إذ لا فتح في مَفْعَلٍ. ٣

الثالث: الاسم المحمول على الفعل المحمول على الفعل الثلاثي، كمَقَامٍ ومُتَاحٍ مفعولٍ أقام وأتاح؛ إذ حُمَلَا على فعليهما المحمولين على قام وتَاح، وكالإقامة والاستقامة المحمولين على أقام واستقام المحمولين على قام. ٦

اعلم أن القياس تقديم الفعل في اللفظ والمثال على الاسم؛ لأنه هو الأصل في الإعلال، والاسم فرعه، والواقع في المتن عكس ذلك.

● قوله: «بِخِلَافِ قَوْلِ وَبَيْعٍ». ٩

قد عرفت أن علة القلب التحرك والانفتاح، فهذا ما انتفى فيه جزء العلة، وهو التحرك، فكأنه لا شيء من العلة أصلاً، فلا يقلب، وذلك ما إذا سكنا سكونا أصلياً؛ إذ لو لم يكن أصلياً كان جارياً مجرى التحرك، كما دريت. ١٢

واعترض شارح<sup>(١)</sup> بأن الفعل أصل في الإعلال، فوجب حمله عليه، كما حُمِلَ الإقامة على أقام المحمول على قام.

١٥ وهو غير سديد؛ لأن معنى قولهم: الفعل أصل في الإعلال أنه لو لم يعمل لما فيه من العلة لم ١٥ يعمل الاسم المتصل به أيضاً لما فيه من العلة؛ إذ الاسم تابع في هذا المعنى، لا أن الاسم يعمل وإن لم يكن فيه علة توجبه؛ لأنه فرع فعلٍ معلٍّ، وقلّ ما لا يكون كذلك، ألا ترى أن الأمر المستدعي للقلب في أقام بعينه قائم في الإقامة، وهو السكون العارض، فتنبه. ١٨

● وقوله: «وِطَائِيٍّ وَيَاجِلُ شَاذٌ».

جواب عن سؤال مقدر، وهو أنك قلت إذا انتفى جزء العلة انتفى المعلول، وههنا وجد المعلول مع انتفاء جزء العلة؛ لأن طَيِّبٍ، كما مر في النسب، وَيَوَجُلُ كَبَيْعٍ وَقَوْلٍ. فقال: إنهما من الشواذ، وكان القياس عدم القلب. ٢١

واعترض شارح<sup>(٢)</sup> بأن ذكر ياجل مكرر؛ لأنه ذكر شذوذه من قبل.

(١) هو ركن الدين (١٠٩).

(٢) هو ركن الدين (١٠٩) تبعاً لابن النازم في بغية الطالب (١٨٣).

وأجاب آخر<sup>(١)</sup> بأن ذكرَ ياجلُ ههنا مع أنه ذكره عن قريب؛ لأن ذكره هناك باعتبار أنه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاؤه، وذكره ههنا باعتبار أنه لما لم يكن متحركاً فقياسه أن لا يقلب.

٣ وأما أنا فأقول: هذا القدر يكون معلوماً لكل أحد؛ إذ هو منطوق، والاعتراض عليه من وجه آخر، وهو أن كلامه في العين، وقد فرغ من الفاء، وهذا من بحث الفاء، فليس على موضعه؛ إذ هو خلط باب بيباب آخر. هذا في ياجل، وأما طائي فألفه منقلبة عن الياء المزيدة في طيئي لا عن العين. ٦ هكذا في الكتاب<sup>(٢)</sup>، والكلام في العين لا في المزيدة، وسنذكر ما يدل على هذا فيما يأتي.

واعلم أن القلب في الجاه أيضاً كما ذكرنا في القلب شاذ.

وكذا جاء قولهم: تائي، وصامتي، بمعنى: تويي وصومي، وقال شارح<sup>(٣)</sup>: قبائل من اليمن يقبلون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفاً، فيعاملون ياء التثنية أيضاً هذه المعاملة يقولون: رأيت الزيدان، وعليه حُمل قوله<sup>(٤)</sup>: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وهم بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، ويقول النحاة: هذه لغة حارثية، ثم ذكر أن جميع ذلك مذكور في تفسير الوسيط<sup>(٥)</sup>.

١٢ وأنا أقول: في إطلاق لفظ كلّ نظر؛ لاستلزامه الاطراد، ولا واحد يقول في بيع: باع، وفي كَيْل: كال مثلاً، وإنما ارتكاب القلب في بعض المواضع، ولم نجد ذكر الاطراد في الكتاب.

● قوله: «وبخلاف قائل».

١٥ هذا أيضاً مما انتفى فيه جزء العلة، وهو الانفتاح ههنا؛ لأنه ساكن أصلاً، وذلك قائل وبائع. وجميع الأمثلة من الباب، وكذا قَوْمٌ، وَيِنَّ، وتَقَاوِلٌ، وتُبَايَعٌ. تقول: تُقَاوِلُ وتُبَايِعُ، وقَاوِلٌ، وبَايِعٌ، ولا تُقَاوِلُ، ولا تُبَايِعُ، ومُقَاوِلٌ، ومُبَايِعٌ بالكسر والفتح، ويُقَوْمٌ، ويُبَيِّنُ، ويُتَقَاوِلُ، ويُتُبَايِعُ، والأمر والنهي واسمي الفاعل والمفعول. ١٨

(١) هو الجاربردي (٢٧٦).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٣٧١).

(٣) هو الجاربردي (٢٧٧). وانظر سر الصناعة (٢/ ٦٦٥)، والجمهرة (٣/ ٤٨٨)، وفيه: «وتقول العرب: اللهم تقبل تابي وتوبي، وارحم حابي وحوبي، ويقولون: قامني وقومي وقيامي. قال الراجز:

قد قمت ليلي فتقبل قامتي وصمت يومي فتقبل صامتي

أدعوك بالعتق من النار التي أعددتها للظالم العاتي العتي

فأعطني مما لديك سألتي».

(٤) طه: ٦٣.

(٥) الوسيط (٣/ ٢١١).

● قوله: «ونحو القَوْدِ...» إلى آخره.

هذا اعتراض على اقتضاء العلة؛ إذ قد ذكر أن التحرك والانفتاح موجب للقلب، وههنا ثابتان،

٣ فلم تخلف مقتضى عن المقتضى؟

أجاب بأن مثله شاذ غير معتد به، فلا يجيء الخرم<sup>(١)</sup> في القاعدة به.

والقَوْدُ: القصاص، والصَّيْدُ: مصدر الأصْيَدِ، وهو الذي يرفع<sup>(٢)</sup> رأسه كبيراً، وأخِيلَت السماء:

٦ صارت مرجوياً منها المطر، وأغِيلَت المرأة: أَرْضَعَت ولدها في حال حملها، ومن ذلك: أَجْوَدَت

الإبلُ: سِيقَت سوقاً جيداً، واستحوذ: استولى، واستصوب: وجد الشيء صواباً، واستروح: وجد ١٥١

الرائحة والراحة، وأغيمت السماء: صارت ذا غيم، وأطْيَيْتُهُ: جعلته طيباً، واستَفَيْلَ: صار متصفاً

٩ بصفة الفيل، واستَنَوَّقَ الجملُ: صار متصفاً بصفة الناقة، واستَيْسَتِ الشاةُ: صارت متصفة بصفة

التيس، وفي الصحاح<sup>(٣)</sup> عن أبي زيد أن الباب كله يجوز أن تتكلم به على الأصل. تقول العرب:

استصاب واستصوب، وهو قياس مطرد عندهم، وإنما صححوا في هذه الألفاظ وتركوا مقتضى

١٢ القياس إشعاراً بما هو الأصل في الباب، ومع ذلك شاذة يُتبع فيها السماع.

وصحَّ باب قَوِيٍّ، وهَوَى؛ للإعلاين، وباب طَوِيٍّ، وَحَيٍّ؛ لأنه فرغُهُ، أو لما يَلْزَمُ من يَقَايُ،

وَيَطَايُ، وَيَحَايُ، وكثر الإدغام في باب حَيٍّ؛ للمثلين، وقد يُكسر الفاء، بخلاف باب قَوِيٍّ؛ لأن

١٥ الإعلال قبل الإدغام، ولذلك قالوا: يَحْيَى، وَيَقْوَى، وَاخْوَاوَى يَخْوَاوِي، وَاَرْغَوَى يَرْغَوِي، فلم

يُدْغَمُوا، وجاء: اخْوِيَاءُ، وَاخْوِيَاءُ، ومن قال: اشْهَبَابُ قال: اخْوِيَاءُ، كَأَقْبِيَالٍ، وَمَنْ أَدْغَمَ

أَقْبِيَالًا قال: حِيَاءُ، وَاَجَارَ الإدغام في أَحْيَى، وَاسْتَحْيَى، بخلاف: أَحْيَى، وَاسْتَحْيَى، وأما امتناعهم

١٨ في يُحْيِي، وَيَسْتَحْيِي فلنلا ينضم ما رُفِضَ ضمه، ولم ينوا من باب قَوِيٍّ مثل ضَرْبٍ، ولا شَرْفٍ؛

كراهة قَوَوْتُ، وَقَوَوْتُ، ونحو: الْقُوَّةُ، وَالصُّوَّةُ، وَالْبَوُّ، وَالْجَوُّ مُحْتَمَلٌ؛ للإدغام. (النالية: ٩٧-٩٨).

● قوله: «وصحَّ باب قَوِيٍّ».

٢١ جواب عن دخل آخر، وهو أن تقول: وجد المقتضي ولا مقتضى.

أجاب بأن الأصل: قَوَوَّ انكسر ما قبل المتطرفة فقلبت ياءً، فلو قلبت العين ألفاً حصل إعلالان

وأصل هَوَى: هَوَىً بالياء المنفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فلو قلبت الواو أيضاً لزم إعلالان.

(١) ك: (الجزم). تصحيف.

(٢) في النسخ: (لا يرفع). والتصويب عن المعاجم.

(٣) الصحاح (حوذ).

فإن قلت: فلم أعلّوا اللام، ولم يعلّوا العين، وموجب الإعلال فيهما ناهض، وما المرجح؟

قلت: هو أن اللام محل التغيير فلما لم يكن للإعلال إلا إلى أحدهما سبيل تعين اللام؛ لأنه به

٣ أولى.

هذا ما فيه موجبان للإعلال، ولم يعملوا إلا موجباً واحداً تعذر الإعلالين.

فأما ما فيه الموجب الواحد ولو أعملوه لم يلزم إعلالان، ولكن لم يُعملوه حملاً على ما فيه موجبان، فهو باب طَوِيٍّ، وَحِيٍّ، وهما من المعتل اللام بالياء، وتقديره أنهم لو أعلّوا عينهما لم يلزم إلا إعلال واحد، بخلاف ما مر، ولكن لما كان فَعِلَ بالكسر فرعاً على فَعَلَ بالفتح لخفته وكثرة استعماله أجروه في الإعلال مُجرى المفتوح، ولم يعلّوا العين فيه، فكذلك لم يعلّوا ههنا.

٩ • قوله: «أو لما يلزم».

هذا وجه آخر لمنع الإعلال. يقول<sup>(١)</sup>: لو أعلت العين في الأمثلة المارة لزم إعلالها في مضارع

كلٍّ، ولو كان كذلك لزم مثل يَقَايُ في يَقْوَى، وَيَطَايُ في يَطْوَى، وَيَحَايُ في يَحْيَى، وذلك لأنه لما

أعلت العين في خاف لزم إعلالها في يخاف كذلك، فهذا مثله؛ لكن اللازم باطل؛ لأن تحرك الياء

بالضم في المضارع مرفوض، وقد ترك ذكر مضارع هوى لأنه يهوي بالكسر، فلا يجيء فيه يَفْعَلُ

بالفتح، فلا يلزم يَهَايُ مثلاً. هكذا ذكر المصنف<sup>(١)</sup> والشارحون، وفيه ضعف؛ لأن مقتضى الإعلال

أن يقلباً ألفاً أولاً؛ لما عرفت من أن إعلال اللام سابق على إعلال العين [وحيث لا يمكن تقدير

مقتضى إعلال العين]<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يكون إلا بعد نقل حركتها إلى الحرف الصحيح، ثم تنزيل

سكونهما الدخيل منزلة الحركة، كما هو العمل في يخاف، ولا سبيل إليه؛ لاستلزامه التقاء

الساكنين؛ أعني الألفين، وهو محذور لأدائه إلى ثلاث إعلالات؛ توضيحه الأصل: يَقْوَوُ قلبت اللام

ألفاً للتحرك والانفتاح، وما قبل العين ساكن، فإن أردت إعلالها لزمك نقل حركتها إلى ما قبلها،

كما تنقل في يخاف؛ ليكون منفطحاً، وتكون ساكنة سكوناً جارياً مجرى الحركة؛ لكونه غير أصلي،

ولو فعلت ذلك لزم سكون العين، واللام ساكنة، فإما أن تبقّيهما ساكنين، وهو محال، أو تقلب ١٥٢

العين ألفاً، وهو أشدّ، أو تحذف واحدة من العين واللام، وحيث يلزم إعلال اللام، وإعلال العين،

وحذف إحداهما، وهو إعلال آخر، فقد اتضح أن اللازم الذي ذكره مبني على تصحيح اللام

وإعلال العين؛ لكن الأمر بالعكس؛ إذ إعلال اللام أقدم.

٢٤

(١) انظر شرح المصنف (٦٣/أ)، وركن الدين (١٠٩-١١٠)، والجاربردي (٢٧٨-٢٧٩).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

● قوله: «وكثر الإدغام».

اعلم أن الإعلال والإدغام إذا اجتماعا في الكلمة حكم بالسبق للإعلال، فلذلك جاز الإدغام في حيي،  
 ٣ وكثر ذلك؛ إذ لم يصادف الإعلال فيه الإدغام، وقد تكسر الفاء بعد الإدغام، وقاسه المصنف على كسر الفاء  
 في لِيٍّ جمع ألوى؛ إذ كان قياسه فُعَلٌ بضم الفاء، فلما جاز الكسر فيه وكثر جاز في حيٍّ أيضاً كذلك<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه شارح<sup>(٢)</sup> بأن الفرار من ضم ما قبل الياء إلى الكسر مناسب لثقله، بخلاف الفتح  
 ٦ فإنه خفيف، ثم قال<sup>(٣)</sup>: الأولى أن يقال: من أدغم بنقل حركة الياء إلى الحاء كَسَرَ، ومن حذف  
 الحركة ولم ينقلها فَتَحَ. ونقل شارح آخر<sup>(٤)</sup> هذا الاعتراض والتوجيه.

وأما أنا فأقول: نقلُ حركة عين الماضي الثلاثي إلى ما قبله في صورة الإدغام بعيدٌ، وإنما عرفنا  
 ٩ النقل في صورة الحذف، كما قالوا: ظَلْتُ وَمِسْتُ بالفتح والكسر في ظَلَلْتُ وَمَسِسْتُ، ولا يجوز  
 أحد في ظَلَّ: ظَلَّ بالكسر، ولا يبعد أن يقال: كسروا لأن المدغم ساكن، والفتح وإن كان خفيفاً  
 لكن الكسر يناسب الياء الساكنة مناسبة ذاتية. والدليل على ذلك أن مَدَّها لا يتأتى إلا بكسر ما  
 ١٢ قبلها، فأجروا السكون المطلق؛ أعني بلا مد، مُجَرى المقيد؛ أعني بالمد، والعجب أن المصنف اعترض  
 على الزمخشري في شرح الفصل في القياس على لِيٍّ، ثم ذكره في الشرح<sup>(٥)</sup>.

● قوله: «بمخلاف قوي».

يقول: كثر الإدغام في باب حيي لاجتماع المثلين مع انتفاء المقتضي الإعلالي، بمخلاف باب قوي؛  
 ١٥ لأنه وإن اجتمع في أصله المثلاث؛ إذ هو قَوِيٌّ، ولكن لا يجوز فيه الإدغام؛ لوجود المقتضي الإعلالي؛ إذ هو  
 أسبق عملاً. وتقريره أن الواو المكسور ما قبلها تُعَلُّ بقلبها ياءً، وحيثئذ يتنفي المثلاث، فيتنفي الإدغام.

وقال الشارحون<sup>(٦)</sup>: سبب الإعلال موجب، وسبب الإدغام ليس بموجب؛ بل يجوز. فإن  
 ١٨ أرادوا بالسبب المطلق فخطأ؛ لعدم جواز الفك في المضاعف الغير اللفيف، نحو: مَدَّ وَعَضَّ، وإن

(١) جواز كسر حاء حيٍّ مدغمًا مبنياً للفاعل ذكره الزمخشري في الفصل (٣٩١-٣٩٢)، ونقله عنه ابن الحاجب،  
 ووافقهما من الشراح ابن النازم في بغية الطالب (١٨٧)، وركن الدين (١١٠)، والسيزدي هنا، وقال الرضي  
 (١١٦/٣): «لا والظاهر - أي جواز كسر الحاء - أنه غلط نقله من الفصل، وإنما أورد سيويوه في المبني للمفعول  
 حَيٍّ وحَيٍّ». وخصه بالمبني للمفعول المرد كذلك. وانظر الكتاب (٣٩٥/٤)، والمقتضب (٣١٨/١).

(٢) هو ركن الدين (١١٠).

(٣) هو الجاربردي (٢٧٩).

(٤) انظر الفصل (٣٩٢-٣٩١)، وشرحه للمصنف (٤٧٢/٢)، وشرح الشافية له (٦٣/أ).

(٥) انظر شرح ركن الدين (١١٠) نقلاً عن بغية الطالب (١٨٧)، والجاربردي (١٧٩-٢٨٠) نقلاً عن ركن الدين.

أرادوا المقيد، والظاهر هذا؛ لأنهم مثلوا في جواز الفك بيساب حَيٍّ، فمطلق أريد به المقيد، وهو خلاف الظاهر.

● قوله: «ولذلك».

٣

أي: ولأن الإعلال قبل الإدغام أعلوا في يَحْيَى، وَيَقْوَى، وَاَرْعَوَى، وَاخْوَاوَى، وكان الأصل: يَحْيَى بحركة الياء المتطرفة، وَيَقْوَوُ، وَاَرْعَوَوُ، وَاخْوَاوَوُ، فلم يُدغموا مع وجود المثليين؛ لأن الحروف المتطرفة تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ولما حصل الإعلال لم يسق للإدغام مدخل؛ لفوات المثليين، وأنه هو السر في جواز الإدغام في حَيَّيْ، بخلاف الوجوب، مع أن وجود المثليين في مثله موضع وجوب الإدغام، لا الجواز، فإنه لولا سدّ باب الإدغام في يَحْيَى لوجب في حَيَّيْ؛ لكن لما امتنع في المضارع مطلقاً، لم يقل في الماضي بالوجوب؛ بل بالجواز؛ ليتطابقا بعض التطابق.

١٥٢ ب

فإن قلت: فلم جَوَّزوه في حَيٍّ، ولم يجروه في الامتناع على غايه.

قلت: لأن الوجوب لما انتفى بالمانع؛ أعني إرادة التطابق، لم يكن أقلّ من أن يبقى الجواز، فانتفاء الوجوب للنظر إلى المانع، وبقاء الجواز للنظر إلى المقتضى الإدغامي، وعلى ما عرفت تقول: يرعوي ويخووي، وكان الأصل واوين، فانقلبت المتطرفة ياءً لانكسار ما قبلها، ولا إدغام لفوات المثليين.

١٢

(١) (وَارْعَوَى عن كذا: إذا كفّ عنه، وَاخْوَاوَى: إذا صار أحوى، وهو قريب من الأسود) (١).

١٥

● قوله: «وجاء اخوياً».

أي: وجاء في مصدر اخوياً يحووي: اخوياً، بلا إدغام، مع موجه، وهو اجتماع الواوين والياء وسبق إحداهما بالسكون نظراً إلى فعله؛ لأنه تابعه في الإعلال، وجاء اخوياً نظراً إلى موجب الإدغام وترتب المقتضى على المقتضي، ومن يجعله من باب الافعال المحقق عن الافعال يحدف الياء كالاشهباب، ويقول: اخوياً كاقْتَالٍ، بلا إدغام نظراً إلى فعله، ولم يدغم لكون الواو الأولى مسبوقه بساكن، كما لم يدغم في اقتال (١) (حيث كان الأولى من تاءيه مسبوقاً بساكن، ومن لم يلتفت إلى هذا الساكن، وأدغم في اقتال) (١) ينقل حركة التاء الأولى إلى الفاء، وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاء حيثن، فقال: قَتَالَ، فقياسه أن يقول: حَوَّاء، بنقل حركة الواو الأولى إلى الفاء، وحذف همزة، والإدغام.

١٨

٢١

٢٤

(١) ليس في م.

● قوله: «وجاز».

أي: كثر الإدغام في حَيٍّ، وجاز في أُحْيِيَّ، واستُحْيِيَ على المبني للمفعول من البابين، وذلك لوجود المثليين على وجه مقتضى الإدغام، ولم يكثر ههنا كثرته في حَيٍّ؛ لأن ما قبل المدغم ساكن يحتاج إلى نقل حركة المدغم إليه ليتأتى الإدغام، بخلاف حَيٍّ فإنه كان متحركاً ثَمَّةً، ومن هذا يُعلم أن حركة فائه ليست منقولة عن عينه، كما ذكرنا.

٦ فإن قيل: لم يفرقوا بين مدٍّ وأَمَدٍّ مثلاً، فمن أين جاء الفرق ههنا؟

قلت: من الوجوب في مدٍّ، والجواز في حَيٍّ.

● قوله: «بخلاف أُحْيِيَّ واستُحْيِيَ».

٩ فإنه لا يدغم لفوات المثليين بأقتضاء المقتضى الإعلالي؛ ألا ترى أن الأصل أَفْعَلٌ، واستَفْعَلٌ، فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت، فلا يكون للإدغام مدخل.

اعلم أن هذا الذكر غير محتاج إليه؛ لأنه قد ذكر أن الإعلال قبل الإدغام، ومثل بقوله: «يُحْيِي وَيَقْوِي»، وأحيا واستحيا نظيرتا يُحْيِي وَيَقْوِي من هذا الوجه.

● قوله: «وأما امتناعهم».

١٥ يعني امتناعهم من الإدغام في يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي؛ لئلا ينضم الياء في آخر المضارع، فلما ذلك مرفوض في كلامهم، ولو أدغموا لزم الضم كما في يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي مثلاً، ولما رفضوا ضم الياء في يرمي مع انفراد حرف العلة كان الرفض ههنا مع الاجتماع أولى.

● قوله: «ولم يبنوا من باب قَوِيَّ».

١٨ لما ذكر قَوِيَّ، وهو من اللفيف المقرون الواوي في أتبع ذكره هذا الكلام. يقول: لم تبنِ العرب ١١٥٣ مما عينه ولامه واوٌ بابَ فَعَلَّ بالفتح، ولا فَعَلَّ بالضم؛ إذ لو فعلوا ذلك لأدى إلى اجتماع الواوين في الماضي عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك به كما تقول مثلاً: قَوَوْنٌ، قَوَوْتُ، قَوَوْتُ، قَوَوْتُما، قَوَوْتُمْ، قَوَوْتُنَّ، قَوَوْتُ، قَوَوْنَا بفتح الواو الأولى في الكل وضمها، وهذا مستثقل جداً. من الكتاب<sup>(١)</sup>: إن الواوات عندهم أثقل من الياءات، ولهذا كثر نحو مبيوع، وشذَّ نحو مصوون، كما سيذكر<sup>(٢)</sup>، ولكنهم بنوه على فَعِلَّ بالكسر؛ لتقلب الأخيرة بـياء، فيخف البناء.

(١) الكتاب (٤/ ٣٤٩).

(٢) انظر ص (٥٠١) من هذا الكتاب.



● قوله: «ونحو القُوَّة».

جواب عن دخل مقدر: ألم تقولوا اجتماع الواوين محذور، فهذا هو اجتماعهما.

٣ أجاب بأن اجتماعهما مع إدغام أولاهما في الأخرى سائغ؛ لأن الإدغام يسهل النطق بهما، ولا كذلك فيما ينتفي فيه الإدغام، فهذا النحو مُحْتَمَلٌ بخلاف النحو الأول، ومعنى الاحتمال أن العرب احتملته، والمحتملُ مفعول الاحتمال، والذي جعله محتملهم هو الإدغام.

٦ والصُّوَّةُ: العَلَمُ في الطريق، والبُؤ: جلدُ ولد البعير المملوء بالتبن، والجَوُّ بالجيم والفتح: الهواء، وروي الحَوُّ بالحاء والضم وهو جمع الأخوى.

اعلم أنه لو ذكر هذه المباحث؛ أعني من قوله: «وصح باب قَوِيٍّ» إلى هذا المقطع، عقيب ذكر المنقوص كما فعله الزخشري<sup>(١)</sup> كان أولى؛ لأنه في بحث الأجوف، لا اللفيف المقرون.

فإن قلت: هو في بحث العين، ولا التفات إلى كون اللام معتلة أو غيرها.

قلت: الأحسن الفصل، كما فعل هو وغيره بين الفاء والعين واللام، فالفصل الكامل أولى من الناقص. ١٢

١٥ وصحَّ باب ما أَفْعَلُهُ لعدم تصرفه، وأَفْعَلُ محول عليه، أو لِلْبَسِ بالفعل، وازْدَوَجُوا واجتَوَزُوا؛ لأنه بمعنى تَفَاعَلُوا، وباب اغْوَارَ، واسْوَادَ؛ لِلْبَسِ، وَعَوِرَ، وَسَوَدَ؛ لأنه بمعناه، وما تصرف مما صحَّ صحيح أيضاً، كَأَعْوَزْتُهُ، واستَعْوَزَ، ومُقَاوَلٍ، ومُبَايَعٍ، وعَاوِرٍ، وأسْوَدَ، ومن قال: عَارَ قال: أَعَارَ، واستَعَارَ، وعَاوَرَ، وصحَّ تَقْوَالٍ، وتَسْيَارٍ؛ لِلْبَسِ، ومِقْوَالٍ، ومِخْيَاطٍ؛ لِلْبَسِ، ومِقْوَلٍ ومِخْيَاطٍ محذوفان منهما، أو بمعناهما، وأَعِلَّ نحو: يَقُومُ، وَيَنِيغُ، ومَقُومٍ، ومَبِيْعٍ بغير ذلك؛ لِلْبَسِ، ونحو: جَوَادٍ، وطَوِيلٍ، وعَيُورٍ؛ لِلإِبَاسِ بِفَاعِلٍ، أو بفَعْلَةٍ، أو لأنه ليس بجارٍ على الفعل، ولا موافق، ونحو: الْجَوْلَانِ، وَالْحَيَوَانِ، وَالْحَيْدَى، والصَّوْرَى؛ للتَّثْبِيهِ بحركته على مُسَمَّاه، والمَوْتَانِ؛ لأنه نقيضه، أو لأنه ليس بجارٍ، ولا موافق، ونحو أذْوَرٍ وأَعْيَنٍ؛ لِلإِبَاسِ، أو لأنه ليس بجارٍ، ولا مخالف، ونحو: جَذْوَلٍ، وخِرْوَعٍ، وغُلَيْبٍ؛ لحافضة الإلحاق، أو للسكون المحض. (النشاية: ٩٨-٩٩).

● قوله: «وصحَّ باب ما أَفْعَلُهُ».

٢٤ أي: صحَّ باب قَوِيٍّ وصحَّ باب ما أَفْعَلُهُ، والمراد فعل التعجب مطلقاً، كقولك: ما أَرْوَحُهُ، وأَرْوَحُ به، وما أطيبه وأطيب به؛ لأنه لم يُتَصَرَّفْ فيه تصرُّف الأفعال، والإعلال من التصرفات،

(١) انظر المفصل (٣٩٣).

فارتفع عنه، كما ارتفع عنه غيره من التصرفات، أو لأنهم أرادوا الفرق بين هذا الباب وبين غيره بالتصحيح، فصححوه لما أعلوا غيره؛ ليكون ممتازاً.

٣ فإن قلت: لِمَ لَمْ يعكسوا؟

قلت: لأنه كان أولى بالصحة؛ لعدم كونه متصرفاً فيه، ولبعده من الفعل، ولشبهه من الاسم بهذا المعنى.

٦ • قوله: «وَأَفْعَلُ محمولٌ عليه».

أي: وَأَفْعَلُ التفضيل محمول على فعل التعجب، نحو: زيد أقولُ وأُبيعُ. واستدلَّ عليه<sup>(١)</sup> بأمرين: أحدهما: أنهما من وادٍ واحدٍ وجوباً في بنائهما من الثلاثي المجرد لا غير، وامتناعاً في أن لا يكونا من الألوان والعيوب، وجوازاً في مجيئهما من كلِّ ثلاثي مجرد غير عيب ولون، فلذلك حملوا أَفْعَلُ التفضيل على فعل التعجب في التصحيح.

الثاني: أنه لو أُعْلِلَ لالتبس بماضي أَفْعَلُ، نحو أَقَالَ وأَزَالَ، فصححوه ليرتفع اللبس.

١٢ فإن قلت: لم لم يعكسوا، وصحة الفعل أيضاً رافعة للبس؟

قلنا: لأن الإعلال بالفعل أولى.

اعلم أن سبويه حمل فعل التعجب على أَفْعَلِ التفضيل، والمصنف عكس في هذا المعنى، ومعلوم ١٥٣ ب أن التصحيح حق الاسم، فالأولى حمل الفعل عليه بعكس الإعلال. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: وَيُتِمُّ أَفْعَلُ اسْمًا، وذلك أَقُولُ وَأُبيعُ، فإنما أتموا ليفصلوا بينه وبين نحو أَقَالَ وأَقَامَ، وَيُتِمُّ في قولك: ما أقولُه، وما أبيعُه؛ لأن معناه معنى أَفْعَلُ منك. وهذا إشارة إلى ما عرفت من أنهما من وادٍ واحد.

١٨ • قوله: «وَارْزُدَوْجُوا».

يعني وصحَّ باب الفعل الذي بمعناه<sup>(٣)</sup> فعل آخر مصحَّح توافقاً للمعنى، وذلك قولهم: ارْزُدَوْجُوا، واجْتَرُّوا، واعتَرُّوا؛ لأنه بمعنى تفاعلوا، ولا علة في تعاونوا مثلاً، فحمل هذا عليه، وإن كان فيه السبب؛ لأجل المعنى، وقد يحمل عليه أيضاً ما لم يجيئ هكذا. في الكتاب<sup>(٤)</sup>: «وكذلك اختَوَشُوا،

(١) يريد المصنف في الشرح (٦٤/أ)، وانظر بغية الطالب (١٩١-١٩٢)، وشرح ركن الدين (١١١)، والجاربردي (٢٨٠-٢٨٢).

(٢) الكتاب (٤/٣٥٠).

(٣) الأصل: (معناه).

(٤) الكتاب (٤/٣٤٧).

واحتَوَّشُوا، وإن لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه؛ لأنه قد يَشْرِكُه في هذا المعنى»، فقد اتضح لك أن هذا من باب الحمل على المحمول على المصحح.

٣ وكذلك صحَّ باب اغوارٍ واسوادٍ؛ لأنك لو أعللته لزمتك نقل حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الهمزة، فبقي عارٌّ وسادٌّ، فلم يُدر أفاعلٌ هو من المضاعف أو أفعالٌ من الأجوف، فصححوا لرفع هذا اللبس.

٦ وصحَّ عَوْرَ وَسَوْدَ؛ لأنهما بمعنى ما هو المصحح؛ أعني اعوارٍ واسوادٍ. ولقائل أن يقول: هذا حمل أصل على فرع، وقضية القياس عكس ذلك. فإن قلت: حمّل ازدوجوا على تزاوجوا حملٌ فرع على فرع، فلا أصل.

٩ قلت: المماثلة في الفرعية موجودة بينهما، والقياس يجري على المماثلة، فيجوز أن يكون أحدهما أصل الآخر باعتبار حكم مشخص، ولا مماثلة بين عَوْرَ واعوارٍ مطلقاً، لا في التفرع، ولا في الأصالة.

١٢ والأولى الحكم بالشدوذ، أو بالحمل على مصدره كالعَوْرِ، وقد جاء معللاً نظراً إلى أصل المقتضي. قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

تسائل بابين أحمر من رآه      أعارت عينه أم لم تُعارا

١٥ أراد لم تعارن بالنون الخفيفة، والألف بدل منها.

● قوله: «وما تَصَرَّفَ».

١٨ أي: جميع أمثلة اشتقاق المصحح يكون مصححاً، كأغورثته، واستغورثته، وعاورٍ، ومُسْتَغَوِرٍ، ومُجْتَوِرٍ، ومِعْوَارٍ، ومُسَوْدَةٍ، ومُقَاوِلٍ، ومُزَايِلٍ، بالفتح والكسر<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك، ومن يُعِلُّ فيقول: عارٌ يُعِلُّ في جميع تصاريفه فيقول مثلاً: أعارَ واستعارَ وعائرٌ.

● قوله: «وصحَّ».

٢١ أي: وصحَّ باب تقوالٍ، وتَسْيَارٍ أيضاً؛ إذ لو أُعِلَّ بنقل حركتهما إلى ما قبلهما، وقبلهما ألفاً<sup>(٣)</sup>،

(١) الشاهد لعمر بن أحمد القيسي الباهلي في أدب الكاتب (٥٠٨)، وشرحه لابن السيد (٣/ ٣٤٥)، وأما ابن

الشجري (٣/ ٤٨)، وشرح شواهد الشافية (٣٥٣)، وهو في ديوانه (٧٦).

(٢) فيما يختلها من الأمثلة المذكورة.

(٣) الأصل: (وقبلهما ألفاً)، ك: (وقبلهما ألفاً).

التقى ألفان، ووجب حذف إحداهما، فحصل تَقَالٌ، وتَسَارٌ، فالتبس بصورة الفعل، نحو: تخافُ، وتهابُ في الجملة. وذكر الشارحون<sup>(١)</sup> أنه كان يلتبس بالمبني للمفعول من تقول وتسير<sup>(٢)</sup>، وهو غلط؛ لأن التاء مفتوحة، ولم يضم بوجه حتى يحصل ذلك الاشتباه، وإنما الاشتباه على ما ذكرناه، ولهذا قال في الشرح<sup>(٣)</sup>: «فيشتبه بصورة الفعل» أعم من المعروف أو المجهول.

فإن قلت: يلتبس خطأ إن لم يلتبس لفظاً.

قلت: لا اعتداد بالالتباس الخطي؛ إذ لو كان محذوراً لم يقع بين يُفاعل مضارع فاعلٍ من المضاعف<sup>(٤)</sup> وكذا ماضي التفاعل، وبين المضارع المجهول من الأحرف الثلاثي ومن باب أفعل ١٥٤ وصورته يُخافُ، وفيه غير ما ذكرنا من الاشتباه، ومثله أكثر من أن يحصى. ومما يدل على أن المراد به اللفظي ما ذكر في وجه تصحيح اعرار.

● قوله: «ومِقْوَالٌ».

أي: وصح مِقْوَالٌ، ومِخْيَاطٌ؛ لأنهما لو أعلا صارا: مِقَالاً، ومِخَاطاً، فلم يدر أَمِفعال هما أم مِفْعَلٌ.

وصح مِقْوَلٌ، ومِخْيَاطٌ؛ لأنهما<sup>(٥)</sup> محذوفان مخفَّفان منهما، أو لأنهما بمعناهما، وقالوا<sup>(٥)</sup>: لم يعلا لاكتناف حرف العلة بالساكنين، وهو في الفعل مانع من الإعلال، ففي الاسم أولى، وقالوا<sup>(٥)</sup>: لم يُعلا لخروجهما عن وزن الفعل بالألف، والإعلال بالموازنة.

ولك أن تقول: مِقْوَلٌ أصلٌ، والمِقْوَالُ فرعه، والألف ناشئة عن إشباع الفتحة، ولم يعلا الفرع لاستلزام ذلك صيرورته الأصل، ويلزم حيثل إما الدور أو الالتباس، وكلاهما باطل، فالملزوم كذلك، ولم يعلا الأصل لئلا يلزم مزية الفرع عليه.

● قوله: «وأَعِلُّ نَحْوُ يَقُومُ...» إلى آخره.

هذا جواب عن سؤال مقدر كأن معترضاً يقول: ما ذكرتَ استدعي إعلال مثل المذكور بقلبيهما ألفاً، وذلك للحمل على الماضي.

(١) انظر شرح ركن الدين (١١٢)، والجاربردي (٢٨٣).

(٢) إذ صورته بالبناء للمجهول: تَقَالٌ، وتَسَارٌ.

(٣) شرح المصنف (٦٤/ب).

(٤) انظر شرح المصنف (٦٤/ب).

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٨٨/١٠)، وشرح الشافية لركن الدين (١١٢)، وللجاربردي (٢٨٣).

أجاب بأنهم لو قلبوا في هذا الموضع لالتبس باب يفعل ويفعل بالكسر والضم<sup>(١)</sup> (بياب يفعل بالفتح، وباب مفعّل بالكسر ومفعّل بالضم)<sup>(٢)</sup> بياب مفعّل بالفتح، واللازم باطل؛ وتحريره أنه يكون حيثذ يباغ ويقام مثل يخاف، ومباغ ومقام مثل مطاف. هكذا ذكر المصنف، ثم قال<sup>(٣)</sup>: «هذا أولى ممن يرى أن الإعلال إنما كان هكذا، يعني بنقل الحركة فقط، لكون الواو مضمومة؛ لأنهم أعلوا، يعني قلبوا مثل، ساد، وأصله سَوَدَ بالضم»، ثم قال<sup>(٤)</sup>: «إن قيل: العلة الضمة مع سكون ما قبلها لا هي وحدها، فالجواب أن ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا يخاف على خاف»، وقال شارح<sup>(٥)</sup>: «فيه نظر؛ لأن الكلام فيما فيه حرف العلة مضمومة مع سكون ما قبلها»، وهذا النظر وارد على ظاهر قوله.

اعلم أن هذه أقاويل مضطربة، والاعتراض غير موجه أصلاً، والتعليل غير سديد. والتحقيق أن القلب موجب، وموجبته تحركهما وانفتاح ما قبلهما لفظاً أو تقديرًا، وههنا لا انفتاح لا لفظاً ولا تقديرًا، بخلاف نحو يخاف كان: يخوف، نقلت حركتها إلى الفاء، فسكنت سكوناً دخيلاً، فكأنها تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، وإنما كان هذا متوجهاً لو كان الإعلال منحصرًا في انقلابهما ألفاً، وليس الأمر كذلك؛ لأنه قسم منه، فهذا من قسم الإسكان، وقد يكون الإسكان غاية العمل، وقد يكون مؤدياً إلى النقل، وذلك حيث يلزم اجتماع الساكنين، وقد يكون مؤدياً إلى الحذف، وقد يكون القلب غاية العمل، وقد يكون مؤدياً إلى الحذف تجمد كل ذلك إذا تبعت، فقد وضع أن السؤال والجواب غير موجهين، كيف وقد أوقعهما في أثناء مباحث التحرك والانفتاح! ألا ترى أن الحركة في مقوال كانت في معرض النقل لولا التأدي إلى اللبس، وكان في من عداد صور التحرك والانفتاح تقديرًا.

١٥٤ ب

وأما شأن نحو جَوَادٍ وَغَيْرِ فواضح.

وقال شارح<sup>(٤)</sup>: في مجيء مَقُومٍ بفتح الميم وضم القاف، نظر، فلو ذكر مَعُونًا بدل مَقُومٍ لكان أولى؛ لأنه جاء مَعُون، ولا يريد مَقُومٍ وَمَبِيعٍ اسم المفعول؛ إذ لا يجيء من قام؛ لكونه لازماً، ولأنه يذكر مَبِيعًا وَمَقُومًا ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله: «وَتَسْكَنَانِ وَتُنْقَلُ حركتهما»<sup>(٥)</sup>، وإن أراد بهما اسم المفعول على تقدير مَقُومٍ به، فأصلهما: مَقُومٌ وَمَبِيعٌ، كما

(١) ليس في م.

(٢) شرحه على الشافية (٦٥/أ).

(٣) هو الجاربردي (٢٨٣).

(٤) هو ركن الدين (١١٢).

(٥) انظر الشافية (١٠٢).

سيجيء<sup>(١)</sup>. وقال شارح آخر<sup>(٢)</sup>: في هذا الكلام بحث؛ لأن المصنف لم يذكر مَبْيَعًا وَمَقُومًا، ثم بعدهما مَفْعُولًا؛ بل ذكر مَفْعِيلًا وَمَفْعِلًا ثم فَعُولًا.

٣ وأنا أقول: فيه التزام كونه مَفْعِيلًا، والشارح الأول رَدَّدَ الأمر بأنه إما أن يكون مَفْعِيلًا، ولا نسلم بجيئه، أو مفعولًا، ويلزم التكرار، فلم يذكر الثاني جوابًا؛ إذ التزام القسم الأول لا يكون جوابًا، وآيا ما قدر فليس لذكره وجه، كما عرفت، ومنشأ هذا، والله أعلم، أنهم اعتقدوا أن الأصل في الإعلال، أو إعلال العين خاصة، قلبهما ألفًا، وهذا مما لا ثبت عليه، وسيكرر هذا في باب الإسكان في قوله: «وَتُسَكَّنَان».

● قوله: «ونحو جَوَاد».

٩ أي: صحَّ نحو تَقْوَال، وصحَّ نحو جَوَاد. استدل<sup>(٣)</sup> على صحته بأمرين:

أحدهما: أنه لو أعلَّ لالتقى ساكنان، فلزم حذف أحدهما، فالتبس بفَاعِلٍ أو بفَعْلٍ، وذلك لأنها تصير حيثئذ: جَادٌ وطالٌ وغازٌ، فلا يُدرى أي ماضي يجود، ويطول، ويفور، أم فاعِلٌ من جَدَّيْته: أي سألته، وطَلَّيْته بالدهن، وغَرَّيْته: أي ألصقته بالغراء، أم مُعَلٌّ فَعَالٍ من الجود، وفَعِيلٍ من الطُول، وفَعُولٍ من الغيرة.

١٥ الثاني: أن إعلال العين في مثله مشروط بكونه جاريًا على الفعل، أو موافقًا له بالحركة والسكون، كما سيذكر، وهذه ليست بجارية على الفعل؛ لأنها من الصفات المشبهة، وهي ليست بما يجري على الفعل، وإنما الجاري اسم الفاعل واسم المفعول لموافقتهما الفعل معنى؛ أعني دلالة على الحدوث، ولفظًا؛ أعني وزانًا، حركةً وسكونًا.

● قوله: «ونحو الجَوْلَان».

أي: وصحَّ نحو الجَوْلَانِ لأمرين:

أحدهما: التنبيه بحركته على حركة مسمّاه؛ لأن مسمّاه متحرك<sup>(٤)</sup>، كما ستعرف، فأرادوا أن يكون الاسم في اللفظ مشاكلاً لمعنى المسمّى.

الثاني: أنها ليست بجارية على الفعل، ولا موافقة له في الحركة والسكون.

(١) انظر ص (٥٠١) من هذا الكتاب.

(٢) هو الجاربردي (٢٨٤).

(٣) انظر شرح المصنف (٦٥/أ).

(٤) الأصل، ك: (لأن حركة مسمّاه متحرك).

والجولان: مصدر جال يجول، والحيوان معروف، والصَّوْرَى: المائل، وقيل<sup>(١)</sup>: اسم ماء بعينه بقرب المدينة، وهذا المعنى غير مناسب؛ إذ لا حركة لمسماه. ويقال: حمار حَيْدَى: إذا كان كثير الحَيْدِ عن ظله لنشاطه، والحَيْدُ: العدول. ٣

واعترض على الدليل الأول بقولهم: مَوْتَان؛ إذ لا حركة لمسماه. أجاب بأمرين:

أحدهما: أنه لما كان تقيض الحيوان حملوا عليه؛ لأن العرب تحمل التقيض على التقيض، كما تحمل النظر على النظر. ٦

الثاني: أنه ليس يجار على الفعل، ولا موافق له حركةً وسكوناً، في فلذلك لم يعمل. ١٥٥

● قوله: «ونحو أَدُورٍ وَأَعِينٍ». ٩

أي: وصحَّ نحو أَدُورٍ وَأَعِينٍ لأمرين:

أحدهما: أنه لو أعلَّ لقليل: أَدُورٌ وَأَعِينٌ بضم الدال وكسر العين بمد حرفي العلة؛ إذ الإعلال في مثله نقل حركتهما إلى ما قبلهما مع مدهما، وحيثنذ يلتبس بقولهم: أَدُورٌ مضارع دارٍ، وَأَعِينٌ مضارع عانٍ. يقال: عان زيد (علينا)<sup>(٢)</sup> يَعِينُ عِيَانَةً: أي صار لنا عِينًا. ١٢

الثاني: أنه ليس يجارٍ على الفعل، ولا يخالف له؛ إذ شرط الموافقة المخالفة بوجه، كما سيأتي، وههنا لا مخالفة، فقد انتفى شرط الإعلال، فوجب التصحيح. ١٥

● قوله: «ونحو جَدُولٍ». ١٨

أي: وصحَّ نحو جَدُولٍ وخِرْوَعٍ أيضاً لأمرين:

أحدهما: أنه لو أعلَّ بنقل حركتهما إلى ما قبلهما اختلَّ أمرُ الإلحاق، ومحافظته مرادة لهم. ١٨

الثاني: أن السكون السابقيهما أصيلٌ، فلا يكون ما قبلهما مفتوحاً، لا لفظاً ولا تقديرًا.

اعلم أن إيراد هذا البحث ههنا غير سديد؛ لأن الراو والياء هاتين ليستا بعين، والكلام في العين، و<sup>(٢)</sup> قوله في الشرح<sup>(٣)</sup>: «إن السكون في العين غير عارض» غلط، وليس هذا البحث من جملة الإعلال قطعاً. ٢١

(١) انظر معجم البلدان (٣/ ٤٣٢).

(٢) ليس في ك.

(٣) انظر شرح المصنف (٦٥/ أ).

والجدول النهر الصغير، والخِرْوَع: نجم كشجر يقال له بالفارسية<sup>(١)</sup>: بيذانجير، وعُليْب: اسم وإِ<sup>(٢)</sup>.

وتُقلبان همزة في نحو قَائِمٍ، وبَائِعِ المعتل فعله، بخلاف نحو عَاوِرٍ. ونحو شَاكٍ وشَاكٍ شَاذٌ، وفي نحو: جاء قولان؛ قال الخليل: مقلوبٌ كالثَّائِبِي، وقيل: على القياس، وفي نحو: أَوَائِلٌ، وبَوَائِعٌ مما وَقَعَتْ فيه بعد ألف بابٍ مساجد وقبلها واو أو ياء، بخلاف: عَوَائِرٍ، وطَوَائِرٍ. وضَيَّائُونَ شَاذٌ، وصح عَوَائِرُ، وأَعْلَى عَيَائِلُ؛ لأن الأصل عَوَائِرُ فحذف، وعَيَائِلُ فَأُشْبِعَ، ولم يفعلوه في باب مَقَاوِمَ وَمَعَائِشَ؛ للفرق بينه وبين باب: رَسَائِلُ وَعَجَائِزُ وَصَحَائِفُ، وجاء مَعَائِشُ بالهمزة على ضعفٍ، والتزم همزة مَصَائِبَ. (الشافية: ٩٩-١٠٠).

● قوله: «وتُقلبان همزة».

هذا باب آخر من الإعلال. فرغ من مباحث قلبهما أَلْفًا، ومواضع انتفاء القلب مع وجود الموجب للموانع، والآن شرع في بحث قلبهما همزة. يقول: تقلبان أَلْفًا إذا تحركتا، وتقلبان همزة في الفاعل من الثلاثي مما أَعْلَى فعله؛ لكونهما سبقتهما الألف مع ضميمة كون فعله معلاً كقائل وكائل، بخلاف مُقَاوِلٍ ومُتَقَاوِلٍ؛ إذ الضميمة منتفية؛ لصحة قَاوَلَ وتَقَاوَلُوا، ولم يكن سبيل إلى قلبهما أَلْفًا؛ لإفضاء ذلك إلى المحال أولاً، وهو تلاقي الألفين، ثم رفع المحال بحذف إحداهما ثانيًا، وكون ذلك مستلزماً للبس بالماضي، فقلبوها ما يناسب الألف مخرجًا، وهو الهمزة.

وقال بعض من شرح<sup>(٣)</sup>: قلبتا أَلْفًا إما بأن لم يعتدوا بالألف قبلهما فصارتا كأنهما وليتا الفتحة، أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها، وكونها من جوهرها، فالتقى أَلْفَانِ، فحركوا الأخيرة بقلبها همزة لقربها من الألف.

وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(٤)</sup>: «كأنهم قلبوها أَلْفًا، فلما اضطروا إلى تحريكها قلبوها همزة»، وإلى هذا التعليل مال كثير من المتأخرين.

وأنا أقول: هذا تطويل بلا طائل، ولا حاجة إلى تقدير محال، وإنما كان ارتكاب المحال في التقدير واجباً لو كان أخذ اسم الفاعل من الفعل المعلّ واجباً، وهذا ممنوع، وسنده أنهم أخذوا اسم المفعول من غير المعلّ حيث قالوا: الأصل في مَقُولٍ ومَبِيعٍ: مَقُولٌ ومَبِيعٌ، وإذا أخذ الفاعل من غير المعلّ كان قَاوِلاً وكَايِلاً من قَوْلٍ وكَيْلٍ مثلاً، وحيث يصح قولهم: الفاعل هو الماضي بزيادة

(١) انظر بغية الطالب (٢٢٥)، والجاربردي (٢٨٥)، وشرح غريب لغة الشافية (١١٢/ب).

(٢) انظر معجم البلدان (٤/١٤٨)، واللسان (علب).

(٣) هو الجاربردي (٢٨٦).

(٤) الإيضاح (٤٣٣/٢).



ألف بعد فائه وكسر عينه، فالأولى أن يقال: قلبوهما في ما يناسب الألف لاستحالتها، وإذا انتفى ١٥٥ ب الأصل لتعذر فما يناسبه يتوب منابه.

٣ هذا ما كان فعله معللاً، فأما غير المعلل نحو عَوْرَ وصِيدَ ففاعله أيضاً لا يُعَلُّ كعَاوِرٍ وصَائِدٍ بالياء؛ لأنه تابعه.

٦ اعلم أنه قيل: نقط الياء التي للهمزة في هذا الباب بنقطتين خطأ، وخطئ الحريري<sup>(١)</sup> بنقطه قوله: «ونائيل يديه فاض». وحكي<sup>(٢)</sup> أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قايل منقوط بنقطتين، فقال له أبو علي: هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه كالغضب به، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته.

٩ • قوله: «ونحو شاك...» إلى آخره.

١٢ شاك الرجل يشاك شوكة: إذا ظهرت شوكة وحدته، واسم الفاعل منه يجيء على شائك كما هو الأصل، وعلى القلب يجعل العين موضع اللام نحو شاك جارياً مجرى قاضي. تقول: هذا شاك، ومررت بشاك، ورأيت شاكياً، فهو فاعل على هذا، وعلى حذف العين يكون فالاً، ويجري مجرى مال، والوجهان الأخيران على الشذوذ، وقالوا أيضاً من قولهم: لاث العمامة على رأسه يلوث لوثاً: لاث مجرى مجرى قاضي، ولاث مجرى مجرى مال؛ أعني في الإعراب.

١٥ اعلم أن قول الزمخشري في هذا النحو مضطرب. قال في الكشف<sup>(٣)</sup>: «هَارٌ - وهو الهائر - وزنه قِيلٌ؛ أي: بكسر العين قصر عن فاعل كخَلِفَ عن خالف، ونظيره شاك وصات في شائك وصات، وألفه ليست بألف فاعل؛ بل هي عينه، وأصله: هَوْرٌ وشَوْكٌ وصَوْتُ»، وخالف هذا القول في التصغير في المفصل<sup>(٤)</sup> حيث أورد هاراً فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد لإمكان التصغير بدونه، وفي إعلال العين حيث قال<sup>(٥)</sup>: «وربما حذف - أي العين - كقولك: شاك».

• قوله: «وفي نحو جاء قولان».

٢١ وقد ذكرنا في أول الكتاب<sup>(٥)</sup>.

(١) وذلك في الرسالة الرقطاء، وهي في المقامة السادسة والعشرين من مقاماته. انظر ص(٢٦٥) من المقامات،

وشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (٢٨٦).

(٢) انظر شرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (٢٨٦).

(٣) الكشف (٢/٢١٥).

(٤) المفصل (٢٠٣، ٣٧٨).

(٥) انظر ص(٢٦، ٤٤٦) من هذا الكتاب.

● قوله: «وفي أوائل».

أي: تقلبان همزة في قائم وفي أوائل وبوائع مما وقعتا فيه بعد ألف باب مساجد وقبلهما واو أو ياء، وذلك أربعة أقسام<sup>(١)</sup>:

ألف مكنتة بواوين كأوائل. الأصل: أوائل جمع أول.

مكنتة بياءين كخبائر جمع خير على فيعل.

مكنتة بياء وواو كسيائق جمع سيق، وهو ما استاقه العدو من الدواب.

بالعكس كبوائع جمع فوعلة من البيع، وإنما قدرُوا هذه المفردة، وإن صلح لكونه جمعاً لبائعة رفعاً لوهم من يقول هذا القلب مستفاداً من مفردها؛ أعني بائعة.

أما علة القلب فهو أنه لما كان الألف بين حرفي العلة في أقصى الجموع، وكان ما بعد الألف ما قبل الطرف الأخير الذي هو محل التغير، قلبت همزة؛ ليرتفع بعض الثقل. وقيل: قلبت ألفاً، ثم همزة، كما قالوا في قائل.

وأما الشرط فهو أن يكون أحد الحرفين اللذين اكتنفا ألف الجمع ما قبل الحرف الأخير؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يقلب، كقولك: عواوير جمع عوارٍ، وهو وجع العين، وطواويس جمع طاووس، ١٥٦ وذلك لأن الياء الساكنة لسكونها دفعت الثقل، فلم يحتاج إلى القلب، أو لأن الواقعة بعد الألف بعدت عن الطرف الأخير، والتغير حق، ثم حق ما يليه. ولا يتعد أن يقال: لم تقلب لانتفاء شبه الألف بألف فاعل بسكون الياء.

فإن قلت: هذا الشبه لو كان علة القلب لقلب في معايش على الفصح.

قلت: هذا الشبه جزء العلة، والاكتناف المذكور جزؤها أيضاً، وبانتفاء الجزء تنتفي العلة.

اعلم<sup>(٢)</sup> أن هذا رأي الخليل وسيبويه. أما الأخفش فلا يهمز إلا في الواوين، وحجته السماع قولهم: ضياون: جمع ضيُون، وهو السُّورُ الذكر، والقياس هو أن ثقل الواوين أشد.

أجاب الأصحاب عن السماع بأن ضياون شاذ، وأن المازني<sup>(٣)</sup> سأل الأصمعي عن عيل كيف تكسره العرب فقال: عيائل بالهمز، وعن القياس بأنهم حملوا الاكتناف بالياءين والاكتناف بالياء

(١) انظر الجاربردي (٢٨٨).

(٢) انظر الكتاب (٣٥٧/٤، ٣٦٩-٣٧١)، والمقتضب (٢٦٠-٢٦٥/١)، والأصول (٣٩٦-٣٩٨)، والمنصف (٤٣-٥٠)، والمتع (٣٣٧-٣٤١).

والواو على الاكتناف بالواوين، وكما لم يفرقوا بين الياء والواو في كساءٍ وقَبَاءٍ حيث قلبوهما همزة؛ لكونهما متطرفتين بعد ألف زائدة، فكذا ههنا.

٣ وأورد على العلة بأن الاكتناف لو كان موجباً للقلب لقلب في عَوَاوِرٍ اتفاقاً، وعلى الشرط بأنه لو كان انتفاء سكون الياء شرطاً للقلب لما قلب في عيائل، وكلا اللازمين باطل.

٦ أجاب بأن عَوَاوِرٍ مخففٌ من عواوير؛ لأنه جمع عَوَارٍ، وقياس الجمع ثبوت الياء كخفائش في خَفَّاشٍ، وقد تقدم، فالشرط منتفٍ لوجود الياء الساكنة تقديراً، وأنَّ عيائل أصله عيائلٌ، كما مر، والياء ناشئة من إشباع الكسر، فالشرط حاصل لانتفاء سكون الياء في الأصل. قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَكَحَلَّ العَيْنينِ بالعَوَاوِرِ

٩ أراد أن الزمان كَحَلَّ عينه بالعلل. وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

فِيهَا عِيَائِلٌ أَسْوَدٌ وَنُمرٌ

١٢ أي: في المفازة. في الصحاح<sup>(٣)</sup>: عِيَالُ الرجل: من يَعوُلُه، وواحدُه عِيْلٌ، والجمع عِيَائِلٌ، مثل جَيْدٍ وجِيَادٍ وجِيَائِدٍ، وأعال: إذا كثر عِيَالُه، فهو مُعِيْلٌ.

● قوله: «ولم يفعلوه...» إلى آخره.

١٥ أي: لم يقلبوا في صورة انتفاء الاكتناف لعدم العلة، وذلك كما في مقاوم ومعايش: جمع مقامة ومعيشة.

١٨ واستدل<sup>(٤)</sup> على أنه للفرق بين ما حرف العلة فيه أصلية وبين ما هي فيه زائدة، كرسائل وعجائر وصحائف، ووافقه الشارحون<sup>(٥)</sup>، ولك أن تقول: الاكتناف إما أن يكون علة في الصورة الأولى، فيجب أن لا يقلب في هذه لعدم العلة، أو لا، فيجب أن لا يقلب في الصورة الأولى، فالفرق المذكور غير محتاج إليه.

(١) الشاهد لجندل بن منثى الطهوي في التصريح (٣٦٩/٢)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٤)، وهو للعجاج في الخصائص (٣٢٦/٣). وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الكتاب (٣٧٠/٤)، والخصائص (١٩٥/١) و (١٦٤/٣)، والنصف (٤٩/٢ و ٥٠/٣)، والإنصاف (٧٨٥/٢).

(٢) الشاهد لحكيم بن مَعِيَّة الرُّبَعي التميمي في شرح أبيات سيويه لابن السرياني (٣٩٦/٢)، وفرحة الأديب (١٥٣-١٥٤)، واللسان (نم)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٦-٣٨١)، وهو بلا نسبة في الكتاب (٥٧٤/٣)، والمقتضب (٢٠١/٢)، والأصول (٤٣١/٢)، ونكت الشتمري (٩٩٧/٢).

(٣) الصحاح (عيل).

(٤) يريد المصنف في المتن وفي شرحه (٦٦/أ)، وانظر شرح ركن الدين (١١٤)، والجاربردي (٢٨٩).

وجاء الهمز في (١) ﴿معايش﴾ على الشذوذ، وهو ضعيف لم يثبت في القراءات السبع.

بقي قولهم: مصائب في جمع مصيبة بالهمز، والقياس انتفاء القلب؛ إذ لا اكتناف.

● قال: «التزم همزه».

٣

لأنه كان قياسه التصحيح بأن يقولوا: مُصِيبَاتٌ تَنْبِيهُهَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَمْعًا لِمَفْعَلَةٍ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَحَرَكَةِ الْعَيْنِ آيَةً حَرَكَةً كَانَتْ؛ بَلْ هُوَ جَمْعٌ لِمَفْعَلَةٍ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ، وَلَمَّا عَدَلُوا عَنْ تَصْحِيحِ

جَمْعِهِ عَدَلُوا عَنْ تَصْحِيحِ حَرْفِهِ، لِي فَلَمْ يَقُولُوا: مُصَابُوبٌ؛ بَلْ مُصَائِبٌ.

٦

١٥٦ ب

وَتُقَلَّبُ يَاءُ فُعْلَى - اسْمًا - وَآوًا فِي نَحْوِ: طُوبَى، وَكُوسَى، وَلَا تُقَلَّبُ فِي الصِّفَةِ، وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَلْبُهَا فَتُسَلِّمُ الْيَاءُ، نَحْوِ: مِشْيَةٍ حَيْكَى، وَ﴿قِسْمَةٍ ضِيْزَى﴾، وَكَذَلِكَ بَابُ يَنْضٍ، وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: الْقِيَاسُ الثَّانِي، فَنَحْوُ مَضُوفَةٍ شَاذٌ عِنْدَهُ، وَنَحْوُ: مَعِيشَةٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةٌ وَمَفْعِلَةٌ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ، فَمَضُوفَةٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ، وَمَعِيشَةٌ: مَفْعِلَةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعُوشَةٌ، وَعَلَيْهِمَا لَوْ بُنِيَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلُ تُرْتَبُ لَقِيلَ: تَبِيعٌ وَتُبُوعٌ. (الشافية: ١٠٠-١٠١).

٩

● قوله: «وَتُقَلَّبُ يَاءُ فُعْلَى».

١٢

هذا باب آخر من القلب، وهو قلب إحداهما أخرى، وقدم قلب الياء وآوًا، والقياس تقديم العكس، كما قدم قلبهما ألفًا على قلبهما همزة. يقول: فُعْلَى إِنْ كَانَتْ اسْمًا تُقَلَّبُ يَاءُ وَآوًا، نَحْوِ: طُوبَى لِشَجَرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَطُوبَى لَكَ أَيُّ طَيْبِ الْعَيْشِ لَكَ، وَكُوسَى مِنَ الْكَيْسِ، وَكَانَ أَصْلُهُمَا الْوَصْفُ؛ لَكِنِّهِمَا جَارِيَانِ بِجَرَى الْأَسْمِ؛ إِذْ لَا يَكُونَانِ وَصْفَيْنِ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

١٥

وإن كانت صفة تقلب ضممتها كسرة لتسلم الياء، نحو: مشية حَيْكَى من حاك الرجل: إذا حرك

منكبیه فی المشی، وقسمة ضِيْزَى: أي جائرة من ضاز: إذا جار.

١٨

وأعلّ في القيلين هكذا للفرق بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا العمل؛ لأن الاسم أخف، فيحتمل ما لا تحتمله الصفة.

(١) الأعراف: من الآية ١٠، والحجر: من الآية ٢٠. قرأ الجمهور بالياء، وقرأ الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع، وابن عامر في رواية: (معايش) بالهمز. قال أبو حيان: «وليس بالقياس؛ لكنهم روه وهم ثقات فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في منائر جمع منارة، وأصلها: منورة، وفي مصائب جمع مصيبة، وأصلها: مضوية، وكان القياس: مناور، ومصاوب، وقد قالوا: مصاوب على الأصل، كما قالوا في جمع مقامة: مقاموم، ومعونة: معاون». انظر البحر المحيط (٤/ ٢٧١)، ومعاني الفراء (١/ ٣٧٣-٣٧٤)، والمنصف (١/ ٣٠٧-٣٠٨)، والسبعة (٢٧٨) وشواذ ابن خالويه (٤٨).

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون فعلى بالكسر في الصفة ليندفع العدول من حركة إلى أخرى.  
قلنا: لأن فعلى بالكسر لم يوجد في الصفات إلا عزهى<sup>(١)</sup> للذي لا يطرب للهو، وأما فعلى  
بالضم فلا يخفى كثرته. ٣

وقال شارح<sup>(٢)</sup>: ذكر في الصحاح أن كوسى مؤنث الأكيس الذي هو أفعّل التفضيل، وهو  
مخالف لقول المصنف.

وأقول: لا مخالفة؛ لأن المذكور في الصحاح إشارة إلى كون الأصل كذا، وما ذكره المصنف  
إشارة إلى الاسم الحالية، بعد كون وصفته مهجورة، كما عرفت. ٦

وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: ضيزى احتمل أن يكون مخفف ضيزى بالهمز؛ فعلى بالكسر من ضأزه بالهمز  
بمعنى ضأزه. ٩

وأقول: لو قيل بذلك لزم الحمل على النادر، وهو عزهى، مع وجود الكثير.

● وكذلك باب بيض.

أي: تقلب ضمته أيضاً كسرة، وبيض: فُعِلَ بالضم والسكون؛ لأنه جمع الأبيض كالحمر في  
الأحمر، فقلبت لتسلم الياء؛ إذ لو لم تقلب انقلبت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وهو  
العدول من الأخف إلى الأثقل، لا سيما في الجمع المستقل بالنسبة إلى المفرد.

● قوله: «واختلف».

أي: اختلف في غير باب فعلى وفعل في الياء الواقعة عيناً ساكنة المضموم ما قبلها. ذهب  
سيبويه إلى قلب الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأن هذا العمل أكثر في الإعلال، أو لأن قلب حركة إلى  
أخرى أقل تغييراً من قلب الحرف. وأورد عليه قوله<sup>(٤)</sup>: ١٨

(١) مذهب سيبويه والقراء أنه ليس في الكلام فعلى بكسر الفاء وصفاً، وأثبت الأَخْفَش وأبو زيد وأبو حاتم، وقالوا  
على ذلك: عزهى، وضيزى، وكيسى للرجل ينزل وحده. انظر الكتاب (٤/ ٢٥٥، ٣٦٤)، ومعاني القراء  
(٣/ ٩٩)، والتسهيل (٢٩٤)، والمساعد (٤٠-٤١).

(٢) هو ركن الدين (١١٤)، وانظر الصحاح (كيس).

(٣) شرح ركن الدين (١١٤)، وهو في ذلك ناقل عن ابن النازم في بغية الطالب (١٩٨).

(٤) الشاهد لأبي حنبل بن مرة الهذلي في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري (٢/ ٣٥٨)، والمعاني الكبير  
(٧٠٠، ١١١٩)، والتخمير (٤/ ٣٩٦)، والصحاح (ضيف، نصف)، واللسان (نصف)، وشرح شواهد  
الشافية (٣٨٣)، والعيني (٤/ ٥٨٨). وانظر هذه المسألة في الكتاب (٤/ ٣٤٩)، والمقتضب (١/ ٢٣٨-  
٢٣٩)، والنصف (١/ ٢٩٦-٣٠١).

وكنْتُ إذا جاري دعا لَمْضُوفَةٍ أَشْمُرُ حتى ينصفَ الساق مئزري

وموضع الاستشهاد مضوفة؛ إذ كانت مَضِيفَةٌ بضم الياء؛ لأنها من ضافه الهم: أي نزل به، ومعناها الأمر الذي يُشْفَقُ منه، وقد قلبت ياءها واواً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، لا الضمة كسرة.

أجاب سيويه بأنه شاذ لا يقاس عليه، وروي لَمْضِيفَةٍ ولمضافة أيضاً.

وذهب الأخفش إلى قلب الياء واواً؛ للبيت، وللقياس على قولهم: طُوبَى وكُوسَى.

والجواب عن البيت حمّله على الشذوذ، وعن القياس الفرق بأن القلب في كُوسَى إنما كان ليفرقوا بين الاسم والصفة، فحيث لا يُرادُّ الفرق لا يجوز قلبُ الياء واواً.

ونحو معيشة يجوز أن يكون مَفْعَلَةٌ بالضم عند سيويه؛ لأن الضمة تنقلب كسرة، بخلاف ١٥٧ الأَخْفَش؛ إذ مذهبه أنه لو كان بالضم كان مَعْوَشَةً، فإن الياء تنقلب واواً. وشأن كسرهما عندهما سواء.

وعلى مذهب سيويه إذا بني مثل تُرْتَبُ بضم التاءين من البيع قيل: تُبَيِّعُ بقلب ضمة الياء كسرة، وعند الأخفش قيل: تُبَوِّعُ بقلب الياء واواً.

وتُقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر ياء، نحو: قِيَامًا، وَعِيَادًا، وَقِيَمًا؛ لإعلال أفعالها، وَحَالَ حَوْلًا كَالْقَوْدِ، بخلاف مَصْدَرٍ نحو لاوَدَ، وفي نحو: جِيَادٍ، وَدِيَارٍ، وَرِيَّاحٍ، وَتِيَرٍ، وَدِيمٍ؛ لإعلال المفرد، وَشَذَّ طِيَالٍ، وَصَحَّ رِوَاءٌ جَمْعَ رِيَّانٍ؛ كراهة إعلالين، ونِوَاءٌ جَمْعَ نَاوٍ، وفي نحو: رِيَّاضٍ، وَثِيَابٍ؛ لسكونها في الواحد مع الألف بعدها بخلاف عَوْدَةٍ، وَكِرْزَةٍ، وأما ثِيَرَةٌ فَشاذٌّ. (الشافية: ١٠١).

● قوله: «وتُقلب».

أي: الواو المكسور ما قبلها ياء في المصادر التي أُعْلَتْ أفعالها، وذلك لاقتضاء إعلال أفعالها إعلالها، واقتضاء كسر ما قبلها القلب المخصوص، نحو: قام قِيَامًا وَقِيَمًا، وعادَ عِيَادًا، والأصل: قَوَامٌ، وقولهم: حال حَوْلًا شاذٌّ، والقياس حِيَالًا، كَالْقَوْدِ والقياس القادُّ، فأما إذا لم تكن أفعالها معلَّة فلا تعلُّ، نحو: لاوَدَ لِوَادًا، وقاوم قَوَامًا. قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾.

وكذا تُقلب الواو ياء في الجمع المُعْلَلُ مفردُه؛ لكونه تابعًا له، وذلك نحو: جِيَادٍ مفردُه جِيَدٌ. كان جِيَوْدًا، اجتمع الواو والياء، والأولى ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت، فأصل جِيَادٍ: جَوَادٌ.

(١) النور: من الآية ٦٣.

- وديار: مفردة دار، أصله: دَوَّرَ، قلبت ألفاً للتحرك والانفتاح، فالأصل: دِوار.
- ورياح: مفردة ريح من الرّوح. كان: رَوْحًا، انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فالأصل: رِواح. ٣
- وتيّر: مفردة تارة؛ أي: مرّة. كان تَوَّرَةً، قلبت للتحرك والانفتاح، فالأصل: تَوَّرَ، وهو من التَّوَرَّ، وهو الرسول بين القوم. ذكره أبو البقاء<sup>(١)</sup>. في الصحاح<sup>(٢)</sup> إنه من الياء. والاستدلال بقولهم: الناس يتتاورون كما فعله شارح<sup>(٣)</sup> ضعيف؛ لجواز أن يكون التتاور مأخوذاً عند من ظنّ أنها واوية. ٦
- ودِيم: مفردة ديمة، وهي المطر الذي يدوم يوماً بليته من الدوام. كان دِوَمَةً، فقلبت لسكونها وانكسار ما قبلها، فالأصل: دِوَمَ.
- وأورد على ما ذكره قولهم: طِيَالٌ، فإن مفردة طويل، وهو غير مُعَلّ.
- فأجاب بأنه شاذ من جهة القياس، وهو ظاهر، ومن جهة الاستعمال أيضاً؛ لأن الأكثر: طِوَالٌ. قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:
- تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا ١٢
- والقماء: الحقارة.
- وقولهم: رِوَاءٌ: جمع ريان، وكان القياس: رِياءٌ لإعلال مفردة.
- أجاب بأن الأصل: رِوَايٌ، فأعلت اللام، فلو أعلت العين أيضاً لزم إعلالان، ولم يعكسوا لأن الإعلال باللام أولى. ١٥
- وأما قولهم: نِوَاءٌ: في جمع ناو، وهو السمين من الإبل فعلى القياس التصحيح في المفرد.
- قوله: «وفي نحو رياضٍ». ١٨

(١) فيما نقله الجاربردي (٢٩٢).

(٢) الصحاح (تبر).

(٣) هو الجاربردي (٢٩٢).

(٤) الشاهد لأنيّف بن زبّان النهشلي الطائي في شرح شواهد الشافية (٣٨٥)، والحماسة البصرية (١/ ٣٥)، ولأنال ابن عبدة بن الطبيب في الخزانة (٤/ ١٤٦)، وهو لأعرابي من بني أسد وقد تمثّل به توبة بن المضرّس الأسدي في الكامل (١/ ٥٥). وررواية القاضي في المقصور والممدود (٢٣٦): طولها، بالواو، ولا شاهد على هذه الرواية. وانظر التخمير (٤/ ٤٠٦) حاشية المحقّق.

أي: تقلب الواو المكسور ما قبلها ياءً في نحو جياذ، وفي نحو رياض، والمراد به ما يكون مفردة ساكن العين، كروَضٍ وثَوْبٍ، ويكون بعدها في الجمع ألف كرياض وثياب، ولا يخفى أن الأصل: رِواضٌ، وثِوابٌ. قال: لأن سكونها في المفرد منزَّل منزلة الإعلال مع ضميمة وقوع الألف بعدها؛ إذ مع الألف يطول النطق بالواو فيكون مستقلاً، فإن لم يكن فلا قلب، كقولهم: عِوَدَةٌ في جمع العود، وِكُوزَةٌ في جمع الكُوز، وذلك لانتفاء الألف. والعَوْدُ: المسن من الإبل.

وأورد على المذكور قولهم: ﴿ثَبْرَةٌ في جمع ثَوْرٍ؛ إذ لا ألف، وقد قلبت، والقياس: ثَوْرَةٌ. ١٥٧ ب

وأجاب بأنه شاذ. وعن المبرد<sup>(١)</sup>: إنما قالوا: [ثَبْرَةٌ]<sup>(٢)</sup> في جمع ثور للحيوان المخصوص لحملهم على ثيران في جمعه أيضاً، بخلاف ثور للأقط فإنهم قالوا: ثَوْرَةٌ؛ إذ لم يكن له محمول عليه.

وتقلب الواو عيناً، أو لاماً، أو غيرهما، إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق ياءً، وتُدغم ويُكسر ما قبلها إن كان ضمّةً، كسَيِّدٍ، وأَيَّامٍ، ودَيَّارٍ، وقِيَّامٍ، وقَيَّومٍ، ودُلَيْيَةٍ، وطَيِّمٍ ومَرَمِيٍّ ومُسْلِمِيٍّ رفعا، وجاء لُيِّيٌّ في جمع أَلْوَى، بالكسر والضم، وأما ضَيَّوْنٌ، وحيَوَةٌ، ونَهْوٌ فشاذ، وقوله:

فما أَرَقَّ النِّيامَ إِلَّا سَلَامُهَا

أشْدُّ. (الشافية: ١٠٢).

● قوله: «وتقلب».

هذا باب آخر في الإعلال مطرد في العين واللام وغيرهما. هذا هو ما يقول النحاة: الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء. والواو والياء وإن تباعد خرجاهما لكنهما جاريتان بحرى التماثلين من حيث إن إحداهما تقلب إلى الأخرى، وأن المد أمر جامع بينهما، وكذا الاعتلال.

أما قلب الواو ياء سواء وقعت أولى أو ثانية، فلأن الياءين أخف، وأما كون السابق منهما ساكناً فللإدغام؛ لتوقفه على هذه الهيئة. وذكر لهذا العمل أمثلة.

منها قولهم: سَيِّد. كان: سَيِّوْدًا بكسر العين عند المحققين البصريين<sup>(٣)</sup> أصلاً وحالاً، وذهب

(١) انظر المنصف (٣٤٦/١)، والمنع (٤٧٢/٢).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي عن المنصف والمنع.

(٣) انظر المذهب فيه في الكتاب (٣٦٥/٤)، والمنصف (١٥-١٨)، والإنصاف (٧٩٥-٨٠٤/٢) المسألة (١١٥)،

والمنع (٤٩٨-٥٠٢)، وائتلاف النصرة (٨٤).



البغادة إلى أنه كان فَعْلَلٌ بالفتح كَضَيَعَمٍ وَصَيَّرَفٍ؛ لفقدان الكسر في أمثله في الصحيح، فقلبت  
الفتحة كسرة، وهو ضعيف؛ إذ قد يكون للمعتل من البناء ما لا يكون للصحيح كَفُعْلَلَةٍ في جمع  
فاعل، نحو: قضاة في قاض. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «لم يكن فَعْلَلٌ في غير المعتل؛ لأنهم قد يختصون المعتل  
بالبناء لا يختصون به غيره؛ ألا تراهم قالوا: كَيُنُونَةٌ» وقال<sup>(٢)</sup>: «أصلها فيعلولة، وليس في غير المعتل  
فَعْلُولٌ»، وهو<sup>(٣)</sup> على أنهم حذفوا العين من مثل مَيْتٍ وَهَيْتٍ، وكذا من كَيُنُونَةٍ فتكون زنتهما فَيَلًا،  
وَفَيْلُولَةً. وكان كينونة: كَيُونُونَةٌ.

ومنها: أَيَّامٌ، وَدَيَّارٌ، وَقِيَّامٌ. الأصل: أَيَّامٌ: أفعال من اليوم، وَدَيَّارٌ، وَقِيَّامٌ: فَيَعَالٌ من دار  
وقام، وليس واحد منهما بفَعَالٍ؛ إذ لو كان إياه لكان قَوَّامًا وَدَوَّارًا.

ومنها: قَيُّومٌ، وكان: قَيُّوْمٌ على فَيَعُولٍ من قام، لا على فَعُولٍ؛ إذ لو كانه كان قَوُّومًا. والقِيَّام  
والقَيُّوم هو الله.

ومنها: دَلِيَّةٌ: تصغير دَلْوٍ كان: دَلِيْوَةٌ.

ومنها: طَيٌّ، وكان طَوِيٌّ؛ لأنه مصدر طوى.

ومنها مَرْمِيٌّ، وظاهر أن الأصل: مَرْمُؤِيٌّ: مَفْعُولُ الرمي.

ومنها مُسْلِمِيٌّ رفعًا؛ إذ كان: مُسْلِمُونِيٌّ، حذف التون للإضافة، بقي: مُسْلِمُونِيٌّ.

ومنها: لِيٍّ في جمع أَلَوِيٍّ، بالضم والكسر، وقد مر<sup>(٢)</sup>، وكان: لَوِيٌّ، على فُعْلٍ؛ لأنه جمع أفعِل.

● قوله: «ويُكسر ما قبلها إن كان ضمة».

أمرٌ وجوبي إلا في صورة لِيٍّ جمع أَلَوِيٍّ، وعَلته أنه لو لم يكسر في مَرْمِيٍّ ومُسْلِمِيٍّ لزم الدور؛  
لأن الياء الساكنة المضموم ما قبلها تنقلب واوًا، كما هو مذهب الأخفش، ولو انقلبت كان مرموي

ومسلموي، وكان في الأول هكذا، وكان القياس في لِيٍّ أن يكون الكسر واجبًا؛ للعلّة المذكورة،  
وللقياس على يَبِيضٍ المتفق على قلبه، ولكنه لم يلتزم فيه للحرص على بيان فُعْلٍ بالضم، ولكونه بناءً  
خفيفًا، بخلاف مرميٍّ، وهذا غاية ما ظهر لي فيه من التعليل.

وقال شارح<sup>(٣)</sup>: «لي بالضم على الأصل»، فإن كان المراد بالأصل فُعْلٌ بالضم، فهو معلوم لكل

(١) الكتاب (٤/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٢) انظر ص (٤٨٠) من هذا الكتاب.

(٣) هو الجاربردي (٢٩٤).

واحد، وإن كان المراد به أصل اقتضاء الإعلال في غير سديد؛ لما عرفت. ٢١٥٨

اعلم أن في هذا الإطلاق نظراً، وكان الأولى أن يستثنى صورةً مثل: بُويعَ، وتُبويِعَ؛ لأن القلب والإدغام فيه ممتنعان، كما فعله الرخاشري في المفصل<sup>(١)</sup>، وفيما ذكرناه أولاً من قول النحاة أيضاً هذا النظر. ٣

وقال الشارحون اعتذاراً عن هذا<sup>(٢)</sup>: «لم يدغم في سُويِرَ وتُبويِعَ؛ لأن الواو فيها بدل من الألف، والألف لا تدغم في شيء، فكذلك الحرف الذي هو بدل عنها»، وهو فاسد؛ لأن ألف كتاب تنقلب واواً<sup>(٣)</sup> في التصغير، فتدغم الياء فيها، ولو كان بدل الألف غير جائز إدغامه لما جاز أن يكون مدغماً فيه. ٦

وأورد على ما ذكره بعض ما القياس فيه القلب والإدغام؛ لكنهم لم يقبلوا ولم يدغموا.

فأجاب بأنه شاذ، وهو قولهم: ضَيَّوْا للسنور البري، وحيوة اسم رجل، والقياس: ضَيَّنَّ، وحيَّة، ونهَوُّ لأنه فعولٌ [بافتح]<sup>(٤)</sup> من النهي للمبالغة، والأصل: نهَوَّيْ، والقياس: نهَيَّ بالقلب والإدغام وكسر الهاء لسلامة الياء، وقيل: وكسر النون للإجتماع. ٩

وكذا ذكر بعض ما القياس فيه عدم القلب والإدغام، وقد قبلوا وأدغموا، وهو قولهم: صَيَّمَ، وقَيَّمَ؛ إذ القياس: صَوِّمَ، وقَوِّمَ؛ إذ هو فعَّل جمع صائم وقائم، ولا اجتماع فيه للواو والياء. ١٢

فأجاب بأنه شاذ، وقوله<sup>(٥)</sup>:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر فما أرق النيام إلا سلامها

أشدَّ من قولهم: صَيَّمَ وقَيَّمَ، والقياس: النَّوَامُ، وإنما كان أشدَّ؛ لأن الواوين في صَوِّمَ لما كانتا قبل الطرف الأخير ناسبهما التغيير؛ إذ هو فيما يلي الآخر أقرب، بخلاف النَّوَامِ؛ لأنهما بُعدتا عن الطرف بسبب الألف. ١٥

ولا يتعد أن يقال: قُلْبُنا ههنا لاجتماع ثلاثٍ من حروف العلة، وكان الواوان أثقل، فهذا هو المجوِّز، وعلى هذا لا يكون أشدَّ. ١٨

(١) انظر المفصل (٣٨٣).

(٢) انظر شرح ركن الدين (١١٨)، والجاربردي (٢٩٤).

(٣) الأصل: (ياء).

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) الشاهد لذي الرمة في المنصف (٥/٢، ٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٣/١٠)، وشرح شواهد الشافية (٣٨٢)، وهو في التصريح (٣٨٣/٢) لأبي النجم الأعرابي، وأنشده ابن الأعرابي لأبي الغمر الكلبي، ونسبه غير واحد له، وحزم بذلك العيني، وقال البغدادي في شرح الشواهد: وهو خلاف الصواب.

وَتُسَكَّنَانِ وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا فِي نَحْوِ يَقُومُ، وَيَبِيعُ؛ لِلْبَيْعِ بِبَابِ يَخَافُ، وَمَفْعَلٌ، وَمَفْعُولٌ كَذَلِكَ، وَمَفْعُولٌ كَذَلِكَ، نَحْوُ: مَقُولٌ، وَمَبِيعٌ، وَالْمَحْذُوفُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ وَأَوْ مَفْعُولٌ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنُ، وَانْقَلَبَتْ أَوْ مَفْعُولٌ عِنْدَهُ يَاءٌ لِلْكَسْرِ، فَخَالَفَا أَصْلَهُمَا، وَشَدَّ مَشْيَبٌ، وَمَهْزُوبٌ، وَكَثُرَ نَحْوُ مَبِيعٌ، وَقَلَّ نَحْوُ: مَصْنُوعٌ، وَإِعْلَالُ نَحْوِ تَلَوُّونَ، وَيَسْتَحْيِي قَلِيلٌ. (الشافية: ١٠٢-١٠٣).

● قوله: «وَتُسَكَّنَانِ».

قد مضى باب القلب، فهذا باب الإسكان وَنَقْلُ الحِركة، وقد تقدم الكلام فيه.

● وقوله: «لِلْبَيْعِ بِبَابِ يَخَافُ».

لا حاجة إليه؛ لأن علة الإسكان حركة حرف العلة مع سكون الحرف الصحيح السابقها، وهذه في كلٍّ من يقوم ويبيع ويخاف على السواء. بقي أن الفتحة المنتقلة إلى الفاء في نحو يخاف ويهاب مع السكون الدخيل فيهما اقتضى<sup>(١)</sup> قلبهما ألفاً إجراءً للسكون الدخيل مجرى الحركة، كما مر مراراً، بخلاف المثالين الأولين؛ إذ لا فتح فيهما.

● قوله: «وَمَفْعَلٌ وَمَفْعُولٌ».

أي: بالضم والكسر كذلك، وذلك نحو مَعُونٍ، وَمَبِيتٍ؛ إذ الأصل: مَعُونٌ بضم الواو، وَمَبِيتٌ بكسر الياء، فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما، فهذا هو الإعلال الإسكاني المجرد.

● قوله: «وَنَحْوِ مَقُولٍ».

أي: وتُسَكَّنَانِ وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا فِي نَحْوِ مَقُولٍ وَمَبِيعٍ مَفْعُولِ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ، وَالْأَصْلُ: مَقُولٌ، وَمَبِيعٌ، فَلَمَّا سَكَنَّا وَنَقَلْنَا حَرَكَتَهُمَا إِلَى مَا قَبْلَهُمَا اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، هُمَا وَوَاوُ مَفْعُولٍ، فَحُذِفَ أَحَدُ السَّاكِنَيْنِ.

واختلف<sup>(٢)</sup> في المحذوف هل هو الزائد أم العين؟ ذهب سيويو إلى الأول،<sup>(٣)</sup> والأخفش إلى الثاني. ١٥٨ ب من الكتاب<sup>(٤)</sup>: تقول مَزُورٌ، وإنما كان الأصل: مَزُورُورٌ، فأسكنت الواو الأولى التي في موضع العين كما

(١) ك: (اقتضاء).

(٢) توسع التصريفيون في مناقشة هذه المسألة الخلافية. وانظرها مفصلة مطوّلة في أمالي ابن الشجري (١/٣١٤-٣٢٢)، والمنصف (١/٢٨٧-٢٩١)، وشرح الملوكي (٣٥١-٣٥٥)، والمنع (٢/٤٥٤-٤٦٠)، وبغية الطالب (٢٠١-٢١٠). وقد صنف ابن جني كتاباً برأيه في هذه المسألة سماه: المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك، فانظرها فيه.

(٣) الكتاب (٤/٣٤٨).

سكنوها في يُفَعِّلُ<sup>(١)</sup> وفَعِّلَ، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان، وتقول في اليائي: مَبِيعٌ وَمَهْيَبٌ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء في موضع العين حيث أسكتها كما جعلتها تابعة في بَيْضٍ، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمة. هذا كلام سيويه.

استدل الأخفش على مذهبه بأن الأصل في الساكنين أن يحذف الأول، إن كان حرف مدّ، كما فعلوا ذلك في قُمْ وِبِعْ، وإذا كان كذلك كان المحذوف العين.

● وقال المصنف: «فخالفاً - أي سيويه والأخفش - أصليهما».

أما مخالفة سيويه فهو أنه كان القياس عنده في الساكنين المتتقين أن يحذف أولهما، وههنا قد حذف الثاني.

وأجيب<sup>(٢)</sup> بمنع الإطلاق؛ لأن حذف الأول مشروط بكونه من كلمة منفصلة، كقولك: رمى القوم، أو بكون الثاني حرفاً صحيحاً، نحو: قُلْ وِبِعْ، أو دالاً على معنى لو حذف يقوت ذلك المعنى كالمُصْطَفَوْنَ، فإنه لو حذف الواو فأت معنى الجمعية، وههنا الشرط مفقود؛ إذ لا كلمتين، ولا حرف صحيح، ولا دالّ، كما ذكر، فثبت أن سيويه لم يخالف أصله.

فإن قلت: انتفاء الدالّ ممنوع؛ لأن الواو تدلّ على المفعول.

قلت: الدالّ على المفعول هو الميم، لا الواو، وسر ذلك أن المفعول جارٍ على يُفَعِّلُ، كما أن الفاعل جارٍ على يَفَعِّلُ، وكما أن الوزن حركةً وسكوناً كان بين الفاعل والفعل حاصلًا كان بين المفعول والفعل حاصلًا؛ لكنهم زادوا الواو بعد العين إشباعاً للضمة، أو لكون مَفَعِّلٍ بضم العين مما عُدِمَ في كلامهم.

واستدل شارح<sup>(٣)</sup> على كون الميم دالة لا الواو باستمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو. وهو معارض بعدم استمرار ألف الفاعل في غير الثلاثي، وميم الفاعل في الثلاثي.

وأما مخالفة الأخفش أصله فلأنه يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوًا لتسلم الضمة، وههنا قلب الضمة كسرة لتسلم الياء.

وكلاهما راعى أصله بوجه آخر، فسيويه قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، وهذا أصله، والأخفش حذف أول الساكنين؛ إذ القياس حذفه إذا كان مدة، وهذا أصله.

(١) الذي في الكتاب: (في يَفَعِّلُ وفَعِّلَ).

(٢) المحيب ابن الناطم في بغية الطالب (٢٠٨-٢١٠)، وعنه ركن الدين (١١٩)، وعنه الجاربردي (٢٩٦)، وعنهما الشارح هنا.

(٣) هو الجاربردي (٢٩٥).

ويمكن ترجيح مذهب سيويه بوجهين آخرين.

أحدهما: أن انقلاب واو المفعول ياءً بعيد، كما أن انقلاب ألف فاعل حالة تكبيره متف.

فإن قلت: من الجائز أن يكون القلب للإشعار بأن البناء من ذوات الياء.

قلت: إما أن تدل الواو على المفعول فلا يجوز قلبها؛ لئلا تفوت الدلالة، أو لا فيتعين بالحذف، فإنها زائدة لا معنى ضروري.

الثاني: أن القول بحذف الأول<sup>(١)</sup> يستلزم تغييرين: قلب الضمة كسرة، وقلب الواو ياء، والقول

بحذف الثاني<sup>(٢)</sup> يستدعي تغييراً واحداً، وهو قلب الضمة في كسرة، والأقل من التغيير أولى. ١٥٩

وشذ من الضابط مَثْبُوبٌ، والقياس: مَثُوبٌ؛ لأنه من الثَّوبِ، ومَثُوبٌ، والقياس: مَهْبٌ؛ لأنه من الهَيْبَةِ.

وكرر الإتمام في بنات الياء لخفتها، نحو: مبيوع، ومخيوط، ومكيول، ومزيوت، ويوم مغيوم، وأنشد<sup>(٣)</sup>:

فكأنها تفاحة مطيوبة

وقيل: هو في لغة بني تميم قياس.

وقلّ الإتمام في بنات الواو، كقولهم: ثوب مصوون، ونقل فرس مقوود، وقول مقوول، ومسك مدووف أي مبلول. قال سيويه<sup>(٤)</sup>: «لا نعلمهم أتموا في الواوات».

● قوله: «وإعلال نحو تلّوا ويستحيي قليل».

هذا في بعض النسخ مثبت تلّوا جمع المذكر من تلوي، وكان في الأصل: تلّويوا كضربوا، فاستقلت الضمة على الياء، فتقلب إلى الواو، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، فصار: تلّوا. قال

(١) الأصل، ك: (الثاني).

(٢) الأصل، ك: (الأول).

(٣) أنشده أبو عمرو رواية عن الأصمعي، ولم أعر على تنمة له، أو ذكر لقائله، إلا أن بعضهم ذكر أنه تميمي، وهذا معلوم من (مطيوبة) فالإتمام لغة تميم، وانظر الشاهد في المنصف (١/ ٢٨٦١ و ٣/ ٤٧)، والخصائص (١/ ٢٦١)، وأمالى ابن الشجري (١/ ٣٢١)، وشرح الملوكي (٣٥٣)، والمتع (٢/ ٤٦٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٣).

(٤) الكتاب (٤/ ٣٤٨).

تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ تَعْرَضُوا﴾.

يقول بعد هذا العمل: نقل حركة الواو إلى اللام ثم حذفها لالتقاء الساكنين قليل؛ لاجتماع إعلايين في كلمة واحدة، وتكون حيثئذ: تَلُوا. ٣

وكذا نقل حركة الياء الأولى من يَسْتَحْيِي إلى ما قبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين إلى أن يصير يستحي قليل أيضًا؛ لإعلايين أحدهما هذا، والآخر إسكان الياء الثانية قبل هذا العمل.

وتُحذفان في نحو: قُلْتُ، وَبَعْتُ، وَقُلْنَ، وَبِعْنَ، وَيُكسر الأول إن كانت العين ياءً أو واوًا مكسورة، ويضمُّ في غيره، ولم يفعلوه في لَسْتُ؛ لشبهه بالحرف، ومن ثمَّ سَكَّنوا الياء، وفي نحو قُلْ، وبع؛ لأنه عن تَقُولُ، وَتَبِيعُ، وفي الإقامة، والاستقامة. ٦  
ويجوز الحذف في نحو: سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ، وَكَيُّونَةٌ، وَقِيلُولَةٌ. (الشافية: ١٠٣). ٩

● قوله: «وتُحذفان».

قد ذكرنا أن الحذف غاية العمل، فهذا باب الحذف من الإعلال، وهو على ضربين: ما على الوجوب، وما على الجواز. ١٢

الأول<sup>(٢)</sup> في صورة التقاء الساكنين، فمنها: قلت، وبعث، وقُلْنَ، وبعن. كان الأصل: قَوْلْتُ وَيَبَعْتُ، فقلبتا ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف المقلوبة واللام، فحذفت الألف، ثم ضُمَّت الفاء في غير باب المكسور العين يائيًا كان أو واويًا، واليائي مطلقًا، وكُسرت فيهما، وذلك قولك: قُلْتُ، وَطَلْتُ، وَبَعْتُ، وَهَيْبْتُ، وَخِفْتُ، وقد مر وجه الكسر والضم والخلاف فيه في أول الكتاب<sup>(٣)</sup>. ١٥  
● وقوله: «ولم يفعلوه في لَسْتُ».

جواب سؤال مقدر لأنه قال: «ويكسر الأول إن كانت العين ياءً»، وظاهر أن ليس عينه ياء، ولم يُكسر أوله في لَسَنَّ إلى لَسْنَا؛ بل ترك مفتوحًا. يقول: لم يفعلوا ذلك لشبه ليس بالحرف، وكما أنه غير متصرف فيه أرادوا أن يكون شبيهه أيضًا غير متصرف فيه، والإعلال تصرف تام، ولذلك سَكَّنوا الياء في موضع القلب في غيره، فقالوا: ليس، ولم يقلبوا فلم يقولوا: لاس، كهباب، ولم يصححوا كَصَيَدَ البعير: إذا كان في رأسه داءٌ فيرفعه؛ إذ القلب والصحة في الفعل، وإنما سَكَّنوا كقولك: ليت؛ لتلا يكون له ما للفعل؛ بل يكون له ما للحرف. ٢١

(١) النساء: من الآية ١٣٥.

(٢) الأصل، ك: (الأولى).

(٣) انظر ص (٥٨) من هذا الكتاب.

وهو من المكسور العين؛ لتحقيق الإسكان فيه كَعَلَمَ بسكون اللام في عِلِمَ، لا من المفتوحها؛ إذ لا إسكان فيه لخفة الفتح، فلا يقال في ضَرَبَ: ضَرَبَ بالسكون، ولا من المضمومها؛ لعدم مثاله فيه. وتجويز شارح<sup>(١)</sup> كونها من المفتوحها خطأ.

٣

فإن قلت: لا يحيص عن الإعلال في لسن إلى لسن.

قلت: لما وجب سكون اللام عند الضمير المذكور توجه الإعلال لالتقاء الساكنين، فلم يكن ١٥٩ ب منه بدّ، فلذلك أعلّوا، وكان عن قلب فتحة الفاء كسرة مندوحة، فلم يقلبوا، وذلك لأنهم لم يريدوا التصرف التام الإعلالي فيه، فكأنهم نقصوا عن إعلاله، والناقص كالمعدوم.

٦

ومنها: قُلْ، وبع؛ لأنهما عن تَقُولُ وتَبِيعُ، حُذفت حرف المضارعة، وأسكن الآخر، فالتقى ساكتان، فحذفت حرف العلة.

٩

وكذلك: خَفْ، وَهَبْ في: تَخَافُ، وَتَهَابُ.

وكذلك المجزوم من الباب، كقولك: لم تَقُلْ، ولم تَبِعْ، ولم تَخَفْ، ولم تَهَبْ.

ومنها: الإقامة، والاستقامة، والأصل: إقوامٌ، واستِقْوامٌ، نُقلت حركة حرف العلة إلى ما قبلها، فسكنت سكوناً غير أصلي، وكانت كالمتحرك، وكان ما قبلها مفتوحاً، فقلبت ألفاً، فاجتمع ساكتان، فحذفت، فبقي: إقامٌ، واستِقامٌ على: إقالٍ، واستِقالٍ، فعُوّض عن المحذوف التاء، كما مر، فصار: إقامة واستقامة.

١٢

١٥

اعلم أن شارحاً<sup>(٢)</sup> قال: «هذا على أصل الأخفش في مقول، وأما أصل سيبويه فيقتضي أن تكون المحذوفة هي الثانية». وإجماء الكتاب إلى اعتلالهما. قال<sup>(٣)</sup>: «فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلنا كما اعتلت أفعالهما؛ لأن لزوم الاستفعال والإفعال لا سَتَفْعَلْ وأَفْعَلْ كلزوم يَسْتَفْعِلْ ويُفْعِلْ لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتت» يعني حرف العلة. فإن أراد بعدم التمام سكونها بعد الانقلاب صحّ كلام الشارح، وتكون زنتهما: إِفْعَلَةٌ، وإِسْتِفْعَلَةٌ بسكون العين، وإن أراد به حذفها، وهذا هو الظاهر، كان فيه المذهبان متحدان.

٢١

وأورد بعض من شرح<sup>(٤)</sup> أن هذا الذكر مكرر. وأجاب بعضهم<sup>(٤)</sup> بأنه هنالك لقلب العين ألفاً، وههنا للحذف لالتقاء الساكنين.

(١) هو ركن الدين (١٢٠) موافقة للشارح في شرحه على الشافية (٦٨/أ).

(٢) هو الجاربردي (٢٩٨) موافقة لركن الدين (١٢٠).

(٣) الكتاب (٤/٣٥٤-٣٥٥).

(٤) المراد هو ركن الدين (١٢٠)، والمجيب الجاربردي (٢٩٨).

## ● قوله: «ويجوز».

٣ قد علمت الوجوب، فهذا هو الجواز. يقول: جائز أن تُحذف العين في نحو سَيِّدٍ وَمَيْتٍ، وقد دريت أنه كان سَيِّودًا، فقلب وأدغم، فإذا حذفت يكون سَيِّدٌ على زنة قِيلٍ. وقولهم: طائي مبني على التزام هذا الحذف؛ ليتأتى قلب يائه المزيدة ألفًا قلبًا ملتزمًا، وقد تقدم الكلام فيه.

٦ قال: ومن صور جواز الحذف قولهم: كَيُّونَةٌ، وَقِيلُونَةٌ، وقد تقدم أنها فِعْلُولَةٌ. وإطلاق الجواز غلط؛ إذ حذف العين لازم، وإنما التزم لكثرة حروف الكلمة وتاء التانيث، وقد جاء الأصل نادرًا. قال<sup>(١)</sup>:

٩ يا ليت أنا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كَيُّونَةٌ

ولولا مجيء الأصل لما حكم بهذا التخفيف الملتزم، ولكان القياس الإعلالي أن يقال: قلبت الواو ياء لكثرة الحروف مع تاء التانيث، أو لكثرة الاستعمال، أو لحملها على الياء؛ لأن هذا البناء في اليائي أكثر، أو على الشذوذ، ولا حاجة إلى تكلف طلب النظر في الصحيح، كما ارتكبه الشارحون<sup>(٢)</sup> حيث قالوا: ليس في كلامهم فَعْلُولَةٌ إلا نادرًا كصعفوقة، فهو مغير بحذف العين، بدليل مجيء الأصل ووجود فَيَعْلُولٍ كخَيْتَعُورٍ، وهو الداهية وما لا يدوم. من الكتاب<sup>(٣)</sup>: «أنهم يختصون المعتل بالبناء ١٦٠ أ لا يختصون به غيره»، ومنه أيضًا<sup>(٤)</sup>: «أصلها فَيَعْلُولَةٌ، وليس في غير المعتل فَيَعْلُولٌ» وقد ذكرنا هذا، ثم إن خيتعورًا تأؤه مفتوحة، وأما فَيَعْلُول فعينه مكسورة. هكذا مثبت في الكتاب<sup>(٥)</sup>، فلا مماثلة بينهما، وهذا غلط منهم. والله أعلم.

١٨ وقال الكوفيون<sup>(٦)</sup>: أصلها كُؤُونَةٌ موازن سُرُجُوجَةٍ، وهي الطبيعة، على فَعْلُولَةٍ، بضم الفاء، وهو ضعيف للزوم تغييرين بلا اقتضاء مقتضى؛ قلب الضمة فتحة، وقلب الواو ياء.

(١) أنشده أبو العباس المبرد قال: أنشدني النهشلي. وانظر الشاهد في المنصف (١٥/٢)، والاقتضاب (٢/٣٤٠)، وسفر السعادة (٢/٥٧٩)، والإنصاف (٢/٧٩٧)، والمتنع (٢/٥٠٥)، واللسان (كون)، وشرح شواهد الشافية (٣٩٢).

(٢) انظر شرح ركن الدين (١٢٠)، والجاربردي (٢٩٨).

(٣) الكتاب (٤/٣٦٥).

(٤) الذي في الكتاب بفتح العين.

(٥) انظر الإنصاف (٢/٧٩٥-٨٠٤، المسألة: ١٥٥).



فإن قلت: فما عليه البصريون مرجوح من جهة عدم النظر، فيتعارضان.

قلت: عدم النظر في بناء المعتل له نظير كقضاة في جمع قاض، وقد سلف، ألا ترى أن سيبويه أشار إليه فيما تلوث عليك؟ ٣

وفي باب قِيلَ، وَبِيعَ ثلاثُ لغاتٍ: الياءُ، والإشمامُ، والواوُ، فإن اتصل به ما يُسكنُ لامه، نحو: بُعِتَ يا عَبْدُ، وَقُلْتُ يا قَوْلُ، فالكسرُ، والإشمامُ، والضَّمُّ، وبابُ: أُخْتِرَ، وأنقِيْدَ مثلهُ فيها، بخلافِ بابِ: أُقِيمَ، واستَقِيمَ. (الشافية: ١٠٤).

● قوله: «وفي باب قِيلَ».

هذا من أبواب نقل الحركة والإسكان. يقول: إذا أردت المبني للمفعول من الماضي المعتل العين ففيه مذاهب ثلاثة: ٩

أولها، وهي اللغة الفصيحة: أن تنقل حركة العين إلى الفاء بعد إسكانها، فتقلب الواو في الواوي ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وتبقى الياء على حالها، فتقول: قِيلَ، وَبِيعَ.

الثاني: أن يسكن حرف العلة، فتقلب الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وتبقى الواو على حالها، فتقول: قُويلٌ، وَبُويِعَ. وهذه لغة رديّة. ١٢

ومن قوة اللغة الأولى وضعف الثانية تبيّن قوة مذهب سيبويه وضعف مذهب الأخفش؛ إذ الأولى لكونها مستلزمة للعدول من الأثقل إلى الأخف كانت فصيحة، والثانية لاستلزامها العكس كانت رديّة. ١٥

الثالث: أن تُشيمَّ الفاء الضمَّ تنبيهًا على أن أصل هذا الكسر الضمُّ، وهذا الإشمام ليس بالمعنى الذي علمته في الوقف، وهذه أيضًا فصيحة، وإن لم تبلغ مبلغ الأولى؛ للمحافظة على أصل الخفة، والتنبيه على أصل حركة الفاء. ١٨

وتوهم بعضهم أن هذا الإشمام غير ممكن؛ لأن الإشمام عنده ضم الشفتين بعد الإسكان<sup>(١)</sup> الموقوف عليه من غير صوت، وذلك غير معمول به ههنا، وليس الأمر كذلك؛ لأن الإشمام إن كان عند ابتداء الكلمة فلا إشكال، وإن كان مع وصلك إياها بغيرها كان ضمًا للشفتين بسرعة بين النطق بما قبلها وبها. هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل<sup>(٢)</sup>. ٢١

(١) الأصل، ك: (إسكان). والتصحيح عن م، وعن شرح المفصل.

(٢) الإيضاح (٢/ ٤٣٠-٤٣١).

● قوله: «فإن اتصل».

يشير إلى أن اللغات الثلاث آتية فيما اتصل الضمير المرفوع المتحرك به.

من ذلك أيضاً نحو: قُلْنَا إلى قُلْنَا، وَبَعْن إلى بَعْنَا.

وقيل: الأجود في هذا النحو الكسر في الواوي، والضم في اليائي؛ ليكون فرقاً تاماً بين المبني للمفعول والمبني للفاعل. وهذا قريب من وجه القياس إن ساعده استعمالهم في الكثرة يكون أحسن.

● قوله: «وباب اختير».

أي: مجهول ماضي بابي الافتعال والانفعال من المعتل العين جارٍ في اللغات المذكورة مجرى قيلَ وبيعَ نحو: اختيرَ، وهو يائي، وانقيدَ، وهو واوي، وذلك لأن الأصل: اختِيرَ وانقُودَ، فقولك:

تِيرَ، وقُودَ موازن قولَ وبيعَ، فلذلك جرى مجراه، فيجوز الكسر في الخالص بالياء، والضم الخالص ١٦٠ ب

بالواو، نحو: اختُورَ، وانقُودَ والإشمام، كما مر، ويجوز عند اتصال الضمير المذكور به: اختُيرَتَ وانقُودَتَ بالكسر والضم والإشمام، وهذا لا يجري في باب أقيم واستقيم؛ لأن الفاء فيه ساكنة في

الأصل، لا مضمومة، فلم يوازن: قولَ، وبيعَ، فلا يجوز فيه إلا الكسر الصريح.

وشرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي والجاري على الفعل مما لم يُذكر موافقة الفعل حركةً وسكوناً مع مخالفته بزيادة أو بينة مخصوصتين به، فلذلك لو بنيتَ من البيعِ مثل: مضربٍ، وتحلِّيَ قلتَ: مبيعٌ، وبيعٌ مُعَلَّأً، ومثل: تضربُ قلتَ: تبعٌ مُصَحَّحًا. (الثانية: ١٠٤).

● قوله: «وشرط إعلال العين...» إلى آخره.

ذكر لإعلال عين كل اسم غير ثلاثي كبابٍ ونابٍ، وغير جارٍ على الفعل كقائل ومقول شريطتين:

إحدهما: موافقة الفعل حركةً وسكوناً، والثانية: مخالفته إما بزيادة مخصوصة بالاسم، وإما بينة

مخصوصة به؛ أما الثلاثي فلأن إعلاله لا يكون إلا بالمقتضي فيه، وأما الجاري على الفعل فلأنه يعلُّ مطلقاً بإعلال فعله، ولا نظر إلى الشريطتين، فإن لم تجد الموافقة فلا إعلال، كقولك: أهوناء في جمع

هَيْنٍ؛ إذ لا يوافق الفعل حركةً وسكوناً، وكذا إن لم تجد المخالفة بالزيادة أو البنية، كما تبني مثل تضرب من البيع فإنك تقول: تبعٌ يسكون الباء وكسر الياء؛ أما الأول فلأن الموافقة هي الحاملة

على الإعلال، وأما الثاني فلأنك لو أعللته التيس الاسم بالفعل، فأما إذا وجدت فإعلال ليس إلا؛

لاقتضائه الموافقة، ولانتفاء اللبس بالمخالفة، وذلك كما أردت أن تقول من البيع مثل مضربٍ

وتحلِّي بكسر التاء، وهو الجلد الفاسد بالسكين إذا قشره من حلاً الجلد: أي قشر، فتقول: مبيعٌ

وَيَتَّبِعُ بِسُكُونِ الْيَاءِ؛ لِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا. وَتَعْلَمُ أَنَّ مَخَالَفَةَ مَضْرِبِ بِيَزَادَةِ الْمِيمِ؛ إِذْ لَا تَزَادُ فِي الْفِعْلِ، وَمَخَالَفَةَ تَحْلِيٍّ بِالْبَيْنَةِ.

٣ فَإِنْ قِيلَ: فَمَثَلُ يَزِيدُ عِلْمًا مُوَافِقٌ غَيْرُ مُخَالَفٍ، وَلَا تَصْحِيحٌ.

قُلْنَا: بَلْ فِعْلٌ نَقَلَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ؛ بَلْ جُمْلَةٌ فِي قَوْلِهِ (١):

نَبَّيْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدَ      ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

٦ وَنَبَّيْتُ بِمَجْهُولِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ مَاضِي التَّنْبِيهِ، وَهِيَ الْإِعْلَامُ، وَالْفَدِيدُ: الصِّيَاحُ، وَظَلَمْنَا مَفْعُولٌ لَهُ وَعَامِلُهُ لَهُمْ، وَيَزِيدُ: مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِكَ: الْمَالُ يَزِيدُ مَثَلًا؛ لِيَكُونَ مُشْتَمَلًا عَلَى الضَّمِيرِ فَتَحْصُلُ الْجُمْلَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ أَبَانٍ عِلْمًا.

٩ قُلْنَا: صَرْفُهُ أَكْثَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَلَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فَعَالًا. أَمَّا عَلَى رَأْيِ مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ فَأَفْعَلُ نُقِلَ إِلَى الْأِسْمِ بَعْدَ الْإِعْلَالِ. وَاسْتَدْلَ عَلَى أَنَّهُ فَعَالٌ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَفْعَلٌ لَمْ يَعْلَ، وَلِلزَّمِ نَقْلُ الْمَاضِي إِلَى الْعِلْمِ، وَلِمَا صُرِفَ فِي قَوْلِهِ (٢):

١٢ دَرَسَ النَّاسُ بِمُتَالَعِ فَأَبَانَ      فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ وَالسُّوْبَانِ

وَأَجِيبُ (٣) عَنْ الْأَوَّلِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ النُّقْلِ مَعْلًا، وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ نَقْلَ الْمَاضِي إِلَى الْعِلْمِ كَثِيرٌ كَشَمَّرٍ، وَكَعَسَبٍ (٤)، وَجَلَا فِي (٥):

١٥ أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيَا      مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وَعَنِ الثَّلَاثِ بِأَنَّ صَرْفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الشَّعْرِ شَائِعٌ. وَالدَّلِيلُ الْأَقْوَى أَنَّ فَعَالًا فِي الْعِلْمِ أَكْثَرُ مِنْ

(١) الشَّاهِدُ لِرُؤْيَا فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ (١٧٢)، وَالْمَفْصَلُ (٦)، وَشَرْحُهُ لِابْنِ يَعِيشَ (٢٨/١)، وَلِلْمُصَنِّفِ (٧٠/١)، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ (٢٢٣/٢)، وَالدَّرُ الْمَصُونُ (١١٣/٦)، وَالْأَشْمُونِي (١٣٢/١)، وَاللِّسَانُ (فَدَد)، وَالْخَزَانَةُ (١٣٠/١)، وَالْعَيْنِي (٣٨٨/١).

(٢) الشَّاهِدُ لِلصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ لِبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ مِنَ الضَّرُورَةِ لِأَبِي سَعِيدِ السِّرَافِيِّ (١٠٢)، وَالْخَصَائِصُ (١/٨١ وَ ٤٣٧/٢)، وَتَأْوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ (٢٣٦/١)، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ (مَنَا)، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ (٣٩٧)، وَالدَّرُ اللَّوَامِعُ (٢٠٨/٦)، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ (١٣٨).

(٣) انْظُرْ شَرْحَ رُكْنِ الدِّينِ (١٢١).

(٤) انْظُرْ التَّاجَ (كَعَسَبٍ، شَمَرٍ). وَكَعَسَبٌ: إِذَا مَشَى مَشْيَةَ السَّكَرَانِ.

(٥) الشَّاهِدُ لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الْيَرْبُوعِيِّ فِي الْكِتَابِ (٢٠٧/٣)، وَالْأَصْمَعِيَّاتُ (٧٤)، وَنَكْتُ الشُّتَمَرِيِّ (٨١٨/٢)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ (١/٦١ وَ ٦٢/٣)، وَالتَّصْرِيحُ (٢٢١/٢)، وَالْخَزَانَةُ (١٢٣-١٢٦)، وَقَالَ فِيهِ: «وَلَيْسَ هُوَ لِلْعَرَجِيِّ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْفَتَاوَانِيُّ فِي الْمَطُولِ».

أَفْعَلَ المَعْل. وحذف من قوله: المنا الزاي واللام؛ يعني المنازل، وهو قبيح، والمتالع بضم الميم، وأبان<sup>(١)</sup>؛ جبالان، وقوله: فتقادت: أي صارت قديمة، والخبس<sup>(٢)</sup> بالفتح بلا عجم: جبل، والسويان<sup>(٣)</sup>؛ واد، وجلا: اسم رجل، وطلاع الثنايا الذي يقصد الأمور العالية. يقول: أنا ١٦١ المعروف ابن المعروف العالي المهمة إذا أضع العمامة على رأسي يعرفني الناس لأنني أهل لها.

اللام: تُقْلَبَانِ أَلْفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح، كغَزَا، ورمى، وَيَقْوَى، وَيَحْيَى، وَعَصَا، وَرَحَى، بخلاف: غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ، وَغَزَوْنَا، وَرَمَيْنَا، وَتَخَشَّيْنِ، وَتَأَيَّنِ، وَغَزَوْا، وَرَمَوْا، وَغَصَّوْنَا، وَرَحَّيْنَا، وللإلباس، واخشيًا نحوه؛ لأنه من باب لن يَخْشِيَا، واخشيَيْنِ؛ لشبهه بذلك، بخلاف: اخشَوْا، واخشَوْنَا، واخشي، واخشيَيْنِ. (الشافية: ١٠٤-١٠٥).

● قوله: «اللام: تُقْلَبَانِ أَلْفًا».

يعني الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، وعلّة القلب ما مرّ في العين، كغَزَا، ورمى، وَيَقْوَى، وَيَحْيَى، وَعَصَا، وَرَحَى. الأصل: غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ، وَيَقْوَوْتُ، وَيَحْيَوْتُ، وَعَصَوْتُ، وَرَحَيْتُ. وهذا مطرد إن لم يكن بعد الواو والياء ما يُوجب فتحهما؛ يعني إن لم يمنع مانع من الاقتضاء الإعلاي. بخلاف: غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ؛ لانتفاء جزء العلة؛ إذ لم يتحركا، وذلك في غَزَوْنَا، وَرَمَيْنَا، وَغَزَوْنَا، وَرَمَيْنَا، وبخلاف تَخَشَّيْنِ، وَتَأَيَّنِ على زنة تَفْعَلْنَ للجمع المؤنث. وبخلاف: غَزَوْا، وَرَمَوْا؛ لانتفاء جزء العلة، وهو انفتاح ما قبلهما. وإنما قلنا: على زنة تَفْعَلْنَ؛ لأن تَخَشَّيْنِ وَتَأَيَّنِ للواحدة المخاطبة أصله: تَخَشَّيْنِ، وَتَأَيَّنِ على زنة تَفْعَلَيْنِ بياءين، وكذا تَرْضَيْنِ، وَتَقْوَيْنِ الأصل: تَرْضَيْنِ، وَتَقْوَيْنِ؛ قلبتا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما [ألفاً]<sup>(٢)</sup>، فصارت: تَخَشَّيْنِ، وَتَأَيَّنِ، وَتَرْضَيْنِ، وَتَقْوَيْنِ، فحذفت الألف لانتفاء الساكنين، فصارت: تَفْعَلْنَ.

وبخلاف: غَزَوْا وَرَمَوْا؛ للمانع مع الموجب؛ لأنك لو قلبتهما التقى ساكنان، فلزم حذف أحدهما، فالتبس المفرد بالثنية؛ إذ تكون كلاهما غَزَا، فاللبس المطرد هو المانع. وبخلاف عَصَّوْنَا، وَرَحَّيْنَا؛ إذ لو أعلّ فأضيف سقط النون، فالتبس المفرد بالثنى، فأما إذا لم يضاف كان في التقدير: عَصَّان، وَرَحَّان، ولا لبس، فالمانع اللبس غير المطرد، ولعدم الاطراد حمله بعضهم على غَزَوْا وَرَمَوْا؛ لكون الكل مثني.

(١) انظر معجم البلدان (١/ ٦٢ و ٢/ ٢١٢ و ٣/ ٣٧٧).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

● قوله: «واخشياً نحوهُ».

أي: نحو غَزَوْا في كون المانع فيه يُوجد، وذلك أَنَّ الأمر مأخوذ من المضارع، فيكون هو من باب لن يخشياً، وهذا لو أعلَّ التيس بالمفرد، فما أخذ منه يكون محمولاً عليه؛ لكونه فرعه، فهذا هو المانع في اخشياً، ولا لبس فيه بتقدير الإعلال؛ لأنه يكون: اخشاً<sup>(١)</sup>، بالالف، ولا يلتبس بقولك: اخش<sup>(٢)</sup>، بلا ألف، فالمانع حمله على ما إعلاله مُلبسٌ، وهو لن يخشياً.

● قوله: «واخشينَّ لشبهه بذلك».

أي: واخشياً نحو غَزَوْا، واخشينَّ أيضاً نحو غَزَوْا لشبهه باخشياً، ووجه الشبه أن في آخر الكل ما يُوجب الفتح؛ أعني المانع تقديرًا، وذلك لأن الإعلال لا يلتبس في اخشينَّ؛ لأنه يكون في التقدير: اخشَانَّ، ولا يلتبس بشيء، ولكنه محمول على لن يخشياً؛ لكونه نظير اخشياً، ولا يجوز أن يكون قوله: «اخشينَّ» عطفاً على قوله: «لن يخشياً» كما أجازته شارح<sup>(٣)</sup>؛ لأن في قوله: «من باب» إشارة إلى الأخذ؛ يعني لأن اخشياً مأخوذ من باب لن يخشياً، ولا يجوز أن يكون مأخوذاً من اخشينَّ؛ إذ كلاهما أمرٌ، فلا يؤخذ أحدهما من الآخر.

● قوله: «بمخلاف اخشوا، واخشونَّ واخشني، واخشينَّ».

ب ١٦١ إذ لا مانع في واحد منها، فقلبت حرف العلة، وحذفت بالتقاء الساكنين. §  
١٥ واخشوا كان: اخشيتوا موازن اذهبوا، فقلبت لوجود الموجب وعدم المانع، فصار: اخشوا، فحذفت، فبقي: اخشوا.  
واتصلت به نونُ التأكيد، وكانت كالكلمة المنفصلة؛ لبروز الضمير، كما في: اخشينَّ، بمخلاف  
١٨ اخشينَّ فإنها كالتصلة كما مرّت في باب التقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>، فصار: اخشونَّ.  
واخشني كان: اخشيني موازن اذهبني، فوُجد الموجب، وعُدم المانع، فقلبت، فالتقى ساكنان، فحذفت، فصار: اخشني.  
٢١ واتصلت به النون، كما دريت، فصار اخشينَّ.

وتُقلب الواو ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها، أو رابعةً فصاعداً، ولم ينضمَّ ما قبلها، كدُعِي، ورضي، والغازي، وأغزيتُ، وتغزيتُ، واستغزيتُ، ويُغزيان، ويرضيان، بخلاف: يدعو، ويغزو. وقيّة، وهو ابن عمّي دنيّاً شاذّاً، وطئى قلب الياء في باب رضي، وبقي، ودُعِي ألفاً. (الشافعية: ١٠٥).

(١) الأصل، م: (اخشياً).

(٢) الأصل، م: (اخشنَّ).

(٣) هو الجاربردي (٣٠١).

(٤) انظر ص (٢٤٧) من هذا الكتاب.

● قوله: «وتقلب الواو».

هذا باب آخر من إعلال اللام؛ أي: تقلب الواو ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها كدُعِي، ورَضِي، وقَوِي، كما قلبتها في قولهم: قِيمًا، وقِيَامًا في العين؛ إذ الكسر يقتضي هذا. ٣

وتقلب أيضًا إذا وقعت رابعة فصاعدًا، ولم يكن ما قبلها مضمومًا، كقولك: الغازي، وأَغْزَيْتُ، وصَفَيْتُ، وصافيتُ، واصطفيتُ، وانجليتُ، واستغزيتُ، واخْلَوَيْتُ، وتغزيتُ، وتداعيتُ، ويُغْزِيَانِ، ويُصَفِّيَانِ، ويُصْطَفِيَانِ إلى غير ذلك. واستدل عليه بأمرين: أحدهما، وهو الأقوى الأسلم: أن الكلمة زادت على ثلاثة، فتقلت، والياء أخفُّ، ولا مانع، فناسب أن يُجاء بالأخف، فقلبت ياءً. ٦

الثاني: أنه لما كان في بعض المذكور من كلِّ باب موجب القلب حُمِلَ ما لم يكن فيه موجبُ عليه، فحمل يُغْزِيَانِ ويُصَفِّيَانِ على غَزِيٍّ ورَضِيٍّ، وحُمِلَ ماضي كل مضارع يكون ما قبل آخره مكسوراً على ذلك المضارع، كأغزيتُ إلى قولنا: اخْلَوَيْتُ؛ لأن المضارع يُغْزِي إلى قولك: يَخْلُوْلِي، فترى كسر ما قبل الآخر في الكل، وهو موجب القلب، وحُمِلَ اسم المفعول من الكل على المضارع المبني للفاعل كمُصْطَفِيَانِ، ومُسْتَغْزِيَانِ، وغير ذلك، وحُمِلَ المصدر الميمي والزمان والمكان من الثلاثي على الماضي كملهيَانِ، والكلُّ من غير الثلاثي<sup>(١)</sup> على المضارع المبني للفاعل، كذا ويكون على لفظ<sup>(٢)</sup> المفعول، كما عرفت من قبل. ٩ ١٢

ويتوجه بعد ذلك إيرادان<sup>(٣)</sup>: ١٥

أحدهما: أن يقال: لا محمول لباب تَغَزَيْتُ وتَدَاعَيْتُ؛ إذ لا ينكسر ما قبل الآخر فيه بحال. والجواب: أنهما محمولان على باب غَزَى وصافى؛ لأنهما مطاوعاهما.

وقيل: ينكسر ما قبلهما في البابين في الفاعل كالتغزّي، والمتداعي. ١٨

وأجيب بأن القلب في الفاعل لو استلزم القلب في الماضي لقليل في دعوت: دَعَيْتُ؛ لوجود الداعي. الثاني: إن قولهم: يَشَأْيَانِ من شَأَوْتُ: أي سبقتُ، ولم ينكسر ما قبله في تصاريفه.

والجواب: المنع، فإنه ينكسر في الماضي المجهول. ٢١

فإن قيل: لو اعتبر هذا لزوم القلب في يدعو.

قلنا: لا نسلم؛ لأن الضم مانع ههنا، ولا ضم في يَشَأَى.

(١) أي: وحمل المصدر الميمي والزمان والمكان من غير الثلاثي.

(٢) م: (كذا ويكون على المضارع ويكون على لفظ).

(٣) انظرهما وما تبعهما من مناقشات في شرح الجاربردي (٣٠٢).

● وقوله: «بِخِلَافٍ يَدْعُو وَيَغْزُو» .

أي: لأنه انضم ما قبلها، وهو المانع من القلب .

وقال شارح<sup>(١)</sup>: لا حاجة إليه؛ لأنه معلوم من قوله: «ولم ينضم» .

وهو حق؛ لكنه مذكور لمثال المانع.

● وقوله: «وَقَيْنَةُ» وهو ابن عمِّي دُنْيَا .

جواب عن دخل مقدر، وهو أن يقال: قُنُوَّةٌ، وَدُنُوًّا في واو لم ينكسر ما قبلها، ولم تقع رابعة ١٦٢ أ فصاعدًا، وقلبت ياءً، فما الموجب؟

فأجاب بأنه شاذ لا موجب له.

وَالْقَيْنَةُ: الكسب من قَنَوْتُ الشيءَ إِذَا كَسَبْتَهُ، وقيل: جاء قَيْنَتْ أَيضًا بمعناه، وجاء الْقَيْنَةُ وَالْقَيْنَةُ بضم الفاء وكسرها فيهما، فلا شذوذ. وَدُنْيَا من الدُّنْيَا. وَدُنْيَا بكسر الدال وضمها: أي لَحَا<sup>(٢)</sup>. نُصِبَ عَلَى الْحَالِ.

● قوله: «وَطَيُّ» .

أي: يقلبون الياء المكسور ما قبلها ألفًا بقلب الكسرة أولًا فتحةً، ثم قلب الياء لتحركها وافتتاح ما قبلها ألفًا، وذلك لاستكراههم الكسر قبل الياء، فيقولون في رَضِي، وَلَقِي، ودُعِيَ: رَضًا، وَبَقًا، ودُعَا.

وَتُقَلَّبُ الواو طرفًا بعد ضمة في كُلِّ مَتَمَكِّنٍ ياءً، فتقلب الضمة كسرة كما انقلبت في: التَّارِمِي، والتَّجَارِي، فيصير من باب قاضٍ، مثل: أَذَلٍ، وَقَلَنْسٍ، بِخِلَافٍ: قَلَنْسُوءٍ، وَقَمَخْدُوءٍ، وبِخِلَافِ العَيْنِ، كَالْقَوْبَاءِ، وَالْحَيْلَاءِ. ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع، إلا في الإعراب، نحو: عُتِيَّ وَجُشِيَّ. وَنَحْوُ: نُحْوٍ شَاذٍّ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ: مَعْدِيَّ، وَمَغْزِيَّ كَثِيرًا، وَالْقِيَاسُ الْوَاوُ. (الشافية: ١٠٥-١٠٦).

● قوله: «وَتُقَلَّبُ» .

هذا باب آخر. أي تُقَلَّبُ الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في كُلِّ اسمٍ مَتَمَكِّنٍ ياءً، وتُقَلَّبُ تلك الضمة كسرة لتبقى الياء، وذلك لأنه ليس في الأسماء المتمكنة مثل هذا، وإنما هو في الفعل، نحو

(١) هو ركن الدين (١٢٢).

(٢) أي لازق النسب في ذلك. وانظر الصحاح واللسان والتاج (دنو)، والتهذيب (دنو: ١٨٩/١٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١١/١٠).

- ٣ يغزرو، وفي الاسم غير المتمكن نحو: هو، وذو، فإذا اقتضى القياس هذه الصورة عمل بها هذا العمل من الإعلال، كما يجمع مثلاً دَلَّوْ على أَفْعَلٍ، فإنه يكونُ أَذْلُوْ، فتقلب الواو ياءً، والضمّة كسرةً<sup>(١)</sup> (فيكون: أَذْلِيْ، فيجري مجرى قاضٍ في الإعراب، تقول: هذه أَذْلٍ، ومررت بأَذْلٍ، ورأيت أَذْلِيَا، وإنما قلبت هذه الضمة كسرةً)<sup>(١)</sup> كما قلبتها في الترامي، والتَّجَارِي حيث كان ما قبل الياء مضموماً لبناء تَفَاعُلٍ مصدرًا؛ لتبقى الياء، فهذه أيضاً لبقائها.
- ٦ وَقَلَّسُوْةٌ إذا أردتَ جمعها على حَدِّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ حذفتَ تاءَها. تَبْقَى: قَلَّسُوْ، وهي مثل أَذْلُوْ، فيبعد العمل المذكور يصير: قَلَّسٍ.
- ٩ وعلى هذا قولك: التَّحْسِي، والتَّدَاعِي؛ لأنه كان التَّحْسُو، والتَّدَاعُو، فأعلَّ كما عرفت.
- ٩ ومال الرخشري<sup>(٢)</sup> إلى قلب الضمة كسرة أولاً، ثم قلب الواو ياءً.
- وقال المصنف والشارحون<sup>(٣)</sup>: الأول أولى؛ لكون الحركة تابعة للحرف فيه، وههنا الحرف تابعة للحركة، والحركة بالتابعة أولى.
- ١٢ وأنا أقول: قلب الضمة كسرة محقق، كما في التمشي والتجاري، بدون قلب الحرف، فأما قلب الحرف بدون الحركة في هذه الصورة فممتنع، فقلب الحركة لكونه مطرداً أولى.
- هذا في المتطرفة، فأما في غيرها فلا قلب، نحو: قَلَّسُوْةٌ، وقَمَحْدُوْةٌ، وهي خلف الرأس، وعُفْقُوَانٍ.
- ١٥ وإذا كانت اللام لا تقلب حيث لم تكن متطرفة، فمن الأولى أن لا تقلب العين المتحركة المضموم ما قبلها، سواء كانت واواً كالقَوْبَاءِ، أو ياءً كالحَيْلَاءِ؛ لأن اللام بالتغيير أولى. من الكتاب<sup>(٤)</sup>: «اعلم أنهم لاماتٍ أشدُّ اعتلالاً».
- ١٨ والقَوْبَاءُ: داءٌ معروف ينتشر ويُعالج بالريق، مؤنثةٌ غيرُ مصروفة. قال<sup>(٥)</sup>:

(١) ليس في م.

(٢) انظر الفصل (٣٨٩).

(٣) انظر شرح المصنف على الشافية (٧٠/ب)، وركن الدين (١٢٣)، والجاربردي (٣٠٤).

(٤) الكتاب (٣٨١/٤).

(٥) الشاهد لابن قنّان الرازي في اللسان (قوب)، وبلا نسبة لإصلاح المنطق (٣٤٤، ٣٥٣)، والمصنف (٦١/٣)، والجمهرة (٣/١٥٤، ٢٠٩، ٤١١)، واللامات للزجاجي (٨٢)، والجمل (١٦٦)، وشرحه لابن عصفور (١١١/٢)، والتخميم (٢/٤٠٤)، واللغني (٢/٣٧٢)، والتصريح (٢/١٨١)، وشرح شولهد الشافية (٣٩٩).



يا عجباً لهذه الفليقة هل تغلبن القوباء الريقة

وقد يسكن، ويكون حيثنذكر مصروفًا ملحَقًا بقرطاسٍ موازنه الخشَاء: وهو العظم الناتئ وراء الأذن<sup>(١)</sup>. ٣

اعلم أن الواو في قَلْنَسُوَّةٍ وقَمَحْدُوَّةٍ وعُفْوَانٍ ليست بلام؛ لأنها زائدة على البنية؛ لكنها متطرفة، والحكم المذكور عليها صحيح، وفي هذه العبارة تسامح من حيث إن الكلام في اللام، لا في الزائد، وهذا مثل إيراد خِرْوَعٍ، وُعْثِيٍّ في باب العين، فإن الواو والياء فيهما ليست بعين، وذلك ١٦٢ ب أيضًا غير واقع كما ينبغي، فتنبه.

● قوله: «ولا أثر للمدة».

قد ذكر أن القلب مشروط بكونها متطرفة مضمومًا ما قبلها. يقول: إن فصلت مدة بين الضمة ٩

والواو المتطرفة فإما أن تكون الكلمة مفردًا، أو جمعًا، إن كان الثاني فلا أثر للمدة في المنع من القلب، وذلك لأن الجمع ثقيل، فناسب أن يُستخفَّ بهذا القلب، وتعلم أن المدة والحالة هذه لا

تكون إلا الواو، وذلك قولك في جمع عاثٍ، وجاثٍ من عثا: إذا تكبر، وجثا: إذا جلس على رُكْبَتَيْهِ ١٢ على زنة فُعُولٍ: عُثُورٌ، وَجُثُورٌ، فتقلب الضمة كسرة، فتقلب الواو الأولى ياءً، وكذا الثانية، فتدغم على رأي الزمخشري، أو تقلب الواو الأخيرة ياءً، فتقلب الضمة كسرة، فتقلب الأولى ياءً، فتدغم

على رأي المصنف، وتقول على الوجهين: هؤلاء عُثِيٌّ، ومررت بعُثِيٍّ، ورأيت عُثِيًّا، ويجري في ١٥ الإعراب مجرى الصحيح بخلاف أدلٍ، ولهذا قال: «إلا في الإعراب»؛ إذ يتغير الإعرابان، وبعد هذا

العمل منهم من يقي ضمَّ الفاء على أنه أصل، ومنهم من يقلبه كسرًا للإتباع، وإن كان الأول؛ أعني المفرد، أثر المدة الفاصلة في المنع من القلب. تقول: بدا بُدْءًا، وسلا سُلُوءًا. قال تعالى<sup>(٢)</sup>:

﴿وَعَثُوا عَثُوا كَبِيرًا﴾، وجاء القلب فيه أيضًا قليلًا. قالوا: ضحا ضُحِيًّا، وعثا عُثِيًّا، وعثا الشَّيْخُ ١٨ عُثِيًّا؛ حملا للمصدر على الجمع.

● قوله: «ونحو نُحُوْر شاذٌّ».

يعني القياس نُحِيٌّ؛ لأنه جمع نُحُوْر، وهو الجانب، وحكوا عن أعرابي أنه قال: إنكم لتنتظرون في نُحُوْر كثيرة. يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام.

(١) وفي إصلاح المنطق (٢٢١): «وليس في الكلام فُعْلَاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا حرفان: الخشَاء: خَشَاء الأذن، وهو العظم الناتئ وراء الأذن، وقُوبَاء، والأصل تحريك العين، وهو خَشَشَاء، وقُوبَاء».

(٢) الفرقان: ٢١.

وجاء في مَعْدُوْرٍ وَمَعْرُوْرٍ: مَعْرِيٌّ، وَمَعْرِيٌّ. والقياس عدم القلب. قال<sup>(١)</sup>:

لقد علمت عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

٣ وهذا النحو إنما الأصل عدم القلب فيما لا يعملُ فعلُهُ في جميع الأحوال، فأما إذا كان كذلك نحو: رَضِيٍّ، فالقلب ليس إلا، وقد جاء: مَرَضُوًّا نادرًا، والقياس مَرَضِيٌّ.

٦ وتُقلبان همزة إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: كِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، بخلاف: زَائِيٍّ، وَثَائِيٍّ، وَيُعْتَدُ بِنَاءِ التَّائِيثِ قِياسًا، نحو: شَقَاوَةٍ، وَسِقَايَةٍ. ونحو: صَلَاةٍ، وَعِظَاءَةٍ، وَعِبَاءَةٍ شاذًّا. (الشافية: ١٠٦).

● قوله: «وتُقلبان همزة».

٩ هذا باب آخر من الإعلال. يقول: تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا متطرفتين<sup>(٢)</sup> بعد ألف زائدة، وذلك مثل كِسَاءٍ. كان: كَسَاوٍ؛ لأنه من الكسوة، وِرْدَاءٍ يقال: فلان حسن الرَّدِيَّةِ، وظاهر أنهما فِعَالٌ، والألف مزيدة، والكلام في القلب والشرطين والعلة.

١٢ أما القلب فقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: أُسَكْتَا، ثم قلبتا أَلْفًا بعد إسكانهما، ثم لالتقاء الساكنين قلبت الألف همزة.

وفيه تعسف؛ لتقدير التقاء الساكنين بلا حاجة، وأيضا الالتقاء قبل قلبهما أَلْفًا يكون حاصلًا في التقدير، فالقلب لا يكون موجبًا للالتقاء.

١٥ وقال شارح<sup>(٤)</sup> في تحقيق قلبهما أَلْفًا: إما أن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنه وَلِيٍّ الفتحه، أو نزلوا الألف منزلة الفتحه؛ لأنها من جوهرها.

وأقول: كلا الأمرين متكلف ومتقض؛ أما التكلف فلأن الحرف يكون حاجزًا في الحقيقة، ١١٦٣

(١) الشاهد لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الكتاب (٤/ ٣٨٥)، وشرح أبياته لابن السرياني (٢/ ٤٣٣)، والتخميم (٤/ ٤٣١)، والتصريح (٢/ ٣٨٢)، واللسان (نظر، عدا)، والعيني (٤/ ٥٨٩)، والخزانة (١/ ٣١٦)، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية (٤٠٠).

(٢) الأصل، ك: (متطرفة).

(٣) انظر سر الصناعة (١/ ٩٣)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٧٦-٢٧٨)، والمتن (٢/ ٥٤٦-٥٤٧)، وهو منذهب الرضي أيضًا في شرحه (٣/ ١٧٣-١٧٤)، والجاربردي (٦/ ٣٠٦)، والنظام (٣٩٩)، والأنصاري في شرحه على الشافية (٢١٥). قال ابن جني في سر الصناعة: «وهذا منذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حذاق أصحابنا، فاعرفه».

(٤) هو الجاربردي (٦/ ٣٠٦).

ولأن الألف لا يكون كالفتحة في العمل؛ لاستحالة اقتضاء الألف نفسها. وأما الانتقاض فبمثل قاوم يقاوم.

٣ فإن قلت: فماذا تصنع بمثل قايم؟

قلت: قد ذكرت أنه أيضاً ممنوع، فالحق ما قاله المصنف من قلبهما همزة؛ إذ لا طائل تحت هذا التطويل المستدعي تقدير المستحيل. وهكذا ذكر المصنف في شرح المفصل<sup>(١)</sup>، وهكذا قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: إن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً همزت، وذلك نحو: القضاء والنماء.

فإن قلت: لا منع من الهمزة والكلام في طريقه.

قلت: الأصل عدم التطويل؛ إذ لا مفهوم لما لم يذكر.

٩ فإن قلت: لا مناسبة بينهما وبين الهمزة، ولذلك قلبوهما ألفاً؛ إذ هي مناسبتها، ومناسبتها (همزة)<sup>(٣)</sup>.

١٢ قلت: ممنوع؛ لأن قلب الواو همزة في أواصيل، وأوصيل مع كونها فاءً محقق بلا توسط الألف، واللام أشد اعتلالاً من العين، والعين من الفاء.

وأما الشرط الأول فلأن المتطرف في معرض تغييرات شتى، وحرف العلة لا تحتلها، مع كون البناء مشتملاً على ثقل ما.

١٥ وأما الشرط الثاني فلأن الزائد في نفس الأمر مستقل، فناسب استجلاب الخفة فيما اشتمل عليه؛ إذ الحرف المعتل المتطرف بضميمة الزائد استقلت استقلالاً تاماً.

(١) الذي عليه المصنف في شرح المفصل (٢/ ٤٦٥) هو المذهب الأول. قال: «قد تقدم أنها إنما قلبت همزة بعد قلبها ألفاً، وإنما قلبت بعد تقدير أن الألف التي قبلها كالعدم، وهذا إنما يقوى إذا كانت الألف زائدة؛ لأن تقدير الزائد كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم، فلذلك انقلبت في كساء ورداء، ولم تقلب في زاي، وثاي، وواو».

(٢) الكتاب (٤/ ٣٨٥)، ومذهب سيبويه عدم الاعتداد بالألف الزائدة حاجزاً فهي عنده كالعدم. قال: «فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة همزت، وذلك نحو: القضاء والنماء، والشقاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا: عُيِّي، ومُعْزِي، وعُصِي، فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها، كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء». ومذهب البيهقي هنا الاعتداد بالألف حاجزاً، فهو يخالف في ذلك صريح كلام سيبويه.

(٣) ليس في م.

وأما علّة القلب فتعلمها من تحقيق الشرطين، فلو فقد الشرط الأول لم يقلبا، نحو: شَقَاوَة وسِقَايَة؛ لأن التاء أخرجتهما عن كونهما متطرفتين، وإليه أشار بقوله: «ويعتد بتاء التانيث».

وأورد على ما ذكر قولهم: صَلَاةٌ: أي الفِهْرُ، وَعِظَاءَةٌ: دويّة أكبر من الوزغة، وعباءة: ضرب من الأكسية؛ إذ الأصل: صَلَاةٌ، وَعِظَايَةٌ، وَعِبَايَةٌ. والقياس عدم القلب لفقدان التطرف كما لم يُعَلَّ في قلنسوة، حيث لم تتطرف.

أجاب بأنه شاذ.

وقيل<sup>(١)</sup>: الصواب أن يقال: تاء التانيث إن كانت لازمة اعتدّ بها كشَقَاوَة، وإلا فلا كعداءة، وشوَاءة؛ إذ المذكر عداء وشوَاء، فعلى هذا قيل: صَلَاةٌ، وَعِظَاءَةٌ، وعباءة كأنهم بنوا الواحد على اسم الجنس، وهو الصَّلَاءُ. وهذا يوافق الكتاب. قال<sup>(٢)</sup>: «سألته عن قولهم: صَلَاةٌ، وَعِظَاءَةٌ، وعباءة، فقال: إنما جاؤوا بالواحد على قولهم: صَلَاةٌ، وَعِظَاءٌ، وعباءة». هذا كله عند من أعلّ، فأما من قال: صَلَاةٌ، وَعِظَايَةٌ، وعباية فلا إشكال؛ إذ هو مقتضى القياس.

وإن فقد الشرط الثاني لم تقلبا أيضاً، كقولهم: زاي، وثاي. أما زاي فتلائي من زَوَيْتُ، وأما ثاي فكذا من ثَوَيْتُ، وهو مأوى الإبل. وقال في الشرح<sup>(٣)</sup>: إنهما جمع زاية وثاية. المراد إنهما على حَدِّ ثمر وتمر، لا الجمع الحقيقي؛ بل معناه. وكان حق الإعلال فيهما قلبُ اللام كما قالوا: هَوَى، ونَوَى، لا العين، فهذا الإعلال شاذ، وعدم القلب في هذا النحو لعدم استتقال الألف لأصلاتها، كما دريت، ولهذا قال: «بخلاف زاي وثاي»، وقيل<sup>(٤)</sup>: للزوم إعلايين. وهو أيضاً موجه؛ لكن ما ذكرنا<sup>(٥)</sup> في مقابلة علة القلب مع الألف الزائدة، وهو أوفق في التعليل.

واعلم في أن حرف الإلحاق في هذا الحكم يجري هذا المجرى، كقولهم: عِبَاءَةٌ؛ إذ الأصل علبايّ ١٦٣ ب ملحق بقرطاس.

(١) القائل هو ابن الناطم في بغية الطالب (٢٢٠)، ووافقه ركن الدين (١٢٤)، والجاربردي (٣٠٧-٣٠٨).

(٢) الكتاب (٣٨٧/٤).

(٣) شرحه على الشافية (٧١/أ).

(٤) القائل هو الجاربردي (٣٠٧).

(٥) ك: (ما ذكر).

وتُقلب الياءُ واوًا في فَعْلَى اسْمًا، كَتَقَوَى، وَبَقَوَى، بخلاف الصفة، نحو: صَدَيَا، وَرَيَا، وتُقلب الواو ياء في فَعْلَى اسْمًا، كالدُّنْيَا، والعُلْيَا، وشَدَّ نحو: الْقَضَوَى، وحُزَوَى، بخلاف الصِّفَةِ، نحو: الغُزَوَى، ولم يُفَرَّق في فَعْلَى من الواو، نحو: دَعَوَى وشَهَوَى، ولا في فَعْلَى من الياء، نحو: الْفُتْيَا، والقُضْيَا. (الشافية: ١٠٦-١٠٧).

٣

● قوله: «وتُقلب».

هذا باب آخر. يقول: تقلب الياء واوًا في فَعْلَى اسْمًا بفتح الفاء، بخلاف الصفة فإنها تبقى فيها على حالها؛ فرقًا بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا لأن الصفة أثقلُ والياء أخف.

٦

وتَقَوَى أصلها: وَقِي من وَقَيْتُ، قُلِبَت الواوُ تاءً كما قُلِبَت في تُرَاثٍ وتَوَلَّجَ<sup>(١)</sup>، وقُلِبَت ياءً واوًا، فصارت: تقوى. وروى<sup>(٢)</sup> سيبويه عن عيسى بن عمر: على تقوى من الله بالتثوين، فتكون منصرفة، ووجهه جعلُ الألف للإلحاق بجعفر كثرى على وجهه، والأكثر أنها غير منصرفة<sup>(٣)</sup>. وَبَقَوَى أصلها بَقِي. في الصحاح<sup>(٤)</sup>: أَبْقَيْت على فلان: إذا رحمته. والاسم البَقِيَا بضم الباء، والبَقَوَى بفتحها. وَصَدَيَا: مؤنث صديان: أي عطشان. وَرَيَا: مؤنث ريان ضد عطشان.

٩

١٢

● قوله: «وتُقلب الواو ياءً».

هذا باب آخر عكس ما قبله. يقول: تقلب الواو ياءً في فَعْلَى إذا كانت اسْمًا كالدُّنْيَا والعُلْيَا، والأصل: الدُّنْوَا، والعُلْوَا من الدُّنْوٍ والعُلْوِ.

١٥

فإن قيل: هما وصفان؛ لقولهم: الدار الدنيا، والمنزلة العليا.

قلنا: لو كانتا وصفين لجرتا في النكرة أيضًا مَجْرَى الصفات، فقالوا: دارٌ دُنْيَا، ومنزلةٌ عُلْيَا. أما الملازمة فلأن الوصفية لا تلزمه حالُ التعريف؛ إذ الوصف لذاته يقتضي موصوفًا ما نكرة أو معرفة. وأما بطلان التالي فظاهر؛ إذ لا يقوله أحد.

١٨

وعن ابن جني<sup>(٥)</sup>: الدُّنْيَا والعُلْيَا، وإن كانتا صفتين، إلا أنهما خرجتا إلى مذهب الأسماء كالْأَجْرَعِ والأَبْطَحِ.

٢١

والحق أنهما صفتان؛ لكن بحسب الأصل، لا بالاستعمال؛ لأنهم يطلقون الدُّنْيَا على هذه الدار كالاسم.

(١) انظر ص (٥٤٨) من هذا الكتاب.

(٢) ذكره الزمخشري في الكشاف، وعنه الجاربردي (٣٠٨).

(٣) انظر سر الصناعة (١/١٤٦).

(٤) الصحاح: (بقي).

(٥) انظر المنصف (٢/١٦١).

وشذَّ القُصوى لأنها اسمٌ، وكان القياس القلب كالدُّنيا، وهي أيضًا صفة جارية بحرى الأسماء. والمراد: الغاية القُصوى. والقُصيا على القياس مستعملة. من الكتاب<sup>(١)</sup>: «وقد قالوا القصوى، فأجروها على الأصل»؛ يعني على عدم القلب؛ إذ الأصل عدمه.

٣

وشذَّ حُزوى أيضًا، وهي اسم مكان<sup>(٢)</sup>.

وإن كانت صفة حالاً وأصلاً لم تقلب، كالغُزوى أنثى الأغزى، فرقاً بين الاسم والصفة.

فإن قيل: لم عكسوا العمل في هذا الباب؟

٦

قلنا: لأنهم أرادوا أن يكون التغيير في الاسم لحفته، لا في الصفة، وحيث لم يغيروا الصفة في الباب الأول لم يغيروا ههنا، وحصل الفرق بين الاسم والصفة. من الكتاب<sup>(٣)</sup>: وإذا كانت صفة - أي فعلى بالضم - لم تُغيّر كما لم تُغيّر فعلى من اليائي بالفتح.

٩

ولقائل أن يقول: التغيير بالصفة أولى؛ لأنها قرية من الفعل، وهو الأصل في الإعلال.

ويمكن أن يقال: المطلوب تخفيف ما هو كثير الاستعمال، والصفة في الباب الأول أقل<sup>(٤)</sup>، والاسم في هذا الباب أكثر، والدليل على قلة الصفة فيه أن الزمخشري قال<sup>(٥)</sup>: «والصفة قولك إذا

١٢

بنيت فعلى من غزوت: غُزوى»، وقال بعض الفضلاء<sup>(٦)</sup> في حق المصنف: «هذا تمثيل من عنده، وليس معه فيه نقل، والقياس: الغُزيا»، فقد ثبت قلتها. كيف لم يذكر مثالها في الكتاب، فعلى

هذا نقول: لو وجدت قلبت فيها؛ ليكون فرقاً بينها وبين الاسم.

١٥

ويمكن أن يقال أيضاً<sup>(٧)</sup>: لا اسم في هذا الباب اسميته محققة، إلا قولهم: حُزوى، وكل ما ذكرتم صفات. قال أبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup>: الياء تبدل من الواو لاماً لفعلى صفة محضة، كالعُلّيا، والقُصيا، والدنيا، أو جارية بحرى الأسماء، كالدنيا لهذه الدار، فالتخفيف فيما هو أكثر استعمالاً كيفما قدر،

١٨

(١) الكتاب (٣٨٩/٤).

(٢) وهو موضع في نجد بديار مميم، وجبل من جبال النّعاء، ونخل بجذاء قرية بني سدوس باليمامة. انظر معجم البلدان (٢٥٥/٢).

(٣) الكتاب (٣٨٩/٤).

(٤) الأصل، م: (أكثر).

(٥) المفصل (٣٩١).

(٦) هو ابن النّازم في بغية الطالب (٢٢٢)، وعنه ركن الدين (١٢٤).

(٧) انظر بغية الطالب (٢٢١-٢٢٢)، والتكملة لأبي علي (٦٠٢)، وركن الدين (١٢٤)، والمساعد (١٥٧/٤)، والارتشاف (١٤٣/١).

وهو في العلية أقعد من غيره.

● قوله: «ولم يُفرقوا».

- ٣ أي: بين الاسم والصفة في فعلٍ بالفتح من الواوي، نحو: دَعَوَى للاسم، وشَهَوَى للصفة: هي أنثى شَهَوَان: أي مشتبه شيء. كذا لم يُفرق في فعلٍ بالضم من اليائي، نحو: الفَتَا للاسم، والقَضَا للصفة: تأنيث الأَقْضَى؛ لأن<sup>(١)</sup> الاسم والصفة في الكثرة متساويان في هذين البابين، أو نقول: الأصل عدم القلب، فهذان جاريان على الأصل.
- ٦

وتُقلب الياء إذا وقعت بعد همزة بعد ألفٍ في باب مَسَاجِدَ، وليس مفردة كذلك أَلْفًا، والهمزة ياءً، نحو: مَطَايَا، وَرَكَائِيَا، وَخَطَايَا، على القولين، وصَلَايَا جمع المَهموز وغيره، وشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ، بخلاف: شَوَاءٍ، جمع شَائِيَةٍ من شَاوَتْ، وبخلاف: شَوَاءٍ، وَجَوَاءٍ جَمْعِي: شَائِيَةٍ، وَجَائِيَةٍ على القولين فيهما، وقد جاء: أَدَاوَى، وَعَلَاوَى، وَهَرَاوَى؛ مراعاة للمفرد. (الشافعية: ١٠٧).

٩

● قوله: «وتُقلب الياء».

- ١٢ هذا باب آخر. يقول: تُقلب الياء أَلْفًا إذا وقعت بعد همزة واقعة بعد ألف باب مساجد بشرط أن لا يكون مفرد ذلك الجمع واقعة همزته بعد الألف على تشاكل المفرد والجمع، وتُقلب تلك الهمزة التي وقعت بعد ألف باب مساجد ياءً، وذلك نحو: مطايا، وركايا: جمع مَطِيَّةٍ، وَرَكِيَّةٍ: وهي البئر. الأصل: مَطَايِيُوْ لأنه من المَطْوِ، وَرَكَايِيُوْ لأنه من رَكَوْتُ البئر: إذا أصلحتها، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: مَطَايِيُ، وَرَكَايِيُ ياءين، فقلبت الياء الأولى همزة كما قلبت في قبائل، فصار: مَطَايِيُ، وَرَكَايِيُ، فقلبت كسرة الهمزة فتحةً، فقلبت الياء أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: مَطَاءُ، وَرَكَاءُ، فاستثقلت الهمزة التي هي كالألف بين ألفين؛ إذ يكون ذلك كاجتماع ثلاث ألفات، فقلبت ياءً، فصار: مَطَايَا، وَرَكَايَا.
- ١٥
- ١٨

وإنما عملوا هذا العمل لأن مفردة لم يكن فيه همزة بعد ألف حتى يُراعى مناسبة الجمع للمفرد.

● قوله: «وخطايا على القولين».

٢١

أي: وخطايا نحو مطايا في هذا العمل على قول الخليل وغيره.

- أما على قول الخليل فإنه كان الأصل: خَطَايِيُ بياء قبل همزة، فقدمت الهمزة على الياء؛ إذ لو لم تقدم لاجتمع همزتان، وهو عنده مفرور منه، فصار خطاييُ بهمزة قبل ياء، فصح وقوع الهمزة
- ٢٤

(١) في النسخ: (كان).

بعد ألف باب مساجد، وليس مفردُه كذلك؛ لأنه جمع الخطيئة، فقلبت كسرة الهمزة فتحةً، فانقلبت الياء ألفاً، وقلبت الهمزة ياءً، فصار: خطايا.

٣ وأما على قول غير الخليل فلأن الأصل: خطائيُّ ياء قبل همزة، فقلبت الياء همزة، فاجتمع همزتان، فقلبت الأخيرة ياءً، فصار خطائيُّ بهمزة قبل ياء كما صار على قول الخليل. والفرق بينهما أنها في الأول فعاليُّ، وفي الثاني فعائِلُ، فعمل به العمل المذكور.

٦ ومن هذا النحو قولهم: صلايا، سواء كان جمع المhemوز؛ يعني قولهم: صلاةٌ بالهمز، أو غيره، يعني: صلاةٌ على الأصل.

٩ أما على الهمز فلأن أصله: صلايُّ ياء قبل همزة، ثم صلايُّ بهمزين كما في قبائل، ثم بهمزة قبل ياءٍ لانقلاب المتطرفة ياءً، في فصار مثل مطائي، فتبدل الكسرة فتحة، وتقلب الياء ألفاً، والهمزة ١٦٤ ب ياءً، فيصير: صلايا.

١٢ وأما على غير الهمز فلأن أصله: صلايُّ ياءين، فقلبت الأولى همزة، فيعمل العمل المذكور، وظاهر أن لا همزة بعد ألفٍ في مفردِه في غير المhemوز، وفيه أيضاً كذلك؛ لأن المراد بوقوع الهمزة أن يكون بعدها حرفان من الأصول، كما ستعرف في جاء؛ ليكون على مشاكلة الجمع، وهمزة صلاةٍ ليس بعدها من الأصول شيء.

١٥ ● واعلم أن قوله: «ليس مفردُها كذلك» لا يفي بهذا المعنى من جهة اللفظ، ولكن يفهم هذا المعنى من تشبيهه بمساجد، فلا يقال: صلاةٌ مفرد وقعت همزته بعد ألف؛ لما عرفت. وفي إطلاق المhemوز على صلاةٍ نظر، وكان الأولى أن يقول: بالهمز وغيره.

١٨ ومنه شوايا جمع شأوية: من شَوَى يَشْوِي كحوى يحوي، والأصل شَوَاوِي، قلبت الواو همزة كما في أوائل، فصار شَوَايِي بهمزة قبل ياءٍ، فقلبت الكسرة فتحةً، والياء ألفاً، والهمزة ياءً، فصار: شوايا. ولا همزة في مفردِه.

٢١ ● قوله: «بإخلاف شَوَاءٍ».

٢٤ هذا ما مفردُه كذلك؛ أي: كالجمع في وقوع الهمزة، فلا تقلب مراعاة لتشاكل<sup>(١)</sup> الجمع والمفرد؛ لتحقيق تابعة الجمع. وهو جمع شَائِيَّة. من: شَأَوْتُ: أي سبقت، ناقصٌ واوِيٌّ مهموزُ العين، وأصل المفرد: شَاءَوَةٌ، فقلبت الواو ياء كما في داعية، وأصل الجمع: شَوَاءَوٌ، قلبت الواو ياءً كما في

(١) الأصل، ك: (لمشاكل).



الدواعي؛ لقلبها في المفرد؛ ولكونها مكسوراً ما قبلها صار: شوائبي بهمزة قبل ياء، فأجري مجرى جوارٍ محافظةً لمشاكلته للمفرد.

- ٣ وبخلاف شَوَاءٍ، وجَوَاءٍ: جمعي شائبةٌ، [وجائبةٌ]<sup>(١)</sup> من: شاء يشاء من المشيئة، وجاء يجيء أجوف مهموز اللام، على قولي الخليل وغيره من القلب بتغيير النسق، وعدم القلب، كما عرفت في أول الكتاب<sup>(٢)</sup>. والأصل: شوائبي، وجوائبي على فواعيل، قلب يجعل العين موضع اللام، واللام موضع العين عند الخليل، فصار: شوائبي، وجوائبي بهمزة ثم ياء على فواعل؛ إذ لو لم يقلب لزم همزتان، وهو مفرور منه عنده، وقلب الياء همزة فاجتمع همزتان، فقلبت الأخيرة ياءً، فصار: شَوَاءٍ، وجَوَاءٍ، ولم يُعَلَّ في الصور لكون مفرده ماثلاً للجمع في وقوع الهمزة بعد الألف، وإنما جاء بمثاليين، وإن كانا من نحو واحد؛ لأن أحدهما من يَفْعَلُ بالفتح، والآخر من يَفْعِلُ بالكسر؛ إذ لا فرق بينهما إلا بهذا الوجه، ولو اكتفى بأحدهما جاز. وقال في الشرح<sup>(٣)</sup>: «هذا أولى من قولهم: إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع؛ لأنه وإن أمكن تمثيته في شائبة وشَوَاءٍ - يعني من شأوت - لأنها غير عارضة. إلا أنه يرد عليه شَوَاءٍ جمع شائبة من شاء، وجَوَاءٍ جمع جائبة من جاء، فإنها عارضة في الجمع، ومع ذلك فإنها ثابتة»، ثم قال معترضاً على هذا بقوله<sup>(٤)</sup>: «فإن زعم زاعم أنها غير عارضة على مذهب الخليل - يعني تكون فواعل حينئذ - فلا تكون الهمزة عارضة»، فأجاب<sup>(٥)</sup> عنه برّد مذهب الخليل أولاً؛ إذ المختار غيره، وبلزوم محذور على تقدير التسليم ثانياً، وهو أنه لو كان ١٦٥ القلب - أعني تغيير النسق - مستلزماً لعدم عروض الهمزة؛ لوجب أن يقال بناء على تقريرهم: خطاء جارياً مجرى جَوَاءٍ وشَوَاءٍ؛ لكن لا قائل به.

- ١٨ وقال شارح<sup>(٦)</sup>: «يمكن أن يقال: مراد النحاة بقولهم: إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع إنه لا يكون الهمزة في مفرده كذلك؛ بل يكون الجمع مختصاً بذلك، فلا يكون الفرق بين ما ذكر المصنف وما ذكره إلا في العبارة، فيندفع عنهم ما أورد عليهم»، وهو تأويل حسن.

- ٢١ ● قوله: «وقد جاء أداوى».

يعني قد جاء الواو مكان الياء في هذه الكلمات على الشذوذ، والقياس الياء؛ لأن الإداوة مثلاً

(١) ساقط من الأصل، ك. والمثال الأول في الأصل، ك، والمثالان في م بتقديم الياء على الهمزة؛ أي: بصورته قبل الإعلال.

(٢) انظر ص (٢٦) من هذا الكتاب.

(٣) شرحه على الشافية (٧١-٧٢/١).

(٤) هو الجاربردي (٣١١).

٣ إذا جمعتها على سنن مساجد تكون أداوؤ بوأوين، تنقلب الأخيرة لتطرفها وانكسار ما قبلها ياءً، فتكون أداوئي، فتقلب الأولى همزة كما في أوائل، فتكون مثل مطائي مقدراً، فتقلب الكسرة فتحةً، والياء ألفاً، والهمزة ياءً، فتكون أدايا؛ إذ لم يكن مفرداً كذلك؛ يعني في وقوع الهمزة بعد الألف. وهكذا الكلام في علاوى وهراوى؛ لكنهم جاؤوا بالواو في الكلمات مشاكلةً للجمع المفرد، حيث كان في المفرد بعد ألف في الجملة واو.

٦ والإداوة: المِطْهَرَة، والعلاوة: رأس الإنسان ما دام على البدن، وما تعلق على البعير بعد حمله، والمراوة: العصا.

٩ وتُسْكَنان في باب يَغْزُو، وَيَرْمِي مرفوعين، وَالْغَازِي، وَالرَّامِي مرفوعاً ومجروراً، والتحريرُ في الرفع والجر في الياء شاذٌّ، كالسكون في النصب والإثبات فيهما وفي الألف في الجزم. (الشافية: ١٠٢-١٠٨).

● قوله: «وتُسْكَنان».

١٢ هذا نوع آخر، وهو ما ذكرناه من أن الإسكان قد يكون غاية العمل؛ أعني لا يكون طريقاً إلى عملٍ آخر. يقول: تسكَّن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الفعل، نحو: يدعو، ويغزو؛ لأنه لو لم يسكن كان كأربع ضمات متواليات، إن قيل الواو كضمتين، وثلاث، إن قيل كواحدة، وتوالي ثلاث ضمات في غاية الاستقلال. ١٥

وكذا تُسْكَن الياء المتطرفة المكسور ما قبلها؛ لأنه لو لم تسكن كان كالكسر قبل الضم، والضم بين الكسرتين، إن قيل الياء ككسرتين، والضم والكسرة، إن قيل هي كواحدة، وذلك نحو: يرمي. ١٨

٢١ وكذا تسكَّنان في الاسم حالتي الرفع والجر، كقولك: هذا الغازي والرامي، ومررت بالغازي والرامي، وكان الأصل: الغازو، والرامي بضم الواو والياء وكسرها، فاستقلت الحركة على الياء بعد قلب الواو ياءً، فأُسكنت لما ذكرنا في يرمي حالة الضم، ولإجماع أربع كسرات حالة الكسر، ولا يخفى عليك أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها لا تكون في التمكن.

٢٤ هذا في صورتَي الضم والكسر، فأما في صورة الفتح فلا تسكَّنان، ما لم تقلبا ألفاً؛ إذ السكون لازمها، وذلك لخفة الفتح، نحو: لن يدعو، ولن يرمي، ورأيت الغازي، والرامي.

لم يحرك أحد الواو في صورة الرفع في الفعل، وظاهر أن لا واو هكذا في الاسم، فأما تحريك الياء في الاسم فقد جاء على الشذوذ كالإسكان في الفتح، وكالإثبات في صورة الجزم.

فالتحريك في الرفع كقوله<sup>(١)</sup>:

٣ قد كاد يذهبُ بالدنيا ولذتها      موالي ككباشِ العُوسِ سُحَّاحِ  
والكباش: جمع الكبش، والعُوس: ضرب من الغنم، وسُحَّاح، بالضم والتشديد: جمع ساح، وهو السمين.  
وفي الجر كقوله<sup>(٢)</sup>:

٦ ما إن رأيت ولا أرى في مُدَّتِي § كجوارِي يلعبن في الصحراء.  
ولم أجد تحريكها في الفعل، كما تقول: يرمي بضم الياء.  
وأما الإسكان فكقوله<sup>(٣)</sup>:

٩ فما سَوَّدَتْنِي عامرٌ عن وراثَةٍ      أبى الله أن أسموْ بآئِمٍ ولا أبِ  
أي: فما جعلتني قبيلة عامر سيداً عن وراثته؛ بل سيادتي بالاستحقاق، لا بالوراثة، والمستشهد  
إسكانٌ وإِ اسمٌ مع وجود أن الناصبة، وكقول الأعشى<sup>(٤)</sup>:  
فآليتُ لا أرثي لها من كلالَةٍ      ولا من حَفَى حتى تلاقيَ محمداً  
١٢ فأسكن ياء تلاقي مع حتى الناصبة، يعني: حلفت لا أرحم ناقتي من تعب وجرح. وفي المثل<sup>(٥)</sup>:  
أعطِ القوسَ بارئها. وقال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

يا باريَ القوسِ برياً ليس يُحكِمُها      لا تُفسِدِ القوسَ أعطِ القوسَ بارئها

(١) نسب ابن المستوفي في إثبات المحصل (٢٥٠) لجرير، ولم يرد في ديوانه، وهو بلا نسبة في فرحة الأديب (١٢٩)، والضرائر (٢٢٤)، والمفصل (٣٨٥)، وشرحه لابن يعيش (١٠٠/١٠٤)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/٤٢٢)، وشرح الشافعية للرضي (٣/١٨٢)، وللحاريري (٣١١)، وللنظام النيسابوري (٤٠٨)، وشرح شواهدها (٤٠٢).

(٢) انظره بلا نسبة في الضرائر (٤٤)، والمفصل (٣٨٦)، وشرحه لابن يعيش (١٠٠/١٠٤)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/٤٢٤)، وشرح الشافعية للرضي (٣/١٨٣)، ولركن الدين (١٢٦)، وللحاريري (٣١٢)، وللنظام النيسابوري (٤٠٨)، وشرح شواهدها (٤٠٣).

(٣) وهو عامر بن الطويل، والشاهد في ديوانه (١٣)، وهو له في عيون الأخبار (١/٢٢٧)، والتخميم (٤/٤٢١)، وشرح شواهد الشافعية (٤٠٤)، والخزانة (٣/٥٢٧).

(٤) ديوانه (١٨٥)، وهو له في إيضاح الشعر لأبي علي (٢٢٢)، والمفصل (٣٨٤)، وشرحه لابن يعيش (١٠١/١٠٢).

(٥) انظر: الأمثال لأبي عبيد (٢٠٤)، وفصل المقال (٢٩٨)، وجمع الأمثال (٢/٣٤٥)، والمستقصى (١/٢٤٧)، والجمهرة (١/٧٦).

(٦) نسبته المفضل بن سلمة في كتابه الفاخر إلى الخطيئة. ذكر ذلك البغدادي في شرح شواهد الشافعية (٤١١-٤١٢)، وانظره بلا نسبة في جمع الأمثال (٢/٣٤٥)، والجمهرة (١/٧٦)، وفصل المقال (٢٩٩).

وأما الإثبات فكقوله<sup>(١)</sup>:

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

٣ أي: لم تهجُ لأنك اعتذرت، ولم تدع الهجو لأن الفرض أنك هجوت ثم اعتذرت، فكأنك قلت شيئاً وما قلت، وكقوله<sup>(٢)</sup>:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادٍ

٦ أراد ألم يأتك، والواو بمعنى الحال، والباء في بما زائدة. وقصته أن الربيع بن زياد غصب درعاً من قيس بن زهير، فأغار قيس على إبل الربيع وساقها إلى مكة وباعها. وأراد بلبون: جماعة من النوق ذوات اللبن، وقُرئ قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿أرسله معنا غداً يرتعي ونلعبُ﴾، و<sup>(٤)</sup> ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾. وقيل: الباء لإشباع الكسر، وأجاز أبو علي<sup>(٥)</sup> أن تكون موصولة صلته يتقي، ويصبر مجزوماً بالعطف على محل يتقي؛ لكون الموصول هذا متضمناً معنى الشرط بدليل دخول الفاء في الخبر.

هذا حال الواو والياء في الإثبات، فأما الألف فلا تثبت في الجزم إلا ما شذّ من قوله<sup>(٦)</sup>:

(١) الشاهد لأبي عمرو زبّان بن العلاء في نزهة الألبا (٣١)، ومعجم الأدباء (١١/١٥٨)، وبلا نسبة في المنصف (٢/١١٥)، وسر الصناعة (٢/٦٣٠)، والضرائر (٤٥)، وإيضاح الشعر (٢٣٢)، والأمالي الشجرية (١/١٢٨)، ومعاني الفراء (١/١٦٢ و ٢/١٨٨)، والعيني (١/٢٣٤)، وشرح شواهد الشافعية (٤٠٦)، وهو من شواهد المفصل (٣٨٧).

(٢) الشاهد لقيس بن زهير العبسي في شرح أبيات سيويه لابن السرياني (١/٣٤٠)، والدر المصون (٦/٥٥٢)، والدر اللوامع (١/١٦٢)، والأعلم بهامش الكتاب (١/١٤-١٥)، والخزانة (٣/٥٣٦). وهو بلا نسبة في الكتاب (٣/٣١٦)، والمنصف (٢/١١٤)، وسر الصناعة (١/٧٨ و ٢/٦٣١)، والجمل (٤٠٧)، والضرائر (٤٥)، وما لا يجوز للشاعر (١٥٨)، وما يحتمل الشعر للسرياني (٦٧).

(٣) يوسف: من الآية ١٢. رواية أبي ربيعة وابن الصباح عن قنبل عن ابن كثير: (نرتعي ونلعبُ) بنون فيهما، وإثبات ياء (نرتعي) وصلاً ووقفاً، وبضم باء (نلعبُ). وفي هذه الآية أربع عشرة قراءة. انظر السبعة (٣٥١)، والتيسير (١/١٣١)، والتذكرة (٤٧٣)، والإقناع (٢/٦٧٤)، وزاد المسير (٤/١٨٧)، والدر المصون (٦/٤٤٩)، والبحر المحيط (٥/٢٨٥).

(٤) يوسف: من الآية ٩٠. أثبت الياء في (يتقي) قنبل عن ابن كثير وصلاً ووقفاً، وحذفها الباقون. انظر التيسير (١/١٣١)، والإقناع (٢/٦٧٤)، وزاد المسير (٤/٢٨١)، والدر المصون (٦/٥٥٢)، والبحر المحيط (٥/٣٤٢-٣٤٣).

(٥) انظر البحر المحيط (٥/٣٤٢-٣٤٣).

(٦) الشاهد للحصين بن ققاع بن معبد بن زرارة التميمي في شرح شواهد الشافعية (٤١٣)، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية (١/١٢٩)، وإيضاح الشعر لأبي علي (٢٣٣)، والمفصل (٣٨٨)، وشرحه لابن يعيش (١٠/١٠٤، ١٠٧)، وشرح الشافعية لركن الدين (١٢٦)، وللحاربردي (٣١٢)، وللنظام (٤١٠)، والأنصاري (٢١٩)، والخزانة (٣/٥٣٣).

ما أنسَ لا أنساه آخرَ عيشتي      ما لاح بالمعزاء ريعُ سراب  
وما للشرط، ولا أنساه خيره، والمعزاء: أرض صلبة أنشأ الأمعز، والريع بالكسر: الطريق،  
٣ وكقوله<sup>(١)</sup>:

إذا العجوز كبرت فطلّق      ولا ترضّاها ولا تملّق

أراد: ولا ترضّاها.

٦ ● اعلم أن قوله: «والتحريك في الرفع».

يوهم بجيء تحريك الواو والياء في الفعل على الشذوذ، وقد ذكرنا أن مثاله لم نجد.

ويُحذفان في مثل: يَغْزُونَ، وَيَرْمُونَ، وَتَرْفِينِ، وَاغْزَنُ، وَاغْزَنُ، وَارْمُنْ، وَارْمِنْ.  
٩ ونحوُ يَدٍ، وَدَمٍ، وَاسْمٍ، وَابْنٍ، وَأَخٍ، وَأُخْتٍ ليس بقياس. (الشافية: ١٠٨).

● قوله: «ويُحذفان».

البحث المارّ كان في المتطرفين. يقول: غير المتطرفين تحذفان، ولا يكون الإسكان في هذا النحو  
١٢ غاية العمل، فقولك: يغزون أصله: يَغْزُؤُونَ، أسكنت الواو الأولى، فاجتمع ساكنان، فحذفت  
الأولى؛ لأن الثانية واو الجمع، فصار: يَغْزُونَ. زنته: يَفْعُونَ.

وَيَرْمُونَ أصله: يَرْمِؤُونَ، أسكنت الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت، وكان ما قبل واو الجمع  
١٥ مكسوراً فضم لتسلم؛ إذ لولا الضم لانقلبت ياءً، فلم تبق الواوية، فصار: يَرْمُونَ. زنته: يَفْعُونَ.  
والفرق بينه وبين يَفْعُونَ الأول طرآن الضم ههنا، وأصلته ثَمَّت.

وَاغْزَنُ. أصله: اغْزُؤُوا، فأسكنت الواو الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين، ثم اتصل به نون  
١٨ التأكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت واو الجمع لدلالة ضمّ ما قبلها عليها، فصار: اغْزَنُ، في ولم يضم ١٦٦ أ  
الواو كما ضمت في اخشون؛ لعدم ضم ما قبل الواو فيه، أو لأنه لو ضمت اجتمع أربع ضمات، أو  
ثلاث على التقديرين، بخلاف: اخشون.

(١) الشاهد لرؤية في ملحقات ديوانه (١٧٩)، والعيبي (٢٣٦/١)، والخزانة (٥٣٤/٣)، وأنشدهما أبو علي عن  
أبي زيد في أكثر من موضع، وانظرهما بلا نسبة في الحليّات (٨٦)، وإيضاح الشعر (٢٣٤)، وسر الصناعة  
(٧٨/١)، والنصف (٧٨/٢)، والأمالى الشجرية (١٢٥/١)، وشرح شواهد الشافية (٤٠٩)، وهو  
من شواهد المفضل (٣٨٨).

وَأَغَزَنَ أصله: أَغْزَوِي، أسكت الواو، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فقلبت ضمة الزاي<sup>(١)</sup> كسرة لتسلم ياء الضمير، فبقي: أَغْزِي، فاتصل به النون، فالتقى ساكنان، فحذفت ياء الضمير، فصار: أَغْزَنَ، ولم يُحْرَكْ كما في اخْتَشِنَ لكون ما قبلها مكسوراً دالاً عليها، أو لأنها لو كسرت اجتمع أربع كسرات، أو ثلاث.

والكلام في: إِرْمَنَ، وارْمِنَ كالكلام في: أَغْزَنَ، وأغْزَنَ غير أن الضمة في الأول<sup>(٢)</sup> عارضة لصحة واو الضمير، كما أن الكسرة عارضة في اغْزَنَ لصحة ياء الضمير.

اعلم أن حرفي الضمير ليستا بلامين، وكلامه في اللام، وكان الأولى أن يشعر<sup>(٣)</sup> بأنهما جاريان مجرى اللام في هذا الإعلال.

● قوله: «ونحو يَدٍ...» إلى آخره.

هذا حذف اعتباطي بلا اقتضاء مقتضى، فقولك: يَدٌ، ودَمٌ، واسم القياس أن يقال: يَدَيٌّ، ودَمَيٌّ، أو دَمَوٌ، على اختلاف الرايين، ويسمَوٌ: كظني ودلوي وصنوي، وابنٌ، وأخٌ، وأختٌ القياس أن يقال: بَنَاءٌ، وأَخَاءٌ: كعَصَاءٍ، وأَخَاءَةٌ: كقنائةٍ؛ لأن الأصل: بَنَوٌ، وأَخَوٌ، وأَخَوَةٌ؛ لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها، ولكنهم حذفوا؛ لكثرة ذلك في كلامهم، ولا يقاس عليه؛ إذ لا قياس له.



(١) الأصل، ك: (الواو).

(٢) يريد في: إِرْمَنَ.

(٣) ك: (يشعر).

[الإبدال]

الإبدال: جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غيره. ويُعرَفُ بِاشتقاقه كُتْرَاتُ وَأَجُوهُ، وبِقَلَّةِ استعماله كَالْتَعَالِي، وبِكَونه فرعاً، وهو زائِدٌ، كَصُوتِ رَبٍّ، وبِكَونه فرعاً، وهو أَصْلٌ، كَمُوتِهِ، وبِلِزُومِ بِنَاءِ مَجْهُولٍ، نحو: هَرَّاقٌ، وَاصْطَبَّرَ، وَادَّارَكَ. (الشافية: ١٠٩).

٣

● قوله: «الإبدال».

٦ قد ذكر<sup>(١)</sup> في بعض النسخ للإبدال حذوه، وقد شرّحه بعض الشارحين، وفي بعضها لم يذكر، وعليه جرى بعضهم، والمذكور قوله: «الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره».

٩ وإنما قال: «مكان حرف» لا عوضاً عن حرف؛ لأنّ العوض أعمُّ من أن يكون مكان المعوض، أو غير مكانه، كناء عِدَّةٍ؛ إذ هي عوضٌ عن الواو في وَغْدَةٍ، ولا يُطلقُ على هذا النحو الإبدال إلا مجازاً.

١٢ وقال: «غيره» ليحتز به عن رد المحذوف؛ إذ هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه، لا غيره، وذلك كرد لام أَخٍ وَسَتْ في النسبة والتصغير، كأَخَوِيٍّ وَسَهِيٍّ، وَأَخِيٍّ، وَسُتَيْهَةٍ.

١٥ وأورد<sup>(٢)</sup> بأنه غير مانع لدخول مثل إظلم؛ إذ الظاء مجعولة مكان تاء افتعل، ولا يسمى إبدالاً؛ لأنّ الظاء ليس من حروف الإبدال.

١٨ وأجاب شارح<sup>(٣)</sup> عن هذا: «بأن المصنف لما بين حروف الإبدال عَلِمَ أن المراد بحرفٍ في قوله: جعل حرفٍ مكان حرفٍ إحدى تلك الحروف، فكأنه قال: الإبدال جعل حرف من حروف: أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ مكان غيره، فيستقيم حينئذٍ، ولا يلزم محذور؛ لأنه يُبَيِّنُ ذلك عن قريب».

٢١ وأنا أقول: هذا كلام إقناعي؛ إذ تعيين حروف الإبدال واقع بعد ذكر أماراته الواقع بعد ذكر التعريف، فكيف يكون تعيين الحروف تَمَّةً للتعريف مع تخلُّل ذكر الأمارات؟ هذا بمنزل عن صناعة التحديد، فعلم أنه لم يرد بالحد ما قاله هذا الشارح؛ إذ ما يُفسدُ مثلُ هذا التأويل أكثر مما يُصلحه، ولا يَذْهَبُ عليه مثله.

(١) ك: (ذكرت).

(٢) الإيراد مع جوابه للجاربردي (٣١٣-٣١٤).

فإن قلت: لا بدّ وأن يكون هذا الإضمار ثابتاً ليستقيم.

قلت: لا جائز أن يضمري في الحدود.

١٦٦ ب

وقيل<sup>(١)</sup>: كان ينبغي أن يقول: لا للإدغام؛ لئلا يدخل مثل إظلم وأذكر.

٣

وأنا أقول<sup>(١)</sup>: لو قال كذا لخرج ما للإدغام مثل سيتّ، فلا بد من ذكر الحروف في نفس الحد، أو الإشارة إليها في نفس الحد.

● قوله: «ويعرف».

٦

ذكر أمارات للإبدال أولها وأولها: أمثلة الاشتقاق، وذلك كقولك: تُراث، فإنك تعلم من وراث، وراث، موروث، وراثّة أنّ التاء بدل من الواو.

وأجوة، فإنه جمع وجو، وتعلم منه ومن الوجيه، والوجهة، والتوجه، والتوجيه، وغير ذلك أن الهمزة بدل من الواو.

٩

الثانية: قلّة استعمال ما فيه البديل، بخلاف ما فيه المبدل، كقولهم: الثعالي، والأراني: بمعنى الثعالب، والأرانب.

١٢

وأمثلة الاشتقاق في هذا النحو أيضاً أدلّ مما ذكر؛ لأن الثعلب والثعلبة، والأرنب والأرنية دالة على الإبدال.

وأيضاً هذه الأمانة غير منعكسة؛ إذ قد يكون ما فيه البديل كثير الاستعمال؛ بخلاف ما فيه المبدل، وذلك كقولهم: مرضي<sup>(٢)</sup>، فإنه أكثر استعمالاً من قولهم: مرضو، وقد ذكرنا في الإعلال<sup>(٣)</sup>.

١٥

من الكتاب<sup>(٤)</sup>: «قالوا: مرضي، وإنما أصله الواو، وقالوا: مرضو، فجاءوا به على الأصل». وغاية ما يمكن في جوابه أن يقال: ليس يحتم أن تكون الأمانة منعكسة.

١٨

(١) القائل ركن الدين (١٢٧)، وذكره الجاربردي (٣١٣) وأجاب عنه بما أجاب به عن الإيراد الأول، وقول اليزدي هنا: وأنا أقول يريد به جواباً آخر.

(٢) هذا المثال من باب الإعلال، ولا يدخل في باب الإبدال، وأحسن منه ما مثل به ابن الناطم في بقية الطالب (٢٣٢) قال: «فكان أحسن من التمثيل بالثعالي أن يمثل بما لا يعرف إبداله إلا بقلّة الاستعمال، كقول بعضهم: أيما في أمّا. قال:

يا ليتما أمّا شالت نعمتها أيما إلى حنة أيما إلى نار».

(٣) انظر ص (٥١٦) من هذا الكتاب.

(٤) الكتاب (٣٨٥ / ٤).



الثالثة: كون البناء فرعاً لبناء آخر يكون في ذلك الآخر الذي هو الأصل حرف زائدٌ يجعل مكانه في الفرع حرفٌ آخر، فذلك الآخر بدل، والذي في الأصل مبدل، وذلك كضارب، فإنه أصل بالنسبة إلى ضَوِّيرٍ؛ إذ المكبر أصلٌ، والزائد في ضارب الألف، وفي ضويرب الواو، فهي بدل والألف مبدل، وكذلك إذا قلت: ضواربٌ في ضاربة؛ لأن الجمع فرعُ المفرد.

وقيل<sup>(١)</sup>: هذا منقوض بعَلْقَيان تنية عَلَقَى، وهو نبت؛ إذ عَلْقَيان فرع علقي، والألف في عَلَقَى زائد مع أنه ليس علقيان بدلاً منه؛ بل ألف علقي منقلبة عن الياء؛ لأنها للإلحاق.

وقال شارح<sup>(٢)</sup>: «في هذا نظر»، ولم يذكر نظره.

وأجاب عن هذا شارح آخر<sup>(٣)</sup> بقوله: هذا ضعيف؛ لأنه قال سيويوه<sup>(٤)</sup>: ألف علقي للتأنيث، ولذلك لم يصرف، فإذا نبت عَلَقَى قلب ألفه ياء، فهي بدل من الألف.

وأنا أقول: في هذا الجواب نظر؛ لأن من العرب من يجعل هذه الألف للإلحاق، فيدخل تاء التأنيث، فيقول: علقة، وعلى هذا يصرف وينون، ومنهم من يجعله للتأنيث، فلا يدخل التاء، ويمنع الصرف، فعلى الأول يتوجه الإيراد.

ثم لك أن تقول: هو منقوض بالياء الآتية في مثني المقصور الذي آخره زائد للإلحاق، كالمغرَندِي، والمُسَرَّندِي، فإنك تقول: مُغرَندِيان، ومُسَرَّندِيان. يقال: اغرَنداه، واسرَنداه: أي غلبه وقهره، فإنها مبدلة، والمثني فرعُ المفرد، فيجب أن يكون ما فيه بدلاً، وما في المفرد مبدلاً؛ لكن الأمر بالعكس، فقد تبين أن الإيراد متوجه والكلام في لفظ مشخّص، ثم الجواب عن ذلك المشخص ليس بشيء، ومثلُ المغرَندي والمسرَندي: المسلقي والمجنطي § إذا أردت المصدر الميميَّ والزمانَ والمكانَ أو المفعولَ بتقدير ١٦٧ أ دخول حرف الجر. ومن الأمثلة معزى فيمن يتون، وأرطى كذا<sup>(٥)</sup>، وأمثلة هذا النحو كثيرة.

الرابعة كون البناء فرعاً عن بناء آخر، فالحرف الكائن في الفرع إذا كان أصلاً؛ أعني المبدل، يكون الحرف الذي يإزائه في البناء الذي هو الأصل بدلاً، وذلك كقولهم: مويةٌ في تصغير ماء، ومياةٌ

(١) القائل ابن الناطم في بغية الطالب (٢٣٣).

(٢) هو ركن الدين (١٢٧).

(٣) هو الجاربردي (٣١٤).

(٤) الذي ذكره سيويوه أن بعض العرب يجعل الألف للتأنيث، فلذلك لا يتون؛ أي: لا يصرف. انظر الكتاب (٢/ ٢١١-٢١٢).

(٥) تقدم الكلام فيهما في باب ذي الزيادة ص (٣١٩، ٣٢٥).

وأمواء في تكسيره، فإن المصغر والمكسر فرعاً المفرد الكبير، ولا هاء فيه؛ بل فيه الهمزة، فعلم أنها بدل عن الهاء؛ لأن التصغير والتكسير، كما دريت، يردان الأشياء إلى أصلها. وهذا الحكم عكس حكم الأمانة المتقدمة.

٣

وأورد<sup>(١)</sup> عليه بأن أوائل فرع أول، والهمزة فيها غير زائدة مع كون الواو التي هي العين في أول مبدلاً، لا بدلاً؛ لأن الهمزة منقلبة عن الواو.

وأجاب الشارحون<sup>(٢)</sup>: بأنه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع أن تكون أصلية فيه، فالهمزة في أوائل غير زائدة، ولكنها ليست بأصلية؛ بل هي منقلبة.

٦

وفيه نظر؛ لأن الانقلاب لا يخرج الحرف عن الأصالة؛ ألا تراك تقول: مِيزَانٌ مِفْعَالٌ، وإن كانت الياء منقلبة عن الواو.

٩

فإن قلت: المراد بالأصل ما ليس بمنقلب.

قلت: إما أن يكون المراد به ما ليس بمنقلب فقط، فينتقض بمثل ضارب وضوئرب، أو ما ليس بزائد فقط، فينتقض بمثل أوائل وأول، أو ما ليس بمنقلب ولا زائد، فيلزم استعمال المشترك في مدلوليه، أو استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز دفعةً واحدة، أو لا واحد من المذكورين، وهو ظاهر البطلان.

١٢

الخامسة: لزوم بناء مجهول لو لم يُحكم بالإبدال، مثل هراق، فإنه إن لم يُقل بإبدال الهاء من الهمزة في أراق لزم هَفَعَلٌ، وهو معدوم، ولو لم يُقل بأن الطاء والذال والظاء إبدالاً من تاء افتعل في اضطرب، وازدجر، واطلم لزم افْطَعَلْ، وأفْذَعَلْ، وافْظَعَلْ. والكل معدوم، ولو لم يقل بأن الذال الأولى من ادّارك بدل من تاء تفاعل؛ إذ الأصل تَدَارَكُ، والهمزة محتلبة لسكون الأول؛ أعني المدغم؛ لزم اَفَاعِلْ، أو اذْفَاعِلْ، أو افْدَاعِلْ.

١٥

وذكر الشارحون اذفاعل، ولم يذكروا اذفاعل، وهو خير من اذفاعل؛ لأن دَفَاعِلْ قريب من تفاعل الذي هو الأصل، ولا فَتَاعِلْ حتى يكون فَدَاعِلْ قريباً منه.

٢١

وحروفه: (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدِّ طَاهٍ زَلَّ). وقول بعضهم: (استجده يوم طال) وهم في نقص الصاد والزاي؛ لثبوت صيراطٍ، وزَقَرٌ، وفي زيادة السين، ولو أُورِدَ: اسْمَعْ ورد: إِذْكَرْ، واطْلَمْ. (الشافعية: ١٠٩).

(١) المورد ابن الناطم في بغية الطالب (٢٣٤).

(٢) انظر شرح ركن الدين (١٢٧)، والجاربردي (٣١٧).

● قوله: «وحروفه».

أي: حروف الإبدال هذه، وهي قوله: «أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلٌّ»، وبمجموعها أربعة عشر حرفاً. وأنصت ماضي الإنصات؛ أي: الصُمت، ويوم منصوب على الظرف عامله أنصت، وجدُّ مبتدأ مضافٌ إلى طاهٍ علمٌ لشخص، وزلٌّ خير المبتدأ، والظرف مضافٌ إلى الجملة؛ يعني أنصت من له الضمير يومَ زَلٍّ جَدُّ طَاهٍ.

٦ وقال بعضهم: حروفه ما في قولك: استنجدته يومَ طال.

قال الزخشي<sup>(١)</sup>: حروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم.

فزادوا السين، ونقصوا الصاد، والزاي. في قال المصنف<sup>(٢)</sup>: هذا وهم؛ لأن الصاد والزاي قد ١٦٧ ب تكونان بدلين، كما في قولهم: صراط في سراط، وزَقَر في سَقَر، وأما السين فلا تكون بدلاً إلا بضميمة الإدغام، فلا يكون مثل اسْمَعَ دليلاً على كون السين بدلاً؛ إذ لو اعتدَّ بمثل هذا لزم الاعتداد بالذال والطاء في اذْكَرَ واطْلَمْ، ولا قائل بكونهما من حروف الإبدال.

١٢ وفيه نظر؛ لأن السين بدل في استنجد بمعنى اتَّخذ، وفيه قولان، والمصنف مال إلى هذا، وسيأتي في آخر باب الإدغام<sup>(٣)</sup>.

١٥ وإنما سميت حروف الإبدال باعتبار كون كلِّه بدلاً، لا مبدلاً؛ إذ لو كان كذلك لكان العين والباء من حروف الإبدال؛ إذ قد تبدل منهما كما في أبواب والثعالي، كما سيأتي.

وأصلح بعضهم عبارة هؤلاء فقال<sup>(٤)</sup>: الصواب: استنجدته يومَ صالَ زُطٌ. واستنجد: أي استنصر، وصال: أي حمل، والزُطُّ: الزُّنْج، الواحد زُطِّي، وطال: أي علا وقوي.

١٨ فلهزمة من حروف اللين والعين والهاء، فمن اللين إعلال لازم في نحو: كِسَاءٌ، ورِدَاءٌ، وَقَائِلٌ، وبَائِعٌ، وَأَوَاصِلٌ، وجائزٌ في نحو: أُجُورِي، وأُورِي، وأما نحو: دَابَّةٌ، وشَابَّةٌ، والعَالَمُ، وبَازٍ، وشِئْمَةٌ، ومُوقِدٌ فشاذٌّ. وأَبَابٌ بحرٌ أَشَدُّ، ومَاءٌ شاذٌّ لازم. (النسابة: ١٠٩-١١٠).

(١) الذي في المفصل (٣٦٠) خلاف هذا، وعليه فلا تتوجَّه الملاحظة المذكورة بعد. وقد نسب هذا القول للزخشي أيضاً الرضي (٣/ ١٩٩)، وركن الدين (١٢٧). قال في المفصل: «وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك: استنجدته يومَ صالَ زُطٌ».

(٢) شرحه على الشافية (٧٣/ ب).

(٣) انظر ص (٦٠٤-٦٠٥) من هذا الكتاب.

(٤) وهي عبارة المفصل (٣٦٠) كما تقدم، وانظر شرح الملوكي (٢١٣-٢١٧)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٧).

● قوله: «فالهمزة».

أي: تبدل الهمزة من حروف اللين لقربها منها. أملاً من الألف فظاهراً، وأما من أختيها فلقربهما  
٣ من الألف بواسطة المد، وقرب الألف منها.

والإبدال قد يكون لازماً، أو<sup>(١)</sup> جائزاً. وكلاهما قد يكون مطرداً، أو غير مطرد، وقد يكون  
شاذاً.

٦ فمن اللازم المطرد إبدال الهمزة من الواو والياء لامين في نحو: كساء ورداء، وعينين في نحو:  
قائل وبائع، وفاعين في نحو: أوأصيل وأوَيْصل.

والتغيير باللام أولى، ثم بالعين، ثم بالفاء، فلذلك ذكره هكذا.

٩ ومن الجائز المطرد إبدالها من الواو المكسورة عند المازني، كإشاح في وشاح، والمضمومة عنده  
وعند غيره أيضاً، كأجوه وأوري في وجوه ووُوري.

ومن الجائز غير المطرد إبدالها من الألف في نحو: دَابَّةٌ وشَابَّةٌ في دَابَّةٍ وشَابَّةٍ، كأنهم أرادوا الهربَ  
١٢ من النقاء الساكنين، وقُرئ<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، ﴿وَلَا جَانِّ﴾، وفي نحو: العَالَمُ في العالم، ولا  
التقاء للساكنين. قال<sup>(٣)</sup>:

فَحِنْدَفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ

١٥ وقال<sup>(٤)</sup>:

يَا دَارَ مَيٍّ بِدَكَدِيكَ الْبَرْقِ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ

والدكدك: الرمل المجتمع، والبرق: الأرض ذات الألوان، وفي بَأَزٍ في بازٍ.

١٨ ومن الياء في نحو: شَيْثَمَةٌ.

(١) في النسخ: (و).

(٢) هي قراءة أبي أيوب السخيتاني، وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه سمع عمرو بن عبيد يقرأ:  
﴿وَلَا جَانِّ﴾. انظر سر الصناعة (١/٧٢-٧٣)، والمختص (١/٤٦)، وشواذ ابن خالويه (١)، والخصائص  
(١/٣١١-٣١٠ و ٣/١٤٥-١٤٩)، والبحر (١/٣٠).

(٣) الشاهد للعجاج في ديوانه (٢٩٩)، وسر الصناعة (١/٩٠)، والمفصل (٣٦١)، والتخميم (٤/٣٢٧-٣٢٨)،  
والرضي على الشافية (٣/٢٠٥)، وشرح شواهد الشافية (٤٢٨).

(٤) الشاهد لرؤية في إثبات المحصل لابن المستوفي (٢٢٥) من إنشاد القراء، ونقل ذلك أيضاً البغدادي عنه في شرح  
شواهد الشافية (١٧٥-١٧٦)، وبلا نسبة في سر الصناعة (١/٩١)، والخصائص (٣/١٤٥)، والمفصل  
(٣٦٢)، والمتع (١/٣٢٥)، والرضي على الشافية (٣/٢٠٤).

ومن الواو في نحو: مُؤَقِدٌ<sup>(١)</sup>.

وتعلم أن عدم الاطراد الشذوذ فلا يقاس على هذه.

ومن الجائز الأشدّ إبدالها من العين في قوله<sup>(٢)</sup>:

أَبَابٌ بِحَرْفٍ ضَاحِكٍ زَهُوقٌ

في عُباب، وهو معظم الماء، والمراد بالضحك: المرتفع عند الموج، والزَهُوق: البعيد القعر، وهو أشدّ من إبدالها من حروف اللين قياساً واستعمالاً.

ومن اللازم الشاذّ إبدالها من الهاء في ماء؛ إذ أصله: ماه، بدليل مُوَيِّهٍ ومِيَاهٍ، كما مرّ، وهو في الجمع من الجائز الشاذ، وهو الأمواء، في الأمواه. قال<sup>(٣)</sup>:

وبلدةٍ قَالَصَةٍ أَمْوَاؤُهَا مَاصِحَةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

أي: وربّ بلدةٍ غائرةٍ مياؤها، ذاهبةٍ أفياؤها، وهو جمع الفَيءِ وقتَ رَأَدِ الضُّحَى؛ أي: ارتفاع الضُّحَى؛ يعني لا ماء لها ولا ظلّ.

١٦٨

والألف من أختيها والهمزة والهاء، فمن أختيها لازم في نحو: قال، وباع، وآل على رأي. ونحو: يَاجِلٌ ضعيفٌ، وطائيٌّ شاذّ لازم، ومن الهمزة في نحو: رأسٍ، ومن الهاء في آل على رأي. (الشافعية: ١١١).

● قوله: «والألف».

أي: تبدل من أختيها، والإبدال لازم في نحو: قال وباع، ومنه الآل<sup>(٤)</sup> عند الكسائي؛ لأن من

(١) وعليه قول جرير:

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الرُّقُودُ

انظر ديوانه (٨٨/٢)، وشرح الرضي على الشافعية (٢٠٦/٣).

(٢) أنشده الأصمعي ولم ينسبه، وانظره بلا نسبة في سر الصناعة (١٠٦/١)، والمفصل (٣٦٣)، وشرحه لابن يعيش (١٦/١٠)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٣١/٤)، والمنع (٣٥٢/١)، والرضي (٢٠٧/٣)، وشرح شواهد الشافعية (٤٣٢).

(٣) أنشده أبو علي في الحليبات (٤٠)، وذكر أنه من إنشاد ثعلب، ولم ينسبه، وهو بلا نسبة في سر الصناعة (١٠٠/١)، والمنصف (١٥١/٢)، والمفصل (٣٦٢)، والتخمير (٣٣١/٤)، والمنع (٣٤٨/١)، والرضي على الشافعية (٢٠٨/٣)، وشرح شواهد الشافعية (٤٣٧)، واللسان (موه).

(٤) انظر المذهب فيه في سر الصناعة (١٠٠-١٠٦)، والإقناع (٢٢٥-٢٢٧)، والاقتضاب (٣٩/١)، وشرح الملوكي (٢٧٨-٢٧٩)، والمنع (٣٤٨-٣٥٠).

العرب من يقول في تصغيره: أُوَيْلٌ، وعند البصريين الأصل الأهل، فهي مبدلة من الهاء.

وفي ياجلٌ جائز ضعيف لعدم الموجب كما مر.

٣ وفي طائي شاذٌ لعدمه، لازم في الاستعمال؛ إذ لا يقال: طَيْيٌّ.

ومن الهمزة جائز مطرد في نحو: راسٍ، كما مر.

والياء من أختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حري في المضاعف، والنون، والعين، والباء، والسين،  
٦ والثاء، فمن أختيها لازم في نحو: مَقَاتِيحٌ، ومُقَاتِيحٌ، ومِقَاتٍ، وغازٍ، وقيامٍ، وحياضٍ. وشاذٌ في نحو:  
حُبْلَى، وصَيِّمٌ، وصَبِيَّةٌ، وَيَجَلٌ، ومن الهمزة نحو: ذَيْبٌ، ومن الباقي مسموع كثير في نحو: أَمَلْتُ،  
وَقَصَّيْتُ، وفي نحو: أَنَاسِيٌّ. وأما الضَّفَادِي، والثَّعَالِي، والسَّادِي، والثَّالِي فضعيف. (الشافية: ١١١-١١٢).

٩ والياء تبدل من أختيها، وهو لازم في نحو: مِقَاتٍ، وغازٍ وقيامٍ، وحياضٍ؛ إذ الكل أصله الواو؛  
للموجب.

١٢ وشاذٌ لازمٌ غير مطرد في نحو: صَبِيَّةٌ؛ إذ لا يقال: صَبَوَةٌ، وهو جمع الصَّيِّ، وفي صَيِّمٍ في صَوْمٍ  
جمع صائم. هكذا قالوا؛ لكن في الكتاب أنه مطرد. قال (١): «ولغة القلب مطردة في فُعْلٍ».

وشاذٌ في يَجَلٌ في يَوْجَلٌ غير لازم.

أما إبدالها من الألف فشاذٌ ضعيف في نحو: حُبْلَى في حُبْلَى عند الوقف.

١٥ وتبدل من الهمزة جائزًا مطردًا في نحو: ذَيْبٍ، والأصل الهمز.

وتبدل من أحد حري في التضعيف فيكون مسموعًا كثيرًا؛ أعني جائزًا غير مطرد، كثيرًا في  
الاستعمال، نحو: أَمَلْتُ في أَمَلْتُ، وقَصَّيْتُ في قَصَّصْتُ. قال تعالى (٢): ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيَّهُ﴾، وقال (٣):

١٨ ﴿فَهِيَ تُمْلَى﴾. قيل (٤): الإملا والاملاء لغتان لا شهرهما بحيث لا مزية لإحدهما على الأخرى.  
وقيل (٥): يجوز أن يكون قَصَّيْتُ أظفاري بمعنى أتيتُ على أقاصيها؛ لأن المأخوذ أقصاها. وهو

(١) الكتاب (٤/ ٣٦٣).

(٢) البقرة: من الآية ٢٨٢.

(٣) الفرقان: من الآية ٥.

(٤) انظر الصحاح واللسان (ملو).

(٥) قال ذلك أبو الفتح ابن حني في سر الصناعة (٢/ ٧٥٩). وارتضاه ابن يعيش في شرح المفصل (١٠/ ٢٤)،

والجاربردي (٣١٨).

متكلف، والدليل على أصالة قَصَصْتُ قولهم: المَقْصُ في الآلة، ولم يقولوا: المَقْصَى. وما ذكروه شبهة الاشتقاق، وهي لا تقاوم الاشتقاق المحقق. ومنه تَسَرَّيْتُ: إذا اشترت السُرِّيَّة، وتَطَنَّيْتُ: بمعنى ظَنَنْتُ، ومنه قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾ أي لم يتغير، وأصله: ولم يَتَسَنَّ، ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

نزور امرءًا أمّا الإله فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتمي

أي: فيأتم، وهذا إبدال الآخر من الحرفين.

٦ أما إبدال الأول فمنه قولهم: قِيراط، وشِيرَارْ، ودِيعاسٌ بدليل قراريط، وشراريز، ودمايس، ومن قال: شياريز، ودياميس فعنده ليس من هذا الباب.

٩ وتبدل من النون في نحو أناسي؛ إذ أصله: أناسين، وظرايبي<sup>(٣)</sup>؛ إذ أصله: ظرايين؛ جمعي إنسان، وظَيربان؛ وهو دويّة، وهو فصيح، كثير في الاستعمال، غير مطرد، تركه ضعيف. قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَأَناسِي كَثِيرًا﴾.

وتبدل من العين، وهو ضعيف. قال<sup>(٥)</sup>:

ومنهلي ليس له حَوَازِقُ ولضفادي جَمَّةٌ نَقَازِقُ

١٢

(١) البقرة: من الآية ٢٥٩.

(٢) الشاهد أنشد ابن الأعرابي عن ابن السكيت، ولم ينسبه، وهو لكثير عزة بمدح عبد العزيز بن مروان في إثبات المحصل لابن المستوفي (٢٢٨)، وانظره بلا نسبة في إبدال ابن السكيت (١٣٥)، وسر الصناعة (٢/ ٧٦٠)، والمفصل (٣٦٤)، وشرح الملوكي (٢٥٢)، والتخمير (٤/ ٣٣٦)، والممتع (١/ ٣٧٤)، والمقرب (٢/ ١٧١)، والضرائر (٢٢٨).

(٣) قال البعيث:

سواسية سودُ الوجوه كأنهم ظرايبي غريانٍ بحُرُودٍ محل

وقال الآخر:

لو كنتُ في نارٍ جحيمٍ لأصبحتُ ظرايبي من حَمَانٍ عني تُنيرها

انظر اللسان (ظرب).

(٤) الفرقان: من الآية ٤٩.

(٥) الشاهد بلا نسبة في الكتاب (٢/ ٢٧٣)، وشرح أبياته لابن السيرافي (٢/ ٣١)، ولابن النحاس (٢٦١)، ونكت الشتمري عليه (١/ ٥٩٤)، والمقتضب (١/ ٣٨٢)، والمحكم (١/ ٢١٠)، والمفصل (٣٦٤)، وشرحه لابن يعيش (١٠/ ٢٤)، والتخمير (٤/ ٣٤١)، والضرائر (٢٢٦)، وشرح شواهد الشافية (٤٤١). وذكر الأعلام (١/ ٣٤٤ - الكتاب، بولاق) أنه مصنوع من صنعة خلف الأحمر.

أراد الضفادع، والحوازيق: الجوانب، وأراد به جانباً يمنع من الورد، وجمّة: أي معظمه، والنقائق: جمع النقيقة، وهي الصوت. أي ورّب منهل سهل الورد لضفادع معظمه أصوات.

وكذا تبدل من الباء. قال (١):

٣

لها أشارير من لحم تتمرّه من الثعالي ووخر من أرائنها

أراد من الثعالب وأرائنها، والضمير في لها للثعالب، والإشارة بكسر الهمزة: ما يوضع عليه اللحم ليحف، ويستعمل في القديد، وهو المراد ههنا، والمتمر: الكثير، والوخر بالخاء والزاي بالعجم: القليل؛ أي: للثعالب في وكرها قطع في كثيرة من لحم الثعالب، وقليل من أرائنها.

١٦٨ ب

وكذا تبدل من السين. قال (٢):

إذا ما غدّ أربعة فسال فزوحك خامس وأبوك سادي

٩

أراد سادس. والفسال: اللثام.

وكذا من الثاء. قال (٣):

قد مر يومان وهذا التالي وأنت بالهجران لا تبالي

١٢

أراد الثالث.

(١) الشاهد لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري في الكتاب (٢/٢٧٣)، والجمهرة (٢/١٣ و ٣/٤٢٣)، ونكت الشتمري (١/٥٩٤)، والتخميم (٤/٣٤٣)، وإثبات المحصل (٢٢٧)، واللسان (رنب، نمر، شرر، وخز)، وشرح شواهد الشافية (٤٤١). وهو بلا نسبة في سر الصناعة (٢/٧٤٢)، ومجالس ثعلب (١/١٩٠)، والمفصل (٣٦٥)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٢٤)، والمتع (١/٣٦٩)، والضرائر (٢٢٦).

(٢) نسب إلى امرئ القيس في الجمهرة (٢/١٩٦)، وهو في ملحقات ديوانه (٤٥٩)، وإلى النابغة الجعدي في الصحاح (سدا)، وليس في ديوانه، وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية (٤٤٨): «وقال ياقوت فيما كتبه على هامش الصحاح: البيت يروى للنابغة الجعدي يهجو به ليلي الأخيلية». وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (٣٠١)، وسر الصناعة (٢/٧٤١)، وإبدال ابن السكيت (٦٠)، وتهذيب الألفاظ (٥٩١)، والمفصل (٣٦٥)، والتخميم (٤/٣٤٢)، والمتع (١/٣٦٨)، وشرح الملوكي (٢٥٥)، والضرائر (٢٢٦)، وضرائر الألويسي (١٥١)، والرضي على الشافية (٣/٢١٣)، والجاربردي (٣١٩).

(٣) انظره بلا نسبة في سر الصناعة (٢/٧٦٤)، والمفصل (٣٦٦)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٢٨)، والتخميم (٤/٣٤٢)، وشرح الملوكي (٢٥٥)، والمتع (١/٣٧٨)، والضرائر (٢٢٧)، وضرائر الألويسي (١٨٩)، والمقرب (١/٣١٥)، والرضي على الشافية (٣/٢١٣)، والجاربردي (٣١٩)، وشرح شواهد (٤٤٨).



والواو من أختيها، ومن الهمزة، فمن أختيها لازم في نحو: ضَوَّارِب، وضَوَّيرِب، ورَحَوَّيرِب، وعَصَوَّيرِب، ومُوقِن، وطَوَّي، وبُوطِر، وبَقَوَى، وشاذَّ ضَعِيف في: هذا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ، ونَهْوٌ عَنِ المنكِر، وجِبَاوَةٌ، ومن الهمزة في نحو: جُؤْنَةٌ، وجُؤَن. (الشافية: ١١٣-١١٤).

٣

● قوله: «والواو».

أي: تبدل الواو من الألف في نحو: ضوارِب: جمع ضاربة، وضَوَّيرِب: تصغير ضارب، ورَحَوَّيرِب، وعَصَوَّيرِب في النسبة إلى رَحَى وعَصَا، وهو لازم مطرَّد.

٦

وكذا تبدل من الياء في مُوقِن فاعِلٌ أَيْقَنَ، وفي طَوَّي، كما مرَّ، وفي بُوطِر: مجهول يَطَّر، وفي بَقَوَى، وكان بَقِيًّا: من أبقي عليه؛ أي: أشفق عليه، كأنه طلب بقاءه.

وتبدل منها شاذًا ضعيفًا في: هذا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ، ونَهْوٌ عَنِ المنكِر، وجِبَاوَةٌ. والفصيح: مَمْضِيٌّ، ونَهْيٌّ، وجِبَايَةٌ.

٩

وقال شارح<sup>(١)</sup>: قد جاء مضيتُ على الأمر، ومضوتُ عليه، وجبيتُ الخراجَ جِبَايَةً، وجَبَّوتُهُ جِبَاوَةً، فلا حاجة إلى ارتكاب الإبدال.

١٢

وقال آخر<sup>(٢)</sup>: «هو ضعيف؛ لأنه لا يلزم من استعمالهما كونهما أصليين؛ لجواز معرفة الإبدال بقلة الاستعمال».

وأنا أقول: قلة الاستعمال في كونها أمانة ضعيفة، كما ذكرنا، والأصل بحميء الأصل، وعدم الإبدال.

١٥

فإن قلت: مضيت مشهور بخلاف مضوت.

قلت: كثرة الاستعمال في أحد البناءين لا تستدعي أصالته، كما في جَدَّبْتُ بالنسبة إلى جَدَّبْتُ، وإلا لقليل بالقلب.

١٨

وتبدل من الهمزة، وهو جائز مطرد في نحو: جُؤْنَةٌ وجُؤَن، وقد مر أن الأصل الهمز.

وذكر الشارحون أنه قد قيل<sup>(٣)</sup>: «المثال غلط؛ لأن تركيب جان مهمل في الكلام، وحيث لا

٢١

(١) هو ركن الدين (١٢٨) موافقة لابن الناظم في بغية الطالب (٢٣٧-٢٣٨).

(٢) هو الجاربردي (٣١٩).

(٣) أصل الاعتراض لابن الناظم في بغية الطالب (٢٣٤-٢٣٥)، وعنه ركن الدين (١٢٨-١٢٩)، وعنه

الجاربردي (٣١٩-٣٢٠).

يُعلم أن أصل عين جونة الهمزة، ولا دليل على همز عينها سوى قول صاحب الصحاح<sup>(١)</sup>: «الجَوْنَةُ بالضم: مصدر الجَوْنِ من الخيل، والجَوْنَةُ أيضًا: جَوْنَةُ البَعُطَار، وربما همزوا». فقوله: «ربما همزوا» ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف؛ لأنه جعله معتلاً في الأصل والهمزة فيه بدلاً من الواو».

هكذا نقلوا، ولم يجيبوا<sup>(٢)</sup> عنه بشيء، وأنا أقول: التغليب خطأ؛ أما قولهم: لأن تركيب جأن مهمل، فلا يفيد شيئاً؛ إذ ليس يحتم أن يكون بين الاسم والمسمى علاقة، وأيضاً عين المتنازع فيه، فلا نسلم الإهمال؛ بلجيء جَوْنَةُ.

وأما قولهم: لا دليل على همز عينها سوى قول الصحاح، ففاسد لإيرادها سيويه في الكتاب في باب تخفيف الهمزة. قال<sup>(٣)</sup>: «وإن كان ما قبلها مضموماً وهي ساكنة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في الجَوْنَةُ والبؤس والمؤمن: الجونة والبوس والمومن».

وأما قول صاحب الصحاح: ربما همزوا، فغير دالٍّ على كونها معتلة في الأصل؛ بل دالٌّ على ككرة تخفيفها.

وكل ما ذكرنا في جَوْنَةُ البَعُطَار، لا في الجَوْنَةُ من الجَوْنِ؛ إذ هي معتلة.

ولنا استدلال آخر بهمزها، وهو أنه لو كانت معتلة لما جاز همزها بوجه، كما لا يجوز لك أن تهمز حُورٌ مثلاً: جمع الحوراء، بخلاف همز أدُّورٍ وغُورٍ، فإنه جائز؛ أما الملازمة فلأن الهمز عدول من الأخف إلى الأثقل، وذلك مدرك. وأما بطلان اللازم فبالاتفاق، فقد تبين لك في مما ذكرت أن ١٦٩ أ المخطئ مخطئ. والمثال صواب.

والميم من الواو، واللام، والنون، والباء، فمن الواو لازم في قَمٍ وحده، وضعيف في لام التعريف، وهي طائية، ومن النون لازم في نحو: عَمَّيرٍ، وشَمْبَاءٍ، وضعيف في: البَنَامِ، وطامَةُ الله على الخير، ومن الباء في بَنَاتٍ مَخْرٍ، وما زلتُ رَاتِمًا، ومن كَتَمٍ. (الشافية: ١١٤).

● قوله: «والميم».

(١) الصحاح (جون).

(٢) ذكروا موافقة لابن الناطم أن الصراب بدلاً من مثال المصنف أن يقال: «ومن الهمزة في نحو: حَوَّةٌ وحَوَّى. يقال: حَيَّيَ الفرس حَوَّزَةً، وهي حمرة في سواد، وتجمع الحَوَّزَةُ على حَوَّى». ثم قال ابن الناطم: «وأمثلة هذا النوع من الإبدال أكثر من أن تحصى، وإنما مثلت بهذين المثالين لأنهما أقرب ما يصح به التمثيل».

(٣) الكتاب (٥٤٣/٣). وصرح أبو الفتح كذلك بمثل هذا وأن الواو في جونة بدل من الهمزة في جونة في سر الصناعة (٤٤١/٢).

أي: وتبدل الميم من الواو، وهو لازم في فَمٍ وحده، والأصل: قَوّة، حذف اللام اعتباراً، فأبدلت الميم من الواو؛ لتقوى على تحمّل حركات الإعراب.

وكذا تُبدل على ضعف من لام التعريف، وهو لغة طيّح. قال (١):

ذاك خليلي وذو يعاتبني يرمي ورائي بامسّهم وامسّلمة

والسّلمة واحدة السّلام، وهي الحجارة، ورَوَى الثّمَرُ بْنُ تَوَلِبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقيل: إنه لم يرو غير هذا (٢): «ليس من أمير امصياّم في امسفر».

وتبدل من النون، وهو لازم مطرد، وصورته ما إذا كانت ساكنة قبل الباء، نحو: عَنَبِر، وشَنَبَاء تَأْنِيثُ الْأَشْنَب، وكذا إذا كانا (٣) في كلمتين. قال تعالى (٤): ﴿وَأَمَّا مَنْ يَجْلُ وَاسْتَفْنَى﴾.

والإبدال في البنام بمعنى البنان (٥)، وطامة الله على الخير: أي طانه، بمعنى جبله، ضعيف كإبدالها من الباء في بنات مَخَرٍ (٦) لسحابٍ يبيض في الصيف، والأصل، وهو مستعمل أيضاً: بناتٌ مَخَرٍ؛ لأنه من البُخار، وفي قولهم: ما زلت راتماً: أي راتباً، من الرُتوب، وفي قولهم: رأيته من كَسَم: أي من كَسَب، وهو القُرب. ١٢

(١) الشاهد لبحير بن عَنَمَة الطائي في المولف والمختلف (٥٩)، وشرح شواهد الشافعية (٤٥١)، والدرر (٢٤٦-٢٤٧). وهو بلا نسبة في المفصل، وشرحه لابن يعيش (١٧/٩)، والتخمير (٤/١٦٦)، وتحليص الشواهد (١٤٣)، والمغني (٤٨/١)، والجمع (٢٧٤/١). وهو في النسخ (وذا يعاتبني).

(٢) انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (٢٨٢/١)، والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني (٥٦٢/٢)، وسر الصناعة (٤٢٣/١)، والمتع (٣٩٤/١)، والمفصل (٣٢٦)، وشرحه لابن يعيش (١٧/٩)، والتخمير (٤/١٦٦)، والجمع (٢٧٤/١)، والمغني (٤٨/١)، والرضي على الشافعية (٢١٦/٣)، وشرح شواهد البغدادي (٤٥٤-٤٥٥) وله فيه على هذا الحديث تخريج وتعليق نفيس جداً وخلاصته عدم صحة رواية الثمر له.

(٣) في النسخ: (كان).

(٤) الليل: ٨.

(٥) قال رؤية:

يا هالَ ذاتِ المنطق التمتامِ وكفَلُ المخصَّب البنامِ

انظر ديوانه (١٤٤)، وسر الصناعة (٤٢٢/١).

(٦) قال طرفة:

كبناتِ المَخَرِ يَمَأُذُنَ كما أنبتَ الصيفُ عساليجَ الحَضِيرِ

انظر ديوانه (٥٩)، وسر الصناعة (٤٢٣/١).

والنون من الواو، واللام. شاذٌّ في صَنَعَانِيٍّ، وَبَهْرَانِيٍّ، وَضَعِيفٌ فِي لَعْنٍ. (النشائية: ١١٥).

● قوله: «والنون».

٣ أي: وتبدل النون من الواو على الشذوذ في صَنَعَانِيٍّ وَبَهْرَانِيٍّ، والقياس: صِنَعَاوِيٍّ وَبَهْرَاوِيٍّ كَصَحْرَاوِيٍّ؛ إذ النسبة إلى صِنَعَاءَ وَبَهْرَاءَ، ولأنَّ النونَ والواوَ متقاربتان لمدِّ الواوِ وَغَنَةِ النون. قالوا: النونُ بدلٌ من الواو، ولولا ذلك لقالوا هي بدل من الهمزة؛ لتلا يطول الطريق؛ لكن الهمزة من أقصى الخلق، والنون من الفم، فلا قُرب، وقد ذهب بعضهم<sup>(١)</sup> إلى الإبدال من الهمزة.

٦ وتبدل من اللام في لَعْنٍ بمعنى لعلّ، وهو ضعيف غير مطرد، وقيل: هما لغتان لقلّة التصرف في الحروف.

٩ والتاء من الواو، والياء، والسين، والباء، والصاد، فمن الواو والياء لازم في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ على الأفصح، وشاذٌّ في نحو: اتَّلَجَّه، وفي طُسَّتِ وَحَدَّه، وفي الدَّعَالِ وَلَصَّتِ ضَعِيفٌ. (النشائية: ١١٥).

١٢ ● قوله: «والتاء».

أي: وتبدل التاء من الواو والياء في اتَّعَدَ واتَّسَرَ، وكان: اتَّوَعَدَ، واتَّسَرَ، وهو لازم. وفيه نظر؛ لما تقدم من جواز: اتَّوَعَدَ ياتَّوَعِدُ، واتَّسَرَ ياتَّسِرُ.

١٥ ولك أن تقول: لغاية كثرة وقلة ما ذكرت أجزاه مُجرى اللّازم. وفي اتَّلَجَّه شاذٌّ، والأصل الأكثر استعمالاً: أوَّلَجَّه من الولوج. وتُبدلُ من السين في طُسَّتِ وَحَدَّه، والأصل: الطُّسُّ.

١٨ قيل<sup>(٢)</sup>: جاء في التّكسير طُسُوسٌ، وطُسُوتٌ، فلا مزية لأحدهما، فهذا تحكّم لجواز العكس. فأجيب<sup>(٢)</sup> بأن السين مختلف فيه، بخلاف التاء، فالأولى أن يؤخذ بمحلّ الوفاق.

(١) ذكر أبو الفتح في سر الصناعة (٢/ ٤٣٦، ٤٣٧) أن النون في صنعاء وبهراء بدل من الهمزة، ثم قال فيه (٢/ ٤٤١): «ومن حدّاق أصحابنا من يذهب إلى أن النون في صنعاني وبهراني إنما هي بدل من الواو التي تُبدل من همزة التانيث في النسب، وأن الأصل صنعائي وبهراوي، وأن النون هناك بدل من هذه الواو، كما أبدلت الواو من النون في قولك: من وأقد، وإن وقفت وقفت، ونحو ذلك. وكيف تصرفت الحال فالنون بدل من بدل من الهمزة، وإنما ذهب من ذهب إلى هذا لأنه لم ير النون أبدلت من الهمزة في غير هذا».

(٢) ساق ذلك ركن الدين (١٢٩) على سبيل الاعتراض المقدر، ثم أحاب عنه، ونقله عن الجاربردي كذلك (٣٢١).

اعلم أن الأولى أن يقال: هما أصلان بتقدير كون الجمعين سواءً في استعمال الفصحاء، وارتكابُ الإبدال لا يحسن إلا إذا كان أحدهما مرجوحاً، وإلا لزم التحكم، والجواب المذكور مبني على كون الإبدال لا بُدَّ منه، وليس الأمر كذلك، فعلى هذا يكون ملزومُ التحكم الإبدال، وهو فاسد؛ لفساد لازمه.

وتبدل من الباء في الذعالت<sup>(١)</sup> على ضعف. والذعالبُ مخففُ الذعاليب جمع دُعْلُوبٍ، وهو الثوب الخَلِيقُ، وقيل: جمع دُعْلِبٍ، فلا تخفيف.

وتبدل من الصاد كذا<sup>(٢)</sup> في لَصَتْ بمعنى لَصَّ.

فإن قلت: جاء في التفسير لصوصٌ ولصوتٌ. قال<sup>(٣)</sup>:

٩ وَنَزَلْنَ نَهْدًا عِيْلًا أَبْنَاؤَهَا وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ ١٦٩ ب

نَهْدٌ قَبِيلَةٌ، وَالْعِيْلُ: جَمْعُ عَائِلٍ. أَرَادَ: نَزَلَتْ سَيُوفُ الْأَعْدَاءِ قَبِيلَةً نَهْدٌ حَالَةً كَوْنِ أَبْنَائِهَا عِيْلًا وَقَبِيلَةَ بَنِي كِنَانَةَ فَأَغَارُوا عَلَيْهِمْ كَاللُّصُوتِ الطَّاغِينَ، وَالْمُرْدُ: جَمْعُ الْمَارِدِ، فَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ أَنْ يَكُونَا أَصْلَيْنِ، فَلَا إِبْدَالَ.

قلت: المرجح في هذه الصورة كونُ لَصَّ وَلُصُوتٍ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا. وَقَوْلُهُمْ: تَلَصَّصَ عَلَيْهِمْ، وَقَوْلُهُمْ: فَلَانَ بَيْنَ اللَّصُوصِيَّةِ بَضْمِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَجَاءَ اللَّصُّ بِالْخَرَكَاتِ، وَالْكَسْرِ أَفْصَحُ.

١٥ وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَالْأَلْفُ، وَالْيَاءُ، وَالتَّاءُ، فَمِنْ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِي: هَرَقْتُ، وَهَرَخْتُ، وَهَيَّاكَ، وَلَهْنِكَ، وَهِنْ فَعَلْتُ، فِي طَيٍّ، وَهَذَا الَّذِي؟ فِي أَذَا الَّذِي؟ وَمِنْ الْأَلْفِ شَاذٌّ فِي: أَنَّهُ، وَحِيَهْلَةً، وَفِي مَةِ مُسْتَفْهِمًا، وَفِي يَا هَنَاهُ، عَلَى رَأْيٍ، وَمِنْ الْيَاءِ فِي هَلِيهِ، وَمِنْ التَّاءِ فِي بَابِ رَحْمَةٍ وَقَفًا. (الشافية: ١١٦).

● قوله: «والهاء».

(١) قال أعرابي من بني عوف بن سعد:

صَفَقَ ذِي ذَعَالَتٍ سَمُولٍ بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمَسْتَقِيلٍ

انظر سر الصناعة (١/ ١٥٧)، والرضي على الشافية (٣/ ٢٢١)، وشرح شواهدنا (٤٧٢).

(٢) أي على ضعف.

(٣) الشاهد لعبد الأسود بن عامر بن حوین الطائي في الجمهرة (١/ ١٠٢-١٠٣ و ١٩/ ٢)، والعياب للصاغاني، وعنه نقل البغدادي في شرح الشواهد (٤٧٥). والرواية المشهورة: (فتركن نهذاً). وفي الأصل، ك: (بهذا) بالباء، وفي م: (بهذا) بالذال المعجمة أيضاً، والتصويب عن المراجع المتقدمة وغيرها.

أي: وتبدل الهاء من الهمزة، ويكون سماعياً قالوا: أَرَقْتُ الماءَ وَهَرَقْتُه، وَأَرَحْتُ الدابة؛ أي: رَدَدْتُهَا إلى المراح وَهَرَحْتُهَا، وَأَمَرْتُ وَهَمَرْتُ، وقالوا: هَيْيَاكَ<sup>(١)</sup> فِي إِيَّاكَ، وَلَهْنُكَ<sup>(٢)</sup> فِي لِإِنَّكَ، واللام للابتداء، كأنهم أرادوا أن لا يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد، فأبدل<sup>(٣)</sup> الهاء من الهمزة لتغيير صورة إِنْ، وفي طيِّب قالوا: هِنْ فَعَلْتُ فَعَلْتُ فِي إِنْ الشرط، وقالوا في أذا الذي بهمزة الاستفهام: هذا الذي؟ قال<sup>(٤)</sup>:

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا ٦

أراد أتى الرجل المذكور صواحب المرأة المذكورة فقالت الصواحب: أذا الذي فعل كذا؟.

وتبدل من الألف على الشذوذ في: أَنَّهُ، وَحَيَّهْلَهُ، وَمَهْ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا فِي: أَنَا، وَحَيَّهْلَا، وما للاستفهام. وَحَيَّهْلَهُ مركب من حَيٍّ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْح، وَهَلْ، يُقَالُ: حَيَّهْلَ الثَّرِيدَ أَيِ اتَّهَ بِالْعَجَلِ، وَيُقَالُ حَيَّهْلًا بِالتَّنْوِينِ، وَفِي الْحَدِيثِ<sup>(٥)</sup>: «إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحِيهْلًا بِعَمْرٍ» أَيِ: أَسْرَعَ بِعَمْرٍ فِي

(١) قال طفيل الغنوي، أو مضر بن ربيعي:

فَهَيْيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

وقال الآخر:

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْجَمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ

وانظر سر الصناعة (١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢).

(٢) ك: (فإبدال الهاء من الهمزة ليتعين).

(٣) ذُكِرَ فِي اللِّسَانِ وَالتَّاجِ (ذَا) أَنَّ اللَّحْيَانِي قَدْ أَنْشَدَ الشَّاهِدَ الْجَمِيلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ، وَفِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ (٢/ ٥٥٤)، وَالْمَقْصَلِ (٣٦٩) أَنَّهُ مِنْ إِنْشَادِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، وَلَمْ يَنْسِبَاهُ، وَفِي الْمَمْتَعِ (١/ ٤٠٠) أَنَّهُ مِنْ إِنْشَادِ الْفَرَّاءِ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ كَذَلِكَ، وَفِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ (٤٧٧): «قَائِلُهُ بِمَجْهُولٍ، وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَعْرِ عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ».

قلت: وليس في ديوان عمر المطبوع، وهو في ديوان جميل (٢١٦) يجمع الدكتور حسين نصار، وذكره في قطعة من ثلاثة أبيات هو أولها، أمّا الثاني والثالث فهما لجميل أو لعمر بن أحرر الجاهلي، ولم يوثق الأول.

(٤) هو من كلام عبد الله بن مسعود في امتداح عمر رضي الله عنهما، وقد ورد بطرق عدة في مواضع عدة من فضائل الصحابة للإمام أحمد برقم: ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٧٥، ٤٨٢.

قال محقق الفضائل (١/ ٢٦٣): إسناده صحيح، وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ١٨٠) من طريق شعبة، وقال الهيثمي: رواه الطبراني من طرق، وفي بعضها عاصم بن أبي النجود، وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح، وبعضها منقطع الإسناد. وأخرجه الحاكم (٣/ ٩٣) عن ابن مسعود؛ لكن في إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف. وأخرجه أحمد (٦/ ١٤٨) عنه مثله بزيادة، والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. وانظر مجمع الزوائد للهيتمي (٩/ ٦٧)، وكشف الحفاء للعجلوني (١/ ٨٧).

الذكر، وحيهلاً بالألف، وجاء في حديث أبي ذؤيب<sup>(١)</sup>: «قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مة؟ ف قيل: هلك رسول الله ﷺ».

٣ • قوله: «وفي يا هناء على وأي».

أي<sup>(٢)</sup>: وكذا تبدل من الألف في يا هناء على الشذوذ، ويختص بحال النداء، ومعناه: يا رجل سوء، وأصله: هناؤ بدليل مجيء هنوات، قلبت الواو ألفاً كما قالوا في كساء، فالتقى ألفان، فقلبت الأخيرة هاء. وفيه أقوال للبصريين غير الأخفش، وله وللكوفيين قول واحد.

فمن أقوال البصريين ما ذكرنا، وإليه أشار بقوله: «على رأي».

ومنها: أنه بدل عن الهمزة المنقلبة عن الواو، وكان هناء ككساء، وهو أقرب؛ لما ذكرنا في كساء من استحالة تلاقي الألفين في التقدير، وقيل: لم يقلب همزة لثلاثيهم أنه فعّال من التهنية.

ومنها: أنه بدل عن الواو، وليس يبعد؛ إذ لا ارتكاب فيه لمستحيل.

ومنها: أنه أصل لا بدل، وضُغِفَ بقلّة باب سَلِسَ.

١٢ ولك أن تقول: لو كان أصلاً لقالوا في تصغير هنة: هُنَيْهَة؛ لكن التالي باطل؛ لأنهم يقولون: هُنَيْهَة، والملازمة ظاهرة؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصلها، ولكان الجمع هَنَهَات، لا هنوات، وهذا باطل باتفاق.

١٥ ومنها: أن ألفه منقلبة عن الواو. الأصل: هَنَو، والهاء للسكت، وهو مدفوع بما يُدفع به قول الأخفش والكوفيين؛ في إذ قالوا: اللام محذوفة كما في هن، والألف زائدة، والهاء للسكت. وهو ١٧٠ مردود؛ لأن هاء السكت لا تُحرّك في السعة، وههنا<sup>(٣)</sup> قد حركت في السعة. قال امرؤ القيس<sup>(٤)</sup>:

١٨ وقد رابني قولها يا هنا هُ ويحك ألحقت شراً بشراً

وأجابوا عنه بأنه حركةها حالة الوصل تشبيهاً لها بهاء الضمير.

(١) انظر الأثر وترجمة أبي ذؤيب في الإصابة لابن حجر (٤/٦٥)، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، اختصار ابن منظور (٨/٩٢-٩٥).

(٢) انظر تفصيل الأقوال في هذه المسألة في سر الصناعة (٢/٥٦٠-٥٦١)، والأمالى الشجرية (٢/٣٣٧-٣٤٠)، والمتع (١/٤٠١-٤٠٢).

(٣) م: (وههنا). وهو محتمل أيضاً.

(٤) الشاهد في ديوانه (١٦٠)، وانظره منسوباً له في سر الصناعة (١/٦٦ و ٢/٥٦٠)، والأمالى الشجرية (٢/٣٣٨)، وشرح الملوكي (٣٠٩)، والجمال (١٦٣)، وهو من شواهد المفصل (٣٦٩).

ولك أن تقول: فيه ارتكاب أمور الأصل عدمها: أحدها حذف اللام. الثاني: زيادة الألف. الثالث: لحاق هاء السكت في الوصل، وحقها الوقف. الرابع: تحريكها. والتشبيه المذكور أمر واحد، فلا يقوى على مقاومتها. ٣

● قوله: «ومن الياء».

أي: وتبدل من الياء في هذه أمة الله، والأصل: هذي، فقلبت الياء هاءً. والياء الملقوطة بعد الهاء في هذه إنما تولدت من إشباع الكسر، وإنما قالوا هكذا لكون الياء للتأنيث في تضربين، ولذلك عدّها كثير من النحاة من علامة التأنيث<sup>(١)</sup>. ٦

اعلم أن رأي المصنف في هذا البحث مضطرب. ذكر في الشرح<sup>(١)</sup> مثل ما ذكرناه، وذكر في شرح الكافية<sup>(٢)</sup>: أن بعضهم ذكر أن «الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث، وليس ذلك بحجة لجواز أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث، أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولك: هذه أمة الله»، وذكر في شرح المفصل<sup>(٣)</sup> أنما جعلت «بدلاً عن الياء لكثرة قولهم: هذي، وقلة قولهم: هذه، ولو قيل: إنهما جميعاً أصل لم يكن بعيداً». ١٢

ولك أن تقول في كثرة هذي، وقلة هذه نظر.

● قوله: «ومن التاء».

أي: وتبدل الهاء من تاء التأنيث في الوقف، وهو لازم مطّرد، كما مرّ، كقولك: رحمه. ١٥

واللام من النون الضاد؛ في أصيلاً قليل، وفي الطّجّع رديء. (الشافعية: ١١٧).

● قوله: «واللام».

أي: وتبدل اللام من النون في أصيلاً؛ لتقارب مخرجيهما، والأصل: أصيلاً مصغر أصلان؛ بمعنى أصال: جمعي أصيّل، وهو وقت الغروب، تصغيراً على غير القياس؛ إذ فُعْلان [بالضم كبُعْران في بعير]<sup>(٤)</sup> جمع الكثرة، فالقياس الردّ إلى القلة أو المفرد، ولذلك شبهه بعضهم بَعْشِيَّيَّة في عِشَاء. من الكتاب<sup>(٥)</sup>: ١٨

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٧٤/ب).

(٢) شرح الكافية (٨٧).

(٣) الإيضاح (٢/٤١١).

(٤) ساقط من الأصل، ك.

(٥) الكتاب (٤/٢٤٠).



«ذلك - يعني الإبدال - قليل جداً، قالوا: أُصَيِّلَالٌ، وإنما هو أُصَيِّلَانٌ». قال النابغة<sup>(١)</sup>:

وقفتُ فيها أُصَيِّلَالاً أُسَائِلُهَا      أَعْيَتْ جَوَابًا وما بالربع من أحد

وتبدل من الضاد، وهو رديء. قال<sup>(٢)</sup>:

لما رأى أن لا دَعَّةَ ولا شَبَعٍ      مال إلى أرطاة حِقْفٍ فَالطَّجَعُ

أراد فاضطجع، والدَّعَّة: سَعَّةُ العيش. أجرى الوصل مجرى الوقف في قلب التاء هاء. والأرطى: نبت يُدبغ به، والحِقْفُ: المعوجُّ من الرمل.

والطاء من التاء لازم في اصْطَبَرَ، وشاذٌّ في حُصْنُط. (الشافية: ١١٧).

● قوله: «والطاء».

أي: وتُبدل الطاء من التاء إذا كان فاءً افتعل أحدَ حروف الإطباق، وهو لازم مطرد، فيقال: اصْطَبِر، واضْطرب، واْطَرَد، واظْطلم في: اصْطَبِر، واضْطرب، واْطَرَد، واظْطلم.

وكان الأولى أن يقول: في نحو اصْطَبِر؛ ليشمل ما فاوّه إطباقاً؛ إذ لا دلالة للصاد على البواقى. وكأنه ذكره هكذا لشهرة هذه المسألة.

وشذَّ هذا الإبدال في نحو: حُصْنُط بمعنى: حُصْنْتُ، من الحَوْصِ، وكذا في حُصْنُط بمعنى: حُصْنْتُ، من الحَوْصِ، وخبَطْتُ بمعنى خَبِطْتُ من الخَبِطِ.

والدال من التاء لازم في نحو: اَزْدَجَرَ، وَاذْكَرَ، وشاذٌّ في نحو: فُزْدُ، واجْدَمَعُوا، واجْدَزَّ، ودَوَّلَج. (الشافية: ١١٨).

● قوله: «والدال».

أي: وتبدل الدال من التاء إذا كان فاءً افتعل دالاً، أو ذالاً، أو زايًا، نحو: اَدَمَع، وَاذْكَرَ، وَاَزْدَجَرَ، وهو لازم مطرد.

وتبدل على الشذوذ في نحو: فُزْدُ في فُزْتُ، من الفوز، وفي اَجْدَمَعُوا: أي اجتمعوا، وفي اَجْدَزَّ:

(١) ديوانه (٢)، وانظره منسوباً إليه في الكتاب (٣٢١/٢)، والجمل (٢٣٥)، ونكت الشتمري (٦٢٤/١).

(٢) الشاهد لمنظور بن مرند (أو ابن حبة، وحبة أمته) الأسدي في العيني (٥٨٤/٤)، وشرح شواهد الشافية

(٢٧٦). وهو بلا نسبة في سر الصناعة (٣٢١/١)، والنصف (٣٢٩/٢)، والمختص (١٢٤/١)، وإصلاح

المنطق (٩٥)، والضرائر (٣٠٠)، والممتع (٤٠٣/١)، وهو من شواهد المفصل (٣٧٠).

أي اجتز من الاجتزاز. والجز: القطع. قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

فقلتُ لصاحبي لا تحسبنا      بنزع أصوله واجدز شينا

٣ أراد لا تحسبنا، فخطب الواحد بخطاب الاثنين بنزع أصول الكلا، واقطع شينا ودع الأصول في الأرض؛ لتلا يطول المكث ههنا. وفي دولج في تولج، وهو موضع يدخله الوحش من الولوج، وهو فوعل، والتاء بدل من الواو كما في أتلج. كذا قال سيويه<sup>(٢)</sup>.

٦ والجيم من الياء المشددة في الوقف، في نحو: فقيمج، وهو شاذ، ومن غير المشددة في نحو:

لاهم إن كنت قبلت حجتج

أشد، ومن نحو:

حتى إذا ما أفسجت وأفسجا

أشد. (الشافية: ١١٨-١١٩).

● قوله: «والجيم».

١٢ أي: وتبدل الجيم من الياء المشددة؛ لأنهما من المجهورة، ومن وسط اللسان، وهو من لغة قوم من بني سعد، وهو مختص بالوقف؛ ليخف بعض ما فيه من الثقل. قال أبو عمرو<sup>(٣)</sup>: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ قال: فقيمج، قلت: من أيهم؟ قال: من مريج. وقد أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف حيث قال<sup>(٤)</sup>:

(١) الشاهد نسبة الجوهرى في الصحاح (جزز) ليزيد بن الطيرة، وخطأه فيها ابن بري في حواشيه، والصاغاني في التكملة (جزز)، وقال: «ليس ليزيد على الحاء المفتوحة شعر»، ويقاوت الحموي فيما كتبه على الصحاح، وذكروا أنه لمؤرس بن ربيعي الفقيسي، وذكر ياقوت أنه وحده في شعر مؤرس، وتبعهم في نسبته إلى مؤرس ابن المستوفي في إثبات المخلص (٢٣٧)، والعيني (٥٩١/٤)، والبغدادى في شرح الشواهد (٤٨١)، وهو من شواهد المفصل (٣٧١)، وهو في ملحق شعر يزيد (٦٠).

(٢) انظر الكتاب (٢٣٩/٤). وعليه جاء قول جرير:

مُخِذًا فِي ضَعَوَاتِ دَوْلَجَا

انظر ديوانه (١٨٧/١)، ومعاني الفراء (٧٨/٣)، وسر الصناعة (١٨٧/١).

(٣) انظر سر الصناعة (١٧٦/١)، وإبدال ابن السكيت (٩٥)، والممتع (٣٥٣/١).

(٤) الشاهد رواه ابن السكيت عن الأصمعي عن خلف عن رجل من أهل البادية، وهو من شواهد الكتاب (١٨٢/٤)، وإبدال ابن السكيت (٩٥)، وسر الصناعة (١٧٥/١)، والنصف (١٧٨/٢) و (٧٩/٣)، والمختص (٧٥/١)، والأصول (٢٧٤/٣)، وشرح الملوكي (٣٣٠)، والممتع (٣٥٣/١)، والمفصل (٣٧١-٣٧٢).

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِيٍّ الْمُطْعَمَانِ الشَّحْمُ بِالْعَشَجِ

وبالغداة كَلَّالَ الْبَرْنَجِ تُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْحِ

٣ أراد أبو علي، وبالعشي، والبرني، وبالصيحي: وهو القرن. والود: الود، والكُل: جمع كلة، وهي قبضة من التمر وغيره.

وقد أبدلت من غير المشددة، وهو أشدُّ في قوله<sup>(١)</sup>:

٦ لاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتِي فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَيْحٌ

أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرَّتِي

٩ أراد: اللهم إن قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي حمار شاحج، وشَحَجَ البغل: صَوَّت. أَقْمَرُ: أي أبيض، والنَّهَات: النَّهَاق، يُنْزِي: أي يحرك وَفَرَّتِي: وهي شعر الرأس.

وقد أبدلت في وسط الكلمة، وهو أشدُّ من الأخير؛ لأنه موضع التغير قال<sup>(٢)</sup>:

حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

١٢ أراد أَمْسَتْ<sup>(٣)</sup> وأَمْسِيَا، والإبدال مبني على أَمْسَيْتَ وأَمْسِيَا قبل الإعلال.

وقال شارح<sup>(٤)</sup>: «إنما كان هذا أشدَّ لأنهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالمفوضة».

وهو غير سديد؛ إذ الإبدال عن المقدر غير معهود، فهو قبل الإعلال، فترك الإعلال، وعدم

١٥ التشديد، وكونه في الوسط وجوه للأشدية.

(١) أنشده القراء، ولم ينسبه، وفي نواذر أبي زيد (١٦٤): «وقال المفضل: وأنشدني أبو الغول هذه الأبيات لبعض أهل اليمن»، وانظر إبدال ابن السكيت (٩٦)، وسر الصناعة (١٧٧/١)، والأصول (٢٧٤/٣)، والمفصل (٣٧٢)، والممتع (٣٥٥/١)، والضرائر (٢٣١)، وشرح الملوكي (٣٢٩)، والعيني (٥٧٠/٤)، وشرح شواهد الشافية (٢١٥).

(٢) نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٨٩٣) للعجاج، وذكر ذلك عنه البغدادي كذلك في شرح الشواهد (٤٨٦)، وليس في ديوانه، وانظره غير منسوب في التكملة لأبي علي (٥٦٦)، وسر الصناعة (١٧٧/١)، والأصول (٢٧٥/٣)، والبصرة (٧٦٦/٢)، والمفصل (٣٧٣)، وشرح الملوكي (٣٣١)، والممتع (٣٥٥/١)، وشرح شواهد الشافية (٤٨٦).

(٣) الأصل: (أَمْسَيْت).

(٤) هو الجاربردي (٣٢٥).

والصاد من السين التي بعدها غين، أو خاء، أو قاف، أو طاء جوازاً، نحو: أَصْبَغَ، وَصَلَحَ، وَ﴿مَسَّ صَقَرٌ﴾، وَصِرَاطٌ. (الثالثة: ١١٩).

● قوله: «والصاد من السين».

٣

أي: وتبدل الصاد من السين الواقعة قبل الغين والحاء والقاف والطاء؛ لأن السين من المهموسة، وفيه استفال، وهذه الحروف لها استعلاء، ويكون الخروج من السين إليها استفالاً إلى الاستعلاء، وهو مستقل، فأبدلوا الصاد؛ إذ لها جهران من جهة الهمس والصفير توافقت السين، ومن جهة الاستعلاء توافقت هذه الحروف، فلا يكون استفالاً إلى الاستعلاء؛ بل استعلاء إلى الاستعلاء، فتقع المناسبة التامة. وهذا الإبدال جائز، سواء كان السين يلي الحروف، أو مع فاصل، وذلك قولهم: أَصْبَغَ، وَصَلَحَ، و﴿١﴾ مَسَّ صَقَرٌ، وَصِرَاطٌ، وَالْأَصْلُ: أَصْبَغَ، وَصَلَحَ، وَسَقَرٌ، وَصِرَاطٌ.

٦

٩

أما إذا كانت واقعة بعد الحروف فلا إبدال، فلا يقال في قَسْتُ: قِصْتُ، ولا في بَخَسَ: بَخَصَ، ولا في غَمَسَ: غَمَصَ، ولا في طَمَسَ: طَمَصَ؛ لأنه يكون انحداً بعد الاستعلاء، وهو غير مستقل يُثَقِّلُ التَّصْعِيدَ مِنْ مُسْتَقْلٍ.

١٢

أ١٧١

والزاي من السين، والصاد الواقعتين قبل الدال ساكتين، نحو: يَزْدُلُّ، وَهَكَذَا فَرَزْدِي أَنَّهُ. وَقَدْ ضُرَّعَ بِالصَّادِ الزَّايِ دُونَهَا، وَضُرَّعَ بِهَا مَتَحَرِّكَةً أَيْضًا، نَحْوُ: صَدَقَ، وَصَدَرَ، وَالْيَّيَّانُ أَكْثَرُ فِيهِمَا، وَنَحْوُ: (مَسَّ زَقَرٌ) كَلْبِيَّةً، وَأَجْدَرُ، وَأَشْدَقُ بِالْمُضَارَعَةِ قَلِيلٌ. (الثالثة: ١١٩).

١٥

● قوله: «والزاي».

أي: وتبدل الزاي من السين والصاد إذا كانتا ساكتين واقعتين قبل الدال؛ لأنهما من المهموسة، كما دريت، والدال من المجهورة، وبينهما منافاة، فأبدلوا منهما الزاي لموافقتها لهما في الصفير، والدال في الجهر، وذلك كقولهم: يَزْدُلُّ الثَّوبَ فِي يَسْدُلُّ، وَكَقَوْلِ حَاتِمٍ<sup>(٢)</sup>: هَكَذَا فَرَزْدِي أَنَّهُ: أَرَادَ فَصْدِي. وَقَصَّتْ أَنَّهُ كَانَتْ عَادَةُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا نَزَلَ بِهِمْ ضَيْفٌ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ طَعَامٌ أَنَّهُمْ فَصَدُوا جَمَلًا، وَصَبَّوْا الدَّمَ عَلَى النَّارِ لِيَصِيرَ كَالْكَبِدِ الْمَشْوِيِّ، وَأَطْعَمُوا الضَّيْفَ، وَهَذَا قَالُوا<sup>(٣)</sup>: لَمْ يُخْرَمَ مِنْ فَرَدٍّ لَهُ. أَرَادُوا: فَصِدَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَإِسْكَانِ الصَّادِ، فَبَيْنَمَا حَاتِمٌ مُقِيدٌ تَحْتَ خِيَمَةٍ، وَقَدْ كَانَ أَسِيرًا؛ إِذْ نَزَلَ بِمَنْ أَسْرَهُ ضَيْفٌ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَفْصِدَ الْجَمَلَ، فَنَحَرَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَمَرْتُكَ بِالْفَصْدِ

١٨

٢١

(١) القمر: من الآية ٤٨.

(٢) انظر أمثال أبي عبيد (٢٣٥)، والجمهرة (١٩٣/٢)، ومعجم الأمثال (١١٣/٣)، والمستقصى (٢٩٤/٢).

فنحرتة! فقال: هكذا فَرَدِّي أَنَّهُ، فقال: من أنت؟ وكان لا يعرفه، فقال: أنا حاتم الطائي، فخلّى سبيله.

٣ • قوله: «وقد ضُورِع...» إلى آخره.

المضارعة المشابهة. يقول: قد يُجاء في الصادِ المذكورة بإشراب صوتِ الزاي فيها، فتصير كأنها حرفٌ بين مخرجي الصاد والزاي، وتكون مع الإطباق، وهذا هو المراد بالمضارعة ههنا، وهي جائزة في الصّادِ دونَ السينِ؛ إذ لا إطباق لها، ولولا الإطباق في الصاد لكان عينَ السينِ، فلم تجز المضارعة فيه أيضاً، ولهذا قال: «دونها» أي: قد ضورع بالصاد دونَ السينِ.

وتوهم شارح<sup>(١)</sup> أن الضمير في دونها للزاي.

٩ وهو غلط. والسرُّ في السين والزاي أنهما حرفا صغير، ومخرجاهما في غاية التقارب، فلو أردت إشماعَ الزاي في السين تعمّسَ عليك ذلك؛ بل تنقلب السينُ الزاي. هذا في المذكورة.

فأما إذا كانت متحركة، كقولك: صَدَفَ، وَصَدَقَ، فقد جُوِّزَتْ فيها المضارعة أيضاً، بخلاف إبدال الزاي منها، فلا يقال: زدق في صدق؛ لأنها إذا تحركت قويت بمركتها في مخرجها، فخرجت عن معرض الانقلاب. والبيانُ وهو الإتيان بمماهيتهما وحقيقتها بلا إبدال ولا مضارعة أكثرُ منهما، وكذا البيانُ في السين أكثرُ من الإبدال.

١٥ • قوله: «ونحو مسَّ زَقَر».

أي: إبدال الزاي من السين المتحركة لغة كَلْبٍ<sup>(٢)</sup>، وهو قبيلة.

١٨ ومضارعةُ الجيمِ الشينَ، والعكسُ، في نحو: أَجْدَرُ، وَأَشْدَقُ بإشراب الجيمِ صوتَ الشينِ، وإشرابِ الشينِ صوتَ الجيمِ لغةً قليلةً رديئةً لم تأت في القرآن، ولا في فصيح الكلام.



(١) هو ركن الدين (١٣١).

(٢) انظر سر الصناعة (١/ ١٩٦)، والمفصل (٣٧٣).

[الإدغام]

أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثليين والمتقاربين. فالثلثان واجب عند سكون الأول في الهمزتين، إلا في نحو: سأل، والدآت، وإلا في الألف؛ لتعذرهما، وإلا في نحو: قُول؛ للإلباس، وفي نحو: تُؤوي، وريتاً، على المختار؛ إذ خُفِّفَ، وفي نحو: قالو وما، وفي يوم، وعند تحركهما في كلمة، ولا إلحاق، ولا لبس، نحو: رَدَّ يَرُدُّ، إلا في نحو: حَيَّ، فإنه جائز، وإلا في نحو: اقْتَلَّ، وتَنَزَّلَ، وتَبَاعَدَ، وسيأتي، وتُنْقَل حركته إن كان قبله ساكن غير لين، نحو يَرُدُّ، وسكون الوقف كالحركة، ونحو: ﴿مَكْنِي﴾، ومَكْنِي، و﴿مَنَاسِكُكُمْ﴾، و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ من باب كلمتين، ومُتَعَّع في الهمزة على الأكثر، وفي الألف، وعند سكون الثاني لغير الوقف، نحو: ظَلَلْتُ، ورسولُ الحَسَنِ، وتَمِيمُ تُذْغِمُ في نحو: رُدَّ، ولم يَرُدَّ، وعند الإلحاق واللبس بزنة أخرى، نحو: قَرَدَدٍ، وسُرُرٍ، وعند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين، نحو: قَرَمَ مَالِكٍ، وخَمِلَ قولُ القُرَاءِ على الإخفاء، وجائز فيما سوى ذلك. (الشافية: ١٢٠-١٢١).

٣

٦

٩

● قوله: «الإدغام...» إلى آخره.

١٢

الإدغام لغة إدخال شيء في شيء، تقول: أدغمتُ المتاعَ في الظرف إذا أدخلته فيه، وعن ابن دريد<sup>(١)</sup>: أدغمتُ اللجامَ الفرسَ إذا أدخلته في فيه.

واصطلاحاً ما قاله، وهو أن تأتي بحرفين، وهذا هو الجنس الشامل للمحدود وغيره.

١٥

● وقوله: «ساكن فمتحرك».

فصله الأول؛ § إذ الساكن يدخل في المتحرك بخلاف المتحركين؛ إذ لا يدخل أحدهما في الآخر

١٨

الآخر حالة الحركة؛ بل بعد السكون، فلا متحركين حيثئذ، والساكن هو الأول، والمتحرك هو الثاني؛ ليتحقق دخول الساكن في المتحرك، ولهذا قال: «ساكن فمتحرك» بالفاء، ولا تقع مهلة في الدخول، ولا تراخ، ولهذا لم يقل: ثم متحرك، وظاهر أنه لا يمكن الإدغام في ساكن؛ إذ بيانه بالمتحرك، لا بنفسه، فلا يتصور بيان غير به، فإذا كان هو الثاني فلا إدغام، ولا كلام في الساكنين لظهوره.

٢١

● وقوله: «من مخرج واحد».

فصل ثانٍ احتراز به عن مثل فلَس؛ إذ لا يمكن إدخال حرفٍ في حرفٍ أحدهما من مخرجٍ وآخر من آخر إلا بعد صيرورتها من مخرج واحد، إن كانا متقاربين، كما سيحييء. واتحاد المخرج هو الحامل على رفع اللسان دفعة واحدة حالة الإدغام، كما في جَدَّ مثلاً، ورفع دفعتين كما في جُدَدٍ

٢٤

(١) الجمهرة (٢/ ٢٨٨).

حالة الفك، فحيث لا اتحاد لا إدغام.

● وقوله: «من غير فصل» .

٣ فصل آخر احترز به عن مثل (١) ﴿رِيَا﴾، فإنه الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك؛ لكن بالفصل، وهو التلغظ بالياء الساكنة الممدودة، ثم نقلُ اللسان عنها إلى الياء المفتوحة، ولولا الفصل لكان رفعُ اللسان لسببهما (٢) دفعةً واحدةً، وكانت الأولى كالمُسْتَهْلَكِ في الثانية، لا بمعنى الإعدام؛ بل بمعنى أن زمن الاشتغال بهما كان أطولَ من زمن الحرف الواحد، وأقصرَ من زمن الحرفين الساكن أولهما على كمال التلغظ بهما.

إن قيل: لا حاجة إلى هذا القيد؛ إذ يستفاد من الفاء في قوله: «فمتحرك».

٩ قلنا: يدل الفاء على التعقيب؛ لكن لا يمنع من مثل هذا الفصل عادة. نعم تمنع الفصل بحرف، كما في رَفَرَفٍ مثلاً.

وقال في الشرح (٣): «الفصل قد يكون بحرف، وقد يكون بنقل اللسان من محلٍّ إلى محلٍّ، أو من المحل ثم إليه».

ونقله شارح (٤)، ثم مثل لقوله: «من محل إلى محل» بلفظ فَلَسٍ. وهو غلط؛ إذ التقدير كونهما من مخرج واحد؛ لأن قيدَ عدم الفصل مذكور بعد قيد اتحاد المخرج، وكون الأول ساكنًا، والثاني متحركًا؛ لأنه أسبق القيود. والتحقيق أنه يبين مراتب الفصل مع وجود القيود، فالأقوى الحرف كرفرف، ثم نقلُ اللسان من محلٍّ أولهما إلى محلٍّ آخر قريبٍ منهما في المخرج، ثم عودُ نقله إلى محلٍّ ثانيهما. ويقرب أن يكون مثلاً أن يُتلفظ بالجيم الأول من حجٍّ، ثم تنقل لسانك إلى محل الشين، ولم يُتلفظ بكمال ماهية الشين؛ بل برأسته، ثم تُعيده إلى الجيم الآخر. وهذا أدنى من التلغظ بالحرف الفاصل بكماله. ثم الأدنى أن تجيء بكمال ماهية الساكن تلفظًا، ثم بالمتحرك، كما ذكرنا في ﴿رِيَا﴾. وعلى الجملة لا إدغام مع الفصل.

(١) مريم: من الآية ٧٤. قرأ قالون عن نافع وابن ذكوان عن ابن عامر: (رِيَا) بتشديد الياء من غير همز، وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري، وحمزة واقفًا: (رِيَا) بياءين مظهرتين من غير إدغام، واختلف في النقل عن ورش همزًا وإبدالًا، والبقية يهمزون. انظر الكشف (١/ ٨٥)، والإقناع (١/ ٤١٠-٤١٣)، والنشر (١/ ٣٩١-٣٩٣).

(٢) م: (بسببها).

(٣) شرحه (٧٥/ ب).

(٤) هو ركن الدين (١٣١)، والجاربردي (٣٢٦).

والعلة الباعثة على الإدغام ثقلُ التقاء المثليين؛ لما في كمال التلفظ بهما من العود إلى المثل،  
كإعادة حديث واحد مرتين، وكوضع القدم ورفعها في موضع واحد. هكذا شبهوه<sup>(١)</sup>.

٣ وقيل<sup>(١)</sup>: التباعد المفرط كالوُثْبَةُ السَّجْجَةِ، § والتقارب المفرط كحَجَلَانِ المَقِيدِ. وهو صحيح، ١٧٢  
ألا تراك لو أظهرت النون في عُنْبِرٍ كيف يكون ثقیلاً، فلهذا حقَّ الإبدال، وكذا لو فككت في قُوَّةٍ  
مثلاً، فلذلك ثبت الإدغام.

٦ • قوله: «ويكون».

أي: ويكون الإدغام في المثليين والمتقاربين؛ يعني في الأصل؛ إذ لا يمكن إلا بعد تصييرهما مثليين،  
كما دريت. وله معهما ثلاث أحوال: الوجوب، والجواز، والامتناع.

٩ الأول<sup>(٢)</sup>: على نوعين:

الأول: ما أولهما ساكنٌ، والثاني متحركٌ، نحو عَدَّةٍ، واضربْ بَكْرًا. إلا في صُورٍ مستثناة:

الأول: الهمزتان، فلا تُدْغَمُ إحداهما في الأخرى؛ لأنها على انفرادها ثقيلة، ولذلك حاولوا  
١٢ تخفيفها بالحذف والتسهيل، فمع انضمام نظيرتها إليها تزداد ثقلًا.

وهذا مطرد فيما كانتا في كلمتين. من الكتاب<sup>(٣)</sup>: «أما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل  
قولك: قرأ أبوك، وأقرأ أباك».

١٥ واستثنوا مما كانتا في الكلمة الواحدة مثل: الرأس، والسَّال، والدَّاث: اسم وادٍ<sup>(٤)</sup>، أو بمعنى  
الأكال، من دَاثَ الطعام؛ أي: أكله؛ أعني بناء فَعَالٍ في المهموز العين.

وقال شارح في تخطيطه شارح آخر<sup>(٥)</sup>: «ليس المراد أن تلتقي همزتان بعدهما ألف، كما ذكره  
١٨ بعض الشارحين، فإنه فاسد»، وقد ذكرَ أَنَّ: سُؤْلَ، وَجُورَ، وَبُؤْسَ: في جمع سائلٍ، وجائرٍ من  
الجُورِ<sup>(٦)</sup>، وبائسٍ واردٍ، وأشار إلى أنه يجب الإدغام سواء كان بعدهما ألف، أو لا.

(١) انظر الجاربردي (٣٢٧).

(٢) ك: (الأول ما أولهما).

(٣) الكتاب (٤٤٣/٤).

(٤) انظر معجم البلدان (٤١٦/٢).

(٥) النحطي الجاربردي (٣٢٨)، والمخطأ ركن الدين (١٣٢).

(٦) الجُور: رفع الصوت في الدعاء مع تضرع واستغاثة، ومن صوت الثيران. اللسان (جأر).



- وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(١)</sup> في شرح قوله<sup>(٢)</sup>: «الهمزة لا تدغم في مثلها إلا في نحو قولك: سأل». «يعني إلا في باب فَعَّالٍ فإنه بابٌ قياسيٌّ<sup>(٣)</sup> مع وجود المدة بعدهما، وكانت كالمسهلة لأمرهما». هذا كلامه، ويقوي كلامَ الشارح الأول، وإليه ذهب أكثر النحاة. وأما ما نقله الشارح الآخر فليس بمطرد، وليس لك أن تقول: سأل يُسألُ، وجارٌ يُجَرُّ من التفعيل كالتجثير مثلاً، ولا تسألُ يتسألُ، وتجارٌ يتجارُ، من التفعُّل، وكلامه يوهم الاطراد، والفَعَّال الذي قيل باطراده أيضاً قليل في الورد والاستعمال.
- الثانية: الألفان، ولا يمكن اجتماعهما، فكيف يمكن إدغام إحداهما في الأخرى، والمدغم فيه واجب أن يكون متحركاً، ولا قابلية للحركة لها؟ وقد ذكرنا أن تقدير اجتماعهما في نحو: كساء، وقائل، وصحراء تقدير محال لا حاجة إليه، وإن كانوا قد ذكروه. وقوله: «لتعذر» يعني الإدغام.
- الثالثة: ما يكون فيه الإدغام موجباً للبس بناءً بيناء آخر، نحو: قُولَ، وتُقُولَ، فإنك لو أدغمتَ فقلت: قُولَ وتُقُولَ لا يُدرى أهو فُوعِلَ، وتُفُوعِلَ أم فُعِلَ، وتُفُعِلَ من التفعيل والتفعُّل.
- الرابعة: ما يكون أحد المثلين بدلاً من الهمزة المخففة، ولا يكون إلا الواو أو الياء، ولا إدغام فيه؛ لعدم الأصالة، ولزيادة التغير، وذلك مثل قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿تَوَوَّى﴾ خَفَقَا من الإيواء. بمعنى الإنزال، ومثل<sup>(٥)</sup>: ﴿رِنِيَا﴾ والعينُ همزة فحقت، وجاء فيه الإدغام، وفيه قولان: أحدهما إجراء ١٧٢ ب العارض مجرى الأصل، والثاني: منع همزه، وأخذَه من رَوَيْتُ ألوانَهُم وجلودَهُم: إذا ابتَلْتُ وحَسُنْتَ.
- الخامسة: أن يكون أولهما واواً أو ياء ممدودتين، فلا إدغام؛ لمراعاة المد، نحو<sup>(٦)</sup>: ﴿قالوا وما﴾، و<sup>(٧)</sup> ﴿في يوم﴾.
- السادسة: أن يكون أولهما هاء السكت، نحو<sup>(٨)</sup>: ﴿مالية هلك﴾؛ إذ حقها الوقف أو نية

(١) الإيضاح (٤٩٧/٢).

(٢) أي قول الزخشي في المفصل (٣٩٧).

(٣) بعدهما في الإيضاح: (فحفوظ عليه مع وجود المدة).

(٤) الأحزاب: من الآية ٥١. قراءة أبي جعفر وحمة واقفاً: (تَوَوَّى) بواوين مظهرتين من غير إدغام، واختلف في النقل عن ورش همزاً وإبدالاً. انظر الكشف (٨٥/١)، والإقناع (٤١٠-٤١٢/١)، والنشر (٣٩١-٣٩٣).

(٥) مريم: من الآية ٧٤.

(٦) البقرة: من الآية ٢٤٦.

(٧) المعارج: من الآية ٤.

(٨) الحاقة: من الآية ٢٨ ومن الآية ٢٩. قراءة الجمهور بالإظهار، وبه وبالإدغام روي عن ورش. انظر الإقناع

(٣٦٩/١)، والمساعد (٢٥١/٤).

- الوقف، (ولا وصل) <sup>(١)</sup> أشد من الإدغام. وهذا لم يذكره المصنف، وكان الواجب أن يذكره.
- والثاني <sup>(٢)</sup>: ما أولهما أيضاً متحرك، وهو قوله: «وعند تحركهما»، وشرط الوجوب فيه أن يكونا في كلمة واحدة؛ ليتحقق تلاهي المثليين؛ إذ ليس يحتم أن يكون بعد باء اضرب مثلاً بباء بكر، بخلاف الدال الثانية من ردّ يردّ.
- وآلاً يكون فيها إلحاق نحو قَرَدَدٍ؛ لأن فائدة الإلحاق موازنته لجعفر، فلو أُدغم فأتت الموازنة.
- ولا لبسٌ نحو سُرُرٍ، فإنه لو أُدغم لم يُدرَ أَفْعَلٌ هو بالسكون، أو فُعَلٌ بالضم.
- والمستثنى في هذا القسم صورتان:
- الأولى: نحو: حَيٍّ، فإنه فيه جائز، لا واجب، وقد مرّ في الإعلال <sup>(٣)</sup>.
- الثانية: نحو اقْتَلْ، وتَنْزَلْ، وتَبَاعُدْ؛ أما الأول: فلأنه لو أُدغم لانفتح الفاء؛ لامتناع التقاء الساكنين، فسقط همزة الوصل للاستغناء عنها، فلا يُدرى أَفْعَلٌ هو من التفعيل، أو اقْتَعَلَ.
- وأما الثاني والثالث: فلأن الإدغام يلزمه سكون الأول، ويلزم همزة الوصل، وهي لا تدخل المضارع، ولهذا لا تُدغم في نحو تَذَكَّرْ مُحَقِّفٌ تَذَكَّرَ بحذف التاء الثانية، مع ما يلزمه من الإجحاف بعد الإجحاف.
- فالجواز ثابت في الأول، بخلاف الوجوب مطلقاً؛ أعني في الابتداء والوصل. والقياسُ عدم الجواز أيضاً؛ للزوم اللبس المذكور، ولأن تاء افتعل مع عينه بمنزلة كلمتين من حيث إنه ليس يحتم أن يكون بعد التاء ما يُدغم فيه، فهو بمنزلة قولك: نَعْتُ تِلْكَ بسكون العين، ولا يجوز الإدغام في هذا النحو، وسيجيء؛ لكن جَوَّزوه في اقتتل من حيث إنه كلمة واحدة، فله جهتان: جهة مانعة، وهي شَبَّهه بكلمتين، كما دريت، وجهة موجبة، وهي كونه كلمة في نفس الأمر، فلهذا اتفق في الوجوب والامتناع، وثبت الجواز. وكذا <sup>(٤)</sup> ثبت في الثاني والثالث؛ لكن بشرط أن لا يكون مبتدأ به، ولا مسبوقاً بحرف ساكن صحيح؛ أما الابتداء فلأنه لو كان كذلك لزم همزة الوصل، وأما الساكن الصحيح فللزوم التقاء الساكنين لا على حده، وسيأتي.

(١) ليس في م.

(٢) أي: والثاني من الأول، وهو الواجب.

(٣) انظر ص (٤٨٠) من هذا الكتاب.

(٤) ك: (ولذا).

اعلم أنه قال في الشرح في تعليل الصور الثلاث<sup>(١)</sup>: «كأنهم كرهوا وجوب الإدغام فيؤدي إلى قوة ليس مثال بمثال، فجعلوه من قبيل الجائز كحَيٍّ».

٣ ووافقه شارح فقال<sup>(٢)</sup>: لو أدغم في اقْتَلَّ لقليل: قَتَلَ، على ما ذكرنا، وهو في قوة الالتباس بقتل ماضي التثنية، ولو أدغم نحو تَنَزَّلَ وتَبَاعَدَ لقليل: اتَنَزَّلَ واتَّبَاعَدَ بهمزة الوصل، وهو في قوة الالتباس بمضارع نَزَلَ، وبماضي التَّنَزَّلَ، وبماضي التَّبَاعَدَ لجواز كون همزة في للاستفهام.

٦ ثم اعترض عليه بأن جواز الإدغام يستلزم جواز الالتباس، فينبغي أن لا يجوز.

ثم أجاب بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس، ووجوب الإدغام يقتضي وجوب الالتباس، وهو أقبح.

٩ وقال شارح آخر<sup>(٣)</sup>: «جميع ما ذكره فاسد»، وأشار إلى أن العلة ليست ما ذكره؛ بل إنما لم يجب الإدغام في اقتل؛ لأن التاء الثانية في حكم الانفصال من التاء الأولى، كما ذكرنا، ولم يجب في تنزل وتباعد؛ لأنه لو أدغم لاحتج إلى همزة الوصل، كما ذكرنا أيضاً، وقال<sup>(٤)</sup>: «إنما قلنا ليس العلة ما ذكره؛ لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع، وفي البعض بالمضارع، وفي البعض بصيغة الأمر». وقال هذا مع أنه لم يتحقق اللبس في تنزل وتباعد.

١٥ وأنا أقول: أما كلام الشرح ففيه نظر؛ لأن قوة اللبس في المحذورية لا تقوم مقام اللبس الموجود، والمحذور هو لا غير. وأيضاً فإن من الصور صورة اقْتَلَّ، واللبس فيه محقق غير مدفوع، وفي إطلاق القوة عليه ضعف؛ إذ لا تطلق إلا عند عدم الفعل عادة، ولولا ذلك لكان القوة والفعل متحدتين<sup>(٥)</sup>.

١٨ وأما كلام الشارح الأول ففيه وهن؛ لأن اللبس الخطي لا يكون محذوراً إلا في بعض صور الخط، ولو كان مثل هذا اللبس محذوراً لورد الاعتراض في صور لا تكاد تحصى.

٢١ وأما تخطئة الشارح الأخير الأول فصحيح؛ لأن<sup>(٥)</sup> الاعتراض والجواب يناهما على العلة التي لم تصلح للعلة. غير أن قوله: «اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام...» إلى آخره. كلام إقناعي؛ إذ

(١) شرحه على الشافية (٧٥/ب).

(٢) القائل الموافق هنا، والمورد الاعتراض بعد هذا القول، والمجيب عنه هو ركن الدين (١٣٢).

(٣) هو الجاربردي (٣٢٩).

(٤) الأصل، ك: (متحدان).

(٥) ك: (لا).

محذورية اللبس في كل فرد من الأفراد لاشتباه الكلام على السامع وحيرته في الفهم، وخصوصية الفعل والاسم في هذه الحقيقة ملغاة، ألا ترى أنك لو قلت: قتل القوم لم يدر المخاطب أنك أردت به التكثير المستفاد من التفعيل، أو المشاركة المستفاد من الافتعال، ولا يرفع هذا الاشتباه كون مضارع التفعيل بضم حرف المضارعة، وكونه من الافتعال بفتحها. وارتفاع اللبس باتصال الضمير وبالمضارع والأمر أمر وهمي لا وجود له. تجدد ما ذكرت لك إذا تأملت.

والأولى التزام اللبس في قتل مطلقاً، وعدم التزامه في تنزل وتتبع مطلقاً.

وقوله<sup>(١)</sup>: «لم يجب في تنزل وتتبع...» إلى آخره. كلام غير تام؛ لأن المذكور جزء العلة، والعلّة النامة أن تقول: لهما جهتان: جهة الوجوب، وهو كون المثليين في كلمة، وجهة الامتناع، وهي لزوم همزة الوصل في بعض الموارد، فأجري على الجواز؛ لتعارض الجهتين، كما ذكرنا في اقتل.

وقال الشارح الأول<sup>(٢)</sup>: «لو قال: إلا في مثل: حيي، واقتل، وتنزل، وتتبع فإنه جائز كان أولى لاشتراك الكل في الجواز».

وأجاب الشارح الآخر<sup>(٣)</sup>: بأن كلامه يوهم أنه لا فرق بين هذه، وليس كذلك؛ لأن الإدغام § ١٧٣ ب في باب حيي كثير، وفي باب تنزل وتتبع لا يجوز في الابتداء، وفي الوصل قليل، وفي باب اقتل، وإن جاز فيهما؛ لكنه قليل.

وأنا أقول: هذا صحيح، ولكن لا يدفع الاعتراض؛ لأن إشراك<sup>(٤)</sup> الكل في الجواز لا يستدعي تسويته في الاستعمال. هذا وإن ممتنع الإدغام لا مدخل له ههنا؛ لأنه حكم على المذكور بالجواز كيفما قدر، والجواز والامتناع لا يجتمعان. نعم يجوز أن يكون الافتراق بالذكر؛ لكون حيي مفروغاً عنه بخلاف غيره، فإنه مترقب ذكره، كما قال<sup>(٥)</sup>: «وسياتي».

وقال الشارح الأول<sup>(٦)</sup>: لقائل أن يقول: لا حاجة إلى قوله: إلا في نحو اقتل، وتنزل، وتتبع؛ لأن عدم الوجوب للإلباس، وقد علم من قوله: ولا لبس.

فأجاب عنه<sup>(٦)</sup>: «بأن الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ، والمراد بقوله: ولا لبس هو اللبس لفظاً».

(١) أي الجاربردي (٣٢٩).

(٢) شرح ركن الدين (١٣٢-١٣٣).

(٣) الجاربردي (٣٣٠).

(٤) ك، م: (اشترك).

(٥) أي المصنف في الشافية (١٢٠).

(٦) شرح ركن الدين (١٣٣).

- وقال الشارح الثاني<sup>(١)</sup>: «هذا الكلام لا حاصل له؛ لأنه احترز بقوله: ولا لبس عن مثل سُرٍرٍ». وأنا أقول: لو لم يذكر<sup>(٢)</sup> اقتتل كان أولى؛ لدخوله في اللبس، كما عرفت، وقوله<sup>(٣)</sup>: الالتياس لم يحصل ههنا في اللفظ ليس بشيء؛ إذ لا يستقيم إلا في الأخيرين، وقد علمت أن الاعتداد باللفظ.
- ٣ وأما قول الشارح الثاني: إنه احترز عن مثل سُرٍرٍ فتحكم إن أراد الخصوصية، أو خصوصية البناء، وواحد إن أراد مطلق اللبس؛ إذ من صورته قتل باعتبار اللفظ، كما مرّ، فهو مثل سُرٍرٍ.
- ٦ • قوله: «وتنقل حركته...» إلى آخره.
- المتحركان إما أن يكون ما قبلهما متحركاً فالإدغام بإسكان الأول، كما وصفنا، أو ساكناً فهو ينقل حركة الأول إلى الساكن السابق، إن لم يكن حرف لين، كردّ يردّ، وبالإسكان بغير النقل، إن كان إياه، كرادّ، وتُمود الثوب، وخويصة.
- ٩ وسكون الوقف كالحركة فلا يمنع من الإدغام، كما أن الحركة العارضة لا تستدعيه، كقولك: أرُدُّ القوم.
- ١٢ وقال شارح<sup>(٣)</sup>: «لو قال: ولا عروض لحركة الثاني كان أولى؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يجب الإدغام».
- وأنا أقول: من إجراء السكون العارض؛ أعني للوقف، مُجرى الحركة يُعلم إجراء الحركة العارضة مُجرى السكون، وأيضاً سيثير بعد ذلك إليه.
- ١٥ • قوله: «ونحو مَكْنِي».
- هذا جواب دخل مقلد هو أن يقال: اجتمع المثلاث على ما يقتضيه الإدغام في: ﴿مَكْنِي﴾، و﴿مَكْنِي﴾، و﴿سَلَكُكُمْ﴾، و﴿مَنَاسِكُكُمْ﴾ فلم يُدغم<sup>(٤)</sup>.
- ١٨ أجاب بمنع وجود المقتضي وجوباً؛ إذ لا يتم ذلك إلا مع كون المثليين في كلمة واحدة، وههنا

(١) الجاربردي (٢٣٠).

(٢) أي ركن الدين.

(٣) هو ركن الدين (١٣٤) تبعاً لابن الناظم (٢٤٤).

(٤) مكني من الآية ٩٥ من سورة الكهف. قرأ ابن كثير وحيد بإظهار النونين، وقرأ الباقر بالإدغام. وسلككم من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة، ومناسككم من الآية ٤٢ من سورة المائدة. قرأ أبو عمرو فيهما بالإدغام، وأظهر الباقر. انظر التيسير (٢٠).

انتفت وحدة الكلمة، فإن نون الوقاية في مكثني ويمكثني ليست من نفس الكلمة، وكذا الضمير المنصوب والمجرور في سلككم ومناسككم، فلهذا انتفى وجوب الإدغام، وبقي الجواز.

● قوله: «ويمنع».

٣

قد مرّ بحث الوجوب، فهذا بحث الامتناع، ومن صوره الإدغام في الهمزتين، إلا في الصورة المستثناة عند الأكثرين، وقد سلف، ومنها صورة الألفين، وقد مرّ أيضاً استحالته، ولما كان مضمون ذكره السابق

منع الوجوب فقط، وهو لا يدل على عدم الجواز، كرّر ههنا في صور الامتناع؛ ليتم المقصود. § ١١٧٤

ولك أن تقول: قوله: لتعذره في الألف يأتي ذلك؛ لأن ذكر التعذر معناه الاستحالة ثمة، ولو لم يكن كذلك لم يستقم كلامه؛ إذ إدغام الألف مستحيل، لا متعسر، ففي ذكره الأول بصفة الاستحالة تمّ المقصود الذي هو الامتناع، فلا حاجة إلى هذا الذكر. ومن هذا يعلم أن قول بعض من شرح<sup>(١)</sup>: «إنما علم مما مرّ عدم وجوبه، وبين ههنا امتناعه» فيه شيء.

ومن صور الامتناع: أن يكون الثاني ساكناً، لا للوقف<sup>(٢)</sup>، في كلمة كان أو في كلمتين، نحو: ظَلَلْتُ، ورسولُ الحَسَنِ، فإن لام التعريف كلمة منفصلة. أما في ظَلَلْتُ فلأن ما قبل الضمير المرفوع المتحرك لا يكون إلا ساكناً، وأما في نحو رسول الحسن فلأن لام التعريف وضعها على السكون، فلا سبيل إلى تحريك الثاني، فلذلك امتنع.

وأهل الحجاز<sup>(٣)</sup> يُجرون السكون في مثل: أرْدُدْ، ولم يَرْدُدْ مُجرى السكون في ظَلَلْتُ، فلا يدغمون. وأما بنو تميم<sup>(٤)</sup> فيدغمون، ويقولون: ردّ، ولم يردّ، ويكون بتحريك الثاني، ونقل حركة الأول إلى ما قبله إن كان صحيحاً.

فإن قيل عليهم: لو جاز في أرْدُدْ لجاز في ظَلَلْتُ؛ لعروض السكون فيهما.

فالجواب: الفرق بأن شدة اتصال الضمير جعلته كالجزم، فلا يزول السكون، بخلاف لحوق الجازم، فإنه يطرأ ويزول، فلا يكون كالجزم، فمقتضاه يكون كالعارض، بخلاف مقتضى الضمير، فعلى هذا يكون سكون الجزم وما شابهه؛ أعني سكون مثل اردد، جارياً مجرى سكون اللفظ الموقوف عليه. والكوفيون على أن سكون أرْدُدْ مثل سكون لم يَرْدُدْ في كونه للجزم، لا للبناء. وقد جاءت اللغتان في القرآن<sup>(٥)</sup>.

(١) هو الجاربردي (٣٣١).

(٢) ك: (ساكناً للوقف).

(٣) انظر الكتاب (٥٢٩-٥٣٥)، والبصرة (٧٣٨/٢)، والممتع (٦٦٠/٢)، وشرح الملوكي (٤٥٤).

(٤) قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ البقرة: من الآية ٢١٧، وقال: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ المائدة:

من الآية ٥٤.

ومنها: أن يكون الثاني للإلحاق مثل قَرَدَدٍ، وقد ذكرنا.

ومنها أن يؤدي الإدغام إلى لبس، وقد ذكرناه أيضاً.

٣ وقال شارح<sup>(١)</sup>: «لا يقال الالتباس حاصل في رَدَدٍ؛ لأنه لا يُعلم أَفَعَلَ هو أم فَعَلَ؟ لأننا نقول: يزول الالتباس عند الفك، نحو رَدَدْتُ، ونحو طَلَلٍ لو أدغم لالتبس بفَعَلَ كالتَّطَلَّ».

٦ وأجاب آخر<sup>(٢)</sup> عن هذا الاعتراض: بأنه ليس في الفعل الثلاثي ساكنُ العين وضِعاً، فيعلم عروض السكون، وأما الاسم فسكون العين فيع شائع، فلا يعلم ذلك فيه.

وهذا أحسن؛ لما عرفت من شأن الالتباس فيما سلف. ويمكن أن يقال: يرتفع الالتباس بسياق الكلام إن أُورد التباس الفعل بالاسم، وإن أُورد التباس الفعل بالفعل فغير موجه؛ إذ لا يلتبس الشيء بما لم يوجد، كما ذكره الشارح الآخر. ٩

ومنها: أن يكون الساكن الأول مسبوقة بحرف غير مدة نحو: قَرُمَ مالك. والقرم: السيد، والحال أن المثليين في كلمتين؛ إذ لو أدغم لزم التقاء الساكنين، لا على حدهما، إن لم تنقل حركة الأول إلى ما قبله، أو تغيّر البناء إن نقلت. وكلا اللازمين باطل، فاللزوم كذلك. ١٢

ومن هذا النحو قولك: عدوٌ وليد، ووليٌّ يزيد؛ لأن الواو والياء الأوليين في عدوٍّ ووليٍّ غير صحيح، ولكنهما غير مدة أيضاً؛ لانتفائهما في الإدغام، فيمتنع أيضاً. ١٧٤ ب

١٥ ومنه قومٌ مالك بالواو، وصيدٌ دافع، وعلى هذا يجوز في قولك: حسابٌ بكر، وحسيبٌ بكر، ومحسوب بكر؛ لوجود المدة الجاعلة التقاء الساكنين على حدهما.

ولو قال مكان قوله: «صحيح» غير مدة كان أسد؛ لأن انتفاء الصحة لا تدل على وجود المدة، كما عرفت. ١٨

● قوله: «وحمل».

٢١ اعلم أن الإخفاء أمرٌ بين الإدغام والإتمام، قريبٌ من كل واحد منهما، كقولك: من قَبْلُ، وسيأتي. يقول: أطبق النحاة في هذه الصورة على امتناع الإدغام، وأطبق القراء على جوازه، والجمع بين القولين مشكل.

(١) هو ركن الدين (١٣٤).

(٢) هو الجاربردي (٣٣٢).

فقال الشاطبي<sup>(١)</sup>: هو ممكن بأن يُحمل قول القراء على الإخفاء، وقولُ النحاة على الإدغام الصريح.

٣ وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(٢)</sup>: هذا، وإن كان جيداً على ظاهره، إلا أنه لم يثبت أن القراء امتنعوا عن الإدغام الصريح؛ بل أثبتوه، والشاطبي يقرأ به في نحو<sup>(٣)</sup> ﴿مَنْ الْعِلْمُ مَالِكٌ﴾.

والأولى منعُ إطباق النحاة؛ إذ بعضهم القراء، وهم يقولون به، وإجماع البعض لا يكون حجة، وإن سلّم أن القراء ليسوا من النحاة فهم مشاركون لهم في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته من الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاداً، ثم لو سلّم أنه ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى.

● قوله: «وجائز فيما سوى الواجب والممتنع».

١٢ واعترض عليه شارح<sup>(٤)</sup>: بأن المثليين المتحرّكين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها، نحو: جَادَ بِيَدْرَةٌ غير القسمين المذكورين، مع أن الإدغام فيه ممتنع، بخلاف المثليين اللذين أولها كلمة لا يصح الابتداء بها، نحو: اخشوا واقتدا، واخشي يأسراً، فإن إدغامه جائز؛ لأنه بمنزلة جزء كلمة، فصَحَّ فيه الإدغام.

١٥ أراد أن واو الضمير وياءه لا يصح الابتداء به، بخلاف الباء الجارة. وهذا موجه.

واعلم أنه قد جاء الفك في صورة وجوب الإدغام على الشلّوذ، كما جاء الإدغام في صورة امتناعه.

أما الأول: فقولهم: قَطِطَ شعرُهُ: أي اشتدت جعودته، ودَيَّيْتُ المرأة: أي نبت الشعر على جبينها، وَلَجِحَتْ العينُ: أي التصقت بالرمص. قال<sup>(٥)</sup>:

مهلاً أعاذلُ قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضَفِفُوا

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل للمصنف (٢/ ٤٧٩)، وسراج القاري المبتدي في شرح الشافية (٤٤)، والنشر (٢٩٨-٢٩٩).

(٢) البقرة: من الآية ١٢٠.

(٣) هو ركن الدين (١٣٥) تبعاً لابن النازم (٢٥٠).

(٤) الشاهد لقعن بن أم صاحب الغطفاني في الكتاب (١/ ٢٩ و ٣/ ٥٣٥)، ونوادير أبي زيد (٤٤)، والأصول (٣/ ٤٤١)، والكتاب لابن درستويه (١٠٧)، وشرح أبيات سيويه لابن السرياني (١/ ٣١٨)، والمصنف (١/ ٣٣٩ و ٢/ ٣٠٣)، وشرح شواهد الشافية (٤٩٠). وفيها جميعها: وإن ضنفوا. بنونين.



وقول الشارحين<sup>(١)</sup>: يجوز فك الإدغام عند الضرورة فيما يجب إدغامه خطأ؛ لأنهم جاؤوا بالفك على الشذوذ في غير الشعر، ثم جاء الشاعر به. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «قولهم رجل ضَفِيفٌ، وقومٌ ضَفَفُوا الحال. فأما الوجه فرجل ضَفَفٌ، وقوم ضَفَفُوا الحال». والضعف: البخيل. وليس هذا بقياس مطرد كصرف غير المتصرف وغيره، وإنما هو شاذٌ كمجيء<sup>(٣)</sup> التصحيح في الواجب إعلاله كالقَوْدِ لبيان الأصل.

وأما الثاني فما نقل أن بكر بن وائل قال<sup>(٤)</sup>: «مَرَّنٌ وَرَدَّنٌ فِي مَرَرْنٍ وَرَدَدْنٍ إِجْرَاءٌ لَهُ مُجْرَى رَدٍّ فِي أَرْدَدٌ بَقْطَعٍ»<sup>(٥)</sup> النظر عن الفرق في المذكور. وهذا في غاية الشذوذ.

١١٧٥

المُتْقَارِبَان: ونعني بهما ما تقاربا في المخرج، أو في صفة تقوم مقامه، ومخارج الحروف ستة عشر تقريبا، وإلا فلكلٍّ مخرجٌ، فللهزمة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء وسطه، وللغين والحاء أدناه، وللqاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وللqاف منهما ما يليهما، وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك، وللضاد أول إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس، وللآم ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك، وللراء منهما ما يليهما، وللتون منهما ما يليهما، وللطاء والذال والتاء طرف اللسان وأصول الثايبا، وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثايبا، وللطاء والذال والتاء طرف اللسان وطرف الثايبا، وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثايبا العليا، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين. (الشافعية: ١٢١-١٢٢).

● قوله: «المُتْقَارِبَان...» إلى آخره.

الإدغام كما يكون بين المثلين يكون بين المتقاربين بتصييرهما مثلين، فاحتيج إلى معرفة التقارب والتباعد؛ ليعرف جواز التصيير وامتناعه. فالخرفان إذا كان بين مخرجيهما قرب، أو اتصفا بصفة سادة مسدّد القرب، فهما المتقاربان، وإلا فهما المتباعدان.

ومخرج الحرف منشؤه، ويُعرف ذلك بإسكانه، ويكون مسبوقاً بمتحرك ما لا محالة؛ لتعذر الابتداء بالساكن، فحيث انتهى الصوت فذاك مخرجه نحو تَبَيُّ (في الهزمة)<sup>(٦)</sup>، وهذه بإسكان الهاء

(١) انظر بغية الطالب (٢٤٦)، وشرح ركن الدين (١٣٤)، والجاربردي (٣٣٠-٣٣١).

(٢) الكتاب (٤/٤٢٠).

(٣) الأصل، ك: (لمجيء).

(٤) انظر الكتاب (٣/٥٣٥)، والممتع (٢/٦٦٠)، والمساعد (٤/٢٥٧-٢٥٨).

(٥) ك: (ويقطع).

(٦) ليس في ك.

- فيها في أقصى المخارج، واضرب في أدناها.
- قالوا<sup>(١)</sup>: ويطرد في هذا الجميع إلا في الألف، ومن ثم لم يكن لها مخرج؛ لأن صوتها لا ينقطع عند مركز معين؛ بل هو هواء مستطيل يمتد من غير حصر. ٣
- ولك أن تقول: الهواء المستطيل الممتد من غير حصر كما يكون للألف يكون للواو الممدودة أيضًا.
- فإن قيل: في الواو ضم الشفتين. ٦
- نقول: في الألف فتح الفم؛ إذ لولاه لما حصلت، والدليل عليه الفرق بين [في الفتح]<sup>(٢)</sup> بين ألفي التفخيم والإمالة، كما سيحيي.
- وقال شارح<sup>(٣)</sup>: معرفة المخرج بأن تسكنه أي الحرف - وتدخل عليه همزة الوصل. وزاد آخر<sup>(٤)</sup> عليه: مكسورة. ولا حاجة إلى تخصيص همزة الوصل، كما ذكرنا. ٩
- ومخارج الحروف<sup>(٥)</sup> ستة عشر تقريبًا، لا تحقيقًا؛ إذ لكل حرف مخرج مخصوص يخالف مخرج آخر، وإلا اتحد المخرجان، فاتحد الحرفان. ١٢
- وقيل<sup>(٦)</sup>: هي على اختلافها من أربع جهات: الحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم.
- قوله: «فللهزمة».
- أقصى المخارج أدخلها في الجوف، وأدناها أبرزها إلى الشفة. يقول: للحلق ثلاثة مخارج، أقصاها إلى ما يلي الصدر للهزمة. ١٥
- قال سيويه ما معناه<sup>(٧)</sup>: إن التلظظ بالهمزة قد يوجب تهوؤًا. وقال<sup>(٨)</sup>: للحلق منها ثلاثة؛ أقصاها مخرجًا الهمزة والهاء والألف. وقال في عدد الحروف على الترتيب<sup>(٩)</sup>: حروف العربية تسعة ١٨
- 
- (١) انظر شرح ركن الدين (١٣٦).
- (٢) ساقط من الأصل، ك.
- (٣) هو الجاربردي (٣٣٤).
- (٤) هو ركن الدين (١٣٦).
- (٥) انظر في مخارج الحروف وترتيبها في الكتاب (٤/٤٣٣)، والمقتضب (١/٣٢٨)، وسر الصناعة (١/٤٦)، والكشف (١/١٣٩)، والإقناع (١/١٧١)، والنشر (١/١٩٩)، والمساعد (٤/٢٣٩).
- (٦) القائل هو الجاربردي (٣٣٥) نقلًا عن الزنجاني في شرح الهادي.
- (٧) الكتاب (٣/٥٤٨ و٤/٤٣٣، ٤٣١).

وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء. فقدم الهاء على الألف مرة، وعكس أخرى.

ومن ذلك زعم أبو الحسن<sup>(١)</sup> أن مخرج الألف هو مخرج الهاء، لا قبله، ولا بعده.

٣ والصحيح أن الاعتداد بما ذكره في تقرير المخرج، لا في عد الحروف؛ إذ الترتيب ههنا مقصود بالذكر، بخلاف ثم.

وأورد<sup>(٢)</sup> على أبي الحسن بأنه لو كانا من مخرج واحد لانقلبت الألف بتحريكها هاءً لا همزة.

٦ وأجيب<sup>(٣)</sup>: بأنه مشترك الإلزام؛ لأن الهاء أقرب إليها على زعمكم، فلو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاءً، فعُدم الانقلاب لأنها في موضعها؛ أي: لأن مخرجهما واحد، وإنما انقلبت إلى الأقرب إليها، وهو الهمزة.

٩ وضعفه شارح<sup>(٤)</sup>: بأن قولهم لو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء ممنوع؛ لجواز أن يكون خفاءً الهاء مانعاً عن ذلك.

وأنا أقول: القول باتحاد مخرجيهما باطل؛ لاستلزامه رفع الجمع عليه، ولكونه خلاف العقل والحس. ١٧٥ ب

١٢ أما الأول: فلأنهم أطبقوا على أنهما حرفان، ولا بد أن يكون لكل واحد منهما مخرج مخصوص به كغيره من الحروف، وإلا لزم التحكم، فالخصوصية التي بها يتميزان تأبى الاتحاد.

وأما الثاني: فلأن تصير الاثنين واحداً محال، فالمخرجان يكونان مخرجين، لا مخرجاً واحداً.

١٥ وأما الثالث: فلأننا نجد تغييرهما بتغيير مخرجيهما محسوساً.

واعلم أن المخارج تُعرف بحسب الوجدان والذوق، فكل واحد يحكم بحسب ما يجده وتتفاوت الوجدانيات بتفاوت الأشخاص، فلذلك وقع الاختلاف في بعضها.

١٨ ● قوله: «وللعين».

أي: ومخرج العين والحاء، بلا عجم: وسطُ الحلق، والأولُ أدخلُ، واللغين والحاء، بالعجم: أدنى الحلق، والأولُ أدخلُ. وهذه السبعة تسمى حروف الحلق.

(١) انظر سر الصناعة (٤٦/١).

(٢) المورد ابن جني في سر الصناعة.

(٣) انظر شرح الجاربردي (٣٣٥)، والأنصاري (٢٣٦).

(٤) هو الجاربردي (٣٣٥).

● قوله: «وللقاف».

أي: ومخرج القاف أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى.

٣ ومخرج الكاف أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك أيضاً؛ لكنها أبرز إلى الفم من مخرج القاف، وتجد إذا أسكتتهما أن الأول أدخل.

٦ ومخرج الجيم والشين والياء وسط اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى، على الترتيب، فالجيم أدخل، ثم الشين، ثم الياء.

٩ ومخرج الضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس من أحد الجانبين، والأيسر أيسر وأسهل، وقد يتيسر لبعض الأيمن أيضاً. والحافة: الجانب بتخفيف الفاء؛ لأنه من الحروف، كالطاقة من الطوق.

● قوله: «وللام».

١٢ أي: مخرج اللام ما دون طرف اللسان. وأراد به أول إحدى حافتيه إلى المنتهى؛ لأن مبتدأ مخرج اللام أبرز إلى الفم من مخرج الضاد؛ لكن يمتد إلى منتهى طرف اللسان «وما فوق ذلك» وأراد به ما يحاذيه من الحنك الأعلى فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية. ويقال<sup>(١)</sup>: ليس في الحروف أوسع مخرجاً منه؛ لأن الامتداد المذكور؛ أعني إلى المنتهى، لا يكون لمخرج الضاد، فحوصلة مخرج اللام تكون أوسع.

١٥ ● قوله: «وللراء منهما» .

١٨ أي: وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون، وأبرز من مخرج اللام. والضمير في «منهما» عائد إلى ما دون طرف اللسان، وما فوق ذلك من الحنك. وفي<sup>(٢)</sup> «ما يليهما» إلى المذكورين أيضاً. وفي قوله الآخر: «للنون منهما ما يليهما» أيضاً عائد إلى ما ذكرنا، ولكن على الترتيب؛ لأن الراء أدخل قليلاً، والنون أبرز، ولهذا كرر قوله: «منهما ما يليهما» للحرفين؛ إذ لو قال: وللراء والنون منهما ما يليهما لم يظهر فرق بين مخرجي الراء والنون.

٢١ وقال شارح<sup>(٣)</sup>: لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف. وهو غير سديد؛ لإفادة التكرير الفرق، فكأنه قال: وللراء من اللسان وما فوقه ما يلي ما للام من اللسان وما فوقه، وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء من اللسان وما فوقه.

(١) انظر شرح الجاربردي (٣٣٦).

(٢) وهو قوله قبل: «وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وللکاف منهما ما يليهما».

(٣) هو ركن الدين (١٣٥).

● قوله: «وللطاء والذال والتاء طرفُ اللسان وأصولُ الثنايا» .

٣ ويعني بها أصول الثنيتين § العليين. قال المصنف في شرح المفصل<sup>(١)</sup>: «إنما عبّروا عنها بلفظ ١٧٦ أجمع؛ لأن اللفظ أخفّ مع كونه معلوماً».

وللصاد والزاي والسين طرفُ اللسان وفوقَ الثنايا.

٦ وقيل<sup>(٢)</sup>: «ينبغي أن يُقدّم ذكرُ السين على الزاي؛ لأن السين مقدم في المخرج» يعنون الزاي أبرز إلى الفم. وفي الكتاب<sup>(٣)</sup> قدم ذكرَ الزاي على السين والصاد، فكأنه اعتبر الصغير (الساذج أولاً، وهو للزاي، وللسين<sup>(٤)</sup> صغيرُ الزاي مع ضميمه، وللصاد<sup>(٥)</sup> صغير<sup>(٦)</sup> السين مع ضميمه، وهو الإطباق. تجدد ذلك بالذوق.

٩ وللطاء والذال والتاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا. هكذا يذكرون.

وأنا أقول: القياس تقديم الذال على الطاء؛ لأنه هو الذال مع الإطباق، كما أن سيويه قدم الزاي<sup>(٧)</sup> على السين والصاد. من الكتاب<sup>(٨)</sup>: «لولا الإطباق لصارت الطاء ذالاً، والصاد سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الصاد من الكلام». فهذه الحروف لسانية، وهي ثمانية عشر حرفاً، ولللسان مشاركة مع غيره فيها، كما دريت؛ لكنها قد تضاف إلى اللسان.

● قوله: «وللفاء».

١٥ أي: خرجها باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا.

وللباء والميم والواو ما بين الشفتين، فهذه خرجها الشفة، غير أن الفاء يشارك الشفة له أطراف الثنايا، وأن البواقي لا يشارك فيها غيرها<sup>(٩)</sup>. والميم أدخل من الباء؛ تجده بالذوق. والواو ما بين الشفتين، ولكن يحتاج إلى انفراج ماء، وإلا لم يتأت. والباء والميم بالضم المطلق بين الشفتين، وإلا لم يتأتيا. وقد

(١) الإيضاح (٢/ ٤٨١).

(٢) القائل، كما في شرح الجاربردي (٣٣٧) هو الزنجاني في شرح الهادي.

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٤٣٣).

(٤) الأصل، ك: (والسين).

(٥) الأصل، ك: (والصاد).

(٦) ليس في م.

(٧) م: (قدم ذكر الزاي).

(٨) الكتاب (٤/ ٤٣٦).

(٩) ك، م: (غيره).

تُدعى شفّهية، وهي مختارة<sup>(١)</sup>؛ لأن الشفة أصلها شفّهية؛ لأن تصغيرها: شَفِيهَة، وشَفَوِيَة، وهي المشهورة؛ لمجيء شَفَوَات في جمع شَفَة، وأشفى في رجل لا ينضم شفتاه.

٣ اعلم أن المصنف قد ذكر المخارج ستة عشر تقريباً، ولم يذكر إلا خمسة عشر، كما سلف، والمخرج السادس عشر: الخيشوم، وهو للنون الخفية. وهكذا لم يذكر الزخشي<sup>(٢)</sup> السادس عشر بعد أن ذكر أنها ستة عشر.

٦ وقال شارح<sup>(٣)</sup>: لا يقال السادس عشر هو النون الخفية؛ لأنهما؛ يعني الزخشي والمصنف، يذكرانها في المتفرع، والمراد بمخارج الحروف الأصلية.

٩ وجعل سيبويه ما ذكرناه السادس عشر. من الكتاب<sup>(٤)</sup>: «ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو، ومن الخياشيم مخرج النون الخفية». وكان الأولى أن يذكر كما ذكره<sup>(٥)</sup> سيبويه؛ لثلاثاً يقال كما قال هذا الشارح<sup>(٦)</sup>: ذكر الحروف التسعة والعشرون في المخارج الخمسة عشر المذكورة، فلم يبق شيء حتى يكون له المخرج السادس عشر.

١٢ فإن قلت: كيف يكون للحرف الواحد مخرجان.

قلت: لا بُعد فيه باعتبار حالتين، ولها<sup>(٧)</sup> أحوال خمس، وسيأتي.

١٥ فإن قلت: كيف جعلها سيبويه تارة من المتفرعة، وأخرى من الأصلية، حيث ذكرها بعد مخارج الأصلية، وفي عداد المتفرعة.

قلت: لم يجعلها من الأصلية؛<sup>(٨)</sup> إذ لم يقل: وللحروف الأصلية ستة عشر مخرجاً؛ بل قال: ولحروف العربية، وهي أعمّ من الأصلية والمتفرعة.

١٧٦ ب

١٨ فإن قلت: ذكرها بعد الأصلية<sup>(٨)</sup> يوهم كونها أصلية.

قلت: ذكرها في المتفرعة قبل ذكر المخارج يزيل هذا الوهم.

(١) م: (المختارة).

(٢) انظر المفصل (٣٩٣-٣٩٤).

(٣) هو ركن الدين (١٣٦).

(٤) الكتاب (٤٣٣/٤-٤٣٤).

(٥) ك: (ذكر).

(٦) شرح ركن الدين (١٣٦).

(٧) ك: (ولهما).

(٨) ليس في ك.

فإن قلت: فلم لم يذكر سائر المتفرعة، كما ذكرها.

- قلت: لأن مخرجها، وإن كان متفرعاً، إلا أنه من غاية الضرورة صار كأنه أصلي لا بد عنه عند جمهور أرباب اللغة المرضية من العرب، فلذلك نبه أولاً بتفرعه، وذكره ثانياً في الأصلية، لا لأن مخرج المتفرعة ليس زائداً على مخرج الأصلية، وهي تلك الحروف أزلن عن مخرجهن فتغيرت<sup>(١)</sup> جروهن. كما قال شارح<sup>(٢)</sup> آخر؛ لأنه ممنوع، وسنده أن الشين كالجيم لا بد لها من صفة، فإما أن تكون من الرخوة كالشين المحضة، أو من الشديدة كالجيم الصرفة، أو مما بينهما. لا جائز أن تكون من الأول؛ لأن غير المحضة لا تكون كالمحضة، فتعين أن تكون من الثاني، أو من الثالث. وعلى كلا التقديرين تكون متصفة بصفة لم تكن لها قبل التفرع. وأيضاً تقدير اتحاد مخرجي المتفرع والأصلي يأبى وجود المتفرع؛ لأن الفرض خروجه عن المخرج الذي كان له من قبل، فيكون أصلياً آخر، لا متفرعاً.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الضاد من خواص لغة العرب، ولهذا قال النبي ﷺ: «أنا أفصح من تكلم بالضاد» يعني أفصح العرب.

- فإن قيل<sup>(٤)</sup>: عَنَى نفس الضاد؛ لصعوبتها، فهو خطأ؛ لاستواء فصحاء العرب في الإتيان بالحروف جميعها على وجه الكمال.

وقيل<sup>(٥)</sup>: لا همز في كلام العجم إلا في الابتداء.

- وقيل<sup>(٦)</sup>: عدّ لام ألف حرفاً مستقلاً عامياً<sup>(٧)</sup> لا وجه له. وهو حق، ولكن قد يرتكبه بعض الفضلاء؛ لغاية شهرته، كما فعل الحريري في الرسالة الرقطاء، حيث قال<sup>(٨)</sup>: أخلاقُ سيدنا تُحبّ، وقال: إذا ناضلته غلابٌ.

(١) ك: (فغُيرت).

(٢) هو الجاربردي (٣٣٧).

(٣) معناه صحيح، ولكن لا أصل له، هذا ما قاله ابن كثير وغيره من الحفاظ. انظر المقاصد الحسنة للسخاوي (٩٥)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢٠٠/١).

(٤) القول وجوابه ذكرهما الجاربردي (٣٣٨) عن الزنجاني في شرح الهادي.

(٥) انظر الجمهرة (٤/١)، والجاربردي (٣٣٨/١).

(٦) القائل الزنجاني في شرح الهادي كما في الجاربردي (٣٣٨) أخذه عن أبي الفتح في سر الصناعة (٤٣/١).

(٧) الأصل، ك: (عام).

(٨) انظر مقامات الحريري: المقامة السادسة والعشرون (٢٦٤، ٢٦٦)، ويشير الشارح هنا إلى ما التزمه الحريري في هذه الرسالة من تركيب كلماته من حرف مهمل ثم معجم، وعليه يتضح أنه عدّ لام ألف حرفاً واحداً.

ومن الكتاب<sup>(١)</sup>: «أصل عدد حروف العربية تسعة وعشرون». واعلم أنه لم يكمل عددها إلا في لغة العرب. وكان الميرد<sup>(٢)</sup> يترك الهمزة، ويقول: لا صورة لها؛ إذ تكتب بصور حروف اللين، فلا أعدّها مع الحروف التي أشكّالها محفوظة معروفة. ويعدّها ثمانية وعشرين.

ومخرج المتفرّع واضح، والفصيح ثمانية: همزة بينَ بينَ ثلاثة، والنون الخفيفة نحو: عنْدَكَ، وألف الإمالة، ولام التفخيم، والصاد كالزاي، والشين كالجيم.

وأما الصاد كالسين، والطاء كالتاء، والظاء كالثاء، والفاء كالباء، والضاد الضعيفة، والكاف كالجيم، فمستهجنة.

وأما الجيم كالکاف، والجيم كالشين فلا يتحقق. (الشافية: ١٢٢).

● قوله: «ومخرج المتفرّع واضح».

أي: المتفرّع أكثر من ثمانية؛ لكن سوى الثمانية لم يجز في فصيح الكلام، فثلاثة منها همزة بينَ بينَ؛ أعني بينها وبينَ الألف، وبينها وبينَ الياء، وبينها وبينَ الواو، كما في<sup>(٣)</sup> باب تخفيف الهمزة. وعدّها سيويه<sup>(٤)</sup> حرفاً واحداً نظراً إلى اشتراك الهمزة مع غيرها، وأنه أمر واحد. ولم يذكره الزمخشري، وكأنه اعتمد على ذكره في تخفيف الهمزة، أو أسقطه النسخ.

الرابع النون الخفيفة، وتسمى الخفيفة أيضاً، لخفائها وخفتها، نحو: عنْكَ. وشرطها أن تكون ساكنة قبل حرف من حروف الفم حتى يتحقق إخفاؤها، وهي غنة في الخيشوم لا علاج للسان فيها، بخلاف الساكنة قبل حرف حلقى، أو عندى المنقطع مثلاً، نحو: عَنَ إِبِلٍ، وأَعْلِنُ.

والميم الساكنة قبل الباء خاصة أيضاً لها غنة في الخيشوم، سواء كانت أصلية، كقوله تعالى<sup>(٥)</sup> ﴿أَمْ بِهِ جُنَّةٌ﴾، أو منقلبة عن النون، كقولك: عَمَبَرٌ في عَمَبَرٍ، وسيأتي. من الكتاب<sup>(٦)</sup>: «النون والميم قد تعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنة، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك، ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أدخل بهما» يريد أن الإمساك بالأنف يمنع من التصويت المخصوص

(١) الكتاب (٤/ ٤٣١).

(٢) انظر المقتضب (١/ ٣٢٨)، وسر الصناعة (١/ ٤١).

(٣) م: (كما مرّ في).

(٤) انظر الكتاب (٤/ ٤٣٢).

(٥) سبأ: ٨.

(٦) الكتاب (٤/ ٤٣٤).



المسمى بالغنة، فعلى هذا يكون لهذه الميم المخصوصة مخرجان: مخرج الشفة، وهو ظاهر، ومخرج الخيشوم، بخلاف غيرها.

الخامس: ألف الإمالة، وقد سلف.

السادس: لام التفخيم، مثل (١) ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾، و(٢) ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ﴾. وتفخيم لأم الله إن لم يكن ما قبلها مكسوراً، بخلاف الصلاة فإنها تفخيم مطلقاً. ولم أجد ذكره في الكتاب، ولم يذكره الزمخشري أيضاً.

السابع: الصاد كالزاي، نحو يصدق قال تعالى (٣): ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾، و(٤) ﴿يُصَلِّ الرُّعَاءُ﴾.

الثامن: الشين كالجيم، ولم توجد (٥) في القرآن في المشهور، بخلاف المذكورات.

وقد ذكر سيويه ألف التفخيم أيضاً كألف الصَّلوة، والزكوة، والحيوة. وقال (٥): «بلغة أهل الحجاز»، وهي ألف يُنحى بها نحو الواو، وزعموا (٦) أن كُتِبَ ما ذكر بالواو للإشعار بهذه الألف. فهذه حروف متفرعة مستحسنة من جهة سهولتها في التلفظ وتحقق النطق بها على وجه متيسر.

● قوله: «وأما الصاد كالسين...» إلى آخره.

يقول: هذه حروف مستهجنة لم يؤخذ بها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء، فمنها الصاد كالسين، كقولهم في صَبَّغَ (٧): صَبَّغَ، بتقريب الصاد من السين. والتحقيق أنه يكون صفيح السين بلا

(١) وردت في كثير من الآيات والسور.

(٢) النساء: من الآية ١٠٣، والعنكبوت: من الآية ٤٥.

(٣) قراءة حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد الزاي إذا سكنت وبعدها دال، وهذه القراءة تنطبق على اثني عشر حرفاً في القرآن، وهي: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾ في النساء: من الآية ٨٧، ومن الآية ١٢٢، و﴿يُصَلِّفُونَ﴾ في ثلاثة مواضع في الأنعام: من الآية ٤٦، ومن الآية ١٥٧، و﴿تَصَلِّيَقُ﴾ في يونس: ٣٧، ويوسف: ١١١، و﴿فَاصْدَعْ﴾ في الحجر: ٩٤، و﴿قَصْدُ﴾ في النحل: من الآية ٩، و﴿تَصَلِّيَّةُ﴾ في الأنفال: من الآية ٣٥، و﴿يُصَلِّرُ﴾ في القصص: من الآية ٢٣، و﴿يُصَلِّرُ﴾ في الزلزلة: من الآية ٦. ووافقهم رويس عن يعقوب في جميع ذلك من طريق عنه، ووافقهم من طريق آخر في (يصلر) في القصص والزلزلة فقط. انظر الإقناع (٢/ ٦٣١)، والنشر (٢/ ٢٥٠-٢٥١).

(٤) م: (ولم يؤخذ بها في القرآن).

(٥) الكتاب (٤/ ٤٣٢).

(٦) انظر سر الصناعة (١/ ٥٠)، ونكت المشتري (٢/ ١٢٤٣)، وشرح للفصل لابن يعيش (١٠/ ١٢٧)، وللساعد (٤/ ٢٤٤).

(٧) ك: (صَبَّغَ بتقريب).

إطباق، أو إطباق ضعيف في غاية الضعف. هكذا سمعنا عامة أهل العراق يتكلمون به، بخلاف خواصهم، وذلك لاختلاط العرب والعجم. والإطباق ليس من شأن العجم فأورثت مجاورتهم ذلك.

ومنها الطاء كالتاء. والكلام فيه كالكلام في الصاد، فيقولون في سلطان: سلتان، بلا إطباق.

ومنها الصاد الضعيفة، وهي أيضاً لعوز الإطباق. فالكلام دائر في هذه الثلاث على الإطباق. هكذا وجدنا تلفظهم بها.

ومنها الفاء كالباء. هكذا ذكر المصنف<sup>(١)</sup>، ووافقه شارح<sup>(٢)</sup>. وفي الكتاب<sup>(٣)</sup>: «الباء التي كالفاء»، ووافقه جمهور النحاة منهم الزمخشري، ومثلوا له بقولهم في بُورٍ جمع البائر: فُور، بإخراج حرف بين الباء والفاء. والبوار: الهلاك، ولما كان هذا الحرف خارجاً من بين الباء والفاء جعل بعضهم الأول أصلاً والآخر مشبهاً به، وهو الأصح، كما عرفت، وعكسه بعضهم.

ومنها الكاف كالجيم يقولون في جَمَلٍ: كَمَلٌ، وقال ابن دريد<sup>(٤)</sup>: وهو في لغة أهل اليمن. وهو صحيح. سمعت بعض أهل اليمن يقول مكان جِئْتُ: كِئْتُ، ومكان يُعْجِبُ: يُعْكِبُ. إلى غير ذلك، مع أنه كان يحسن تلاوة القرآن ونقل الحديث، وما يتلفظ فيهما بشيءٍ من ذلك، وسمعت بعض ١٧٧ ب عوام بغداد يتلفظون به أيضاً.

فهذه خمسة أحرف مستقبحة عند الفصحاء.

● وقال المصنف: «وأما الجيم كالكاف، والجيم كالشين فلا يتحقق».

يريد لأن الجيم كالكاف يكون عين الكاف كالجيم، والجيم كالشين يكون عين الشين كالجيم؛ لما عرفت من أمر الباء كالفاء، أو الفاء كالباء، فلا شيء يخالف ما ذكرنا؛ بل هو عين ما ذكرنا، فلا حاجة إلى إعادة ذكره.

وقال شارح<sup>(٥)</sup>: لقائل أن يقول: لا نسلم أنه لا حاجة إليه؛ لأن منهم من يأتي في موضع الجيم بحرف بين الجيم والكاف، ومنهم من يأتي في موضع الكاف بحرف بين الكاف والجيم، وكذا

(١) الشافية (١٢٢)، وشرحها للمصنف (٧٧/أ).

(٢) هو ركن الدين (١٣٧).

(٣) الكتاب (٤/٤٣٢)، وانظر النكت (٢/١٢٤٥)، والفصل (٣٩٤)، وشرحه لابن يعيش (١٠/١٢٦-١٢٨).

(٤) والمنع (٢/٦٦٧)، والمساعد (٤/٢٤٥)، وفي الفصول (١٥٦) كالذي في الشافية.

(٥) الجمهرة (١/٥).

(٥) هو ركن الدين (١٣٧) تبعاً لابن الناطم ونقلاً عنه (٢٥٣-٢٥٤).

- الكلام في الجيم كالشين، والشين كالجيم، فلا بد من التنبيه على هذه اللغات. وارتضاه شارح آخر<sup>(١)</sup>.
- وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(٢)</sup>: «الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف لا يتحقق واحدة منهما»، وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: «الفرق على ما يزعم النحويون بين الجيم التي كالشين، وبين الشين التي كالجيم متعذر حتى جعلت الشين كالجيم فصيحة، والجيم كالشين مستهجنة، وذلك لا يدرك باللفظ<sup>(٤)</sup>، وإنما يدرك بالتلفظ بحرف<sup>(٥)</sup> واحد بين الجيم والشين»، فهذا يدل على كونه أمراً واحداً، وكلام الشارحين على أنه أمران، وحكم المصنف بحسب التلفظ فقط، وحكم الشارحين بحسب الاعتبار فقط. فإن اعتد بالتلفظ فلا شك أن الناشئ حرف واحد، فالحق مع المصنف، وإن اعتد بالاعتبار فالحق مع الشارحين.
- وقال شارح<sup>(٦)</sup>: اعلم أن المصنف ذكر من المتفرع المستحسن ثمانية، ومن المستهجن خمسة، وهما<sup>(٧)</sup> مع الأصول اثنان وأربعون التي هي رأي سيويه.
- وليس الأمر كذلك؛ بل قال سيويه بعد ذكر الباء التي كالفاء<sup>(٨)</sup>: «وهذه التي تمتها ثلاثة<sup>(٩)</sup> وأربعين جيدها ورديتها أصله التسعة والعشرون».
- وذكر سيويه الظاء التي كالتاء<sup>(١٠)</sup> كما تقول مثلاً في ظفر: تُفَرِّ، وفي أظفار: أُنْفَار. وهذا إذا تأملت كثيراً يقع.
- وذكر غيره<sup>(١١)</sup> القاف كالكاف، كما يقولون في قال: كال. وهذه لغة عوام أهل البادية، وبعض أهل الحضر عليها اليوم. هكذا وجدناهم.
- والشين<sup>(١٢)</sup> التي كالزاي نحو أزرْتُ في أشرْتُ. وهذه قليلة خبيثة. وقيل<sup>(١٣)</sup>: إنما نشأت هذه

(١) هو الجاربردي (٣٤٠).

(٢) الإيضاح (٤٨٣/٢-٤٨٤).

(٣) في النسخ (بالتلفظ). والتصويب عن شرح المصنف، وكلام الشارح الآتي يؤيده.

(٤) في النسخ (حرف). والتصويب عن شرح المصنف.

(٥) هو ركن الدين (١٣٧-١٣٨).

(٦) الأصل: (وهي).

(٧) الكتاب (٤/٤٣٢).

(٨) في مطبوع الكتاب: (اثنين).

(٩) وهي مذكورة في بعض نسخ الشافية الخطية، وأثبتت في الطبعة الجديدة.

(١٠) انظر شرح الرضي (٢/٢٥٧).

(١١) انظر المتع (٢/٦٦٧).

المستهجنات بمخالطة العرب غيرهم، وهذا جائز، ومن الجائز أن يكون من مقتضيات تغير الزمان، كما قيل<sup>(١)</sup>:

تغيرت البلاد ومن عليها

٣

ومنها المجهورة والمهموسة، ومنها الشديدة والرخوة، وما بينهما، ومنها المطبقة والمنفتحة، ومنها المستعلية والمنخفضة، ومنها حروف الدلاقة والمصمتة، ومنها حروف القلقللة والصفير، واللينّة، والمنحرف، والمكرر، والهاوي، والمهتوت.

٦

فالمجهورة ما ينحصر جري النفس مع تحركه، وهي ما عدا حروف: شَتَشَحْتُكَ خَصَفَه. والمهموسة بخلافها، ومثلاً بَقَقَّ وَكَكَّكَ، وخالف بعضهم فجعل الضاد، والطاء، والذال، والزاي، والعين، والغين، والياء من المهموسة، والكاف والتاء من المجهورة، ورأى أن الشدة تُرَكِّدُ الجهر. والشديدة: ما ينحصر جري صوته عند إسمائه في مخرجه فلا يجري، ويجمعها: أَجْدَكَ قَطَبْتَ. والرخوة بخلافها.

٩

وما بينهما: ما لا يتم له الانحصار، ولا الجري، ويجمعها: لِمَ يَرُوعُنَا؟، ومثلت بالحج، والطش، والحل.

١٢

والمطبقة: ما ينطبق على مخرجه الحنك، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. والمنفتحة بخلافها.

١٥

والمستعلية: ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي: المطبقة، والحاء، والغين، والقاف. والمنخفضة بخلافها.

وحروف الدلاقة: ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها لسهولة تلفها، ويجمعها: مَرَّ بِنَقْلٍ. والمصمتة بخلافها؛ لأنه صُمّت عنها في بناء رباعي أو خماسي منها. وحروف القلقللة: ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف، ويجمعها: قَدْ طَبَّحَ.

١٨

(١) هذا صدر أحد بيتين يُعْرِيَانِ إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهما:

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمِنْ عَلَيْهَا فُرْجَةُ الْأَرْضِ مَغَيَّرُ قَبِيحِ  
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي حُسْنٍ وَطَيِّبٍ وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ

انظر الأمل في الشجرية (٢/ ١٦٤)، والإنصاف (٢/ ٦٦٢)، والدرر (٦/ ٢١٤).

وحروف الصفير: ما يُصفر بها، وهي: الصاد، والسين، والزاي.

واللينة: حروف اللين.

والمتحرف: اللام؛ لأن اللسان ينحرف به.

والمكرر: الراء؛ لتعثر اللسان به.

والهاوي: الألف؛ لاتساع هواء الصوت به.

والمهتوت: التاء؛ لخفائها. (الشافعية: ١٢٢-١٢٤).

● قوله: «ومنها المجهورة».

هذه انقسامات للحروف بحسب أوصافها، فمنها أنها تنقسم إلى مجهورة، وهي: ما ينحصر -

أي يحتبس - جري النفس مع تحركه؛ لأنه أشبع الاعتماد عليه، فيمنع النفس أن يجري معه حتى

ينقضي الاعتماد، ويجري الصوت، وهي ما عدا حروف: سَتَشَحُّكَ خَصَفَةٌ: اسم امرأة<sup>(١)</sup>،

والتَّحْتُ: الإلحاح في السؤال. يقال للمؤكد: شَحَّاتٌ، وقيل<sup>(٢)</sup>: شَحَّ شَحَّتْ مهمل.

وإلى مهموسة: وهي ما يخالف المجهورة في الصفة المذكورة، فلا يحتبس جري النفس مع تحركه؛

لضعفها وضعف الاعتماد عليها، فلا تقوى على منع النفس.

والتسمية بالجهر لأنه الإعلان لغة، ولما امتنع النفس معه انحصر الصوت به فقوي التصويت،

وهو المراد بالجهر وبالهمس لأنه الإخفاء، ولما جرى معه النفس لم يقوَ التصويت به، كما في الجهور،

فذا نرغ إخفاء. ومثلوا فيهما بقولك: قَقَقَ وَكَكَكَ؛ إذ تجدد النفس محصوراً في الأول لا تحس بحركته،

غير محصور في الثاني، ويَنَوُّوا في المتقاربن ليعلم أن الأمر في المتباعدين يكون أولى. وقال في

الشرح<sup>(٣)</sup>: «هذا قول المتقدمين، وخالف بعض المتأخرين فجعل الضاد والطاء والدال والزاي والعين

والغين والياء من المهموسة، وجعل الكاف والتاء من المجهورة ورأى أن الشدة تُوكِّدُ الجهر، ولو قال

في الضاد إلى آخرها أنها بين المجهورة والمهموسة لكان أقرب، مع أن الضاد بعيدة من الهمس، وأما

جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد، وليس<sup>(٤)</sup> الشدة الجهر، وإنما الشدة انحصار جري الصوت

(١) وهو أيضاً من أسماء الرجال، ومن سَمِّيَ به خصفه بن قيس بن عيلان بن مضر. وخصفه: اسم وعاء الثمر. انظر

المعارف (٨٩)، واللسان والتاج (خصف).

(٢) انظر بغية الطالب (٢٦٤)، وشرح ركن الدين (١٣٨).

(٣) شرحه على الشافية (٧٧/ب).

(٤) في الشرح: (وليس الشدة تؤكد الجهر)، وفي ك: (وليس الجهر).

عند الإسكان، والجهرُ انحصار جري النفس مع تحركه، كما تقدم، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والياء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين».

● قوله: «ومنها الشديدة».

٣

أي: ومن الانقسامات انقسامها إلى الشديدة، وهي ما ينحصر الصوت عند إسكانه في مخرجه فلا يجري، وهي ما في قولك: أَجِدُّكَ قَطَبْتُ، أو أَجَدْتُ طَبَقْتُ. والقَطَبُ: العُيُوس.

وإلى الرخوة، وهي ما بخلاف الشديدة، فلا ينحصر الصوت عند إسكانه في مخرجه فيجري.

٦

وإلى ما بينهما؛ يعني الشديدة والرخوة، فلا يتم له الانحصار المذكور، ولا الجري المذكور، وهو ما في قولك: لِمَ يَرَوْعُنَا؟ أو لَمْ يَرَوْعُنَا، أو لَمْ يَرَوْعُنَا<sup>(١)</sup>، ومثلوا للشديدة قولك: الحَجُّ، فإنك إذا وقفت عليه يكون صوتك راكداً محصوراً لا يمكنك امتداده، وللرخوة قولك: الطَّشُّ؛ أي: المطر الضعيف، فإنك إن وقفت عليه يكون صوتك جارياً في مخرجه يمكنك امتداده، فقد تبين تباينهما مع كونهما متقاربين، فكيف مع كونهما متباعدين، ولما بين الشديدة والرخوة قولك: الخَلُّ، فإن صوتك عند إسكانه لا يكون محصوراً كما في الحَجِّ، ولا جارياً كما في الطَّشِّ.

١٢

والتسمية بالشديدة لأن انحصار الصوت يلزمه اشتدادٌ ينافي بقوله التليين، والصوتُ الجاري في المخرج يشبه حرف اللين، وبالرخوة لأن عدم انحصاره لا يلزمه الاشتداد، فيقبل التليين، والرخاوة<sup>(٢)</sup>: اللين. وبما بينهما ظاهر. ولا يخفى أن اللام قرية المخرج منهما، وأن الرخوة ما عدا أجْدُكَ قَطَبْتُ، ولم يروعنا، وأن الإسكان في هذا الباب لتبيين<sup>(٣)</sup> حصر الصوت وجريه وما بينهما، بخلاف الباب السابق فإن بيانه بالتحريك.

١٧٨ ب

● قوله: «ومنها المطبقة».

١٨

أي: وتنقسم إلى المطبقة، وهي ما ينطبق اللسان على الحنك الأعلى معه<sup>(٤)</sup>، فيكون الصوت محصوراً بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

وإلى المفتحة، وهي بخلافها، فلا ينحصر الصوت بها بين اللسان والحنك؛ بل يكون ما بينهما مفتوحاً. من الكتاب<sup>(٥)</sup>: «لا تطبق بشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك»، وقال المصنف في شرح

٢١

(١) في م: (لَمْ يَرَوْعُنَا).

(٢) م: (الرخاوة واللين).

(٣) ك: (ليس).

(٤) م: (الأعلى فيكون معه الصوت).

(٥) الكتاب (٤/ ٤٣٦).

المفصل<sup>(١)</sup>: «المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فهو مطبقٌ عنده اللسان، فاختصر فقيلاً مطبق، كما قيل في المشترك فيه مشترك، ومثله كثير في اللغة، والكلام في المنفتحة في التسمية كالکلام في المطبقة؛ لأن الحرف لا يفتتح، وإنما يفتتح عنده اللسان عن الحنك»، فعلى ما ذكره يكون إطلاق الإطباق والانفتاح على القيلين مجازاً.

● قال: «ومنها المستعلية».

أي: وتنقسم إلى المستعلية؛ لأن اللسان يستعلي عندنا إلى الحنك، وهي المطبقة والحاء والغين والقاف. وإلى المنخفضة، وهي بخلافها، فلا يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي ما عدا الحروف السبعة. ويُعلم أن الإطباق يستلزم الاستعلاء، ولا ينعكس. والتسمية بالمستعلية والمنخفضة على التجوز؛ لأن المستعلي والمنخفض هو اللسان، والحرف مستعلٍ ومنخفضٌ عنده اللسان، كما قالوا: ليلٌ نائمٌ، وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(١)</sup>: «يجوز أن تكون سُميت مستعليةً لخروج صوتها من جهة العلو، وكلُّ ما حلَّ في عالٍ فهو مستعلٍ». ويقال للمنخفض: المستفلُّ أيضاً.

وتنقسم إلى حروف الذلاقة، ومعناها سرعة المنطق، وهي ما في قولك: مُرُّ بَنَفَلٍ، وهو الغنيمة. وإلى المصمتة، وهي ما عداها، ولا ينفك رباعيٌّ ولا خماسيٌّ عن شيء من حروف الذلاقة لسهولة تلفظها. والتسمية قيل<sup>(٢)</sup>: أضيفت إلى الذلاقة؛ لأنها من ذلَّتِ اللسان؛ أي طرفه، وهو غير سديد؛ لأن منها الياء والميم والفاء، وهي شفوية لا تعلق لها بطرف اللسان، والأولى أن يقال: أضيفت إليها لأنها السهولة من قولهم: لسان ذَلِقَ: أي حادٌّ، ولهذا لم يخل رباعيٌّ ولا خماسيٌّ عن شيء منها؛ لأنهما ثقلان، والتلفظ بهذه الحروف سهل، فكأنه دافع لبعض ثقلهما. وأما الإصمات فلأن تلك الحروف كأنها صُمت عنها في وضع بناء الرباعي، والخماسي؛ لعدم سهولتها، فأصمتوها: أي جعلوها صامتة، أو لأن المتكلمين أصمتوا عنها في الوضع. وقيل<sup>(٣)</sup>: إن خلا الرباعي والخماسي عن حروف الذلاقة فيما أن يكون دخيلاً في العربية كالعَسَجَدِ وهو الذهب، أو شاذاً ولا اعتداد به.

وتنقسم إلى حروف القلقة وغيرها، وحروف القلقة: ما تُحسُّ بالوقف عليها انضمام ضغطٍ إلى الشدة، وهي ما في قولك: قَدْ طَبَّحَ. والطَّبَّحُ: الضرب على الشيء الأجوف، ويقال: الأَطْبَحُ: الأحمق، وتسمى أيضاً حروف اللققة. قال الخليل<sup>(٤)</sup>: «القلقة: شدة الصوت، واللققة: ١٧٩

(١) الإيضاح (٢/ ٤٨٨).

(٢) انظر التهذيب (ذلق: ٧٢/ ٩)، وسر الصناعة (١/ ٦٤)، والمتع (٢/ ٦٧٦).

(٣) انظر المعرب (١٢)، وسر الصناعة (١/ ٦٥)، وشفاء الغليل (٧٧)، والمتع (٢/ ٦٧٧).

(٤) العين (٥/ ٢٦).

- شدة الصياح. وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(١)</sup>: «سميت حروف القلقة إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذاً من القلقة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها من قولهم: قلقله إذا حركه، وإنما حصل له ذلك لكونها شديدة بمجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط».
- ٣ وتنقسم إلى حروف الصغير وغيرها، وحروف الصغير: الصاد والزاي والسين، وأضيفت إلى الصغير لأن التلفظ به يشبه الصغير، ولا صغير في غيرها.
- ٦ وتنقسم إلى حروف اللين وغيرها، وقد مر بحث حروف اللين مراراً، وأضيفت إلى اللين لأنها تخرج في لين من غير كلفة؛ لاتساع مخرجها وامتداد الصوت بها، ولهذا يضاف إلى المد أيضاً، وقد مر أن الأصل فيها الألف لملازمتها المد، فأما اختاها فإذا سبقهما حركة تجانسهما كانتا حرفي مدّ ولين، وإن لم تجانسهما أضيفتا إلى اللين فقط، ولا مدّ ولا لين<sup>(٢)</sup> في غيرها.
- ٩ وتنقسم إلى المنحرف وغيره، والمنحرف اللام؛ لأن اللسان تنحرف بالتلفظ به إلى داخل الحنك، ولا انحراف في غيره. من الكتاب<sup>(٣)</sup>: «هو حرف شديد جري فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت» يقول: لولا الانحراف لم يجر الصوت وكان من الشديدة الصرفة، ولكن لما حصل الانحراف مع الصوت كان في حكم الرخوة، فلذلك جعل بين الشديدة والرخوة.
- ١٢ وتنقسم إلى المكرر وغيره، فالمكرر الراء، وقد مضى كلام في تكرره، وإنك لتدرك شبه ترديد اللسان في مخرجه عند التلفظ به، فكان اللسان تنعثر به، ولذلك قوي في الإمالة ومنعها، وغير ذلك، ولا تكرر في غيرها.
- ١٨ وتنقسم إلى الهاوي وغيره، فالهاوي الألف؛ لأن اتساع الهواء بها أشد من اتساع الهواء بأختيها، وهي ملازمة للفتحة، وبها ظهر مزية مداها على مدّ أختيها، ولا عمل لعضو فيها أبداً، بخلاف أختيها. من الكتاب<sup>(٤)</sup>: «أوسعهن مخرجاً الألف، ثم الياء، ثم الواو».
- ٢١ وقال شارح<sup>(٥)</sup> في تعليل تسميته بالهاوي: «لأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته». وقال<sup>(٥)</sup>: «الهُوِيُّ بضم الهاء: الصعود، وبفتحة النزول».

(١) الإيضاح (٢/ ٤٨٨).

(٢) الأصل: (ولا مدّ ولين).

(٣) الكتاب (٤/ ٤٣٥).

(٤) الكتاب (٤/ ٤٣٥-٤٣٦).

(٥) هو الجاربردي (٣٤٤). وانظر اللسان (هري).



وأنا أقول: يجوز أن يكون الهاوي بمعنى صاحب الهواء، كقولهم: نابل، بمعنى صاحب النبل، وإنما نسب إليه الهواء لأصالته فيه، كما دريت.

- ٣ وتنقسم إلى المهتوت وغيره، فالمهتوت<sup>(١)</sup> التاء، وذلك لضعفها وخفائها، والهاء: إسراع الكلام، يقال: فلان هتات لمن يكثر الكلام، وربما لم يبين ما قاله، وقيل: الهاء: عصر الصوت، وقال في شرح المفصل<sup>(٢)</sup>: إنه حرف شديد، ويمنع الصوت أن يخرج معه، وهو وإن كان مهموساً يجري النفس معه إلا أنه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه، فيتحقق خفاؤه. وقال بعضهم: المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان. وهذا أوفق، وقد تقدم في باب الإمالة كلام في خفاء الهاء في بحث إمالة درهمان<sup>(٣)</sup>، وفي غير باب الإمالة أيضاً، وقال الخليل<sup>(٤)</sup> في الهاء: لولا هتتها لأشبهت الحاء. يريد بالهتة العصر، وذكر أبو الفتح أن المهتوت الهاء. وقيل<sup>(٥)</sup>: ما وقع في المفصل من أن المهتوت التاء غلط من الناسخ وعلى الجملة وافق المصنف الزمخشري<sup>(٦)</sup> فيه.
- إذا عرفت هذا فاعلم أن معرفة صفات الحروف مفيدة فوائد كثيرة. من الكتاب<sup>(٧)</sup>: «إنما

(١) هذه مسألة خلافية وخلاصتها:

أ- ذهب ابن القوطية في الأفعال (١٨٢)، وابن القطاع في الأفعال كذلك (٣/٣٥٧)، والسرقسطي فيها أيضاً (١/١٤٥)، وابن مالك في التسهيل (٣٢٠)، وإيجاز التعريف (١٤)، وابن الناظم (٢٤٥)، وابن عقيل في المساعد (٤/٢٤٨)، والسلسلي في شرح التسهيل (٣/١١٧) إلى أن المهتوت الهمزة.

ووجدت هذا في العين للخليل (١/٥٢ و ٣/٣٤٩ و ٤/١٧).

ب- وذهب الزمخشري في المفصل (٣٩٦)، وابن يعيش في شرحه على المفصل (١٠/١٣١)، والمصنف في شرحه عليه أيضاً (٢/٤٩٠)، وفي شرحه على الشافية (٧٨/أ)، والرضي في شرح الشافية (٣/٢٦٤)، والغياث في شرحها كذلك (٢/٣٤٨) إلى أن المهتوت التاء.

ج- وذهب ابن جني في سر الصناعة (١/٦٤)، وابن عصفور في الممتع (٢/٦٧٦)، والأنصاري في شرح الشافية (٢٤٤)، والزنجاني في شرح الهادي (شرح الجاربردي: ١/٣٤٤) إلى أن المهتوت الهاء. ووجدت هذا أيضاً في العين (١/٥٧).

د- ونقل ابن جماعة (بمحاكية الجاربردي: ١/٣٤٤) عن الجعيري قوله: أن المهتوت الهاء والهمزة.

(٢) الإيضاح (٢/٤٩٠).

(٣) انظر ص (٣٩٩) من هذا الكتاب.

(٤) العين (١/٥٧).

(٥) القائل الزنجاني في شرح الهادي. ذكر ذلك الجاربردي (٣٤٤).

(٦) انظر المفصل (٣٩٦).

(٧) الكتاب (٤/٤٣٦).

وصفت حروف المعجم بهذه الصفات ليعرف ما يحسن فيه الإدغام، وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك، وما لا يجوز فيه، وما تبدل له<sup>(١)</sup> استقلاً كما تدغم، وما تخفيه.

ومتى قصد لإدغام المتقارب فلا بد من قلبه، والقياس قلب الأول، إلا لعارض في نحو: اذْبَحْتُوذًا، واذْبَحَّاذِهِ، وفي جملة من تاء الافتعال؛ لنحوه، ولكثرة تغييرها، ومَحْمٌ في: مَفْعُهُمْ ضعيف، وسِتُّ أصله سِدْسٌ، شاذٌّ لازم.

ولا تدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر، نحو: وَطَدَ، وَوَتَدَ، وشاقَ زَنْمَاءَ، ومن ثم لم يقولوا: وَطَدًا، ولا وَتَدًا؛ لما يلزم من ثقل أو لبس، بخلاف نحو: امْحَى، واطْيَر، وجاء وَدٌّ في وَتَدٍ في تميم. (الشافعية: ١٢٥).

● قوله: «ومتى قصد».

يريد متى قصد إدغام أحد المتقارين في الآخر فلا بد من صيرورتهما مثلين، وخروجهما عن كونهما متقارين؛ ليتأتى الإدغام، وقد سلف، فالقياس صيرورة الأول مثل الثاني؛ لأنه يكون ساكنًا لا محالة؛ لاقتضاء الإدغام ذلك، والساكن بالتغيير أولى، إلا إذا عرض مانع، وهي في صور.

منها: الإدغام في الحاء الساكن والعين المتحرك بقلب العين حاءً، فتدغم، كقولك في اذْبَحْ عَتُوذًا، وهو ولد المعز: اذْبَحْتُوذًا. والمانع أن العين أدخل في الحلق، فأشبه الهمزة، فكما لا تدغم في الهمزة لم تدغم في العين، ألا تراك أنك لو قلت: اذْبَحْتُوذًا كان أنقل.

ومنها: أن يكون في المثال مكان العين الهاء، كقولك في اذْبَحْ هَذِهِ: اذْبَحَّاذِهِ، والعلة ما ذكرت، وتعلم أن الهاء أقرب إلى الهمزة من العين، والحاصل أن الأبرز لا يدغم في الأدخل بقلبه إياه؛ بل يعكس.

ومنها: الإدغام في جملة من تاء الافتعال؛ لنحو المانع المذكور، ولكثرة تغيير هذه التاء، وسيأتي بيانه.

● قوله: «ومَحْمٌ».

هذا جواب عن دخل مقدر، وهو أن يقال: القياس في الإدغام قلب الساكن إلى المتحرك، وما ذكرته عكس ذلك لمانع، وهذا النحو خارج من القبيلين؛ إذ لم يقلبوا الأول إلى الثاني، ولا الثاني إلى الأول؛ بل قلبوهما شيئاً آخر، فأدغموا، وذلك لأن الأصل: مَعْمٌ، فلم يقولوا: مَهُمٌ، ولا مَعْمٌ؛ بل قلبوا العين والهاء كليهما حاءً، فأدغموا.

أجاب بأن هذا ضعيف، والفصيح الإظهار، كما هو الأصل. وأجرى الزخشرى هذا الحكم

(١) م: (وما تبدله). وهو الموافق للكتاب.

- ٣ على الجواز مطلقاً، وحكم بالاطراد حيث قال<sup>(١)</sup>: «وإذا اجتمع العينُ والهاءُ جاز قلبهما حاءين نحو قولك في معهم، واجبةٌ عُبَّة: مَحْمٌ، واجبةٌ حُبَّة» ولم يعترض عليه المصنف في الشرح؛ بل قال في تعليقه<sup>(٢)</sup>: لو أدغموا الهاءُ في العين بقلب الهاء عيناً على قياس الإدغام لأدى إلى الإدغام في العين مع شبهها بالهمزة، وهو مستكره، ولو أدغموا العين في الهاء بقلب العين هاءً لأدغموا في الأدخل، ١٨٠ فلما كان كذلك قلبوهما جميعاً حرفاً يقاربهما، ولم يلزم منه شيء، وهو الحاء. هذا كلام المصنف، ٦ وكثيراً سمعت فقراء مكة - حرسها الله - يقولون: من مَحُو وصِيَّة؟ يريدون: من مَعَهُ وصِيَّةٌ باستحجار أحد للحج.
- قوله: «وسيت». ٩ وأصله سدس شاذ لقلب الدال والسين تاءً، والقياس قلب الدال سيناً، فإن لم يكن هذا فقلب السين دالاً، لكنهم قلبوا السين تاءً؛ لأنهما مهموسان، فحصل سِدْتٌ، فقلبوا الدال تاءً؛ لأنهما مهموسان ومتقاربان، وقد تقدم الدليل على أصله، وهذا القلب والإدغام للفرار من باب سَلِسٍ؛ لقلته، أو للاستئصال المدرك، وهو لازم، فلا يجوز استعمال الأصل، بخلاف مَحْمٌ، فإن الإظهار أفصح. من الكتاب<sup>(٣)</sup>: «العينُ مع الهاء كقولك: اقْطَعْ هِلَالاً، البيان أحسن» ويعلم منه أن الإدغام يكون حسناً.
- ١٥ ● قوله: «ولا يُدغم منها». أي: من الحروف المتقاربة في كلمة ما يؤدي الإدغام إلى التباس تركيب بتركيب آخر، نحو: وَطِدٍ وَوَتِدٍ، فإنك لو أدغمت، فقلت: وَدًا في الصورتين لم يُعلم أنهما من دالين، أو طاءٍ ودالٍ، وتاءٍ ودالٍ، والتالي باطل؛ لأن الالتباس محذور، فالمقدم مثله.
- ولقائل أن يمنع بطلان التالي؛ لتحقق وَدٍ في وَتِدٍ، وقد سلف.
- فإن قلت: لو كان كذا لزم في وَطِدٍ أيضاً، وإلا لزم التحكم.
- ٢١ قلت: المساواة ممنوعة، والمانع في وَطِدٍ أمرٌ آخر، وهو أنه لو أدغم فات الإطباق، وسيأتي. وكذا لم يُدغم في قولهم: شاة زَنَماء؛ لأنه لم يعلم حيثُذ أنها من الزَّمِّ بميمين، أو من الزَّنَمِ بنون وميم.

(١) الفصل (٣٩٨).

(٢) الإيضاح (٤٩٩/٢).

(٣) الكتاب (٤٤٩/٤).

يقال: وَطَدْتُ الشيءَ أَطِدُهُ وَطَدًا: أي أَثَبْتُهُ، وَتَدْتُ الوَتْدَ أَتِدُهُ وَتَدًا. والزَّمَاءُ: تَأْنِيثُ الْأَزْنَمِ. يقال: بَعِيرٌ أَزْنَمٌ وَزَنْمٌ، وناقَةٌ زَنْمَاءٌ وَزَنْمَةٌ، والزَّئِمَةُ: شيءٌ يُقَطَّعُ من أُذُنِ البعير فيترك معلقًا.

● قوله: «ومن ثمَّ».

٣

أي: ومن أجل ارتفاع الإدغام المؤدي إلى الالتباس المذكور لم يقولوا: وَطَدْتُ، وَوَتَدْتُ بسكون العين؛ إذ لو قالوا لزم أحد المخدورين؛ إما الإدغام الملبس، أو الاستقَالَ البين، بخلاف ما إذا لم يكن ملبسًا، مثل امَّحَى في ائْتَمَحَى ائْفَعَلَ من ائْحَوْ، واطَّيَّرَ في تَطَّيَّرَ تَفَعَّلَ من الطَّيْر؛ لعدم بناء ائْفَعَلَ وائْفَعَلَ بتشديد الفاء فيهما والعين في الثاني؛ لأن التباس أمرٍ بآخر مبني على وجود ذلك الآخر، وههنا لم يوجد. ومن ذلك قولهم: هَمَرَشْ، وأصله: هَمَرَشْ، فأدغم النون في الميم؛ لعدم الالتباس بفَعَّلٍ؛ إذ هو معدوم، وتقول في انْفَعَلَ من وِجَلٍ: أوْجَلَّ بالإدغام، وكذا في انْفَعَلَ في يَمَسٍ: يَأْسَس. هكذا في الكتاب<sup>(١)</sup>.

٩

● اعلم أن قوله: «في كلمة» احترازٌ من الإدغام في كلمتين، فإنه إذا كان فيهما لا يمتنع، بما هو شرطه فيهما، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾، و<sup>(٣)</sup> ﴿جَعَلَ رَبُّكَ﴾، فإنه لا يكون ملبسًا، وإن قدر لا يكون لازمًا، وغير اللازم كالمشتفي. §

١٢

١٨٠ ب

● قوله: «وجاء وَدٌ في وَتَدٍ» وهو في لغة بني تميم<sup>(٤)</sup>، وقد ذكرت الآن، وقيل<sup>(٥)</sup>: هو شاذٌّ، وذكر في الصحاح<sup>(٦)</sup> أنه قد جاء وَطَدٌ وَوَتَدٌ بالسكون، وكذا ذكره ابن القطاع<sup>(٧)</sup>.

ولم تُدغم حروف (ضَوِيٍّ مِثْفَرٍ) فيما يقاربها؛ لزيادة صفتها، ونحو: سَيْدٍ، وَلَكِيٍّ إِنَّمَا أُدْغِمَا؛ لأن الإعلال صيرهما مِثْلَيْنِ، وأدغمت النون في اللام والراء؛ لكرهة نبرتها، وفي الميم - وإن لم يتقاربا - لغنتها، وفي الواو والياء؛ لإمكان بقائها، وقد جاء ﴿لَبِغَضِ شَأْنِهِمْ﴾، و﴿اغْفِرْ لِي﴾، و﴿نَخْصِفْ بِهِمْ﴾، ولا حروف الصفي في غيرها، ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق، على الأفصح، ولا حرف حلق في أدخل منه؛ إلا الحاء في العين والهاء، ومن ثمَّ قالوا فيهما: إِذْبَحْتُوذًا، وَاذْبَحَاذِهِ. (الشافية: ١٢٥-١٢٦).

١٥

١٨

(١) انظر الكتاب (٤/ ٤٥٥).

(٢) التكويز: ٧، ومريم: من الآية ٢٤، والإدغام في هذا النحو يسمونه الإدغام الكبير، وهو مما تفرّد به أبو عمرو، وانظر التيسير (٢٦-٢٨)، والإقناع (١/ ٢١٥، ٢٢٣)، والنشر (١/ ٢٩٢-٢٩٣).

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٤٨٢)، والأصول (٣/ ٤٣٢)، والمتع (٢/ ٧١٦).

(٤) الصحاح (وتد، وطد).

(٥) الأفعال (٣/ ٣١٣).

● قوله: «ولا يُدغم...» إلى آخره.

- ٣ حروف ضَوِيّ مِشْفَرّ لها مزية يمتنع فواتها، فللصاد استطالة مع وجود الإطباق ليست لغيرها.  
من الكتاب<sup>(١)</sup>: الضادُ استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، وللواو والياء اللين والمد،  
وللميم الغنة، وللشين والفاء التفشي، وهو الانتشار، والفاشي المنتشر، وذلك لزيادة رخاوتها،  
وللراء التكرير المنفرد هو به، فلا تدغم إحدى هذه الحروف فيما يقاربها؛ لتلا تفوت صفتها. ومعنى  
٦ ضَوِيّ: هزل، والمِشْفَرّ للبعير كالشفة للإنسان.

● قوله: «ونحو سَيِّد».

- ٩ هذا جواب عن دخل مقدر. يقول: أصل سَيِّد وَلِيَّةٌ: سَيَّوْدٌ وَلَوِيَّةٌ، فقد أدغم الياء والواو، وهما  
من المذكورة.

- ١٢ أجب: بأنهما لم يقلبا للإدغام؛ بل قلبهما باقتضاء الإعلال، وهو مقدّم على الإدغام، كما مر،  
ولما قلبتا وصادفتا مثلهما توجه الإدغام. والحاصل أن فوات الصفة ممتنع للإدغام، لا للإعلال، فإنه  
أقوى، ولهذا يكون أقدم.

● قوله: «وأدغمت النون».

- ١٥ هذا أيضاً اعتراض على العلة، وهو أن تقول: النون لها غنة ليست لغيرها، فإدغامها في مقاربها  
يذهب غنتها، وعلى ما ذكر يكون ممتنعاً؛ لكنهم قد أدغموا النون في اللام والراء، كقولهم: مَنْ  
لَكَ، وَمَنْ رَأَشِد.

- ١٨ أجب بأنها أدغمت فيها لأداء تركه إلى محذور، وهو نبرة النون، وأراد بالنبرة رفع الصوت،  
وكلُّ شيء رفع شيئاً فقد نبره، ومنه تسمية المنبر، ورجل نَبَّارٌ بالكلام فصيحٌ بليغٌ.

- وأورد<sup>(٢)</sup> عليه بأن النبرة لا تستعمل في صفات النون؛ بل في صفات الهمزة، وعن ابن  
القطاع<sup>(٣)</sup>: نبر الحرف همزه. وكان الأولى أن يقول: قد ارتكبوا فوات غنتها في الصورتين؛  
٢١ للاستئصال البين إدراكه في إظهارها.

اعلم أن في التزام فوات الغنة نظراً؛ لأنها جائزة مع الإدغام، فلا فوات لصفتها حيثئذ. قال

(١) الكتاب (٤/٤٦٥-٤٦٧).

(٢) المررد ابن الناطم في بغية الطالب (٢٥٥)، ووافقه ركن الدين (١٤٠-١٤١).

(٣) الأفعال (٣/٢٤٣).

سيبويه<sup>(١)</sup> عقيب قوله: «مين رآشد، ومَن رآيت»: «تُدغم بغنة وبلا غنة»، وعقيب قوله: «مَن لَّك»: «إن شئت أدغمت بغنة».

٣ • قوله: «وفي الميم».

أي: وأدغمت النون في الميم، وإن لم يتقاربا؛ لاشتغالهما على الغنة الجاعلتها كالمثاقارين، وذلك كقولهم: إمّا، وعمّ. من الكتاب<sup>(١)</sup>: «تُدغم النون مع الميم لأن صوتهما واحد، وهما بمجهوران قد خالفا سائر الحروف في الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون حتى تتبين».

٦ • قوله: «وفي الياء».

أي: وتُدغم أيضًا في الواو والياء لإمكان بقاء غنتها؛ لما فيهما من اللين، وذلك مثل: مَن يَوم، ومِن ويل. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «تُدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو».

ويُعلم أنها لا تُدغم فيما يقاربها إن كان مفوتًا لغنتها، كالجيم مثلاً، فلا تقول في مَن جاء: مَجَّاء. ومن الكتاب<sup>(٣)</sup>: «هي مع الراء في اللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة ليس مخرجها من ١٨١ الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنة»، فعلى ما ذكره تكون الغنة على نوعين.

١٢ • قوله: «وقد جاء».

أي: جاء الإدغام فيما ذكرنا امتناعه. روى أبو شعيب<sup>(٤)</sup> السوسي، عن اليزيدي، عن أبي عمرو: إدغام الضاد في الشين في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، وقال الرخشري<sup>(٦)</sup>: «ما برئت من عيب رواية أبي شعيب»، وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(٧)</sup>: «فيه ضعف آخر من حيث إنه سكن ما قبلها».

(١) الكتاب (٤/ ٤٥٢).

(٢) الكتاب (٤/ ٤٥٣).

(٣) الكتاب (٤/ ٤٥٤).

(٤) في النسخ: (شعيب).

(٥) النور: من الآية ٦٢. نُقل عن شجاع إدغام الضاد في الشين في جميع القرآن، ونقل عن أبي شعيب إدغامها في ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، وفي ﴿شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ من عبس: ٢٦. انظر الإقناع (١/ ٢١٦)، والنشر (١/ ٢٩٣). وشجاع هو أبو نعيم بن أبي نصر البلخي. عرض القراءة على أبي عمرو، وهو من حلة أصحابه.

(٦) المفصل (٣٩٩).

(٧) الإيضاح (٢/ ٥٠٣).

وروي عن أبي عمرو أيضاً إدغام الراء في اللام في قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿اغفر لي﴾، وفي المفصل <sup>(٢)</sup>: «إدغام الراء لحن»، وقيل: لم يوافق أحد من القراء أبا عمرو فيه <sup>(٣)</sup>.

٣ وروي عن الكسائي إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى <sup>(٤)</sup>: ﴿نخسف بهم﴾، وقيل <sup>(٥)</sup>: هو ضعيف تفرد به الكسائي، والنحاة ينكرون هذا كله. وقال المصنف في شرح المفصل <sup>(٦)</sup>: «قالوا -يعني القراء- قد ثبتت هذه القراءة -أشار إلى إدغام الضاد في الشين- في السبع، وهي منقولة بتواتر، فهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكره النحويون نفياً مستنده الظن، فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني».

● قوله: «ولا حروف الصفيير في غيرها».

أي: لفوات صفييرها؛ ألا تراك تقول في اصطير: اصبر، ولا تقول: اطبر؛ لفوات الصفيير، ولا تدغم أيضاً حرف الإطباق في غير المطبقة من غير إطباق لفوات الإطباق، فإن أدغم المطبق في غير المطبق مع وجود الإطباق، كما في قولك: أغلظت بالإطباق والإدغام جاز، وسيمنع من هذا فيما بعد.

● قوله: «ولا حرف حلق».

١٢ أي: ولا يدغم حرف الحلق الأبرز إلى الفم في الأدخل في الحلق؛ لأن الأبرز أسهل، والأدخل أنقل، فلو أدغم لزم ازدياد الثقل، فلا يقال في امدح هلاًلاً: امدح هلاًلاً.

١٥ اعلم أن فائدة الإدغام سهولة النطق، فأينما وجدت كان الإدغام به أولى، وحروف الحلق بالفك أسهل، فما كان أدخل في الحلق يكون إدغامه أبعد من القياس، وما كان أبرز إلى الفم يكون أقرب إليه. من الكتاب <sup>(٧)</sup>: «حروف الحلق ليست بأصل للإدغام»، ومنه <sup>(٨)</sup>: «ما كان أقرب إلى

(١) الأعراف: من الآية ١٥١، وإبراهيم: من الآية ٤١، والقصاص: من الآية ١٦، وسورة ص: من الآية ٣٥، ونوح: من الآية ٢٨. روي إدغام الراء الساكنة في اللام عن أبي عمرو في جميع القرآن في رواية الرقيين عنه. انظر الكشف (١/١٥٧)، والتيسير (٤٤)، والإقناع (١/١٩١)، والنشر (٢/١٢)، والوجيز في علم التصريف (٦٥).

(٢) المفصل (٤٠٠).

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٤٣).

(٤) سبأ: من الآية ٩. ليس في القرآن فاء ساكنة بعدها باء غير هذه الآية، وقرأها الكسائي بالإدغام. انظر الكشف (١/١٥٦)، والتيسير (٤٤)، والنشر (٢/١٢)، والإقناع (١/١٧٧).

(٥) انظر المفصل (٤٠١).

(٦) الإيضاح (٢/٥٠٣).

(٧) الكتاب (٤/٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١).

(٨) الكتاب (٤/٤٤٩).

حروف الفم كان أقوى على الإدغام» واستثنى من هذا إدغام الحاء في العين نحو: أَذْبَحْتُوذًا، وفي الهاء نحو: أَذْبَحَاذَه، وقد مرّ، فإنهم أدغموا الأبرز الذي هو الحاء في الأدخل الذي هو العين والهاء؛ لكن بقلب الثاني إلى الأول؛ لئلا يلزم ازدياد الثقل، وقد عرفت ذلك فيما مرّ، وذلك لشدة التقارب بينها. ٣

وأورد<sup>(١)</sup> عليه بأنه يجوز إدغام الحاء في الغين، كما سيذكر. والغينُ أدخل.

وأجيب<sup>(١)</sup>: بأنهما لما كانا من المخرج الثالث من مخرج الحلق فكأنه ليس أحدهما أدخل.

واعترض<sup>(١)</sup> بأن خصوصية المخرج الثاني والثالث في الأدخلية والأبرزية لاغية، فكان الأولى أن يستثنيه أيضًا. ٦

وأجيب<sup>(١)</sup> بأن المخرج الأقرب إلى الفم جار مجرى الفم، بخلاف الأبعد، وسيجيء تحقيقه. § ١٨١ ب

٩ فالحاء في الحاء، والعين في الحاء، والحاء في الهاء والعين بقلبيهما حاءين، وجاء: ﴿فَمَنْ زُخِرِعَ عَنِ النَّارِ﴾، والغين في الحاء، والحاء في الغين.

والقاف في الكاف، والكاف في القاف، والجيم في الشين.

١٢ واللام المعرفة تُدغم وجوبًا في مثلها، وفي ثلاثة عشر، وغير المعرفة لازم، في نحو: ﴿يَلْ رَانَ﴾، وجائز في البواقي.

١٥ والنون الساكنة تدغم وجوبًا في حروف (يرملون)، والأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء، وإذهابها في اللام والراء، وتُقلب ميمًا قبل الباء، وتخفى في غير حروف الحلق، فيكون لها خمس أحوال، والمتحركة تدغم جوازًا.

١٨ والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء يدغم بعضها في بعض، وفي الصاد، والزاي، والسين. والإطباق في نحو: ﴿فَرَطْتُ﴾ إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى، وجمع بين ساكنين بخلاف غنة النون في: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾.

والصاد، والزاي، والسين يدغم بعضها في بعض.

٢١ والباء في الميم والقاء. (الثانية: ١٢٧-١٢٨).

● قوله: «فالهاء...» إلى آخره.

هذا بيان إدغام الحروف بعضها في بعض من المخارج الأربعة: الحلق، واللسان، والشفة،

(١) للمورد والمجيب، ثم المعترض والمجيب هو الجاربردي (٣٤٧-٣٤٨).



والخيشوم، الأقرب فالأقرب على النسق المذكور بحسب قرب المخرج أو صفة تقوم مقام القرب، ولم يذكر الهمزة والألف لما عرفت مما مرّ.

٣ فابتدأ بالهاء يقول: إدغام الهاء في الحاء نحو: اجبة حائماً تقول: اجبَحائماً. وجهته: أي صككت جبهته.

وتدغم العين في الحاء نحو: ارفَحائماً في ارفع حائماً.

٦ وتُدغم الحاء في الهاء، وفي العين، نحو اذْبَحَّاذَه، واذْبَحَّتَوْدَا، كما دريت، بقلبيهما حاءين. وجاء قلب الحاء عيناً في [هذه]<sup>(١)</sup> الصورة في قراءة أبي عمرو. قرأ<sup>(٢)</sup> ﴿فَمَنْ رُحِزَ عَنِ النَّارِ﴾ في: ﴿فَمَنْ زَحْزَحَ عَنِ النَّارِ﴾. وقال سيويه<sup>(٣)</sup>: «التقاء الحاءين أخفُّ في الكلام من التقاء العينين».

٩ وتدغم الغين في الخاء نحو: اذْمَخَّالِدَا في: اذْمَغْ خَالِدَا، ويعكس نحو: اسْلَغَنَمَك في: اسْلَخْ غَنَمَك. ودمغه: أي شجّه حتى بلغ الدماغ. وهذا لأنهما من المخرج الأقرب إلى الفم، ولذلك يُخفي بعض العرب في مثل مُنْخَلٍ ومُنْغَمِسٍ، وإن كان الأكثر الأفضح إظهاره، كأنهم أجروهما بجرى منقطع ومنكسف<sup>(٤)</sup>.

١٢

وتدغم القاف في الكاف نحو خَلَّكُم في: خَلَقَكُم، ويعكس نحو: عَنَدَا قَالُوا في: عَنَدَك قَالُوا. قال سيويه<sup>(٥)</sup>: «والبيان أحسن، والإدغام حسن، وإنما كان البيان أحسن لأن مخرجهما أقربُ مخرج اللسان إلى الحلق، فشَبَّهت بالخاء مع الغين، كما شَبَّه أقربُ مخرج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان».

١٥

وتدغم الجيم في الشين نحو: أَخْرِ شَيْئَا في: أَخْرِجْ شَيْئَا.

١٨ ولا تدغم الشين والياء والضاد فيما يقاربها؛ لأنها من حروف ضَوِيٍّ مِشْفَرٍّ، وقد مرّ، فلذلك لم يذكرها.

واللام على نوعين:

(١) ساقط من الأصل، ك.

(٢) آل عمران: ١٨٥. وانظر قراءة أبي عمرو في التيسير (٢٣)، والإقناع (٢٠٩/١)، والنشر (٢٩٠/١) -

(٢٩١)، والمساعد (٢٧٠/٤).

(٣) الكتاب (٤٥٠/٤).

(٤) م: (ومنكسف).

(٥) الكتاب (٤٥٢/٤).

المعرفة: وتدغم في مثلها؛ أي: في اللام وجوباً، نحو: اللَّبَنُ، ولا تَنْظُنُّ أن الضمير راجع إلى الموصوفة<sup>(١)</sup>؛ لأن اجتماع اللامين كلاهما للمعرفة محال، وكان الأولى أن يقول: في اللام.

٣ وتدغم أيضاً (وجوباً)<sup>(٢)</sup> في ثلاثة عشر حرفاً، وهي: الطاء، والذال، والتاء، والذال، والظاء، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والشين، والضاد، والنون، والراء، وذكرُ الحروف ذكر أمثله<sup>(٣)</sup>. وإنما كان الإدغام واجباً لكثرة لام المعرفة، ولأنها من طرف اللسان، كما أن<sup>(٤)</sup> هذه الحروف من طرف اللسان، إلا الضاد والشين، وهما أيضاً يخالطان طرف اللسان؛ إذ الضاد لاستطالتها تتصل بمخرج اللام، والشين لتفشيها تتصل بمخرج الطاء، فلما وافقتها في المخرج وكثرت في الكلام التزموا الإدغام.

٩ وغير المعرفة تدغم لزوماً في الراء لشدة التقارب نحو: (بَرَّان) في<sup>(٥)</sup> ﴿بَل رَانَ﴾، وجوازاً في البواقي. وأجرى الزمخشري<sup>(٦)</sup> صورة الراء على الأحسن، لا على اللازم، وهكذا في الكتاب. قال<sup>(٧)</sup>: «فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام هل أو قل، فإن الإدغام في بعضها أحسن، وذلك نحو: هَرَّأيت»، وقرئ<sup>(٨)</sup> ﴿هَثُوبَ الكفار﴾ في ﴿هل ثوب الكفار﴾.

ولا يدغم الراء في مقاربه؛ لأنه في من حروف ضوي مشفر، فلذلك لم يذكره، وقد مرَّ إدغامه ١٨٢ في قراءة أبي عمرو.

١٥ ● قوله: «والنون الساكنة».

قد مرَّ أن لها خمس أحوال، فهذه هي:

(١) م: (إلى اللام الموصوفة).

(٢) ليس في م.

(٣) م: (الأمثلة).

(٤) الأصل، ك: (كان).

(٥) المطففين: من الآية ١٤. جمهور القراء على الإدغام، إلا ما كان من سكت حفص على بل ثم يقول ران بالإظهار، وإلا ما روي في كتاب اللوامع عن قالون أنه أظهر في جميع طرقه، وإلا ما روي عن حمزة أنه يقف على بل بالإظهار وقتاً خفيفاً يسيراً لتبيين الإظهار، وإلا ما رواه ابن عطية عن نافع أنه قرأ بالإظهار في رواية، وبالإدغام والإمالة في أخرى. انظر الكشف (١/١٥٨)، والإقناع (١/٢٤٣)، والبحر (٨/٤٤١).

(٦) انظر الفصل (٣٩٩).

(٧) الكتاب (٤/٤٥٧).

(٨) المطففين: من الآية ٣٦، وهي قراءة أبي عمرو في رواية يونس وهارون عنه. انظر السبعة (١٢٠)، والتذكرة (١٠٩)، والإقناع (١/٢٤٢-٢٤٣).

الأولى: الكلام في إدغامها؛ فتدغم في حروف يرملون وجوبًا.

الثانية: في غنتها، والأفصح إبقاؤها في الواو والياء، نحو: من وَّيلٍ، ومن يَّومٍ، وذهابها في اللام والراء، نحو: مَنْ لَّك، وَمَنْ رَّاشِد، وقد مرَّ. ويُعلم أن غير الأفصح ذهابها بالواو والياء، وإبقاؤها في اللام والراء.

الثالثة: في قلبها، وتقلب قبل الباء ميمًا وجوبًا، نحو: عَمِيرٌ في عنبر، وقد سلف.

الرابعة: في إخفائها، وتخفى قبل غير حروف الحلق، وغير حروف يرملون؛ إذ الإدغام معها واجب، وقد ذكر، وهو خمسة عشر حرفًا، نحو: من ترى، ومن تَرَدَّ، ومن جاء، ومن دار، ومن ذكر، ومن زَبَر، ومن سَطَر، ومن شَخَصَ، ومن صَبَر، ومن ضرب، ومن طَرِبَ، ومن ظَفِرَ، ومن فاء، ومن قال، ومن كال.

الخامسة: إظهارها قبل حروف الحلق، ولا يتصور ما قبل الألف لاستحالة سكون ما قبل الألف، وذلك نحو: مِنْ أَجْلِكَ، ومن هَانِيٍّ، وَمَنْ عِنْدَكَ، وَمَنْ حَمَلَكَ باتفاق، ومن غَيْرُكَ، ومن خَائِكَ على الأكثر الأفصح؛ إذ بعضهم أخفوا في مُنْخَلٍ ومُنْغَلٍ مفعول الإنغال، وهو إفساد الأديم بالدباغ.

اعلم أن شارحاً<sup>(١)</sup> قال: وللنون الساكنة في الإدغام خمس أحوال: الأولى أنها تدغم وجوبًا في يرملون.

الثانية: أن الأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء.

الثالثة: أن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء.

الرابعة: أنها تقلب ميمًا قبل الباء.

الخامسة: أنها تخفى في غير حروف الحلق.

وهو غير مستقيم؛ لأن قلبها ميمًا وإخفائها في غير حروف الحلق لا تعلق لواحد منهما بالإدغام، وأيضاً لم يذكر الإظهار مع حروف الحلق، وهو من أحوالها، وإذا تأملت في ذكره الأحوال الخمس مع ما ذكرنا فيها تعلم ما فيه.

ومما يدل على حقيقة<sup>(٢)</sup> ما ذهبنا إليه قول المصنف في شرح المفصل<sup>(٣)</sup>: للنون مع الحروف أربع

(١) هو الجاربردي (٣٤٩).

(٢) م: (صحة).

(٣) الإيضاح (٥٠٦/٢).

أحوال: قسم تظهر عنده إظهاراً محضاً، وقسم تُدغم فيه، وقسم تُخفى، وقسم تقلب. وإنما ذكرَ ثَمَّ أربعاً نظراً إلى أن بقاء الغنة وذهابها من فروع قسم الإدغام.

٣ وإذا عرفت هذا فاعلم أن البيان كان في الساكنة، فأما المتحركة فتدغم جوازاً في حروف يرملون، ولم يذكر في الشرح أمثلته، ولم يذكرها الشارحون أيضاً، وهي قولك: سُجِّمِي، سُجِّرَاشِد، سُجِّمَاجِد، سُجِّلَطِيف، سُجِّرَاقِد، سُجِّنَاصِر؛ في سُجِّنَ مع يني، وراشد، وماجد، ولطيف، وواقِد، وناصر.

والعلة في الإدغام ظاهرة، وفي إبقاء الغنة المحافظة على فضيلتها، وفي ذهابها كراهة توهم النبرة، وفي قلبها أن الغنة إذا وقعت قبل الباء تنقلب ميماً؛ لاستدعاء ضم الشفتين ذلك، وإنما جيء بالغنة للزوم النبرة في الإظهار، وأيضاً من الكتاب<sup>(١)</sup>: «الميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة، فليس في هذا التباس بغيره»، وفي إخفائها كراهة شبه النبرة، أو النبرة، وفي إظهارها أن مخرج الغنة أبعد من الفم، ١٨٢ ب فالقم أقرب إلى الحلق، وأيضاً إجراء الأصل على ما هو حقه، فلم يحتاج إلى عذر.

١٢ ● قوله: «والطاء...» إلى آخره.

أي: ويدغم كل واحد من هذه الحروف في آخر، وهي: الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء.

١٥ فالطاء نحو: فَخَرَطَ دَائِماً، فَرَطْتُ، فَرَطَ ظَالِم، فَرَطَ ثُمُود. والذال نحو: وَجَدَ طَالِب، وَجَدْتُ، وَجَدَ ظَالِم، وَجَدَ ذَاكِر، وَجَدَ ثُمُود. والظاء نحو: وَعَظَ طَالِب، وَعَظَ دَائِماً، وَعَظْتُ، وَعَظَ ذَاكِر، وَعَظَ ثُمُود. والذال نحو: أَخَذَ طَالِب، وَأَخَذَ دَائِماً، أَخَذْتُ، أَخَذَ ظَالِم، أَخَذَ ثُمُود. والتاء نحو: مَكَثَ طَالِب، وَمَكَثَ دَائِماً، مَكَثْتُ، مَكَثَ ظَالِم، مَكَثَ ذَاكِر<sup>(٢)</sup>.

وتدغم هذه الحروف في الصاد والزاي والسين، ولا ينعكس؛ لفوات فضيلة الصغير.

٢١ فالصاد نحو: فَرَطَ صَّابِر، وَجَدَ صَّابِر، ثَبَّتَ صَّابِر، وَعَظَ صَّابِر، أَخَذَ صَّابِر، مَكَثَ صَّابِر. والسين: فَرَطَ سَابِق.

والزاي: فَرَطَ زَائِر. تضع مكان صابر في الأمثلة سابق مرة، وزائر أخرى.

(١) الكتاب (٤/٤٥٦).

(٢) بقي عليه أن يذكر أمثلة التاء وهي: سَكَتَ طَالِب، وسَكَتَ دَائِماً، سَكَتُ، سَكَتَ ظَالِم، سَكَتَ ذَلِكَ، سَكَتَ ثُمُود.

● قوله: «والإطباق...» إلى آخره.

- ٣ قد أشرنا فيما مرّ إلى بجيء هذا البحث، وهو اعتراض على قولهم: يجوز إدغام المطبقة في غيرها لكن مع بقاء الإطباق؛ إذ لا يجوز فواته بحال، وذلك كالإدغام في: فَرَطْتُ، وأَغْلَطْتُ مع الإطباق. وتقرير الاعتراض<sup>(١)</sup>: أنه لو وجد الإدغام ههنا لما وجد الإطباق، أما الملازمة فلأن الإدغام يتوقف على وجود المثلين، فينتفي الطاء لصيرورتها تاءً، فينتفي الإطباق لأنه صفتها، وأما بطلان التالي فلوجود الإطباق.
- ٦ قيل<sup>(١)</sup>: الملازمة ممنوعة؛ لجواز وجود الإطباق بدون المطبق قياساً على جواز وجود الغنة بدون النون، كما في: مَنْ يَقُول.
- ٩ أجاب: بأن الغنة قد توجد بدون النون كما في الإدغام، وكما في الميم نحو: عَمَّبر، وقد توجد النون بدونها كما في: مَنْ الرَّجُل؛ لأنها من حروف الفم، فلا تلازم بينها، بخلاف الإطباق فإنه لا يوجد بدون المُطْبِق، والمطبِق لا يوجد بدون الإطباق، ولا سبيل إلى فرضه؛ لأنه يكون إتياناً بطاء أخرى، فيلتقي ساكنان: التاء المتقلبة من الطاء، والطاء المأتي بها للإطباق، والتقاؤهما لا على أحدهما كهذا محكوم عليه بالفساد، فتعين أن الإطباق وهو موجود يستلزم انتفاء الإدغام، فلا إدغام، فيكون هذا من باب الإخفاء. وقال في شرح المفصل<sup>(٢)</sup>: «ولذلك يحس الإنسان من نفسه ضرورة عند قوله: أَحَطْتُ النطق بالطاء حقيقة، وبالتاء بعدها، وإنما اشتد التقارب حتى نُطِقَ بالتاء بعدها من غير فصل، فأطلق عليه لفظ الإدغام».
- ١٢ ويجوز أن يكون أَطْلَقَ على المعروف، والضمير راجعاً إلى الزمخشري؛ لأنه قال<sup>(٣)</sup>: «والأقيس في المطبقة إذا أدغمت بقية الإطباق، كقراءة أبي عمرو<sup>(٤)</sup> ﴿ما فرطت في جنب الله﴾». وقد تابع سيبويه. من الكتاب<sup>(٥)</sup>: هذا باب إدغام في حروف طرف اللسان والثنايا: الطاء مع الدال، كقولك: ١٨٣
- (١) انظر الاعتراض، والإيراد عليه، ثم الجواب عن هذا الإيراد في شرح المفصل للمصنف (٢/٥٠٨-٥٠٩)، وشرح الشافية له (١٠/أ).
- (٢) الإيضاح (٢/٥٠٩).
- (٣) المفصل (٤٠١).
- (٤) ذكر في الإقناع أن القراء أجمعوا على إدغام الطاء إذا سكنت في التاء، وأن جملة ذلك في القرآن أربعة مواضع: ﴿لئن بسطت إلي﴾ في المائدة: من الآية ٢٨، و﴿ومن قبل ما فرطتم﴾ في يوسف: من الآية ٨٠، و﴿أحطت بما﴾ في النمل: من الآية ٢٢، و﴿على ما فرطت﴾ في الزمر: من الآية ٥٦. وذكر أنهم اتفقوا مع الإدغام على إبقاء الإطباق، وأنه يجوز إذهابه. انظر الإقناع (١/١٨٤-١٨٦، ٢١٧-٢١٨).
- (٥) الكتاب (٤/٤٦٠).

اضبطُ دَلِيلًا<sup>(١)</sup>، تدع الإطباق على حاله، فلا تذهبه، وكذلك الطاء مع التاء، ومثل ذلك إدغامهم النون فيما تدغم فيه بغنة.

٣ ولقائل أن يقول في تقوية سيويه: وجوبُ التماثل في المدغم والمدغم فيه من كل الوجوه ممنوع؛ بل الواجب تماثلهما<sup>(٢)</sup> فيما لا يتأتى الإدغام إلا به، وسنده اتصاف الياء الأولى من مثل: مَنْ يَقُولُ بالغنة، وعدم اتصافها بها في مِثَّة، وكفى بالحس شاهدًا بالفرق بينهما.

٦ فإن قلت: صفة ولا موصوف.

قلت: لا بُد أن تنتقل صفة أول التماثلين إلى البدل منه إن أمكن انتقالها.

فإن قلت: كيف تنتقل صفة حرف إلى غيره، وهي له لذاته؟

٩ قلت: هذا استبعاد محض، وأيضاً عين النزاع، وقد<sup>(٣)</sup> انتقلت في المتفرعة.

فإن قلت: (الفرق)<sup>(٤)</sup> مرفوض من التماثل في الحكم.

قلت: بل مقطوع به فيما ذكرنا في اللفظ.

١٢ والحاصل النع على تحقيق الملازمة. والحق أن الطاء تاء مع الإطباق، وهو لا يأبى تماثلهما في الإدغام. هذا الكلام في الطاء مع التاء.

فأما في الطاء مع التاء، نحو: أغلظتُ، فإن كان الطاء ملفوظة فلا إشكال، وإلا فيكون الوجه ما ذهب إليه المصنف، ولم أجد تعرض الإطباق لهذا النحو في الكتاب.

١٥ فإن قلت: من الجائز أن يكون إطلاق سيويه الإدغام على مثل فَرَطْتُ مجازاً، كما ذكره المصنف.

١٨ قلت: الأصل عدمه، فلا يحمل عليه إلا بموجب، وما ذكرتموه للموجبة مردود بما ذكرناه.

● قوله: «والصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض».

لعدم فوات الصغير في كل الصور، وذلك: خلَصَ زَّائِرٌ، خلَصَ سَّائِرٌ، بَرَزَ صَّابِرٌ، بَرَزَ سَّائِرٌ، أَفْلَسَ صَّابِرٌ، أَفْلَسَ زَّائِرٌ.

(١) وصورته بعد الإدغام، وهي كذلك في الكتاب: اضْبُدْلِيلًا.

(٢) الأصل، ك: (تماثلها).

(٣) م: (وأيضاً قد).

(٤) ليس في ك.

والمدغم فيه إن كان الصاد انقلبنا صادين، وإلا جاز الإطباق وذهابه. من الكتاب<sup>(١)</sup>: «وتصيران مع الصاد صادًا»، ومنه في افحص زائرًا وافحص سالمًا<sup>(٢)</sup>: «تدع الإطباق على حاله، وإن شئت أذهبته»، ولم يتعرض لهذا لا المصنف، ولا الشارحون. ٣

● قوله: «والباء».

أي: وتدغم الباء في الميم نحو<sup>(٢)</sup> ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، وفي الفاء نحو<sup>(٣)</sup>: يعذب في النار؛ لأنها شفوية. ولم يذكر إدغام الفاء والميم والواو؛ لأنها من حروف ضوي مشفرة. ٦

وقد تدغم تاء إفتعل في مثلها، فيقال: قَتَلَ، وَقَتَلَ، وعليها: مُقَتِّلُونَ، وَمُقَتَّلُونَ، وقد جاء: ﴿مُرْدُفَيْنِ﴾ اتباعًا، وتدغم التاء فيها وجوبًا على الوجهين، نحو: اتَّأَرَ، واثَّأَرَ، وتدغم فيها السين شاذًا على الشاذ، نحو: اسْمَعْ؛ لامتناع: اَتَمَعَ، وتقلب بعد حروف الإطباق طاءً، فتدغم فيها وجوبًا في: اَطْلَبْ، وجوازًا على الوجهين في: تَطَطَّلَمْ، وجاءت الثلاث في:

وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

وشاذًا على الشاذ في نحو: اصْبِرْ، واصْطِرْبْ؛ لامتناع: اَطْبِرْ، واطَّربْ، وتقلب مع الدال، والدال، والزاي دالًا، فتدغم وجوبًا في إدَّان، وقويا في اذْكُرْ، وجاء اذْكُرْ، واذدَّكُرْ، وضعيفا في: اَزَّانْ؛ لامتناع: ادَّان. (النسابة: ١٢٨-١٢٩). ١٢

(١) الكتاب (٤/ ٤٦١).

(٢) البقرة: من الآية ٢٨٤، وآل عمران: من الآية ١٢٩، والمائدة: من الآية ١٨، ٤٠، والعنكبوت: من الآية ٢١. وصور التقاء الباء مع الميم صورتان، هذه إحداهما، والثانية: ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ من هود: ٤٢. فأظهر ورش فيهما، وأظهر ابن عامر وحمة ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ وحده، واختلف عن قالون والبري وخلاص فيه، واختلف عن قبل والبري أيضًا في ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾. والباقون بالإدغام فيهما، غير أن عاصمًا وابن عامر يقرآن ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾ في البقرة بالرفع والإظهار، وقرأ الأهوازي على الشنوبذي عن يحيى الصلحي عن أبي بكر بن عياش بالإخفاء. ورواية ابن بويان عن أبي نسيط بالإدغام فيهما، ورواية غيره عنه الإظهار فيهما. انظر الإقناع (١/ ٢٠٠)، (٢٦٣).

(٣) جملة ما التقت فيه الباء عند الفاء في القرآن خمسة مواضع؛ في النساء: من الآية ١٧٤ ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾، وفي الرعد: من الآية ٥ ﴿وَأَنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ﴾، وفي الإسراء: من الآية ٦٣ ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ﴾، وفي طه: من الآية ٩٧ ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ﴾، وفي الحجرات: من الآية ١١ ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ﴾. فادغم فيهن أبو عمرو والكسائي بلا خلاف عنهما، وخلاص وهشام بخلاف عنهما. وقال الأهوازي: سمعت أبا عبد الله العجلي يقول: وجدت الخلاق من أهل الأداء على إخفائها عند الفاء عن اليزيدي عن أبي عمرو. وقرأ الباقر بالإظهار في الخمسة المواضع. انظر الإقناع (١/ ٢٦٢-٢٦٣).

● قوله: «وتُدغم»<sup>(١)</sup>.

- ٣ اعلم أن لواء افتعل شأننا مخصوصا في الإدغام، وأن ما ذكر من قبل لم يكن فيها، وقد سلف كلام فيها. وهذا الإدغام قد يكون جائزا أحسن، وقد يكون حسنا، وقد يكون ضعيفا، وقد يكون واجبا، وقد يكون ممتعا. ويُنَّ أن الأصل الإظهار، فلأمر ما يُعدل منه إلى غيره.
- ٦ فمن الجائز الحسن قولهم: قَتَلَ في اقْتَلَ، أدغمت في العين حيث جانستها إما بنقل حركتها إلى الفاء، فيحصل الغنية عن همزة الوصل، فتقول: قَتَلَ بفتح الفاء، كما تقول في ماضي التقتيل، ومضارعه يَقْتَلُ بفتح حرف المضارعة، والفاعل مُقْتَلون، والمفعول مُقْتَلون؛ كما في التقتيل، وإما بعدم نقل الحركة، فتكسر الفاء لالتقاء الساكنين؛ لاقتضاء الإدغام ذلك، فتقول: قَتَلَ بكسر القاف وفتح التاء، ومضارعه يَقْتَلُ بكسرهما، والفاعل: مُقْتَلون بكسرهما أيضا، والمفعول كالأول بكسر القاف وفتح التاء، ولم يذكره، ولكن مقتضى القياس هذا؛ لأنك تدغم فيلتقي ساكنان، فيكسر الأول. وإنما ذكروا مُقْتَلون بكسر القاف وفتحها بلفظ الجمع؛ لأن الاقتتال من باب المشاركة، ولا يقال: زيد مُقْتَلٌ لاقتضاءها التعدد؛ لكن القوم اقتتلوا مثلاً، وقد قرئ في الشواذ قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿مُرْدِفِينَ﴾: مُرْدِفِينَ بضم الميم وكسر الدال وتشديدها، والأصل مُرْتَدِفِينَ من ارتدَف: أي استدبر، قلبت التاء دالاً، فأدغمت، فصار مُرْدِفِينَ بكسر الراء أو فتحها على الوجهين، فضمت إتباعاً للميم، فعلى هذا يجوز مُقْتَلون بضم القاف أيضاً.
- ١٥ هكذا قال الزخشي<sup>(٣)</sup>. وقال سيبويه<sup>(٤)</sup>: «هذا أقلُّ اللغات»، وهي قراءة لأهل مكة.
- ومن الواجب مثل قولهم: إثار، وهو ما كان فاؤه ثاءً إما بقلب الأولى الثانية، وهو الأنصح؛ إذ هو مقتضى قياس الإدغام، فيقال في ثرد: اترَدَ، وإما بالعكس فيقال: اترَدَ، وهكذا اثارَ واثَّارَ، ومُترَدٌ ومُترَدٌ. من الكتاب<sup>(٥)</sup>: «بعضهم يقول: مُترَدٌ»<sup>(٦)</sup>، وهي عربية جيدة، والقياس مُترَدٌ أي بالتاء. ومعنى اثارَ: أخذ ثاره.

(١) الذي في نسخ الشافيه (١٢٨): (وقد تدغم). وهو الصواب.

(٢) الأنفال: من الآية ٩. قرأ نافع وجماعة من أهل المدينة: (مُرْدِفِينَ)، وباقي السبعة والحسن وبجاهد: (مُرْدِفِينَ)، وقرأ بعض المكثين فيما روي عن الخليل واعم ابن عطية: (مُرْدِفِينَ)، وروي عن الخليل أن بعضهم يضم الراء إتباعاً لضم الميم فيقرأ: (مُرْدِفِينَ)، وقرئ بكسر الراء إتباعاً لحركة الدال: (مُرْدِفِينَ). وقال ابن عطية: ويجسن عربية كسر الميم كذلك فتقول: يرْدِفِينَ، ولكني لا أحفظه قراءة. انظر شواذ ابن خالويه (٥٤)، واختسب (٢٧٣/١)، والبحر المحيط (٤٦٥/٤).

(٣) المفصل (٤٠١).

(٤) الكتاب (٤٤٤/٤).

(٥) (٤٦٧/٤).

(٦) في الكتاب: (مترد). والصواب ما أثبت، وهو الذي في النسخ، وسياق الكتاب يؤيده.



وفي إطلاق الوجوب نظر. وقد وافق الزمخشري<sup>(١)</sup>؛ إذ من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «قولهم في مُشْتَرِدٍّ مُتَرَدٍّ<sup>(٣)</sup>؛ لأنهما متقاربان مهموسان، والبيان حسن».

٣ ومن الجائز الضعيف مثل اسْمَعْ، وهو ما فاؤه تكون سيناً، وقرئ<sup>(٤)</sup> ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ إِلَيْكَ﴾، وذلك لأنهما مهموستان، والبيان أحسن، وهذا الإدغام على خلاف أصله؛ لقلب الثاني إلى الأول وجوباً، إذا ارتكب القلب؛ لامتناع العكس مثل اْتَمَعَ؛ لقوات الصغير، فيكون شاذاً، والإدغام في نفس الأمر شاذ؛ لكون الإظهار أفصح، فيكون شاذاً على الشاذ.

وقد تقدم أن تاء افتعل تقلب طاءً بعد حروف الإطباق، فمن الإدغام الواجب ما إذا صادفت طاءً أخرى كما في اَطْلُبْ، والأصل: اَطْتَلَبْ قلبت فأدغمت فيها.

٩ ومن الجائز [الحسن]<sup>(٥)</sup> ما يقع بعد الظاء، إما بقلب الأولى إلى الثانية، أو العكس، كما ظَلَمَ، واطْلَمَ، ورؤي الثلاث في قول زهير<sup>(٦)</sup>:

هو الجوادُ الذي يعطيك نائله عفواً ويُظلم أحياناً فيظطلم

١٢ عفواً: أي سهلاً من غير منّة ولا مظلٍ، ويُظلم على بناء المجهول: أي ربما يؤذيه السائلون فيظطلم: أي يصير مظلوماً، والمراد يعطيهم ما يطلبون كيفما اتفق.

١٥ ومن الجائز الضعيف قولهم: اصْبِرْ، واضْرَبْ في: اضْطَبِرْ واضْطَرَبْ، وهو ما إذا كان الفاء صاداً أو ضاداً، فتقلب الثاني إلى الأول، وهو خلاف القياس، فيكون شاذاً، وذلك لامتناع العكس كما طَبِرَ واطْرَبَ؛ لقوات صغير الصاد، واستطالة الضاد، والبيان أحسن وأكثر، فيكون الإدغام شاذاً، فيكون شاذاً على الشاذ.

١١٨٤ وقرئ<sup>(٧)</sup> ﴿أَنْ يَصْلِحَا﴾، والمراد يصطلحا.

(١) المفصل (٤٠٣).

(٢) الكتاب (٤٦٧/٤).

(٣) في الكتاب (مترد). تصحيف، وسياق الكتاب يرفضه.

(٤) الأنعام: من الآية ٢٥، محمد: من الآية ١٦. وانظر شرح الجاربردي (٣٥٣).

(٥) ساقط من الأصل، ك.

(٦) الشاهد في ديوانه بشرح ثعلب (١١٩)، وسر الصناعة (٢١٩/١)، والمفصل (٤٠٢)، وشرح الملوكي (٣١٦)،

٣١٩، (٣٢٠)، وشرح شواهد الشافعية (٤٩٣).

(٧) النساء: من الآية ١٢٨. قرأ الكوفيون حمزة وعاصم والكسائي: (يُصْلِحَا)، وقرأ باقي السبعة: (يَصَالِحَا)، وقرأ

عبيدة الساماني: (يُصَالِحَا)، وقرأ الأعمش وابن مسعود: (إِصَالِحَا)، وقرأ الجحدري: (يَصَالِحَا). انظر شواهد ابن

خالويه (٢٩)، والكشف (٣٩٨/١)، والإقناع (٦٣٢/٢)، والنشر (٣٥٢/٢)، والبحر المحيط (٣٦٣/٣).

وقال شارح<sup>(١)</sup>: «إنما قال شاذاً على الشاذ لأن قلب تاء افتعل طاءً بخلاف الأصل، ثم قلب الطاء صاداً في اصَّير، وضاداً في اضَّرب بخلاف الأصل، فيكون الإدغام شاذاً على الشاذ».

٣ وهو غير مستقيم؛ لأن قلب التاء طاءً لا يعدُّه أحد من أهل الصناعة من الشواذ، وكيف يكون ههنا، وهو من القواعد المطردة.

٦ وقال آخر<sup>(٢)</sup>: «أما شذوذه فلما بينا أن حروف الصغير لا تدغم في غيرها، وأن حروف ضوي مشفر، فيما يقاربها».

٩ وأنا أقول: لا غير ههنا، ولا مقارب؛ لأن الصورة وجود المثليين، وإنما لا تدغم حروف الصغير، ولا حروف ضوي مشفر في غيرها اجتنباً لفوات مزيتها، ولم تفت مزيتها ههنا؛ إذ الصاد مدغمة في الصاد، والضاد مدغمة في الضاد.

١٢ إذا عرفت هذا فاعلم أن سر قلبها طاءً أنها مقاربة لحروف الإطباق في المخرج، ومباعدة لها في الصفات، فلو بقيت على حالها لزم إما الإدغام مع فوات الإطباق، وإما الفك المتعسر في النطق؛ لمقاربتها لها ومباعدتها؛ إذ هي حرف شديدة، والصاد والضاد والظاء المعجمة رخوة، وأيضاً هي مهموسة، والضاد المعجمة والطاء والظاء مجهورة، وكلا اللازمين ممتنع، فالملزوم كذلك، فقلبت حرفاً يوافقها في المخرج، ويوافق ما قبلها في الصفات.

١٥ ● قوله: «وتقلب مع الدال والذال والزاي دالاً».

١٨ والعلة فيه على نحو ما مرّ، وتقريره: أنها تخالف الثلاث في الصفات، وتقاربها في المخرج بوجه ما؛ أما المخالفة فلرخاوة الدال والزاي وجهاتهما وجهارة الذال، فقلبت دالاً لموافقتها للتاء في المخرج، وللذال والزاي في الجهارة.

٢١ فمن الإدغام الواجب ههنا مثل: إدَّان، وكان: إدَّنان<sup>(٣)</sup> من الدين، فقلبت دالاً، فلزم الإدغام. ومن الجائز الأحسن مثل: ادَّكر، وكان ادَّتكر من الذكر، قلبت دالاً، فأدغمت الدال فيها لتقاربهما. قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾.

ومن الجائز الحسن أن تقلب الدال ذالاً، فتدغم، تقول: اذكر كما قالوا: مُطْعِنٌ بالظاء المعجمة

(١) هو ركن الدين (١٤٤).

(٢) هو الجاربردي (٣٥٤).

(٣) الأصل، ك: (اديان).

(٤) القمر: من الآية ٤٠.

في مُظْطَين، وجاز<sup>(١)</sup> الفك نحو اذدكر، وهو ضعيف.

من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «إنما منعهم أن يقولوا: مُذْذَكِرٌ لأن كل واحد منهما يُدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجر في الحرف الواحد إلا الإدغام» أراد مثل: أَبْعِدْكَ، وَخُذْ دَاوُدَ. ٣

ومن الجائز الضعيف مثل اَزَّان في اَزْدَان، والأصل: اَزَّتَان من الزَّيْن بقلب الثاني إلى الأول، والقياس العكس، ولكن لم يفعلوه حذرًا من قرات الصغير. ٦

ومن الممتنع الإدغام فيما فاؤه حرف حلقي مثلاً، فلا تقول: في اعتمَل: اتمَل على القياس، ولا اِعْمَلْ على غيره.

ونحو: خَبَطُ، وَحَصَنُ، وَفَزَدُ، وَغَدُ فِي: خَبَطْتُ، وَحَصَنْتُ، وَفَزْتُ، وَغَدْتُ: شاذ. (الشافية: ١٢٩).

● قوله: «ونحو خَبَطُ».

أي تشبيه تاء الضمير بتاء افتعل شاذ، وقد أجرى بعض العرب<sup>(٣)</sup> تاء الضمير المرفوع البارز من «ت» لخطاب المذكر إلى «ت» للنفس المتكلم مجرى تاء افتعل في القلب والإدغام، فقالوا: خَبَطْتُ في ١٨٤ ب خَبَطْتُ كما قالوا: اطرُد. ومن أبيات الكتاب لعلقمة بن عبدة يمدح الحارث بن شمر الغساني، وكان أخوه شأس أسيراً عنده<sup>(٤)</sup>:

وفي كلِّ حيٍّ قد خبطُ بنعمةٍ فحقُّ لشأس من نذاك ذنوبُ ١٥

والمراد بقوله: خبطُ: أنعمت جعله في الإنعام كخابط الشجر للغنم، وبالذنوب: النصيب؛ لأنه الدلو، والسقاة يقسمون الماء بالذنائب. قال هذا ليخلي أخاه فخلاه. قال سيويوه<sup>(٥)</sup>: «وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار»، وقال المصنف في شرح المفصل<sup>(٦)</sup>: «كما لا يحسن في اخبطُ تَسْعَدُ، وفَزُ تَسْعَدُ، وانقَدُ تَسْعَدُ أن يقال: اخبطُ سَعْدُ، وفَزُ سَعْدُ، وانقَدُ ١٨

(١) م: (وجاء).

(٢) الكتاب (٤/٤٦٩-٤٧٠).

(٣) وهم نعيم كما مرّ في باب الإبدال، وانظر الأصول (٣/٢٧٢)، والتبصرة (٢/٨٥٦).

(٤) انظر الشاهد في ديوانه (١٣٢)، ومنسوبة إليه في الكتاب (٤/٤٧١)، وشرح أبياته لابن السرياني (٢/٤٠٠)،

والأصول (٣/٢٧٢)، ونكت الشتمري (٢/١٢٦٨)، والتبصرة (٢/٨٥٦).

(٥) الكتاب (٤/٤٧٢).

(٦) الإيضاح (٢/٥١٦).

سَعَدُ لَا يَحْسَنُ حَبَطُ، وَفُرُ، وَنَقْدُ.

وَحُصَّتْ مِنَ الْحَوْصِ، وَهُوَ الْخِيَاطَةُ، وَفُزْتُ مِنَ الْفُوزِ، وَعُدْتُ مِنَ الْعُودِ.

وعلى هذا أينما أدى القلب إلى وجود المثلين كان الإدغام واجبا كما في حَبَطُ وَعُدُ.

ومن الكتاب<sup>(١)</sup>: حَفِظْتُه يريدون حَفِظْتَهُ. ولو قدر الإدغام في حُصِنْتُ وَفُزْتُ كان حُصُ وَفُرُ على خلاف قياسه، لا حُطُ وَفُدُ؛ لفوات الصغير.

وقد تدغم تاء نحو: تَنْزَلُ، وَتَنَابَزُوا، وَصَلًا وَلَيْسَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ، وَتَاءُ تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ فِيمَا يَدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ، فَتَجِبُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً، نَحْوُ: أَطَيَّرُوا، وَارْيَنُوا، وَأَثَاقَلُوا، وَأَذَارَوْوا، وَنَحْوُ: اسْطَاعَ مَدْغَمًا مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السَّيْنِ نَادِرًا. (الثالثة: ١٢٩-١٣٠).

● قوله: «وقد تدغم».

يقول: قد تدغم تاء تَنْزَلُ وَتَنَابَزُونَ مضارعِي تَنْزَلَ وَتَنَابَزَ فِي حَالِ الْوَصْلِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ بِأَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا صَحِيحًا، نَحْوُ: قَالَ تَنْزَلُ، أَوْ يَكُونَ سَاكِنًا غَيْرَ صَحِيحٍ، نَحْوُ: قَالُوا تَنْزَلُ لِيَكُونَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ عَلَى حَدِّهِمَا.

فإن لم يكن في حال الوصل فلا يدغم؛ إذ يستدعي الإدغام سكون الأول منهما، والابتداء به متعذر، فيحتاج إلى همزة الوصل؛ لكنها لا تدخل المضارع، كما لا تدخل في اسم الفاعل، وكذا إن كان قبله ساكن صحيح، نَحْوُ: هَلْ تَنْزَلُ لِلزُّومِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَا عَلَى حَدِّهِمَا، وَقَدْ قُرِئَ<sup>(٢)</sup> ﴿هَلْ تَرِيضُونَ﴾، وَ<sup>(٣)</sup> ﴿شَهْرٍ تَنْزَلُ﴾ مَعَ كَوْنِ لَامِ هَلْ وَنُونِ التَّوِينِ سَاكِنَيْنِ صَحِيحَيْنِ.

وفي العبارة نظر؛ لأن التقاء الساكنين الصحيح لا يستلزم وجود المدة، والمطلوب وجودها؛ لكونها مسهلةً لالتقاء الساكنين؛ بل يستلزم الأعم، وهو المعتل، فعلى هذا ينبغي أن يكون مثل أو تَكَلَّمُ بمعنى تَكَلَّمَ سَائِغًا؛ لأن قبل المدغم ساكن غير صحيح، والكلام في ثبوت مثل هذا النحو، ولم أجده، فإن ثبت فالعبارة سديدة، وإلا فغير سديدة.

وتدغم أيضًا تاء تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فِيمَا يَدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ، وَهُوَ الظَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالطَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالتَّاءُ،

(١) الكتاب (٤/ ٤٧١).

(٢) التوبة من الآية ٥٢، والقدر: من الآية ٣-٤. وهي قراءة البرِّي، وهي مما اصطلح القراء على تسميته ببناءات البرِّي إذ يشدّ التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة، وجملة ذلك عنه واحد وثلاثون موضعًا. انظر التذكرة (٣٤١-٣٤٠)، والإقناع (٢/ ٦١٢-٦١٤)، والنشر (٢/ ٢٣٢)، وإتحاف الفضلاء (٤٤٢).

- والصاد، والسين، والزاي ابتداءً، فيجب اجتلاب همزة الوصل، نحو: ادَّثَرُ، واثَّاقِلْ، والأصل: تَدَثَّرَ وتَثَاقَلْ.
- ووصلاً، فلا همزة للغنية عنها بغيرها، نحو: يَدَثَّرُ، ويثَّاقِلُ، ومُدَثَّرٌ، ومثَّاقِلٌ. قال تعالى<sup>(١)</sup>:
- ٣ ﴿فَإِذَا رَأَوْا تِجَارَاتِهِمْ يُنْفِقُونَ﴾. الأصل: تدارأتم، والتدارؤ: الاختلاف والتدافع، وقال<sup>(٢)</sup>: ﴿وَإِذْ يَنْتَظِرُونَ﴾، وقال<sup>(٣)</sup>: ﴿يَطِيرُوا بِمُوسَى﴾، والمصدر منهما إَفْعَلٌ وإَفَاعِلٌ، وكان تَفَعَّلٌ وَتَفَاعُلٌ. والهمزة تلزم الماضي والمصدر وأمر الحاضر، نحو: ادَّثَرُ واثَّاقِلْ، بخلاف المضارع وغير الحاضر من الأمر والنهي ١١٨٥
- ٦ والفاعل والمفعول؛ إذ لا يلزم<sup>(٤)</sup> سكون المبتدأ به فيها؛ لوجود حرف المضارع والميم.
- وقال شارح<sup>(٥)</sup>: وليس اَطِيرُوا وَاذَيْنُوا افْتَعَلُوا بل افْعَلُوا<sup>(٦)</sup>؛ لأنه لو كان افْعَلُوا وجب أن يقال: اَطَارُوا وَاَزَانُوا.
- ٩ وأنا أقول: تكرير العين مؤذن بأن لا التباس<sup>(٧)</sup> فلا حاجة إلى هذا الدفع، مع أنه لا سبيل إلى انقلاب الياء ألفاً؛ لأنها ساكنة، أو ساكن ما قبلها، ولو لم تكن الياء مشددة لكان هذا الكلام موجهاً.
- قوله: «ونحو إسْطَاعَ».
- ١٢ أي: تدغم التاء فيما يدغم فيه في البابين المذكورين لا في باب استفعل، فلا تدغم في اسْتَبْعَ مع المماثلة، فكيف في اسْتَدْرَكَ واستَطْعَمَ مع المقاربة، سواء كانت الثانية ساكنة لفظاً، كما ذكرنا، وحكماً كاستتباب، وكذا استدان واستطال؛ لأن هذه الصورة يعكس ما هو شرط الإدغام، وأيضاً
- ١٥ لو أدغم لتحركت سين استفعل، وهي لا تتحرك أبداً، لا يقال: هما متحركان في استتباب، وإن لم يوجد تحركهما في استتبع؛ لأننا نقول: الحركة العارضة لا اعتداد بها، وكان قبل الإعلال استتوب، فلم يوجد الشرط، وأيضاً لتحرك السين. وقد روي عن حمزة أنه قرأ<sup>(٨)</sup> ﴿اسْطَاعَ﴾ بإدغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين وسكونها، وهو نادر لما عرفت، وللجمع بين الساكنين لا على أحدهما.
- ١٨

(١) البقرة: من الآية ٧٢.

(٢) يونس: من الآية ٢٤.

(٣) الأعراف: من الآية ١٣١.

(٤) الأصل: (إذ يلزم).

(٥) هو الجاربردي (٣٥٦).

(٦) في شرح الجاربردي: (بل تَفَعَّلُوا).

(٧) الأصل، ك: (الالتباس).

(٨) الكهف: من الآية ٩٧، وقراءة الباقرين بالتخفيف. انظر السبعة (٤٠١)، والتذكرة (٥١٨)، والإقناع

(٦٩٣/٢)، والكشف (٨٠-٨١)، والنشر (٣١٦/٢).

[الحذف]

الحذف الإعلالي والترخيمي تقدم، وجاء غيره في: تَفَعَّلُ، وَتَفَاعَلُ، وفي نحو: مَسَتْ، وَأَحَسَتْ، وَظَلَّتْ، وَاسْطَاعَ، وَيَسْطِيعُ، وجاء يَسْتَيْعُ، وقالوا: بَلَعُنْبِرَ، وَعَلَمَاءَ، وَمِلَمَاءَ في بني العَنْبَرِ، وعلى الماء، وَمِنَ الماء.

وأما نحو: يَتَسَعُ، وَيَتَقَي فشاذٌ، وعليه جاء:

تَقِي اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

بخلاف: تَخَذَ يَتَخَذُ، فإنه أصل، وَاسْتَخَذَ مِنْ اسْتَخَذَ - وقيل: أَبْدَلَ مِنْ تَاءِ اتَّخَذَ - أَشَدُّ، ونحو: تُبَشِّرُونِي، وَتُبَشِّرِينِي وَأَنِّي قَدْ تَقَدَّمُ. (الشافية: ١٣١-١٣٢).

● قوله: «الحذف الإعلالي والترخيمي قد تقدم».

أي: في باب الإعلال والترخيم في النداء، وقد جاء الحذف في غيرهما، ومنه حذف إحدى التاءين من تَفَعَّلُ وَتَفَاعَلُ بشرط كونهما مفتوحتين، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿تَمْنُونَ الْمَوْتَ﴾ كان تَمْنُونَ، و<sup>(٢)</sup> ﴿نَارًا تَلْظِي﴾ وكان تَلْظِي، ولو كان ماضيًا لكان تَلْظَت، و<sup>(٣)</sup> ﴿تَصْدِي﴾ وكان تَصْدِي، ولو كان ماضيًا كان تَصَدَّيْتُ. ولم يكن للإدغام مدخل للزوم همزة الوصل في المضارع، كما مر، فخففت بحذف إحداهما، وهو فصيح كالإثبات. قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، و<sup>(٥)</sup> ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾.

فإن فقد الشرط فلا تحذف نحو تَحَمَّلُ، بضم الأولى على المجهول؛ إذ لو حذفت الأولى التيسر بالماضي وقفًا، ولو حذفت الثانية التيسر بمضارع التفعيل. ويجوز أن تقول: لو حُذِفَتِ الأولى لم تبق المضارعة.

واختلف<sup>(٦)</sup> في المحذوف، فسيبويه على أنه الثانية. قال<sup>(٧)</sup>: «لو كانت الثانية أولى بالحذف لأنها

(١) آل عمران: من الآية ١٤٣.

(٢) الليل: من الآية ١٤.

(٣) عبس: من الآية ٦.

(٤) فصلت: من الآية ٣٠.

(٥) السجدة: من الآية ١٦.

(٦) البصريون على أن المحذوف الثانية، والكوفيون الأولى. وانظر الإنصاف (٢/ ٦٤٨ - المسألة ٩٣)، واتسلاف النصرة (١٣١)، والأشعري (٤/ ٣٥١)، والتصريح (٢/ ٣٩٩).

(٧) الكتاب (٤/ ٤٧٦).

- ٣ هي التي تسكن وتدغم في قوله: ﴿فَاذْأَرَأَيْتُمْ﴾. ويجوز أن يُستدلّ بما ذكرت الآن، ووافقه البصريون. وقيل: هو الأول؛ لأن الثانية جيء بها لمعنى كالمطاوعة، ولأن الإدغام في مثل: قال تَنَزَّلُ<sup>(١)</sup> من حيث الصورة حذف الأول.
- ٦ وأقول: الجواب عن الأول منع الجيء بها لمعنى؛ لأنه ملحق، والإلحاق ينافي ذلك. سلمنا لم يُفَوِّت ذلك المعنى بفوات التاء؛ إذ من الجائز أن يكون باقيا بالتكرير.
- ٦ وعن الثاني أن المدغم ليس كالمحذوف. سلمنا يكون مُعَارَضًا بما ذكره سيويه في قوله: ﴿فَاذْأَرَأَيْتُمْ﴾، والحق أن مراعاة حرف المضارعة أهم؛ لأنهم حذفوا الفاء، ولم يحذفوه، وحذفوا همزة أفعل مع كونها جيء بها لمعنى باتفاق، ولم يحذفوه نحو: يَعِدُ، وَيُكْرِمُ، فمع الزائد ١٨٥ ب الإلحاقى أولى أن يراعوه.
- ٩ واعلم أنك إذا حذفتهما لم يجز لك أن تدغم الأخرى فيما بعدها؛ لأداء ذلك إلى الإجحاف بالكلمة، وإدخال همزة الوصل في المضارع، وإذا لم تحذف جاز نحو تَذْكُرُونَ. قال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿تَسَاقُطُ عَلَيْكَ﴾ الأصل: تَسَاقُطُ.
- ١٢ ● قوله: «وفي نحو مَسَتْ وَأَحَسَتْ».
- ١٥ أي: من الحذف الاعتباري قولهم: مَسَتْ، وَظَلَّتْ، وَأَحَسَتْ في مَسَيْتُ، وَظَلَلْتُ، وَأَحَسَسْتُ، وإنما حذفوا حيث لم يكن للإدغام مدخل، وذلك لسكون الثاني وحركة الأول، عكس قضية الإدغام، ويجوز في الأولين الفتح على الأصل، والكسر بكونه منقولاً من الأول إليه بعد إسكانه، كما نُقِلَ في أَحَسَسْتُ إلى الحاء. والحذف في ظَلَّتْ فصيح؛ لأنه كثر استعماله.
- ١٨ والمحذوف عند سيويه الأول. قال<sup>(٣)</sup>: «حذفوا -يعني تاء يتقي- كما حذفوا العين في المضاعف نحو: أَحَسْتُ وَمَسْتُ».
- فإن قلت: قد خالف أصله؛ لأنه قال في تنزل: الثانية أولى بالحذف.

(١) ك: (مثل تنزل).

(٢) مريم: من الآية ٢٥. قرأ الجمهور: ﴿تَسَاقُطُ﴾، وقرأ الأعمش وطلحة وابن وثاب ومسروق وهمزة: ﴿تَسَاقُطُ﴾، وقرأ حفص: ﴿تَسَاقُطُ﴾، وقرأ أبو السّمال: ﴿تَسَاقُطُ﴾، وقرأ يعقوب والبراء بن عازب والأعمش: ﴿يَسَاقُطُ﴾، وقرأ أبو حيوة ومسروق في رواية: ﴿تُسْقُطُ﴾، وعن أبي حيوة في رواية ثانية: ﴿يُسْقُطُ﴾، وعنه في ثالثة: ﴿تَسْقُطُ﴾، وفي رابعة: ﴿يَسْقُطُ﴾. قال ابن خالويه: من قرأ بالتاء أراد النخلة، وبالياء الجذع. انظر شواذ ابن خالويه (٨٤)، والإقناع (٢/٦٩٦)، والنشر (٢/٣٠٦)، والبحر (٦/١٨٤-١٨٥).

(٣) الكتاب (٤/٤٨٣).

قلت: لم يخالفه؛ لأن العلة في القيلين واحدة، وهي قوله: لأنها هي التي تسكن وتدغم.

- وقيل<sup>(١)</sup>: هو الثاني؛ لأن الثقل إنما حدث منه، فيكون المحذوف الحرف الثاني وحركة الأول. وعند سيبويه يكون الحرف الأول وحركته في الأولين في صورة الفتح. ويجيء الكسر فيهما، وتحقق نقل الحركة في أحسنست يُرجح قول سيبويه؛ إذ سكون الثاني يقي على حاله، فيكون التغيير في موضع واحد، بخلاف حذف الأول؛ لأنه يستلزم التغيير في موضعين: في حركة الأول، وفي وجود الثاني، وفي ثلاثة مواضع في أحسنست، إن اعتبر التصرف في المنقول إليه الحركة أيضاً، حذف الثاني، إسكان الأول، تحريك ما قبله بحركته، وفي موضعين عند سيبويه؛ إذ الثاني باق على حاله.
- فإن قلت: التغيير في اللام أقعد، فتزيله منزلة المنقوص أولى.

- قلت: لو نزلوه منزلته لما كان لهم إلى الحذف سبيل؛ إذ لا يجوز أحصت في أحصيت، فلذلك نزلوه منزلة الأجوف. من الكتاب<sup>(٢)</sup>: «قولهم: أحصت يريدون أحسنست شبهوها بأقمت؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة».

- وقيل<sup>(٣)</sup>: يجوز أن يكون قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بالكسر والفتح من أقررن وأقررن من يقر بالمكان بالكسر والفتح، بنقل حركة الراء إلى القاف، ثم حذف الراء، ثم حذف همزة الوصل لحركة ما بعدها.

- وهذا ضعيف؛ لأن هذا الحذف لا يجري في غير الماضي. من الكتاب<sup>(٥)</sup>: «إذا قلت: لم أحس لم تحذف؛ لأن اللام في موضع قد تدخله الحركة، ولم يثن على سكون لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها»، وقال أيضاً<sup>(٦)</sup>: «ليس هذا النحو إلا شاذاً مشيراً إلى الماضي. وحمل التنزيل على الشاذ غير سديد، فالأولى أن يقال: المكسور أمر من يقر وقاراً، وهو الرزانة، والمفتوح أمر من ٢١٨٦ يقر؛ أي: يجتمع»<sup>(٧)</sup>.

(١) الحذف لغة سليم، وانظر مذاهب القوم في المحذوف في الحلييات (١٣٩-١٤٠)، والممتع (٢/ ٦٦١-٦٦٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٧٠)، وابن يعيش (١٠/ ١٥٣-١٥٤)، والمساعد (٤/ ١٩٦، ٢٧٨).

(٢) الكتاب (٤/ ٤٢١).

(٣) انظر الأفعال لابن القطاع (٣/ ٤٤)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٧٠-٢١٧١)، وقراءة نافع وابن عامر وعاصم في قوله تعالى من سورة الأحزاب: من الآية ٣٣ ﴿وَقَرْنَ﴾ مثل خفن، والباقون بكسر القاف مثل عذن. انظر الكشف (٢/ ١٩٧-١٩٨)، والإقناع (٢/ ٧٣٧)، والنشر (٢/ ٣٤٨)، والبحر (٧/ ٢٣٠).

(٤) الكتاب (٤/ ٤٢١-٤٢٢).

(٥) انظر الكشف (٥/ ٤٢)، والبحر (٧/ ٢٣٠).



● قوله: «واسطاع».

أي: ومن الحذف الاعتباري قولهم: اسطاع يستطيع بفتح حرف المضارعة، وهو فصيح كثير الاستعمال، والأصل: استطاع يستطيع، فحذفوا التاء، وبعضهم حذفوا الطاء فقالوا: استاع يستيع، وليس بفصيح، ومرجوحيته تدل على مرجوحية القول بحذف الثاني من نحو ظلت، ولهذا قال الزنجشيري<sup>(١)</sup>: «إن شئت قلت: حذفت التاء الزائدة، وقلبت الطاء تاء». وإنما خففوا بالحذف على الوجهين حيث لم يكن للإدغام كما مر سبيل<sup>(٢)</sup>.

وحذفوا أيضاً في قولهم: بلعنبر، وعلماء، ومِلماء في: بني العنبر، وعلى الماء، ومن الماء؛ لعدم مدخل الإدغام، وذلك لسكون الثاني. قال<sup>(٣)</sup>:

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم

طفوا العود على الماء؛ أي: جرى، وطفت علماء يذكر في موضع المدح؛ لأن ما طفا فقد علا، وعاجت: مالت، والشطر: النحو. ومن الكتاب<sup>(٤)</sup>: «وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام التعريف». أراد مثل بني الحرث، فنقول: بلحرث.

● قوله: «وأما نحو يتسع ويتقي».

أي: بتخفيف التاء فشاذاً؛ لأن القياس أن يخفف بالإدغام؛ لأنه موضعه، فالحذف الاعتباري لا يحمل<sup>(٥)</sup> له. وذلك أن تقول: توالي الحركات أنقل من صورة الإدغام، وذلك مدرك بالضرورة. وقيل<sup>(٦)</sup>: حُملا بحذف التاء على يسع ويقي؛ إذ حُذف الواو منهما، ويكون الأمر من يتقي: تقى،

(١) الفصل (٤٠٤).

(٢) م: (كما مر إليه سبيل).

(٣) الشاهد مختلف في نسبته فقد رواه المبرد لقطري بن الفجاءة، والمدايني لصالح بن عبد الله العبشمي، وأبو مخنف لعبيدة بن هلال الشكري، ووهب بن جرير لحبيب بن سهم التميمي، والهيثم بن عدي وخالد بن خدش لعمر القنا. ذكر ذلك صاحب الأغاني (١٤٢/٦-١٥١) في قصة رقعة دولاب، ونقله عن ابن المستوفي في إثبات المحصل (٢٥٧)، والبغداد في شرح شواهد الشافية (٤٩٨-٥٠٤)، والأسالي الشجرية (١/١٤٥) و٢/١٨٠، وشعر الخوارج (١٠٦).

(٤) الكتاب (٤/٤٨٤).

(٥) الأصل، ك: (لا حل).

(٦) انظر شرح ركن الدين (١٤٥).

يحذف التاء والياء. وقد جاء<sup>(١)</sup>:

تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

- ٣ وقيل<sup>(٢)</sup>: تَقِي يَتَقِي كَرَمِي يَرْمِي أصله: وقى يَقي، أبدلت التاء من الواو لئلا يجب الحذف، وهذا بخلاف تَخَذَ يَتَخَذُ فإنه أصل، ولو كان مثل يَتَقِي؛ أعني مخففاً من يَتَخَذُ موزون يَفْتَعِلُ؛ لكان يَتَخَذُ بفتح التاء. والدليل الآخر على أصالته أن الأمر منه إِتَخَذَ، لا تَخَذَ نحو تَقِي.
- ٦ وفي الصحاح<sup>(٣)</sup>: يقال: إِتَّخَذُوا فِي الْقِتَالِ بَهْمَزَيْنِ: إِذَا أَخَذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَهُوَ مِنَ الْأَخْذِ، إِلَّا أَنَّهُ أَدْغَمَ بَعْدَ تَلَيْنِ الْهَمْزَةِ وَإِبْدَالِ التَّاءِ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى لَفْظِ الْإِفْتِعَالِ تَوَهَّمُوا أَنَّ التَّاءَ أَصْلِيَّةٌ فَبَنَوْا مِنْهُ تَخَذَ وَيَتَخَذُ. وُقُرئ<sup>(٤)</sup> ﴿لِتَخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾.
- ٩ وأقول: فيه نظر؛ لأن إبدال التاء بعد تَلَيْنِ الْهَمْزَةِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَقَدْ ذُكِرَ<sup>(٥)</sup> أَنَّ اتَّزَرَ فِي إِتَزَرَ خَطَأً. وَأَيْضًا بِنَاءُ أَصْلٍ بِتَوَهْمِ أَصَالَةِ حَرْفٍ فِي مَنْشَعِبٍ بَعِيدٍ؛ إِذْ دَلَالَةُ صُورَةِ الْأَصْلِيِّ عَلَى أَصَالَةِ حُرُوفِهَا أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ صُورَةِ الْمَنْشَعِبِ عَلَى تَفَرُّعِ بَعْضِ حُرُوفِهَا، وَأَيْضًا صُورَةُ الْأَصْلِيِّ دَالَةٌ عَلَى حَقِيقَةِ أَصَالَتِهِ عَلَى الْأَمْرِ الْعَامِّ، فَيَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ التَّحَكُّمُ، فَإِنْ تَخَذَ يَتَخَذُ أَصْلٌ، كَمَا أَنَّ أَخَذَ يَأْخُذُ أَصْلٌ.
- ١٢

- ولسيبويه في استخَذَ قولان. من الكتاب<sup>(٦)</sup>: «استخَذَ فلان أرضًا، يريد اتَّخَذَ، كأنهم أبدلوا السينَ مكانَ التاء كما أبدل التاء مكانها في سِتْرٍ، وفيها قول آخر أن يكون استفعل، فحذفت التاء
- ١٥

(١) الشاهد أنشد أبو الحسن لعبد الله بن همام السلولي من قصيدة يخاطب بها النعمان بن بشير الأنصاري أمير الكوفة زمن معاوية، ويمدح فيها الأنصار ومعاوية، ويطلبه فيها بإتخاذ عطائه، وهو عجز بيت صدره:  
زيادتنا نعمانُ لا تنسينها

وانظر الشاهد منسوباً إليه في نوادر أبي زيد (٤، ٢٧)، والأمالى الشجرية (١/ ٣١٥)، واللسان (وقى)، وشرح شواهد الشافعية (٤٩٦).

(٢) انظر الصحاح (وقى).

(٣) الصحاح (أخذ).

(٤) الكهف: من الآية ٧٧. قرأ البصريان وابن كثير ويعقوب وعبد الله والحسن وقتادة وابن بحرية: (لَتَخَذَتْ) مثل علمت، والباقون بالتشديد وفتح الخاء (لَتَخَذَتْ). انظر التيسير (١٤٥)، والكشف (٢/ ٧٠-٧١)، والإقناع (٢/ ٦٩١)، والنشر (٢/ ٣١٤)، والبحر (٦/ ١٥٢)، وابن جماعة (٣٥٩).

(٥) انظر حاشية ابن جماعة (٣٥٩).

(٦) الكتاب (٤/ ٤٨٣-٤٨٤) باختصار.

للتضعيف كما حذفوا لام ظَلَّتْ» كأنه قال: عين ظلت؛ لأن مذهبه حذف العين، فأراد باللام صورته، لا لام الفعل.

- ٣ ومال المصنف في إلى القول الأول حيث قال في شرح المفصل<sup>(١)</sup>: «وأما استخذ فيحتمل أن ١٨٦ ب يكون من هذا الباب» أي: باب تلاقي المثليين. قال<sup>(٢)</sup>: «وهو الظاهر؛ لأنهم لا يقولون استخذ<sup>(٣)</sup> - أي موازن استضرب - ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضاً فإنه بمعنى اتَّخَذَ، ولو كان استفعل لاختلف معناه».

٩ ولك أن تجيب عن لزوم مجيء الأصل بأن الغنية بالمخفف عن الأصل حاصلة، وليس كل أصل مستعملاً. وعن لزوم اختلاف المعنى بأن من الجائز ورود باب بمعنى باب آخر، ولهذا اختلف في استكان، وقد تقدم<sup>(٤)</sup>.

وعلى الراجح عند المصنف يجب إبدال السين من التاء، وقد نفاه في باب الإبدال، كما تقدم، وكان الأوفق لما ذكره ثمة أن يختار القول الثاني.

- ١٢ • وقوله: «استخذ» مبتدأ، وقوله: «أشدُّ» خبره. وكان أشدَّ لأن تخفيف يَتَّقِي وَيَتَّسِع قُدْرَ له محمل، وهذا إبدال أو تخفيف ليس له محمل. هكذا ذَكَرَ، وفيه نظر؛ لأنه على القول الثاني يوافق استطاع. ولك أن تقول: هو أيضاً نادر، فلا يحمل عليه.
- ١٥ • وقوله: «ونحو بُشِّرُونِي».

أي: قد تقدم<sup>(٥)</sup> في النحو أن نون الوقاية إذا اتصلت بالمضارع فيه نون التثنية أو الجمع (أو خطاب الجمع)<sup>(٥)</sup> يجوز إثباتها وحذفها حملاً على المفرد مثل: ينصرني، وفراراً من التثنية، وذلك بُشِّرَانِي، وبُشِّرَانِي، وبُشِّرِينِي، وبُشِّرُونِي، (وبُشِّرُونِي، وبُشِّرُونِي)<sup>(٥)</sup>، وإِنِّي، وإِنِّي جار مجرى ذلك مع كون إِنِّي مشتملاً على النونات.

هذا آخر مباحث التصريف.

★ ★ ★

٢١

(١) الإيضاح (٢/ ٥٢٠).

(٢) الأصل، ك: (أُسْتُخَذَ).

(٣) انظر ص (٥٢) من هذا الكتاب.

(٤) انظر الكافية (١٤٧).

(٥) ليس في ٢.

## [مسائل التمرين]

معنى قولهم: كيف تبني من كذا نحو كذا؟ أي: إذا ركبْتَ منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس فكيف تنطقُ به؟ وقياس قول أبي علي أن تزيد وتحذف ما حُذف في الأصل قياساً، وقياسُ آخرين أن تحذف المحذوف قياساً أو غير قياس. (الشافية: ١٣٣).

وقد أورد مسائل للتمرين، ومعناه تعويد أهل الصرف واستمراره، من مرن على الشيء يَمُرُّنْ مُروناً ومَرَّنةً: إذا تَعَوَّدَه، واستمرَّ عليه. ويقال: فلان مُمرِّن الوجه على هذا الأمر؛ أي: صلب الوجه.

وكان النحاة قديماً وجديداً يقولون: كيف تبني من كذا مثل كذا؟ سؤالاً واستعلاماً.

واختلف<sup>(١)</sup> في معنى هذا القول: الأكثرون على أن معناه أنك إذا ركبْتَ من حروف المسؤول عنه مثل المطلوب موازنه، وعملت به ما يقتضيه القياس الصرفي، فكيف تنطقُ به؟ كما يقال: كيف تبني من سري مثل أسلم؟ فتقول: أسرى؛ لأنك تثبت الهمزة الزائدة مفتوحة، ثم فاء الفعل ساكنة، ثم عين الفعل مفتوحة، ثم لام الفعل أيضاً مفتوحة؛ لكن عرض عارض قياسي اقتضى قلب الياء ألفاً لم يعرض في الأصل؛ أعني أسلم، فإن عكست الأصل والفرع، فقلت من سلم مثل أسرى قلت: أسلم، كان الأصل مُعللاً دون الفرع.

وأبو علي<sup>(٢)</sup> على أن معناه أنك إذا ركبْتَ منها زنتها، وعملت ما يقتضيه القياس، وحذفت ما حذفت في الأصل على القياس، فكيف تنطقُ به؟ وإليه أشار بقوله: «أن تزيد وحذفت» أي: وقياس أبي علي أن تزيد على القول المذكور، وهو قوله: «إذا ركبْتَ» قيداً آخر، وهو قولك: «وحذفت ما حذفت...» إلى آخره.

وطائفة<sup>(٣)</sup> من النحاة على أن معناه ما ذكره أبو علي مع قيد آخر، وهو أن يقال: أو غير قياس، ١٨٧ فيكون الحاصل قولك: إذا ركبْتَ منها زنتها، وعملت مقتضى القياس، وحذفت ما حذفت في الأصل قياسياً كان ذلك، أو غير قياسي، فكيف تنطقُ به؟ وسيظهر أثر الخلاف، وهذا الأخير هو المراد بقوله: «وقياسُ آخرين، أو غير قياس» يعني: والقياس عند آخرين أن تحذف من الفرع ما حذفت من الأصل، كان الحذف قياسياً<sup>(٤)</sup> كما قال أبو علي، أو غير قياس أيضاً. فالتفسير الأول أعم، والثالث أخص، والثاني أخص من الأول، وأعم من الثالث.

(١) انظر الأصول (٣٥١/٣)، والحلييات (٣٢٤)، والمنصف (٤٤/١)، والتبصرة (٩٠٦/٢)، وشرح الملوكي (٥٠٢)، والمنع (٧٣١/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٩٤).

(٢) ك، م: (قياساً).

- ٣ إذا عرفت هذا فاعلم أنه قولهم: تبني يقتضي البناء، وقولهم: مثل كذا يقتضي المماثلة، فلو كان بناء المثل موجودًا كان السؤال فاسدًا، فلا يقال: كيف تبني مثل نصر من ضرب؛ لاقتضاء ذلك تحصيل الحاصل، ولا يقال أيضًا: من ضرب مثل يضرب؛ إذ الجواب يضرب، فيكون يضرب مثل نفسه، وهو محال؛ لاقتضاء المماثلة التعدد، وهو في الواحد مستحيل؛ بل يقال: كيف يكون مضارع ضرب.
- ٦ وقيل: لا يُبنى<sup>(١)</sup> من الرباعي ثلاثي، ولا من الخماسي رباعي، ولا ثلاثي؛ إذ يحتاج حينئذ إلى حذف بعض الحروف الأصول، فيكون هدمًا<sup>(٢)</sup> لا بناء.
- ٩ وأنا أقول: هذا يقتضي فساد قول أبي علي: مُضَرِّي في مثل مُحَوِّي، وفساد قول آخرين أيضًا، وسيأتي، وأيضًا هذه مشاحة لفظية.
- وقال شارح<sup>(٣)</sup>: «ينبغي أن تعلم أن ذلك إنما يكون من الحروف الأصلية، حتى لو كان في المثال الذي تبني منه زوائد حذفها وبنيت من أصول الكلمة ما طُلب بناؤه».
- ١٢ وأنا أقول: ليس يحتم أن تحذف الزوائد؛ إذ لو قيل لك: ابن مثل استَحَذَ على القول الثاني لسيويه من استغفر يكفيك أن تحذف التاء فقلت: استغفر.
- واعلم أن النحاة اختلفوا في البناء. قال سيويه<sup>(٤)</sup>: لك أن تبني من العربي عربيًا ورد مثله في كلام العرب؛ لأن الغرض رياضة النفس على قياس كلام العرب.
- ١٥ وقال أبو الحسن<sup>(٥)</sup>: لك أن تبني من العربي عربيًا ورد مثله في كلام العرب، أو لم يرد، ومن الأعجمي أعجميًا وعربيًا؛ لأنه أزيد في الدربة.
- ١٨ فعلى هذا لا يجوز بناء مثل جعفر من ضرب بفتح الجيم وكسر الفاء أو ضمها مما لم يجرى في الكلام عند سيويه، ويجوز عند أبي الحسن.
- وقيل<sup>(٥)</sup>: كلام سيويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضة.

(١) وأحازه أبو الحسن الأخفش كما في شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٩)، وانظر شرح الملوكي (٥١٤)، والمتع (٢/ ٧٣٤).

(٢) الأصل، ك: (هذا ما).

(٣) هو الجاربردي (٣٦١).

(٤) انظر المنصف (١/ ١٨٠)، وشرح الملوكي (٥٠٥).

(٥) انظر شرح الجاربردي (٣٦١).

وأنا أقول: لا شك في أوغليته، ولكنه ربما يجرُّ إلى ما لا يظهر فيه فائدة كما قيل: ابن من يَسْتُ  
مثل (سيورغاميشي) ومعناه الاستمالة في لغة الترك، فالإقتصار لمعرفة كلام العرب على كلام العرب  
أحسن. ٣

فمثل: مُحَوِيٍّ من ضَرَبَ: مُضَرِيٍّ، وقال أبو علي: مُضَرِيٍّ.

ومثل: اسْمٌ، وَغَدٍ من دَعَا: دُعُوٌّ، وَدُعُوٌّ، لَا: إِذْعٌ، وَلَا: دَعٌ، خلافاً للآخرين.

ومثل: صَحَائِفٌ من دَعَا: دَعَايَا، باتفاق؛ إذ لا حذف في الأصل. ٦

ومثل: عَنَسَلٍ من عَمِلَ: عَنَمَلٌ، ومن باع، وقال: بَنَيْعٌ، وَقَنُولٌ، يَظْهَرُ النون فيهن؛ للإلباس  
بِفَعْلٍ.

ومثل: قَنَفَخَرٍ من عَمِلَ: عَنَمَلٌ، ومن باع، وقال: بَنَيْعٌ، وَقَنُولٌ، بالإظهار؛ للإلباس بَعَلْكَدٍ  
فيهن. ٩

ولا يُبْنَى مثل جَحَنَقَلٍ من كَسَرَتْ، أو جَعَلَتْ؛ لرفضهم مثله؛ لما يلزم من ثَقُلٍ أو لِس.

ومثل: أُبْلِمٍ من وَأَيْتَ: أَوْءٍ، ومن أَوَيْتَ: أَوٍّ، مدغماً؛ لوجوب الواو، بخلاف تُؤْوِي.

ومثل: إِجْرِدٍ من وَأَيْتَ: إِيءٍ، ومن أَوَيْتَ: إِيٍّ، فيمن قال: أُحَيٍّ، ومن قال: أُحَيٍّ قال: إِيٍّ.

ومثل: إِوَزَّةٍ من وَأَيْتَ: إِيَّاءةً، ومن أَوَيْتَ: إِيَّاءةً، مدغماً. ١٥

ومثل: اِطْلَحَمٌ من وَأَيْتَ: إِيَّاءةً، ومن أَوَيْتَ: إِيَّاءةً.

وسُئِلَ أبو علي عن مثل ما شاء الله من: أَوْلَقَ، فقال: ما أَلِقَ الإِلَاقُ، والأَلَقُ على اللفظ،  
والأَلَقُ على وجهٍ، بَنَى على أَنَّهُ قَوَّعَلٌ. ١٨

وأجاب في بِاسْمٍ: يَأْلَقِي، أو بِأَلَقِي.

وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مُسْطَارٍ من آءةٍ فظنه مُفْعَلاً وتَحْيَرٌ، فقال أبو علي:  
مُسْتَاءٌ، فأجاب على أصله، وعلى الأكثر: مُسْتَاءٌ. ٢١

وسأل ابنُ جني ابن خالويه عن مثل كَوَكَبٍ من وَأَيْتَ مخففاً مجموعاً جمع السلامة مُضَافاً إلى  
ياء المتكلم، فتَحْيَرٌ أيضاً، فقال ابن جني: أَوَيٍّ.

ومثل: عَنَكَبُوتٍ من بَعَتَ: يَبْعُوتُ. ٢٤

ومثل: اطمأن: إِيَّعَ، مُصَحَّحًا.	
ومثل: اغْدُوْدَن من قُلْتُ: اِقْوَوِّلَ، وقال أبو الحسن: اِقْوَيْلَ؛ للواوات.	
ومثل: اُغْدُوْدِن: اُقْوَوِّلَ، وَاِيُوِيْعَ، مُظْهَرًا.	٣
ومثل: مَضْرُوْب من القُوَّة: مَقْوِيٌّ.	
ومثل: عُصْفُوْر: قُوِيٌّ، ومن الغَزْو: غَزَوِيٌّ.	
ومثل: عَضُد من قَضَيْتُ: قَضٍ.	٦
ومثل: قَدْغَمِلَة: قُضِيَّة، كَمْعِيَّة في التصغير.	
ومثل: قَدْغَمِيْلَة: قُضُوِيَّة.	
ومثل: حَمَصِيْنَصَة: قُضُوِيَّة، فَتَقْلَبُ كَرَحَوِيَّة.	٩
ومثل: مَلَكُوْت: قَضُوُوْتُ.	
ومثل: جَحْمَرِش: قَضِي، ومن حَيِّنْتُ: حَيَّو.	
ومثل: حِلْبَلَاب: قِضِيضَاء.	١٢
ومثل: دَخَرَجْتُ من قَرَأَ: قَرَأَيْتُ.	
ومثل: سَيَطَر: قِرَائِي.	
ومثل: اِطْمَأْنَنْتُ: اِقْرَأَيْتُ، ومضارعه: يَفْقَرِيْءُ، كَيَفْقَرَعِيْعُ. (الشافية: ١٣٣-١٣٧).	١٥

● قوله: «فمثل مُحَوِيٍّ».

- ١٨ هذا أمثلة كيفية البناء، وقد علمت في النسبة<sup>(١)</sup> أن محويٍّ منسوب إلى مُحَيٍّ فاعل حَتَّى يُحْيِي زنته في الرفع والجر مُفَعِّمٌ، وفي النصب مُفَعَّلًا تقول: هذا مُحَيٌّ، ومررت بِمُحَيٍّ، ورأيت مُحَيًّا، فإذا نسبت إليه حذفَت اللام كما حذفَت في المشتري، فبقي أربع ياءات مع كسرة هي كياء على ١٨٧ ب زنة مُفَعِّيٍّ، فحذفت إحدى الياءين، وقلبت الأخرى واوًا، فقلت: مُحَوِيٌّ.
- ٢١ فإذا بنيت من ضرب مثله قلت: مُضَرِّيٌّ<sup>(٢)</sup> على الأكثر؛ إذ لا قياس يقتضي تغييرًا في الفرع. مُضَرِّيٌّ على قول أبي علي؛ إذ يحذف من الفرع ما حُذِف من الأصل قياسًا، وقد حُذِف منه اللام

(١) انظر ص (١٧١) من هذا الكتاب.

(٢) الأصل، ك: (مُضَرِّيٌّ).

والتكرير فتُحذفان من الفرع أيضاً. والذين يحذفون من الفرع ما حُذف من الأصل على غير قياس فهم لما حُذف على القياس أحذف، فعندهم أيضاً يكون مُضَرِّيٌّ.

- ٣ ومنها أن تبني مثل اسم من دعا فتقول على الأكثر: دَعَوْ أو دُعَوْ بضم الدال أو كسره؛ إذ أصله سِمَوْ أو سُمَوْ. وإنما قالوا هكذا لأن جمعه الأسماء، والأفعال جمع فُعِلْ أو فَعِلْ كَقَفَلْ وأَقْفَالْ وَجِدْعْ وأَجْدَاعْ، وهذا لأنه لا قيلس لحذف الأصل، أعني حذف لام اسم، وكذا على قول أبي علي لأنه لا يحذف من الفرع ما حُذف من الأصل بلا قياس، بخلاف الآخرين فإنه يكون عندهم: إِذْعْ؛ لأنهم يغيرون الفرع كغير الأصل على كل حال، فهم حذفوا اللام، وأسكنوا الفاء، وأدخلوا همزة الوصل كما في الأصل. ومنها أن تبني منه أيضاً مثل غَدٍ فتقول: دَعَوْ يسكون العين؛ لأن أصله غَدَوْ يسكون العين. وهذا على القولين الأولين؛ إذ لا قياس لحذف اللام، بخلاف الآخرين، فحذفوا اللام ههنا أيضاً، فقالوا: دَعْ كَغَدْ.

- ومنها أن تبني منه مثل صحائف فتقول: دَعَايا، باتفاق الأقوال؛ إذ لا حذف في الأصل، وكان الأصل دَعَائِيُو، قُلِبَت الواو ياء لانكسار ما قبلها، قُلِبَت الهمزة ياءً، والياء ألفاً؛ إذ<sup>(١)</sup> كان مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، وليس مفرداً كذلك، فصار دعايا، كما مر في ركاي<sup>(٢)</sup>. ومنها أن تبني مثل عَنَسَلٍ من عمل، فقلت: عَنَمَلٌ بإظهار النون؛ إذ لو أدغمت لالتبس بفعل ماضي التعميل.

١٥ وكذا من قال وباع، فتقول: قَنَوَلٌ وَبَنَيْعٌ بالإظهار؛ لأداء الإدغام إلى الالتباس بقَوْلٍ وَبَيْعٍ الماضي من التفعيل. وإنما لا تُعِلُّ حرفَ العلة لسكون ما قبلها.

- ١٨ ومنها أن تبني مثل قِنْفَخِرٍ من عمل وباع وقال، فتقول: عِنَمَلٌ، وَبَنَيْعٌ، وَقَنَوَلٌ بالإظهار وتكرار اللام؛ إذ لو أدغم لالتبس بما بُنِيَ منه لمثل عِلْكَدٍ، وهو البعير الغليظ.

- ٢١ ولا يُبْنَى مثل جَحَنَفَلٍ من كسر، ولا جَعَلٌ؛ لأداء ذلك إلى أحد محذورين: إما ثقلٌ مدرك بالضرورة في قولك: كَسَرَرَّ، وَجَعَلَلَّ<sup>(٣)</sup>، بالإظهار. قال سيويه<sup>(٤)</sup>: لم يبنوا مثل قَنَرٍ ولا عَنَلٍ<sup>(٥)</sup>؛ أي: بالسكون، وإما التباسٌ بما بُنِيَ لمثل سَفَرَجَلٍ في قولك: كَسَرَرَّ، وَجَعَلَلَّ بالإدغام. ولا يخفى عليك

(١) الأصل، ك: (إذا).

(٢) انظر ص (٤٤٨، ٥٢١) من هذا الكتاب.

(٣) ك: (كسر وجعلنل) تحريف.

(٤) الكتاب (٤/٤٥٦)، والثلاثان فيه بكسر أولهما.

(٥) في النسخ: (ولا عَنَلٍ). والتصويب عن الكتاب.



أنك تكرر اللام في بناء مثل الرباعي من الثلاثي مرة، كما في بناء الرباعي لمثل الخماسي، ومن الثلاثي لمثل الخماسي مرتين. §

١٨٨

● قوله: «ومثلُ أُبْلِمَ».

٣

هو خوصُ المُقْل. يقول: إذا بنيتَ مثلُ أُبْلِمَ من وَاَيْتُ، والوَاْيُ الوعد، قلتَ: أَوْء؛ لأن أصله أَوْوِيَّ بقلب ضمة الهمزة كسرة، كما فعلتَ ذلك في التَّمشي؛ لسلامة الياءِ، وتعلُّ الياءِ إعلال قاضٍ. تقول: هذا أَوْء، ومررت بأَوْء، ورأيت أَوْئِيًّا.

٦

ومثله من أَوْئْتُ إذا رجعتَ إلى منزلك: أَوْء بالإدغام، وأصله: أَوْوِيَّ بهمزتين، فقلبت الساكنة واواً كما في أَوْجِرْ، فأدغمت في العين، وشأنُ الياءِ كالسابق، فتقول: أَوْء حالتي الرفع والجر، وأَوْئِيَّا حالة النصب.

٩

فإن قيل: لَمْ يُدْغَمُوا الهمزة المقلوبة في تَوِي، فَلِمَ أدْغَمُوا<sup>(١)</sup> ههنا.

قلنا: لجواز قلبها ثمة، ووجوبه ههنا؛ إذ الواجب قلبها يجري بحرى الأصيل؛ لاقتضاء الوجوب ذلك، ولهذا قال: «فُدْغَمَا لوجوب الواو بخلاف تَوِي».

١٢

وإذا بنيتَ مثلَ إَجْرِدْ من وَاَيْتُ قلتَ: إِيء، الأصل: إِوِيَّ، انقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وشأنُ الياءِ ظاهرٌ، فتقول حالتي الرفع والجر: إِيء، وحالة النصب: إِيئِيًّا. وتكتب هكذا: إِيء، إِيئِيًّا.

١٥

ومن أَوْئْتُ قلتَ: إِيء، وأصله: إِوِيَّ، قُلبت الهمزة ياءً وجوباً، كما في إِيْدِبْ؛ أعني لاجتماع الهمزتين، فاجتمع الواو والياء، فسبق إحداهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الأخرى، فصار: إِيئِيَّ، فأعلَّ إعلال قاضٍ عند من قال: أحيَّ يكون الياءُ المحذوفة مَنَوِيَّةً، فصار: إِيئِيَّ حالتي الرفع والجر، وإِيئِيَّا حالة النصب، وحذفت الثالثة عند من قال: أحيَّ يكونها منسية فصار حالة النصب أيضاً كحالتي الرفع والجر؛ أعني بالحذف، ودخله الحركات الثلاث.

١٨

وإذا بنيتَ مثلَ إِوَزَّةٍ بتشديد الزاي، والأصل: إِوَزَزَّةٌ فأدغمت، وهي طير الماء، من وَاَيْتُ قلتَ: إِيئَاةً، أصله: إِوَايَّةً، قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وقلبت الياءُ أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إِيئَاةً.

٢١

ومن أَوْئْتُ قلتَ: إِيئَاةً، أصله: إِئَوِيَّةً، قُلبت الهمزة ياءً وجوباً، وقلبت الياءُ أَلْفًا للتحرك

٢٤

(١) الأصل، ك: (فَلِمَ لا أدْغَمُوا).

والانفتاح، فحصل إِيوَاءٌ، واجتمع الياء والواو، والأولى ساكنة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت، فصار إِيَاءَةً.

ومثل اطلَحَمَ أَظْلَمَ، من وأيت إِيَائِيَا، أصله: إِيَوَائِيَا بثلاث ياءات؛ إذ مثل اطلَحَمَ مشددة فيكون ثلاث لامات، وَقَلْبُ الواو يَاءٌ ظاهر، وأما قلب الياء الأخيرة أَلْفًا فلتحركها وانفتاح ما قبلها؛ إذ الياء الأولى ساكنة والأخيرتان منفتحتان، ووجه الإدغام ظاهر؛ إذ وجود المثليين يقتضيه.

وتُقلَب هذه الألف عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك به إلى ما انقلبت هي عنه؛ أعني الياء، فتقول: إِيَائِيَيْنَ، نحو: اطلَحَمَمَنَ.

ومثله من أَوَيْتُ: إِيَوِيَا، وأصله إِيَوِيَّيَا، بثلاث ياءات كالسابق، ولا يخفى العمل، إلا أنك لم تدغم الياء المنقلبة عن الهمزة بقلب الواو ياء للإدغام، فلم تقل: إِيِيَا بياءين مشددتين؛ بل قلت: إِيَوِيَا بلا قلب؛ وإدغام؛ إذ ليس بجزم أن تقلب هذه الهمزة ياءً، بخلاف همزة إِيَاءَةٍ؛ لأن الأولى من ١٨٨ ب الهمزتين همزة الوصل، فلا اجتماع لهما مطردًا؛ إذ لو قلت: فَأَوِيَّيَا<sup>(١)</sup> لم تبقِ همزة الوصل. وعلى مثال إِيَائِيَيْنَ تقول: إِيَوِيَّيْنِ.

١٢ ● قوله: «وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله من أولقٍ».

قد سلف أن في أولقٍ مذهبين<sup>(٢)</sup>: أحدهما أنه فَوَعَلَّ والهمزة أصل، والآخر أنه أَفَعَلَّ والواو أصل. ذهب أبو علي إلى الأول حيث قال: مثله من شاء أَلَقَ، ومن لفظ الله: الإِلَاقُ. أما أَلَقَ فلأن شاء ساكن العين، وأما الإِلَاقُ فلأن لفظ الله أصله الإله، فنقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، فحذفت الهمزة، وأدغمت اللام في اللام، والتزموا هذا العمل في اسم الله تعالى، وهذا الالتزام غير قياسي، وأبو علي لا يحذف من الفرع ما حذف من الأصل<sup>(٣)</sup> (بغير قياس، فلذلك لم يقل اللَاقُ باعتبار الأصل، والمصنف قال اللَاقُ باعتبار اللفظ، ويكون هذا قياس من يحذف من الفرع ما حذف من الأصل)<sup>(٣)</sup> مطلقًا، سواء كان قياسًا أو غير قياس. وهذا التقرير مبني على أن لفظ الله من قولهم: أَلَهَ إذا تحير، فأما إذا قيل: هو من قولهم: لاه إذا استتر فوزنه الفَعْلُ، ويكون الجواب ما أَلَقَ الأَلَقُ.

وعلى المذهب الثاني في أولقٍ يكون الجواب: ما وَلَقَ الوِلَاقُ، وما وَلَقَ اللَاقُ، وما وَلَقَ الوَلَقُ.

(١) الهمزة هنا فاء أويت، المقلوبة ياء في (إيويًا) لسكونها وانكسار همزة الوصل قبلها، فلما حذفت همزة الوصل لم يبق موجب لقلبها ياءً، فعادت همزة كما كانت.

(٢) انظر ص (٣٢٥) من هذا الكتاب.

(٣) ليس في م.

وقال شارح<sup>(١)</sup>: «اعلم أن في قول المصنف<sup>(٢)</sup>، وهو أن حذف الهمزة في الله غير قياس؛ نظراً لأنه قياس مر في تخفيف الهمزة».

٣ وأنا أقول: هذا غير موجه؛ لأن المصنف لم يقل الحذف غير قياس؛ بل قال<sup>(٣)</sup>: «قد بنى أبو علي من أولق مثل الكلمتين الأخيرتين، ولم يبن مثل الأولى؛ يعني لفظة «ما»؛ لأنه لا يجوز ذلك؛ إذ يحتاج حيثنذر إلى حذف بعض الحروف الأصول، فيكون هدمًا لا بناءً<sup>(٤)</sup>».

٦ وأنا أقول: هذا يناهض مَضَرِيَّ في مثل مُحَوِيٍّ؛ إذ فيه حذف بعض الأصول، وقد سلف، ولعله لم يبن مثل «ما» لأنهم لا يتصرفون في مثله بأعمال الصرف من الأصل والزائد والوزن إلى غير ذلك، فلذلك لم يحاول مثاله أيضًا.

٩ وسئل أيضًا عن مثل قولك: باسم من أولق، فقال: يَأْلَقُ، أو بَأْلَقَ بكسر الهمزة وضمها، فبنى أيضًا على أنه فوعل. والجواب على أنه أَفْعَلُ: وَلَقَّ أو وَلُقَّ؛ لما مر من أصل اسم سَمَوْ أو سُمُو، وذلك لأن المحذوف من الأصل على غير قياس، فلذلك لم يحذف من الفرع. وعلى القول الثالث ١٢ يكون الجواب: بِتَلْ بسكون الهمزة وحذف القاف.

وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مُسْطَارٍ من آء، وهي شجر، والتقدير عاعة، فتوهم ابن خالويه أنَّ مسطارًا مفعالًا، وتحجّر، فأجاب أبو علي بأنه مُسَاءٌ، على مُسْعَاعٍ. أصل مسطار: مُسْطَيرٌ، نقلت فتحة الياء إلى ما قبلها، فسكنت سكونًا غير أصليٍّ § هو كالمتحرك، فانقلبت أَلْفًا، ١٥ فصار مُسْطَارًا كمستطاب، فحذفت التاء كما حذفت من مُسْطَاعٍ، وعلى هذا أصل مُسَاءٌ: مُسْتَايًا، باكتناف الهمزتين الياء، على مُسْتَعِيعٍ، فانقلبت الياء أَلْفًا كما في مستطار، فصار مُسَاءٌ، ١٨ على مُسْعَاعٍ، فحذفت التاء، فصار مُسَاءٌ.

قال المصنف في الشرح<sup>(٥)</sup>: «يلزم أبا علي أن لا يكون قوله في ما شاء الله ما ألقى الإلاق، ولكن ينبغي أن يقول: ما ألقى اللاق؛ لأن الهمزة حذفت من الأصل حذفًا قياسيًّا. فإن قال: هو غير واجب قلنا: وحذف التاء [من مستطار]<sup>(٦)</sup> أيضًا غير واجب».

(١) هو ركن الدين (١٤٨).

(٢) يريد في شرحه على الشافية (٨٣/ب).

(٣) انظر شرح المصنف على الشافية (٨٣/ب).

(٤) الأصل، ك: (هذا ما لا بناء).

(٥) شرحه على الشافية (٨٣/ب).

(٦) ساقط من الأصل.

وأنا أقول: الحق أن التزام حذف الهمزة على غير قياس، كما قاله المصنف؛ لكن الحذف قياس، فأما حذف التاء فعلى غير قياس؛ إذ ليس لك أن تقول مثلاً في مُسْتَطَاب: مُسْتَطَاب بغير التاء، فإن قيس الحذف على الحذف فالفرق بين، وإن قيس الحذف على التزام الحذف فلا فرق.

٣

وأشار المصنف إلى أن أبا علي أجاب على أصله في أن ما حذف من الأصل على قياس يحذف من الفرع. وهذا يوهم أن حذف التاء قياس، وليس كذلك؛ لكنه قد ذكر هكذا بناءً على ما اعتقده أبو علي من قياسية حذف التاء. والكلام فيها، فإنها ممنوعة.

٦

وبهذا التأويل يندفع اعتراض شارح<sup>(١)</sup> قال: «في كلام المصنف، وهو أن أبا علي أجاب على أصله، نظراً؛ لأن الحذف في مُسْطَار غير قياس، ولا نظير لمُسْطَار إِلَّا اسْطَاعَ». وهذا الإيراد متوجّه على أبي علي<sup>(٢)</sup>، لا على المصنف، وإنما علل قياسية حذف التاء بقوله<sup>(٣)</sup>: «حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء» على عقيدة من يحذف قياساً، ولهذا استبعد أن يقول أبو علي بقياسية حذف التاء، فقال<sup>(٤)</sup>: «ولعله أجاب كذلك - أي لعل أبا علي أجاب مستأً على مُسْتَعاعٍ، كما هو الجواب على الأكثر - وإنما وقع الغلط لأن الخط واحد»؛ أي: لقرب مُسْتَعاعٍ على مُسْتَعاعٍ، ومُسْتَعاعٍ على مُسْتَعاعٍ في الخط. وليس خطهما واحداً؛ لكن لهما قرب فيه، فأجري القرب المؤكّد بجرى الوحدة.

٩

١٢

وقال شارح<sup>(٤)</sup>: «أصل مُسْتَعاعٍ: مُسْتَأَوً على مُسْتَعَوٍ، فقدّره واوياً، فخالف المصنف، وعلّله بأن الألف إذا كانت عيناً وجُهل أصلها حُمِلت على الانقلاب عن الواو.

١٥

وأنا أقول: آءٌ من باب سَلَسٍ، وهو قليل، والمتجانسان لهما ثقل، خصوصاً إذا كانتا همزتين فيزداد ثقلًا، والواو ثقيلة، فالوجه تقدير الياء؛ لأنها أخف، فيندفع بها بعض الثقل، ثم إن العلة التي ذكرها ممنوعة.

١٨

والمُسْطَار<sup>(٥)</sup>: ضرب من الشراب فيه حموضة، وقيل بالصاد، وقيل: هو روميّ معرب. والظاهر أنه عربي؛ إذ لم يتعرض أكثر أهل اللغة لتعريبه، وأيضاً الكلام المذكور كلّ جاري على أنه عربيّ، ولولا ذلك لما جاز تقدير الأصالة والزيادة فيه.

٢١

(١) هو ركن الدين (١٤٩) تبعاً لابن النازم في بغية الطالب (٢٧٤-٢٧٥).

(٢) انظر بغية الطالب (٢٧٥).

(٣) شرح المصنف على الشافية (٨٣/ب).

(٤) هو الجاربردي (٣٦٥).

(٥) انظر المعرب (٣٢١)، واللسان (سطر)، وقصد السبيل (٤٦٧/٢).

● قوله: «وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففاً».

- يعني نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفها «مجموعاً جمع السلامة» يعني الجمع بالواو<sup>١٨٩</sup> ٣ والنون؛ إذ يشمل الجمع بالألف والتاء أيضاً «مضافاً إلى ياء المتكلم» لتسقط النون بالإضافة، وتنقلب الواو ياءً، وتدغم في ياء المتكلم في الرفع، «فتحير» ابن خالويه، «فقال ابن جني: أوي» أصله: وويّ تزيد الواو بعد الفاء؛ لأن واو كوكب زائدة، وتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتنقل حركة الهمزة إلى الواو الثانية وتحذفها، فتصير ووي مقصوراً كعصاً، فتجمعه بالواو ٦ والنون، فتصير: وون ثلاث واوات، وتضيفه إلى الياء، فتصير: وويّ، بحذف النون، وانقلاب الواو الثالثة ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم، فتقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين قياساً على أوصل، فتصير: أويّ. ٩

واعترض المصنف على ابن جني في الشرح، فقال<sup>(١)</sup>: «قلب الأولى في مثله غير لازم؛ لأن الثانية في حكم الساكن؛ لعروض النقل - يعني فهو نحو ووري، لا نحو أوصل - فلو قيل: وويّ لكان مستقيماً» أي: لا حاجة إلى العمل الأخير. ١٢

وتقول في مثل عنكبوت من بعث: يبعوث، وهذا مبني على كونه فعلاً، فلو قيل: هو فعّلت كان يبعوثاً. والأول أصح؛ لقلّة زيادة النون ثانية ساكنة، وإلى الأخير مال صاحب الصحاح<sup>(٢)</sup>. ١٥

ومثل اطمأن منه أبع. والأصل: أبعع ثلاث عينات؛ لأن أصل اطمأن: اطمأن بنونين، وهو رباعي، فأدغمت الثانية في الأخيرة، وتصح الياء لكون ما قبلها ساكناً، أو لاكتنافها بالساكنين في الأصل، كما صحّت في أبيض. ١٨

ومثل اغدودن على المعروف<sup>(٣)</sup> من قلت: أقوّل ثلاث واوات في اللفظ، بواوين الأخيرة مشددة في الخط. وقال أبو الحسن<sup>(٤)</sup>: أقوّل قلب الأخيرة ياءً لكونها قريبة من الطرف، ولكراهة اجتماع ثلاث واوات، فانقلبت الوسطى أيضاً ياءً؛ لاجتماع الواو والياء، وكون الأولى ساكنة، فأدغمها في الأخيرة، فصار: أقوّل. ٢١

(١) شرحه (٨٤/أ).

(٢) الصحاح (عكب).

(٣) أي على البناء للمعلوم.

(٤) انظر المصنف (٢٤٣-٢٤٦)، والمتن (٧٤٧-٧٥٠).

ومثله من بعث: أَيْبَع، وأصله: أَيْبَع قلبت الواو ياء لاجتماعهما، وكون الأولى منهما ساكنة، وأدغمت في الياء، وصحت الواو والياء في المثالين لكون ما قبلهما ساكنًا.

٣ ومثل اغْدُوْدِنَ على المجهول منهما: اقْوُوْلَ وأَيْبُوْعَ بالإظهار على القولين.

وقال المصنف في الشرح<sup>(١)</sup>: «لئلا يختلط ببناء آخر»، ووافقه الشارحون<sup>(٢)</sup> حيث ذكروا لفظه أو معناه، ولم يذكر هو ولا مَنْ شَرَحَ ما ذاك البناء الآخر.

٦ وأنا أقول: لا بناء يلتبس هذا المثال به بتقدير الإدغام؛ إذ لو أدغم لكان اقْوُوْلَ وأَيْبَع بتشديد الواو والياء الأخيرتين، ولا يلتبس بباب؛ إذ الأبواب محصورة، وإنما علة الإظهار شبههما بقْوُوْلَ وبُيُوْعَ؛ إذ وُوُوْلَ وبُيُوْعَ<sup>(٣)</sup> من اقْوُوْلَ وأَيْبُوْعَ يوازن ما ذكرت، وهذا معنى ما ذكره سيبويه: من الكتاب<sup>(٤)</sup> بعد ذكر اقْوُوْلَ: جمعت بين ثلاث واوات إحداهما مضمومة؛ لأن الثانية مدّة كما في قُوُوْلَ.

● قوله: «ومثل مضروب من القوة مَقْوِيٌّ».

١٢ ولا تقول: مَقْوُوْ، (كما قلت: مَقْوُوْ<sup>(٥)</sup>)؛ لأن اجتماع ثلاث واوات يمنع من جريه مجرى مَقْوُوْ. ١٩٠  
من الكتاب<sup>(٦)</sup>: «تقول من قَوِيْتُ: هذا مكانٌ مَقْوِيٌّ فيه؛ لأنهن ثلاث واوات بمنزلة ما ذكرت لك في فَعْلُولٍ من غَزَوْتُ، وإنما حلّها مَقْوُوْ». وشبهه المصنف في الشرح<sup>(٧)</sup> بقولهم: مَرْضِيٌّ من رَضِيَّ.  
وأورد عليه شارح<sup>(٨)</sup> فقال: «هذا يوهّم أن قلب الواو المتطرفة ياء في مرضي قياس، وليس كذلك». ١٥

(١) انظر شرحه على الشافية (٨٤/أ)، وشرح ركن الدين (١٤٩)، والجاربردي (٣٦٧). وقال الرضي (٣/٣٠٤): «ولأنما لم يدغم نحو: اقْوُوْلَ وأَيْبُوْعَ؛ لأن الواو في حكم الألف التي هي أصلها في المبني للفاعل، كما ذكرنا من قول الخليل في قُوُوْلَ وبُيُوْعَ، ولو عللنا بما علّل المصنف هناك، وهو خوف الالتباس، كما مرّ في باب الإعلال، لجاز إدغام اقْوُوْلَ وأَيْبُوْعَ؛ إذ لا يلتبسان بشيء، إلا أن تذهب في نحو اضْرَبَّ على وزن اقشعر منذهب المازني من تشديد الباء الأولى، فإنه يقع اللبس إذن بالمبني للمفعول منه». وذكر النظام (٥١٧) أنه لو أدغم لالتبس بمجهول باب افْعُوْلَ بمجهول باب افْعُوْلَ.

(٢) ك، م: (بُيُوْع).

(٣) الكتاب (٤/٣٧٣-٣٧٥).

(٤) ليس في م.

(٥) الكتاب (٤/٤٠٧).

(٦) شرحه على الشافية (٨٤/أ).

(٧) هو الجاربردي (٣٦٧).

وأنا أقول: المراد بالتشبيه أن مَقْوِيَّ حدها مَقْوُورٌ، كما أن مَرَضِيَّ حدها مَرَضُوْرٌ، ولما أُعْلَ رَضِيَّ  
أُعْلَ مَرَضُوْرٌ، فقليل مَرَضِيَّ، فكذا لما أُعْلَ قَوِيَّ أُعْلَ مَقْبُوْرٌ، فقليل مَقْوِيَّ. والإعلال ههنا أجدر؛  
٣ لاجتماع الواوات، ولذلك شبهه سيبويه<sup>(١)</sup> بإعلال غَزْوِيَّ حيث كان أصله غَزُوْرُوْا. وإلى نحو من  
هذا الجواب أشار -بتأويل ذكره- المصنف<sup>(٢)</sup>.

٦ وتوضيح المثال أنه كان مَقْوُورُوْا، قُلِبَت الأخيرة ياءً لما ذكر، فاجتمعتا وأولاهما ساكنة، فقلبت  
ياءً، وأدغمت في الأخيرة، فصار: مَقْوِيَّ.

ومثل عُصْفُور منه قُوِيَّ، بالواو والياء المشددين، والأصل: قُوُوْرُوْرٌ، بأربع واوات، أدغمت الأولى  
في الثانية، وحكمُ الرابعة والثالثة ظاهرٌ يُعلم من بحث مَقْوِيَّ، ولا يخفى أن الأولى عين، والثانية لام،  
٩ والثالثة زائدة، والرابعة لام مكررة، وأن كسرَ ما قبل الياء المشددة في المثاليين لدفع الدور؛ إذ لو بقي الضمُّ  
لانتقلت الياء الساكنة واوًا، وقد كان واوًا، فانقلبت ياءً لاجتماعيهما، وسبق إحداهما ساكنة.

ومثله من الغَزْوِ غَزْوِيَّ. وقد عرفت أصله. وإعلاله كمَقْوِيَّ. وقال في الشرح<sup>(٣)</sup>: «أصله  
١٢ غَزُوْرُوْ على ما تقدم»، وأراد بقوله: «ما تقدم» بيان قَوِيَّ أو مَقْوِيَّ.

واعترض شارح<sup>(٤)</sup>، فقال: «أراد به نحو مَرَضِيَّ من رَضِيَّ، وقد عرفت فساده».

وهذا الاعتراض ليس له وجه، والتأويل فاسد. سلّمنا صحته، فقد تبين أن تشبيهه سديدًا، فالجني  
١٥ عليه لا يكون فاسدًا.

● قوله: «ومثل عَصْدٍ من قَضَيْتُ قَضٍ».

لأن أصله قَضِيَّ، ينكسر ما قبل الياء كما في التَمَشِّي، ويُعْلَ إعلال قاضٍ، فيكون قَضٍ. تقول:  
١٨ هذا قَضٍ، ومررت بقَضٍ، ورأيت قَضِيًّا.

ومثل قَذَعْمِلَةٍ منه: قُضِيَّةٌ. موازنٌ مُعَيَّةٌ تصغير معاوية، والأصل: قُضِيَّةٌ بثلاث ياءات، فحذفت  
الأخيرة كما حذفت في مُعَيَّةٍ، وأدغمت الأولى في الثانية، وهي والأخيرة اللامان المكررتان.

(١) انظر الكتاب (٤/ ٤٠٧).

(٢) شرحه على الشافية (٨٤/ أ، ب)، وانظر شرح الجاربردي (٣٦٧-٣٦٨). يريد الشارح البيزدي: وإلى نحو من  
هذا الجواب الذي ذكرته لك أشار المصنف في شرحه على الشافية، وقد ذكر الشارح المورد إشارة المصنف  
هذه، وأوّل كلامه بما يصلح لدفع الإيراد الذي ذكره الشارح على المصنف.

(٣) شرح الشافية (٨٤/ ب).

(٤) هو الجاربردي (٣٦٨).

وَالْقُدْعِمِلَّةُ مِنَ النِّسَاءِ: الْقَصِيرَةُ.

ومثل قُدْعِمِلَّةٍ بِالْيَاءِ مِنْهُ: قُضْوِيَّةٌ، وَأَصْلُهَا: قُضْيِيَّةٌ بِأَرْبَعِ يَاءَاتٍ: الْأُولَى <sup>(١)</sup> اللَّامُ، وَالثَّالِثَةُ زَائِدَةٌ، وَالبَاقِيَتَانِ اللَّامَانِ الْمَكْرُورَتَانِ، فَأُدْغِمَتِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَالثَّالِثَةُ فِي الرَّابِعَةِ، فَكَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْيَاءَاتِ كَمَا فِي أُمِّيٍّ <sup>(٢)</sup>، فَحُذِفَتِ الْأُولَى، وَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ وَأَوَّأَ، كَمَا فَعَلُوا فِي أُمَوِيٍّ <sup>(٣)</sup>، فَصَارَ: قُضْوِيَّةٌ.

وَمَنْ قَالَ فِي أُمِيَّةٍ: أُمِّيٌّ، بَلَا حَذْفٍ وَتَغْيِيرٍ كَانَ عِنْدَهُ: قُضْيِيَّةٌ، بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ، فَلَا يَكُونُ فِيهَا عَمَلٌ سِوَى الْإِدْغَامِ، وَلَمْ يَكْرَهُ هَذَا أَرْبَعَ يَاءَاتٍ.

ومثل حَمَصِيصَةٍ، بِالصَّادِ فِي بَلَا عَجْمٍ وَفَتْحِ الْمِيمِ، وَهِيَ بِقَلَّةٍ حَامِضَةٌ تَجْعَلُ فِي الْأَقْطِ، مِنْ قَضِيَّتِ ١٩٠ ب أَيْضًا: قُضْوِيَّةٌ، وَأَصْلُهَا: قُضْيِيَّةٌ ثَلَاثَ يَاءَاتٍ، أَدْغِمَتِ الثَّانِيَةَ فِي الثَّالِثَةِ، وَقُلِبَتِ الْأُولَى وَأَوَّأَ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ (بِنَاءٌ عَلَى) <sup>(٣)</sup> أُمِّيٍّ [بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ: قُضْيِيَّةٌ] <sup>(٤)</sup> بِيَاءٍ خَفَفَةٍ وَأُخْرَى مُشَدَّدَةٍ.

قُلْتَ: [لَا] <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَثَالَ مُشْتَمِلٌ عَلَى إِدْغَامَيْنِ، وَلَا إِدْغَامَانَ <sup>(٥)</sup> هَهُنَا. وَهَذَا مِنَ الْعَجَبِ؛ إِذْ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ، وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُ ثَلَاثٍ. وَشَبَّهَهُ سَبِيوِيَّةٌ بِرَحْوِيٍّ فِي رَحِيٍّ. مِنَ الْكِتَابِ <sup>(٦)</sup>: «تَقُولُ فِي مِثْلِ حَمَصِيصَةٍ مِنْ رَمِيَتْ: رَمَوِيَّةٌ، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا: رَمِيَّةٌ، وَلَكِنْهُمْ كَرِهُوا هَهُنَا مَا كَرِهُوا فِي رَحِيٍّ».

ومثل مَلَكُوتٍ مِنْهُ: قُضُوتٌ، وَأَصْلُهُ: قُضْيُوتٌ، فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، [وَحُذِفَتِ لِقَاءُ السَّاكِنِينَ] <sup>(٧)</sup>.

ومثل جَحْمَرِشٍ لِلْعَجُوزِ مِنْهُ: قُضْيِيٌّ بِيَاءَيْنِ، وَأَصْلُهُ: قُضْيِيٌّ ثَلَاثَ يَاءَاتٍ أَعْلَتْ الْأَخِيرَةَ إِعْلَالًا قَاضٍ، وَلَمْ تَعَلَّ الثَّانِيَةَ لِأَدَائِهِ إِلَى قَضْيًا جَارِيًا يَجْرِي عَصًا؛ إِذْ بَعْدَ تَقْدِيرِ الْإِنْقِلَابِ يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ

(١) ك: (الأولى اللام الثانية، والثالثة). والصواب ما أثبتته، يريد الشارح أن الياء الأولى هي اللام الأولى.

(٢) انظر ص (١٦٢) من هذا الكتاب.

(٣) ليس في م.

(٤) ساقط من الأصل، ك.

(٥) النسخ: (ولا إدغامين).

(٦) الكتاب (٤٠٦ / ٤).

(٧) زيادة يقتضيها السياق. ومذهب الرضي (٣ / ٣٠٥) أن تقول: قُضْيُوتٌ، فلا تقلب الياء ألفًا؛ لخروج الاسم

بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، كما لم تقلب في الصَّوْرَى وَالْحَيْدَى.



الألف والتنوين، فيسقط الألف، ويبقى التنوين، على ما هو القياس فتنتفي المائلة، أو لأنها للإلحاق، وهي متوسطة، والمتوسطة للإلحاق لا تعلّ، بخلاف الأخيرة فإنها تعلّ، كما في عِلْبَاءٍ.

٣ وهذا ما ذكره في الشرح<sup>(١)</sup>، وتعلّم أن العمل في حالتي الرفع والجسر، لا في النصب؛ إذ فيه يكون على أصله. تقول: هذا قَضِيٌّ، ومررت بقَضِيٍّ، ورأيت قَضِيًّا بثلاث.

٦ ومثله من حَيَّيْتُ حَيًّا. أصله: حَيَّيْتُ بِأَرْبَعٍ، أدغمت الأولى في الثانية، وأعلّت الأخيرة كما في قَضِيٍّ، وقلبت الثالثة وأوّا كراهة<sup>(٢)</sup> اجتماع الياءات، فصار حَيِّو يباء مشددة وواو جاريا مجرى قاضٍ. تقول: هذا حَيِّو، ومررت بحَيِّو، ورأيت حَيِّوياً.

٩ ومثل حِلْيَلَاب (لبيت معروف تقول له العامة اللَّيْلَاب)<sup>(٣)</sup> من قضيت: قَضِيضَاءٌ، وأصله: قَضِيضَايَ، قلبت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة، كما في قَضَاءٍ، وهو فِعْلَعَالٌ.

● قوله: «ومثل دحرجت من قرأ قرأتاً».

١٢ يعني: لأنك تكبر اللام، فيكون قرأتاً بهمزتين، فتقلب الثانية وهي ساكنة ياءً، وإنما لم تقلبها ألفاً، وإن كان القياس، كما في آدم؛ لأن الضمير المرفوع المتحرك لا يكون ما قبله ألف. وسرّه أنه يستلزم الإسكان، والألف ساكن لا مُسَكَّن، ويجب أن يكون السكون لأجل الضمير، ولما تعذر ما هو القياس؛ أعني الألف، كان ما يناسبه<sup>(٤)</sup> أجدر، والمناسب للألف الياء من جهة<sup>(٥)</sup> الخفة.

١٥ ومثل سَيَطْرٍ، وهو الممتد، منه: قرأَي. أصله: قرأء بهمزتين أولاهما ساكنة، قلبت الثانية ياءً لاستئصال المهمزتين.

وقيل<sup>(٦)</sup>: لم تُقلب الأولى؛ لأن الطرف بالتغيير أولى.

١٨ و(أنا أقول)<sup>(٧)</sup>: هو فاسد لأمرين.

أحدهما أنه معارض بأن مقتضى القلب في الأولى ناهض، بخلاف الثانية.

(١) شرحه على الشافية (٨٤/ب).

(٢) م: (فكرهوا).

(٣) ليس في م.

(٤) م: (مناسبه).

(٥) م: (لجهة).

(٦) القائل ابن إياز في شرح تصريف ابن مالك (١٧/أ، ٢٧/أ، ٣٤/أ).

(٧) ليس في م.

فإن قلت: القلب جائز كما في راس، لا واجب كما في آدم؛ إذ لا همزتين.

- قلت: انتفاء الهمزتين ممنوع، والقلب واجب؛ إذ الموجب التقاؤهما في غير باب سأل، سواء في ١٩١ أ
- ٣ كان التحرك في الأولى، والسكون في الثانية، أو بالعكس؛ بل العكس أولى بالافتضاء؛ لأن الانتقال من المتحركة إلى الساكنة أسهل من الانتقال من الساكنة إلى المتحركة.
- الثاني: أنه منقوض بما سلف من نحو قُضْوِيَّةٍ لِمَثَلٍ قُذْعِمِيَّةٍ، وَقُضْوِيَّةٍ لِمَثَلٍ حَمَصِيَّةٍ، وبما سيأتي ٦ من نحو يَقْرِيءُ؛ إذ لم يغيروا الطرف في الكل.
- فأقول: بل إنما لم تغلب الأولى للالتباس بفعال بالكسر من القري بالياء لو بُقِيَت الثانية على حالها، ويلزوم تغييرين بلا حاجة إليهما معاً لو لم تُبَقَّ.
- وقيل<sup>(١)</sup>: قُلبت الثانية ياء؛ إذ الياء تغلب على اللام. ٩
- وقال المصنف في الشرح<sup>(٢)</sup>: «لو قيل: قِرَأَوْ لكان أولى؛ لأن الهمزة الثانية في كلمة إذا كانت متحركة إنما تغلب ياء في نحو جاء وأيمّة، وتغلب واو فيما عداه».
- وقال شارح<sup>(٣)</sup>: «ما ذكر المصنف سهو لما عرفت - مشيراً إلى أن الياء تغلب على اللام - ولأن ما ذكره حكم الهمزتين المتحركتين، وما نحن فيه ليس كذلك».
- ١٥ وأنا أقول: الحق ما ذهب إليه المصنف، وقولهم الياء [تغلب]<sup>(٤)</sup> على اللام لا تعلق له بهذه المسألة؛ لأن معناه إذا جهل حال المقصور حكم بأن ألفه منقلبة عن الياء؛ إذ لا بد لانقلاب إحداهما، ولا جائز أن تنقلب الأولى؛ لما ذكرناه، والواو أكثر مناسبة للهمزة من الياء، وأقعد في البيان منها، ولذلك جاء بالواو أو الهمزة من طلب البيان في الوقف، على باب حُبَلَى<sup>(٥)</sup>؛ لأنهما في ١٨ البيان أقعد من الياء، وإذا انتفى الأصل لتعذر فما يناسبه أولى بأن ينوب منابه.
- وأما قوله: «ما ذكره حكم الهمزتين المتحركتين، وما نحن فيه ليس كذلك» فمستدع لخلاف مقصوده؛ لأن الهمزتين المتحركتين إذا كان حكمهما في غير نحو جاء وأيمّة أن تغلب الأخيرة واواً فعلى تقدير تسليم هذا الحكم تكون الثانية من الهمزتين الساكنة أو لاهاما بقلبها واواً أولى؛ لأن ٢١

(١) القائل ابن إياز في إيجاز التعريف (٣٤/أ).

(٢) شرحه على الشافية (٨٥/أ).

(٣) هو الجاربردي (٣٦٩).

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) انظر ص (٢٧٦) من هذا الكتاب.

المتحركتين ثقلهما أكثر من ساكنة فمتحركة.

فإن قلت: فلم لم يقولوا قرأوت مكان قرأيت؟ :

٣ قلت: لأنهم لو قالوا: قرأوت لصار قرأيت، كما صار أغزوت أغزيت، ولا كذلك مثل سيطر؛ إذ ليس بفعل، ولا جارٍ عليه، فإنما هو من نحو قمحذوة أقرب.

فإن قلت: فلم لم يدغموا؟

٦ قلت: لأن الإدغام مرفوض عن الهمزتين إلا في سأل؛ ألا تراك ليس لك أن تقول: سأل يسأل وتساءل يتساءل على بناء فَعَلْ وَتَفَعَّلْ، وقد مر في باب الإدغام<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: على تقدير عدم الالتباس هل يجوز قراءة بقلب الأولى ألفاً؟

٩ قلت: نعم، ويكون ذا أسهل لقيام الموجب للقلب.

فإن قلت: ألم تقولوا إن ألف الإلحاق لا تقع حشواً؟

قلت: هذه ليست بألف إلهاق؛ بل منقلبة. سلمنا قولهم ممنوع؛ لأن ألف الإلحاق قد وقعت

١٢ حشواً في التفاعل، والمتفاعل، والمتفاعل بمعنى المفعول، أو المصدر الميمي، أو الزمان، في أو المكان. ١٩١ ب ● قوله: «ومثل اطمأنتت: إقرأيات».

أصله: إقرأأت بثلاث همزات، الوسطى متحركة، فلا بد من القلب، فقال المصنف<sup>(٢)</sup>: «لو

١٥ قيل: إقرأوت لكان أقرب».

وقال شارح<sup>(٣)</sup>: «فيه النظر الذي تقدم» يعني في قرأيت.

وأنا أقول: إقرأيات ههنا؛ أعني الياء، أقرب لوقوعه في الفعل؛ ألا تراك تقول في استغزوت:

١٨ استغزيت وجوباً، لا لنظر هذا الشارح؛ لأننا قد منعناه.

فإن قلت: الواو المقلوبة ياء طرف، وهذه الهمزة غير طرف.

قلت: القريب من الطرف كالطرف، وإنما لم يقلبوا الطرف لأداء ذلك إلى الإدغام المفرور منه،

٢١ فحكمه من حيث تحقيق العلة حكم الطرف، ولولا هذا المحذور لكانت<sup>(٤)</sup> الساكنة مقلوبة ليس إلا،

(١) انظر ص (٥٥٥) من هذا الكتاب.

(٢) شرحه على الشافية (٨٥/أ).

(٣) هو الجاربردي (٣٦٩).

(٤) في النسخ (لكان).

فقل: اقْرَأَيْتَ بِالْإِدْغَامِ.

فإن قلت: فهلا قلبوا إحدى الساكتين ألفاً، والموجب ناهض؟

٣ قلت: [لا]<sup>(١)</sup> لالتقاء الهمزتين المشتمل على الثقل في الأولى، ولإدغام مع لزوم الألف قبل الضمير المرفوع المتحرك في الثانية.

فإن قلت: فهلا قلبوا الأولى ألفاً، والثالثة ياء؟

٦ قلت: للفرار من هدم<sup>(٢)</sup> البنية المطلوبة.

٩ وعلى قولك: اقْرَأَيْتَ يكون المضارع: يَقْرَأُ عَلَى يَقْرَعُ، بقلب الوسطى كما في الماضي، نُقِلَتْ كسرة الوسطى إلى الأولى الساكنة، فانقلبت ياءً وجوباً، كما في إِيذَبْ، ولم تحرك الياء بالكسر كما هو أصل يطمئن؛ إذ أصله يطمأن؛ بل أسكنوها بنقل الحركة لتكون مشاكلةً في الوزن ليطمئن، وعلى هذا يكون الأمر: اقْرَأْ، والنهي: لا تَقْرَأْ بقلب الأخيرة ياءً جوازاً؛ إذ لا همزتين، واقْرَأْ، ولا تَقْرَأْ، بالهمز كقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿نَبِيٍّ﴾ والفاعل مُقْرَأٌ عَلَى مَقْرَعٍ، ولا تحذف الياء المقلوبة كما في اسْتَفْزَ؛ بل تثبت كما في اسْتَفْرِ في صورة القلب.

وهذا آخر ما ذكر المصنف من أمثلة التمرين.

وهذه مسائل آخر متفرع<sup>(٤)</sup> أكثرها من الكتاب<sup>(٥)</sup>.

١٥ مثل أُعْجُوبَةٌ مِنْ غَزَوَاتٍ أُغْزِوَتْ بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ، كما قلت: أُدْعُوْهُ<sup>(٦)</sup>. أصلها: أُغْزِوْهُ بِوَاوَيْنِ، فأدغمت.

١٨ ومثلها من رميت: أُرْمِيَّةٌ بِكسر الميم. أصلها: أُرْمُوءَةٌ، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء للاجتماع والسبق.

ومن قويت: أُقْوِيَّةٌ. أصلها: أُقْوُوءَةٌ بِثَلَاثِ وَاوَاتٍ، فجرت بحرى مَقْوِيَّةً.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ك: (هذه).

(٣) الحجر: من الآية ٤٩.

(٤) م: (تفرع).

(٥) انظر التمارين التي سيذكرها الشارح في الكتاب (٤/ ٤٠٦)، فما بعدها.

(٦) في النسخ: (مدعوه). والتصويب عن الكتاب (٤/ ٤٠٧).

ومثل بُهْلُول علمٌ لشخص من طويت: طُوَوِيٌّ. أصله: طُوُوِيٌّ، الاجتماعُ والسبقُ مرتان، فقلت: طُيِّيٌّ، كرهت الياءات كما في حَيِّيٍّ بالنسبة إلى حَيَّة، فقلبت الثانية واوًا، فعادت الأولى إلى أصلها، فقلت: طُوَوِيٌّ، كما قلت: حَيَوِيٌّ.

٣

ومثل خَيْشُومٌ منه: كذلك، إلا أنك تفتح الطاء. أصله: طَيُّوُوِيٌّ، الاجتماعُ والسبقُ مرتان، فتدغم، فتكره الياءات، فتقلب الثانية واوًا، كما في حَيَوِيٍّ، فيصير طُيِّيٌّ: طَيُّوِيٌّ.

وعلى أُمِّيَّ تقول: طُيِّيٌّ.

٦

وعلى ضم لِيٍّ جمع آلَوِيٍّ: طُيِّيٌّ بضم الياء، وعلى كسره: طُيِّيٌّ بكسرها.

ومثله من غزوت: غَيَزُوٌّ كَمَغَزُوٍّ.

ومن قويت: قَيُّوٌّ بتشديد الواو والياء في وضما. أصله: قَيُّوُوُوٌّ، الاجتماعُ والسبقُ مرةً واحدةً، ١٩٢ ب فتقلب، وتدغم الواو في الواو. من الكتاب<sup>(١)</sup>: «قلبت الواو التي هي عينٌ وأثبتت واو فيعول الزائدة؛ لأن التي قبلها متحركة، فلما سلمت صارت هي وما بعدها كواوي غَيَزُوٌّ».

٩

ومثل صَيَّرَفٍ منه: قَيَّا. أصله: قَيُّوُوٌّ، الاجتماعُ والسبقُ، [فتقلب]<sup>(٢)</sup>، وتدغم، وتعلُّ الأخيرة كَعَصَا.

١٢

ومثل سَيِّدٍ منه: قَيَّ. أصله: قَيُّوُوٌّ، القلبُ والإدغامُ كالسابق، وتعلُّ الأخيرة كغاز. وتعلم أن الياء فيهما<sup>(٣)</sup> مشددة تقول: هذا قَيَّا، ورأيت قَيَّا، ومررت بقَيَّا، وهذا قَيَّ، ومررت بقَيَّ ورأيت قَيَّا.

١٥

ومثل تَيَّحانٍ منه: قَيَّانٌ. أصله قَيُّوَوَانٌ، الاجتماعُ والسبقُ كما مرَّ، فتقلب، وتدغم، وتقلب الأخيرة ياءً لانكسار ما قبلها كقَوِيٍّ، فتحذفها لاجتماع ثلاث ياءات كما في قَيَّ.

١٨

فإن قلت: الحذف في قَيَّ في حالتين، وههنا مطرد، فما الراجح.

قلت: هو أن الألف يجيء بعدها.

فإن قلت: يجيئها بعدها ثابتٌ في رأيت قَيَّا وقفا.

٢١

قلت: فلا يطرد؛ إذ لا يجيء وصلًا، فالأطراد ألزم الحذف.

(١) الكتاب (٤/٤٠٨).

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) أي في المصوغ من قويت على فيعل، أو على فيعمل.

ومثل مَقْبِرَةٍ من رميت: مَرْمُوءَةٌ بقلب الياء واوا؛ إذ لم يجئ الناقص اليائي من فَعُل بالضم، فيحمل على الواو، نحو سَرُو.

ومثل خَفَقَانٍ منه: رَمَيَانٌ بالتصحيح. من الكتاب<sup>(١)</sup>: فَعَلَانٌ بمنزلة فَعَلَا لِلإثنين، وذلك رَمَيَا.

ومثل كَوَّأَلٍ من غزوت: غَوَزُوا، فأعلت الأخيرة كعصا.

فإن قلت: الحركة للواو، والانفتاح لما قبلها، ولا قلب.

قلت: هي حرف الإلحاق، وبها مدار البنية.

ومن رميت: رَوَمَيَا. أصله: رَوَمَيَّي.

ومن شويت: شَوَيَّيَا. أصله: شَوَوَيَّي، قلبت الياء الأخيرة ألفا كرحي، فصار شَوَوَيَّيَا، الاجتماع والسبق، فقلبت، وأدغمت.

ومن حَيَّيْتُ: حَوَيَّيَا.

ومثل خِلْفَنَةٍ<sup>(٢)</sup> من رميت: رَمِيْنَةٌ.

ومن غزوت: غَزَوْنَةٌ.

ومثل جَلَابِيبَ منهما: غَزَاوِيٌّ. من الكتاب<sup>(٣)</sup>: «لأن الواو بمنزلة الحاء في أضحى، ولم يكونوا ليغيروها، وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل غَزَاوِيٍّ». يريد في النسبة إلى غزاء.

ورمائي بالهمز. ومن قال في راية: رَاوِيٌّ [فعنده رَمَاوِيٌّ]<sup>(٤)</sup>. ومن قال: أُمِّيٌّ فعنده رَمَائِيٌّ، وإن لم تكن الياء الأولى مشددة كما في أُمِّيٍّ؛ إذ الجامع اجتماع الياءات فيهما.

ومن حَيَّيْتُ: حَيَائِيٌّ بالهمز، وحياوِيٌّ، وحَيَائِيٌّ. من الكتاب<sup>(٥)</sup>: قد كرهوا الياءين، وليستا تليان الألف حتى حذفوا إحداهما في أُنَافٍ، فهم لهذا أكره.

ومثل اغْدُوْدَنَ من سار: اسْيِيرَ. أصله: اسْيُوِيرَ، قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما ساكنة، بخلاف مثل اغْدُوْدِنَ مجهولة، فإنه يكون اسْيُوِيرَ، ولا تُقلب مع الاجتماع والسبق، كما لم

(١) الكتاب (٤/ ٤١١).

(٢) الخِلْفَنَةُ: الخِلاف، ورجل في خُلْفَةٍ خِلْفَنَةٍ: أي خلاف. اللسان (خلف).

(٣) الكتاب (٤/ ٤١٦).

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) الكتاب (٤/ ٤١٦).

تُقلب [في سُورٍ] <sup>(١)</sup>.

ومثل أخرجت من اليوم: أَيْمْتُ. أصله: أَيْوَمْتُ، فُقلبت للاجتماع والسبق، كما في آيَام، وإذا جمعته قلت: آيَائُمُّ بالهمز. ٣

ومثل جعفر من جاء: جَيَّأى مقصوراً عند سيويه أصله: جَيَّأَ، فُقلبت الأخيرة ياءً، فأعلت كعصاً، وكان ينبغي أن تكون عند الخليل: جَيَّأَ؛ لأنه يقلب بتغيير النسق كما في جاء، § ولكنه ١٩٢ ب وافق سيويه. قال <sup>(٢)</sup>: «سألت الخليل عن فَعَلَلٍ من جاء فقال: جَيَّأى، والتقدير: جَيَّعَنَ».

ومثل بُرْتَنٍ منه: جُوءَ. أصله: جُيُوءُ قلبت الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً كما في يُوسِرُ، وقُلبت الأخيرة ياءً لزوماً كما في جَيَّأى، فأعلل إعلال قاضي. تقول: هذا جُوءٌ، ومررت بجُوءٍ، ورأيت جُوءِيَّاً. ٩

ومثل مُسْتَعِطٍ من بعث: مُبَيَّعٌ عند سيويه، يقلب الضمة كسرة لتصح الياء كما في يِض. مُبُوعٌ عند الأخفش، يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً كما في مَضُوفَةٌ؛ بنيا على أصليهما <sup>(٣)</sup>.

ومثل أصدقاء من العي: أَعْيَاءُ بالإدغام، وأَعْيَاءُ بالفك، وتَبَيَّنَ وتُخْفِي وتكون بزنتها متحركة. ١٢

فإن قلت: أيجوز الإدغام في يريد أن يُخَيِّكُم كما جاز أَعْيَاءُ؟

قلت: لا، والفارق أن الحركة فيه غير لازمة؛ إذ هي ناشئة من النصب، وليس بجتم أن يكون منصوباً، بخلاف الأول؛ لأن حركته من بنائه. ١٥

ومثل عَلَّمَ بإسكان الحشو من قَوِيٍّ: قَوِيٍّ بالإسكان، والياء لا تدغم لا أصلاً ولا فرعاً؛ أعني لا تقول: قَوٍّ، ولا قَيٍّ بالقلب فلا إدغام؛ لأن الحكم يجري على ما هو الأصل، فلا يعتد بهذا الإسكان.

ونحو هذا غَزَيَّ بإسكان الزاي في غَزَيٍّ، وشَقِيَّ في شَقِيٍّ نقلهما سيويه عن الخليل <sup>(٤)</sup>. ١٨

فإن قلت: قد جاء رَضُوا بإسكان الضاد، فاعتدوا بالسكون العارض، فلذلك لم يحدفوا الياء.

قلت: ذلك شاذٌ، ولا مدخل للإسكان فيه، وحده رَضُوا كما هو الشائع، ولكنهم بنوا على رَضَيَّ بالإسكان، كما بنوا عبَاءَةً على عَبَاءٍ. ٢١

(١) ساقط من الأصل، ك.

(٢) الكتاب (٥٥٢/٣).

(٣) انظر شرح المفصل للمصنف (٤٣٨/٢)، ولابن يعيش (٨١/١٠).

(٤) انظر الكتاب (٣٨٦/٤).

ومثل يُوطِرَ مجهول يَظَرُ من قلت: قَوْلٍ، ومن بعت: بُوَيْعَ، فيضاهي مجهول قاول وبائع، وذلك لأنك تقول: بُوطِرَ في يَظَرُ كما تقول: خُوصِمَ في خاصَمَ، فتمد في القبيلين.

٣ ومثل تُفَوِّقَ مجهول تَفَيِّهَقَ منهما: تُقَوِّلَ وتُبَوِّعَ؛ لأن قولك: تُفَوِّقَ يجري مجرى تَدُفِّعَ، وكذلك مجهول فَوَعَلَ مثل حَوَقَلَ يجري مجرى مجهول فاعل تقول: حَوَقَلَ بالضم والمد كما تقول: ضَوَّرَبَ في ضارب، فعلى هذا تقول فيهما أيضاً: قَوْلٍ وبُويَعَ؛ أعني في مجهولي فَوَعَلَ منهما، وكذلك الأمر في تَفَوَّعَلَ لو بنيت.

ومثل جُهِوِرَ مجهول جَهَوَرَ من القَيْلِ: قَوْلٍ. أصله: قَيَّرَ قلبت الياء واواً<sup>(١)</sup> لسكونها وانضمام ما قبلها. ومن القولِ: قَوْلٍ، وهذا ظاهر.

٩ ومثل دُخِرَجْنَا إلى دُجِرَجْنَا على المجهول من سِرْتُ: سُورِرْنَا إلى سُورِرْنَا، فيجري مجرى سُورِرْنَا من سَارَرْنَا من المُسَارَّةِ، ومثلُ هذا الالتباس صورة كثيرة.

فإن قلت: ما مثل أَثْفَيْتَ من وأيتُ على القولين؟

١٢ قلت: أَوْثِيَّةٌ على المشهور، ووَثِيَّةٌ على غيره. القولان ما ذكر سيويه. قال<sup>(٢)</sup>: «سألته عن أَثْفَيْتَ فقال: هي فُعْلِيَّةٌ فيمن قال: أَثْفَتُ، وأَفْعُولَةٌ فيمن قال: ثَفَيْتُ». وأقول: أنت تعلم أن هذا أشهر وأكثر استعمالاً. قال<sup>(٣)</sup>:

١٥ وصالياتٌ ككَمَا يُؤَثْفِنُ

أ١٩٣

وأصل أَوْثِيَّةٌ: أَوَاوِيَّةٌ، الاجتماعُ والسبقُ، فقلبت وأدغمت وكسرت ما قبل المدغم كما في مَقْوِيٍّ ومَرْمِيٍّ.

١٨ وأصل وَثِيَّةٌ: وَثِيَّةٌ اجتمع الياءات، فحذفت كما في عُطَيٍّ، وكسرت ما قبل المدغم؛ لئلا يجتمع ساكنان. ومن قال: أُمِّيٌّ فعنده كما هي الأصل.

فإن قلت: فما مثلها من أَوَيْتُ على ذلك؟

(١) في النسخ: (قلبت الوار ياءً).

(٢) الكتاب (٣٩٥/٤).

(٣) الشاهد لخطام الجاشعي في الكتاب (٣٢/١، ٤٠٨ و٤/٢٧٩)، وشرح أبياته لابن السمراني (١٣٨/١)، ونكت الشتمري (١٥٩/١)، والعيبي (٥٩٢/٤)، والخزاعة (٣٦٧/١ و٢/٣٥٣ و٤/٢٧٠، ٢٧٣)، وشرح شواهد الشافعية (٥٩).



قلت: على الأول أُوِيَّةٌ بتشديد الواو والياء، وعلى الثاني: أُيَّةٌ على أُمِّيَّةٍ بتشديد الياعين، وهذا ظاهر، إلا أنك تكسر الصدر على لغة ليٍّ بالكسر، وتدعه على الضم على ليٍّ بالضم، وإلا فأوِيَّةٌ بتخفيف الواو وتشديد الياء؛ لأنك تحذف إحدى الياءات، وتقلب الأولى واوًا كما في <sup>(١)</sup> (قُضُوِيَّةٌ؛ إذ قولك: ضُوِيَّةٌ وأُوِيَّةٌ سواء.

٣ أما الأول فلأن أصلها: أُوُؤُوِيَّةٌ بهمزتين وواوين، تقلب الهمزة الأخيرة واوًا وجوبًا كما في <sup>(١)</sup> أُوَمِنُ، والاجتماعُ والسبقُ، فتقلب، فتدغم، والواوات كنّ ثلاثًا، فتدغم الأولى في الثانية حيث قلبت الأخيرة.

فإن قلت: فما مثلها من آءٍ على ذلك؟

٩ قلت: أُيُوَّةٌ، أو: أُوُؤَاةٌ على اختلاف الرايين على الأول، وأُوِيَّةٌ على الثاني فيهما.

بيانه: قد ذكرنا <sup>(٢)</sup> أن المصنف على أن عينها ياءٌ، وبعض الشارحين على أنها واو، فعلى يائيتها أصلها: أُوُؤُوَاةٌ بهمزتين، قلبت الأخيرة واوًا لزومًا، كما مرّ، فصارت: أُوُؤُوَاةٌ، الاجتماع والسبق، فقلبت وأدغمت، فصارت أُيُوَاةٌ، كما تقول في جمع المذكر من حَيٍّ أمر التحية: حَيُّوا. قال تعالى <sup>(٣)</sup>: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾. وفيمن قال: ليٍّ بالكسر تكسر فتقول: يُيُوَاةٌ. وما ذكر على مجرى ليٍّ.

١٢ وعلى واويتها: أُوُؤَاةٌ. أصلها: أُوُؤُوَاةٌ، قلبت وجوبًا، فأدغمت، فصارت: أُوُؤَاةٌ، كما تقول في جمع المذكر من أمر التقوية: قَوُّوا.

١٥ وعلى الثاني قد قلت: أُوُؤِيَّةٌ، ولا تختلف اليائية والواوية لفظًا؛ لأن زنتها فُعْلِيَّةٌ، فتكون العين ساكنة مضمومًا ما قبلها، فتكون واوًا <sup>(٤)</sup> (ليس إلا.

١٨ فإن قلت: ما مثل جمالاتٍ صُفِّرٍ من وأيت؟

قلت: وآياتٌ وُؤِيٌّ، وعلى التخفيف: وُؤِيٌّ بقلب الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها واوًا <sup>(٤)</sup> جوازًا كما في يُؤَمِنُ، ولا يقال اجتماع الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فتقلب الواو ياءً، وتدغم في الياء؛ إذ القلب جائز، لا واجب كما في رُوِيَّةٌ بالتخفيف.

(١) ليس في م.

(٢) انظر ص (٦٢٦) من هذا الكتاب.

(٣) النساء: من الآية ٨٦.

(٤) ليس في م.

فإن قلت: فما مثلها من أويت؟

قلت: إياياتٌ أويّ. أصلها: إواياتٌ، قلبت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، كما في حياضٍ، وأويّ، وإثما قلبت الواو ياءً، وأدغمت للاجتماع والسبق، فعلى لُيَّ بالضم تدغ<sup>(١)</sup> الضم، وعلى لُيَّ بالكسر تكسر، فتقول: إياياتٌ إيّ بكسر الهمزة.

فإن قلت: فمن آءة.

قلت: على يائيتها: إياءاتٌ أوءة، وهو ظاهر. وعلى واويتها: إياءاتٌ أوءة أيضاً. أصلها: إواءاتٌ أوءة، قلبت الواو ياءً كما في حياض، ولا يختلف اللفظان؛ بل الاختلاف في الأصل والتقدير. ١٩٣ ب

وهذه مسائل في هذا الباب تجد صور بعضها في الكتاب، ونظائر بعضها فيه، أضفنا إليها عللاً مرضية، وفروعاً مستحسنة عند أرباب هذه الصناعة، ومنها ما لا تجد ولا نظائرها في كلامهم، ولكنها<sup>(٢)</sup> مستخرجة من قواعدهم وتأسيساتهم، أتينا بها تشجيعاً للذهن، وتأسياً بأئمة هذا الفن.



(١) الأصل، ك: (تدغم).

(٢) م: (لكنها).

[الخط]

ولتكلم الآن في شرح مقدمة الخط، والله المستعان.

- ٣ الخط: تصوير اللفظ بحروف هجائه، إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى، نحو قولك: أكتب: جيم، عين، فاء، راء، فإنك تكتب هذه الصورة: جعفر؛ لأنه مُسمّاها خطأ ولفظاً، ولذلك قال الخليل لما سألهم: كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب: جة؛ لأنه المسمى، فإن سمي بها مُسمّى آخر كتبت كغيرها، وفي المصحف على أصلها على الوجهين، نحو: ﴿يس﴾، و﴿حم﴾. (الشافية: ١٣٨).

● قوله: «الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه».

- ٩ اعلم أن وضع اللفظ لأداء المعنى الحاصل في الذهن المطلوب الشعور به للمستمع؛ إذ لا وقوف<sup>(١)</sup> على ما في الذهن ووضع الخط لأداء اللفظ المقصود فهمه للناظر فيه، فإذا أردت إيقافك أحداً على ما في ذهنك من المعاني تكلمت بالألفاظ وضعت لها، وإذا أردت تأدية ألفاظك لذلك الإيقاف إلى أحد بغير شفاة نقشت النقوش الموضوعّة لتلك الألفاظ، فيطالع تلك النقوش، ويفهم منها تلك الألفاظ، ومن تلك الألفاظ تلك المعاني. ولا علاقة معقولة بين المعاني والألفاظ على الأمر العام، ولا بين الألفاظ والنقوش الموضوعّة، ومن ثمّ جاء اختلاف اللغات والخطوط كالعربية والهندية والتركية إلى غير ذلك.

- ١٥ وقد حدّ الخط بما ذكر، وهو تصوير اللفظ؛ يعني المقصود تصويره، بحروف هجاء ذلك اللفظ. ويجوز أن يكون هذا الحدّ منطبقاً على سائر الخطوط. والمراد بالتصوير الإتيان بتلك النقوش الموضوعّة للألفاظ، وهي حروف اللغة، فلذلك قال: «بحروف هجائه»، وقال في الشرح<sup>(٢)</sup>: «اللفظ المقصود تصويره»؛ لأن اللفظ قد يكون مدلوله معنى فلا<sup>(٣)</sup> يصح كتابة المعنى، وقد يكون لفظاً ويصح كتابة اللفظ، فعلى هذا يختلف قصد التصوير، كما سيحي.

- ٢١ ولقائل أن يقول: الحدّ غير جامع؛ لخروج تصوير اللفظ بحرف واحد، كقولك: ق؛ إذ المفرد لا يكون جمعاً، وكذا الكلام في حرفين، نحو: عذ، فيجب أن لا يكون خطأ، وهو باطل.

(١) ك: (فرق).

(٢) شرح المصنف على الشافية (٨٥/أ).

(٣) م: (ولا).

فإن قلت: ما ذكرت فرد من أفراد المحدود، والمحدود ماهية الخط، وهي تستوعب سائر الحروف.

٣ قلت: يجب انطباق الحدّ على كل فرد من أفراد.

إذا عرفت هذا فاعلم أن اللفظ إما أن يكون اسماً بحرف من حروف الهجاء أو لا.

الأول إما أن يكون مطلقاً على ذلك الحرف وغيره بتسمية حادثة أو لا.

٦ فإن أطلق، كما إذا سُمّي أحدُ قاف، فللكتاب فيه طريقان؛ أحدهما أن يكتب صورة الحرف هكذا: ق، والثاني أن يكتب الملفوظ هكذا: قاف، وهو المختار عند المصنف.

٩ وإن لم يطلق على غيره فيما أن يقصد اسم ذلك الحرف، لا مسماه، فيكتب الملفوظ نحو: جيم إذا سئل كتابته، أو يقصد مسماه، لا اسمه، فيكتب: جة.

والثاني، وهو ما كان غير حرف، فيما أن يكون له معنى فقط كزيد، فيكتب هكذا: زيد، إذا ١٩٤ طلب كتابة زاء، ياء، دال، وإلا فيكتب<sup>(١)</sup> بحسب القرينة، كما إذا قيل لك: اكتب شعراً، فإن كان لك قرينة أن المراد هذا اللفظ تكتب هذا: «شعر»، وإلا فتكتب ما ينطلق عليه الشعر؛ إذ هو معنى الشعر.

والقسم الذي هو اسم الحرف، والمقصودُ مسماه، لا اسمه، غيرُ داخل في الحدّ، ولذلك استثنى ١٥ فقال: «إلا أسماء الحروف»؛ لأنه ليس تصوير اللفظ بحروف هجائه؛ لأنك إذا قيل لك: اكتب جيم، عين، فاء، راء، فإنما تكتب هذه الصورة: «جعفر»، والملفوظُ بلسان الأمر بالكتابة جيم، والمكتوب جة، ولو كان تصوير اللفظ بحروف هجائه لكان المكتوب «جيم»، كالملفوظ.

١٨ ثم بين أن المسمّى جة خطأ ولفظاً؛ أما خطأً فظاهر، وأما لفظاً فلأن المنطوق من جعفر جه، لا جيم، واستدل على تحقيق ذلك بقول الخليل، وهو أنه لما سأله<sup>(٢)</sup>: كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، ثم قال: الجواب جة؛ لأنه هو المسمى. من الكتاب<sup>(٣)</sup>: «قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك، والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ ف قيل له: نقول: باء، كاف،

(١) م: (فليكتب).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٣٢٠)، والمقتضب (١/ ١٧٠).

(٣) الكتاب (٣/ ٣٢٠).

فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كه، وبه، فقلنا: لم ألحقت الهاء؟ فقال: رأيتم قالوا: عه، فألحقوها<sup>(١)</sup> حتى صيروها يستطاع الكلام بها.

٣ وقال شارح<sup>(٢)</sup>: «اعلم أن قوله: أسماء الحروف إذا قصد مسماهما فإنما يكتب مسماهما على إطلاقه ليس بجيد؛ لأنه إذا استعملت هذه الأسماء مركبة ودخلها الإعراب كُتبت على لفظها، كما إذا كُتبت<sup>(٣)</sup> لإنسان نطق بضادٍ ضعيفٍ، وكُتبَ صَادًا حسنة: قد نطقت بضادٍ ضعيفٍ، وكُتبتَ ضادًا حسنة».

٦ ويمكن أن يقال: المراد قصد المسمى<sup>(٤)</sup> (في صور الأفراد، لا التركيب، على ما بين في المثال، ويكون قوله: «نحو» من تمام بيان قصد المسمى<sup>(٤)</sup>)، ويكون في قوة قولنا: الأسماء الحروف إذا قصد المسمى على نحو: جيم، عين؛ يعني في صور الأفراد، فيكون مقيدًا بالأفراد، لا مطلقًا، فلا تردُّ صور التركيب. ومما يدل على هذا التأويل أنه أدخل الفاء على قوله: «إنما» بعد ذكر المثال، فكأنه من تمام بيان قصد المسمى، ولو أدخلها على قوله: «نحو» لكان مشعرًا بقراغه عن بيان قصد المسمى، ثم ترتيب المثال عليه، وكان الإيراد موجهًا؛ لكونه مطلقًا حيثنذ.

١٢ وقال هذا الشارح أيضًا<sup>(٥)</sup>: «اعلم أن المصنف ذكر في الشرح أنه إن سمي بهذه الأسماء مسمى آخر كما لو سُمي رجل ييس فللكتاب فيه مذهبان»، وذكر ما ذكرنا في ذلك القسم، ثم قال: «ولفظ المتن يدلُّ على أصلها فقط». يعني لم يذكر في المتن إلا أحد المذهبين، وهو كتابة الملفوظ، وإليه أشار بقوله: «كُتبت كغيرها»؛ إذ غير أسماء الحروف كتابتها على الملفوظ. والأمر كما قال، ١٩٤ ب ولكن لا بأس به؛ لأن ما ذكره هو المختار عنده، فأجرى الأمر على المختار.

● وقوله: «وفي المصحف على أصلها». أي: على أصل أسماء الحروف.

١٨ ● وقوله: «على الوجهين» هما ما ذكرنا من أنه إما أن يقصد اسم ذلك الحرف، لا مسماه، فيكتب الملفوظ، نحو: ياسين، أو المسمى، لا الاسم، فيكتب المسمى نحو: يس.

● وقوله: «أصلها».

٢١ يؤذن بأن كل واحد من الوجهين أصل في أسماء الحروف.

(١) ك: (فألحقوا هاء). وهو كذلك في الكتاب.

(٢) هو ركن الدين (١٥١).

(٣) في شرح ركن الدين: (قُلْتُ).

(٤) ليس في ك.

(٥) شرح ركن الدين (١٥١).

وقيل<sup>(١)</sup>: القياس اتباع القصد، فإن قصد المسمى كُتب للمسمى، وإلا كُتب للمفوض. وليس ببعيد.  
وأنا أقول: الأولى اتباع النقل في المصحف، فما هو أقوى رواية فهو أولى.

- ٣ والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، فمن نَسَمَ  
كُتِبَ نحو: رَءَ زَيْدًا، وَقِهَ زَيْدًا بالهاء، ومثْلُ مَءَ أَنْتَ، ومَجِيءُ مَءَ جِئْتَ، بالهاء أيضًا، بخلاف الجارِّ،  
نحو: حَتَّامٌ، وإِلَامٌ، وَعَلَامٌ؛ لشدة الاتصال بالحروف، ومن ثَمَ كُتِبَ معها بالفتات، وكُتِبَ مِمَّ،  
٦ وَعَمَّ بغير نون، فإن قصدت إلى الهاء كتبتها ورجعت الياءَ وغيرَها إن شئت.
- ومن ثَمَ كُتِبَ أنا زَيْدٌ بالألف، ومنه ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾.
- ومن ثَمَ كُتِبَ تاءُ التانيث في نحو: رَحْمَةٍ هَاءَ، وفيمن وقفَ بالتاء تاءً، بخلاف  
٩ أُخْتٍ، وَبِنْتٍ، وَبَابٍ قَائِمَاتٍ، وَبَابٍ قَامَتِ هُنْدٌ.
- ومن ثَمَ كُتِبَ المتوَنُّ المنصوبُ بالألف، وغيره بالخذف، وإذا بالألف، على الأكثر، واضربًا  
كذلك، وكان قياسُ اضْرِبْ بواوٍ وألفٍ، واضْرِبْ بياءٍ، وهل تَضْرِبُ بواوٍ ونونٍ، وهل تَضْرِبُ  
١٢ بياءٍ ونونٍ، ولكنهم كتبه على لفظه لعسر ثبته، أو لعدم تبيين قصدها، وقد يُجرى اضْرِبْ مُجرَاهُ.
- ومن ثَمَ كُتِبَ باب قاضٍ بغير ياءٍ، وباب القاضي بالياء، على الأفصح فيهما.
- ومن ثَمَ كُتِبَ نحو: بَزِيدٍ، وَلَزِيدٍ، وَكَزِيدٍ متصلًا؛ لأنه لا يوقف عليه، وكُتِبَ نحو: مِنْكَ،  
١٥ وَمِنْكُمْ، وَضَرَبَكُمْ متصلًا؛ لأنه لا يُبتدأ به. (الناية: ١٣٩-١٤٠).

● قوله: «والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها».

وهذا ملاك أمر الخط وأساسه، فمن ثمة كُتِبَ نحو رَءَ زَيْدًا، وَقِهَ بالهاء؛ لأن الوقف على مثله  
١٨ بالهاء، كما أشار إليه الخليل، وقد عرفت.

ومن هذا النحو: مثلُ مَءَ أَنْتَ، ومَجِيءُ مَءَ جِئْتَ، بالهاء أيضًا؛ لأن الوقف عليه؛ أعني «مَ» بعد  
حذف ألفه بالهاء، وقد تقدم، بخلاف ما إذا وقع «مَ» المحذوفُ ألفه بعد الجار نحو: حَتَّامٌ، وإِلَامٌ،  
٢١ وَعَلَامٌ؛ إذ أصلها: حَتَّى ما، وإلى ما، وعلى ما؛ لشدة اتصال الجور بالجار حتى جعلتهما<sup>(٢)</sup> كالشيء  
الواحد، ومن أجل شدة الاتصال كتبت هذه الحروف مع «مَ» وهي «ما» للاستفهام بالفتات كما  
تري، لا بالياءات، كما هي أصلها، فعلى هذا لا تُلحق الهاء ههنا؛ لما عرفت.

(١) انظر شرح المصنف (٨٥/ب)، والجاربردي (٣٧١).

(٢) م: جعلتها.

ومن أجل شدة الاتصال أيضاً أسقطت النون من الكتابة من قولهم: مِمَّ، وَعَمَّ، كما أُبدلت الياء ألفاً في المذكورات.

● قوله: «فإن قصدت».

٣

أي: فإن قصدت إلى هاء السكت في المذكورات، والقصدُ إليها جائزٌ، كتبتَ الهاء، ورجعتَ الياءَ، فتقول: حتَّى مَ، وإلى مَ، وعلى مَ، ورجعتَ أيضاً غير الياء الذي أسقطته، وهو النون من: عَن، وَمِنْ، فتكتب: مِنْ مَ، وعن مَ، وكل ذلك.

٦

● «إن شئت». أي: يجوز لك أن تفعل كذا، ولا يجب عليك، فلك أن تعدد باتصال الهاء ولا تعدد باتصال الجار، ولك أن تعكس، فتكتب: حَتَّامَ، وإِلَامَ، وِعَلَامَ، وَمِئَمَ، وِعَمَ.

● قوله: «ومن ثَمَّة».

٩

أي: ومن أجل أن الأصل في كتابة<sup>(١)</sup> كل كلمة أن تكب على تقدير الابتداء بها والوقوف عليها كُـب أنا زيدٌ بالألف؛ إذ الوقف عليه بها، ومن أجل هذا أيضاً كُـب<sup>(٢)</sup> ﴿لَكُنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ بالألف؛ إذ أصله لكن أنا، وقد سلف<sup>(٣)</sup>.

١٢

ومن أجل هذا أيضاً كتب تاء التانيث في نحو رَحْمَةٍ وَقَمَحَةٍ، وهي البُرْ، بالهاء؛ لأن الوقف عليها بالهاء، على الفصح، ومن يقف عليها بالتاء، على القليل، يكتبها بالتاء، «بمخلاف أختٍ وبنتٍ وبابٍ قائمات، وبابٍ قامت هنْدٌ» يعني التاء في الجمع المؤنث السالم، وتاء التانيث الساكنة في الفعل، فإن كل ذلك يكتب بالتاء؛ لأن الوقف عليه بها.

١٥

ومن أجل ما ذكر أيضاً كُـب المتوَنُ المنصوبُ بالألف مثل ﴿رَأَيْتَ زَيْدًا﴾؛ إذ الوقف عليه بها، ١٩٥  
بمخلاف المتون المرفوع والمجرور، نحو: هذا زيدٌ، ومررت بزيدٌ؛ إذ الوقف عليه بمحذفِ نون التنوين، وإسكان الآخر، على الصحيح، لا بالواو والياء، كما تقدم<sup>(٤)</sup>.

١٨

وكُـب إذا بالألف على الأكثر؛ لأن الوقف عليه بها، وعلى غير الأكثر يكتب بالنون؛ للفرق بينه وبين إذا للظرف، أو لتوهم أن الوقف عليه بالنون.

٢١

(١) الأصل، ك: (الكتابة).

(٢) الكهف: من الآية ٣٨.

(٣) انظر ص (٢٨١) من هذا الكتاب.

(٤) انظر ص (٢٧٣) من هذا الكتاب.

وقيل: هي من نفس الكلمة كنون عَنْ؛ لكن قد يوقف عليه بالألف تشبيهاً لنونه بالنون<sup>(١)</sup> الخفيفة.

وكب: اضرباً أيضاً بالألف؛ لأن الوقف عليه بها؛ إذ النون الخفيفة تنقلب ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً

٣ في الوقف، وهذا هو الأكثر، ومنهم من يكتبه بالنون تشبيهاً لنونه بنون الجمع، نحو: اضربُ للجمع المذكور.

● قوله: «وكان قياس اضربُ...» إلى آخره.

أي: ومن أجل أن الأصل كَتَبُ الكلمة بتقدير الابتداء بها والوقف عليها كان قياس اضربُ أن

٦ تكتب بواو وألف، وقياس اضربُ<sup>(٢)</sup> أن تكتب بياء، وقياس هل تضربُ أن يكتب بواو ونون،

وقياس هل تضربُ أن يكتب بياء ونون؛ لأن الوقف عليها اضربوا، واضربي، وهل تضربون، وهل

تضربين، وذلك لأن اجتماع الساكنين غير مغتفر في صورة النون الخفيفة؛ إذ هما فيها على غير

٩ حلما، فتقدير الوقف على ما هي فيه؛ أعني النون الخفيفة، يرجع الفعل إلى أصله قبل دخولها،

فتذهب؛ أعني النون، فكان قبل النون اضربوا، واضربي، وهل تضربون، وهل تضربين، ولكن تركوا

هذا الأصل، وكتبوه على لفظه؛ لعسر تبيين هذا الأصل، وهو أن الوقف يُذهب النون الخفيفة، ويردُّ

١٢ الفعل إلى ما كان عليه قبل دخولها، فإنه لا يعرفه إلا الخذاق في الإعراب، أو لعدم تبيين قصدها عند

الخذاق أيضاً؛ إذ تلبس إحدى صورتين بالأخرى؛ أعني صورة دخول النون وعدم دخولها؛ ألا تراك

لو كتبت: يضربون حالتي دخول النون الخفيفة وعدمه لم يُعلم أهو مؤكد أم الأصل بلا تأكيد؟.

١٥ وقد أُجري اضربُ للمفرد المذكور مُجرى اضربُ للجمع، واضربُ خطاب المؤنث؛ للشبه

الصوري. والأكثر على كتابته بالألف، كما عرفت؛ إذ لا يعسر تبيينه مع وجود الألف، ولا

ينتفي<sup>(٣)</sup> تبيين قصدها أيضاً مع وجودها؛ إذ لا يلتبس كتبك اضرباً بكتبك اضرب، كما التبس

١٨ تقديرًا خطُ تضربون مع النون الخفيفة بخط تضربون بدونها، فلما انتفى المانعان جرى على ما هو القياس.

فإن قلت: الالتباس آتٍ كيفما قدر؛ لأنه يلتبس اضرباً الداخِل عليه النون الخفيفة بصورة اضرباً

الذي هو التثنية.

٢١ قلت: الالتباس المخدور هو الواقع بين المؤكد وغير المؤكد من الكلمة، كما عرفت؛ ألا ترى أن

اضرباً ملتبس بتثنية الماضي من الإضراب من معروفة ومجهولة، وبتثنية الأمر الحاضر منه مذكوره ١٩٥ ب

ومؤنته، فهذا الالتباس بين ست صور ولا يحترز من مثله.

(١) الأصل، ك: (بنون).

(٢) الأصل: (آخرين).

(٣) الأصل، ك: (ولا ينبغي).



● قوله: «ومن ثم».

أي: ومن أجل الأصل المذكور كتب باب قاضي بغير ياء، وباب القاضي بالياء؛ لأن الوقف عليهما في الأفصح هكذا. ٣

ومن أجل الأصل المذكور كتب نحو يزيد، ولزيد، وكزيد متصلاً؛ أي: حرف الجر بالجرور؛ لأنه لا يوقف على حرف الجر، وهو حرف واحد، فكأن الجار والجرور منزلتان منزلة الجزأين.

وكتب نحو منك، ومنكم، وضربكم متصلاً؛ لأنه لا يبدأ بواحد، فلا يقال: ك، لا كم، وكما، ولا كن ابتداءً. ٦

والنظر بعد ذلك فيما لا صورة له تخصه، وفيما خولف بوصل، أو زيادة، أو نقص، أو بدل.

الأول: الهمزة، وهو أول، ووسط، وآخر. ٩

الأول: ألف مطلقاً، نحو: أَحَدٍ، وَأَحَدٍ، وإِبل.

والوسط: إما ساكن، فيكتب بحرف حركة ما قبله، مثل: يَأْكُلُ، وَيُؤْمِنُ، وَيَنْسَى، وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته، مثل: يَسْأَلُ، وَيَلْزُمُ، وَيُسْنِمُ، ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل أو الإدغام، ومنهم من يحذف المفتوحة فقط، والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف، نحو: سَاءَلْ، ومنهم من يحذفها في الجميع، وإما متحرك قبله متحرك فيكتب على نحو ما يُسَهِّلُ، فلذلك كتب نحو: مُؤَجَّلٌ بالواو، ونحو: فِتْنَةٌ بالياء، وكتب نحو: سَأَلَ، وَلَوْمٌ، وَيَسْ، وَمِنْ مُقَرَّبِكَ، ورؤوس بحرف حركته. وجاء في سُئِلَ، ويُقَرِّبُكَ القولان. ١٢ ١٥

والآخر: إن كان ما قبله ساكناً حُذِفَ، نحو: خَبَأَ، وَخَبَأَ، وَخَبَأَ، وإن كان متحركاً كتب بحرف حركة ما قبله كيف كان، مثل: قَرَأَ، ويُقَرِّئُ، وَرَدَّوْ، ولم يُقَرِّئْ، ولم يَرَدُّوْ. ١٨

والطرف الذي لا يُوقَفُ عليه لاتصال غيره كالوسط، نحو: جُزَأَكَ، وَجُزَوَكَ، وَجُزَيْكَ، ونحو: رِدَاءَكَ، وَرِدَاؤَكَ، وَرِدَائِكَ، ونحو: يَقْرَؤُهُ، ويُقَرِّئُكَ، إلا في نحو: مقروءة، بخلاف الأول المتصل به، نحو: بِأَحَدٍ، ولأَحَدٍ، وكأَحَدٍ، بخلاف لئلاً؛ لكثرة وكراهة صورته، وبخلاف لئين؛ لكثرته. ٢١

وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف، نحو: خَطَأً، في النصب، ومُسْتَهْزِئُونَ، ومُسْتَهْزِئِينَ، وقد تكتب بالياء، بخلاف قَرَأَ، ويُقَرِّئُكَ؛ للبس، وبخلاف مُسْتَهْزِئِينَ، في المثني؛ لعدم المد، وبخلاف نحو رِدَائِي، ونحوه في الأكثر؛ لمغايرة الصورة، أو للفتح الأصلي، وبخلاف نحو: حِنَائِي في الأكثر؛ للمغايرة والتشديد، وبخلاف لم تُقَرِّئِي؛ للمغايرة واللبس. (الشافية: ١٤٠-١٤٢).

● قوله: «والنظر بعد ذلك».

أي: والنظر بعد الأصل المذكور في أمرين؛ أحدهما: ما لا صورة له تخصه، والثاني: فيما خولف فيه الأصل المذكور إما بوصل، أو زيادة، أو نقص، أو بدل؛ إذ الأصل أن لا تتصل كلمة بأخرى، وأن لا يزداد على الملفوظ، ولا ينتقص منه، وأن لا يبدل من الملفوظ شيء. وكل ذلك بتقدير الابتداء والوقف.

٦ ولم يذكر في الشرح أن المشار إليه بقوله: «بعد ذلك» ما هو، ووافقه شارح<sup>(١)</sup>، وقال آخر<sup>(٢)</sup>: «أي: بعد النظر فيما له صورة تخصه هو النظر في شيئين؛ أحدهما: النظر فيما لا صورة له تخصه، والثاني النظر فيما خولف فيه الأصل المذكور»، فأوصى إلى أن المشار إليه ماله صورة تخصه. وليس الأمر كذلك؛ لأن الإشارة إلى الأصل المذكور، ومما يدل ذلك على هذا قوله في الشرح<sup>(٣)</sup>: «لما فرغ من بيان تحقيق ما تقدم تأصيله<sup>(٤)</sup> في باب الخط احتاج أن يذكر ما لا صورة له تخصه، وهو الهمزة، وأن يذكر بعد ذلك ما خرج عن الأصل المذكور».

١٢ وينبغي أن تعلم من قوله هذا أن الخط بناء على الأصل المذكور<sup>(٥)</sup> (ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم باق على أصله، وقسم معدول عن أصله، وينقسم أربعة أقسام كما علمت، وقسم غير محقق بتحقيق غيره في الصورة، وهو ما لا صورة له تخصه، وهو الهمزة. فبعد الفراغ عن القسم الأول خاض في القسمين الآخرين.

فمما ذكرنا تعلم أن الإشارة إلى الأصل المذكور<sup>(٥)</sup>، لا إلى ماله صورة له تخصه؛ لأن المعدول عن الأصل أيضاً له صورة تخصه.

١٨ ● وإذا عرفت هذا فاعلم أن قوله: «وكان قياس اضْرِبْنِ» إلى قوله: «لعدم تبين قصدها» من باب النقص المخالف للأصل، فكان الصواب أن يذكره في بابه.

● قوله: «والأول».

٢١ أي: ما لا صورة له تخصه المهموز، وهو مهموز الأول، ومهموز الوسط، ومهموز الآخر.

(١) هو الجاربردي (٣٧٥).

(٢) هو ركن الدين (١٥٢).

(٣) شرحه على الشافية (٨٦/ب).

(٤) في الشرح: (تفصيله).

(٥) ليس في م.

فالأول يكتب ألفاً<sup>(١)</sup> مطلقاً، مفتوحاً كان أو غيره، مثل: أحد، وأحد، وإبل. وهمزة القطع والوصل، والأصلية، والزائدة، والأصيلة<sup>(٢)</sup>، والمنقلة كلها سواءً فيه، نحو: أكرم، اتخذ، أمر، إشاح. وإنما ذلك لتشاركهما في المخرج، ولما لم يمكن تخفيفها لفظاً؛ لكونها مبتدأ بها خُفِّفت خطأ؛ إذ التخفيف فيه أيضاً مطلوب.

ومهموز الوسط إما أن تكون همزته ساكنة، أو متحركة.

٦ فالساكنة تكتب بحرف في حركة ما قبلها على نحو ما تخفف، مثل: تأكل، وتؤمن، وبس. ١١٩٦

والمتحركة إن كان ما قبلها ساكناً فبحرف حركتها، مثل: يسأل، ويلوّم، ويُستَم من الإسام.

٩ ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل، كمسلة، ويسل في: مسألة، ويسأل، أو بالإدغام كسوء وشيء في سوء وشيء.

١٢ ومنهم من يحذف المفتوحة فقط، نحو: يسأل في يسأل، دون المضمومة والمكسورة، نحو: يلوّم، ويُستَم؛ لأنهما حركتان قويتان، بخلاف الفتحة. والأكثر على حذف المفتوحة الواقعة بعد الألف، نحو سأل في ساءل فاعل من المسألة. ومنهم من يحذفها في الجميع مثل تسأل ويسأل: تفاعل ويُفاعِل من السؤال؛ إذ هما أيضاً بعد الألف.

١٥ وإن كان ما قبلها متحركاً كُتبت على صورة تسهيلها، فلذلك كتبت نحو مؤجل بالواو؛ لأن تسهيلها بها، ونحو فتة بالياء<sup>(٣)</sup>؛ لهذا أيضاً، وكتبت نحو سأل، ولوّم، وبس، ومن مقرئك، ورؤوف بحرف حركتها؛ لما تقدم في باب التخفيف من أن تسهيلها يجعلها بين بين المشهور.

١٨ ● «وجاء في نحو سُئل» يعني المكسورة المضموم ما قبلها، «ويُقرئك» يعني المضمومة المكسور ما قبلها القولان المبنيان على التسهيل يجعلها بين بين المشهور، أو البعيد، كما تقدم في بابه. فمن يسهلها بحرف حركتها يكتب سُئل بالياء، ويُقرئك بالواو، ومن يسهل بحرف حركة ما قبلها يعكس.

والمهموز الآخر إما أن يكون جائز الوقف عليه، أو لا.

٢١ الأول إما أن يكون ما قبلها ساكناً فيحذف نحو: هذا حَبءٌ، ورأيت حَباً، وألفه للنصب مثل زيداً، لا لصورة الهمزة، ومررت بحَبءٍ، أو متحركاً فيكتب بحركة ما قبلها كيف كان مثل: قرأ،

(١) في النسخ: (ألف).

(٢) الأصل، ك: (والأصلية).

(٣) ك: (بالهاء).

ويقرئ، وردّو، ولم يقرأ، ولم يُقرئ، ولم يردّو.

● والثاني، وهو قوله: «والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره» فحكمها كالوسط، فتجربها مجراها، نحو: هذا جزؤك، ورأيت جزأك، ومررت بجزئك، وهذا رداؤك، ورأيت رداءك، ومررت بردائك، ونحو: يقرؤه، ويقرئك، ونحو: قرأه، وقارئك، مما اتصل به الضمير المتصل أو تاء التأنيث. واستثنى من هذا الحكم نحو مَقْرُوءَةٍ وَبَرِيَّةٍ فإنهم حذفوها من (الخط كما حذفوها من) (١) اللفظ.

٦ واتصال المهموز الآخر بما بعده ليس كاتصال المهموز الأول بما قبله، فإنه لا يكون كالوسط، فإنها تكتب ألفاً مطلقاً، كما مرّ. والفرق غير مذكور في الشرح، ولا في كلام الشارحين.

وأقول: هو أنّ ما قبل المهموز الأول لا يقوى على استلزام جزئته، والمهموز الآخر يقوى على استلزام جزئية ما بعده؛ لأن الضمير كالجاء للمتصل به هو، والمجرور ليس كالجاء للجار، فلا يقوى على استتباعه حتى يصيره كالوسط. واستثنى من هذا صورة «لثلا»؛ إذ القياس أن يُكتب: لآلاً كما يُكتب: لأحد بالألف؛ لكنهم كتبوها بالياء إما لكثرة استعمالها، فصارت كالمهموز الوسط، وإما لكرهاة صورتها، وهكذا كتب «لثن» بالياء؛ أعني لكثرة الاستعمال.

● قوله: «وكل همزة بعدها حرف مدّ» مشاكلة لصورة تلك الهمزة تحذف في الخط كراهة صورة التماثلين، فتكتب نحو خطاً في النصب، ومستهزؤون، ومستهزعين بألف واحدة، وواو واحدة، وياء واحدة وقد كتبت الياءان في نحو مستهزئين، بخلاف مستهزعون (٢)؛ إذ لا تكتب بواوين؛ لأن الياء أخف من الواو لفظاً، وكذا خطاً. وقال في الشرح (٣): «إن قلت: فالألف أخف من الياء. قلت: كأنهم كرهوا صورتها مرتين»، ونقله الشارحون، ولم يتعرضوا لشيء آخر.

١٨ وأنا أقول: صورة الألف قد تكون أثقل في الخط من صورة الياء، كما إذا كانت الياء غير مفردة، أو متطرفة، وأما صورة الألف فلا تتغير، فمحتمل صورة الياء مرتين؛ لكونها أخف في الخط، بخلاف صورة الألف. هذا فيما لا يلزمه لبس. فأما إذا لزم اللبس لو لم تكتب الهمزة التي بعدها حرف مدّ كصورتها لزم كتبها دفْعاً للالتباس، وذلك مثل: قرأاً للثنية، فلو كتبت ألف واحدة التيس بقرأاً للواحد، ومثل يقرأان؛ إذ لولا الألفان لالتبس بخطك يقرأان للجمع المؤنث. ولو لم يكن بعدها حرف مدّ كتبت التماثلين؛ إذ الشرط حرف مدّ فباتفائه ينتفي المشروط، وذلك مثل:

(١) ليس في م.

(٢) في النسخ (مستهزؤون).

(٣) شرحه على الشافية (٨٧).

مستهزئين للمثنى؛ إذ ياءه ليس بحرف مدّ. وأشار في الشرح<sup>(١)</sup> إلى أن هذا للفرق بين المثنى والجمع؛ إذ لو كتبوا ياءين، أو ياء واحدة، لالتبس. وهذا أحسن من التعليل بعدم حرف المد؛ إذ المد معدوم؛ لكن حرف المد موجود.

٣

فإن قيل: لم لم يعكسوا؟

قلنا: لأن الجمع أنقل فخففوا فيه.

● قوله: «وبخلاف ردائي».

٦

يعني: كتبوا ههنا أيضاً التماثلين في الأكثر كما في مستهزئين؛ لماغيرة الصورة للياءين؛ إذ المتطرفة شكلها تمام بخلاف ما قبلها، فكأنه لا تماثل، أو للفتح الأصلي في ياء المتكلم؛ إذ أصله الفتح، والسكون فرع، فيتعلم المد حيثشذ، وهو الشرط. والتعليل الأول أحسن؛ لما عرفت.

٩

ويعلم من قوله: «في الأكثر» أن بعضهم يكتبون ردائي ياء واحدة.

وبخلاف حنائي<sup>(٢)</sup> في النسبة إلى حنّاء<sup>(٣)</sup> في الأكثر، فإنه يكتب التماثلان للمغايرة المذكورة في ردائي، أو للتشديد المنافي للمد، أو لأن التشديد أوجب حذف إحدى الياءين، فلو حذفوا أخرى لكان إجحافاً.

١٢

وبخلاف لم تقرئ لمغايرة الياءين، وهي ظاهرة، وللبس؛ لأنه للمخاطبة الواحدة، فلو حذف إحدى الياءين التيسر بخط تقرئ للمخاطب المذكور من أقرأ أفعل من القراءة.

١٥

وأما الوصل: فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية، نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾، وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بخلاف: إِنَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وَكُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وكذلك: مِّنْ مَا، وَعَنْ مَا، فِي الْوَجْهِينِ، وَقَدْ تُكْتَبَانِ مُتَصِلَتَيْنِ مُطْلَقًا؛ لوجوب الإدغام، ولم يصلوا مَتًى؛ لما يلزم من تغيير الياء، ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا، بخلاف المخففة نحو: علمت أن لا يقوم، ووصلوا إن الشرطية ب (لا)، و (ما)، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾، و﴿إِنَّمَا تَخَافْنَ﴾، وُحْدَتِ النُّونُ فِي الْجَمِيعِ؛ لتأكيد الاتصال، ووصلوا يومئذ، وحينئذ في مذهب البناء، فمن ثم كُتِبَتِ الهمزة ياءً، وَكُتِبُوا نَحْوَ الرَّجُلِ عَلَى الْمَذْهَبِينِ مُتَصِلًا؛ لأن الهمزة كالعدم، أو اختصاراً؛ للكثرة. (النشابة: ١٤٢-١٤٣).

١٨

٢١

(١) شرحه (٨٧/ب).

(٢) بفتح الحاء في الأصل، ك. وغير مشكولة في م.

● قوله: «وأما الوصل».

- ١ قد فرغ من الهمزة. يقول: قد وصلوا الحروف وشبهها بما إذا كانت حرفاً، ﴿نحو﴾<sup>(١)</sup>: ﴿إِنَّمَا ١٩٧
- ٢ إلهكم الله﴾، وأينما تكن أكن، وكلما أتيتني أكرمتك، و﴿عما خطاياهم﴾، وحيثما تكن أكن،
- فإن ومن حرف، وأين وكلّ وحيثُ شَيْءُ الحرف من قَبْلِ أنها جارية مجرى الأدوات، والحروفُ
- أدوات، بخلاف ما إذا كانت اسماً، فإنهم لم يصلوا؛ لأن الحروف كالشئمة للأسماء، فيناسب وصلها
- ٦ بها، فأما الأسماء فمستقلة بدالاتها، فلا يناسب وصلها بشيء آخر أخط منه، فلا تصل مثل إن ما
- عندي حسن، وأين ما وعدتني، وكلّ ما عندي حسن؛ تريد ما بمعنى الذي، وكذلك مِنْ ما، وعنْ
- ما في الوجهين؛ ما الحرفية، وما الاسمية، ففي الأول تصل، وفي الثانية تفصل، وقد تكتبان متصلتين
- ٩ مطلقاً سواء كانت ما حرفية، أو اسمية؛ لوجوب إدغام النون في الميم على كل حال، فلا بعد أن
- تقفو الخط اللفظ، وذلك مثل ﴿عما جاءك﴾<sup>(٢)</sup>.

● قوله: «ولم يصلوا متى».

- ١٢ جواب عن سؤال مقدر، فقال: متى مثل أين، فلم وصلوا أين، ولم يصلوا متى؟
- أجاب: بأنه لو وصلوا لزم قلب الياء ألفاً كما في حَتَام، فلزم كُتِبَها: حَتَاماً، فيقع الوهم
- فيها<sup>(٣)</sup>. ولعل المراد بالوهم أنه يتعذر إدراكها، أو أنه يحصل الالتباس بينها وبين لفظ هذه صورتها.
- ١٥ ومن صور الوصل أن ميم أم إذا صادفت مَنْ أدغمت، وكُتِبَتْ واحدةً.
- وقال شارح<sup>(٤)</sup>: «إذا لقيت ميم أم ميماً من كلمة أخرى كتبت ميم واحدة، نحو<sup>(٥)</sup>: ﴿أَمِنْ هُوَ
- قانت﴾». والإطلاق غير سديد؛ إذ لا يُكتب مثلاً: أعلمك أغاثك أم مالك؟ متصلاً.
- ١٨ ووصلوا أن الناصبة للفعل المضارع مع لا، فتكتب نحو<sup>(٦)</sup> ﴿لئلا يعلم﴾، والأصل لأن لا، بخلاف
- المخففة من أن المشددة نحو<sup>(٧)</sup> ﴿علم أن سيكون﴾؛ للفرق بينهما، ولم يعكسوا لأن الأولى أكثر استعمالاً،

(١) طه: من الآية ٩٨.

(٢) نوح: من الآية ٢٥.

(٣) المائدة: من الآية ٤٨.

(٤) انظر شرح المصنف (١/٨٨).

(٥) هو ركن الدين (١٥٥).

(٦) الزمر: من الآية ٩.

(٧) الحديد: من الآية ٢٩.

(٨) المزمل: من الآية ٢٠.

فهي بالتحفيف أولى، أو لما يلزم من الإجحاف بالمشددة؛ إذ<sup>(١)</sup> خففوها أوَّلاً، فلو وصلوا ثانياً لاختلت.

ووصلوا أن الشرطية بلا وما، نحو: <sup>(٢)</sup> ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾، و<sup>(٣)</sup> ﴿إِنَّمَا تَخَافْنَ﴾.

٣ • «وحذفت النون في الخط في الجميع» .

يعني في أن الناصبة وإن الشرطية؛ لأنها كانت ساكنة فأدغمت، فقربت من الحذف، فتأكد الاتصال لفظاً، فجعلوا الخط موافقاً.

٦ وتعرض لحذف النون؛ إذ الوصل لا يدلّ عليه. وقال في الشرح<sup>(٤)</sup>: «النون تحذف وجوباً لفظاً». ووافقه الشارحون<sup>(٥)</sup>. وهو غير سديد؛ لأن النون مدغمة، ولا يقال للمدغم أنه محذوف.

فإن قلت: لو لم تكن محذوفة لكانت باقية، ولو كانت باقية انتفى الإدغام.

٩ قلت: هي غير محذوفة، ولا باقية على حالها؛ بل مبدلة ميمًا أو لامًا. والصواب أن يقال: النون تبدل وجوباً لفظاً. وسيجيء في باب النقص ما يخالف هذا.

• «ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء» .

١٢ يعني بناء يوم وحين مضافين إلى إذ. ومن أجل هذا الوصل كتبوا الهمزة ياءً إجراءً لها بحرى المتوسطة، وإلا فالقياس كتبها ألفاً نحو إبل.

ووصلوا في غير مذهب البناء أيضاً، في كقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ بحريوم. ولا ١٩٧ ب

١٥ معنى لتعرض مذهب البناء إلا أن يقال: الوصل واجب فيه، جائز في غيره. وهو بعيد؛ إذ لا تكاد تجد كتبهما منفصلين مطلقاً. سلمنا وجدان الانفصال. قوله وقول الشارحين<sup>(٧)</sup>: «قد يكتب أيضاً كذلك وإن لم يكن مبنياً» يدل على تقليل<sup>(٨)</sup> الاتصال، وهو ممنوع.

١٨ • «وكتبوا نحو الرجل على المذهيين متصلاً» .

(١) الأصل، ك: (أو).

(٢) الأنفال: من الآية ٧٣.

(٣) الأنفال: من الآية ٥٨.

(٤) شرحه (٨٨/أ).

(٥) انظر شرح ركن الدين (١٥٥)، والجاربردي (٣٧٩).

(٦) هود: من الآية ٦٦.

(٧) شرح المصنف (٨٨/أ). وانظر شرح ركن الدين (١٥٥)، والجاربردي (٣٧٩).

(٨) الأصل، ك: (تعليق).

يعني مذهب سيويه، وهو أن اللام حرفُ التعريف وحدها، والهمزة للوصل، ومذهب الخليل، وهو أن أل حرف التعريف كبل<sup>(١)</sup>. وعلى الأول وجوب الاتصاف ظاهر لوحدة الحرف، وأما على الثاني فلأن أطراد حذف الهمزة جعلها كالعدم، وكان<sup>(٢)</sup> اللام وحدها للتعريف، ولأن الاختصار فيه مطلوب؛ لكثرة.

واعلم أنه قد قيل: يجب وصل في بمن الاستفهامية مثل: فيمن رغبت؟ وقد وصلوا أيضًا نغم وبش بما مثل<sup>(٣)</sup>: ﴿نعمًا يعظكم﴾، و<sup>(٤)</sup> ﴿بتسما اشترؤا﴾ ووصلوا أيضًا كي بلا مثل<sup>(٥)</sup>: ﴿لكيلا تأسوا﴾.

ووصل أن بلن مثل<sup>(٦)</sup>: ﴿ألن نجمع عظامه﴾، وإن بلم مثل<sup>(٧)</sup>: ﴿فإلن يستجيروا﴾ شاذ.

وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفًا، نحو: أكلوا، وشربوا؛ فرقًا بينها وبين واو العطف، بخلاف نحو يذغوا، ويغزوا، ومن ثم كتب ضربوا هم، في التأكيد بألف، وفي المفعول بغير ألف، ومنهم من يكتبها في نحو: شاربوا الماء، ومنهم من يحذفها في الجميع، وزادوا في مائة ألفًا فرقًا بينها وبين منه، وأحقوا المثنى به، بخلاف الجمع، وزادوا في عمرو واوًا فرقًا بينه وبين غمر مع الكثرة، ومن ثم لم يزيده في النصب، وزادوا في أولك واوًا فرقًا بينه وبين إنيك، وأجري أولاء عليه، وزادوا في أولي واوًا فرقًا بينها وبين إلى، وأجري أولو عليه. (الشافية: ١٤٣-١٤٤).

● قوله: «وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفًا».

إذ لو لم يتطرف بأن اتصل به ضمير مثل: ضربه، وضربوك [لم تزد]<sup>(٨)</sup>، وذلك مثل أكلوا وشربوا، فرقًا بينهما وبين واو العطف، وفي المثالين لا حاجة إلى الفرق بالألف؛ إذ واو العطف لا تتصل، ولكن لانفصال<sup>(٩)</sup> واو الجمع في بعض الأمثلة، مثل: زاروا، وجادوا، وشردوا،

(١) م: (كهل).

(٢) م: (فكان).

(٣) النساء: من الآية ٥٨.

(٤) البقرة: من الآية ٩٠.

(٥) الحديد: من الآية ٢٣.

(٦) القيامة: من الآية ٣.

(٧) القصص: من الآية ٥٠.

(٨) ساقط من الأصل، ك.

(٩) الأصل، ك: (الانفصال).



وأخذوا إلى غير ذلك، وهو كثير جاوزوا بها للفرق، وجعلوا الباب واحداً، وهذا بخلاف يدعو ويغزو؛ إذ لا واو للجمع، فلا لبس.

٣ ومنع شارح<sup>(١)</sup> عدم اللبس، وأسندته إلى الالتباس بمضارع عَزَّ مثلاً. ومثلُ هذا اللبس واقع أكثر من أن يحصى.

وقيل<sup>(٢)</sup>: نص المبرد على الزيادة في المفرد أيضاً.

٦ ومن أجل زيادة الألف بعد المتطرفة كتبوا مثل: ضربوا هم للتأكيد بالألف؛ إذ الضمير المتصل لتأكيد واو الجمع، فقد تطرفت بخلاف ضربوهم، إذا كان الضمير مفعولاً؛ لانتفاء التطرف، وقد عرفت.

٩ ومنهم من يكتب الألف في نحو شاربوا الماء وضاربوا زيد حملاً للفاعل على الفعل؛ لاعتلاق أحدهما بالآخر.

ومنهم من يحذفها في الجميع ويغترف اللبس؛ إذ يزول بالقرائن.

١٢ وزادوا في مائة ألفاً فرقاً بينها وبين مئة، ولم يعكسوا؛ ليكون ألفها جابراً لحذف لامها، وألحقوا المثنى بها؛ لبقاء صورتها فيه، بخلاف الجمع؛ لذهاب التاء فيه؛ أما في مئين فظاهر، وأما في مئات فلأن هذه التاء غير تاء مئة.

١٥ وزادوا في عمرو واو؛ للفرق بينه وبين عُمَر، ولهذا لم يزد في النصب؛ إذ لا يتنصب عُمَرُ منوناً. وإنما فعلوا كذلك لكثرة استعمال اللفظين، ولم يعكسوا؛ لأن عُمَرًا أخفُّ. وزيدت الواو لأن الألف ملبسة<sup>(٣)</sup> في النصب، والياء في الإضافة إلى نفس التكلم. §

١١٩٨

(١) هو ركن الدين (١٥٦).

(٢) اتفق على زيادة ألف بعد واو الجمع في الماضي والأمر، نحو: كتبوا واكتبوا، وزادها الفراء كذلك مع المضارع المفرد في الرفع خاصة، نحو: يدعوا ويغزوا، والكسائي مع المضارع المفرد المسند إلى الظاهر في النصب خاصة، نحو: لن يدعوا زيد ولن يغزوا بكر، وأما المضارع المتصل بواو الجماعة فيمنع البصريون زيادة الألف، وزادها الأخفش في نحو: لن يكتبوا، وأجاز الكوفيون زيادتها كذلك مع الأسماء المتصلة بواو الجماعة في نحو: شاربوا الماء، وكذا زادوها في نحو: هموا.

انظر أدب الكاتب (٢٢٥-٢٢٦)، والكتاب لابن درستويه (٨٣-٨٤)، والهماء لابن النهران (٥-٦، ٣٥)، والمساعد (٤/٣٧٧-٣٧٨)، والجمع (٦/٣٢٤-٣٢٥).

(٣) ك: (ملبسة).

والحلى باللام كالعمر، والمضاف إلى مضمر كعمره، والواقع قافية، والمصغر، وما هو بمعنى المصدر كالمصوب<sup>(١)</sup>.

٣ وزادوا في أولئك وأوًا فرقًا بينه وبين إليك، ولم يعكسوا؛ لأن الزيادة تصرف في الاسم<sup>(٢)</sup> كان أقعد. وحملوا أولاء عليه مع عدم اللبس، كما حملوا مائتين على مائة. وكذا زادوا في أولوا؛ إذ صورة جرّها أولي، وهي تلبس بإلى لولا الواو، فأولوا محمول على أولي.

٦ وأما النقص: فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا، نحو: شَدَّ، ومَدَّ، واذْكُرْ، وأجري نحو: فَتَتْ مُجْرَاهُ، بخلاف نحو: وَعَدَتْ، واجْبَهَتْ، وبخلاف لام التعريف مطلقا، نحو: اللَّحْمُ، والرَّجُلُ؛ لكونهما كلمتين، ولكثرة اللبس، بخلاف: الَّذِي، وَالَّتِي، وَالَّذِينَ؛ لكونها لا تنفصل، ونحو الَّذِينَ فِي الشَّيْءِ بِلَامِينَ؛ للفرق، وحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ، وكذلك: اللَّائِزُونَ وَأَخَوَاتُهُ، ونحو: مِمَّ، وَعَمَّ، وَإِمَّا، وَإِلَّا ليس بقياس، ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف؛ لكثرة، بخلاف باسم الله وباسم رَبِّكَ، ونحوه، وكذا الألف من اسم الله والرحمن مطلقا، ونقصوا من نحو: لِلرَّجُلِ، وَلِلدَّارِ، جَرًّا وابتداء الألف؛ لئلا يلتبس بالنفي، بخلاف: بِالرَّجُلِ، ونحوه، ونقصوا مع الألف اللام مما في أوله لَمْ، نحو: لِلْحَمِّ، وَلِلْبَنِّ؛ كراهية اجتماع اللامات، ونقصوا من نحو: أَهْبَكَ بَارٌّ؟ في الاستفهام، وَاصْطَفَى الْبَنَاتِ؟ أَلْفَ الْوَصْلِ، وجاء في: أَلْرَجُلُ؟ الأَمْران، ونقصوا من ابنِ إِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَلْفَهُ، مثل: هَذَا زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو، بخلاف: زَيْدٌ ابْنُ عَمْرٍو، وبخلاف المشي، ونقصوا أَلْفَ هَا مع اسم الإشارة، نحو: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَذَانِ، وَهَؤُلَاءِ، بخلاف: هَاتَا، وَهَاتِي؛ لقلته، فَإِنْ جَاءَتْ الْكَافُ رُدَّتْ، نحو: هَا ذَاكَ، وَهَا ذَانِكَ؛ لاتصال الكاف، ونقصوا الألف من: ذَلِكَ، وَأُولَئِكَ، وَمِنَ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثَيْنِ، وَمِنَ: لَكُنْ، وَلَكِنْ، ونقص كثير الواو من دَاوُدَ، وَالْأَلْفُ من: إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِسْحَاقَ، وَبَعْضُهُمُ الْأَلْفُ من عُثْمَانَ، وَسَلِيمَانَ، وَمَعْوِيَةَ. (الشافية: ١٤٤-١٤٥).

(١) أي لا تزداد الواو فيه. قال النظام النيسابوري في شرحه (٥٥٣-٥٥٤) في تعليل عدم زيادة الواو في هذه الصور: «ولا في عَمْرٍ مصدرًا، أو في غيره لعدم كثرة الاستعمال، ولا في عَمْرٍو العلم إذا كان قافية؛ لتباين مرقعيهما في القافية، فلا يُفْضَى إلى اللبس، ولا إذا كان على باللام كقوله:

بَاعَدَ أُمَّ الْعُمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسَ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

لعدم ورود عَمْرٍ كذلك، ولا إذا كان مصغراً لأن لفظيهما واحد، فلا تحصل تفرقة. واعلم أن كلا منهما إذا أُضِيفَ إلى الضمير المحرور خرج من صلوح زيادة الواو فيه؛ لأن الضمير المتصل كالجُزء مما قبله، فلا يُفْصَل بينهما بالواو.

(٢) الأصل، ك: (الفعل).

● قوله: «وأما النقص: فإنهم كتبوا كل مشدّد<sup>(١)</sup> من كلمة حرفاً [واحدًا]<sup>(٢)</sup>، نحو: شدّ، وقد، وادّكر، وأجري نحو: فتت مجراه». .

٣ يعني: مجرى ما هو من الكلمة الواحدة؛ لشدة اتصال الفعل بالفاعل مع كون الحرفين مثلين، بخلاف نحو وعدت مع شدة اتصال الفاعل؛ إذ لا مثلين.

وبخلاف نحو: اجبته مع المثلين؛ إذ لا فاعل؛ لأنه ضمير مفعول فلا اتصال.

٦ وبخلاف لام التعريف مطلقاً، سواء صادفت لاماً أخرى، أو غيرها، نحو: الرجل واللحم؛ إذ لا وحدة للكلمة؛ لكونهما كلمتين، ولأنهم لو كتبوا حرفاً واحداً لزم اللبس الكثير؛ إذ لا يُدرى للتعريف الحمزة أم للاستفهام، بخلاف الذي والتي والذين، فإن فيها تكتب حرفاً واحداً، فإن اللام فيها لا تنفصل فهي كالجزء.

وكتبوا المثني بلامين نحو اللذين؛ لئلا يلتبس بالجمع، ونحو اللتين محمول على اللذين؛ إذ الكل تثنية.

١٢ وكذا كتبوا اللام بلامين لئلا يلتبس بآلاً، وحُمل عليه اللاؤون واللامني واللواتي؛ إذ الكل جمع. ● قوله: «ونحو: مِمَّ، وعَمَّ، [وإمّا]<sup>(٣)</sup>، وإلا ليس بقياس».

إذ الإدغام في كلمتين، ولكنهم حذفوها خطأ لكثرة استعمال هذه الكلمات.

١٥ ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكثرة استعماله، بخلاف<sup>(٤)</sup> ﴿باسم ربك﴾، ونحوه مثل قولك: باسم الإله أفتح، وباسم الله، مقتصر<sup>(٥)</sup>.

١٨ وكذا نقصوا الألف من لفظ الله والرحمن مطلقاً بلا تفصيل، كما في باسم الله. ولا جائز أن يكتب بين اللام الثانية والهاء ألف؛ للاشتباه باللات فيمن كتبها بالهاء.

ونقصوا الألف من نحو: لَلرَّجُلِ، وَلِلدَّارِ كراهة صورة النفسي كذا: لالرجل، سواء كانت اللام للابتداء أو للجر، بخلاف مثل بالرجل؛ إذ لم ينقصوا الألف.

(١) الأصل، ك: (مشددة).

(٢) زيادة، وهي عن المتن.

(٣) ساقط من الأصل، ك.

(٤) العلق: من الآية ١.

(٥) أي مقتصراً على (باسم الله)، فإن أتممت فقلت: باسم الله الرحمن الرحيم حذفت الألف.

ونقصوا إحدى اللامات مع الألف فيما أوله لام وحُلِّيَ بلام التعريف، وأدخل عليه لامُ الابتداء أو الجذر، نحو: لَلْبَيْنُ، والأصل لا لَلْبَيْنُ [كراهة التقاء ثلاث لامات] (١).

- ٣ ونقصوا ألف الوصل بعد همزة الاستفهام إذا لم يكن الحذف مؤدِّياً إلى اللبس لفظاً وخطاً، نحو: أبْنُكَ بَارٌّ. الأصل: أَرَبْنُكَ، و (٢) ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾، و (٣) ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾. أما النقص فلأنهم كرهوا اجتماع ألفين في الخط، بخلاف نحو: بابنك ولابنك؛ إذ لا ألفين، وأما عدم النقص في صورة اللبس لو نقصوا فمثل: الرَّجُلُ عندك؟ إذا كنتَ مستفهما. وقد مضى هذا في باب التقاء الساكنين (٤)، فمن لا ينقص، وهو القياس، فلأنها ملفوظة؛ لكونها في منقبة ألفاً. وإنما فعلوا ذلك ١٩٨ ب لئلا يشتبه الإخبار بالاستخبار، ومن نقص فكأنه أجراه مجرى ما لا يُلبس، وهو ضعيف كما ترى.
- ٩ اعلم أن ألف الوصل لا تكون مفتوحة إلا في لام التعريف وكلمة أَيْمُنُ، فإذا دخلت عليهما همزة الاستفهام لا تُحذف؛ لئلا تلتبس إحداهما بالأخرى. وأما غير الموضعين فلا التباس فيه، فالحذف في اللفظ والخط.
- ١٢ وأشار في الشرح (٥) إلى أن صورة الرجل؟ كثيرة، بخلاف أصطفى؟ فإنها لم تكثر كثرتها، فلذلك أثبتوا في الرجل؟ خشية اللبس. ووافق شارح (٦).
- وَأَنَا أَقُولُ: الْإِثْبَاتُ فِي الرَّجُلِ؟ لِدْفَعِ اللَّبْسِ، وَالْحَذْفُ فِي أَصْطَفَى؟ لِعَدَمِ اللَّبْسِ، لَا لَكثرةِ الْأَوَّلِ وَقلةِ الْآخَرِ؛ إِذْ يَعْلَمُ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّ الْهَمْزَةَ مِنْ أَصْطَفَى مَكْسُورَةٌ فَأَجْرُوا حَكْمَ الْخَطِّ عَلَى اللَّفْظِ.
- ١٥ وقال شارح آخر (٧): «اعلم أن في إطلاق ألف الوصل على ألف اصطفى نظراً».
- وَأَنَا أَقُولُ: إِنْ أَرَادَ بَنَظَرَهُ أَنْ أَلْفَهُ لَيْسَتْ بِأَلْفِ الْوَصْلِ، وَالظَّاهِرُ هَذَا، فَهُوَ فَاسِدٌ، وَإِنْ أَرَادَ غَيْرَهُ فَلَا أَعْرِفُهُ. وَالْحَقُّ أَنَّ قَضِيَّةَ لَفْظِهِ تَسْتَدْعِي الْفَسَادَ.
- ١٨ ونقصوا أيضاً الألف من ابن إذا وقع صفة بين علمين، مثل: هذا زيدُ بنُ عمرو، إجراءً للخط

(١) ساقط من الأصل، ك.

(٢) الصافات: من الآية ١٥٣.

(٣) المنافقون: من الآية ٦.

(٤) انظر ص (٢٤١) من هذا الكتاب.

(٥) شرحه (٩٠/أ).

(٦) وهو ركن الدين (١٥٨)، والجاربردي أيضاً (٣٨٢).

(٧) هو ركن الدين (١٥٨).

على اللفظ، فلم ينقصوا إذا كان خيراً لمبتدأ، نحو: زيدٌ ابنُ عمرو؛ إذ لا خفة ههنا في اللفظ. ولم ينقصوا في المتن، نحو: يا زيدانِ ابنا عمرو؛ إذ الكثرة للمفرد. وبخلاف ما إذا لم يقع بين علمين، نحو: يا رجلُ ابنُ عمرو، ويا زيدُ ابنُ أخيها.

ونقصوا ألف ها مع الإشارة نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاء؛ لكثرة استعمالها، بخلاف هاتا وهاتي لقلته، وبخلاف المصغر، نحو هاذيًّا، وبخلاف ما لو أقحم الضمير نحو ها هو ذا لقلته، ولأدائه إلى مزج ثلاث كلمات، ولهذا إن جاءت الكاف رُدَّت نحو هاذاك، وهاذيك؛ لتلا يلزم المزج المذكور.

ونقصوا الألف من ذلك وأولئك، ومن الثلث والثلثين؛ للاختصار لكثرة الاستعمال.

ونقص كثير الواو من داود كراهة الواوين، وبعضهم الألف من عثمان<sup>(١)</sup>، وسليمن، ومعوية لكثرة الاستعمال، وكذلك نقص بعضهم ألف الحرث، والسموات، والسلم، ومن الأسماء الأعجمية كإبراهيم، وإسحق، وإسماعيل إلى غير ذلك.

وأما البديل: فإنهم كتبوا كلَّ ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء، إلا فيما قبلها ياء، إلا في: يَحْيَى، ورئى، علما، وأما الثالثة فإن كانت عن ياء كُتِبَت ياء، وإلا فالألف، ومنهم من يكتب الباب كله بالألف، وعلى كُتِبَ بالياء فإن كان مُتَوَنِّناً فالمختار أنه كذلك، وهو قياس المبرد، وقياس المازني بالألف، وقياس سيويه: المنصوب بالألف، وما سواه بياء، ويُعرف الياء من الواو بالثنوية، نحو: فَتَيَّانٍ، وَعَصَوَانٍ، وبالجمع، نحو: الفَتَيَّاتِ، والقَتَوَاتِ، وبالمرّة، نحو: رَمِيَّةٍ، وَغَزْوَةٍ، وبالنوع، نحو: رَمِيَّةٍ، وَغَزْوَةٍ، وبرد الفعل إلى نفسك، نحو: رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ، وبالمضارع، نحو: يرمي، ويغزو، ويكون الفاء واوًا، نحو: وَعَى، ويكون العين واوًا، نحو: شَوَى، إلا ما شُدَّ، نحو: الْقَوَا، والصَّوَا، فإن جُهِلَ، فإن أُمِيتَ فالياء، نحو: متى، وإلا فالألف، وإنما كتبوا لدى بالياء؛ لقولهم: لَدَيْكَ، وكِلَا يُكْتَبُ على الوجهين؛ لاحتماله، وأما الحروف فلم يُكْتَبَ منها بالياء غيرُ بلى، وإلى، وعلى، وحتى. (الشافية: ١٤٥-١٤٧).

● قوله: «وأما البديل: فإنهم كتبوا كلَّ ألف رابعة فصاعداً في اسم كانت أو في فعل ياء».

نحو: المَغْرَى، ويُدعى، وحُبلى إشعاراً بأنها مما يُمال<sup>(٢)</sup>، أو بقلبها عند الثنية ياء، إلا فيما قبلها

(١) الأصل، ك: (عثمان، سليمان). بالألف.

(٢) الأصل، ك: (تمالى).

- ياء فإنها لا تكتب ياءً كراهة الياءين، مثل: صَدَيَا<sup>(١)</sup>، إلا في نحو يحيى ورعى علمين؛ للفرق بين يحيى علماً وبينه فعلاً، وبين رعى علماً وبينه وصفاً، ولم يمكنوا لأن الفعل والصفة أثقل.
- ٣ وأما الألف الثالثة فإن كانت عن ياء نحو رَحَى فتكتب (ياءً، وإلا فتكتب) <sup>(٢)</sup> أَلْفًا، سواء كانت عن واوٍ، أو لم تكن مُبدلةً.
- ومنهم <sup>(٣)</sup> من يكتب الباب كله بالألف، وهو الأصل مع كونه أسهل للكتاب. وعلى تقدير
- ٦ كُتِبَها بالياء فإن كان متوناً فالمختار عندهم أنها تكتب بالياء أيضاً، وهو قياس المبرد، في قياس ١١٩٩ المازني أن تكتب بألف؛ إذ هي ألف التنوين عنده في جميع الأحوال، وقياس سيويه المنسوب بالألف؛ لأنه للتنوين فقط. وقد تقدم ما يشعر بهذا في الوقف <sup>(٤)</sup>.
- ٩ ويُتَعَرَفُ الواو من الياء بالثنية نحو فتان وعصوان، وبالجمع نحو فتان وقنوات، وبالمرّة نحو رَمِيّة وغَزْوَة، (وبالنوع نحو رَمِيّة وغَزْوَة) <sup>(٥)</sup>، وبرّد الفعل إلى نفسك نحو رَمَيْتُ وغَزَوْتُ. والأعم أن يقول: وباتصال الضمير المرفوع المتحرك به نحو رَمَيْنَ إلى رَمَيْنَا، وغَزَوْنَا إلى غَزَوْنَا، وبالمضارع نحو يغزو ويرمي، وبكون الفاء واوًا؛ إذ لامة تكون ياءً لا محالة. قال سيويه <sup>(٦)</sup>: «ليس في الكلام مثل وَعَوْتُ»، وبكون العين واوًا نحو شوى؛ إذ شدّ ما عينه ولامة واوان نحو القُوى والصُوى لأحجار هي علامات الطريق.
- ١٥ فإن جُهِلَ بأن لا يجري فيه شيء مما ذكر فإن أميلت فالياء نحو متى، وإلا فالواو نحو المنا، وهو القَدَرُ.
- وإنما كتبوا لدى بالياء لانقلابها ياءً في لديك.
- ١٨ وأما كلا فتكتب على الوجهين لاحتمال واوئته ويائته؛ أما واوئته فلقلبها تاءً في كلتا، كما قالوا في أولج: أَتَلَجَ، وأما يائته فلجواز إمالته؛ إذ الكسرة لا تُمال لها الألف الثالثة، فينبغي أن يكون لأجل الياء، أو بدلها.

(١) الصّديا: العطشى، وعكسها رعى.

(٢) ليس في م.

(٣) وهو أبو علي. انظر الخليات له (٩٣-٩٦)، والهجاء لابن الدهان (٢٩).

(٤) ما نسب للمبرد لسيويه، وما نسب لسيويه لغيره، وقد تقدم تفصيل القول في هذا في ص (٢٧٤) من هذا الكتاب.

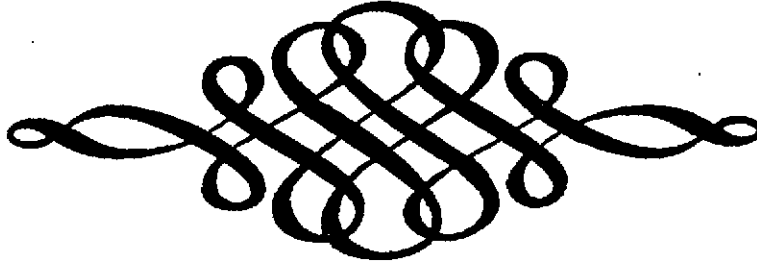
(٥) ليس في ك.

(٦) الكتاب (٤٠١/٤).

وأما الحروف فلم يُكتب منها بالياء غير بلى وإلى وعلى وحتى؛ أما بلى فلإمالتها، وأما على وإلى فلقولهم: عليك وإليك، وأما حتى فلحملها على إلى لكونهما بمعنى الانتهاء والغاية.

٣ وهذه غاية هذا الكتاب. والحمد لله المتّم النور، المتّم الأمور، والصلوة على سيدنا محمد الشفيع المشفّع يوم النشور، وعلى آله وصحبه الذين وعدهم الله بالجنة<sup>(١)</sup> والسرور، والسلام على أهل القبور<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

٦ كتابتي تبقى وإنني أكتسي ثوب الفناء. وكل شيء فاني<sup>(٤)</sup> § ١٩٩ ب



(١) م: (بالخيور).

(٢) الأصل، م: (العشور).

(٣) بعده في ك: وقد فرغ من تأليفه الخضر اليزدي يوم السبت نصف النهار، وكان الخامس والعشرين من شهر صفر ختمه الله بالخير والظفر لسنة عشرين وسبعمئة.

وفرغت الكتابة يوم الجمعة قبل الصلاة يوم الثاني من محرم الحرام سنة سبع وأربعين وثمانمئة الهجرية. وختم م: وقد فرغ من تأليفه الخضر اليزدي يوم السبت نصف النهار، وكان الخامس والعشرين من شهر صفر ختمه الله بالخير والظفر لسنة عشرين وسبعمئة. سائلاً حضرته تعالى الانتفاع به لأرباب الإطلاع والاطلاع. إنه هو الوهاب.

(٤) هذا البيت الشعري آخر أبيات منظومة الموننات السماعية لابن الحاجب.

# الفهارس



## فهرس الفهارس

- فهرس القرآن الكريم.....٦٥٩-٦٥٢
- فهرس الأحاديث والآثار.....٦٦٠
- فهرس الشعر والرجز.....٦٦٥-٦٦١
- فهرس الأمثال وأقوال العرب وتراكيب النحاة.....٦٦٦
- فهرس اللغة.....٦٦٧-٧٠٤
- فهرس اللغات المنسوبة.....٧٠٥
- فهرس البلدان والمواضع.....٧٠٦
- فهرس الأعلام.....٧٠٧-٧١٠
- فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.....٧١٣-٧١١
- فهرس المصادر والمراجع.....٧١٤-٧٢٩
- الفهرس الإجمالي للموضوعات.....٧٣٠-٧٣٢
- الفهرس التفصيلي للموضوعات.....٧٣٣-٧٦٩

فهرس الآيات

الآية	الموضع	الصفحة
﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	الفاتحة: ٧	٥٣٤، ٢٥٧، ٢٣٩
﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	البقرة: ٦، ويس: ١٠	٤٥٤
﴿مَنْ يَقُولُ﴾	البقرة: ٨، ٢٠٠، ٢٠١ والتوبة: ٥٨٦	
	١٢٤، ٤٩ والعنكبوت: ١٠	
﴿إِنْ أَلَّفَ﴾	البقرة: ٢٠، وفي ٢٠٧ مواطن أخرى	٥٧١
﴿فَإِذَا رَأَتْكُمْ فِيهَا﴾	البقرة: ٧٢	٦٠١، ٥٩٩
﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾	البقرة: ٧٤	٢٦٥
﴿بَتْسَمَا اشْتَرَوْا﴾	البقرة: ٩٠	٦٤٢
﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾	البقرة: ٩٣	٢٥١
﴿مَنْ الْعِلْمُ مَالِكُ﴾	البقرة: ١٢٠	٥٦٢
﴿يَشَاءُ وَلِي﴾	البقرة: ١٤٢، ٢١٣، ويونس: ٤٤٦، ٤٥٢	
	٢٥، والنور: ٤٦	
﴿مَنَاسِكُكُمْ﴾	البقرة: ٢٠٠	٥٥٩، ٥٥٢
﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾	البقرة: ٢١٦	٢٦٥
﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ﴾	البقرة: ٢١٧	٢٤٩
﴿وَلَا تَتَسَوُا الْفَضْلُ﴾	البقرة: ٢٣٧	٢٥٣، ٢٤٤
﴿قَالُوا وَمَا﴾	البقرة: ٢٤٦	٥٥٥
﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾	البقرة: ٢٥٩	٥٣٧
﴿فَنظَرْنَا إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾	البقرة: ٢٨٠	٤٧٢
﴿أَنْ يَمْلَأَ هُوَ﴾	البقرة: ٢٨٢	٢٦٦، ٢٦٤
﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيهِ﴾	البقرة: ٢٨٢	٥٣٦
﴿الَّذِينَ يَتَمَنَّ﴾	البقرة: ٢٨٣	٤٢٤، ٤٢٢
﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾	البقرة: ٢٨٤، وآل عمران: ١٢٩، ٥٩٣	
	والمائدة: ١٨، ٤٠، والعنكبوت: ٢١	

الآية	الموضع	الصفحة
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	البقرة: ٢٨٦	٧٧
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	آل عمران: ١-٢	٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٧٧
		٢٨٠
﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾	آل عمران: ٦٢	٢٦٥، ٢٦٦
﴿تَمَنُّونَ الْمَوْتَ﴾	آل عمران: ١٤٣	٦٠٠
﴿فَمَنْ زَحَزَحَ عَنِ النَّارِ﴾	آل عمران: ١٨٥	٥٨٦، ٥٨٧
﴿مَنْ لَدَنَّهُ﴾	النساء: ٤٠، والكهف: ٢	٣٠٦
﴿نَعْمًا يَعْظُمُكُمْ﴾	النساء: ٥٨	٦٤٢
﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾	النساء: ٨٦	٦٢٧
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾	النساء: ٨٧، ١٢٢	٥٧١
﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾	النساء: ٩٥	٣٩٦
﴿إِنْ الصَّلَاةُ﴾	النساء: ١٠٣، العنكبوت: ٤٥	٥٧١
﴿أَنْ يَصْلِحَا﴾	النساء: ١٢٨	٥٩٥
﴿وَأَنْ تُلَوُّا أَوْ تَعْرِضُوا﴾	النساء: ١٣٥	٥٠٤
﴿إِنْ أَمْرٌ﴾	النساء: ١٧٦	٢٥٠، ٢٥٢
﴿عَمَّا جَاءَكَ﴾	المائدة: ٤٨	٦٤٠
﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾	المائدة: ٥٤	٢٤٩
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمِعُ إِلَيْكَ﴾	الأنعام: ٢٥، محمد: ١٦	٥٩٥
﴿إِنْ الْحُكْمُ﴾	الأنعام: ٥٧، يوسف: ٤٠، ٦٧	٢٥٠، ٢٥٢
﴿إِلَى الْهُدَاتِنَا﴾	الأنعام: ٧١	٤٢٢، ٤٢٤
﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾	الأنعام: ٨٠	٢٣٩
﴿الذَّكَرَيْنِ﴾	الأنعام: ١٤٣، ١٤٤	٢٤١
﴿إِنْ رَحْمَةُ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنْ﴾	الأعراف: ٥٦	٢١٨
﴿الْمُحْسِنِينَ﴾		
﴿مَعَاشٍ﴾	الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠	٤٩٤

الآية	الموضع	الصفحة
﴿يَطْمِرُوا مَوْسَى﴾	الأعراف: ١٣١	٥٩٩
﴿اغفر لي﴾	الأعراف: ١٥١، وإبراهيم: ٤١، والقصص: ١٦، وسورة ص: ٣٥، ونوح: ٢٨	٥٨٥، ٥٨٢
﴿واختار موسى قومَه سبعين رجلاً﴾	الأعراف: ١٥٥	٥٧
﴿إن تحمل عليه يلهث﴾	الأعراف: ١٧٦	٢٩١
﴿مُردِّين﴾	الأنفال: ٩	٥٩٤، ٥٩٣
﴿إما تخافن﴾	الأنفال: ٥٨	٦٤١، ٦٣٩
﴿إلا تفعلوه﴾	الأنفال: ٧٣	٦٤١، ٦٣٩
﴿أئمة﴾	التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٤٤٩، ٥، ٤١، السجدة: ٢٤	٤٤٩، ٤٤٦
﴿يضاهون﴾	التوبة: ٣٠	٣١٨
﴿لو استطعنا﴾	التوبة: ٤٢	٢٥٣، ٢٥٠
﴿يقولونَ لي﴾	التوبة: ٤٩	٤٢٤، ٤٢٢
﴿هل تربصون﴾	التوبة: ٥٢	٥٩٨
﴿وازينت﴾	يونس: ٢٤	٥٩٩
﴿آلآن وقد عصيت﴾	يونس: ٩١	٢٤١
﴿قل انظروا﴾	يونس: ١٠١	٤٤٠
﴿أنلزمكموها﴾	هود: ٢٨	٢٧١
﴿ومن خزي يومئذ﴾	هود: ٦٦	٦٤١
﴿أرسله معنا غداً ترتعي وتلعب﴾	يوسف: ١٢	٥٢٦
﴿شروه بثمان بخس﴾	يوسف: ٢٠	٢٩١
﴿وأعتدت لهن متكأء﴾	يوسف: ٣١	٥٢
﴿وقالت اخرج﴾	يوسف: ٣١	٢٥٠، ٦٠
﴿سنراود عنه أباه وإنا لفاعلون﴾	يوسف: ٦١	١٠

الآية	الموضع	الصفحة
﴿لَا يَنَاسُ﴾	يوسف: ٨٧	٤٧٢
﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَقِي وَيَصِيرُ﴾	يوسف: ٩٠	٥٢٦
﴿لَا تَتْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾	يوسف: ٩٢	٢٥١
﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾	الرعد: ٩	٢٨٩
﴿عَيُونُنْ أَذْخُلُوهَا﴾	الحجر: ٤٥-٤٦	٢٥٢
﴿نَبِيٍّ﴾	الحجر: ٤٩	٦٢٢
﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾	الحجر: ٧١	١٠
﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾	الحجر: ٩١	٢١٠
﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾	الإسراء: ٧٩	٧٣
﴿فَلْيَنْظُرْ﴾	الكهف: ١٩، الحج: ١٥، عبس: ٢٦٥ ٢٤، الطارق: ٥	
﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	الكهف: ٢٨	٢٨١، ٢٨٢، ٢٧٧
		٦٣٢، ٦٣٣
﴿لَتَبْعِدَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	الكهف: ٧٧	٦٠٤
﴿مَكْنِي﴾	الكهف: ٩٥	٥٥٩، ٥٥٢
﴿اسْطَاعَ﴾	الكهف: ٩٧	٥٩٩
﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾	الكهف: ٩٧	٣٦٢
﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا﴾	مريم: ٧	٤٥٢
﴿جَعَلْ رَبُّكَ﴾	مريم: ٢٤	٥٨٢
﴿تَسَاقُطُ عَلَيْكَ﴾	مريم: ٢٥	٦٠١
﴿إِنَّا وَرَيْنَا﴾	مريم: ٧٤	٢٧، ٥٥٣، ٥٥٥
﴿وَأَضْمُ يَدَكَ﴾	طه: ٢٢	٢٤٩
﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾	طه: ٣١	٢٤٩
﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾	طه: ٦٣	٤٧٧
﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾	طه: ٩٨	٦٤٠، ٦٣٩

الآية	الموضع	الصفحة
﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾	طه: ١٣٢	٤٢٩
﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾	الأنبياء: ٧٣، والنور: ٣٧	١٠٥
﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾	الحج: ٢٩	٢٦٤
﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾	الحج: ٢٩	٢٦٥، ٢٦٤
﴿وَلْيَطُوفُوا﴾	الحج: ٢٩	٢٦٥
﴿صَوَافٍ﴾	الحج: ٣٦	٢٣٩
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾	المؤمنون: ٤	١٠
﴿تَتَرَى﴾	المؤمنون: ٤٤	٤١٣
﴿وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِهِ﴾	النور: ٥٢	٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨
﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾	النور: ٦٢	٥٨٤، ٥٨٢
﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لَإِذَا﴾	النور: ٦٣	٤٩٦
﴿فَهِيَ تُمْلَى﴾	الفرقان: ٥	٥٣٦
﴿وَعَتَوْا عُنُوتًا كَبِيرًا﴾	الفرقان: ٢١	٥١٥
﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾	الفرقان: ٤٩	٥٣٧
﴿كَذَبَتْ قَوْمَ نوح﴾	الشعراء: ١٠٥	٢٣٧
﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾	النمل: ٣٦	٢٨٦
﴿يَصْدِرَ الرَّعَاءِ﴾	القصص: ٢٣	٥٧١
﴿فَالَمْ يَسْتَحْيُوا﴾	القصص: ٥٠	٦٤٢
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾	القصص: ٧٦	٩٨
﴿بِأَعْبَادِي﴾	العنكبوت: ٥٦	٢٨٦
﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾	السجدة: ١٦	٦٠٠
﴿فَتَعَالَيْنِ أُمْتَكَسْنَ وَأَسْرَحْنَ﴾	الأحزاب: ٢٨	١٠٤
﴿سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾		
﴿وَقِيرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	الأحزاب: ٣٣	٦٠٢
﴿تُؤْوِي﴾	الأحزاب: ٥١	٥٥٥

الآية	الموضع	الصفحة
﴿أَمْ بِهِ جُنَّةٌ﴾	سبأ: ٨	٥٧٠
﴿نَخْصِفُ بِهِمْ﴾	سبأ: ٩	٥٨٥، ٥٨٢
﴿مِنْ سَاتِهِ﴾	سبأ: ١٤	٤٣٢
﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾	سبأ: ١٩	١١٠
﴿يَسْ﴾	يس: ١	٦٢٩
﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾	الصفات: ١٥٣	٦٤٦، ٦٤٤
﴿عَذَابِئِنَّ أَرْكُضَ بِرَجْلِكَ﴾	سورة ص: ٤١-٤٢	٢٥٢
﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ﴾	الزمر: ٩	٦٤٠
﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾	الزمر: ٣٠	٢٣٠
﴿مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾	الزمر: ٥٦	٥٩١، ٥٨٦
﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾	الزمر: ٦٤	٢٥٧، ٢٥٦
﴿فَبَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾	الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦	١١٥
﴿حَم﴾	غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجناثية، والأحقاف: ١	٦٢٩
﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾	غافر: ٣٢	٢٨٩
﴿تَنْزِلَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾	فصلت: ٣٠	٦٠٠
﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾	الأحقاف: ١٥	٦٩
﴿وَالنَّخْلُ بِأَسْقَاتِ﴾	سورة ق: ١٠	٢٣٣
﴿وَأُحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾	ق: ١١	٢٣٠
﴿فَسُمَّةٌ ضَيْزَى﴾	النجم: ٢٢	٤٩٤
﴿عَادَ لَوْلَى﴾	النجم: ٥٠	٤٤٢، ٤٤٠
﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ﴾	القمر: ٢٠	٢٣٣
﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكَّرٍ﴾	القمر: ٤٠	٥٩٦
﴿مَسَّ صَقَرٍ﴾	القمر: ٤٨	٥٥٠

الآية	الموضع	الصفحة
﴿ولا جان﴾	الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤	٤٨، ٢٥٦، ٢٥٧، ٥٣٤
﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾	الواقعة: ٢	١١٢
﴿لكيلا تأسوا﴾	الحديد: ٢٣	٦٤٢
﴿ثلا يعلم﴾	الحديد: ٢٩	٦٤٠
﴿استغفرت لهم﴾	المنافقون: ٦	٦٤٦
﴿فلينفق﴾	الطلاق: ٧	٢٦٥
﴿قوا أنفسكم وأهليكم نارا﴾	التحريم: ٦	٢٠٩
﴿بأيكم المفتون﴾	القلم: ٦	١١١
﴿كانهم أعجاز نخل خاوية﴾	الحاقة: ٧	٢٣٣
﴿فهل ترى لهم من باقية﴾	الحاقة: ٨	١١٢
﴿عيشة راضية﴾	الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧	١٩٢، ١٩٣
﴿ما أغنى عني ماليه﴾ هلك عني سلطانيه	الحاقة: ٢٨، ٢٩	٢٨٣، ٥٥٥
﴿خذوه فغلوه﴾	الحاقة: ٣٠	٢٩١
﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾	المعارج: ١	٤٣٤
﴿في يوم﴾	المعارج: ٤	٥٥٥
﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾	نوح: ١٧	٤٤٤، ١٠٤
﴿مما خطاياهم﴾	نوح: ٢٥	٦٤٠
﴿أو أنقص﴾	المزمل: ٣	٢٥٢
﴿وتبتل إليه تبتلا﴾	المزمل: ٨	٤٤٤، ١٠٤
﴿علم أن سيكون﴾	المزمل: ٢٠	٦٤٠
﴿إنها لإحدى الكبر﴾	المدثر: ٣٥	٢٢٥
﴿ما سلككم﴾	المدثر: ٤٢	٥٥٢، ٥٥٩
﴿ألن نجمع عظامه﴾	القيامة: ٣	٦٤٢
﴿كانه جمالات صفر﴾	المرسلات: ٣٣	٢٣٦



الآية	الموضع	الصفحة
﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾	النبا: ٢٨	١٠٤
﴿تَصْدَى﴾	عبس: ٦	٦٠٠
﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾	التكوير: ٧	٥٨٢
﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾	المطففين: ١٤	٥٨٨، ٥٨٦، ٤١٣
﴿حُلْ ثَوْبُ الْكَفَّارِ﴾	المطففين: ٣٦	٥٨٨
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِر﴾	الفجر: ٦	٢٨٩
﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾	البلد: ١٦	٣٣١
﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَاهَا﴾	الشمس: ١	٤٠٧
﴿جَلِيهَا﴾	الشمس: ٣	٤٠٧
﴿يَغْشِيهَا﴾	الشمس: ٤	٤٠٧
﴿وَأَمَّا مَنْ يَخْلُ وَاسْتَغْنَى﴾	الليل: ٨	٥٤١
﴿نَارًا تَلْقَى﴾	الليل: ١٤	٦٠٠
﴿وَالضُّحَى﴾	الضحى: ١	٤٠٧، ٣٩٨
﴿سَجَى﴾	الضحى: ٢	٤٠٧
﴿قَلَى﴾	الضحى: ٣	٤٠٧
﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	العلق: ١	٦٤٥
﴿لَتَسْفَعَنَ النَّاصِيَةُ﴾	العلق: ١٥	٢٧٤
﴿شَهْرٍ تَنَزَّلُ﴾	القدر: ٣-٤	٥٩٨
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾	البيئة: ١	٤٤٠

## فهرس الأحاديث والآثار

- فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حَمَلت اللحم سابقته فسبقتي. قال: هذه بتلك السَّيِّقة..... ٥٤
- أنا عند المنكسر قلوبهم..... ٧٥
- إن أصفر البيوت من الخير البيتُ الصُّفْر من كتاب الله..... ٩٨
- ليس في الخُضراوات صدقة..... ٢٢٨
- ليس من اميرِ امصيامُ في امسفر..... ٥٤١، ٢٦١
- اخشوشنوا وتمعددوا..... ٣١٦
- إنما سُمِّيَ إنساناً لأنه عُهد إليه فنسي..... ٣٣١
- إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر..... ٥٤٤
- قدمت المدينة ولأهلها ضحيج ... فقلت: مَهْ؟..... ٥٤٥
- أنا أفصح من تكلم بالضاد..... ٥٦٩

فهرس الشعر والرجز

- ٢٨١ إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذراً وطلباء
- ١٨٨ إن ليتاً وإن لوأ عناء
- ٥٢٥ ما إن رأيت ولا أرى في مُدَّتِي كجوارِي يلعبن في الصحراء
- ٢٩٥ يترك ما ألفى الدُّبَا سَبَبَا  
مثلَ الحريقِ وافقَ القَصْبَا
- ٥٠٣ فكأنها تفاحة مطبوبة
- ٢٠٥ أخو بَيضاتٍ رائحٍ مُتَأَوِّبُ
- ٢٥٦ عجبْتُ والدهر كثيرٌ عجبهُ  
من عَنَزِيٍّ سَبِيٍّ لم أَضْرِبُهُ
- ٥٩٧ وفي كلِّ حيٍّ قد خبطُ بنعمةٍ فحقُّ لشأنٍ من نذاك ذَنُوبُ
- ٣٦٥، ٣٦٤ أُمَّهَيَّيْ خِنْدَفُ وَالْيَاسُ أَبِي
- ٣٦٥ إني لدى الحرب رَخيُّ اللَّبِّ  
مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عالي النسب
- ٤٣٥ سالت هذيلَ رسولَ الله فاحشةً ضلت هذيل بما قالت ولم تصب
- ٥٢٥ فما سودتني عامرٌ عن ورائةٍ أباي الله أن أسمو بأمٍ ولا أب
- ٥٢٧ ما أنسَ لا أنساه آخرَ عيشتي ما لاح بالمُعْزَاء ريعُ سرابٍ
- ١١١ وعلمُ بيانِ المرءِ عندَ المُحَرَّبِ
- ٢٧٨ ما بال عيني عن كراها قد جفت  
مسبلةٌ تسنينٌ لما عرفت  
داراً لسلمي بعد حولٍ قد عفت  
بل جوزِ تيهاءٍ كظهر الحَحَفَتِ
- ١١ المطعمون الطعام في السنة الأُزْمَةُ والفاعلون للزَّكَّواتِ
- ٥٤٩، ٥٤٨ لاهُمَّ إن كنتَ قبلتَ جِجْجِجَ  
فلا يزال شاحجٌ يأتيك بِجِ  
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفَرَجِجِ  
حتى إذا ما أُمْسَحَتِ وَأُمْسَجَا

واليا

- خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِيٍّ  
المُطْعَمَانِ الشَّخْمُ بالعَشَجِ :  
وبالغداة كُتِلَ البرْنَجُ  
تُقْلَعُ بالودِّ وبالصَّيْحِ
- ٥٤٩
- فأما ذكرك الخلفاء منكم فهم منعوا ويريدك من ودا ج  
ولولا هم لكنت كعظم حوت هوى في مظلم الغمرات داج  
وكنت أذلّ من وتدٍ بقاعٍ يُشجِّجُ رأسه بالفهر واجي  
لبن البخت في قِصَاعِ الخَلنجِ
- ١٧٥
- فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجدز شبيحا  
تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر قبيح  
قد كاد يذهبُ بالدنيا ولذتها موالٍ ككبش العوس سُحَّاح  
وأنت من الغوائل حين تُرمى ومن دمّ الرجال مُتَنَزَّاح
- ٥٤٨
- حزُّقٌ إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آياه يعنون أم قردا  
فأليتُ لا أرثي لها من كلاله ولا من حفى حتى تلاهي محمدا  
وذا النُصْبُ المنصوب لا تنسكته ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا  
فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحاتوي ولا نقد
- ٥٧٤
- نُبِّيتُ أخوالي بني يزيد  
ظُلما علينا لهم فديد
- ٥٢٥
- ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد  
إذا ما غدَّ أربعة فِسالٍ فزوجك خامس وأبوك سادي  
وقفتُ فيها أصيلا لأسائلها أعيت جوابا وما بالربع من أحد  
ونزلن نهذا عيلا أباؤها وبني كِنانة كاللُصُوتِ المرْدِ
- ٥٢
- دَلَّتْ ثَلَاثًا على أن يُوجِدَ رَ لا يستقيم مضارع أجر  
فِعَالَةٌ جاء، والإِفْعَالُ عَزَّ وصيحة أجر تمنع أجر  
فيها عيائلُ أسودَّ ونُمرُ  
لستُ بليلى ولكني نهر  
لا أدلج الليل ولكن أبتكر
- ٤٥٤
- ٥٢٥
- ٢٧٤
- ١٧١
- ٥٠٩
- ٥٢٦
- ٥٣٨
- ٥٤٧
- ٥٤٣
- ٧١
- ٤٤٣
- ٤٩٣
- ١٩٣

- ٢٨٩ وأراك تفري ما خلقتَ وبعد ضُ القومِ يخلقُ ثمَّ لا يفِرُ
- ١٩٢ وغررتني وزعمتَ أنك لابنُ بالصيفِ تامرُ
- ٥٤٥ وقد رابني قولها يا هنا هُ ويحك ألحقتَ شراً بِشَرِّ
- ٤٨٥ تسائل بابنَ أحمَرَ من رآه أعارتَ عينه أم لم تُعارَا
- ٢٠٣ يقوم تاراتٍ ويمشي تيرًا
- ٧٧ إِنَّ البِغَاثَ بأَرْضِنَا تَسْتَسِيرُ
- ٢١١ أما الإمام فلا يدعونني ولدا إذا ترامى بنو الإموان بالعار
- ٤٣٥ سالتاني الطلاق أن رأَتاني قلَّ مالي قد جثمتاني بنكر
- ٤٩٣ وكحلَّ العينين بالعواور
- ٤٩٦ وكنتُ إذا جاري دعا لمُصَوِّفٍ أَشْمُرُ حتى ينصفَ الساق مئزري
- ١٩٣ دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
- ٣٣١ لا تنسين تلك العهودَ فإنما سميت إنسانا لأنك ناسي
- ٢٢٦ أتانِي وعيدُ الخوصِ من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيتَ الأحواصا
- ٤٣٧، ٢٩٠ لا يُبْعِدُ الله إخوانًا تركهم لم أدر بعد غداةَ البين ما صَنَعُ
- ٥٤٧ لما رأى أن لا دَعَا ولا شَبِعَ مال إلى أرطاة حِقْفٍ فالطَجَعُ
- ٤٢٩ ألم ترَ ما لا قيت والدمر أعصر ومن يتملَّ العيش يرًا ويسمُعُ
- ١٢١ تحية بينهم ضربٌ وجيعُ
- ١٨٢ وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلُّوها وغدواً بلائعُ
- ٥٢٦ هجوتَ زَبانَ ثم جئتَ معتذراً من هجو زَبان لم تهجو ولم تدع
- ٥٦٢ مهلاً أعاذلُ قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضَفِفُوا
- ٥٣٤ يا دارَ مَيٍّ بدكاديك البرقُ
- صبراً فقد هيَّجت شوقَ المُشْتَقِّ
- ٥١٥ يا عجباً لهذه الفليقة
- هل تغلبن القُوباءَ الرِّيقَةَ
- ٥٣٧ ومنهَلٍ ليس له حَوَازِقُ
- ولصفادي جَمَّةُ نَقَانِقُ
- ٥٣٥ أبواب بحر ضاحكٍ زهُوقُ

- ٥٢٧ إذا العجوز كبرت فطلقي  
ولا ترضاها ولا تملقي ؛
- ٣٦٦ إذا الأمهات قَبَحْنَ الوجوهَ فَرَجَتْ الظلامَ بأمتاكا  
٥٧ أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ العبادِ إِلَيْهِ الوجهُ والعملُ  
٦٠٤، ٦٠٠ تَقِ اللهَ فِينَا والكتابَ الذي تَتْلُو  
١٠٧ ثلاثةُ أحبابٍ: فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ يَمَلَأَقٍ، وَحُبُّ هُوَ القَتْلُ  
٢٩٨ فقرَّبْنِ هذا وهذا زَحْلَهُ  
٣١٧ بِشِيَّةِ كَشِيَّةِ المَرَجْلِ  
٣٧ جاؤوا بِجيشٍ لو قِيسَ مُعَرَّسُهُ ما كانَ إِلَّا كَمُعَرَّسِ الدُّيْلِ  
٥٣٨ قد مَرِ يومانَ وهذا الثاني  
وأنتَ بالهجرانِ لا تَبالي  
٧٢ تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنِ واسْتَبْقِ وُدَّهُم وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ  
٥٤١ ذاكَ خَلِيلِي وذو يَعاثِبِي يَرمِي وِرائِي بِأَمْسَهُمِ وَأَمْسِلِمَهُ  
٩٦، ٩١ شَيْخٌ عَلَي كَرْسِيهِ مَعَمَّما  
فإنه أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكْرَما  
١٨٠ فَلَسْنَا عَلَي الأَعقابِ تَدْمَى كُلُّومُنا وَلَكِنْ عَلَي أَعقابِنا يَقْطِرُ الدِّمَما  
١١٥ وما هِيَ إِلَّا فِي إِزارٍ وَعِلْقَةٍ مُغارِ ابنِ هَمَّامٍ عَلَي حَيٍّ خُتَمَما  
٥٩٥، ٥٩٣ هُوَ الجِواءُ الَّذِي يَعطِيكَ نائِلَهُ عَفَوا وَيُظَلِّمُ أَحيانا فَيُظْطَلِّمُ  
٢٦٦ وقَمتَ لِلزَّوْرِ مَرْتاعا فَأَرَقَنِي فَقَلْتُ: أَهْيَ سَرتَ أَمْ عادَنِي حُلُمُ  
١١٢ عَلَي حَلْفَةٍ لا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسلِماَ وَلا خَارجاَ مِنْ فِيٍّ زورُ كَلامِ  
٦٠٣ غِداةَ طَفَتْ عُلَماءُ بَكرُ بَنٍ وَائِلٍ وَعاجَتْ صُدُورُ الخِيلِ شَطَرَ تَمِيمِ  
٥٣٤ فَخِندَفَ هامةُ هَذا العالَمِ  
٤٥٤ فِيا ظِيةِ الوِعرِساءِ بَينَ جُلَجالِ وَبَينَ النِّقا أأنتَ أَمْ أُمُّ سَالمِ  
٥٣٧ نَزورُ امرِئًا أَمّا الإلهَ فَيَتَّقِي وَأَمّا بِفَعْلِ الصَّالحينَ فَيَأْتِمِي  
٩٠ نَسْتَوْقِدُ النِّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْطادُ نَفوسًا بُنْتُ عَلَي الكَرمِ  
٢٩٠ يا دارَ عِبلَةٍ بِالْجِواءِ تَكَلِّمِ

- ٦٢٦، ٩٦ لم يبق من آي بها يُحْلَنُ  
غيرُ رمادٍ وخطامٍ كَنَفَيْنِ ؛  
وغيرُ ودٍّ جاذِلٍ أو ودَّينِ  
وصالِياتٍ كَكَمَّا يُؤْتَفَنِ
- ١١٠ الحمدُ لله مُمَسَّنَا ومُصَبِّحَنَا بالخيرِ صَبَّحَنَا ربي وَمَسَّنَا  
وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ: هذا الذي منح المودَّةَ غيرنا وجفانا  
٥٤٤ ويقلن شيبٌ قد علا لك وقد كبرتَ فقلْتَ: إِنَّهُ  
٢٨٤ يا لَيْتَ أَنَا ضَمَّنَا سَفِينَةَ  
٥٠٦ حتَّى يعودَ الوصلُ كَيِّنُونَهُ  
إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سُرُّ فَإِنَّهُ بَيْتٌ وإِفْشَاءِ الْوَشَاةِ قَمِينُ  
٢٦١ أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ  
١٥٧ أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَايَا متى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي  
٥٠٩ دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالَعِ فَأَبَانَ فِتْقَادَمْتُ بِالْحَبْسِ وَالسُّوْبَانِ  
٥٠٩ عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ  
٢٤٨ كِتَابَتِي تَبْقَى وَإِنِّي أَكْتَسِي ثَوْبَ الْفَنَاءِ وَكُلَّ شَيْءٍ فَانِي  
٦٤٩ وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمُتُ وَجْهًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَثِمَهُمَا يَلِينِي  
٢٤١ أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَتَبَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَتَغَيَّنِي  
فَمَا أَرَقَ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا ٥٠٠، ٤٩٨  
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَغْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا ٤٩٧  
لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ مِنَ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا ٥٣٨  
وَبَلَدَةٍ قَالَصَةِ أَمْوَاؤُهَا ٥٣٥  
مَاصِيحَةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا  
يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيًّا لَيْسَ يُحْكِمُهَا لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا ٥٢٥  
فَهِيَ تَنْزِيٌّ دَلَّوْهَا تَنْزِيًّا ١٠٥  
كَمَا تَنْزِيٌّ شَهْلَةٌ صَبِيًّا  
لَقَدْ عَلِمْتَ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْلِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا ٥١٦

فهرس الأمثال وأقوال العرب وتراكيب النحاة

١٦.....	سألتمونيها	١٨٢.....	أتيك غدوا
٥٧٥.....	ستشحك خصفه	٦٣.....	أبجلت زيدا
١٩٣.....	شعر شاعر	٥٧٦.....	أجد طبقك
١٩٣.....	شغل شاغل	٥٧٦.....	أجلك قطبت
٥٨٣.....	ضوي مشفر	٦٢.....	أحصد الزرع
٥٧٧.....	قد طبع	٦٣.....	أحمدت بكرا
٢٧٩.....	كيف الإخوة والأخوات	٦٣.....	أشكيت زيدا
٢٧٩.....	كيف البنون والبنات	٦٣.....	أعجمت الكتاب
٥٥٠.....	لم يحرم من فزد له	٥٢٥.....	أعط القوس باريها
٥٧٦.....	لم يرو عنا	٦٢.....	أغذ البعير
٥٧٧.....	ليل نائم	٥٢٩.....	أنصت يوم جد طاء زل
٢٠٨.....	ليلة غمة	٥١٥.....	إنكم لتنتظرون في نحو كثيرة
١٤٩.....	ما أميلحه	٧٨.....	استيست الشاة
١١٦.....	ماء شن بارد	٧٨.....	استحجر الطين
١١٣.....	مات ميتة سوء	٥٣٣.....	استجده يوم صال زط
٦٣٢، ٢٨٢.....	مثل مه أنت	٥٣٣.....	استجده يوم طال
٦٣٢، ٢٨٢.....	بجيء مه جئت	٧٨.....	استسر البغات
٥٧٧.....	مرينفل	٧٨.....	استنوق الجمل
٦٥.....	موت المال	٢٠٨.....	امرأة كلبة
١٩٣.....	موت مائت	٦٥.....	برك الإبل
٢٢٣.....	هالك في الهالك	١٤٩.....	بنو فلان يطوهم الطريق
٢٢٣.....	هذه عدوة الله	٢٤٢.....	التقت حلقتا البطان
١٤٨.....	هم أمثال هذا	١١٦.....	جحر ضب خرب
١٩٣.....	هم ناصب	٥٤٤.....	حيهل الثريد
٥١٣.....	هو ابن عمي دنيا	٤٧٧.....	رأيت الزيدان
٤٢٣.....	هو جاري بيت بيت	٦٥.....	ربض الشاء
١٤٨.....	هو مثيل هذا	٥٧.....	رحبتك الدار



فهرس اللغة

٤٥٢، ١٥٩.....إبلى	١
٥٢٧، ١٧٩.....أبن	
٢٥٨، ١١٦.....أبنم	٦٢٨، ٦٢٧، ٦١٤، ٦١٣.....آءة
١٨٤، ١٨٢، ١٧٩.....أبنى	١٩٨.....آبال
٧٩.....أبهار	٦٠٤.....أأأأأأ
٣٦٥، ٣٦٤.....أبهة	٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤٣، ٢٦٤.....أأر
٤٢٨.....أبو يوب	٢٢.....أأر
٢٩١.....أبو هو	٦٢٠، ٦١٩، ٤٤٧، ٤٤٥، ٤٤٣.....أأم
١٨٩، ١٨٤، ١٧٩، ١٥٢.....أبوى	٢٠٩.....أأراض
٤٥٢.....أبى	٢٦، ٢٣.....أأرام
٦١٥.....أبىع	٢١٠، ٢٠٨.....أأكم
٢٣٠، ٢٢٩، ٣٠.....أبىناء	٥٣٥.....أأل
٦١٦.....أبوىع	٢٦٤، ٢٤١، ٢٣٨.....أأأأ
٦١٦.....أبىع	٢١٠، ٢٠٨.....أأم
٣٥٥.....أأب	٢٦٤.....أأنك
٤٢٨.....أأبى أمره	٩٥.....أأأأ
٥٤٢، ٤٦٧، ٤٦٢.....أأأ	٢٦٤، ٢٤١، ٢٣٨.....أأأ الله
٥٤٨، ٥٤٢.....أأأأ	١٧٩.....أأب
٨٦.....أأوه منه	٣٠٤.....أأأأ
١١٤، ١١٣.....أأأأ	٥٣٥، ٥٣٣.....أأأب
١١٤.....أأأ	٢٣٥.....أأأأأ
٤١.....أأر	٢٩١.....أأأهو
٣٨٩.....أأأأ	٦٣.....أأأأ زىأ
٥٧٣.....أأأأ	٤٠.....أأأ
٦٢٦.....أأأأ	٥١٩.....أأأأأ
٢٢٦.....أأأ	٤١.....أأل
١١٣، ١٠٥، ١٠٣.....أأأأ	٦١١، ٦٠٨، ٢٢٦.....أألم



أحبنا ٥٨٧.....	أحوص ٢٢٧، ٢٢٦.....
أحبنة ٥٨١.....	أحوي ١٦٨.....
أجوروا ٤٨٤، ٤٨٣.....	أحوى ٤٨٣، ٤٨١، ١٦٨، ١٣٦، ١٣٥.....
أجلز ٥٤٨، ٥٤٧.....	أحياء ٤٨١، ٤٧٨.....
أجلد ٣٩١، ٢٢٦.....	الأحيواء ٣٠٣.....
أجدمعوا ٥٤٧.....	أحي ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ٦٠٨.....
أجر ٤٤٥، ٤٤٤.....	٦١١.....
أجرد ٦١١، ٦٠٨.....	أحيي ٤٨٢، ٤٧٨.....
الأجرع ٥١٩.....	أخ ٥٢٧، ١٧٩.....
أجلواذ ١٠٧.....	أخبات ٤١٢.....
أجودت ٤٧٨.....	أخت ٦٣٣، ٦٣٢، ٥٢٨، ٥٢٧، ١٧٩.....
أجوه ٤٦٢، ٤٦٤، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٣.....	أختور ٥٠٨.....
٥٣٤.....	أختي ١٨٦، ١٧٩.....
أجيدل ١٤١.....	أختير ٥٠٨، ٥٠٧.....
أجيرة ١٤٥.....	أخر شيا ٥٨٧.....
أجيمال ١٤٥، ١٢٣، ٣١.....	أخشوا ٢٤٧، ٢٤٥، ٢٤٤.....
أحاديث ٢٣٥.....	٥٦٢، ٥١١، ٥١٠، ٢٥٦، ٢٥٣، ٢٥٠.....
الأحنطاء ٣٠٣.....	أخشون ٢٤٤.....
أحتوشوا ٤٨٤.....	٥٢٧، ٥١١، ٥١٠، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٥.....
أحراح ١٣٠.....	أخشي ٢٤٤.....
الأحرنجام ٣١٠، ٣٠٣.....	٥٦٢، ٥١١، ٥١٠، ٢٤٧، ٢٤٥.....
أحرنجام ٨، ١٤١، ١٤٤، ١٥٠، ٢٥٩.....	أخشين ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٥١٠.....
٣١٠.....	٥٢٨، ٥١١.....
أحرنجم ٥٠، ٥١، ٨٠، ٨١، ٩٣، ٢٥٩.....	إخوان ٢١٢، ٢١١.....
٣١٠.....	الأخوان ٢٧٩.....
أحصد الزرع ٦٢، ٦١.....	أخوي ٥٢٩، ١٨٦، ١٨٤، ١٧٩، ١٥٢.....
أحلولى ٧٩.....	أخيل ٣٩١.....
الأحليلاء ٣٠٣.....	أخيلت ٤٧٨، ٤٧٤.....
أحواي ٤٨١، ٤٧٨.....	أدور ٥٤٠.....



اداراً.....٦٠١، ٥٩٩، ٢٤٠	أرطى.....٥٤٧، ٥٣١، ٣٢٦، ٣٢٥
ادان.....٥٩٦، ٥٩٣	الارعواء.....٣٠٣
إداوة.....٥٢٤، ٥٢٣، ١٣٨، ١٣٤، ١٣١	أرعوى.....٤٨١، ٤٧٨
أداوى.....٥٢٣، ٥٢١	أرغوان.....٣٩٠
ادثر.....٥٩٩، ٢٤٠	أرقت.....٥٤٤
ادعن.....٢٤٧	ارمن.....٥٢٨، ٥٢٧، ٢٤٧، ٢٤٣، ٢٤٢
أدعوة.....٦٢٢	أرمية.....٦٢٢
ادكر.....٦٤٥، ٦٤٤، ٥٩٦، ٥٩٣، ٥٤٧	أرنب.....٥٣٠، ٤٠٣، ٣٥٦
أدم.....٥٦	أروح به.....٤٨٣
ادخالدا.....٥٨٧	أروض.....٢٠٩
ادمع.....٥٤٧	أرونان.....٣٩٢، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٦٩
أدور.....٤٨٩، ٤٨٣	أريته إراء.....١٠٥
أدية.....١٣٨، ١٣١	ازان.....٥٩٧، ٥٩٣
اذبحاذه.....٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٢، ٥٨٠	ازدجر.....٥٤٧، ٥٣٢، ١٣
اذبحودا.....٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٢، ٥٨٠	ازدوجوا.....٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣
اذلوليت.....٣٧٥	أزرت.....٥٧٣
أذيلة.....١٤٥	أزلي.....١٩١
أذينة.....١٣٨، ١٣٧	ازمل.....٢٤٠
أراها.....٤٢٩	أسارى.....٣٠١، ٢١٨، ٢١٧
أراس.....١٣٦	أساطين.....٣٩٥، ٣٩٣
أراى.....٤٢٩	أساليب.....٢٣٦
أراق.....٥٣٢، ٣٦٧، ٣٦١	أساور.....٢٣٦
أراهط.....٢٣٥	است.....١٨٦
أرجوان.....٣٢٤، ٣٦٩، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٠	إسترق.....١٤٤
٣٩٣	استيست.....٤٧٨، ٧٨
أرحت.....٥٤٤	استحازة.....١١٣، ١٠٥، ١٠٣
أرضون.....٢٠٩	استحجر.....٧٨، ٧٧
أرطاب.....٢٠١، ١٩٨	استحوذ.....٤٧٨، ٤٧٣
أرطاة.....٥٤٧، ٣٢٥	استحيي.....٤٨٢، ٤٧٨



استخذ.....٦٠٧، ٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٠	اسود.....٤٨٥، ٤٨٣
استخراج.....٨، ٩٣	أسود.....٤٨٣، ٣٥٦، ١٤٩، ١٣٢
١٠٧، ١٠٨، ٢٥٩، ٣٠٣، ٣١٠	أسيد.....١٦٦، ١٣٢، ١٣١
استروح.....٤٧٨	أسود.....١٣٧، ١٣٦، ١٣٢، ١٣١
استصاب.....٤٧٨	اسوير.....٦٢٤
الاستصفاء.....٣٠٣	اسير.....٦٢٤
استصوب.....٤٧٨	إشاح.....٦٣٧، ٥٣٤
استعار.....٤٨٥، ٤٨٣	أشاعة.....٢٣٢، ٢٣١
استعورته.....٤٨٥	أشاوى.....٣١
استفيل.....٤٧٨	الاشترء.....٣٠٣
الاستقامة.....٥٠٥، ٥٠٤، ٤٧٦، ٤٧٤	أشحة.....٢١٧، ٢١٦
استكان.....٧، ٥٠، ٥٢، ٢٠٤، ٤٧٤، ٦٠٥	أشرت.....٥٧٣
استنوق.....٤٧٨، ٧٨	أشكيت زيدا.....٦٣
أسحلان.....٣٨٩، ٣٢٤	أشنان.....١١٨
إسحمان.....٣٢٤	اشهاب.....٣٤٩، ٢٥٩، ٥١، ٥٠
اسحنكك.....٣١٠، ٢٥٩	اشهب.....٥١، ٥٠
أسراء.....٢١٨، ٢١٧	الاشهيب.....٣٠٣
أسرب.....٢٦٤	أشياء.....٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٣
اسرنداه.....٥٣١	أصابع.....٢٣٦
أسرى.....٦٠٦، ٢١٨، ٢١٧	إصبع.....٢٢٦
أسطاع.....٣٦١	أصبغ.....٥٥٠
اسطاع.....٥٩٩، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦٠٥	اضطير.....٥٩٥، ٥٨٥، ٥٤٧
٦١٤	إصطبل.....٣٥٦، ٣٥٥
أسطوانة.....٣٩٣، ٣٩٠، ٣٨٣، ٣٨١، ٣٦٩	إصطخر.....٣٥٦، ١٢٥
اسل.....٤٤١، ٤٤٠	أصيبة.....١٤٨، ١٤٧
اسلغنمك.....٥٨٧	أصيلال.....٥٤٧، ٥٤٦
اسلنقى.....٣١٠، ٢٥٩، ٥١، ٥٠	أصيلان.....٥٤٧، ٥٤٦
اسم.....٥٢٧، ١٨٢	إضحيان.....٣٣٠، ٣٢٤
اسمي.....١٨٢	إضحيانة.....٣٢٤



أعین..... ٤٨٩، ٤٨٣	أضربن..... ٢٤٣، ٢٤٧
أعیاء..... ٦٢٥	٢٧٢، ٢٧٤، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٣٦
أغد البعیر..... ٦٢، ٦١	أضربه..... ٢٩٨، ٢٥٦
اغدون ١٥، ٥٠، ٥١، ٩٣، ٢٥٩، ٣٤٩	اضطرب..... ١٣، ٥٣٢، ٥٤٧، ٥٩٥
٦٠٩، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢٤	اطرد..... ٥٩٧، ٥٤٧
الاغیدان..... ٣٠٣	إطل..... ٤١
أغربة..... ٢١٥، ٢١٤	اطلخم..... ٦١٢
اغرنداه..... ٥٣١	اطلخمن..... ٦١٢
أغزوة..... ٦٢٢	اطمأن..... ٦١٥
أغیلت..... ٤٧٨، ٤٧٤	اطمأنت..... ٦٢١، ٦٠٩
أغیلمة..... ١٤٨، ١٤٧	أطوح منه..... ٨٦
أغیمت..... ٤٧٨، ٤٧٤	أطیب به..... ٤٨٣
أفائل..... ٢١٥، ٢١٤	أظفار..... ٥٧٣
أفحج..... ٣٦٣	اظلم..... ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٣، ٦١٢
أفعاون..... ٣٨٩، ٣٢٤، ٣٢٣	أعار..... ٤٨٥، ٤٨٣
أفعی..... ٣٩١، ٣٨١، ٣٦٩، ٣٢٩، ٣٢٤	أعارض..... ٢٣٥
أفکل..... ٣٥٥	أعاصر..... ٢٣٦
أفلاء..... ٢١٥، ٢١٤	اعتنوا..... ٤٨٤
أفیس..... ٤٢٥	أعجمت الکتاب..... ٦٣
أفیضل..... ١٤١، ١٣٦، ١٣٥	أعجوبة..... ٦٢٢
أفاح..... ٣٩٥	أعرابی..... ١٩١
أقاطیع..... ٢٣٥	اعشوشب..... ٧٩
إقامة..... ٥٠٥، ٥٠٤، ٤٧٦، ٤٧٤، ٤٧٣	أعشوي..... ١٦٨
إقبال..... ٤١٢	الإعطاء..... ٣٠٣، ٣٠١
أقحوان..... ٣٩٥، ٣٨٩، ٣٢٤	اعلوط..... ٥١، ٥٠
أقرأیات..... ٦٠٩	اعلوط..... ٢٥٩، ٧٩
اقشعر..... ٢٥٩، ٩٣، ٨١، ٨٠	اعوار..... ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٣
اقطار..... ٧٩	أعورته..... ٤٨٥، ٤٨٣
أقعنسس..... ٥١، ٥٠	أعیاء..... ٦٢٥



٤٥٢، ٣٩٣، ٣٩٢.....إمعة	٦١٦، ٦١٥.....اقورول
٢٣٥، ٢١٥، ٢١٤.....أمكن	٦١٦.....اقوورول
٥٣٦، ٣٣٣.....أملت	٦٢٢.....أقوية
٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤.....أمهات	٦١٥.....اقويل
٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤.....أمهة	٢٣٦.....أكالب
٥٣٥.....أمواء	٣٦٣، ٣٦٢.....أكرمتكس
٢١١.....إموان	٣٦٣.....أكرمتكش
٥٣٥، ٥٣٢.....أمواه	٢٣٦، ٢٢٦.....أكلب
٦١٨، ١٧١، ١٦٣، ١٦٢.....أموي	٢٩٣.....أكمؤ
١٧٢، ١٧١، ١٦٨، ١٦٣، ١٦٢، ١٧٢.....أمي	٢٩٣.....أكمو
٦٢٧، ٦٢٦، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦١٨	١٤٥.....أكيعب
٤٦٦، ٤٦٢.....أناة	٦١٣، ٦١٢.....الإلاق
٣٢٩، ١٩١، ١٣١.....أناس	٢٨٣.....إلام
٥٣٧، ٥٣٦، ٣٨٤، ٣٦٧، ١٩١.....أناسي	٦٢.....ألام الرجل
٢٣٦.....أناعيم	٥٤٧، ٥٤٦.....الطجع
٢٣٦.....أنامل	٣٢٤.....ألعبان
١٩٠.....أنباري	٦١٢.....الإلق
٣٩٢، ٣٧٧، ٣٦٩.....أنبحان	٦١٣، ٦١٢.....ألق
٢١٨.....أنبذة	٦١٣.....إلق
١٩٧، ١٩٤.....أنجدة	٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٠، ٣١٦.....ألنجج
١٨.....أنجذان	٣٤٤، ٣٤٠.....ألنجوج
٣٠٤.....أندية	٣١٦، ٣١٣.....ألندد
٣٢٣.....إنزهو	٣٢٨، ٣٢٧.....ألوكة
٥٣٧، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٧ <sup>١٤٨</sup> .....إنسان	٦٢٣، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٨٠.....ألوى
١٩٠.....أنصاري	٤١٨.....إليان
٢١٥، ٢١٤.....أنصباء	٢٧١.....إليكمو
٢٤٧.....انصرن	٢١١.....إماء
٣٧٥، ٢٥٩، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٦.....انطلق	٥٨٢، ٥٨٠.....احي
٣٢٣.....إنقحر	٤٥٤، ٤٥٢، ٣٩٣، ٣٩٢.....إمرة



٦١١.....	إوزة.....	٣٢٣.....	إنقحل.....
٣٢٠.....	أول.....	٣٠٣.....	الانتقضاء.....
٦٤٤، ٦٤٢.....	أولاء.....	٥٠٨.....	انقود.....
٦١٣، ٦١٢، ٦٠٨، ٣٢٦، ٣٢٥.....	أولق.....	٥٠٨، ٥٠٧.....	انقيد.....
٦٤٤، ٦٤٢.....	أولو.....	١٨.....	انكرد.....
٦٢٨، ٦١٥، ٦١٢.....	أوي.....	٥٤٣، ٢٧٧.....	أنه.....
٦٢٧، ٦٢٦.....	أوية.....	٢٨٤.....	إنه.....
٦٢٨، ٦٢٦، ٦٠٨.....	أويت.....	٣٣٠، ٣٢٧، ١٤٧.....	أنيسيان.....
٤٤٩، ٤٤٧، ٤٤٦.....	أويدم.....	٢٣٥.....	أهال.....
٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦٢، ٣٢٣، ٣٢٢.....	أويصل.....	٤٨٥.....	احتوشوا.....
٥٣٤، ٥١٧.....		٣٦٧، ٣٦٤، ٣٦١، ٢٥٩.....	أهراق.....
٦١١.....	أوز.....	٣٦٨.....	أهرحت.....
٦١١، ٦٠٨.....	إيء.....	٣٦٨.....	أهرقت.....
٦١٢.....	ايايا.....	٢٠٩.....	أهلات.....
٦١٢.....	ايايين.....	٢٠٩.....	أهلون.....
٦١١.....	إيشاة.....	٢٩٣.....	أهنئي.....
٦١١.....	إيشا.....	٢٩٣.....	أهني.....
٦٢٨.....	إياعات.....	٢٦٦.....	أهو.....
٦١٢، ٦١١.....	إياة.....	٥٠٨، ٢٣٠.....	أهوناء.....
٦٢٥، ٤٩٩، ٤٩٨.....	أيام.....	٢٦٦.....	أهي.....
٦٢٨.....	إيايات.....	٦٠٨.....	أو.....
٤٤٣.....	ايت.....	٦٢٨، ٦١١، ٦٠٨.....	أوء.....
٦٠٤.....	ايتزر.....	٦٢٧، ٦٢٦.....	أوئية.....
٥٤٢، ٤٦٧.....	ايتسر.....	٥٣٢، ٥٢٤، ٥٢٢، ٤٩٢، ٤٩٠.....	أوائل.....
٣٣.....	ايحل.....	٤٤٧، ٤٤٦.....	أوادم.....
٣٧٢، ٣٦٩.....	أيدع.....	٣٩١.....	أوتكان.....
٢٠٥، ٢٥، ٢٣.....	أيس.....	٤٤٣.....	أوتمن.....
٢٦٤.....	ايم.....	٥٣٣، ٤٦٤، ٤٦٢، ٣٣٤.....	أوري.....
٦٢٠، ٤٤٧، ٤٤٦، ٢٨، ٢٧.....	أيمة.....	٥٣٤.....	



أيمت.....	٦٢٥.....	برنج.....	٥٤٩.....
أينق.....	٤١٢، ٢٠٣، ٢٠٢.....	بري.....	٤٣٠.....
أينه.....	٢٨٤.....	برية.....	٦٣٨، ٤٢٦، ٤٢٥.....
ايويا.....	٦١٢.....	بزل.....	٢٢٣، ٢٢١.....
أيورين.....	٦١٢.....	بسملة.....	٣٦٣.....
ب			
باب.....	٥٠٨، ٣٩٨، ١٢٦.....	بصري.....	١٩١، ١٥٢.....
باخل.....	٤١١.....	البطاء.....	٢٩٣.....
باع.....	٥٣٥.....	البطا.....	٢٩٣، ٢٩٢.....
باقر.....	٢٣٥.....	بطاح.....	٢٢٥، ٢٢٣.....
الباقية.....	١١٢، ١١١.....	بطحاوات.....	٢٢٥.....
بالغ.....	٤١٢.....	بطنان.....	٣٠٨، ١٩٧، ١٩٤، ٢١، ١٠.....
بتات.....	١٩٢، ١٥٤، ١٥٣.....	البطور.....	٢٩٨، ٢٩٣، ٢٩٢.....
بته.....	٨٩.....	البطي.....	٢٩٣، ٢٩٢.....
بتي.....	١٩٢، ١٥٤، ١٥٢.....	بطيخ.....	٢٣٣.....
بختاتي.....	١٧٥، ١٧٤، ١٥٥، ١٥٣.....	بعلي.....	١٨٨.....
بخر.....	٥٤١.....	بعيلبك.....	١٤٠.....
بلدة.....	٥٦٢، ٢٠٣، ٢٠٢.....	بقا.....	٥١٣.....
بدوي.....	١٧٣، ١٧٢.....	بقوى.....	٥٣٩، ٥١٩.....
برأل.....	٣٥٥.....	بقى يقى.....	٩٠، ٨٩.....
بران.....	٥٨٨.....	بكمو.....	٢٧١.....
برثن.....	٦٢٥، ٣٤٣، ٤٤، ٤٣، ١٩.....	بلحرث.....	٦٠٣.....
برذون.....	٣٦٩.....	بلز.....	٤١، ٣٨.....
برذونة.....	٣٦٩.....	بلص.....	٤٠.....
برقة.....	٢٠٣، ٢٠٢.....	بلغن.....	٣٢٠، ٣١٤، ٣١٣.....
برقي.....	١٨٨.....	بلهنية.....	٣١٩، ٣١٣.....
برك النعم.....	٦٤.....	بم.....	٢٨٣.....
برناساء.....	٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٤.....	البنام.....	٥٤١، ٥٤٠.....
		البنان.....	٥٤١.....
		البناه.....	٢٧٩.....







٢٥٧.....	تأمروني	١٧٩.....	بنت
٣٦٤.....	تأمته	١٨٦، ١٧٩.....	بنتي
٢٣٥، ٢٣٣.....	تؤام	١٨٩، ١٨٦، ١٨٤، ١٨٢، ١٧٩.....	بنوي
٤٧٧.....	تأبقي	٦١٠، ٦٠٨.....	بتنع
١٩٢.....	تأمر	٦١٥.....	بتنعوت
٨٦.....	تاه يتوه	٥٤٢، ١٧٦.....	بهراء
٨٧، ٨٦، ٨٢.....	تاه يتيه	٥٤٢، ١٧٦.....	بهراي
٣١٥.....	تبشر	٦٢٣، ٣٣٤.....	بهلول
٦٠٥.....	تبشراني	٤٨٣، ٤٧٨.....	البو
٦٠٥، ٦٠٠.....	تبشروني	٤٩٢، ٤٩٠.....	بوائع
٦٠٥، ٦٠٠.....	تبشريني	٥٧٢.....	بور
٤٩٦، ٤٩٤.....	تبوع	٥٤٠.....	بوس
١٠٨.....	تبيان	٦٢٦، ٥٣٩، ٤٦٨.....	بوطر
٥١٩، ٤١٣، ٣٥١.....	تتري	٤٢٣.....	بيت بيت
٣٤٣، ٣٤١، ٣٤٠.....	تتفل	٥٠٢، ٤٩٩، ٤٩٥، ٤٩٤.....	بيض
٥٥٥، ٤٤١.....	تجار	٢٠٨، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤.....	بيضات
٢٢٣، ٢٢١.....	تجار	٣١٨.....	بيطار
٤٧١، ٤٦٣.....	التجارب	٦٢٦، ٥٣٩، ٤٦٨، ٥١، ٥٠.....	بيطر
٥١، ٥٠.....	تجلبب	٦١٥.....	بيعموت
١٠٧، ١٠٣.....	تحوال	٢٣٠.....	بيعون
٥١، ٥٠.....	تجورب	٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢.....	بين بين
٥١٤.....	التحسي	٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٧.....	
٥٠٩، ٥٠٨.....	تحلى	٥٧٠، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٤٩، ٤٤٧، ٤٤٦.....	
١٠٦.....	تحمال	٦٣٧.....	
١٦٣، ١٦٢.....	تحوي	٢٣٦.....	بيونات
١٤٨.....	تحيت	١٢٩.....	بييت
٢٠٣، ٢٠٢.....	تحم		
٢٠٣، ٢٠٢، ١٢٧.....	تحمة		
٥١٤.....	التداعي	١٨٨.....	تأبطي

ت

٣٥٥	تكرفاً	٤٤١	ترؤف
٣١٠	تكلم	٥٢٩ ، ٥١٩ ، ٣٠٦ ، ١٢٧ ، ١٢٦	تراث
١٠٧	تلعاب	٥٣٠	
١٠٨	تلقاء	٣٤١ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٢٧	تربوت
٥٠٤ ، ٥٠٣	تلورا	٣٤٥ ، ٣٤٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٠	ترتب
١٩٢	تمار	٤٩٦ ، ٤٩٤ ، ٤٧٤ ، ٣٩٣	
٣١٦ ، ٣١٣	تمدرع	١٠٧ ، ١٠٣	ترداد
١٧٢	تمري	٣٧٠	ترقوة
٣١٦ ، ٣١٣ ، ٣١٠ ، ٥١ ، ٥٠	تمسكن	٣١٥ ، ٣١٣	ترغوت
٣٩٤ ، ٣٦٥		٣١٠ ، ٨١ ، ٥١ ، ٥٠	ترهوك
١٠٥ ، ٦٦	تمشية	٤٢٦	تساؤل
٣١٦ ، ٣١٣	تمعدد	٥٣٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣	تسريت
٣٩٤ ، ٣٦٥ ، ٣١٦ ، ٣١٣	تمندل	٢١٠	تسنهت
٦٠٠	تمنون	٨١	تسهوك
٥٥٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨	تمود	٢٣٩	تسور
٣٣٢ ، ٣٢٧	تنبالة	٤٨٥ ، ٤٨٣ ، ١٠٧	تسيار
١٠٥	تنزي	٣١٠ ، ٥١ ، ٥٠	تشيطان
٣٤١ ، ٢٣٢ ، ٢٣١	تنضب	١٠٧	تصفاق
٣٩١	تنور	١٤٣	تضريب
١٤١	تنيضب	٥٣٧ ، ٣٣٣	تظنيت
١٠٧	تهدار	٣١٣ ، ٣١٠	تغافل
٢٩٢	تهبي	١٠٦ ، ١٠٥	تغذية
٣٧٥	توراب	١٥٩ ، ١٥٨	تغلي
٥٤٨ ، ٥١٩ ، ٣٣١	تولج	٣٨٧	تفاح
٨٧ ، ٨٦ ، ٨٢	توهت	٦٢٦	تفوهق
١٥٠	تيا	٦٢٦	تفيهق
١٩٨	تيحان	١٠٨ ، ١٠٧	تقتال
٦٢٣ ، ٣٧٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٦٩	تيحان	٤٨٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٣	تقوال
٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢	تير	٥١٩	تقوى



٢٣٤، ٢٣٣.....	جبأة	٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨.....	تيفان
٥٣٩.....	جباوة	١٦٦.....	تيم
٣٦٠، ٣٥٩، ٣٣١.....	جبيروت	٨٧، ٨٦.....	تيهت
١٤٠، ١٣٩.....	جحجبي	ث	
٦١٨، ٦٠٩، ١٢٥، ٤٦، ١٢.....	جحمرش	٥٣٨.....	الثالي
٦١٠، ٦٠٨، ٤٦٦، ٣٥٨، ٣٥٥.....	جحنفل	٥١٨، ٥١٦.....	ثاي
١٢٦، ١٢٥.....	جحيرش	٢١٠، ١٨٣.....	ثبة
٣٤٤، ٢٣٢، ٢٣١، ٤٤، ٤٣.....	جخدب	٢١٠، ٢٠٨.....	ثبون
٣٤٦		٣٦٤.....	ثرة
٤٢٨، ٣٥١، ٢٣٢، ٢٣١.....	جدول	٣٦٦، ٣٦٤.....	ثرثار
٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٣		٥٣٨.....	ثعالي
٢١٣.....	جلون	٥٧٣.....	ثقر
١٣٢، ١٣١.....	جدليل	١٦١، ١٥٩، ١٥٢.....	ثقفى
١٦٣، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩.....	جذمي	٢٦٨، ٢٤٧.....	ثلاثه اربعه
٣١٩، ٣١٨، ٣١٣.....	جرائض	٢٨٤.....	ثمه
٣٩٠.....	جربز	١٨٨، ١٨٧.....	ثنوي
٢١٩، ٢١٧.....	جربى	٢١٧، ٢١٦.....	ثنيان
٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧.....	جرحى	١٤٠.....	ثنيثا عشرة
٣٣٨.....	جردق	٤٩٨، ١٩٤، ١٩٢.....	ثواب
٣١٩، ٣١٨، ٣١٣.....	جرواض	٤٩٨، ٤٩٦.....	ثيرة
٣١٨.....	جرياض	ج	
٢٣٦.....	جزرات	٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٤، ٢٥٧، ٢٥٦.....	جأن
٣٤٢، ٣٤١، ٣٢٥، ٢٩٥، ٢٩٤.....	جعفر	١٣.....	جاء
٥٥٦، ٥١٩، ٤٢٨، ٣٨٦، ٣٦٣، ٣٥١		٣٤٤.....	جالينوس
٦٣٠، ٦٢٩، ٦٢٥، ٦٠٧		٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣.....	جامل
٦١٠.....	جعلل	٤٧٧، ٣٦٧، ١٦٧، ٢٦، ٢٣.....	الجاه
٥٠٩.....	جلا	٢٣٤، ٢٣٣.....	جبء
٤٠.....	جلب		
٥١، ٢١، ١٥.....	جلباب		



٦٢٦، ٣٤٢، ٥١، ٥٠.....	جهور	٣٤٩، ٣١٠، ٣٠٨، ١٦، ١٤.....	جلب
٤٨٣، ٤٧٨.....	الجو	٤٠.....	جلخ
٦٢٥.....	جوء	٢١٣.....	جلقون
٥٢٣، ٥٢١.....	جواء	٣٣٢.....	جلمود
٤٩٦، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٣.....	جواد	٣١٩.....	جلواخ
٢٣٢، ٢٣١.....	جواربة	١٧٦.....	جلولاء
٢٣٢.....	جورب	١٧٦.....	جلولي
٤٨٣، ٤٥٩، ١٠٧، ١٠١، ٦٤.....	جولان ٦٤	٦٦، ٦٤.....	جلدت
٤٨٩، ٤٨٨.....		٢٣٦.....	جمائل
٦٤.....	جولت	١٥٤، ١٧٥، ١٩٢، ١٩٨، ٢٣٤.....	جمال
٥٤٠، ٥٣٩.....	جونة	٣٠٤، ٢٣٦، ٢٣٥.....	
٣٠٨.....	جوهر	٢٣٦.....	جمالات
٤٢٨.....	جيال	١٦٩.....	جمزوي
٦٢٥.....	جياى	٣٠١، ١٦٩، ١٦٨.....	جمزى
٤٢٨.....	جيل	١٦٩، ١٦٨.....	جمزي
ح		٥٧٢.....	جمل
		١٤٩، ١٤٧، ١٢١، ١٢٠.....	جميل
٢٤، ٢٣.....	الحادي	٤٤، ٤٣.....	جنادل
٢٢٥، ٢٢٣، ١٩٩، ١٦٩.....	حبارى	٢٢١.....	جنان
٢٢٥، ٢٢٣.....	حباريات	٢١٣.....	جنبات
٢٢٠، ٢١٧، ٢١٢، ٢١١.....	حباطى	٢١٣.....	جنية
٣٦٨، ٤٠، ٣٧، ٣٦.....	حبك	٢١٣.....	جنبون
٢٧٦.....	حبأ	٣٤٦، ٣٤٤.....	جندب
١٧٠، ١٦٩، ١٦٨.....	حبلاوي	٤٥، ٤٤، ٤٣.....	جندل
٢٧٦.....	حبلو	٣٣٥.....	جنتانهم
١٧٠، ١٦٩، ١٦٨.....	حبلوي	٣٣٩، ٣٣٦، ٣٣٥.....	جنتونا
١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٣٩.....	حبلى	٢٢٢، ٢٢١.....	جهال
١٨٦، ٢٧٢، ٢٧٦، ٣٠١، ٣٩٨، ٤٠٥.....		٢٢٢، ٢٢١، ١٠٣، ١٠٢، ٩٢.....	جهل
٦٤٧، ٦٢٠، ٥٣٦، ٤٠٦.....		١٦١، ١٦٠.....	جهني



١٥٠، ١٤٤.....	حربجم	٥٣٦، ٢٧٦، ١٦٩، ١٦٨.....	حلبى
١٤٤، ١٤١.....	حربجم	٤٠٦.....	حلبى
٤٥٤.....	حزق	٣٧٠، ٣٦٩، ١٤٢.....	حبلى
٥٢٠، ٥١٩.....	حزوى	١٤٢، ١٤١.....	حبىط
٣٥٩، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥.....	حسان	١٣٩، ١٢٣.....	حبلى
٩٠.....	حسب بحسب	١٤٢، ١٤١.....	حبىط
١٥١، ١٥٠.....	حسبك	٦٤٠، ٦٣٢، ٢٨٣.....	حنام
٢١٣.....	حسنا	٢٨٣.....	حنام
٢١٣.....	حسنون	١٠٧، ١٠٣.....	الحنى
٥٩٨، ٥٩٧، ٥٤٧.....	حسط	٥٧٦، ٥٧٤.....	الحج
١٤٠.....	حضرموت	٤٠٣، ٣٩٨.....	الحجاج
٣١٤، ٣١٣.....	حطائط	٥٤٩، ٥٤٨.....	حجج
٤١٦.....	حقه	٢٠٧، ٢٠٤.....	حجرة
٦١٩.....	حلاب	٢٢١.....	حجزان
١٨، ١٠.....	حلتيت	٢٠٣، ٢٠٢.....	حجرة
٢٣٣.....	حلق	٢٧٨.....	الحجفت
٢١٣.....	حلون	٢٥٩، ١٠٧.....	الحجيزى
٣٥٩، ٣٢٦.....	حمار قبان	٣٠١.....	حجيزى
٣٨٧.....	حماض	٢١٢، ٢١١.....	حذارى
١٨، ١٠.....	حمدون	١٨٠، ٨٩.....	حذر يحذر
٤٩٥، ٤٤١، ٤٤٠، ٢٨١، ٢٨٠.....	الحمز	١٣٠.....	حر
٢٣٦.....	حمرات	٢٩.....	حرباء
٢٢٧، ٢٢٦.....	حمران	١٩٣، ١٨٣، ١٣٠.....	حرج
١٧٦.....	حمرأوى	١٩٣، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٧٩.....	حرحى
٦٢٠، ٦١٨.....	حمصبة	٢٢٥، ٢٢٣.....	حرمى
٥٦.....	حمق	١٧٦.....	حروراء
٤١٧.....	حمقى	١٧٦.....	حرورى
١٩٩، ١٩٨.....	حملان	١٨٣، ١٧٩.....	حرى
١٢٣، ٣١.....	حمراء	١٣٨.....	حرب



٤٩٦.....	حلا	١٦٦.....	حميري
٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٢٨١.....	حيهلا	١٤٣.....	حميرير
٥٤٤ ، ٥٤٣.....	خيهله	٦٣٩ ، ٦٣٥.....	حنائي
٦١٩.....	حيو	٣٤٠.....	خندقوق
٤٩٨.....	حيوة	٣٦٩.....	خنطأو
٥٧١.....	الحيوة	٢٣٣.....	حنظل
٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ ، ٤٥٩.....	حي	١٥٩ ، ١٥٢.....	حنفي
٦٢٥ ، ٦٢٣ ، ٦١٨ ، ٥٥٨ ، ٥٥٦ ، ٥٥٢.....		٤٨٣.....	حو
١٦٢.....	حسي	٤٢٨.....	حوأبة
٦١٩.....	حسي	٢٢٤ ، ٢٢٣.....	حوائض
خ		٢٢١.....	حوائط
		٤٢٨.....	حوبة
٢٤٥ ، ٢٤٤.....	خافن	٣٩٢.....	حوتشان
٤١١.....	خامد	٢٣٩.....	حوج
٤٢٧ ، ٤٢٥ ، ٢٩٣.....	الخب	٣٩٢.....	حوفزان
٤٣٠ ، ٤٢٧ ، ٢٩٣.....	الخبء	٤٦٨.....	حوقال
٢٩٦.....	الخبأ	٦٢٦ ، ٣١٠ ، ٥١ ، ٥٠.....	حوقل
٢٩٦.....	خبي	٣٧٥ ، ٣٦٩ ، ١٤٠ ، ١٣٩.....	حولايا
٢٩٣ ، ٢٩٢.....	الخبأ	٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨١ ، ٣٦٩.....	حومان
٤١١.....	خبات	٥٢٢ ، ١٣١ ، ٣٤.....	حوى
٥٩٨ ، ٥٩٧ ، ٥٤٧.....	خبط	٦٢٤.....	حوبا
٢٩٣ ، ٢٩٢.....	الخبو	٤٨١ ، ٤٨٠.....	حي
٢٩٣ ، ٢٩٢.....	الختي	٦٢٤.....	حياوي
٢٣٥.....	خدم	٦٢٤.....	حيابي
٤٣٩.....	خذ	٦٢٣.....	حية
١٩١.....	خراسي	٤٨٩ ، ٤٨٣.....	حيدى
١٩٩ ، ١٩٨.....	خربان	٢٢٩.....	حيران
٤٢٨.....	خردلة	٢٢١.....	حيطان
١٩١.....	خرسي	٤٦٨.....	حيقال



خرق.....٥٦	خندريس.....٣٤٠، ٣٣٦، ٣٢٧، ٤٧، ٧
خرنوب.....٢٠، ١٩، ١٨، ١٠	خنفساء.....٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤٠، ٢٢٥
خروع.....٥١٥، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٣	خنفيق.....٣٥٩، ٣٢٤
خريبي.....١٦١، ١٥٩	خنفساء.....١٤٠
خزعال.....٢٠، ١٠	خواجه.....٢٥٨
خزعبيل.....٣٤٨، ٣٤٤	خويصة٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٥٨، ٥٥٩
خشن.....٢١٢، ٢١١، ٩٩	خيتام.....٣١٨
خصيآن.....٢١٧، ٢١٦	خيتور.....٥٠٦
خضراوات.....٢٢٨، ٢٢٦	
خضط.....٥٤٧	
خطايا٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٥٢١، ٥٢٢	
خطية.....٥٢٢، ٤٢٥، ٣٢١، ٢٧	دأبة.....٥٣٤، ٥٣٣، ٢٥٧، ٢٥٦
الخفاء.....٣٠٤	دولي.....١٥٩، ٣٧
خفاف.....١٩٧، ١٩٤	دئل.....١٥٨، ٣٧، ٣٦
خفت.....٥٠٤، ٨٧، ٥٩، ٥٨، ٥٦	دارع.....١٩٢
خفقآن.....٦٢٤، ٤٥٩، ١٠١، ١٠٠	دافق.....٤١٢
خفيفد.....١٢٤	الدالة.....١١٢
الخل.....٥٧٦، ٥٧٤	داماء.....٢٢٢
خلايف.....٢٢١، ٢٢٠	داود.....٦٤٧، ٦٤٤
خلبوت.....٣٣١	دبس.....٤١، ٤٠
خلفاء.....٤٣٨، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٧	دربوت.....٣٣٢، ٣٣١
خلفنة.....٦٢٤، ٣٢٠، ٣١٩	درهم.....٣٦٨، ٣١٩، ٢٣١، ٤٤، ٤٣
خلوان.....٤١٨	درهمآن.....٥٧٩، ٣٩٩، ٣٩٨
خليف.....٢٢١، ٢٢٠، ٢١٧	دري.....٣٣٣
خليق.....١٣٨	دعايا.....٦١٠، ٦٠٨
خمار.....١٩٢	دعوى.....٥٢١، ٥١٩
خمسي.....١٨٨	دلاص.....٢١٧
خنافس.....٢٢٥	دلامص.....٣١٤، ٣١٣



ز	دلو١٣٩، ١٨٠، ٢١٦، ٢٩٧، ٤٩٩
ذؤبان..... ١٩٩، ١٩٧، ١٩٤	٥٢٨، ٥١٤
ذب..... ٢١٥، ٢١٤	دلية..... ٤٩٩، ٤٩٨
ذراع..... ٢١٥	الدليلي..... ١٠٧
ذرية..... ٣٣٤	دم..... ٥٢٧، ١٨٠، ١٣٠
ذعالت..... ٥٤٣، ٥٤٢	دمت تلوم..... ٨٩
ذعاليب..... ٥٤٣	دمث..... ٣٥٣
ذعلب..... ٥٤٣	دمثر..... ٣٦٦، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٥٣
ذعلوب..... ٥٤٣	دملم..... ٣٥٢
ذفار..... ٢٢٤	دميان..... ١٨٠، ١٣٠
ذفروي..... ١٦٩	ذنانير..... ٤١٣
ذفري..... ٢٢٤، ١٦٩	دنيا..... ٥١٩، ٥١٣، ٥١١، ٣٢٩، ١٦٩
ذكران..... ٢١٢، ٢١١	الدنيا..... ٥٢٠، ٥١٩
ذكري..... ٤١٧	دنيوي..... ١٦٩
ذلق..... ٥٧٧	دنيي..... ١٦٩
ذنائب..... ٥٩٧، ٢١٥، ٢١٤	دهثم..... ٢٣١
ذهبنه..... ٢٨٤	دو..... ١٧٤
ذهي..... ٢٩٢	دوادم..... ٤٥
ذو أجوه..... ٤٢٧	دودم..... ٤٥
ذو وجوه..... ٤٢٧	دولج..... ٥٤٨، ٥٤٧، ٣٣١
ذو بيل..... ٤٢٧	دوي..... ١٧٤، ١٧٣
ذروي..... ١٨٧	دويرات..... ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤
ذيا..... ١٥٠	دوين..... ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٢٠
ذيب..... ٥٣٦	دويهية..... ١٢١، ١٢٠
	ديار..... ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦
	ديم..... ٤٩٧، ٤٩٦
	ديماس..... ٥٣٧، ١٢٩
	دينار..... ١٢٩
ر	
رأس..... ٥٥٤	
رؤوس..... ٦٣٥، ٤٣٤، ٤٣٢	
رؤوف..... ٦٣٧، ٤٣٤، ٤٣٢	





رئلان..... ١٩٧، ١٩٤	رضا..... ٥١٣
رثم..... ٣٨، ٢٦	رطلة..... ٢١٢، ٢١١
راتم..... ٥٤١، ٥٤٠	زعثن..... ٣١٤، ٣١٣
راس..... ٥٣٦	رعن..... ٩٩، ٥٦
راشد..... ٥٩٠، ٥٨٤، ٤١٣	رغبوت..... ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٣١
راضية..... ١٩٣، ١٩٢	رغفان..... ٢١٥، ٢١٤
رباع..... ٢٠١، ١٩٨	رقية..... ٢٠٧، ١٧٢
رجلة..... ٢٣١	ركايا..... ٦١٠، ٥٢١، ٤٤٨
ربض الشاء..... ٦٥، ٦٤	ركب..... ٢٣٥، ٢٣٣
ربعات..... ٢٠٨	ركبان..... ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٢٣
الربو..... ٤٠٢، ٤٠١	ركن يركن..... ٨٤، ٨٢، ٣٧
رجلة..... ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨	الرماء..... ٣٠٣
رحاً..... ٢٧٦	رمان..... ٣٨٧، ٣٨١، ٣٦٩
رحبتك الدار..... ٥٨، ٥٧، ٥٦	رموية..... ٦١٨
رحمه..... ٥٤٦، ٥٤٣	رميا..... ٦٢٤، ٥١٠، ٢٧٩، ١٠٧، ١٠٣
رحوي..... ٦١٨، ٥٣٩، ١٦٨	رميان..... ٦٢٤
الرحى..... ٤٠٥، ٣٩٨، ٣٠٤، ٢٩٩	رهوت..... ٣٦٠، ٣٣١
رحية..... ١٣٢	رواء..... ٤٩٧، ٤٩٦
رد..... ١٧٠	روحاء..... ١٧٦
الردء..... ٢٩٣	روحاني..... ١٧٦
الردا..... ٢٩٢	روميا..... ٦٢٤
ردا..... ٢٩٣	رويحل..... ٣٣٠، ١٤٧
ردها..... ٣٩٩، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٠	ريا..... ٥١٩
الردو..... ٢٩٢	رياح..... ٤٩٧، ٤٩٦
ردو..... ٢٩٣	رياض..... ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦
ردوي..... ١٧٠	رية..... ٢٠٦
الرددي..... ٢٩٣، ٢٩٢	ريا..... ٥٥٥، ٥٥٣، ٥٥٢، ٢٧
رسيل..... ٣١٢	
رشوة..... ٢٠٦، ١٧٢	

ز	س
زائي.....١٧٨، ١٧٧	سآل.....٤٤٦، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٥، ٦٢٠، ٦٢١
زاوي.....١٧٨، ١٧٧	سآلت.....٤٣٥
زاي.....٥١٨، ٥١٦، ١٧٨، ١٧٧	سؤوق.....٢٠٢
زبرج.....٢٣١، ٤٣	سثم.....٤٣٤، ٤٣٢
زرقم.....٣١٥، ٣١٣	سآل.....٦٣٧، ٦٣٥، ٤٣٤، ٤٢٦
زرنوق.....٢٠، ١٩	ساباط.....١٢٨
زقان.....٢١٥، ٢١٤	سابياء.....٢٢٢
الزكوة.....٥٧١	سادي.....٥٣٨
زلزال.....٣٤٧	سالت.....٤٣٥
زنة.....١٨١	سآخ.....٤١٢
زغماء.....٥٨٢، ٥٨١، ٥٨٠	
زنوي.....١٧٢	
زني.....١٧٩	
زنية.....١٧٢	
زوعالى.....٣٧٥	
س	ز
سبحلة.....٣٦٣، ٢٣١	سرات.....٢٠٧
سبروت.....٣٣٢، ٣٢٧	سراويل.....١٤٧
سبطر.....٦٢١، ٦١٩	سرجوجة.....٥٠٦
سبعان.....١٥٧	سرحان.....٣٣٠
سبوح.....٣٣٣	سرية.....٥٣٧، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٢٧
ست.....١٧٩	سريلات.....١٤٧
سته.....١٨٦	سعلاة.....٢٧٩
ستهم.....٣١٥	سفر.....٢٣٥
ستهي.....٥٢٩، ١٨٤، ١٧٩	سفرجل.....٣٢٥، ٢٣٣، ١٢٦، ١٢٥، ٤٦
سحاح.....٥٢٥	سفرجل.....٦١٠، ٣٥٨، ٣٤٤، ٣٤٢
سحل.....٢١٢، ٢١١	سفرج.....١٢٥
سحنون.....٢٤٠، ١٩، ١٨، ١٠	سفريج.....١٤٤
سدوس.....٢١٤	سفين.....٢٣٤، ٢٣٣
سرة.....٣٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٧٣، ٣٢٧	سقاء.....١٤٣، ١٣٩
سرة.....٣٣٤، ٣٣٣	



سقائي.....١٧٨، ١٧٧	سنوات.....٢١٠، ٢٠٨
سقاية.....٥١٨، ٥١٦، ١٧٨، ١٧٧	سنون.....٢١٠، ٢٠٨
سقف.....١٩٧، ١٩٤	شه.....١٨٣، ١٧٩، ١٣٠
سكاري.....٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٤، ٢٢٠، ١٤٦	سهلي.....١٩١
سكيران.....١٤٦، ١٢٣	سهي.....١٧٩
سل.....٤٣٠، ٢٩٣	سو.....٤٢٧
سلت تسال.....٤٣٥، ٤٣٠	سوا.....٤٢٧
سلتان.....٥٧٢	سود.....٤٨٧، ٤٨٥، ٤٨٣
سلحفاة.....٣٥٧	سوروق.....٢٠٢، ٢٠١، ٢٥
سلحفية.....٣٥٧، ٣٥٥	سيائق.....٤٩٢
سلس.....١٥، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧١، ٤٦١	سيال.....٤٠٣، ٣٩٨
٦١٤، ٥٨١، ٥٤٥	سيدي.....١٦٦
سلطان.....٥٧٢	سيسبان.....٤٠٣
سلقية.....٣٠٣	سيلان.....٤٥٩
سليطين.....١٢٣	سير.....١٢٩
سليقي.....١٦٣، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩	ش
سليمي.....١٦٠، ١٥٩	شأم.....١٥٤
سماني.....٢٢٥	شأبة.....٥٣٤، ٥٣٣، ٢٥٧، ٢٥٦
سمانيات.....٢٢٥	شأمل.....٣١٤، ٣١٣
سمحاء.....٢١٢، ٢١١	شعمة.....٥٣٤، ٥٣٣
سمر.....٥٦	شاء.....١٨٨
سمنان.....٢٤٠، ٢٠، ١٠	شائي.....١٨٨
سموي.....١٨٢	شاة.....١٨٨
سمية.....١٣٨	شاغل.....٤١١
سنبة.....٣١٩، ٣١٣	شاك.....٤٩١، ٤٩٠، ١٤١
سنبل.....٥١	شاهي.....١٨٨
سنة.....٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨	شاوي.....١٨٨
سندأو.....٣٤٦	شج.....١٧٠
سنهت.....٢١٠	

ص	
شجعان.....٢١٧، ٢١٦	صابون.....٣٩١
شجوي.....١٨٠، ١٧٠	صاعد.....٤١١
شدات.....٢٠٧	صالح.....١٢٧
شديدي.....١٦٠، ١٥٩	صامتي.....٤٧٧
شرنث.....٣٥٩	صبية.....٥٣٦
شسوع.....١٤٥	صحائف.....٦١٠، ٦٠٨، ٤٩٣، ٤٩٠، ٤٤٨
شسيغات.....١٤٥	صحارى.....٢٢٤، ٢٢٣، ٣١
شعرته.....٥٥، ٥٤	صبحان.....٢٢٣، ٢٢١
شقاوة.....٥١٨، ٥١٦، ١٧٧	صحفي.....١٩٠
شقاوي.....١٧٧	صديا.....٦٤٨، ٥١٩
شمال.....٣٥١، ٣١٤، ٣١٣	صراط.....٥٥٠
شمائل.....٢٣٦، ٢١٤	صراف.....١٩٢، ١٠٠
شمر.....٥٠٩	صردان.....٢٠٠، ١٩٨
شمال.....٤١٨، ٣٩٨	صرصر.....٣٥٤، ٣٥٢
شمل.....٥١، ٥٠	صعاب.....٤١٤، ٤١٣، ٤١١، ٤٠٩
شتي.....١٦٥، ١٥٩	صعبة.....٢٠٨
شبناء.....٥٤١	صعبون.....٢١٣
شهوى.....٥٢١، ٥١٩	صغفوق.....١٩، ١٠
شهيب.....١٤٣	صغفوقة.....٥٠٦
شواء.....٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١	صعقي.....١٥٩
شوايا.....٥٢٢، ٥٢١	صغريات.....٢٢٥
شويا.....٦٢٤	صغى.....٤٠٩
شي.....٤٢٧	صفرة.....٢٠٨
شيء.....٣٠	صفيراء.....١٤٠
شيخة.....٢١٢، ٢١١	صقر.....٥٥٠
شيراز.....٥٣٧، ١٢٩	صلاة.....٥٢٢، ٥١٨، ٥١٦
شيصان.....٣٧٢	صلايا.....٥٢٢، ٥٢١
شيطان.....٣١٨	
شيخ.....١٢٩	



صلبة.....٢٠٨.....	ضاهات.....٣١٨، ٣١٧.....
صلخ.....٥٥٠.....	ضبعان.....٢٣٠.....
صلصال.....٣٤٧.....	ضربته.....٢٨٤.....
صملى.....١٢٧.....	ضعاف.....٤١١.....
صناع.....٢١٦.....	ضفندد.....٣١٦.....
صنعاء.....٥٤٢، ١٧٦.....	ضهياً.....٣١٨، ٣١٧، ٣١٣.....
صنعات.....٢١٣.....	ضهباء.....٣١٨، ٣١٧.....
صنعاني.....٥٤٢، ١٧٦.....	ضوضيت.....٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢.....
صنوان.....١٩٨، ١٩٧، ١٩٤.....	ضياون.....٤٩٢، ٤٩٠.....
صواحب.....٥٤٤، ٢٢٣.....	ضيراب.....١٢٩، ١٢٨، ١٢٦، ١٠٦.....
صوار.....٢١٤.....	ضيزى.....٤٩٥، ٤٩٤.....
صواف.....٢٣٩.....	ضيغم.....٤٩٩، ٣٧٢، ٢٢٩.....
صوة.....٤٨٣، ٤٧٨.....	ضيغن.....٢٧٣.....
صورى.....٤٨٩، ٤٨٣.....	ضيون.....٥٠٠، ٤٩٨، ٤٩٢.....
صوفة.....٢٠٧.....	ط
صوم.....٥٣٦، ٥٠٠.....	طائف.....٤١١.....
صياقلة.....٣٦٠.....	طائي ٢٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٩١، ٤٧٤.....
الصيد.....٤٧٨، ٤٧٤.....	٥٣٦، ٥٣٥، ٥٠٦، ٤٧٧، ٤٧٦.....
صيران.....٢١٤.....	طاب.....٤٠٩.....
صيصج.....٥٤٩.....	طاح يطوح.....٨٦.....
صيصية.....٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢.....	طاح يطيح.....٨٧، ٨٦، ٨٢.....
صيقل.....٣٧٢، ٢٢٩.....	طارد.....٤١٦، ٤١٣.....
صيم.....٥٣٦، ٥٠٠.....	طاعم.....١٩٣.....
ض	
الضالين.....٥٣٤، ٢٥٧.....	طامه.....٥٤١، ٥٤٠.....
ضئزى.....٤٩٥.....	طانه.....٥٤١.....
ضاريانه.....٢٨٤.....	طبائخ.....٢١٨.....
ضامن.....٤١١.....	طرقات.....٢٣٦.....
	طست.....٥٤٢.....



٢١٦.....	ظراف	٥٤٢.....	طسوت
٢١٧، ٢١٦.....	ظروف	٥٤٢.....	طسوس
٥٧٣.....	ظفر	٥٧٦، ٥٧٤.....	الطش
٦٠٥، ٦٠٣، ٦٠١، ٦٠٠، ٤٨٠.....	ظلت	٤١١.....	طلاب
٦٠١، ٥٦٠، ٥٥٢، ٤٨٠.....	ظلت	٥٠٤، ٥٩، ٥٨.....	طلت
٢١٥، ٢١٤.....	ظلمان	٢٧٧.....	طلحت
٤١١.....	ظماء	١٨٨.....	طلحي
٢١، ١٠.....	ظهران	٤٩٧.....	طوال
ع		٢٠٧.....	طوبات
		٢٠٧.....	طوبة
٥٣٤، ٥٣٣.....	العالم	٥٣٩، ٤٩٦، ٤٩٤.....	طوبى
٤٨٥، ٤٨٣.....	عائر	٨٧، ٨٦، ٨٢.....	طوحت
١٩٢، ١٥٤، ١٥٢.....	عاجي	٦٤.....	طوفت
٤٤٠.....	عادلولي	٦٢٣.....	طوري
٤٨٥.....	عار	٤٩٩، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٦٧.....	طوي
٤١١.....	عاصم	١٦٠، ١٥٩.....	طويلي
٤١١.....	عاضد	٤٩٨.....	طي
٤١١.....	عاظل	٤٩٧، ٤٩٦.....	طيال
١١٢، ١١١.....	العافية	٢٠٧.....	طيات
١١١.....	العاقبة	٨٧، ٨٦.....	طيحت
٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٥، ٤٨٣.....	عاور	٣٦٣.....	طيس
٦٢٥، ٥١٨، ٥١٦.....	عباعة	٣٦٣.....	طيسل
١٩١، ١٤٧.....	عباديد	٦٢٣.....	طبي
١٩١.....	عباديدي	ظ	
٢١٣، ٢١٢، ٢١١.....	عبال		
١٦٣، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩.....	عبيدي	٥٩٠، ٤١١.....	ظالم
١٨٩، ١٨٨.....		١٧٢.....	ظبية
١٨٩.....	عيشمي	١٨٤، ١٧٨، ١٧٣، ١٧٢.....	ظبيي
١٨٩.....	عبقسي	٥٣٧.....	ظرابي



عبل.....٢١٣، ٢١٢، ٤٠	عرقنقصان.....٤٥
عبلات.....٢١٣، ٢١١	عروة.....٣٠٣، ١٧٢، ١٦١، ١٣٢
عبله.....٢٩٠، ٢١٣، ٢١١	عُريان.....٢٢٩
عبيديدات.....١٤٧	عريب.....١٣٨، ١٣٧
عثنون.....١٨، ١٠	عرية.....١٣٢، ١٣١
عثوثل.....٣٧٤	عريس.....١٣٨، ١٣٧
عثير.....٣٥١، ٣١٧، ٣١٠، ٢٣٢، ٢٣١، ٤٤	عريفى.....١٩٠
عجالط.....٤٥	عزهى.....٤٩٥
عجال.....٢٢٩	عزويت.....٣٧٣، ٣٦٩
عجف.....٥٦	عمر.....٤٢
عجلط.....٤٥	العشا.....٤٠٣، ٣٩٨
عجلون.....٢١٣	عشج.....٥٤٩
عجم.....٥٦	عشراء.....٢٢٥، ٢٢٣
عد.....٤٧٠	عشراوات.....٢٢٥
عدات.....٢٠٧	عشيشية.....٥٤٦، ٣٣٠، ١٤٧
عدة.....١٢٩، ١٣٠، ١٨١، ٢٠٧، ٤٦٣	عصاً.....٢٧٦
٥٥٤، ٥٢٩، ٤٧٣	العصا.....٢٩٩
عدوان.....٤١٨	عصبصب.....٣٥٠، ٣٤٩
علوي.....١٨٢، ١٧٩، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٢	عصفور.....٦١٧، ٦٠٩، ٢٣١، ١٤٩، ٢٠
عدي.....١٧٩	عصوي.....٥٣٩، ١٦٨
عرار.....٤١٣	عصية.....١٣٢، ١٣١
عرتن.....٤٥	عضة.....٢١٠
عرسات.....٢٠٩	عصفوط.....٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٦، ٣٢٧، ٤٧
عرضة.....٣٢٠، ٣١٩، ٣١٣	٣٥٧، ٣٥٥
عرطليل.....٣٣٩	عضوات.....٢١٠، ٢٠٨
عرقات.....٢٧٩، ٢٧٧	عطاش.....٢٢٩، ٢٢٥، ٢٢٣
عرقصان.....٤٥	عطاشى.....٢٢٠
عرتن.....٤٥	عطشان.....٥١٩، ٢٢٩
عرنذ.....٣٥٩	عطشى.....٢٢٥، ٢٢٣



عطي ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩	عمير ٥٧٠، ٥٨٩، ٥٩١
٦٢٦	عملد ٢٣٥
عظاءة ٥١٨، ٥١٦	عموي ١٧٠، ١٧٨، ١٨٤
عفرناة ٣٢٥	عميري ١٥٩، ١٦٠
عفرني ٣٢٥، ٣٢٤	عناق ١٣٨، ٢١٤، ٢١٥
عقاب ٢١٥	عنبر ٥٤١، ٥٥٤، ٥٧٠، ٥٨٩
عقيرب ١٤٠، ١٣٨، ١٣٧	عنتريس ٣٣٦
عكالد ٤٥	عنديلب ٣٤٠
عكلد ٤٥	عنزروت ٣٦٠
علابط ٤٤، ٤٣	عنزهو ٣٤٥
علام ٦٣٢، ٢٨٣	عنسل ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣٥٩، ٦٠٨
علاوي ٥٢٤، ٥٢١	٦١٠
علباء ٦١٩، ٥١٨، ١٧٧، ٢٩	عنظوان ٣٨٩، ٣٩٤
علبائي ١٧٦	عنفوان ٣٨٩، ٣٩٤، ٥١٤، ٥١٥
علباوي ١٧٦	عنكبوت ٣٦٠، ٦٠٨، ٦١٥
علبط ٤٥، ٤٤، ٤٣	عنمل ٦٠٨، ٦١٠
علج ٥٤٩، ٢١٣، ٢١١	عنوق ٢١٤
علقاءة ٥٣١	عواتب ٢٢٣
علقي ٥٣١	عواج ١٥٣، ١٥٤، ١٩٢
علقيان ٥٣١	عوار ٢٣٠
علماء ٦٠٣، ٦٠٠	عواور ٤٩٠، ٤٩٣
عله ٨٩	عواوير ٢٣٠، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣
العليا ٥٦٣، ٥٢٠، ٥١٩	عود ١٢٨، ١٩٤، ١٩٨، ٤٩٨
عليان ٤١٨	عودة ٤٩٦، ٤٩٨
عليب ٥١٥، ٤٩٠، ٤٨٣، ٤٤	عور ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٩١
عليهي ٢٩١	عوس ٥٢٥
عليط ١٤٣	عويد ٣١، ١٢٨
عم ٢٨٣، ١٧٠	عيائل ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣
عماد ٤٢٠، ٤٠٨، ٣٩٨	عيائل ٤٩٠، ٤٩٣



١٤٧، ١٤٥، ١٤٤.....	غليمة	٤٩٦.....	عياذ
١٤٦، ١٤٥، ١٤٤.....	غليمون	٤٧٥.....	عية
٦٥، ٦٤.....	غَلَقَت	١٩٩، ١٩٨، ١٩٤.....	عيدان
١٦٣، ١٦٢.....	غنوي	٢٠٩.....	عيرات
١٧٤.....	غني	٦٤٤، ٥٤٣، ٤٩٣، ٤٩٢.....	عيل
٦٢٤.....	غوزوا	١٢٨، ١٢٦، ٣١.....	عيد
١٣٨، ١٣٤، ١٣١.....	غوية	غ	
٢٢٩.....	غياري		
٦٢٣.....	غيزو	٥٤٠.....	غور
٤٨٧، ٤٨٣.....	غير	٤١١.....	غائب
ف		٤١٣.....	غارم
		١٣٨، ١٣٧، ١٣٤، ١٣١.....	غاوية
٤٤٠، ٤١٦، ٤١٤، ٤١٢.....	فارق	١٨٥، ١٨٤، ١٨٢، ١٧٩.....	غدوي
١١٢.....	الفاضلة	١٨٤، ١٨٢، ١٧٩.....	غدِي
٥٢.....	فقرص	١٤٣.....	غديدين
٥٢١، ٥١٩.....	الفتيا	٢١٥، ٢١٤.....	غريان
١٤٥.....	فتية	١٩٧، ١٩٤.....	غردة
٣٦٣.....	فحجل	٢٢٢.....	غزاة
٥٥.....	فخرته	٦٢٤.....	غزاوي
٣٦٠.....	فرازنة	٢١٤.....	غزلان
٢١٣.....	فرحات	٦٤٨، ٦٤٧، ٢٢٢، ١٧٢.....	غزوة
٦٤.....	فرحته	٥٢٠، ٥١٩.....	الغزوى
٢١٣.....	فرحون	٦١٧، ٦٠٩، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢.....	غزوي
٢٣١.....	فردوس	٢٣٣.....	غزي
٢٣٣، ١٢٥.....	فرزدق	٣٥٩، ٢٢٩.....	غضبان
٣١٤، ٣١٣.....	فرسن	٣٣٢.....	غضروف
١٩٠.....	فرضي	٤١١.....	غلاب
٣١٥، ٣١٣.....	فرناس	٥٢.....	غلصم
٢٣٥، ٢٣٣.....	فرهة	٢١٥، ٢١٤، ١٤٧، ١٤٥.....	غلمة



ق	ق
١٣٢.....	فربة.....
١٢٥.....	فريزق.....
٥٩٨، ٥٩٧، ٥٥٠، ٥٤٧، ١٤.....	فزد.....
٥٥١، ٥٥٠.....	فزدي.....
٢٣٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١.....	فسقة.....
٢٣٠.....	فسيق.....
٦٦، ٦٥، ٦٤.....	فستته.....
٢١٥، ٢١٤.....	فصال.....
٨٩.....	فضل يفضل.....
١٦١، ١٥٩.....	فقمي.....
٥٤٨.....	فقيمج.....
٢١٦، ١٩٧، ١٩٤.....	فلك.....
٥٤٢، ٥٤١، ٥٤٠، ١٨٧.....	فم.....
١٨٧.....	فموي.....
١٨٧.....	فمي.....
٥١٨، ٤٣٨، ٤٣٥، ٤٣٢.....	الفهر.....
٢٦٥.....	فهو.....
٢٦٥.....	فهي.....
٢٢٣، ٢٢١.....	فوارس.....
٥٧٢.....	فور.....
١٨٧.....	فوه.....
٢٠٢، ٢٠١، ٢٥.....	فروج.....
١٤٨، ١٤٧.....	فويق.....
٤٤٢.....	في لحر.....
٣٦٣.....	فيش.....
٣٦٣.....	فيشلة.....
٣٥٩، ٣١٨، ٣١٣.....	فيتان.....
٤١٦، ٤١٥.....	قادر.....
١١٧.....	قارورة.....
٤٠٩.....	قاسم.....
٢٢٢.....	قاصعاء.....
٤٢٨.....	قاضو أيبك.....
١٧١، ١٧٠.....	قاضوي.....
٢٨٦، ٢٧٢، ٢٧١، ١٧٥، ١٧٠.....	قاضي.....
٦٣٢، ٢٩٩، ٢٩٤، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧.....	قاضي.....
٦٣٥.....	قاضي.....
٤١١.....	قاعد.....
٥٣٥.....	قال.....
٢٦٢، ٢٥٢، ٢٥٠.....	قالت اخرج.....
٢٥٢، ٢٥٠.....	قالت اغزي.....
٣٢٧، ٣٢٥.....	قبان.....
١٧٠، ١٢٥، ٤٧.....	قبعثري.....
٤٨١.....	قتال.....
٢١٨، ٢١٧.....	قتلاء.....
٢١٨، ٢١٧.....	قتلى.....
١٠٧.....	القتيتي.....
١٣٩.....	قدام.....
١٥١.....	قدك.....
٣٣٣.....	قدوس.....
١٣٩، ١٣٧.....	قديدمة.....
٤٤٧، ٣٠٤، ٣٠٣، ٢١٤.....	قذال.....
٣١٩، ١٢٥، ٤٦.....	قذعمل.....
٦٠٩، ٣٤٨.....	قذعمل.....
٦١٨.....	قذعميلة.....



قذل.....٢١٤	قشيعر.....١٤٤
قرأي.....٤٤٦، ٦٠٩، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٢	القصبا.....٢٩٤، ٢٩٥
قرأيت.....٦٢٢، ٦٢١، ٦١٩	القصى.....٥١٩، ٥٢٠
قراي.....١٧٦	قصوي.....١٦٢
قربوس.....٢٠، ٣٣١	القصبا.....٥٢٠
قردة.....١٩٧، ١٩٤	قصيت.....٥٣٦
قردد.....١٦، ٧٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٠٩	قض.....٦١٧
٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٨٢، ٣٨٦، ٥٥٢	قضاة.....٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٤، ٤٩٩، ٥٠٧
٥٦١، ٥٥٦	قضوت.....٦١٨
قرشي.....١٥٩، ١٦١	قضوية.....٦٢٠، ٦٢٧، ٦١٨
قرطاس.....١٠، ٢١، ٢٣١، ٣١٥، ٥١٥	قضي.....١٣٢، ١٦٢، ٦١٧
٥١٨	القضيا.....٥١٩، ٥٢١
قرطاط.....٢٣١، ٢٣٢	قضية.....٦١٧
قرطبوس.....٤٧	قضيضاء.....٦١٩
قرطة.....١٩٧، ١٩٤	قضي.....٦١٩، ٦١٨
قرطعب.....١٩، ٤٦، ٣٤٣، ٣٤٥	قضيي.....٦١٩، ٦١٨
٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٨، ٣٦٩	قضية.....٦١٨، ٦١٧
قرفضاء.....٣٤٣	قطعت.....٦٤
قرونه.....٣٧٠	قطك.....١٥١
قرواح.....٢٣٢، ٢٣١	قطوطى.....٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٥
قروي.....١٧٢	قعدان.....٢١٤، ٢١٥
قرينة.....١٣٩	قفاف.....٤١١
قريب.....٢١٨	ققق.....٥٧٤، ٥٧٥
قردت.....٦٦، ٦٤	قلام.....٣٨٧
قسطال.....٢٠	قلة.....٢١٠
قسي.....٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٠٢، ٣٦٧	قلسى.....٥٠، ٥١
قشعم.....٢٣٢	قلم.....٤٤
قشيعر.....١٤١، ١٤٤، ١٥٠	قلنس.....٥٠، ٥١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٣١٠، ٣٤٨
	٥١٤، ٥١٣

٥٣٧، ١٢٩	قيراط	٥١٤، ٥١٣	قلنسوة
١٢٩، ١٢٨	قيفال	٢١٠، ٢٠٨	قلون
٣٧٣، ٣٧٢	قيقبان	٨٤، ٨٢	قلى يقلى
٥٠٦، ٥٠٤	قيلولة	١٤٢، ١٤١	قليسية
٥١٢، ٥٠٠	قيم	١٤٢، ١٤١	قلينسة
٢٠٦، ٢٠٣	قيمة	٣١٥، ٣١٣	قمارص
٦٢٦، ٦٢٣	قيو	٦٢١، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٣	قمحذوة
٤٩٩، ٤٩٨	قيوم	٤٤٦، ٢٣١، ٤٣	قمطر
ك		٢٣١، ١٢٤	قنديل
		١٥٨	قنسرين
٥٧٢	ككت	٣١٥، ٣١٣	قنعاس
١١٢، ١١١	الكاذبة	٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤٠، ٣٠٨، ١٩	قنفخر
١٩٣	كاس	٦١٠، ٦٠٨	
٤١٢	كاشط	٦١٠، ٦٠٨	قنول
٤١٦، ٤١٥	كافر	٢٠٦	قنيات
٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٨	الكبا	٥١٣، ٥١١، ٤٠٦، ١٧٢	قنية
٥٢٥	كباش	١٤١، ١٢٤	قنيديل
٢٢٥	كبريات	٢٠	قهقار
١٩٠	كتابي	٢٢٣	قوادم
٥٤١، ٥٤٠	كثم	٤١٤، ٤١٣	قوارير
٩١	كدت تكاد	٥١٥، ٥١٤، ٥١٣	قوباء
٤١٦	كلره	٥٥٧، ٥٥٤، ٥٠٧، ٤٨٣، ٤٧٨	قوة
١٧٥	كراسي	٦١٦، ٦٠٩	
٣٩٠	كريز	٥٦٣، ٤٩٦، ٤٧٨، ٤٧٤، ٤٧٣	القود
١٤١، ١٢٤	كردوس	٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢	قوقيت
١٧٢	كرمي	٥٠٠	قوم
١٦	كرم	٥٣٦، ٥١٢، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٦	قيام
١٧٦	كسائي	٦٢٣	قيان
٢٢٩	كسالي	١٠٦، ١٠٣	قيتال



٢١٢، ٢١١.....كهول	١٨٨، ١٧٧، ١٧٦.....كساوي
٦٢٤، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٦٩.....كوألل	٦١٠.....كسرر
٢٢١.....كواثب	٥٠٩.....كعسب
٢٢١.....كواهل	١٥٥، ١٥٤، ١٤٩، ١٤٧.....كعيت
١٧٤.....كوة	٥٧٥، ٥٧٤.....ككك
٤٩٨، ٤٩٦.....كوزة	٤٣٩.....كل
٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤.....كوسى	٢٩٣.....الكأ
٦٠٨، ٣٩٢، ٣٣٣، ٢٣٢، ٢٣١.....كوكب	٢٩٢.....الكلا
٦١٥	٢٣٦.....كلايات
١٧٤، ١٧٣.....كوي	١٩٠.....كلابي
٢٣٠.....كياس	١٨٧، ١٧٩.....كلتاوي
٢٣٠.....كيسون	١٨٧، ١٧٩.....كلتوي
٥٠٦، ٥٠٤، ٤٩٩.....كينونة	١٨٧، ١٧٩.....كلتي
ل	
١٨٨.....لائي	٢٩٣، ٢٩٢.....الكلو
١٩٢.....لابن	١٨٦، ١٧٩.....كلوي
١٨٨.....اللات	٢٩٢.....الكلي
٤٩١.....لاث	٢٩٣.....كلي
٦١٣، ٦١٢.....اللاق	٢٣٤، ٢٣٣.....كمء
١٩٢.....لبان	٢٣٤، ٢٣٣.....كمأة
٦١٩.....لبلاب	٢١٣، ٢١١.....كماش
١٦٦.....لييدي	٢١٣.....كمشة
٢٠٨.....لجبات	١٥٥، ١٥٤، ١٤٩، ١٤٧، ١٢٠.....كميت
٤٧٣.....لدة	٢١٢
٥٤٣، ٥٤٢.....لصت	٣٤٨، ٣٤٤.....كنأيل
٥٤٣.....لصوت	٢٢٠، ٢١٦.....كناز
٥٤٣.....لصوصية	٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠.....كتأل
٢٨٤.....لعله	٣٤٥.....كتأو
	٣٤٢، ٣٤٠.....كنهبل
	٣٤٢، ٣٤٠، ٢٣١.....كنهور

لعن..... ٥٤٢	ما أبيعه..... ٤٨٤
لقاء..... ١١٤، ١١٣	ما أتوه..... ٨٦
لقحة..... ٢٠٣، ٢٠٢	ما أتيه..... ٨٦
لقة..... ١١٤	ما أحيسن..... ١٤٨، ١٤٧، ١٢١، ١١٩
لكننا..... ٦٣٣، ٦٣٢، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٧	ما أروحه..... ٤٨٣
لم أبله..... ٤٧٠، ٢٤٦، ٢٤٥	ما أطييه..... ٤٨٣
لم ترمي..... ٢٩٠	ما أطيحه..... ٨٦
لم يغزو..... ٢٩٠، ٢٨٩	ما أقوله..... ٤٨٤
لم يلد..... ٢٤٨	ما أميلح..... ١٤٩، ١٤٨
لنك..... ٥٤٤، ٥٤٣	مائة..... ٦٤٤، ٦٤٣، ٦٤٢، ٤٣٢
لهو..... ٢٦٥	مائي..... ١٨٨
لهي..... ٢٦٥	ماوي..... ١٨٨
لواذ..... ٤٩٦	مباع..... ٤٨٧
لووي..... ١٦٣	مبالغ..... ٤١٢
ليال..... ٢٣٦، ٢٣٥	مبطخة..... ١١٧
ليته..... ٢٨٤	مبيت..... ٥٠١
لينون..... ٢٣٠	مبيع..... ٦٢٥، ٥٠٨، ٥٠٢، ٥٠١
ليلية..... ٢٣٦	مبيوع..... ٥٠٣، ٥٠١
لِيَّ..... ٤٩٨، ٤٨٠	مت تموت..... ٨٩
م	
مأجج..... ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٦٩	متيمي..... ١٦٦
مأروط..... ٣٢٦، ٣٢٥	مثل م..... ٢٨٣، ٢٨٢
مأسدة..... ١١٧	مثل مه..... ٢٨٢
مألوق..... ٣٢٥	مجانيق..... ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦
مأوية..... ١١١	مجتور..... ٤٨٥
مؤجل..... ٦٣٧، ٦٣٥، ٤٣٢	مجلود..... ١١١
مؤقد..... ٥٣٥، ٥٣٣	مجيء م..... ٣٠٩، ٣٠٥، ٢٨٣، ٢٨٢
مؤونة..... ٣٣٤	مجيء ما..... ٢٨٣
	مجيء مه..... ٢٨٢
	محاسني..... ١٩١

٦١٧، ٥٣٠، ٥١٦.....	مرضو.....	٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٦٩.....	حجب.....
٢١٩.....	مرضى.....	١١٨.....	محرضة.....
٦١٧، ٦١٦، ٥٣٠، ٥١٦.....	مريضى.....	١١٨، ١١٧.....	محب.....
٣٢٦، ٣٢٥.....	مرطى.....	٥٨١، ٥٨٠.....	محم.....
١١١.....	مرفوع.....	١٤٢، ١٦.....	محم.....
٣٥٢، ٣٤٩.....	مرمرى.....	٦١٣، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧، ١٧١.....	مخوي.....
٦٢٤.....	مرموة.....	١١٧.....	مخياة.....
٤٩٩، ١٧٤، ١٦٨.....	مرموي.....	١٤٢.....	مخيمر.....
٣٢٩، ٣٠٢، ١٦٩، ١٦٨، ١١٥.....	مرمى.....	٦٠٩، ١٧١.....	مخبي.....
٣٩١.....		٥٤١، ٥٤٠.....	مخر.....
٤٩٨.....	مرمى.....	٤٨٦، ٤٨٣.....	مخياط.....
٢٨٨، ٢٨٧.....	مري.....	١٤٢.....	مخندج.....
٣٣٣.....	مريق.....	٤٨٦، ٤٨٣.....	مخيط.....
٣٧١، ٣٦٩.....	مريم.....	١٩٠.....	مدائني.....
٤٨٥.....	مزابل.....	٢٣٢، ٢٣١.....	مدعس.....
١١٧.....	مزلة.....	١٧٤.....	مدعوي.....
٥٠١.....	مزور.....	١١٨.....	مدق.....
٦١٤، ٦١٣.....	مساء.....	١١٨، ١١٧.....	مدهن.....
٢٣٢.....	مسامعة.....	٥٠٣.....	مدووف.....
١١٧.....	مسبعة.....	٣٧٢، ٣٧١، ٣٦٩.....	مدين.....
٣٣٥، ٣٠٢، ١٤٢، ١١٥، ١١٠.....	مستخرج.....	١٨٣.....	مذ.....
٣٠٢، ٢٧٤، ١٦٩.....	مستصفي.....	١١٧.....	مذابة.....
٦١٤، ٦١٣.....	مستطاب.....	٤٣٩، ٢٨٨، ٢٨٧.....	مر.....
٦١٤، ٦١٣.....	مستعاع.....	١٠٦، ١٠٣.....	مراء.....
٤٨٥.....	مستعور.....	٣١٧، ٣١٣.....	مراجل.....
٤٣٣، ٤٣٢.....	مستهزون.....	١٦٩.....	مرامى.....
٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٥، ٤٣٤، ٤٣٢.....	مستهزونين.....	٥٤٨.....	مرج.....
١٩٠.....	مسجلدي.....	٥٩٤، ٥٩٣.....	مردفين.....
٦٠١، ٤٨٠.....	مسست.....	٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٤.....	مرزنجوش.....

٤٥٠.....	مطائي	٦١٤.....	مسطاب
٥٢١.....	مطايا	٦١٣.....	مسطار
٤١٢.....	مطعام	٦١٤، ٦١٣.....	مسعاع
٢٣١.....	مطفل	٦٢٥، ١١٨.....	مسعط
١٤٢، ١٤١.....	مطيلق	٦٣٧، ٤٤٠، ٤٢٧، ٤٢٥، ٢٩٣.....	مسلة
٥٠٣.....	مطيوبة	٢٨٤.....	مسلمونه
٥٩٦.....	مظعن	٤٩٩، ٤٩٨.....	مسلمي
١١٧، ١١٦.....	مظنة	٣٠٢، ١٦٩.....	مسلنقى
٤١٢.....	معاريض	٢٣٠.....	مسلوغة
١٩٠.....	معاقرى	٤٨٥.....	مسود
٤١٢.....	معاليق	٢٣٠.....	مشووم
٦١٧، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٤، ١٣١.....	معاوية	٣٠٢، ٣٠١، ٢٧٤، ١٦٩.....	مشترى
٣١٦، ٣١٣.....	معد	٢٣١.....	مشدن
٥١٦.....	معدو	١١٧.....	مشربة
٥١٦، ٥١٣، ١٨٨.....	معدى	٣٨٥، ١١٧.....	مشركة
٥٢٧.....	معزاء	٤١.....	مشط
١٦٩.....	معزاوي	٥٠٣، ٥٠١.....	مشیب
١٦٩.....	معزوي	٤٩٤، ٤٩٠.....	مصائب
٣٥١، ٣١٩، ٣١٦، ٣١٣، ١٦٩.....	معزى	٤١١، ٤٠٩.....	مصباح
٥٣١، ٤٠٨، ٤٠٦.....		١١١.....	مصدوقة
٤٠٦.....	معزيت	٥٠٢.....	مصطفون
١١١.....	معصور	٥٠٣.....	مصورون
٢٧٦.....	معطأ	٤٩٦.....	مضافة
١١١.....	معقول	٤١٢.....	مضحاك
٣٨٧.....	معلت	٦١٣، ٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧.....	مضري
٤٨٥.....	معوار	٦٢٥، ٤٩٦، ٤٩٤.....	مضوفة
٥٠١.....	معون	١٤٤، ١٤٢، ١٤١.....	مضيرب
١٨٦.....	معوي	١٤٤.....	مضيرب
٦١٧، ٦٠٩، ١٣٨، ١٣٥، ١٣١.....	معية	٤٩٦.....	مضيفة





معيشة..... ٤٩٦، ٤٩٤، ٤٩٣	مقيديم..... ١٤٤
مغلودن..... ١٤٢	مقيعس..... ١٤٢، ١٤١
مغزو..... ٦٢٣، ٥١٦	المكا..... ٤٠٣، ٣٩٨
مغزي..... ٥١٦	مكحلة..... ١١٨
مفناج..... ٤١٦، ٤١٢	مكروهة..... ١١١
مفيدن..... ١٤٢	مكسور..... ٢٣٠
مغيربان..... ٣٣٠، ١٤٧	ملاك..... ٣٢٨، ٣٢٧، ٢٣٢، ١٣
مغيلم..... ١٤٤، ١٤٢، ١٤١	ملحي..... ١٦١، ١٥٩
مغيلم..... ١٤٤، ١٤١	ملعون..... ٢٣٠
مفاريص..... ٤١٢	ملكوت..... ٦١٨، ٦٠٩، ٣٦٠، ٣٣١
مفاريق..... ٤١٦، ٤١٢	ملماء..... ٦٠٣، ٦٠٠
مفتون..... ١١١	ملهاوي..... ١٨٧
مفطر..... ٢٣١	ملهوي..... ١٧١، ١٦٨
مفعاة..... ١١٧	ملهى..... ٣٠٢، ٣٠١، ١٨٧، ١٦٩، ١٦٨
مقام..... ٥٦٣، ٥٥٧، ٤٩٣، ٤٨٧	ملهى..... ١٦٨
مقاول..... ٤٩٠، ٤٨٥، ٤٨٣	ممرجل..... ٣١٧، ٣١٣
مقبرة..... ٦٢٤، ٣٨٥، ١١٧، ١١٦	ممضو..... ٥٣٩
مقة..... ٤٧٣، ٤٦٣	من الصغر..... ٤٢١
مقتاة..... ١١٧	من الضرر..... ٤٢١
مقرو..... ٤٣٠	من الكبر..... ٤٢١
مقروة..... ٦٣٨، ٤٢٥	من المحاذير..... ٤٢١، ٣٩٦
مقعنسس..... ٣٧٠، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١	من راشد..... ٥٨٩
مقوال..... ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٣	من قرارك..... ٤١٤، ٤٠٨، ٣٩٩
مقول..... ٤٨٦، ٤٨٣، ٤٩٠، ٥٠١، ٥٠٥	من لحر..... ٤٤٢، ٤٤٠
٥٠٨	من لك..... ٥٨٩
مقوود..... ٥٠٣	من محو..... ٥٨١
مقوول..... ٥٠٣، ٥٠١	من ويل..... ٥٨٩، ٥٨٤
مقوي..... ٦٢٦، ٦١٧، ٦١٦	من يوم..... ٥٨٩، ٥٨٤
مقيدم..... ١٦٧، ١٤٤، ١٤٢، ١٤١	منابر..... ٤١٣

موت المال..... ٦٤	مناشيط..... ٤١٦، ٤١٣، ٤١٢
موتان..... ٤٨٩، ٤٨٣، ٤٦٠، ٤٥٩	منافي..... ١٨٩
موتى..... ٢١٩، ٢١٧	منافىخ..... ٤١٢
مورق..... ٣٨٧، ٣٨١، ٣٦٩	مناكير..... ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠
موزج..... ٢٣٢	مناميص..... ٤١٢
موسر..... ٤٦٨، ٤٦٣، ٢٣١	مناهيض..... ٤١٢
موسى..... ٣٩١، ٣٢٩، ٣٢٧	متزاح..... ٥٢
موضوع..... ١١١	متن..... ١١٦
موظب..... ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨١، ٣٦٩	منحنون..... ٣٤٠، ٣٣٩
موعد..... ٤٦٩	منحنيق..... ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥
موقظ..... ٤٦٨، ٤٦٣، ١٢٩، ١٢٧، ١٢٦	٣٤٤
موقعة..... ١١٧	منحنين..... ٣٤٠، ٣٣٩
مومن..... ٥٤٠	منخر..... ١١٦
موهب..... ٣٨٨، ٣٨٧	منخل..... ٥٨٩، ٥٨٧، ١١٨
مويه..... ٥٣٥، ٥٣١، ٥٢٩	منزلة..... ١١٨، ١١٧
ميتون..... ٢٣٠	منسأة..... ٤٤٠، ٤٣٤
ميتي..... ١٦٦	منسأة..... ٤٣٤، ٤٣٢
ميزان..... ٤٦٣، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦	منسك..... ١١٦
٥٣٢، ٤٦٨	منغمس..... ٥٨٧
ميسر..... ٤٧٢، ٤٦٨	مه..... ٥٤٣
ميسرة..... ٤٧٢	مه،..... ٢٧٧
ميسور..... ١١١	مهلد..... ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٣، ٣٨١، ٣٦٩
ميقات..... ٥٣٦، ٤٦٨، ٤٦٣	مهوب..... ٥٠٣
ميمون..... ٢٣٠	مهيب..... ٥٠٣، ٥٠٢
ميقظ..... ١٢٩، ١٢٧	مهم..... ١٦٧، ١٦٦
ميت..... ٣٠	مهمي..... ١٦٦
ميت..... ٣٠	مهمي..... ١٦٨، ١٦٦
	موازجة..... ٣٦٠، ٢٣٢
	مواعيط..... ٤١٢



ن	ن
نؤكرم..... ٩٥	نواء..... ٤٩٧، ٤٩٦
نئدل..... ٣١٤، ٣١٣	نوائم..... ٢٢٤، ٢٢٣
ناء بناء..... ٢٣	نواكس..... ٢٢٣
ناب..... ١٢٦	نومة..... ٤٧٥
نابض..... ٤١٢	نيام..... ٥٠٠، ٤٩٨
نابل..... ٥٧٩، ١٩٢	ه
ناس..... ١٣١، ١٢٩	هؤلاه..... ٢٨٥، ٢٨٢
ناشب..... ١٩٢	هار..... ٤٩١، ١٤١، ١٣١، ١٢٩
ناشص..... ٤١٦، ٤١٣، ٤١٢	هب..... ٤٧٠
نافقاء..... ٢٢٢	هبت..... ٥٠٤، ٤٣٥، ٥٩، ٥٨
نبي..... ٤٢٦، ٤٢٥	هبلع..... ٣٦٨، ٣٦٤، ٤٤، ٤٣، ١٤
نخنق..... ٣٣٥	هجان..... ٢١٧، ٢١٦
نحو..... ٥١٥	هجرع..... ٣٦٨، ٣٦٤، ٢٣١، ٤٤
نحو..... ٥١٥	هدايد..... ٤٥
ندمان..... ٢٢٩	هدبد..... ٤٥
نرجس..... ٣٤٤	هذا الذي..... ٥٤٤، ٥٤٣
نزوان..... ١٠١، ١٠٠	هذهي..... ٢٩٢
نصف..... ٢١٢، ٢١١	هذي..... ٥٤٦
نصيين..... ١٥٨	هرايت..... ٥٨٨
النطاسي..... ٣٨٣	هراوة..... ٥٢٤
نطيليق..... ١٤٣	هراوى..... ٥٢٤، ٥٢١
نعم نعم..... ٨٩	هرحت..... ٥٤٤، ٥٤٣، ٣٦٨
النقر..... ٢٥٦	هرقت..... ٥٤٤، ٥٤٣، ٣٦٨
نكد..... ٢١٢، ٢١١	هركولة..... ٣٦٩
نمري..... ١٨٤، ١٨١، ١٥٩	هرماس..... ٣١٥، ٣١٣
نمه ينمه..... ٨٩	هلقم..... ٥٢
نهو..... ٤٩٨	هلكى..... ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٧
	همرش..... ٥٨٢، ٣٥٠، ٣٤٩



٢٨٦..... واغلامكاه	٥٤٤، ٥٤٣..... هن فعلت
٢٨٦..... واغلامكموه	٥٤٥، ٥٤٣..... هناه
٢٨٦..... واغلامكيه	٥٤٥..... هناو
٢٨٦..... واغلامهاه	٢٨٤..... هنه
٤١١..... واقف	٥٤٥، ٢١٠..... هنوات
٥٨٢، ٥٨١، ٥٨٠، ٤٠..... وتد	٢٨٥..... ههناه
٩٠..... وثق يثق	٣٩٩..... هو عندها
٢٢٠، ٢١٧، ٢١٢، ٢١١..... وجاعى	٢٢٣..... هوالك
٢٢٠، ٢١٢، ٩٨..... وجع	١٦٧..... هوم
٥٥٦، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٦٣..... وجهة	٢٨٤..... هوه
٤٣٨..... الوداج	٥٤٤، ٥٤٣..... هياك
٢١٧، ٢١٦..... ودداء	٣٧٢..... هييان
٤٦٩، ٤٦٣..... وددت	٣٦٣..... هيق
٤٤٥..... ودع	٣٦٣..... هيقل
٤٤٥..... وذر	٣٦٣..... هيقله
١٣٩..... وراء	٣٧٢..... هيكل
٢١١..... ورد	١٦٧، ١٦٦..... هيم
٣٥٨، ٣٥٥..... ورتتل	٢٣٠..... هينون
٩٠..... وري يري	٢٨٤..... هيه
١٣٩، ١٣٧..... ورثة	٢٧٨، ٢٧٧..... هيهاث
١٨١..... وزنة	
٥٣٤..... وشاح	
١٨٤، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩..... وشوي	
١٨١، ١٧٩..... وشي	
٥٨٢، ٥٨١، ٥٨٠..... وطد	
٣٨..... وعل	
٢١٢، ٢١١..... وغدان	
٢٨٦..... وغلامهوه	
٥٤٩..... وفرنج	

و

٦٢٧..... وآيات
٦٢٦، ٦١٥، ٦١٢، ٦١١، ٦٠٨..... وأيت
٦٢٧
٤٣٨، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٢..... الراجي
٢٨٦..... واذهاب غلاميه
٢٨٦..... وازيداه
٤١٢..... واعظ



وقى.....	٦٠٤، ٣٤.....	ياجل.....	٥٣٦، ٥٣٥.....
وكت.....	٣٨٣.....	ياسين.....	٦٣١.....
الولاق.....	٦١٢.....	يبرين.....	١٥٨.....
ولدة.....	٤٧٤، ٤٧٣.....	يتجار.....	٥٥٥.....
الولق.....	٦١٢.....	يتخذ.....	٦٠٤، ٦٠٠.....
ولق.....	٦١٣، ٦١٢.....	يتسع.....	٦٠٥، ٦٠٣، ٦٠٠.....
ولي يلي.....	٤٧٠، ٩٠.....	يتقه.....	٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨.....
ومق يقى.....	٩٠.....	يتقي.....	٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٣، ٦٠١، ٦٠٠.....
وناة.....	٤٦٦.....	يئاقل.....	٥٩٩.....
وهو.....	٢٦٥.....	يعمار.....	٩٤.....
وهي.....	٢٦٥.....	يحمر.....	٣٧٦، ٩٤، ٩٣.....
ويل.....	٤٥٨، ٤٥٧، ٣٤.....	يخواوي.....	٤٨١، ٤٧٨.....
ي		يحيى.....	٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٥١٠، ٦٤٨، ٦٤٧

ي

يأتمى.....	٥٣٧.....	يد.....	٥٢٧، ١٨٣.....
يأجج.....	٣٦٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤.....	يدثر.....	٥٩٩.....
٣٨٥.....		يدوي.....	١٨٤، ١٨٣.....
يأس.....	٤٧٢.....	يدي.....	١٨٣.....
يؤثفين.....	٦٢٦، ٩٦.....	يديت.....	٤٦٢، ٤٦٠، ٤٥٧.....
يؤكرم.....	٩٦، ٩٤، ٩١.....	يرأى.....	٤٢٩.....
يا الله.....	٣٦١، ٢٦٤.....	يرئي.....	٤٢٩.....
يا حار.....	٢٨٧.....	يرعوي.....	٤٨١، ٤٧٨.....
يا زبده.....	٢٨٦.....	يزدل.....	٥٥٠.....
يا قاض.....	٢٨٧.....	يستحيي.....	٥٠٤، ٥٠٣.....
يا قاضي.....	٢٨٨، ٢٨٧.....	يستعور.....	٣٥٧، ٣٥٥.....
يا مرحباه.....	٢٨٣.....	يسر.....	٤٢.....
ياعس.....	٤٧٢، ٤٦٣.....	يسع.....	٦٠٣، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٦٣.....
ياتسر.....	٥٤٢، ٤٧٢، ٤٦٧، ٤٦٣.....	يسلقي.....	٩١.....
ياتعد.....	٥٤٢، ٤٦٧.....	يسلنقي.....	٩١.....





يشاق.....	٩٤ ، ٩٣.....	يلمع.....	٣٧٦.....
يشهاب.....	٩٣.....	يمان.....	٢٢٤ ، ١٥٤ ، ١٥٣.....
يضرها.....	٢٧٦.....	يئق.....	٤٦٩.....
يضرها.....	٤٠٩ ، ٣٩٩.....	ينباع.....	٥٢.....
يضع.....	٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٣.....	ينزعها.....	٣٩٩.....
يطيروا.....	٥٩٩.....	يهر.....	٣٧٨ ، ٣٧٦ ، ٣٦٩.....
يعد.....	٦٠١ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩ ، ٤٦٣.....	يوجل.....	٤٧٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٦٣ ، ٥٣٦.....
يعكب.....	٥٧٢.....	يوسر.....	٦٢٥ ، ٣٣.....
يفوظ.....	٤٥٩.....	يوعد.....	٤٦٩.....
يفيظ.....	٤٥٩ ، ٤٥٨.....	يوم.....	٦٤١.....
يقرئي.....	٦٢٢ ، ٦٢٠.....	يومق.....	٤٦٩.....
يقظ.....	٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١.....	يأس.....	٤٧٢.....
يقظات.....	٢١٣.....	ييجل.....	٥٣٦ ، ٤٧٢ ، ٤٦٣.....
يقظة.....	٢١٣.....	يسر.....	٤٧٢ ، ٤٦٣.....
يقظون.....	٢١٣.....	ييت.....	٦٠٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦١ ، ٤٥٧ ، ٣٥.....
يقوى.....	٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٥١٠.....		

٦٣٨ ، ٥٤٦



## فهرس اللغات المنسوبة

٥٨١	لغة أهل مكة
٥٧٢	لغة أهل اليمن
٥٧٣	لغة بعض أهل الحضرم
٢٧٦	لغة بعض طي
٣٦٢	لغة بكر
٤٧٧	لغة بلحارث بن كعب
٥٤٨	لغة بني حنظلة
٦٠٨	لغة الترك
٥٨٢ ، ٥٦٠ ، ٣٠٥ ، ٢٥٣ ، ٢٤٩ ، ٢٠٧	لغة تميمية
٥٧١ ، ٥٦٠ ، ٤٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٤٩ ، ١٠٢	لغة حجازية
٤٧٧	لغة خثعم
٦١٤	لغة رومية
٤٧٧	لغة زبيد
٥٥٠ ، ٥٤١ ، ٥١٣ ، ٢٧٩ ، ٢٦١ ، ٩٠	لغة طائية
٨٤	لغة عامرية
٥٧٢	لغة عامة أهل العراق
٥٧٣	لغة عوام أهل البادية
٥٧٢	لغة بغداد
٤٩٠ ، ٣٣٨ ، ٢٥٨ ، ٢٢٢ ، ١٨	لغة فارسية
٤٧٧	لغة قبائل من اليمن
٥٤٨	لغة قوم من بني سعد
٥٥١	لغة كلب
٢٧٦	لغة ناس من فزارة
٢٧٦	لغة ناس من قيس
١٠٢	لغة نجدية
٢٠٤	لغة هذيل

فهرس البلدان والمواضع

أبان..... ٥١٠	سمنان..... ٢٤٠، ٢٠
أذرعات..... ١٥٨	السوبان..... ٥١٠
إسحمان..... ٣٢٤	صنعاء..... ٥٤٢، ١٧٦
إصطنخر..... ٣٥٦، ١٢٥	صوري..... ٤٨٩
الأنبار..... ١٩٠	عبل..... ٤٠
أنبجان..... ٣٩٢، ٣٧٧	عزويت..... ٣٧٣
أنبخان..... ٣٧٧	عُلب..... ٥١٥، ٤٩٠، ٤٨٣، ٤٤
البصرة..... ١٩١	قنّسرون..... ١٥٨
بعلبك..... ١٨٨، ١٤٠	كنّايل..... ٣٤٨، ٣٤٤
بغداد..... ١٩١	مأجج..... ٣٨٢
جلولاء..... ١٧٦	مُتالع..... ٥١٠
الجواء..... ٢٩٠	المدائن..... ١٩٠
الحُبس..... ٥١٠	مدین..... ٣٧١
حروراء..... ١٧٦	منبج..... ٣٧٧
حُزوی..... ٥٢٠	نصیین..... ١٥٨
حضر موت..... ٢٧٩، ١٤٠	هجر..... ١٥٥
حولایا..... ٣٧٥، ١٤٠	یأجج..... ٣٨٢
خراسان..... ١٩١	یئرین..... ١٥٨
خُریة..... ١٦١	یثرب..... ١٥٩
ساباط..... ١٢٨	الیمن..... ٤٧٧، ١٥٥
السبعان..... ١٥٨	ین..... ٤٦٢، ٤٥٨، ٣٢١



## فهرس الأعلام

- ابن خالويه: ..... ٦١٥، ٦١٣
- ابن دريد: ..... ٥٥٢، ٣٧٢، ٣٢٤، ١٧٥
- ابن السكيت: ..... ٧٨
- ابن عامر: ..... ٢٨١
- ابن عباس: ..... ٣٣١
- ابن القطاع: ..... ٥٨٣، ٥٨٢، ٤٤٥، ٢٢٣
- ابن كيسان: ..... ٣٢٨
- ابن مالك: ..... ٤٣٥
- أبو إسحاق = الزجاج: ..... ١٨٣
- أبو البقاء = العكبري: ..... ٤٩٧
- أبو تمام، الشاعر: ..... ٣٣١
- أبو الحسن = الأخفش: ٤٤، ٥٢، ١٢٦، ١٥٠، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ٢٣١، ٢٥٥،  
٢٥٦، ٢٧٣، ٣٣٤، ٤٣٣، ٤٣٦، ٣٥٠، ٣٦٨، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٦١، ٤٦٢،  
٤٩٢، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٤٥، ٥٦٥، ٦٠٧، ٦١٥
- أبو الخطاب: ..... ٤٢٩، ٢٧٧، ٢٧٣، ٢٠٩
- أبو زيد: ..... ٤٧٧، ٤٥٤، ٤٤٨، ٢٠٩، ١٩١، ٥٥
- أبو سعيد = السيرافي: ..... ٣٧٧، ٢٩٦، ٢٨٨
- أبو شعيب السوسي، القارئ: ..... ٥٨٤
- أبو عبيدة: ..... ٣٢٨
- أبو علي: ..... ٦١٤-٦١٢، ٦٠٩، ٦٠٧، ٦٠٦، ٥٢٦، ٥٢٠، ٤٩١، ٤٧٣، ٢٤٩، ٢٩
- أبو عمرو: ..... ٥٩١، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٨٥، ٥٨٤، ٥٤٨، ٣٢٩، ١٦٣، ١٣٥
- أبو الفتح = ابن جني: ..... ٦١٥، ٥٧٩، ٥١٩، ٣٢٩، ٣٢٣
- أبو النجم، الشاعر: ..... ١٩٨
- أدد، الجد الجاهلي: ..... ١٢٧
- الأزهري: ..... ٣٨٩، ٣٨٨
- الأصمعي: ..... ٤٩٢، ٣٨٨، ٣٠٣، ٢١٤
- الأعشى: ..... ٥٢٥، ٢٧٤، ٢٢٦

- إلياس بن مضر، الجاهلي: ..... ٣٦٥
- امرؤ القيس: ..... ٥٤٥
- ثعلب: ..... ٢٥٥، ٤٠
- حاتم، الطائي: ..... ٥٥١، ٥٥٠، ٧٢
- الحارث بن شمر الغساني: ..... ٥٩٧
- الحريري: ..... ٥٦٩، ٤٩١، ٥٢
- حسان، الصحابي: ..... ٤٣٥
- الخطيئة: ..... ١٩٢
- حفص، القارئ: ..... ٢٥٠
- حمزة، القارئ: ..... ٥٩٩
- الخليـل: ١٣، ٢٨، ٧٩، ٨٧، ١٠٢، ١٣٨-١٤٠، ١٤٩، ١٥٤، ١٧٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٣، ٢٠٩، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٦، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣٥١، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٨٧، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٩٢، ٥٢١-٥٢٣، ٥٧٧، ٥٧٩، ٦٢٥، ٦٣٠، ٦٣٢
- خندف: ..... ٣٦٥
- ذو الرمة: ..... ٤٥٤
- الزخـشـري: ٦، ٧٠، ٧٣-٧٥، ٨١، ٨٦، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٨، ١٥٤، ١٦٥، ١٧٥، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٢٦، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢، ٤٢٦
- الفراء: ٢٩، ٣٠، ٧٨، ٩٨، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٩، ١٠٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٢، ٢٨٥، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٨٣، ٥٠٠، ٥١٤، ٥٣٣، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦٠٣
- زهير: ..... ٥٩٥، ٢٨٩
- سيويه: ١٣، ٢٧-٢٩، ٣٩، ٤٤، ٥٨، ٦٤، ٧٢، ٧٥، ٧٧-٧٩، ٨١، ٨٩، ١٠٠، ١٠٥-١٠٩، ١١١، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٥-١٣٧، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٨-١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٤-١٦٦، ١٧٢-١٧٤، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦-١٩٠، ١٩٢، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٨-٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠-٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥-٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٨-٢٨٦، ٢٩١-٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣١٤-٣٢٠، ٣٢٣-٣٢٧، ٣٢٩-٣٣٦، ٣٣٨-٣٤٣

٣٤٥-٣٤٨، ٣٥٠-٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧-٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٦،  
 ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٢٥،  
 ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٣٦-٤٣٩، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٦٦، ٤٨٤، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٩،  
 ٥٠١-٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥١٧، ٥١٩، ٥٣١، ٥٤٠، ٥٤٨، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٠،  
 ٥٧١، ٥٧٣، ٥٨٤، ٥٨٧، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٤، ٥٩٧، ٦٠٠-٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦١٠،  
 ٦١٦-٦١٨، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٤٢، ٦٤٨

شأس بن عبدة: ..... ٥٩٧  
 شارح: ..... ٢٤، ٣٥، ٤٥، ٦٨، ٨٧، ١٨٨  
 شارح لغة الشافعية: ..... ٣٧٥، ٤٠٣  
 الشاطبي، القارئ: ..... ٥٦٢  
 الشافعي: ..... ١٥٣، ١٥٤، ٤٦٧  
 صاحب الصحاح = الجوهري: ٣١، ٢١٦، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٥٩،  
 ٥٤٠، ٦١٥

عائشة، أم المؤمنين: ..... ٥٤  
 عاصم، القارئ: ..... ٢٥٠  
 عبد الرحمن بن حسان، الصحابي: ..... ٤٣٨  
 عبد القاهر الجرجاني: ..... ١٨٣، ٢٥٠  
 العجاج: ..... ٣١٧  
 علقمة بن عبدة، الشاعر: ..... ٥٩٧  
 عمر، أمير المؤمنين: ..... ٣١٦  
 عنزة: ..... ٢٩٠  
 عيسى بن عمر: ..... ١٣٥، ١٣٦، ٥١٩  
 الفرزدق: ..... ١١١  
 قالون، القارئ: ..... ٢٦٦  
 قطرب: ..... ٢٧٩  
 الكسائي: ..... ٢٩، ٣١، ٥٥، ١٠٩، ٣٢٩، ٥٣٥، ٥٨٥  
 كعب بن مالك، الصحابي: ..... ٣٧  
 المازني: ..... ٢٧٥، ٣٧٨، ٣٩٢، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٧٣، ٤٩٢، ٦٤٨

المبرد: ١٤٣، ١٦٥، ١٨٠، ١٩٢، ٢٢٣، ٢٧٥، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٤٦٦، ٤٩٨،  
٥٧٠، ٦٤٣، ٦٤٨.

الميداني، صاحب النزعة: ..... ٥٢٢.

النايعة: ..... ٥٧٤.

النمر بن تولب، الصحابي: ..... ٥٤١.

ورش، القارئ: ..... ٢٨٦.

اليزيدي: ..... ٥٨٤.

يونس: ..... ١٣٥، ١٤٧، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٦، ١٨٧، ٢٤٢، ٢٨٨.

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

الإيضاح = شرح المفصل لابن الحاجب: ٦٥، ٧٣، ٧٥، ١٠٦، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠،  
١٥٦، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢،  
٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٤٨، ٣٦٢، ٣٨٧،  
٤٠٩، ٤١١، ٤١٨، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٧١، ٤٩٠، ٥٠٧، ٥١٧، ٥٤٦، ٥٥٥،  
٥٦٢، ٥٦٧، ٥٧٣، ٥٧٧-٥٧٩، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٧، ٦٠٥

الباسطة للخضر اليزدي: ..... ٩٧

الجمهرة: ..... ٣٢٥

الرسالة الرقطاء للحريري: ..... ٥٦٩

شرح الشافية لابن الحاجب: ٣، ٥، ١٤، ١٥، ٢١، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٥،  
٧٦، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ١٠١، ١٠١، ١١٤، ١١٩، ١٣٤، ١٤٥،  
١٤٨، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٦، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣١،  
٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦،  
٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٦-٣٢٨، ٣٣١-٣٣٣، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥١،  
٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢،  
٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٦-٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠،  
٤٨٤، ٤٨٦-٤٨٩، ٤٩٣، ٥٠٥، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٤٦، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٧٢،  
٥٧٥، ٥٨١، ٦١٣-٦١٧، ٦١٩-٦٢١، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٣٨-٦٤١، ٦٤٦

شرح الشافية للحاربردي: ٣-٥، ١٣، ١٦، ١٧، ٢٤-٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٤١، ٤٣، ٤٩،  
٦٠، ٦٥، ٦٦، ٨٣-٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٧، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢١-١٢٤، ١٢٦،  
١٣٣، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٥، ١٦١، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٦، ١٩٧،  
١٩٩، ٢٠٤، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١،  
٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤٥-٣٤٨، ٣٥١،  
٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٩٦، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٤٠،  
٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٨-٤٥٠، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٩،  
٤٨٠، ٤٨٦-٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١١، ٥١٢،  
٥١٤، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٣، ٥٢٩-٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٩، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٧-٥٥٩،  
٥٦١، ٥٦٣-٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٠٧، ٦١٤،  
٦١٦، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٦

شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي: ٣، ٤، ٩، ١١، ١٦، ٢٥، ٢٩، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٦٤، ٦٥، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ١٠٤، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٣، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤، ١٧٨، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٥-٤٠٧، ٤١٠، ٤١١، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٨-٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٥، ٤٦٧-٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٧-٥٥٩، ٥٦١-٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٨٣، ٥٩٦، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٦، ٦٣١، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٦

شرح الكافية لابن الحاجب: ..... ٨٧، ٢٦٣، ٣٩١، ٥٤٦  
 شرح الكتاب لأبي سعيد: ..... ٣٧٧  
 شرح لغة الشافية: ..... ٣٧٥، ٤٠٣  
 شرح الهادي للزنجاني: ..... ٣٣٢  
 الصحاح: ١٠٩، ١١٠، ١٤٨، ٢٠٣، ٢٢٥، ٢٦١، ٣٣٤، ٤٦٦، ٤٧٧، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥١٩، ٥٤٠، ٥٨٢، ٦٠٤

العين: ..... ٣٦٥  
 الكافية لابن الحاجب: ..... ٨٧، ١٤٦، ١٩٥، ٣٩١، ٣٩٦  
 الكتاب: ٣١، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٥٧، ٦٣، ٦٦، ٧٥، ٧٩، ٩٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١١، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢٥، ٣٣١-٣٣٣، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٧-٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٨-٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٨-٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٧٣، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٤، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤٦، ٥٥٤، ٥٦٣، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٢-٥٧٦، ٥٧٩-٥٨١، ٥٨٤-٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٣-٥٩٥، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٢-٦٠٤، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٢-٦٢٤، ٦٢٨، ٦٣٠



- كتاب للخضر اليزدي: ..... ٨٨
- الكشاف: ..... ٤٩١، ٦٣
- مختصر للخضر اليزدي: ..... ٧٥
- المفصل: ..... ٥٨٥، ٥٠٠، ٤٩١، ٤٨٠، ٤٥٣، ٣٦٠، ٧٣، ٧٠، ٦٦، ٦٥
- الواسطة للخضر اليزدي: ..... ٩٦
- الوسيط للواحد: ٤٧٧

## فهرس المصادر والمراجع

- آثار البلاد في أخبار العباد، لزكريا بن محمد القزويني، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحا الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف ابن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه، د. طارق عون الجنابي، بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٨٢م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع، رسالة دكتوراه بدار العلوم، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدائم.
- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، د. عصام نور الدين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي البشاري، ليدن، بريل، ط٢، ١٩٠٦م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨هـ=١٨٨٧م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، مصورة لديّ عن نسخة دار الكتب المصرية.
- الاستدراك على سيبويه للزبيدي، تحقيق د. حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.
- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده، تحقيق د. محمد التونجي، القاهرة، الخانجي ١٩٧٧.
- إشارة التعين في تراجم النحا واللغوين، لعبد الباقي عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، بيروت، دار الفكر.



- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط ٣، ١٩٧٠م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- إعراب القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عثيمين، القاهرة، الخانجي، ط ١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، لزكي محمد مجاهد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٩٩٤م.
- الأعلام، للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٨٤م.
- الأفعال، لأبي عثمان المعافري السرقسطي، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
- الأفعال، لابن القطاع، بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- الأفعال، لابن القوطية، تحقيق علي فودة، القاهرة، ط ١، ١٩٥٢م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط ١، ١٩٨٢م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط ١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- الألفاظ الفارسية العربية، لأدي شير، القاهرة، دار العرب، ط ٢، ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري، بيروت، دار المعرفة.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق د. هادي حمودي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق، دار المأمون، ط ١، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠هـ=١٩٦١م.
- إيجاز التصريف لابن مالك مصورة لدي عن مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، طهران، ١٩٤٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليبي بغداد، مطبعة العاني.
- باب الهجاء، لابن الدهان، تحقيق د. فائز فارس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.
- البحر المحيط، لأبي حيان، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.
- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملح وأساتذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- البدر الطالع، للشوكاني، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لبدر الدين ابن الناطم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق حسن أحمد العثمان.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر ط٢، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- تاج العروس، للزبيدي، بيروت، دار الفكر.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، ط٣.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- التخمير شرح المفصل، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، مصر، المكتبة العربية، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، لابن أيبك الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، القاهرة مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، للصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، بيروت، دار الفكر.
- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق أحمد الخاني، ومحي الدين الجراح، ط٢.
- تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه، لطويلا العنيسي، القاهرة، دار العرب، ١٩٨٨.
- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، القاهرة، مطبعة القاهرة الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، ط١، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- تهذيب اللغة، للأزهري، مصر، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مصر، مطبعة الحلبي، ط٢.
- التيسير في القراءات السبع، للداني، بعناية: أوتوبرتزل، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة، ط١، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
- الجمهرة، لابن دريد، بيروت، دار صادر، مصورة عن طبعة دار المعارف العثمانية.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية بهامش الشرح المذكور، مع مجموعة التصريف بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية مصورة لدي عن ظاهرة دمشق.
- حاشية الجاربردي على شرحه، مجموعة التصريف.
- حاشية الشيخ يس على التصريح، بيروت، دار الفكر.
- حاشية الصبان على الأشموني، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- حاشية حسين الكمالاتي الرومي على الجاربردي، مجموعة التصريف.

- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم، د. عبد الفتاح شليبي، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
- خزانة الأدب، للبغدادي، بيروت، دار صادر، ط١.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحيي، بيروت، دار صادر.
- الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق جعفر الحسني، مصر، المركز الإسلامي للطباعة، ١٩٨٨م.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط١.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر، صححه وعلق عليه: عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت، دار المعرفة.
- درة الغواص في أوهم الخواص، للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، النهضة، ١٩٧٥م.
- الدرر اللوامع على جمع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ط١، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد المؤدب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال، بغداد، المجمع العلمي، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، تحقيق د. محمد الأحدي أبو النور، القاهرة، دار التراث.
- ديوان أبي النجم العجلي، جمع علاء الدين أغا، الرياض، النادي الأدبي، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت.
- ديوان الأخطل، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٠هـ.
- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق وشرح الدكتور محمد محمد حسين، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان الخطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

- ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي، ورشيد العبيدي، بغداد، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.
- ديوان تميم ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق، ١٩٦٢م.
- ديوان حاتم الطائي، جمع الدكتور فوزي عطري، الشركة اللبنانية للكتاب، ١٩٦٩م.
- ديوان حسان بن ثابت، بيروت، دار بيروت، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
- ديوان رؤية بن العجاج، باعتناء وليم بن الورد، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، بيروت، ١٣٧٨هـ=١٩٥٨م.
- ديوان عمرو بن معديكرب، صنعة هاشم الطعان، بغداد، مطبعة الجمهورية، ١٩٧٠م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي مكّي العاني، بغداد، مطبعة النهضة، ١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢.
- روضات الجنات في أحوال العلماء السادات للخوانساري، تحقيق أسد الله إسماعيلسان، بيروت، مصورة عن طبعة مطبعة مهراستوار بقم، إيران، ١٣٩٢هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- السبعة في القراءات السبع، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دمشق دار الفكر، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- سفر السعادة للسخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، بيروت، دار البشائر، ودار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- سنن الترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.
- سهم الأحاط في وهم الألفاظ لابن الحنبلي، تحقيق د. صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف، د. يحيى هلال السرحان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه، دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، بيروت، دار البشائر، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف، بيروت، دار الكتاب العربي، طبعة مصورة عن طبعة المطبعة السلفية، ١٣٩٤هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الفكر.
- شرح أبنية سيويه لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- شرح آيات سيويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.
- شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق أحمد دولة محمد الأمين.
- شرح الألفية، لابن الناطم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.
- شرح الألفية، للأشمونى، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- شرح الألفية، للمرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان، القاهرة، ط٢.
- شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردى، تحقيق د. عبد الله علي الشلال، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- شرح التسهيل، لمصنفه ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريف العزى، للتفتازاني، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت، ط١، ١٩٨٣م.
- شرح الحماسة، للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة حجازي، ١٣٥٨هـ.

- شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧١هـ=١٩٥١م.
- شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، أحمد الثالث، برقم ٧٩٦.
- شرح الشافية = المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م، بهامش شرح نقره كار.
- شرح الشافية = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية للطف الله الغياث مصورة لدي عن مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- شرح الشافية = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية للطف الله الغياث، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين، القاهرة، مطبعة التقدم، ١٩٨٤م.
- شرح الشافية للجاربردي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
- شرح الشافية لمصنفها مصورة لدي عن السليمانية، شهيد علي باشا، برقم ٢٥٨٨.
- شرح الشافية لنقره كار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- شرح الشافية، لركن الدين الأسترايازي، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق عبد الله العتيبي.
- شرح الشافية، لمحمود بن محمد الأراني الساكناني، مصورة لدي عن النسخة الخطية المحفوظة بجامعة الملك سعود بالرياض.
- شرح الشافية، لنظام الدين النيسابوري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق ثريا مصطفى عقاب.
- شرح القصائد التسع لابن النحاس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- شرح الكافية للرضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- شرح الكتاب لأبي سعيد السيراقي مصورة عن دار الكتب المصرية في جامعة أم القرى.
- شرح المعلقات السبع، للقاضي حسين بن أحمد الزوزني، تحقيق يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.
- شرح المفصل لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي.

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط١، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلى، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، القاهرة، دار المعارف، ط٤.
- شرح ديوان عنتر، للشتمري، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأسترباذي، مصورة لدي عن النسخة الخطية المحفوظة بالمكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء برقم ١٧٣٤.
- شرح شعر زهير لأبي العباس نعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الأفق، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، نشر أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.
- شرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي على الشافية للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- شرح لامية الأفعال لابن الناظم، القاهرة، مصطفى الباني الحلبي، ١٣٦٧هـ=١٩٤٨م.
- شرح مقامات الحريري، بيروت، دار التراث، ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.
- شعر أبي زيد الطائي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٧م.
- شعر أرطاة بن سهية، جمع وتحقيق صالح محمد خلف، مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الأول، بغداد، ١٩٨٧م.
- شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق نفاع عطوان، دمشق، ١٩٦٩م.
- شعر عمرو بن أحمز الباهلي، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان، دمشق.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصر، دار المعارف.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق د. الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، نشر المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- الشقائق النعمانية، لطاش كبري زاده.
- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.



- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس، ط ٢، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للأدقوي، تحقيق سعد محمد حسن، مصر، الدار المصرية، ١٩٦٦م.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، ود. محمود الطناحي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- طبقات الشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ط ٢، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، العراق، النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٤م.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي، تحقيق محمود محمد شاكر، مصر، مطبعة المدني.
- علل القراءات، لأبي منصور الأزهرى، تحقيق نوال إبراهيم الحلوة، ط ١، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.
- العين للخليل، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط ١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره ج. براجستراسر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- الغاية في القراءات العشر للحافظ أبي بكر النيسابوري، تحقيق محمد غياث الجنباز، الرياض، شركة العبيكان للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، د. عبد الله مصطفى المراغى، بيروت، ط ٢، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح آيات سيويه، للأسود الغندجاني، تحقيق الدكتور محمد على سلطاني.
- فصل المقال لأبي عبيد البكري، تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- الفصيح لثعلب، تحقيق د. عاطف مذكور، مصر، مطابع سجل العرب.
- فقه اللغة، للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، ومصطفى شلي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

- فهرس مخطوطات المكتبات الآتية الملحقه بالسليمانية في إستانبول: فاتح، حميدية، شهيد علي، مسيح باشا، جار الله، رشيد أفندي، هربوت، محمد مراد، جارلولو علي باشا، لاله لي، حاكم أوغلو باشا، أسعد أفندي، عاشر أفندي، أياصوفيا.
- فهرس المكتبة الأحمديّة في حلب.
- فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، إعداد محمد سيد المليح، وأحمد محمد عيسوي، القاهرة، مطبعة أطلس.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق، صنعة أسماء حمصي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.
- فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- قصد السبيل للمحبي، تحقيق الدكتور عثمان محمود الصيبي، الرياض، التوبة، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.
- الكافية لابن الحاجب، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، جدة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.
- الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- الكتاب لابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. عبد الحسين الفتلي، الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية، ط١، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
- الكتاب، لسيبويه، القاهرة، بولاق، ط١، ١٣١٦هـ.
- كشف اصطلاحات الفنون للمولوي محمد أعلى بن علي التهانوي، بيروت، دار صادر.
- الكشف عن خزائن الأوقاف ببغداد.
- الكشف للزخشرى، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، بيروت، دار إحياء التراث، ط٣، ١٣٥١هـ.
- كشف الظنون لحاجي خليفة، إستانبول، مطبعة وكالة المعارف، ١٣٦٢هـ=١٩٤٣م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، دار الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- لحن العامة للزبيدي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، مصر، مطابع سجل العرب، ١٩٨١م.
- لسان العرب لابن منظور، بيروت، دار صادر.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٢م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرظاء القيرواني، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة.
- ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود لابن جني، تحقيق د. عبد الباقي الخزرجي، جدة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، الرياض، مطابع الفرزدق، ط١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، مصر، مكتبة الخانجي.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الخانجي، ط٢، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٢.
- بجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح شلي، إستانبول، دار سزكين، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. مصورة عن الطبعة الأصل.
- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق المجمع العلمي بفاس.
- المحكم لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، اختصار ابن منظور، تحقيق أحمد راتب حموش، ومحمد ناجي العمر، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- المختصر في أخبار البشر لابن كثير، بيروت، دار المعرفة.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: ج. - براجستراسر، مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.
- المخصص، لابن سيده، بيروت، دار الآفاق.
- المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية، تنسيق وترتيب د. هادي حسن حمودي، بيروت، دار الآفاق، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- المذكر والمؤث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- مرآة الجنان لليافعي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.
- مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٤هـ=١٩٥٥م.
- المزهري في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- المسائل الحلييات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٢م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني.
- المسائل المشورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، دمشق، مجمع اللغة العربية.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م، ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.
- المستقصى في أمثال العرب للزغشري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، لعبد الله محمد الحبشي، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق عبد الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.
- المعارف لابن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط٤.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق د. عبد الفتاح شلي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور هدى محمود قراعة، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.
- المعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفر يوسف بن عمر الغساني التركماني، صححه وفهرسه مصطفى السقا، بيروت، دار القلم.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- معجم المطبوعات ليوسف اليان سركيس، مصر، المركز الإسلامي للطباعة.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، صنعة: فؤاد عبد الباقي، إستانبول، المكتبة الإسلامية، ١٩٨٤م.
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
- معجم شواهد النحو الشعرية، الدكتور حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الخانجي، ط٣، ١٤٠٢هـ=١٩٨١م.
- المغرب للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، طهران، ١٩٦٦م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كيري زاده، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- المفتاح في الصرف للجرجاني، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت، الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- المفصل للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط٢.
- المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين السخاوي، صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق، القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.
- المختضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ.

- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.
- المقصور والمدود للفراء، تحقيق ماجد الذهبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- المتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط ٣.
- المدود والمقصود لأبي الطيب الوشاء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، الخانجي، ط ١، ١٣٠٩هـ=١٩٧٩م.
- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.
- الموجز لابن السراج، تحقيق مصطفى الشويخي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- نتائج الفكر للسهيلى، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، الرياض، دار الرياض، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، مصر، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية.
- نظم الشافية، للنيساري، تحقيق حسن أحمد عثمان، بيروت، دار البشائر، ط ١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، القاهرة، الخانجي، ط ١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب، للسيوطي، مخطوط في السليمانية، لاله لي، برقم ٣٥٢٧.
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشتمري، تحقيق د. زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- النكت، للسيوطي، الأزهرية، برقم ٣٤٧٧.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق د. طاهر أحمد الزاوي، د. محمود الطناحي، ط ١، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

- النوادر، لأبي زيد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، بغداد، مكتبة المثنى.
- الوافي بالوفيات للصفدي، نشر باعتناء هلموت ريتز، ألمانية، دار النشر: فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٨١هـ=١٩٦٢م.
- الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- الوسيط في تفسير القرآن للواحدي، تح محمد علي معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، بيروت، دار الكب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

## الفهرس الإجمالي للموضوعات

؛

أ، الدراسة

المقدمة.....	أ،ز
الفصل الأول: التعريف بالشافية وصاحبها.....	٣٦،١
المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب.....	١٤،١
المبحث الثاني: الشافية وأثرها في التأليف الصرفي.....	٣٦،١٥
الفصل الثاني: اليزدي وشرحه على الشافية.....	٧٩،٣٨
المبحث الأول: ترجمة اليزدي.....	٦٧،٣٨
المبحث الثاني: موقفه من الشافية وصاحبها.....	٧٢،٦٨
المبحث الثالث: موقفه من الشارحين.....	٧٩،٧٣

ب، التحقيق

تعريف التصريف.....	٦،٢
أنواع الأبنية.....	٩،٧
الميزان الصرفي.....	٣٢،١٠
مراعاة القلب في الميزان.....	٢٢،١٠
ما يعرف به القلب المكاني.....	٣١،٣٣
مراعاة الحذف في الميزان.....	٣٢
الصحيح والمعتل.....	٣٥،٣٣
أبنية الأسماء.....	٤٧،٣٦
أبنية الاسم الثلاثي المجرد.....	٣٧،٣٦
ردّ بعض الأبنية إلى بعض.....	٤٢،٣٨
أبنية الاسم الرباعي المجرد.....	٤٥،٤٣
أبنية الاسم الخماسي المجرد.....	٤٦
أبنية الاسم المزيد فيه.....	٤٧
أحوال الأبنية.....	٤٩،٤٨
أبنية الأفعال.....	٩٦،٥٠
الماضي.....	٥٣،٥٠
أبنية الماضي الثلاثي المجرد.....	٥٠





٥١	أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه
٥٤	معاني الأبنية
٥٤	معاني فَعَلَ
٥٦	معاني فَعُلَ
٦١	معاني أَفْعَلَ
٦٤	معاني فَعَّلَ
٦٧	معاني فاعَلَ
٧٠	معاني تفاعلَ
٧٢	معاني تَفَعَّلَ
٧٤	معاني انْفَعَلَ
٧٦	معاني اقْتَعَلَ
٧٧	معاني اسْتَفْعَلَ
٧٩	معاني افْعُوعل
٨١، ٨٠	أبنية الفعل الرباعي
٩٦، ٨٢	المضارع
٩٧	الأمرُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول وأفعال التفضيل
٩٩، ٩٨	الصفة المشبهة
١١٢، ١٠٠	المصدر
١٠٣	مصدر المزيد فيه والرباعي
١٠٩	المصدر الميمي
١١٤، ١١٣	اسماء المَرَّة والنوع
١١٧، ١١٥	أسماء الزمان والمكان
١٨	اسم الآلة
١٥١، ١١٩	المصغَر
١٩٣، ١٥٢	المنسوب
٢٣٧، ١٩٤	جمع التكسير
٢٥٧، ٢٣٨	التقاء الساكنين
٢٦٦، ٢٥٨	الابتداء



الوقف	٢٩٨،٢٦٧
المقصور والمدود	٣٠٤،٢٩٩
ذو الزيادة	٣٩٥،٣٠٥
الإمالة	٤٢١،٣٩٦
تخفيف الهمزة	٤٥٤،٤٢٢
الإعلال	٥٢٨،٤٥٥
الإبدال	٥٥١،٥٢٩
الإدغام	٥٩٩،٥٥٢
الحذف	٦٠٥،٦٠٠
مسائل التمرين	٦٢٨،٦٠٦
الخط	٦٤٩،٦٢٩
الفهارس	٧٦٩-٦٥٠

## الفهرس التفصيلي للموضوعات

أ، الفهرس التفصيلي للدراسة.

المقدمة	أ، ز
خطة الرسالة	ب
وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق	ب، هـ
منهج الدراسة والتحقيق	و، ز
نماذج من النسخ الخطية	س، ف
الفصل الأول	٣٦، ١
المبحث الأول: التعريف بابن الحاجب	١٤، ١
ترجمته	٢
شيوخه	٤، ٣
تلاميذه	٨، ٥
آثاره	١١، ٨
تنبيهات	١٤، ١٢
المبحث الثاني: أثر الشافعية في الدراسات الصرفية	٣٦، ١٥
الشروح والحواشي والتعليقات	٣٣، ١٥
المنظومات	٣٦، ٣٣
الترجمات	٣٦
الفصل الثاني	٧٩، ٣٨
المبحث الأول: ترجمة اليزدي	٦٧، ٣٨
مؤلفاته	٤١، ٤٠
رحلاته	٤٢، ٤١
مذهبه النحوي	٤٩، ٤٢
منهجه والسمات الأسلمية لشرحه	٦٧، ٥٠
المبحث الثاني: موقفه من الشافعية وصاحبها	٧٢، ٦٨
المبحث الثالث: موقفه من الشارحين	٧٩، ٧٣
ب، الفهرس التفصيلي للنص الخقق.	
تعريف التصريف	٢

- ٢..... قوله: التي ليست بإعراب.
- ٥..... أحوال الأبنية.
- ٧..... أنواع الأبنية.
- ٧..... قوله: وأبنية الاسم الأصول إلى آخره.
- ٩..... قوله: وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية.
- ٩..... قوله: والأولان للفعل.
- ١٠..... الميزان الصرفي.
- ١٠..... قوله: ويُعبّر عنها بالفاء والعين واللام إلى آخره.
- ١٢..... قوله: وما زاد بلام ثانية وثالثة.
- ١٣..... قوله: ويُعبّر عن الزائد بلفظه.
- ١٣..... قوله: إلا المُبدّل.
- ١٤..... قوله: وإلا المكرّر.
- ١٦..... قوله: للإلحاق أو لغيره.
- ١٦..... قوله: وإن كان من حروف الزيادة.
- ١٧..... قوله: إلا بَيَّنْتُ.
- ١٧..... قوله: ومن ثَمَّ.
- ١٨..... قوله: وسُخْنُوْثٌ وَعُثْنُوْثٌ إلى آخره.
- ١٨..... قوله: وسُخْنُوْثٌ إن صحَّ الفتح.
- ١٩..... قوله: وصعفوقٌ نادر.
- ٢٠..... قوله: وسَمْنَانٌ فَعْلَانٌ.
- ٢١..... قوله: وبُطْنَانٌ فَعْلَانٌ.
- ٢١..... مراعاة القلب في الميزان.
- ٢١..... قوله: ثم إن كان إلى آخره.
- ٢٢..... قوله: كقولك في أدُر: أَعْفَلُ.
- ٢٣..... ما يعرف به القلب المكاني.
- ٢٣..... قوله: ويُعرف القلب.
- ٢٣..... قوله: وبأمثلة اشتقاقه.
- ٢٥..... قوله: وبصحته.

- ٢٦..... قوله: وبِقِلَّةِ استعماله
- ٢٦..... قوله: وبأداء تركه
- ٢٨..... قوله: أو إلى منع الصرف
- ٢٩..... قوله: وقال الكسائي: أفعال
- ٣٠..... قوله: وقال الفراء
- ٣٢..... مراعاة الحذف في الميزان
- ٣٢..... قوله: وكذلك الحذف
- ٣٢..... قوله: إلا أن يُبين فيهما
- ٣٣..... الصحيح والمعتل
- ٣٣..... قوله: وتنقسم
- ٣٤..... قوله: والمعتل بالفاء
- ٣٤..... قوله: وبالفاء والعين
- ٣٦..... أبنية الأسماء
- ٣٦..... أبنية الاسم الثلاثي المجرد
- ٣٦..... قوله: وللأسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية
- ٣٧..... قوله: وجعل الدُّلُّ
- ٣٨..... قوله: وهي فُلْسٌ
- ٣٨..... ردّ بعض الأبنية إلى بعض
- ٣٨..... قوله: وقد يرد
- ٣٩..... قوله: وكذلك الفعل
- ٣٩..... قوله: ونحو كَيْفٍ
- ٤٠..... قوله: ونحو عَضُدٍ
- ٤٠..... قوله: وفي نحو عُنُقٍ
- ٤٠..... قوله: وفي إِبِلٍ
- ٤٠..... قوله: ولا ثالث لهما
- ٤٢..... قوله: ونحو قُفْلٍ
- ٤٣..... أبنية الاسم الرباعي المجرد
- ٤٣..... قوله: وللرباعي خمسة

- ٤٤..... قوله: وزاد الأخفش.
- ٤٤..... قوله: وأما نحو جَنَدِلٍ وَعَلْبِطٍ.
- ٤٦..... أبنية الاسم الخماسي المجرد.
- ٤٦..... قوله: وللخماسي.
- ٤٧..... أبنية الاسم المزيد فيه.
- ٤٧..... قوله: وللمزيد فيه.
- ٤٧..... قوله: وَخَنْدَرِيسٌ على الأكثر.
- ٤٨..... أحوال الأبنية.
- ٤٨..... قوله: وأحوال الأبنية.
- ٤٨..... قوله: كالماضي والمضارع إلى قوله: والجمع.
- ٥٠..... أبنية الأفعال.
- ٥٠..... الماضي.
- ٥٠..... أبنية الماضي الثلاثي المجرد.
- ٥٠..... قوله: الماضي: للثلاثي المجرد إلى آخره.
- ٥١..... أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه.
- ٥١..... قوله: وللمزيد فيه.
- ٥٢..... قوله: واستكان إلى آخره.
- ٥٤..... معاني الأبنية.
- ٥٤..... معاني فَعَلَ.
- ٥٤..... قوله: ففَعَلَ لمعانٍ إلى آخره.
- ٥٤..... قوله: بضم عين مضارعه.
- ٥٥..... قوله: إلا بابَ وَعَدْتُ... إلى آخره.
- ٥٥..... قوله: وعن الكسائي.
- ٥٦..... قوله: وفَعَلَ... إلى آخره.
- ٥٦..... قوله: يكثر.
- ٥٦..... قوله: ويحيى الألوان والعيوب والحلى عليه.
- ٥٦..... قوله: وقد جاء أَدْرَمَ إلى آخره.
- ٥٦..... معاني فَعَلَ.

- ٥٧..... قوله: وفَعَّلَ إلى آخره.
- ٥٨..... قوله: وأما بابُ سُدُّته إلى آخره.
- ٦١..... معاني أَفْعَلَ
- ٦١..... قوله: وَأَفْعَلَ للتعدية غالباً.
- ٦١..... قوله: وللتعريض.
- ٦٢..... قوله: ولصيورته ذا كذا.
- ٦٢..... قوله: ولوجوده عليها.
- ٦٣..... قوله: وللسَّلْب.
- ٦٣..... قوله: وبمعنى فَعَّلَ.
- ٦٤..... معاني فَعَّلَ
- ٦٤..... قوله: وفَعَّلَ للتكثير.
- ٦٥..... قوله: وللتعدية.
- ٦٦..... قوله: وللسَّلْب.
- ٦٦..... قوله: وبمعنى فَعَّلَ.
- ٦٧..... معاني فاعَلَ
- ٦٧..... قوله: وفاعَلَ.
- ٦٨..... قوله: ومن ثَمَّ إلى آخره.
- ٦٩..... قوله: والمتعدي إلى واحد.
- ٦٩..... قوله: وبمعنى فَعَّلَ.
- ٧٠..... معاني تفاعلَ
- ٧٠..... قوله: وتفاعلَ إلى آخره.
- ٧٠..... قوله: ومن ثَمَّ نَقَصَ مفعولاً إلى آخره.
- ٧١..... قوله: وليذُلَّ.
- ٧١..... قوله: ومطاوَعَ فاعَلَ.
- ٧٢..... معاني تَفَعَّلَ
- ٧٢..... قوله: وتَفَعَّلَ.
- ٧٢..... قوله: ولتَكَلَّفَ.
- ٧٢..... قوله: وللاِتِّخَاذَ نحو: توسَّدَ.

- ٧٢ ..... قوله: وَلْتَجُنَّبْ.
- ٧٣ ..... قوله: وَللْعَمَلِ.
- ٧٣ ..... قوله: وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ.
- ٧٤ ..... معاني انْفَعَلَ.
- ٧٤ ..... قوله: وَأَنْفَعَلَ لَازِمٌ.
- ٧٤ ..... قوله: وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْثِيرِ.
- ٧٥ ..... قوله: وَمَنْ ثُمَّ قِيلَ: اِنْعَدَمْ حَطًّا.
- ٧٦ ..... معاني اِفْتَعَلَ.
- ٧٦ ..... قوله: وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا.
- ٧٦ ..... قوله: وَلَا تُخَاذِ.
- ٧٦ ..... قوله: وَبِمَعْنَى تَفَاعَلَ.
- ٧٦ ..... قوله: وَلِلتَّصَرُّفِ.
- ٧٧ ..... معاني اسْتَفْعَلَ.
- ٧٧ ..... قوله: وَاسْتَفْعَلَ.
- ٧٧ ..... قوله: وَلِلتَّحَوُّلِ.
- ٧٨ ..... قوله: وَإِنْ الْبِغَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ.
- ٧٨ ..... قوله: وَبِمَعْنَى فَعَلَ.
- ٧٩ ..... معاني افْعَوْعَلَ.
- ٨٠ ..... أبنية الفعل الرباعي.
- ٨٠ ..... قوله: وَلِلرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ إِلَى آخِرِهِ.
- ٨١ ..... قوله: وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٨٢ ..... المضارع.
- ٨٢ ..... قوله: المضارع.
- ٨٢ ..... قوله: فَإِنْ كَانَ مَجْرَدًا عَلَى فَعَلَ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٨٣ ..... قوله: إِنْ كَانَتْ إِلَى آخِرِهِ.
- ٨٣ ..... قوله: وَشَذَّ أَبَى يَأْبَى.
- ٨٤ ..... قوله: وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَلُغَةٌ عَامِرِيَّةٌ.
- ٨٤ ..... قوله: وَلِزَمُوا الضَّمَّ... إِلَى آخِرِهِ.



- ٨٦..... قوله: ومن قال: طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحُ إلى آخره.
- ٨٧..... قوله: ولم يضموا في المثال... إلى آخره.
- ٨٨..... قوله: وَجَدَ يَجِدُ ضعيف.
- ٨٨..... قوله: ولزموا الضمَّ إلى آخره.
- ٨٩..... قوله: وقد جاءت أربعة أفعال متعدية بغير الضم.
- ٨٩..... قوله: فإن كان على فَعِل... إلى آخره.
- ٩٠..... قوله: وكُسِرَتْ عينه إن كان مثلاً.
- ٩٠..... قوله: وطحى تقول... إلى آخره.
- ٩١..... قوله: وإن كان على فَعَلَ ضُمَّتْ.
- ٩١..... قوله: وإن كان غير ذلك.. إلى آخره.
- ٩٢..... قوله: ما لم يكن أولُ ماضيه... إلى آخره.
- ٩٣..... قوله: أو تكن اللام... إلى آخره.
- ٩٤..... قوله: ومن ثَمَّ... إلى آخره.
- ٩٥..... قوله: فحُفِّفَ في الجميع.
- ٩٦..... قوله: وقوله.
- ٩٧..... الأمرُ واسمُ الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل
- ٩٧..... قوله: الأمرُ واسمُ الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل تقدّمتْ.
- ٩٨..... الصفة المشبهة
- ٩٨..... قوله: الصفة المشبهة.
- ٩٨..... قوله: وجاءت.
- ٩٩..... قوله: ومن الألوان والعيوب... إلى آخره.
- ٩٩..... قوله: ومن نحو كَرَّمَ.
- ٩٩..... قوله: وهي من فَعَلَ قليلة.
- ٩٩..... قوله: وتنجي من الجميع.
- ١٠٠..... المصدر
- ١٠٠..... قوله: المصدر... إلى آخره.
- ١٠١..... قوله: إلّا أن الغالب... (إلى آخره).
- ١٠١..... قوله: وفي الصَّنائع ونحوها... إلى آخره.

- ١٠١ ..... قوله: وفي الاضطراب.
- ١٠٢ ..... قوله: وفي الأصوات.
- ١٠٢ ..... قوله: وقال الفراء.
- ١٠٢ ..... قوله: ونحو هُدى... إلى آخره.
- ١٠٢ ..... قوله: ونحو طَلَبَ أيضًا ظاهر.
- ١٠٢ ..... قوله: وفَعِلَ اللازم.
- ١٠٣ ..... قوله: وفي الألوان والعيوب.
- ١٠٣ ..... قوله: ونحو كَرَّمَ على كَرَامَةٍ غالبًا وعِظَمَ وكَرَّمَ كثيرًا.
- ١٠٣ ..... مصدر المزيد فيه والرباعي.
- ١٠٣ ..... قوله: وللمزيد فيه والرباعي... إلى آخره.
- ١٠٣ ..... قوله: فنحو أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ.
- ١٠٤ ..... قوله: ونحو كَرَّمَ... إلى آخره.
- ١٠٤ ..... قوله: والتزموا الحذف والتعويض... إلى آخره.
- ١٠٦ ..... قوله: ونحو ضَارَبَ... إلى آخره.
- ١٠٦ ..... قوله: ونحو تَكَرَّمَ... إلى آخره.
- ١٠٧ ..... قوله: والباقي واضح.
- ١٠٧ ..... قوله: ونحو التَّردُّد والتَّجَوُّل... إلى آخره.
- ١٠٩ ..... المصدر الميمي.
- ١٠٩ ..... قوله: ويجيء المصدر من الثلاثي.
- ١٠٩ ..... قوله: قياسًا مطردًا.
- ١٠٩ ..... قوله: وأَمَّا مَكْرَمٌ وَمَعُونٌ... إلى آخره.
- ١١٠ ..... قوله: لا غيرهما.
- ١١٠ ..... قوله: ومن غيره.
- ١١١ ..... قوله: وأما ما جاء... إلى آخره.
- ١١٢ ..... قوله: ونحو دحرج.
- ١١٣ ..... اسما المرة والنوع.
- ١١٣ ..... قوله: والمرة من الثلاثي... إلى آخره.
- ١١٥ ..... أسماء الزمان والمكان.

- ١١٥..... قوله: أسماء الزمان والمكان... إلى آخره.
- ١١٦..... قوله: وجاء النَّسِيكُ.
- ١١٦..... قوله: وأما مِنْخِرٌ.
- ١١٦..... قوله: ولا غيرهما.
- ١١٧..... قوله: ونحو المَظِنَّة... إلى آخره.
- ١١٧..... قوله: وما عداه.
- ١١٨..... اسم الآلة.
- ١١٨..... قوله: الآلة على مِفْعَلٍ... إلى آخره.
- ١١٩..... المصغَر
- ١١٩..... قوله: المصغَر المزيْد فيه... إلى آخره.
- ١٢١..... قوله: فالتمكّن يضمّ أوله... إلى آخره.
- ١٢٢..... قوله: إلّا في تاء التّأنيث... إلى آخره.
- ١٢٣..... قوله: ولا يزداد على أربعة.
- ١٢٤..... قوله: فلذلك لم ييجئ... إلى آخره.
- ١٢٥..... قوله: وإذا صغّر الخماسي... إلى آخره.
- ١٢٦..... قوله: ويرد نحو باب... إلى آخره.
- ١٢٧..... قوله: بخلاف نحو قائم... إلى آخره.
- ١٢٨..... قوله: وقالوا عُيِّدَ... إلى آخره.
- ١٢٨..... قوله: فإن كانت مدّة... إلى آخره.
- ١٢٩..... قوله: مدّة ثانية.
- ١٢٩..... قوله: والاسم على حرفين... إلى آخره.
- ١٣٠..... قوله: وكذلك باب ابن، واسم.
- ١٣٠..... قوله: وأخت وبنت وهنّت.
- ١٣١..... قوله: بخلاف مَيّت وهارٍ ونلسٍ.
- ١٣١..... قوله: وإذا ولي ياء التصغير... إلى آخره.
- ١٣٣..... قوله: فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات... إلى آخره.
- ١٣٥..... قوله: وقياس أخوى... إلى آخره.
- ١٣٧..... قوله: ويُزاد في المونث... إلى آخره.

- قوله: وَغَرِيبٌ وَغَرِيبٌ شَاذٌ..... ١٣٨
- قوله: بخلاف الرباعي..... ١٣٨
- قوله: وَقَدْ يَدْرِيْمَةُ وَوَرِيْعَةُ شَاذٌ..... ١٣٩
- قوله: وتحذف ألف التأنيث إلى آخره..... ١٣٩
- قوله: وتثبت الممدودة... إلى آخره..... ١٤٠
- قوله: ثبوت الثاني في بعلبك..... ١٤٠
- قوله: والمدة الواقعة... إلى آخره..... ١٤١
- قوله: وذو الزيادتين إلى آخره..... ١٤١
- وقوله: وذو الزيادتين غيرها..... ١٤٢
- قوله: أقلهما فائدة..... ١٤٢
- قوله: وإن تساوتا..... ١٤٢
- قوله: وذو الثلاثة غيرها... إلى آخره..... ١٤٢
- قوله: وتحذف زيادات الرباعي... إلى آخره..... ١٤٣
- قوله: غير المدة..... ١٤٤
- قوله: ويجوز التعويض... إلى آخره..... ١٤٤
- قوله: عن حذف الزائد..... ١٤٤
- قوله: عمدة بعد الكسرة..... ١٤٤
- قوله: ويُردُّ جمع الكثرة... إلى آخره..... ١٤٥
- قوله: وما جاء على غير ما ذكر... إلى آخره..... ١٤٧
- قوله: وقولهم هو أصغر منك... إلى آخره..... ١٤٨
- قوله: ونحو ما أَحْسِنَتْهُ شَاذٌ..... ١٤٨
- قوله: ونحو جُمِّلَ وكُفِّت... إلى آخره..... ١٤٩
- قوله: وتصغير الترخيم... إلى آخره..... ١٤٩
- قوله: وخولف بالإشارة... إلى آخره..... ١٥٠
- قوله: ورفضوا تصغير الضمائر..... ١٥٠
- قوله: ونحو: أين، ومتى..... ١٥١
- المنسوب..... ١٥٢
- قوله: المنسوب: الملحق آخره... إلى آخره..... ١٥٢

- قوله: ياء... ١٥٣
- قوله: لتدل على نسبته... ١٥٣
- قوله: إلى المجرد عنها... ١٥٣
- قوله: وقياسه حذف تاء التانيث... ١٥٥
- قوله: وزيادة التنية والجمع... إلى آخره... ١٥٧
- قوله: ويفتح الثاني... إلى آخره... ١٥٨
- قوله: وتحذف الواو... إلى آخره... ١٥٩
- قوله: ومن فُعِلَّة غير مضاعفٍ... ١٦٠
- قوله: وسليقي... ١٦٠
- قوله: وعُبدِيَّ وجُنْمِيَّ... إلى آخره... ١٦٠
- قوله: وخُرَيْبِيَّ شاذَّ... ١٦١
- قوله: وتَقْفِيَّ وقُرْشِيَّ... ١٦١
- قوله: وتُحذف الياء... إلى آخره... ١٦٢
- قوله: وجاء أُمِّيَّ... ١٦٢
- قوله: وأُمَوِيَّ شاذَّ... ١٦٣
- قوله: وأُجْرِي تَحَوِيَّ... إلى آخره... ١٦٣
- قوله: وأما نحو عَدُوٍّ... إلى آخره... ١٦٤
- قوله: ونحو عَدُوَّةٍ... إلى آخره... ١٦٥
- قوله: وتُحذف الياء الثانية... إلى آخره... ١٦٦
- قوله: وطائِيَّ شاذَّ... ١٦٧
- قوله: فإن كان نحو مُهِمٍّ... إلى آخره... ١٦٧
- قوله: وتُقلب الألف الأخيرة... إلى آخره... ١٦٨
- قوله: وقد جاء في نحو حُبْلَى... ١٧٠
- قوله: وتُقلب الياء الأخيرة... إلى آخره... ١٧٠
- قوله: وتُحذف الرابعة على الأفصح... ١٧٠
- قوله: ويحذف ما سواهما... ١٧١
- قوله: وباب مُحَيَّ... إلى آخره... ١٧١
- قوله: ونحو ظَبْيَةٍ... إلى آخره... ١٧٢

- قوله: واتفقا... إلى آخره. ١٧٣
- قوله: وبابُ طَيٍّ، وَحَيٍّ... إلى آخره. ١٧٣
- قوله: بخلاف دَوِّيٍّ وَكَوِّيٍّ. ١٧٤
- قوله: وما آخرُهُ ياءٌ مشدّدةٌ... إلى آخره. ١٧٤
- قوله: في نحو مَرَمِيٍّ... ١٧٥
- قوله: وما آخره... إلى آخره. ١٧٦
- قوله: وإن كانت أصلية. ١٧٧
- قوله: وإلا فالوجهان. ١٧٧
- قوله: وبابُ سِقَايَةٍ وَشَقَاوَةٍ. ١٧٧
- قوله: وباب زاي... إلى آخره. ١٧٨
- قوله: وما كان... إلى آخره. ١٧٩
- قوله: أو كان... إلى آخره. ١٨٠
- قوله: وقال الأخفش... إلى آخره. ١٨١
- قوله: وإن كانت لامه... إلى آخره. ١٨١
- قوله: وجاء عِدَوِيٌّ... إلى آخره. ١٨٢
- قوله: وما سواهما. ١٨٢
- قوله: وأبو الحسن... إلى آخره. ١٨٤
- قوله: وأُخْتُ وَبُنْتُ... إلى آخره. ١٨٥
- قوله: وعليه كَلَوِيٌّ... إلى آخره. ١٨٦
- قوله: والمُرْكَبُ... إلى آخره. ١٨٨
- قوله: والجمع يُرَدُّ إلى واحده... إلى آخره. ١٩٠
- قوله: وما جاء على غير ما ذكر فشاذ. ١٩١
- قوله: وكثر مجيءُ فَعَالٍ... إلى آخره. ١٩٢
- قوله: وكثر مجيءُ فَعَالٍ. ١٩٢
- قوله: وجاء فاعلٌ أيضًا بمعنى ذي كذا. ١٩٢
- قوله: ومنه عيشة... إلى آخره. ١٩٣
- جمع التكسير. ١٩٤
- قوله: الجمع الثلاثي إلى آخره. ١٩٤

- ١٩٥..... قوله: وباب تَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ.
- ١٩٦..... قوله: وجاء زِنَادٌ إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٧..... قوله: وَرِثْلَانٌ... إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٧..... قوله: وَأُنْجِدَةٌ... إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٧..... قوله: وباب حِمْلٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٧..... قوله: ونحو قُرْءٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٨..... قوله: وباب عُودٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٨..... قوله: وباب جَمَلٍ.
- ١٩٨..... قوله: وباب تَاجٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٨..... قوله: وجاء عَلَى ذُكُورٍ إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٩..... قوله: ونحو فَخِيزٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٩..... قوله: ونحو عَجْزٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ١٩٩..... قوله: وليس رَجُلَةٌ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠٠..... قوله: ونحو عَنِيبٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠٠..... قوله: ونحو إِبِلٍ.
- ٢٠٠..... قوله: فيهما.
- ٢٠٠..... قوله: ونحو صُرْدٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠١..... قوله: ونحو عُتُقٍ.
- ٢٠١..... قوله: وامتنعوا... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠١..... قوله: وامتنعوا... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠٢..... قوله: المؤنث... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠٢..... قوله: ونحو بُرْقَةٍ.
- ٢٠٣..... قوله: ونحو رَقَبَةٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠٤..... قوله: وإذا صُحِّحَ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠٤..... قوله: والمعتل العين ساكن.
- ٢٠٥..... قوله: وباب كِسْرَةٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠٦..... قوله: والمعتل العين... إِلَى آخِرِهِ.
- ٢٠٧..... قوله: ونحو حُجْرَةٍ... إِلَى آخِرِهِ.

- ٢٠٧..... قوله: والمعتل العين... إلى آخره.
- ٢٠٧..... قوله: وقد يسكن... إلى آخره.
- ٢٠٧..... قوله: والمضاعف... إلى آخره.
- ٢٠٨..... قوله: وأما الصفات... إلى آخره.
- ٢٠٨..... قوله: وقالوا... إلى آخره.
- ٢٠٨..... قوله: وحكم نحو أرض... إلى آخره.
- ٢٠٩..... قوله: وباب سَنَ... إلى آخره.
- ٢١٠..... قوله: وجاء أم كأكُم.
- ٢١١..... قوله: الصفة... إلى آخره.
- ٢١٢..... قوله: ونحو جلف.
- ٢١٢..... قوله: ونحو حُرَّ.
- ٢١٢..... قوله: ونحو بَطَل.
- ٢١٢..... قوله: ونحو نَكِيذ... إلى آخره.
- ٢١٢..... قوله: ونحو يَقْطُ.
- ٢١٣..... قوله: ونحو جُنُب.
- ٢١٣..... قوله: ويجمع.
- ٢١٣..... قوله: وأما مؤنثه... إلى آخره.
- ٢١٣..... قوله: ما زيادته... إلى آخره.
- ٢١٤..... قوله: وما زيادته مدَّة ثلاثة.
- ٢١٤..... قوله: ونحو حمار... إلى آخره.
- ٢١٥..... قوله: ونحو غُرَاب.
- ٢١٥..... قوله: وجاء... إلى آخره.
- ٢١٥..... قوله: ونحو رغيف.
- ٢١٥..... قوله: ونحو عمود... إلى آخره.
- ٢١٦..... قوله: الصفة.
- ٢١٦..... قوله: ونحو كِنَاز.
- ٢١٧..... قوله: ونحو شَجَاع.
- ٢١٧..... قوله: ونحو كريم.



- ٢١٧..... قوله: ونحو صبور... إلى آخره.
- ٢١٧..... قوله: وفَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ... إلى آخره.
- ٢١٨..... قوله: ولا يُجمع... إلى آخره.
- ٢١٩..... قوله: ونحو مرضى... إلى آخره.
- ٢١٩..... قوله: وإذا حملوا... إلى آخره.
- ٢٢٠..... قوله: كما حملوا... إلى آخره.
- ٢٢٠..... قوله: المؤنث... إلى آخره.
- ٢٢١..... قوله: ونحو عجوز... إلى آخره.
- ٢٢١..... قوله: فَعِيلُ الاسم... إلى آخره.
- ٢٢٢..... قوله: وقد نَزَّلُوا... إلى آخره.
- ٢٢٢..... قوله: وقد نَزَّلُوا فاعلاء منزلته.
- ٢٢٢..... قوله: الصفة... إلى آخره.
- ٢٢٣..... قوله: المؤنث.
- ٢٢٤..... قوله: المؤنث بالألف... إلى آخره.
- ٢٢٤..... قوله: ونحو صحراء.
- ٢٢٥..... قوله: الصفة... إلى آخره.
- ٢٢٥..... قوله: وفُعْلَى أَفْعَل.
- ٢٢٥..... قوله: وبالألف.
- ٢٢٦..... قوله: أَفْعَلُ: الاسم... إلى آخره.
- ٢٢٦..... قوله: وقولهم... إلى آخره.
- ٢٢٧..... قوله: والصفة... إلى آخره.
- ٢٢٨..... قوله: وجاء الخضراوات.
- ٢٢٨..... قوله: ونحو الأفضل.
- ٢٢٨..... قوله: ونحو شيطان... إلى آخره.
- ٢٢٩..... قوله: والصفة نحو غضبان.
- ٢٢٩..... قوله: وقد ضمت.
- ٢٢٩..... قوله: فَيَعِلُ... إلى آخره.
- ٢٣٠..... قوله: ونحو: شَرَّابُونَ.

- ٢٣١ ..... قوله: والرُّبَاعِيُّ: نحو جَعْفَرٍ... إلى آخره.
- ٢٣١ ..... قوله: وغيره.
- ٢٣١ ..... قوله: ونحو قِرْطَاسٍ.
- ٢٣٢ ..... قوله: وما كان ملحَقًا... إلى آخره.
- ٢٣٢ ..... قوله: ونحو جَوَارِيَةٍ... إلى آخره.
- ٢٣٣ ..... قوله: ونحو تَمَرٍ... إلى آخره.
- ٢٣٤ ..... قوله: وهو غالب... إلى آخره.
- ٢٣٤ ..... قوله: وَكَمَاةٌ وَكَمْءٌ... إلى آخره.
- ٢٣٤ ..... قوله: ونحو رَكْبٍ... إلى آخره.
- ٢٣٥ ..... قوله: ونحو: أَرَاهِطَ... إلى آخره.
- ٢٣٦ ..... قوله: وقد يُجْمَعُ الجَمْعُ... إلى آخره.
- ٢٣٨ ..... التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ.
- ٢٣٨ ..... قوله: التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ... إلى آخره.
- ٢٣٩ ..... قوله: وَفِي الْمُدْغَمِ.
- ٢٤٠ ..... قوله: فِي كَلِمَةٍ.
- ٢٤٠ ..... قوله: وَفِي نَحْوِ مَيْمٍ... إلى آخره.
- ٢٤٠ ..... قوله: وَقَفَا وَوَصَلَا.
- ٢٤١ ..... قوله: وَفِي نَحْوِ الْحَسَنِ... إلى آخره.
- ٢٤٢ ..... قوله: وَحَلَقْنَا الْبِطَانَ شَاذًا.
- ٢٤٢ ..... قوله: فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ... إلى آخره.
- ٢٤٤ ..... قوله: وَالْحَرَكَةُ... إلى آخره.
- ٢٤٤ ..... قوله: بِخِلَافِ نَحْوِ خَافَا... إلى آخره.
- ٢٤٥ ..... قوله: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ... إلى آخره.
- ٢٤٧ ..... قوله: وَمَنْ ثُمَّ قِيلَ... إلى آخره.
- ٢٤٨ ..... قوله: إِلَّا فِي نَحْوِ انْطَلَقَ... إلى آخره.
- ٢٤٩ ..... قوله: وَفِي رُدٍّ... إلى آخره.
- ٢٤٩ ..... قوله: مِمَّا فُرِّدَ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ.
- ٢٤٩ ..... قوله: وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ... إلى آخره.

- ٢٥٠..... قوله: والأصل الكسر.
- ٢٥١..... قوله: فإن خولف... إلى آخره.
- ٢٥١..... وفي قوله: ميم الجمع.
- ٢٥٢..... قوله: وكاختيار الفتح... إلى آخره.
- ٢٥٢..... قوله: وكجواز الضم... إلى آخره.
- ٢٥٢..... قوله: بخلاف ﴿إِنْ أَمُرُّوْا﴾... إلى آخره.
- ٢٥٢..... قوله: و﴿إِنْ الْحُكْمُ﴾.
- ٢٥٣..... قوله: واختياره... إلى آخره.
- ٢٥٣..... قوله: وعكسه ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾.
- ٢٥٣..... قوله: وكجواز الضم... إلى آخره.
- ٢٥٤..... قوله: بخلاف... إلى آخره.
- ٢٥٤..... قوله: وكجوب الفتح... إلى آخره.
- ٢٥٥..... قوله: والكسر لُغِيَّةٌ.
- ٢٥٥..... قوله: وغلط ثعلب.
- ٢٥٥..... قوله: والفتح... إلى آخره.
- ٢٥٥..... قوله: والكسر ضعيفٌ.
- ٢٥٥..... قوله: عكس من ابنك.
- ٢٥٦..... قوله: وعن على الأصل.
- ٢٥٦..... قوله: وجاء في المُتَغَفَّرِ... إلى آخره.
- ٢٥٦..... قوله: اضربه.
- ٢٥٧..... قوله: ودأبة... إلى آخره.
- ٢٥٧..... قوله: بخلاف ﴿تَأْمُرُونِي﴾.
- ٢٥٨..... الابتداء
- ٢٥٨..... قوله: الابتداء... إلى آخره.
- ٢٥٩..... قوله: فإن كان... إلى آخره.
- ٢٦٠..... قوله: وفي أفعال تلك.
- ٢٦٠..... قوله: وفي لام التعريف وميمه.
- ٢٦١..... قوله: ألحق... إلى آخره.

- ٢٦٢..... قوله: مكسورة... إلى آخره.
- ٢٦٣..... قوله: وإلا في لام التعريف... إلى آخره.
- ٢٦٤..... قوله: وإثباتها وصلأ... إلى آخره.
- ٢٦٤..... قوله: والتزموا... إلى آخره.
- ٢٦٥..... قوله: وأما سكون هاء: وهوَ... إلى آخره.
- ٢٦٥..... قوله: وشبه به... إلى آخره.
- ٢٦٧..... الوقف.
- ٢٦٧..... قوله: الوقف... إلى آخره.
- ٢٦٨..... قوله: وفيه وجوه... إلى آخره.
- ٢٧٠..... قوله: وهو في المفتوح قليل.
- ٢٧٠..... قوله: والأكثر... إلى آخره.
- ٢٧١..... قوله: وميم الجمع.
- ٢٧٢..... قوله: والحركة العارضة.
- ٢٧٢..... قوله: وإبدال الألف... إلى آخره.
- ٢٧٤..... قوله: ويوقف على ألف باب عصأ.
- ٢٧٦..... قوله: وقلبها... إلى آخره.
- ٢٧٦..... قوله: وكذلك.
- ٢٧٧..... قوله: وإبدال... إلى آخره.
- ٢٧٨..... قوله: وتشبيه تاء هيهات... إلى آخره.
- ٢٧٩..... قوله: وفي الضاريات ضعيف.
- ٢٧٩..... قوله: وعرقا... إلى آخره.
- ٢٨٠..... قوله: وأما ثلاثة... إلى آخره.
- ٢٨٠..... قوله: وزيادة الألف... إلى آخره.
- ٢٨١..... قوله: ومن ثم... إلى آخره.
- ٢٨٢..... قوله: ومه وأنه قليل.
- ٢٨٣..... قوله: وإلحاق هاء السكت... إلى آخره.
- ٢٨٣..... قوله: وجائز في نحو لم يخشأ... إلى آخره.
- ٢٨٥..... قوله: وفي نحو ههنا... إلى آخره.

- ٢٨٦..... قوله: وحذفُ الياءِ... إلى آخره.
- ٢٨٦..... قوله: حركت أو سكنت
- ٢٨٧..... قوله: وفي نحو يا مُري... إلى آخره.
- ٢٨٩..... قوله: وإثباتُ الواوِ والياءِ... إلى آخره.
- ٢٩٠..... قوله: وحذفُ الواوِ... إلى آخره.
- ٢٩٢..... قوله: وضربهم.
- ٢٩٢..... قوله: والياءِ... إلى آخره.
- ٢٩٢..... قوله: وإبدالُ الهمزة... إلى آخره.
- ٢٩٣..... قوله: ومنهم... إلى آخره.
- ٢٩٤..... قوله: والتضعيف... إلى آخره.
- ٢٩٤..... قوله: في المتحرك.
- ٢٩٥..... قوله: ونحوُ القَصْبِ... إلى آخره.
- ٢٩٦..... قوله: وتَقْلُ الحركة... إلى آخره.
- ٢٩٧..... قوله: إلا في الهمزة.
- ٢٩٨..... قوله: ويقال: هذا الرُّدُّ.
- ٢٩٩..... المقصور والمدود
- ٢٩٩..... قوله: المقصور... إلى آخره.
- ٢٩٩..... قوله: والمدود ما كان بعدها.
- ٣٠٠..... قوله: والقياسي... إلى آخره.
- ٣٠١..... قوله: فالمعتلُّ اللام... إلى آخره.
- ٣٠٣..... قوله: والغراءُ... إلى آخره.
- ٣٠٣..... قوله: ومنها... إلى آخره.
- ٣٠٣..... قوله: ونحو: الإعطاء... إلى آخره.
- ٣٠٣..... قوله: وأسماءُ الأصوات... إلى آخره.
- ٣٠٤..... قوله: ومفرد أَفْعَلَةٍ.
- ٣٠٤..... قوله: وأنْذِيَّةٌ شاذٌ.
- ٣٠٤..... قوله: والسماعي... إلى آخره.
- ٣٠٥..... ذو الزيادة

٣٠٥	قوله: ذو الزيادة.
٣٠٨	قوله: أي التي... إلى آخره.
٣٠٨	قوله: لغير الإلحاق.
٣٠٩	قوله: ومعنى الإلحاق.
٣٠٩	قوله: فنحو قَرَدٍ... إلى آخره.
٣٠٩	قوله: لما ثَبِتَ قياسُها.
٣٠٩	قوله: ونحو أَفْعَل... إلى آخره.
٣٠٩	قوله: لذلك.
٣٠٩	قوله: ولجيء مصادرها... إلى آخره.
٣١١	قوله: ولا تقع الألف... إلى آخره.
٣١٣	قوله: وتعرف... إلى آخره.
٣١٦	قوله: وكان أَلْدَد... إلى آخره.
٣١٦	قوله: ومَعَد... إلى آخره.
٣١٦	قوله: ولم يعتد... إلى آخره.
٣١٧	قوله: ومَرَجَل... إلى آخره.
٣١٧	قوله: وضَهْيًا... إلى آخره.
٣١٨	قوله: وفَيْنَان... إلى آخره.
٣١٨	قوله: وجُرَائِض... إلى آخره.
٣١٩	قوله: ومِعْزَى... إلى آخره.
٣١٩	قوله: وسُنْبَةٌ... إلى آخره.
٣١٩	قوله: وبُلْهَيْيَّة... إلى آخره.
٣١٩	قوله: والعِرَضَةُ... إلى آخره.
٣٢٠	قوله: وأَوَّلُ أَفْعَل... إلى آخره.
٣٢٣	قوله: وإِنْقَحَل... إلى آخره.
٣٢٣	قوله: وأَفْعُوَان... إلى آخره.
٣٢٤	قوله: وإِضْحِيَان... إلى آخره.
٣٢٤	قوله: وَخَفَقَيْق.
٣٢٤	قوله: وَعَفَرْنِي.

- قوله: فإن رجع... إلى آخره. ٣٢٥.....
- قوله: وكحسان... إلى آخره. ٣٢٦.....
- قوله: وإلا فالترجيح. ٣٢٨.....
- قوله: وموسى... إلى آخره. ٣٢٩.....
- قوله: وإنسان... إلى آخره. ٣٢٩.....
- قوله: وتربوت... إلى آخره. ٣٣١.....
- قوله: وسبروت... إلى آخره. ٣٣٢.....
- قوله: وقال في تنبالة... إلى آخره. ٣٣٢.....
- قوله: وسرية... إلى آخره. ٣٣٣.....
- قوله: ومؤونة... إلى آخره. ٣٣٤.....
- قوله: وأما منحيق... إلى آخره. ٣٣٥.....
- قوله: وإلا. ٣٣٧.....
- قوله: ومجانيق يحتمل الثلاثة. ٣٣٧.....
- قوله: ومنجوت... إلى آخره. ٣٣٩.....
- قوله: ولولا منجوت... إلى آخره. ٣٣٩.....
- قوله: وخندر يس... إلى آخره. ٣٤٠.....
- قوله: فإن فقد... إلى آخره. ٣٤٠.....
- قوله: فإن فقد. ٣٤١.....
- قوله: ونون كتال. ٣٤١.....
- قوله: وكنهيل. ٣٤٢.....
- قوله: بخلاف كنهور. ٣٤٢.....
- قوله: ونون خنفساء. ٣٤٢.....
- قوله: أو بخروج زنة... إلى آخره. ٣٤٣.....
- قوله: ونون قنفخر. ٣٤٣.....
- قوله: وهمزة النجج. ٣٤٣.....
- قوله: فإن خرجتا... إلى آخره. ٣٤٤.....
- قوله: فإن خرجتا. ٣٤٥.....
- قوله: وحنطأو. ٣٤٥.....

- ٣٤٦..... قوله: ونون جُنْدَبٍ... إلى آخره.
- ٣٤٦..... قوله: إلا أن تشذ... إلى آخره.
- ٣٤٧..... قوله: إذ لم تُرد الميمُ أولًا خامسة.
- ٣٤٧..... قوله: ونون بَرْناسا.
- ٣٤٨..... قوله: وأما كُنْأَيْلٌ... إلى آخره.
- ٣٤٩..... قوله: فإن لم تخرج... إلى آخره.
- ٣٤٩..... قوله: كَقَرْدَدٍ... إلى آخره.
- ٣٥٠..... قوله: وهَمَرِشٌ.
- ٣٥٠..... قوله: والزائد... إلى آخره.
- ٣٥٢..... قوله: ولا تُضاعفُ الفاء وحدها.
- ٣٥٣..... قوله: وليس بتكرير لفاء ولا لعين للفصل.
- ٣٥٣..... قوله: ولا بذي زيادة... إلى آخره.
- ٣٥٤..... قوله: وكذلك سلسيل.
- ٣٥٥..... قوله: وكالهمزة.
- ٣٥٥..... قوله: فأفكَلٌ.
- ٣٥٦..... قوله: وإِصْطَبِلٌ... إلى آخره.
- ٣٥٦..... قوله: والميم كذلك.
- ٣٥٧..... قوله: ومطردة في الجاري على الفعل.
- ٣٥٧..... قوله: والياء زيدت.
- ٣٥٨..... قوله: والواو والألف.
- ٣٥٩..... قوله: والنون كُثِرَتْ.
- ٣٥٩..... قوله: وثالثة ساكنة.
- ٣٦٠..... قوله: وأطردت في المضارع والمطاوع.
- ٣٦٠..... قوله: والتاء في تَفْعِيلٍ.
- ٣٦٠..... قوله: والسين أطردت.
- ٣٦٢..... قوله: وعدُّ سين الكسكسة.
- ٣٦٣..... قوله: وأما اللام.
- ٣٦٣..... قوله: وفي فحجل.



- ٣٦٤..... قوله: وأما الهاء... إلى آخره.
- ٣٦٤..... قوله: وإنما يلزمه... إلى آخره.
- ٣٦٥..... قوله: وأجيب.
- ٣٦٧..... قوله: ويلزمه.
- ٣٦٨..... قوله: وأبو الحسن.
- ٣٦٨..... قوله: وقال الخليل... إلى آخره.
- ٣٧٠..... قوله: فإن تعدد.
- ٣٧٠..... قوله: فيها أو فيهما.
- ٣٧٠..... قوله: كحبنطى.
- ٣٧١..... قوله: فإن تعين.
- ٣٧٢..... قوله: وهمزة أَيْدَع.
- ٣٧٢..... قوله: وباء تَبْحَانَ.
- ٣٧٣..... قوله: وتاء عِزْوَيْتٍ.
- ٣٧٤..... قوله: وطاء قَطَوُطَى... إلى آخره.
- ٣٧٥..... قوله: وواو حَوَلَايا.
- ٣٧٦..... قوله: وأول يَهَيَّرَ.
- ٣٧٦..... قوله: وهمزة أَرْوَنَانَ.
- ٣٧٧..... قوله: وإن لم يأت إلا أُتْبِحَانَ.
- ٣٧٧..... قوله: فإن خرجتا.
- ٣٧٩..... قوله: والواو في كَوَأْ لِّل.
- ٣٧٩..... قوله: ونون حِنْطَأَوٍ.
- ٣٨٠..... قوله: فإن لم تخرج... إلى آخره.
- ٣٨١..... قوله: رجح بالإظهار الشاذ.
- ٣٨٣..... قوله: ونحو محجب.
- ٣٨٦..... قوله: فإن ثبتت... إلى آخره.
- ٣٨٦..... قوله: فإن لم يكن... إلى آخره.
- ٣٨٧..... قوله: وفي تقديم أغلبهما... إلى آخره.
- ٣٨٧..... قوله: فإن ثبتت فيهما... إلى آخره.

- ٣٨٨..... قوله: دون حومانَ.
- ٣٨٩..... قوله: فإن ندرا. ;
- ٣٩١..... قوله: فإن فُقدت.
- ٣٩١..... قوله: وأوتُكانَ.
- ٣٩٢..... قوله: وميمِ إمعة.
- ٣٩٣..... قوله: فإن ندرا.
- ٣٩٦..... الإمالة
- ٣٩٦..... قوله: الإمالة أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة.
- ٣٩٧..... قوله: وسببها.
- ٣٩٨..... قوله: فالكسرة.
- ٣٩٩..... قوله: ونحو ذِرْهَمَانِ.
- ٣٩٩..... قوله: وبعدها.
- ٤٠١..... قوله: ولا تُؤثَّر.
- ٤٠٣..... قوله: والياء... إلى آخره.
- ٤٠٤..... قوله: والمنقلبة... إلى آخره.
- ٤٠٥..... قوله: وعن ياء.
- ٤٠٥..... قوله: والصائرة.
- ٤٠٧..... قوله: والفواصل.
- ٤٠٨..... قوله: والإمالة.
- ٤٠٨..... قوله: وقد تُمال ألف التنوين.
- ٤٠٩..... قوله: والاستعلاء.
- ٤١٢..... قوله: والراء غيرُ المكسورة... إلى آخره.
- ٤١٣..... قوله: وتغلبُ المكسورة.
- ٤١٥..... قوله: فإذا تباعدت... إلى آخره.
- ٤١٥..... قوله: وبعضهم يعكس.
- ٤١٦..... قوله: وقد يُمال... إلى آخره.
- ٤١٧..... قوله: والحروف لا تُمال.
- ٤١٨..... قوله: فإن سُمِّي بها.

- ٤١٨..... قوله: وأميل بلى... إلى آخره.
- ٤١٩..... قوله: لتضمنها الجملة.
- ٤٢٠..... قوله: وغير المتمكن كالحرف.
- ٤٢٠..... قوله: وأنى... إلى آخره.
- ٤٢١..... قوله: وأميل عسى... إلى آخره.
- ٤٢١..... قوله: وقد تُمال الفتحة... إلى آخره.
- ٤٢٢..... تخفيف الهمزة.
- ٤٢٢..... قوله: تخفيف الهمزة... إلى آخره.
- ٤٢٣..... قوله: أي بينها... إلى آخره.
- ٤٢٣..... قوله: وقيل... إلى آخره.
- ٤٢٤..... قوله: وشرطه... إلى آخره.
- ٤٢٥..... قوله: والمتحركة... إلى آخره.
- ٤٢٦..... قوله: وقولهم.
- ٤٢٦..... قوله: وإن كان ألفاً.
- ٤٢٧..... قوله: وإن كان حرفاً صحيحاً... إلى آخره.
- ٤٢٧..... قوله: وشي وسو.
- ٤٢٨..... قوله: وجيل وحوية.
- ٤٢٨..... قوله: وأبو يوب... إلى آخره.
- ٤٢٨..... قوله: وقد جاء... إلى آخره.
- ٤٢٩..... قوله: والتزم... إلى آخره.
- ٤٢٩..... قوله: بخلاف ينأى... إلى آخره.
- ٤٢٩..... قوله: وكثر ذلك... إلى آخره.
- ٤٣٠..... قوله: وإذا وقف... إلى آخره.
- ٤٣٠..... قوله: إلا أن ما قبلها... إلى آخره.
- ٤٣١..... قوله: وإن وقف بالروم... إلى آخره.
- ٤٣٢..... قوله: وإن كان... إلى آخره.
- ٤٣٢..... قوله: فنحو مؤجل واو، ونحو مائة ياء.
- ٤٣٣..... قوله: ونحو مستهزئون وسئل... إلى آخره.

- ٤٣٤..... قوله: والباقي... إلى آخره.
- ٤٣٤..... قوله: وجاء منسأة... إلى آخره.
- ٤٣٥..... قوله: ونحو الواجي... إلى آخره.
- ٤٣٥..... قوله: وأما يُشججُ رأسه... إلى آخره.
- ٤٣٦..... قوله: خلافاً لسيبويه.
- ٤٣٩..... قوله: والتزموا... إلى آخره.
- ٤٤٠..... قوله: وإذا خُفِّفَ باب حمزة الأُخْمَرِ... إلى آخره.
- ٤٤٢..... قوله: وعلى الأكثر... إلى آخره.
- ٤٤٢..... قوله: وعلى الأقل... إلى آخره.
- ٤٤٣..... قوله: والهمزتان... إلى آخره.
- ٤٤٣..... قوله: وليس أَجَرَ... إلى آخره.
- ٤٤٤..... قوله: والإفعال عَزَّ.
- ٤٤٦..... قوله: وإن تحركت... إلى آخره.
- ٤٤٦..... قوله: وإن تحركت.
- ٤٤٦..... قوله: نحو جاء.
- ٤٤٧..... قوله: أَيْمَّة.
- ٤٤٧..... قوله: وَأَوَيْدِمٍ وَأَوَادِمَ.
- ٤٤٨..... قوله: ومنه خطايا... إلى آخره.
- ٤٤٩..... قوله: وقد صحَّ التسهيل... إلى آخره.
- ٤٤٩..... قوله: والتزم في باب أَكْرَمَ... إلى آخره.
- ٤٥٠..... قوله: وقد التزموا... إلى آخره.
- ٤٥١..... قوله: ومنه خطايا على القولين.
- ٤٥١..... قوله: وفي كلمتين... إلى آخره.
- ٤٥٢..... قوله: وجاء في نحو يشاء... إلى آخره.
- ٤٥٤..... قوله: وجاء في المفتحتين... إلى آخره.
- ٤٥٥..... الإعلال.....
- ٤٥٥..... قوله: الإعلال... إلى آخره.
- ٤٥٥..... قوله: للتخفيف.

- ٤٥٥ ..... قوله: ويجمع القلب.
- ٤٥٦ ..... قوله: وحروفه الألف والواو والياء.
- ٤٥٦ ..... قوله: ولا يكون الألف.
- ٤٥٧ ..... قوله: وقد اتفقتا فاءين.
- ٤٦٣ ..... قوله: الفاء... إلى آخره.
- ٤٦٣ ..... قوله: تقلب الواو.
- ٤٦٣ ..... قوله: في نحو أو اصل.
- ٤٦٣ ..... قوله: بخلاف وُورِي.
- ٤٦٤ ..... قوله: وجوازاً.
- ٤٦٤ ..... قوله: أو رِي.
- ٤٦٤ ..... قوله: وقال المازني.
- ٤٦٤ ..... قوله: والتزموا.
- ٤٦٦ ..... قوله: وأما أنا... إلى آخره.
- ٤٦٧ ..... قوله: وتقلبان تاء... إلى آخره.
- ٤٦٨ ..... قوله: بخلاف اِيْتَزَرَ.
- ٤٦٨ ..... قوله: وتقلبُ.
- ٤٦٨ ..... قوله: وتحذف الواو.
- ٤٦٩ ..... قوله: ومن ثمّ.
- ٤٧٠ ..... قوله: وحُمِلَ... إلى آخره.
- ٤٧٠ ..... قوله: ولذلك.
- ٤٧٢ ..... قوله: بخلاف الياء.
- ٤٧٢ ..... قوله: وشذّ... إلى آخره.
- ٤٧٣ ..... قوله: وتحذف الواو.
- ٤٧٣ ..... قوله: من نحو العدة.
- ٤٧٤ ..... قوله: العين.
- ٤٧٦ ..... قوله: بخلاف قَوْلٍ وَيَتَع.
- ٤٧٦ ..... قوله: وطائي وباجل شاذّ.
- ٤٧٧ ..... قوله: وبخلاف قاوَل.

- ٤٧٨..... قوله: ونحو القَوْدِ... إلى آخره.
- ٤٧٨..... قوله: وصحَّ باب قَوِيٍّ.
- ٤٧٩..... قوله: أو لما يلزم.
- ٤٨٠..... قوله: وكثُرَ الإدغامُ.
- ٤٨٠..... قوله: بخلاف قَوِيٍّ.
- ٤٨١..... قوله: ولذلك.
- ٤٨١..... قوله: وجاء اُخْوِيَاءُ.
- ٤٨٢..... قوله: وجاز.
- ٤٨٢..... قوله: بخلاف أَحْيَى واستَحْيَى.
- ٤٨٢..... قوله: وأما امتناعهم.
- ٤٨٢..... قوله: ولم يبنوا من باب قَوِيٍّ.
- ٤٨٣..... قوله: ونحو القُوَّةِ.
- ٤٨٣..... قوله: وصحَّ باب ما أَفْعَلُهُ.
- ٤٨٤..... قوله: وأَفْعَلُ محمولٌ عليه.
- ٤٨٤..... قوله: وازدَوَّجُوا.
- ٤٨٥..... قوله: وما تَصَرَّفَ.
- ٤٨٥..... قوله: وصحَّ.
- ٤٨٦..... قوله: ومِقْوَالٌ.
- ٤٨٦..... قوله: وأُعِلَّ نحو يَقُومُ... إلى آخره.
- ٤٨٨..... قوله: ونحو جَوَادٍ.
- ٤٨٨..... قوله: ونحو الجَوَلَانِ.
- ٤٨٩..... قوله: ونحو أَذْوَرٍ وَأَعْيَنٍ.
- ٤٨٩..... قوله: ونحو جَذْوَلٍ.
- ٤٩٠..... قوله: وتُقلبان همزة.
- ٤٩١..... قوله: ونحو شَاكٍ... إلى آخره.
- ٤٩١..... قوله: وفي نحو جاء قولان.
- ٤٩٢..... قوله: وفي أوائل.
- ٤٩٣..... قوله: ولم يفعلوه... إلى آخره.

- قوله: التزم همزه ..... ٤٩٤
- قوله: وتُقلب ياء فُعْلَى ..... ٤٩٤
- قوله: وكذلك باب يَبْضٍ ..... ٤٩٥
- قوله: واختلَفَ ..... ٤٩٥
- قوله: وتُقلب ..... ٤٩٦
- قوله: وفي نحو رِياضٍ ..... ٤٩٧
- قوله: وتُقلب ..... ٤٩٨
- قوله: ويُكسر ما قبلها إن كان ضمةً ..... ٤٩٩
- قوله: وتُسكَّنان ..... ٥٠١
- قوله: للبيه بياب يخاف ..... ٥٠١
- قوله: ومَفْعُلٌ ومَفْعِلٌ ..... ٥٠١
- قوله: ونحو مَقُولٍ ..... ٥٠١
- قوله: فخالفا أصليهما ..... ٥٠٢
- قوله: وإعلال نحو تلوا ويستحي قليل ..... ٥٠٣
- قوله: وتُحذفان ..... ٥٠٤
- قوله: ولم يفعلوه في كَسَتْ ..... ٥٠٤
- قوله: ويجوز ..... ٥٠٦
- قوله: وفي باب قِيلَ ..... ٥٠٧
- قوله: فإن اتصل ..... ٥٠٨
- قوله: وبابُ اختيرَ ..... ٥٠٨
- قوله: وشرط إعلال العين... إلى آخره ..... ٥٠٨
- قوله: اللام: تُقلبان ألفاً ..... ٥١٠
- قوله: واخْشَا نَحْوُهُ ..... ٥١١
- قوله: واخْشَيْنَ لشبهه بذلك ..... ٥١١
- قوله: بخلاف اخْشَوْا، واخْشَوْنَ واخْشَيْ، واخْشَيْنَ ..... ٥١١
- قوله: وتُقلب الواوُ ..... ٥١٢
- قوله: بخلاف يدعو ويغزو ..... ٥١٣
- قوله: وقَبِيَّةٌ، وهو ابن عمِّي دُنْيَا ..... ٥١٣

- ٥١٣..... قوله: وَطَيُّهُ.
- ٥١٣..... قوله: وَتُقَلَّبُ.
- ٥١٥..... قوله: وَلَا أَثَرَ لِلْمَدَّةِ.
- ٥١٥..... قوله: وَنَحْوُ نَحْوٍ شَاذٌ.
- ٥١٦..... قوله: وَتُقَلِّبانَ هَمْزَةً.
- ٥١٩..... قوله: وَتُقَلَّبُ.
- ٥١٩..... قوله: وَتُقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً.
- ٥٢١..... قوله: وَلَمْ يُفَرِّقُوا.
- ٥٢١..... قوله: وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ.
- ٥٢١..... قوله: وَخَطَايَا عَلَى الْقَوْلِينَ.
- ٥٢٢..... قوله: لَيْسَ مَفْرُودًا كَذَلِكَ.
- ٥٢٢..... قوله: بِخِلَافِ شَوَاءٍ.
- ٥٢٣..... قوله: وَقَدْ جَاءَ أَدَاوَى.
- ٥٢٤..... قوله: وَتُسَكَّنَانِ.
- ٥٢٧..... قوله: وَالتَّحْرِيكُ فِي الرَّفْعِ.
- ٥٢٧..... قوله: وَيُحْذَفَانِ.
- ٥٢٨..... قوله: وَنَحْوُ يَدٍ... إِلَى آخِرِهِ.
- ٥٢٩..... الإبدال
- ٥٢٩..... قوله: الإبدال .
- ٥٣٠..... قوله: وَيُعْرَفُ.
- ٥٣٣..... قوله: وَحُرُوفُهُ.
- ٥٣٤..... قوله: فَالْهَمْزَةُ.
- ٥٣٥..... قوله: وَالْأَلْفُ.
- ٥٣٩..... قوله: وَالْوَاوُ.
- ٥٤٠..... قوله: وَالْمِيمُ.
- ٥٤٢..... قوله: وَالنُّونُ.
- ٥٤٢..... قوله: وَالتَّاءُ.
- ٥٤٣..... قوله: وَالْهَاءُ.



- قوله: وفي يا هناهُ على رأي. ٥٤٥
- قوله: ومن الياء. ٥٤٦
- قوله: ومن التاء. ٥٤٦
- قوله: واللام. ٥٤٦
- قوله: والطاء. ٥٤٧
- قوله: والذال. ٥٤٧
- قوله: والجيم. ٥٤٨
- قوله: والصاد من السين. ٥٥٠
- قوله: والزاي. ٥٥٠
- قوله: وقد ضُورِع... إلى آخره. ٥٥١
- قوله: ونحو مَسَّ زَقَر. ٥٥١
- الإدغام. ٥٥٢
- قوله: الإدغام... إلى آخره. ٥٥٢
- قوله: ساكن فمتحرك. ٥٥٢
- قوله: من مخرج واحد. ٥٥٢
- قوله: من غير فصل. ٥٥٣
- قوله: ويكون. ٥٥٤
- قوله: وتُنقل حركته... إلى آخره. ٥٥٩
- قوله: ونحو مَكَّنِي. ٥٥٩
- قوله: ويمنع. ٥٦٠
- قوله: وحُمل. ٥٦١
- قوله: وجائز فيما سوى الواجب والمتنع. ٥٦٢
- قوله: المتقاربان... إلى آخره. ٥٦٣
- قوله: فللهزمة. ٥٦٤
- قوله: وللعين. ٥٦٥
- قوله: وللقاف. ٥٦٦
- قوله: وللآم. ٥٦٦
- قوله: وللراء منهما. ٥٦٦

- قوله: وللطاء والذال والتاء طرفُ اللسان وأصولُ التنايا . ..... ٥٦٧
- قوله: وللفاء..... ؛ ..... ٥٦٧
- قوله: ومخرج المتفرع واضح..... ٥٧٠
- قوله: وأما الصاد كالسين... إلى آخره..... ٥٧١
- وقال المصنف: وأما الجيم كالكاف، والجيم كالشين فلا يتحققُ..... ٥٧٢
- قوله: ومنها المجهورة..... ٥٧٥
- قوله: ومنها الشديدة..... ٥٧٦
- قوله: ومنها المطبقة..... ٥٧٦
- قوله: ومنها المستعلية . ..... ٥٧٧
- قوله: ومتى قصد..... ٥٨٠
- قوله: ومَحْمُ..... ٥٨٠
- قوله: وسِتٌ..... ٥٨١
- قوله: ولا يُدغم منها..... ٥٨١
- قوله: ومن ثَمَّ..... ٥٨٢
- قوله: في كلمة..... ٥٨٢
- قوله: وجاء وَدٌّ في وَتَدٍ..... ٥٨٢
- قوله: ولا يُدغم... إلى آخره..... ٥٨٣
- قوله: ونحو سَيِّدٍ..... ٥٨٣
- قوله: وأدغمت النون..... ٥٨٣
- قوله: وفي الميم..... ٥٨٤
- قوله: وفي الياء..... ٥٨٤
- قوله: وقد جاء..... ٥٨٤
- قوله: ولا حروف الصغير في غيرها..... ٥٨٥
- قوله: ولا حرفٌ حلقٍ..... ٥٨٥
- قوله: فالفاء... إلى آخره..... ٥٨٦
- قوله: والنون الساكنة..... ٥٨٨
- قوله: والطاء... إلى آخره..... ٥٩٠
- قوله: والإطباق... إلى آخره..... ٥٩١

- قوله: والصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض..... ٥٩٢
- قوله: والباء..... ٥٩٣
- قوله: وتُدغم..... ٥٩٤
- قوله: وتُقلب مع الدال والذال والزاي دالاً..... ٥٩٦
- قوله: ونحو حَبَطُ..... ٥٩٧
- قوله: وقد تُدغم..... ٥٩٨
- قوله: ونحو إسْطَاع..... ٥٩٩
- الحذف..... ٦٠٠
- قوله: الحذف الإعلالي والترخيمي قد تقدم..... ٦٠٠
- قوله: وفي نحو مِسْتَأْ أَحَسْتُ..... ٦٠١
- قوله: واسْطَاع..... ٦٠٣
- قوله: وأما نحو يَتَسِعُ وَيَتَقَي..... ٦٠٣
- قوله: استخذ..... ٦٠٥
- قوله: ونحو تُبْشِرُونِي..... ٦٠٥
- مسائل التمرين..... ٦٠٦
- قولهم: كيف تبني من كذا مثل كذا..... ٦٠٦
- مثل محويّ من ضرب..... ٦٠٩
- مثل اسم من دعا..... ٦١٠
- مثل غد من دعا..... ٦١٠
- مثل صحائف من دعا..... ٦١٠
- مثل عنسل من عمل..... ٦١٠
- مثل عنسل من قال وباع..... ٦١٠
- مثل قنفخر من عمل وباع وقال..... ٦١٠
- لا يبنى مثل جحنفل من كسر ولا جعل..... ٦١٠
- مثل أبلم من وأيت..... ٦١١
- مثل أبلم من أويت..... ٦١١
- مثل إجرد من وأيت..... ٦١١
- مثل إجرد من أويت..... ٦١١

- ٦١١..... مثل إوزة من وأيت
- ٦١١..... مثل إوزة من أويت
- ٦١٢..... مثل اطلختم من وأيت
- ٦١٢..... مثل اطلخمن من وأيت
- ٦١٢..... مثل اطلختم من أويت
- ٦١٢..... مثل اطلخمن من أويت
- ٦١٢..... مثل ما شاء الله من أولق
- ٦١٣..... مثل باسم من أولق
- ٦١٣..... مثل مسطاء من آءة
- ٦١٥..... مثل كوكب من وأيت مخففا مجموعا جمع السلامة مضافا إلى ياء المتكلم
- ٦١٥..... مثل عنكبوت من بعث
- ٦١٥..... مثل اطمأن من بعث
- ٦١٥..... مثل اغدودن من قلت
- ٦١٦..... مثل اغدودن من بعث
- ٦١٦..... مثل اغدودن على المجهول من قلت وبعث
- ٦١٦..... مثل مضروب من القوة
- ٦١٧..... مثل عصفور من القوة
- ٦١٧..... مثل عصفور مثل الغزو
- ٦١٧..... مثل عضد من قضيت
- ٦١٧..... مثل قذعملة من قضيت
- ٦١٨..... مثل قذعميلة من قضيت
- ٦١٨..... مثل حمصيصة من قضيت
- ٦١٨..... مثل حمصيصة من رميت
- ٦١٨..... مثل ملكوت من قضيت
- ٦١٨..... مثل جحمرش من قضيت
- ٦١٩..... مثل حيت من قضيت
- ٦١٩..... مثل حلبلاب من قضيت
- ٦١٩..... مثل دحرجت من قرأ

- ٦١٩ ..... مثل سبطر من قرأ
- ٦٢١ ..... مثل اطمأنتت من قرأ
- ٦٢٢ ..... مثل يطمئن من قرأ
- ٦٢٢ ..... مثل أعجوبة من غزوت
- ٦٢٢ ..... مثل أعجوبة من رميت
- ٦٢٢ ..... مثل أعجوبة من قويت
- ٦٢٣ ..... مثل بهلول من طويت
- ٦٢٣ ..... مثل خيشوم من طويت
- ٦٢٣ ..... مثل خيشوم من قويت
- ٦٢٣ ..... مثل صيرف من قويت
- ٦٢٣ ..... مثل سيد من قويت
- ٦٢٣ ..... مثل تيحان من قويت
- ٦٢٤ ..... مثل مقبرة من رميت
- ٦٢٤ ..... مثل خفقان من رميت
- ٦٢٤ ..... مثل كوالل من غزوت
- ٦٢٤ ..... مثل كوالل من رميت
- ٦٢٤ ..... مثل كوالل من شويت
- ٦٢٤ ..... مثل كوالل من حيت
- ٦٢٤ ..... مثل خلفنة من رميت
- ٦٢٤ ..... مثل خلفنة من غزوت
- ٦٢٤ ..... مثل جلايب من رميت وغزوت
- ٦٢٤ ..... مثل جلايب من حيت
- ٦٢٤ ..... مثل اغدودن من سار
- ٦٢٤ ..... مثل اغدودن للمجهول من سار
- ٦٢٥ ..... مثل أخرجت من اليوم
- ٦٢٥ ..... مثل جعفر من جاء
- ٦٢٥ ..... مثل برثن من جاء
- ٦٢٥ ..... مثل مسعط من بعث

- ٦٢٥..... مثل أصدقاء من العيِّ
- ٦٢٥..... مثل عَلَّمَ من قوي
- ٦٢٦..... مثل يُوطر من قلت
- ٦٢٦..... مثل يُوطر من بعت
- ٦٢٦..... مثل تُفوهق من قلت وبعث
- ٦٢٦..... مثل جُهور من القيل
- ٦٢٦..... مثل دُخرجن إلى دُخرجنا من سرت
- ٦٢٦..... مثل أثفية من وأيت
- ٦٢٧..... مثل أثفية من آءة
- ٦٢٧..... مثل جمالات صفر من وأيت
- ٦٢٨..... مثل جمالات صفر من أويت
- ٦٢٨..... مثل جمالات صفر من آءة
- ٦٢٩..... الخط
- ٦٢٩..... قوله: الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه.
- ٦٣١..... قوله: وفي المصحف على أصلها.
- ٦٣١..... قوله: على الوجهين.
- ٦٣١..... قوله: أصلها .
- ٦٣٢..... قوله: والأصل في كل كلمة أن تكب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها.
- ٦٣٣..... قوله: فإن قصدت.
- ٦٣٣..... قوله: إن شئت.
- ٦٣٣..... قوله: ومن ثمة.
- ٦٣٤..... قوله: وكان قياس اضربن... إلى آخره.
- ٦٣٥..... قوله: ومن ثم.
- ٦٣٦..... قوله: والنظر بعد ذلك.
- ٦٣٦..... قوله: وكان قياس اضربن.
- ٦٣٦..... قوله: والأول.
- ٦٣٧..... قوله: وجاء في نحو سُئل.
- ٦٣٨..... قوله: والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره.